



النَّحْوُ الْوَافِي

مَعَ رَبْطِهِ بِالْأَسَالِيبِ الرَّفِيعَةِ وَالْحَيَاةِ اللَّغَوِيَّةِ الْمَجْدُودَةِ

الجزء الثاني

القسم الموجز لطلبة الجامعات . والمفضل للأساتذة والمختصين

بإيف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو، والصرف، والعروض

الطبعة الثانية



دار المعارف

١٩٦٣

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.ع.م.٠

المسألة ٦٠ :

ظَنَ وَأَخَوَاتُهَا^(١)

الكلامُ عُنْوَانٌ على صاحبه - علمت الكلامَ عُنْوَانًا على صاحبه
 المجاملةُ حارسةٌ للصدقة - ظننت المجاملةَ حارسةً للصدقة
 الوفاءُ دليلٌ على النبيل - اعتقدت الوفاءَ دليلًا على النبيل
 الماءُ الجامدُ ثلجٌ - صَيَّرَ البردُ الماءَ ثلجًا
 الجليدُ أَسْوَدُ - رَدَّتْ^(٢) الشمسُ الجِلدَ أَسْوَدَ
 الخشبُ مشتعِلٌ - تَرَكَّتْ^(٣) النارُ الخشبَ رَمَادًا

من النواسخ ما يدخل على المبتدأ والخبر^(٤) فينصبهما معًا ، ويُغَيَّرُ اسميهما ؛ إذ يَصِيرُ اسم كل منهما : « مفعولا به » للناسخ . (مثل : عليم ، ظَنَ - اعتقد - صَيَّرَ ...) وغيرها من الكلمات التي تحتها خطٌ في الأمثلة المعروضة ، وهذا هو : « القسم الثالث » من النواسخ ، ويشتهر باسم : « ظَنَ وَأَخَوَاتُهَا » وليس فيه حروف ؛ فكله أفعال ، أو أسماء تعمل عملها . وتنحصر هذه الأسماء في مصادر تلك الأفعال ، وفي بعض المشتقات العاملة . فالفعل الماضي المتصرف^(٥)

(١) هما من النواسخ . ويلاحظ ما لا يصح أن يدخل عليه الناسخ ، وقد سبق بيانه وبينان معنى الناسخ ، وعمله ، وأقسامه ، وما يتصل بهذا . وثائق له إشارة في ص ١٧ .
 - في ١ - ص ٤٠٢ م ٤٢ - باب : كان وأخواتها .

(٢) صيرت .

(٣) غالباً . فيكون الثاني في المعنى هو الأول ، ولوثأويلا ، والأول هو الثاني أيضاً ؛ كالشأن في المبتدأ والخبر دائماً . وقد يدخل على غيرها ، - كما ستعرف في « ١ » من ص ١٠ - والمفعول الثاني هنا هو الذي يتحقق به الفائدة الأساسية ؛ لأنه الخبر في الأصل ، فهو أهم . وإنما كان دخول هذا النوع من النواسخ على المبتدأ والخبر أمراً غالياً ، لأن منه ما قد يدخل عليهما ، وعلى غيرها ، كالفعل : « حبس » ومنه ما لا يدخل لإلغائه غيرها ؛ كأفعال التحويل الآتية . ولتحاجة تعليل في الدخول على غيرها سيجي . في ص ١٠ . (٤) الفعل الماضي المتصرف إما أن يكون تصرفه كاملاً ؛ فيكون له المضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل وبقية المشتقات المعروفة ؛ كالفعل : « سمع » - وإما أن يكون تصرفه ناقصاً ؛ فيكون له بعض تلك الأشياء فقط ؛ كالفعل : « كاد » ، من أفعال المقاربة . وكالفعل : « يدع » . أما غير المتصرف مطلقاً فهو الجامد الذي يلزم صيغة واحدة لا يفارقها ؛ كالفعل : « تعلم » بمعنى : « اعلم » ، والفعل : « هب » ، بمعنى : ظن . وهما من أفعال هذا الباب ، وكالفعل « عسى » و « ليس » وهما من أخوات « كان » .

هنا ، لا يتفرد وحده بالعمل السالف ؛ وإنما يشابهه فيه ما قد يكون له من مضارع ، وأمر ، ومصدر ، واسم فاعل ، واسم مفعول ، دون بقية المشتقات ^(١) الأخرى . أما غير المتصرف فعمله مقصور على صيغته الخاصة ؛ إذ ليس لها فروع ، ولا صيغ أخرى تتصل بها .

وقد ارتضى بعض النحاة تقسيم الأفعال العاملة هنا قسمين ؛ أفعال قلوب ^(٢) ، وأفعال تحويل ^(٣) . ولا بد لكل فعل في القسمين من فاعل ^(٤) ؛ ولا يغني عنه وجود المفعولين أو أحدهما :

(١) فأما أفعال القلوب ^(٥) فمنها ما قد يكون معناه العِلْم . (أى :

(١) ردّنا في مناسبات مختلفة ، أسماء المشتقات اصطلاحية ؛ وهى : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعال التفضيل ، المصدر الميى ، اسم الزمان ، اسم المكان ، اسم الآلة . ويدخل في عداد المشتقات الأفعال بأنواعها الثلاثة . وهذه المشتقات قسيان : قسم يعمل عمل فعله بشروط ؛ فيرفع الفاعل مثله ، أو نائب الفاعل ، وقد ينصب المفعول به ، كفعله أحياناً ، وهو : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعال التفضيل ، المصدر الميى . ويدخل في هذا القسم : المصدر الأصل أيضاً (بالرغم من جموده ، في رأى الشائع) ... وقسم لا يعمل شيئاً من عمل الفعل ؛ ويسمى المجهول . وهو : اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة . ولا دخل لهذا القسم المجهول بأحكام هذا الباب . بل إن بعض المشتقات العاملة لا تدخل لها به ؛ فالصفة المشبهة الأصلية خارجة من أحكامه ؛ لأنها تبيى من الفعل اللازم وسده ؛ فلا تنصب مفعولاً به . أما غير الأصلية فقد تنصب بالشروط والطريقة المذكورة في بابها (٣ ص ٢١١ م ١٠٤) وأفعال التفضيل خارج ؛ لأنه لا ينصب مفعولاً به . والفعل الماضى الذى لتعصب خارج ؛ لأنه ينصب مفعولاً واحداً . فالثلاثة لا تصلح لأحكام هذا الباب ، كما سيبيى في ص ٢١ م ٦١ .

(٢) سميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب ، متصلة به ، وهى المعاني النفسية التى تعرف اليوم : بالأمور النفسية ؛ ويسمى القدماء : الأمور القلبية ؛ لا اعتقادهم أن مركزها القلب . ومنها : الفرح - الحزن ، القهم - الذكاء - اليقين - الإنكار . . .

(٣) تدل على انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى تخالفها . وتسمى أيضاً : « أفعال التَّصْيِير » ؛ لأن كل فعل منها معنى : « صير » ، أى : حرّول الشيء من حاله القائمة إلى أخرى تبايرها .

(٤) بخلاف « كان » وأغواها من الأفعال الناسخة ؛ فإنها لا ترفع الفاعل - كما سبق - وهذا أحد وجوه الاختلاف بين النوعين .

(٥) أفعال القلوب ثلاثة أنواع ؛ نوع لازم (لا ينصب المفعول به) مثل : فكر - تفكر - حرّرت - جئت ونوع ينصب مفعولاً به واحداً ؛ مثل : خاف - أحب - كره ونوع ينصب مفعولين ؛ كأفعال هذا الباب المذكورة هنا ، بشرط أن تؤدى معنى معيناً ؛ كما ستعرف .

الدلالة على اليقين^(١) والقطع ، ومنها ما قد يكون معناه الرجحان^(٢) . ويشتهر من الأولى ستة^(٣) :

(١) عليم^(٤) . مثل : علمت البرَّ سبيلَ الحجة ، وعلمت المحبة سبيلَ القوة .

(٢) رأى^(٥) . : رأيت الأملَ داعيَ العملِ ، ورأيت اليأسَ رائدَ الإخفاقِ .

(٣) وجَدَ . : وجَدْتُ ضِعافَ الأممِ نهْباً لأقويائها ، ووجَدْتُ العلمَ أعظمَ أسبابِ القوة .

(٤) دَرَى . : دَرَيْتُ المجدَ قريباً من الدائبِ في طلبه ، ودَرَيْتُ لذة إدراكه ماحيةً تعب السعى إليه .

(٥) أَلْفَيْ^(٦) . : أَلْفَيْتُ الشدائدَ صاقلةً للنفوسِ ، وأَلْفَيْتُ أحوالها سهلاً على كبار العزائمِ .

(١) هو : الاعتقاد الجازم الذي لا يعارضه دليل آخر يعلم به المتكلم . وقد يكون هذا الاعتقاد صحيحاً في الواقع أو غير صحيح .

(٢) الشك : ما ينشأ من تعارض دليلين في أمر واحد ؛ بحيث تتساوى قوتها في التعارض والاستدلال ؛ فلا يستطيع المرء ترجيح أحدهما على الآخر . أما الرجحان أو التلن ، فهو ما ينشأ من تغلب أحد الدليلين المتعارضين في أمر ؛ بحيث يصير أقرب إلى اليقين . فالأمر الراجح محتمل للشك واليقين ؛ ولكنه أقرب إلى اليقين منه إلى الشك . وفي هذه الحالة يسمى المرجوح : « وهماً » .

(٣) قد يستعمل كل منها في معان أخرى غير اليقين ؛ فينصب مقولوا واحداً ، أو لا ينصب . وتعرض لبعض هذا في ص ١١ .

(٤) سيجي في الباب التالي : « أعلم وأرى » حكم الفعلين : « علم » « ورأى » إذا سبقتهما حمزة النقل ؛ (أرى : حمزة التصديقية) . وبما يتصل بمعنى الفعل « رأى » وباستعماله وروده في الأساليب العالية بمعنى : أخبرني ؛ نحو : أرايتك هذا الكتاب . هل عرفت قيمته ؟ . . . وقد أوضحنا هذا الأسلوب بتفصيل وافٍ يشمل معناه ، وصياغته ، وطريقة استعماله . . . (في باب الضمير ص ١٦٤ ، م ١٩ من الجزء الأول) . وسيجي له تشبة هامة في ص ١٣ .

(٥) لا يستعمل هذا الفعل هنا إلا مزيداً بالهمزة .

(٦) تَعَلَّمَ^(١) ، بمعنى : « اَعْلَمَ » مثل : تَعَلَّمَ وَطَنَكَ شركة بين أبنائه ، وتَعَلَّمَ نجاح الشركة رَهْنًا بالإخلاص والعمل .

ويشتهر من الثانية ثمانية^(٢) :

(١) ظَنَّ . مثل : ظَنَّ الطيارُ النهرَ قناةً ، وظَنَّ البيوتَ الكبيرةَ أكواخًا .

(٢) خَالَ^(٣) . : خَالَ المسافرُ الطائرةَ أُنْفَعَ له ، وهو يَخَالُ الركوبَ فيها متعةً .

(٣) حَسِبَ . : أَحْسَبَ السهرَ الطويلَ إرهاقًا ، وأَحْسَبَ الإرهاقَ سبيلَ المرض .

(٤) زَعَمَ^(٤) . : زَعَمَتِ الملاينةُ مرغوبةً في مواطنَ ، وزَعَمَتِ التشددُ مرغوبًا في أخرى .

(١) الفعل : « تعلم » بمعنى : « اعلم » ، فعل أمر جامد - عند فريق من النحاة - لا يجرى من صيغته الأصلية غير الأمر مع كثرة دخوله على مصدر مؤول ، أداته : « أَنْ » المشددة أو المخفضة المناسبة للمضارع ؛ نحو : تعلم أن وطنك شركة . . وتعلم أن تنجح الشركة بالإخلاص (كما في « ب » هامش ص ١٠) . وتصرف عند فريق آخر يجرى عليه أحكام الفعل المتصرف . وقد شاع الرأى الأول فيحسن اتباعه ؛ توحيداً للضام (وسيجيء لإيضاح لمعناه في رقم ٢ من هامش ص ١٥) .
(٢) وقد يستعمل كل منها في معانٍ أخرى ؛ فينصب مفعولاً واحداً ، أو لا ينصب كما سيجيء قريباً . (في ١١ ص ١٥)

(٣) ومضارعها التكلّم : إخال - يكرر الميزة غالباً ، وهذا مخالف للقياس - فإن كان الفعل : « خال » بمعنى : تكبر ، أو ظنّك التي بمعنى : عرّج . . . فهو لازم .

(٤) كثر الكلام في معنى : « زعم » . وصفوة ما يقال : أنها قد تكون بمعنى اليقين أحياناً عند المخاطب ؛ كقول أبي طالب يخاطب الرسول عليه السلام :

ودعوتني وزعمت أنك ناصحٌ ولقد صدقتَ ، وكنت ثمّ أميناً

وقد تكون بمعنى الاعتقاد من غير دليل ؛ كقوله تعالى : « زعم الذين كفروا . . » إلخ . وقد تدل على الرجحان ، وقد تستعمل للدلالة على الشك وهو الغالب في استعمالها ، وقد تستعمل في القول بالكاذب ؛ فإذا قلت : « زعم فلان كذا » ، فكأنك قلت : كذب ، وردد كلاماً غير صحيح . وتقريظه هي التي تحل محل المعنى المطالب المقام من بين المعاني السالفة .

وزعم - كثيرها من الأفعال القلبية الناصبة للمفعولين - قد تنصب المفعولين مباشرة ، وقد تدخل على « أن » مع الفعل وفاعله ، أو « أن » مع مفعولها ؛ فيكون المصدر المؤول في الحالتين ساداً مسد المفعولين ، =

(٥) عَدَّ . مثل : عَدَدَتِ الصديقَ أَخَا . وقول الشاعر :
فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَلَكِنَّا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ^(٢)
(٦) حَجَجَا . مثل : حَجَجَا السَّائِحَ الْمِثْلَنَةَ بُرْجَ مِرَاقِبَةٍ .
وقول الشاعر :

قَدْ كُنْتُ أَحْبَبُ أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثَقَّةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمَ مُلِمَاتٍ
(٧) جَعَلَ . مثل : جَعَلَ الصيَادُ السَّمَكَةَ الْكَبِيرَةَ حَوْتًا . وقوله
تعالى في المشركين : « وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ
الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا » ...
(٨) هَبَّ . : هَبْ مَالِكَ سَلَاحًا فِي يَدِكَ ؛ فَلَا تَعْتَمِدْ
عَلَيْهِ وَجَدَهُ .

وهذا الفعل دون بقية أفعال الرجحان — جامد ، ملازم صيغة الأمر^(٣) .

• • •

(ب) وأما أفعال التحويل (أو : التصيير) فأشهرها سبعة ، ولا تدخل على
مصدر مؤول^(٤) :
(١) صَيَّرَ ؛ مثل : صَيَّرَ^(٥) الصائغُ الذهبَ سَبِيكَةً ، وَصَيَّرَ
السَّيِّكَةَ سَوَارًا .

= ومعنى هُما ، وهذا هو الأغلب في « زم » — كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ص ١٠ — وإليه تميل
أكثر الأساليب الأدبية ؛ كقوله تعالى :

« زِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبَشِّرُوا » . وقول الشاعر :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي — يَاعَزُّ — لَا يَتَغَيَّرُ

(١) التَّاصَرُ ، أو الصديق . (٢) الفقر الشديد .
(٣) فعل أمر ، بمعنى : « ظن » وهو بهذا المعنى فعل جامد لا يكون منه غير الأمر ، ودخوله على
« أَنْ » مع معمولها جائز ؛ نحو : « هَبَّ أَنْ الْأَمَالَ حَقِيقَةً . فالصدر المؤول من أَنْ مع معمولها في عمل
نصبه سمة المفعولين . وهذا استعمال نادر في الأساليب الرفيعة ، بالرغم من إجازته (انظر الخفري
والتصريح . ثم رقم ٢ من هامش ص ١٠ الآية) . (٤) انظر « ب » من ص ١٠ .
(٥) « صَيَّرَ » ، و « أَصَارَ » ، فَعَلَنَ ، أَصْلُهُمَا قَبْلَ التَّحْلِيلِ بِالتَّضْيِيفِ وَالْمُزْمَةِ : « صَارَ »
الذي هو من أخوات « كَانَ » ، نحو : « صَارَ الْخَشَبُ يَابًا . ويعد تمييزهما ابتداء عن عمل « كَانَ » ،
وانتقلا منه إلى نصب المفعولين ؛ نحو : « صَيَّرَ الْجَوْهَرُ الدَّرَّ فَصْرًا ، وَأَصَارَ الْقَصَصَ عَقْدًا . أما
« صَيَّرَ » بمعنى : « نَقَلَ » فينصب مفعولا واحداً ، نحو : « صَيَّرَتِ السَّائِحَ إِلَى دَارِ الْآثَارِ ، أَيْ : نَقَلَتْهُ .

(٢) جَعَلَ ؛ مثل : جعل الغازلُ القطنَ خيوطًا ، وجعل الحائكُ الخيوطَ نسيجًا .

(٣) اتَّخَذَ ؛ : اتخذ المهندسون الحديدَ والخشبَ باخرةً ، واتخذ المسافرون الباخرةَ قُنْدُوقًا .

(٤) تَخَذَ ؛ : تَخَذَتِ الحرارةُ الثلجَ ماءً ، وتَخَذَتِ الماءَ بخارًا .

(٥) تَرَكَ ؛ : ترك الموجُ الصخورَ حَصَى ، وترك الشمسُ الحصىَ رمالًا .

(٦) رَدَّ ؛ : ردَّ الأملَ الوجوهَ الشاحبةَ مُشْرِقةً ، وردَّ النفوسَ اليائسةَ مستبشرةً .

(٧) وَهَبَ ؛ : وهبت الآلاتُ الحديثةُ السنايلَ حَبًّا ، وهبت الحبُّ دَقِيقًا ، وهبت الدقيقُ عَجِينًا^(١) .

وفيما يلي بيان موجز للأفعال السابقة^(٢) ، وأنواعها المختلفة :

(١) وَهَبَ ، بمعنى : « صير » - فعل ماضٍ جامد ، ولا يستعمل في معنى التحويل إلا بعينة الماضي . ومنه قولهم : « وهبني الله فداء الحق » ، أى : صيرنى .

(٢) إلى ما سبق يشير ابن مالك باختصار قائلا :

انْصَبَ بِفَعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَاءٍ أَغْنَى : رَأَى - خَالَ - عَلِمْتُ - وَجَدَا
ظَنَّ - حَسِبْتُ - وَزَعَمْتُ - مَعَ عَدُوٍّ حَجَا - دَرَى - وَجَعَلَ - اللَّذَّ كَاغْتَقَدَ
وَهَبَ - تَعَلَّمَ - وَالَّتِي كَصِيرًا أَيَضًا - بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا

أى : انصب بفعل القلب جملة ذات ابتداء . وورد في الأبيات كثيراً من أفعال القلوب التي شرحناها ؛ منها ما يدل على اليقين ، ومنها ما يدل على الرجحان . وقيل مردها صرح بكلمة : « أغنى » ليدل على أن المقصود أفعال معينة ، دون غيرها ؛ فليس كل فعل قلبي ينصب بمفعولين - كما أوضحت في رقم هـ من هامش ص - ؛ وطالب أن تنصب هذه الأفعال جزأى ابتداء (وهما المبتدأ والخبر) كما أشار إلى أن « جعل » إذا كان من أفعال القلوب ، أى : بمعنى الفعل : « اعتقد » - فإنه ينصب بمفعولين مثله . وهو يختلف في المبنى والنسب

ظن وأخواتها

١- أفعال قلبية ب- أفعال تحويل

أفعال يقين ،	أفعال رجحان ،	أشهرها سبعة :
وأشهرها ستة :	وأشهرها ثمانية :	
(١) عَلِمَ	(١) ظَنَّ	(١) صَبَّرَ
(٢) رَأَى	(٢) خَالَ	(٢) جَعَلَ
(٣) وَجَدَ	(٣) حَسِبَ	(٣) اتَّخَذَ
(٤) دَرَى	(٤) زَمَ	(٤) تَخَيَّلَ
(٥) أَلْفَى	(٥) عَدَّ	(٥) تَرَكَ
(٦) تَعَلَّمَ ، بمعنى : اَعْلَمَ	(٦) حَسَبَا	(٦) رَدَّ
	(٧) جَعَلَ	(٧) وَهَبَ
	(٨) هَبَّ	

عن : «جعل» الذي سبق الكلام عليه في باب : وأفعال المقاربة والشرع من الجزء الأول ، كما يختلف في معناه عن «جعل» الذي هو من أفعال الرجحان ، والذي من أفعال التحويل والتصيير ؛ كما عرفنا في الشرح . هذا ، والفعل : «اعتقد» مملود من أفعال كثيرة قد تنصب مفعولين ولم تذكر في هذا الباب ، منها تيقن - تيقى - توهم - تيين - شمر - أصاب

أما أفعال التحويل والتصيير فلم يذكرها ابن مالك ، واكتفى بأن يشير إليها بقوله :

..... وَالَّتِي كَصَبْرًا أَيْضًا بِهَا انْصَبَّ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا

أى : انصب - أيضاً - مبتدأ وخبراً بالنواسخ التي مثل « صبر » في إفاضة التحويل

وقضت ضرورة الشعر على الناظم بزيادة الألف في آخر الفعلين : « وجه » ، « صبر » ، وبتخفيف الدال في الفعل : عدَّ - أما كلمة : « الذ » في أبياته فهي لغة صحيحة في « الذي » .

زيادة وتفصيل :

(أ) ليس من اللازم - كما أشرنا في هامش ص ٣ - أن يكون المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر حقيقة ، بل يكفي أن يكون أصلهما كذلك ولو بشيء من التأويل المقبول - كالأشأن في أفعال التحويل ، وكالأشأن في : « حسب » ؛ مثل : صيرتُ الفضة خاتماً ؛ إذ لا يصح المعنى بقولنا : الفضة خاتمٌ ؛ لأن الخبر هنا ليس المبتدأ في المعنى ؛ فليست الفضة هي الخاتم ، وليس الخاتم هو الفضة ؛ إلا على تقدير أن هذه الفضة ستؤول^(١) إلى خاتم . ومثل : حسب الميراثُ الزهرة ؛ إذ لا يقال : الميراثُ الزهرة ؛ لفساد المعنى كذلك ؛ فليس أحدهما هو الآخر ، إلا على ضرب من التشبيه ، أو نحوه من التأويل السائق ، المناسب للتعبير . فالأول (أى : التشبيه) قد جعل المفعول الثاني بمنزلة ما أصله الخبر وإن لم يكن خيراً حقيقياً في أصله .

هذا كلامهم . والواقع أنه لا داعي لهذا التمثل ، والتباس التأويل ؛ إذ يكفي أن يكون فصحاء العرب قد أدخلوا التواسخ على ما أصله المبتدأ والخبر حقيقة ، وعلى ما ليس أصله المبتدأ والخبر ، مما يستقيم معه المعنى .

(ب) ليس من اللازم أن تدخل أفعال هذا الباب القلبية على المبتدأ والخبر مباشرة ؛ فقد تدخل على « أن » مع معموليها ، أو : على « أن » مع الفعل وفاعله ؛ فيكون المصدر المؤول ساداً مسد المفعولين^(٢) ، مغنيا عنهما . مثل : علمت أن السباحة أسلمٌ من الملاكمة ، وأظن أن العاقل يختار الأسلم . ومثل : دريتُ أن الكبيرَ بغيفٍ إلى النفوس الكبيرة ، ووجدت أن صفائر الأمور محببة إلى النفوس الصغيرة . ومثل : من زعم أن يستخدع الناس فهو المخدوع ، ومن حسب أن يلدرك غايته بالمعنى فهو محبول .

(١) أى : ستحول وينتهى أمرها في المستقبل إليه .

(٢) وسنعود للكلام على هذا المصدر عند بحث الحكم الثالث من الأحكام التي تختص بها الأفعال القلبية في ص ٣٦ . والأغلب في « زعم » وفي « تعلم » معنى : « أعلم » دخوله على « أن » مع معموليها ، أو « أن » . والفاعل مع فاعله (كما في هامش ص ٦) . والأغلب في « حسب » معنى : « ظن » علم دخوله عليهما ، يرغم صحته كما سبق (في هامش ص ٧) . والأحسن الأخذ بالرأى السهل القائل : إن المصدر المؤول في هذا الباب يمد مسد المفعولين ، دون الرأى القائل : إنه يمد مسد المفعول الأول ، وأن المفعول الثاني مخدوف ؛ تقديره : ثانياً ، أو ما يشبهه ؛ ففي نحو : وجدت أن الصبر أنفع في الشدائد - يقدرون : وجدت تقع الصبر في الشدائد ثانياً . . . وهذا نوع من التضييق والإطالة لا داعي له .

أما أفعال التحويل فلا تدخل على «أن» ومعموليها، ولا على «أن» والفعل والفاعل .
(ج) جرى بعض النحاة على تقسيم الأفعال القلبية السابقة أربعة أقسام
بدلاً من اثنين :

فاليقين وحده أربعة : وجد - تعلم* ، بمعنى : اعلم* - درى - ألتقي .
والرجحان وحده خمسة : جعل - حجا - عد - زعم - هب* ، بمعنى : ظن*
وللأمرين والغالب اليقين ، اثنان : رأى - علم* .
وللأمرين والغالب الرجحان ، ثلاثة : ظن* - خال - حسب* .

لكن التقسيم الثنائي أنسب ؛ لأنه أدمج القسم الثالث في الأول ، والرابع في
الثاني ؛ نظراً للغالب عليهما ، وتقليلاً للأقسام^(١) ، واكتفاء بالإشارة إلى أن كل
فعل قد يستعمل في معنى آخر غير ما ذكر له ، مع ضرب أمثلة لذلك . فمن
أفعال اليقين وألفاظه ما قد يستعمل في الرجحان ؛ فينصب مفعولين أيضاً ، وقد
يستعمل في بعض المعاني الأخرى ؛ فينصب مفعولاً واحداً ، أو لا ينصب ؛
فيكون لازماً . كل ذلك على حسب معناه اللغوي الذي تدل عليه المراجع اللغوية
الخاصة ، وليس هنا موضع استقصاء تلك المعاني ؛ وإنما نسوق بعضها :

فمن الأمثلة الفعل : « علم* » ؛ فإنه ينصب المفعولين حين يكون بمعنى :
اعتقّد وتيقّن كما سبق ؛ مثل : علمت الكواكب متحركة* . وقد يكتفى بمفعول
واحد في هذه الحالة ؛ بأن تأتي بمصدر المفعول الثاني ، وتنصبه مفعولاً ، ونكتفي
به ، بعد أن نضيفه إلى المفعول الأول ؛ فنقول : علمت تحرك الكواكب ،
فيستغنى عن المفعول الثاني وعن تقديره . ومن النحاة من لا يقصر هذا الحكم على
« علم* » ؛ بل يجعله عاماً في جميع أفعال هذا الباب ؛ فيجيز إضافة مصدر
المفعول الثاني إلى المفعول الأول ، والاكتفاء بهذا المصدر مفعولاً واحداً^(٢) .

وقد يكون بمعنى : « ظن* » فينصب مفعولين أيضاً ؛ مثل : أعلم الجو*
بارداً في القصد . فإن كان بمعنى : « عرف* » نصب مفعولاً واحداً ؛

(١) راجع الخصري أول هذا الباب .

(٢) وهذا رأى فيه اختصار محمود ، ولا ضرر في الأخذ به أحياناً . وتفصيل أحدهما متروك
المتكلم ؛ لاختار منهما ما يناسب كلامه على حسب الدواعي البلاغية . ومن تلك الدواعي أن الإبانة قد
تقتضينا - أحياناً - أن نصرح بالمفعولين منصوبين فإن لم يكن في التصريح بهما زيادة إفراح ،
أو إزالة لبس عند السامع ، أو إتمام فائدة - فالاعتصار أحسن .

مثل : علمت الخبر ، أى : عرفت^(١) . وإن كان بمعنى : « انشَقَّ » لم ينصب مفعولاً به ؛ مثل : عَلِمَ^(٢) البعيرُ ، أى : انشقت شفته العليا ...
والفعل : « رأى » ينصب المفعولين إذا كان بمعنى : اعتقد وتيقن ، أو : بمعنى : « ظنَّ » . وقد اجتمع المعنيان في قوله تعالى عن منكرى البعث ويوم القيامة : « إنهم يرونه بعيداً ، ونراه قريباً »^(٣) . فالفعل الأول بمعنى : « الظن » ، والثاني بمعنى : اليقين . وكلاهما نصب مفعولين . وكذلك إن كان مأخوذاً من : « الحُلُم » (أى : دالا على الرؤيا المتأمية) نحو : كنت نائماً ؛ فأريت صديقاً مسرعاً إلى القطار^(٤) .

فإن كان معناه الفهم وإبداء الرأى في أمر عقل فقد ينصب مفعولاً واحداً ، أو مفعولين ، على حسب مقتضيات المعنى ؛ مثل : يختلف الأطباء في

(١) وإل هذا يشير ابن مالك في بيت متأخر ، نصه :

لِعِلْمٍ عِرْقَانِ وَظَنٌ تَهْمَةٌ تَعْلِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُتَّزِمَةٌ

(« علم عرفان » ؛ أى العلم المنسوب للعرفان ، ولبنى العرفان . و « ظن تهمة » ؛ أى : الظن المنسوب لمناه التهمة . .) يريد : أن « علم » بمعنى عرف - والمصدر : العلم ؛ بمعنى : العرفان - ويتعدى لمفعول واحد . وشله : أفعّل : « ظن » بمعنى : أنهم - والمصدر : الظن ؛ بمعنى : الاتهام - وشال الأول : اقرب الشيخ فعلمت صاحبه ؛ أى : عرفته . وشال الثاني : اغشى القلم ، فظننت الحس ؛ أى : اتهمته .

(٢) فهو أعلّم . والناقصة علّماء . (الفعل من بابي : فرح وضرب) .

(٣) المراد بالبعد هنا : عدم حصول الشيء ، ونفى وقوعه . وبالقرب : حصوله ووقوعه . وكل هذا جرت ألسنة العرب وأسايلهم التفصيصة .

(٤) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا أَنْتُمْ مَا لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ أَنْتُمَا

(أنتم : انتب . انتفى : انتسب . والتقدير : أنتم لافعل : « رأى » الذى مصدره « الرؤيا » ما انتفى من قبل لفعل : « علم » طالب المفعولين لينصبهما . و « الرؤيا » هى المصدر الغالب لرأى الحلمية) أى : انتسب لفعل : « رأى » الذى مصدره : « الرؤيا » المتأمية - ما انتسب وثبت من قبل لفعل : « علم » الذى يطلب مفعولين ، ويتعدى إلحما بنفسه (لكن مستغرق فى ص ٣٥ أن « رأى » الحلمية لا يدخلها تعليق ولا إلقاء ، بخلاف : « علم ») .

أمر القهوة ؛ فواحد يراها ضاربةً ، وآخر يراها مفيدةً إذا خلت من الإفراط .
أو : واحد يرى ضررها ، وآخر يرى إفادتها .

وكذلك ينصب مفعولا واحداً إن كان معناه : أبصر بعينه ؛ مثل : رأيت
النجم وهو يتلألأ . أو : كان معناه أصاب : الرئة ؛ مثل انطلق السهم فرأى الغزال ؛
أى : أصاب رثته .

وقد أشرنا قريباً^(١) إلى أن الأساليب العالية يتردد فيها الفعل الماضي : « رأى »
— دون المضارع ، والأمر ، والمشتقات الأخرى — مسبقاً بأداة استفهام . ومعناه :
« أخبرني » ؛ نحو : أرايتك هذا القمر ، أمسكون هو ؟ وينصب مفعولا أو
مفعولين على حسب المراد . وأوضحنا الأمر بإسهاب فيما سبق^(٢) .
كذلك يتردد في تلك الأساليب وقوع المضارع : « أرى » مبنياً للمجهول
— غالباً — على حسب السماع ، وناصباً للمفعولين^(٣) ، لأن معناه : « أظن »
الدال على الرجحان ؛ نحو : كنت أرى الرحلة متعبةً ، فإذا هي سارة .

(١) في رقم ٤ من هامش ص ٥ .

(٢) هذا الأسلوب يتطلب بياناً شافياً ، جلياً ، يتعرض لتواحيه المختلفة ، كصيافته ، وتركيبه ،
وإعرابه ، ومعناه . . . وقد وثقناه حقه في موضعه من الجزء الأول ، ص ١٦٤ م ١٩ عند الكلام على
الضمير وأنواعه . . .

(٣) إذا كان المضارع « أرى » بمعنى : « أظن » ، ويعمل عمله — فكيف ينصب مفعولين مع
رقبه نائب فاعل ؛ هو في الأصل مفعول أيضاً ؟ أليس معنى هذا أنه ينصب من المفاعيل ثلاثة ، مع أن
لفعل : « أظن » ينصب اثنين فقط ؟

يجيب النحاة بإيجابين ؛ كل واحدة منهما وافية في تقديرهم . وفي الأول من التناقض والتكلف ما
سنعرفه .

الأول : أن هذا المضارع : « أرى » المبني للمجهول — غالباً ، طبقاً لسياح — قد يكون ماضيه
هو « أرى » مفتوح الحزنة ، الناصب لثلاثة من المفاعيل ، والذي معناه : « آءلم » الدال على اليقين —
وسيجيء الكلام عليه في الباب التالي ص ٤٨ م ٦٤ — ؛ مثل : أرى العالم الناس السفر لكذاك سهلاً ؛
أى : أعلمهم السفر سهلاً . . . ومقتضى هذا أن يكون مضارعه ناصباً لثلاثة أيضاً ، وليس ناصباً اثنين فقط . لكن
السبب في نصبه اثنين أنه تركب من ماضيه ، وانتقل إلى معنى آخر جديد ؛ إذ صار بمعنى : لفعل المضارع :
« أظن » لا بمعنى الفعل المضارع : « آءلم » ويعلم . وغيرهما فاضله الماضي : « آءلم » الدال على اليقين . فلما ترك
معناه الأصل إلى معنى فعل آخر ، كان من الضروري أن يترك عمله الأصل ليعمل العمل المناسب للمعنى الجديد ؛
فينصب مفعولين لا ثلاثة . وكل هذا يبين أن يكون ضمير المتكلم في المضارع المبني للمجهول فاعلاً . ،
ولا يصح أن يكون نائب فاعل ؛ لأن اعتباره نائب فاعل يؤدي إلى اعتباره مفعولاً في الأصل قبل أن يتوب

ولا يكون معناه في الفصحح الوارد : « أَعْلَمْتُ » ؛ الدال على اليقين ، بالرغم من أن الماضي : « أُرَيْتُ » المبني للمجهول والمستند للضمير : « التاء » — لا يستعمل في الأكثر إلا بمعنى : « أَعْلَمْتُ » المفيد لليقين ؛ مثل : « أُرَيْتُ الخير في مقاومة الباطل » .

من الفاعل ؛ فينتهي الأمر إلى أن ذلك المضارع قد نصب من المفاعيل ثلاثة . وهذا مرفوض عندهم حتماً . فالسبب في تعدية المضارع المبني للمجهول — سماعاً — إلى مفعولين مع أن ماضيه : « أَرَى » الدال على العلم واليقين ، ينصب ثلاثة — هو استعماله بمعنى الفعل : « أظن » المتعدى لاثنتين . من باب الاستعمال في اللزوم ؛ لأن معنى : « أَرَى العالم الناس السفر سهلاً » هو : « جعل العالم الناس ظانين السفر سهلاً » وصحة هذا المعنى تستلزم صحة قولنا : ظن الناس السفر للكواكب سهلاً .

أما إن كان الفعل « أَرَى » مفتوح الحزمة (أى : غير مبنى للمجهول ، وهذا جائز) ومعناه : « أظن » فينصب مفعولين يغير حاجة لتأويل .

الثابة : أن الفعل : « أَرَى » المضارع المبني للمجهول سماعاً ، ينصب ثلاثة من المفاعيل برغم أنه بمعنى : الظن ، وأن ماضيه بمعنى : « أَظُنُّنْتُ » وأول المفاعيل الثلاثة هو الذي صار نائب فاعل ، ويليه المفعولان المنصوبان . ويقولون : إن الفعل : « أَرَى » المبني للمجهول هو المضارع لفعل الماضي : « أُرَيْتُ » المبني للمجهول أيضاً ، بمعنى : « أَظُنُّنْتُ » كما سبق ، وإن العرب لم تنطق بالماضي « أُرَيْتُ » إلا مبنياً للمجهول ، ولم يعرف عنهم بناءه لفاعل . كما لم يعرف عنهم أنهم قالوا : « أَظُنُّنْتُ » ببناء الماضي « أظننت » للمجهول مع أنه بمعنى الماضي « أُرَيْتُ » . وفي هذه الإجابة بمضى اليسر وسأيرة القواعد العامة ، وإن كانت — كالأول — لا تخلو من تكلف . والتواء . وغير منهما أن نقول : (إذا كان المضارع « أَرَى » المبني للمجهول بمعنى : « أظن » فإنه يرفع نائب فاعل ، وينصب مفعولين فقط) . وهذا نسترجم من الإطالة والإعنت والتأويل ، ولن يتوجب على هذا الرأي ضرر لفظي أو معنوي .

وقد اتفق النحاة على أن نائب فاعله لا بد أن يكون ضميراً المتكلم الواحد أو الأكثر ؛ نحو : شاع الحديث عن الحياة في الكواكب ، وأرى المريع مأمولاً . أو نرى المريع مأمولاً . وقد يكون المتعاطب ؛ كقراءة من قرأ الآية الكريمة : (ونرى الناس سكارى) ينصب كلمة : « الناس » . مما تقدم نعلم أنه لا بد للمضارع : « أَرَى » الذي سبق الكلام عليه — من نائب فاعل يكون ضميراً المتكلم — في الأغلب — مفعولين منصوبين . أما الفعل : « أُرَيْتُ » الذي يتدرج في الأساليب الصحيحة أيضاً بصيغة الماضي المبني للمجهول — فقد يكون بمعنى : « أَظُنُّنْتُ » ، لكن الغالب في استعماله أن يكون بمعنى : « أَعْلَمْتُ » أى : من مادة « العلم » لا من مادة الظن .

(راجع في كل ما سبق : حاشية الخفري ، والسيان ، والتصريح ، في باب « إن وأنوها » عند الكلام على المواضع التي يجوز فيها فتح همزة « أن » وكسرهما ، ومنها : « إذا فتبانية » . وبيت الشاعر : وكنت أرى زيدا كما قيل سيذا . . . إلخ ، ثم راجع بعد ذلك المراجع السالفة في باب « ظن » عند الكلام على « رأى » وأنواعها .

والفعل : « وَجَدَ » قد يكون بمعنى : « لَقِيَ ، وَصَادَف » ؛ فينصب مفعولاً واحداً ؛ نحو : وَجَدْتُ القلم . وقد يكون بمعنى « اسْتَعْنَى » ، فلا يحتاج للمفعول ؛ نحو : وَجَدَ الْأَبْنَى بِعَمَلِهِ .

والفعل : « دَرَى » قد ينصب المفعولين كما سبق ، والأكثر استعماله لازماً مع تعديته إلى مفعوله بحرف الجر : « الْبَاء » ؛ نحو : دَرَيْتُ بِالْخَبَرِ السَّارَّ . فإن سبقتة همزة التعدية نصب بنفسه مفعولاً آخر مع المجزور ؛ نحو : قد أدريتك بالخبر السار^(١) . وكلنا إن كان بمعنى : « خَتَلَّ » (أى : خَدَعَ) نحو : دَرَيْتُ الصَّيْدَ ؛ بمعنى : خَتَلْتُهُ وَخَدَعْتُهُ .

والفعل : « تَعَلَّمَ » ينصب المفعولين حين يكون جامداً بمعنى : « اَعْلَمَ » . فإن كان مشتقاً بمعنى : « تَعَلَّمَ » نصب مفعولاً واحداً ؛ مثل : تَعَلَّمَ فَنُونَ الْأَدَابِ^(٢) .
والفعل : « أَلْفَى » قد يكون بمعنى : « وَجَدَ » و « لَقِيَ » ؛ فينصب مفعولاً واحداً ؛ نحو : غَاب عَصْفُورِي ، ثُمَّ أَلْفَيْتُهُ .
ومن أفعال الرجحان ما قد يستعمل في اليقين ؛ فينصب المفعولين أيضاً .

(١) فإن وقت همزة التعدية بعد أداة استفهام ؛ كما في قوله تعالى : (الْقَارِعَةُ ؟ وما أَدرَاكُما الْقَارِعَةُ ؟) فنيل إن الفعل في الآية نصب ثلاثة مفاعيل ؛ أولاً : الضمير « الكاف » ، وثانياً وثالثاً مما الجملة الاسمية التي بعد الضمير ؛ فقد سدت مسد المفعولين الأخيرين . وقيل إن الفعل نصب بنفسه مفعولاً واحداً هو الضمير ، وإن الجملة سدت مسد المفعول الآخر الذي يتصل إلى الفعل « أَدْرَى » بحرف الجر : « الْبَاء » فالجملة في محل نصب بإسقاط حرف الجر ؛ كما في قولنا : « فَكَرْتُ ، أَهَذَا صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟ » وأصله : فَكَرْتُ ، فِي هَذَا ؛ أَصَحُّ أَمْ لَا . . . (راجع الخصري في هذا الموضوع .)
وراجع أيضاً ص ٢٩ ، « - » .

(٢) بين التعلين فرق في اللفظ والمعنى والاستعمال ؛ فالفعل الأول : تعلم : بمعنى : « اَعْلَمَ » فعل أمر جامد ؛ لا ماضي له ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا شيء من المشتقات في الرأي الأقوى (كما ألسنا في أول هامش ص ٦) . والثالب في استعماله دخوله على « أَنْ » مع معمولها ، أو « أَنَّ » ، والقفل مع فاعله ؛ نحو : تعلم أَنَّ أَحِبَّالَ الْأَذَى فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَنَّةٌ . . . فالصدر المؤول من « أَنْ » مع معمولها سد مسد المفعولين . ومعناه مطلوب تحقيقه سريعاً ، وتحصيل المراد منه في المستقبل القريب الذي يشبه الحال ؛ وذلك بالإسعاء للتكلم ، واستيعاب ما يريد فوراً ، وتنفيذ ما يجيء بعد فعل الأمر بغير تمهل .
أما الفعل الثاني فلفظه أمر أيضاً ، ولكنه غير جامد ؛ فله ماضٍ هو : « تَعَلَّمَ » وله مضارع هو : « يتعلم » وله مصدر . . . وباقي المشتقات والثالب في استعماله دخوله مباشرة على مفعوله السريع . ويجوز دخوله على « أَنْ » مع معمولها ، أو : « أَنَّ » مع الفعل وفاعله ؛ فيكون المصدر المؤول مفعوله . ومعناه مطلوب تحقيقه وتحصيله في المستقبل ، ولكن مع تمهل وامتداد ، واتخاذ الوسائل المختلفة الكفيلة بالوصول .

وقد يستعمل في بعض المعاني اللغوية الأخرى ؛ فينصب بنفسه مفعولاً واحداً ،
 أو لا ينصبه ؛ وذلك على حسب ما ترشد إليه اللغة . ومن أمثلة ذلك الفعل :
 « خال » فعناه اليقين في نحو : إخال الظلم بغيضاً إلى النفوس الكريمة . وكذلك
 الفعل « ظن » في نحو : أظن الله منتقماً من الجبارين . والفعل : « حسب »
 في نحو : حسب المال وقاية من ذل السؤال . فإن كان « حسب »^(١) بمعنى :
 « عُدَّ » نصب مفعولاً واحداً ؛ نحو : حسب النقود التي معي . أي : عدتها .
 وإن كان معناه صار ذا بياض ، وحمرة ، وشقرة — كان لازماً ؛ نحو : حسب
 الغلام

والفعل : « جعل » إن كان بمعنى : « أوجد » أو بمعنى : « فرّض وأوجب »
 — نصب مفعولاً واحداً ؛ نحو : جعل الله الشمس ، والقمر ، والنجوم ، وسائر
 المخلوقات ؛ أي : أوجدها وخلقها ، ونحو : جعلت الحارس أجراً^(٢) ، بمعنى فرضت
 له ، وأوجبت على ...

والفعل : « هب » ينصب مفعولاً واحداً إن كان أمراً من الهبة ؛ نحو :
 هب بعض المال لأعمال البر^(٣) . أو أمراً من الهيبة ؛ نحو : هب ربك في كل
 ما تقدم عليه من عمل وهكذا^(٤) .

(١) التائب في الفعل : « حسب » بمعنى : « عُدَّ » ، فتح « السين » في الماضي ، وضمها
 في مضارعها .

(٢) قد يكون الفعل : « جعل » بمعنى : شرع . وقد سبق الكلام عليه مع أفعال الشروع في باب
 أفعال المقاربة ص ١٤٤ م ٥٠ — وقد يكون بمعنى : احقق ، أو ظن ، أو « صبر » — كما عرفنا .
 (٣) وردت أمثلة صحيحة نصب فيها مفعولين بنفسه ؛ منها : اطلق معي ؛ أهلك نبلا .
 (المختص ص ١٢ ص ٢٢٧) . ولا مانع من محاسنها وإن كانت قليلة ؛ إذ الكثير أن ينصب بنفسه
 مفعولاً واحداً ، ويمتنع للآخر بحرف الجر . وقد صرح المفتي بأن هذا الفعل نصب المفعول الثاني بعد
 إسقاط حرف الجر : « اللام » .

(٤) إن كان الفعل : « زعم » بمعنى : « كفل » ، أو : رأس (أي : شرف وصاد) تملئ
 لواحد بنفسه ، أو بحرف الجر ، والمصدر : « الزعامة » . وإن كان بمعنى : « من أوهزل (أي :
 أصابه الهزال) » لم ينصب بنفسه مفعولاً .
 وإن كان الفعل « حسب » بمعنى : قصد ، أو : رد ، أو : ساق ، أو : حفظ ، أو : كتم ،
 أو : غلب في الحاجة (وهي إقامة الحاجة ، وإظهار البراعة وحدة الذكاء في تقديمها) نصب مفعولاً
 واحداً

شروط إعمالها :

يشترط لإعمال هذه النواسخ بنوعيهما القلبي والتحويلي ، أن يكون المبتدأ الذي تدخل عليه صالحاً للنسخ على الوجه الذي سبق تفصيله وتوضيحه عند بدء الكلام على النواسخ^(١) . وملخصه : أن النواسخ بأنواعها المختلفة لا تدخل على شيء مما يأتي :

(١) المبتدأ الذي له الصدارة الدائمة في جملة ؛ بحيث لا يصح أن يسبقه منها شيء . ومن أمثله : أسماء الشرط – أسماء الاستفهام – كتم الخبرية – المبتدأ المقرون بلام الابتداء ... نحو : من يكثر مزحه تضح هيبته . من ذا الذي ما ساء قط ؟ كتم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله . لكلمة حق في وجه حاكم ظالم أفضل عند الله من اعتكاف صاحبها في المسجد . ويستثنى من هذا النوع الذي له الصدارة في جملة – ضمير الشأن^(٢) فيجوز أن تدخل عليه النواسخ بأقسامها المختلفة ؛ نحو حسبيته الحق واضح .

لكن تختص النواسخ في هذا الباب – دون غيرها من النواسخ – بجواز دخولها على المبتدأ الذي هو اسم استفهام ، أو المضاف إلى اسم استفهام . وإذا دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها ؛ نحو : أيا ظننت أحسن ؟ وغلام أي حسبت أنشط ؟ ولا تدخل على أحدهما « كان » ولا « إن » ولا أخواتهما ؛ منعاً للتعارض ؛ إذ الاسم في بابي « كان » و « إن » وأخواتهما لا يصح تقديمه على الناسخ . فلو وقع الاسم أداة استفهام لامتنع تقديمه على الناسخ ؛ تطبيقاً لهذا الحكم ، مع أن الاستفهام لا بد أن يتقدم^(٣) .

(١) راجع ج ١ ص ٤٠٢ م ٤٢ من هذا الكتاب ؛ حيث التفصيل والبيان .

(٢) سبق شرحه في ج ١ ص ١٧٧ باب الضمير وأنواعه .

(٣) أما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام في البابين ، ولا يجوز أن يكون جملة إنشائية ؛ ويجوز تقديمه في بابي « ظن » و « كان » بشرط ألا يوجد مانع يمنع من تقديمه ، كوجود « ما » النافية قبل الناسخ ، أو غيرها من الموانع التي ذكرناها في أحوال خبر « كان » (ج ١ ص ٤٢٠ م ٤٢) ، مثل : أين كنت ؟ وأين ظننت الكتاب ؟ أما خبر « إن » وأخواتها فلا يتقدم عليها – كما سبق في بابي « وقد قلنا إن الخبر لا يكون جملة إنشائية برغم ورود صور منها مسموعة ، نقل النعامة واحدة منها ثقيلة في نطقها ، ولا أدري لماذا تخيروها دون غيرها مع ما فيها من ثقل وإن كانت صادقة المعنى ؟ هي قولهم : رأيت الناس ، اخبرني ثقله . أي : اختر كل واحد منهم تبضه وتكرهه ؛ لما تكشفه من عيوبه . فهذا – وأمثاله – على إضمار قول مقدر ؛ أي : رأيت الناس مقولاً فيهم ؛ اختر كل واحد منهم تبضه وتكرهه . ويرى كثير من النحاة عدم القياس على هذا . والحق أن القياس عليه جائز بشرط وجود قرينة كالشفة تمنع التوضيح ؛ وتهدى للمقصود ؛ لأن هذا هو الموافق للأصول القوية العامة . وفيه تيسير وتوسيع في ميدان الكلام والتصريح بغير ضرر ، كما يتبين هذا من الباب الخاص بأحكام الحكاية .

(ب) المبتدأ الملازم للابتداء بسبب غيره ؛ كالاسم الواقع بعد « لولا » ،
الامتناعية ، أو بعد « إذا » الفعائية ؛ فإنه لا يكون إلا مبتدأ ؛ إذ لا يصح - في
الرأى الأشهر - دخول أحدهما على غير المبتدأ ؛ نحو : لولا العقوبة لزادت
الجرائم . ونحو : فتحت الكتاب ؛ فإذا الصورُ فاتنة .

(ج) المبتدأ الذي يجب حذفه بشرط أن يكون خبره نعتاً مقطوعاً^(١) ؛
نحو : شكراً للمتعلم النافع العزيز (أى : هو النافع العزيز) .

(د) كلمات معينة لم ترد عن العرب إلا مبتدأ . ومنها : « ما » التعجبية ،
وكلمة : « طوبى » ؛ (بمعنى : الجنة) وكلمة : « در »^(٢) ، وكلمة : « أقل » ...
وذلك في نحو : ما أجمل الهواء سحرًا ! ! ، وما أطيب الرياضة عصرًا ! !
طوبى للشهداء ، ولله درهم ! ! وأقل^(٣) رجل ينسكير فضلهم .

ومثل بعض ألفاظ الدعاء ؛ ومنها^(٤) : « سلام » - « ويل » ؛ في نحو : سلام على
الأحرار ، وويل للجبنة .

حكم الناسخ ومعموليهِ من ناحية التقديم والتأخير :

لترتيب في هذا الباب بين الناسخ ومعموليهِ ؛ فيجوز - لغرض بلاغى -
أن يتقدم عليهما معاً ، أو يتأخر عنهما ، أو يتوسط بينهما . لكن يترتب على
كل حالة أحكام معينة تفصيلها قريباً^(٥) . فنال تقدم الناسخ عليهما : يقظن
الجاهلُ السرابَ ماءً . ومثال تأخره عنهما : السرابُ ماءٌ يقظنُ الجاهلُ . ومثال
توسطه بينهما : السرابُ يقظنُ الجاهلُ ماءً ، أو : ماءٌ يقظنُ الجاهلُ السرابَ
أما الترتيب بين المفعولين وتقديم أحدهما على الآخر دون الناسخ فحكمه حكم الترتيب

(١) سبق تفصيل الكلام على التمت المقطوع في الجزء الأول ص ٣٧٥ م ٣٩ . وله تفصيل أشمل

في باب التمت ص ٣٥٧ م ١١٥ .

(٢) اللز : البين - « ولله در البطل » ... أسلوب يقصد به المالح والتعجب من بطولته ،
معاً ... والسبب : هو ما يدعيه القائل من أن البين الذى ارتضعه البطل في صفته ، ونشأ عليه ، وترعرع
- لم يكن لبناً عادياً كالألوف لنا ، وإنما هو لبن خاص أعده الله لهذا البطل في طفولته ؛ لينشأ نشأة
ممتازة ، ويشب عظيمًا . فنسب البين لله - ادعاء - ليكون من وراء ذلك إظهار المدح في صفات تفرق
صفات البشر ، وكأنه ليس منهم ؛ فهو أسمى وأرق ؛ العناية الإلهية التى خصته برعايتها . (راجع ص
٣١٥ ، ٣١٧ من هذا الجزء ، و ص ٣٧١ م ٣٨) .

(٣) أى : قل رجل يقول ذلك ، بمعنى : صغر وحق . (راجع ص ٣٢٨ م ٢٣) .

(٤) الكثير في المقتضين الآتين للرفع على الابتداء ، ولا مانع من النصب على اعتبار آخر ؛ كـ

سبجىء الليبان في ص ١٨٨ م ٧٦ .

(٥) في ص ٣١ .

بين أصلهما المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ عليهما ؛ فثبت لأصلهما يثبت لهما من غير اعتبار لوجود الناسخ . ويترتب على هذا أن يكون المفعول الأول واجب التقديم على المفعول الثاني في كل موضع يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر ، وأن يكون المفعول الثاني واجب التقديم على المفعول الأول في كل موضع يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ ، وأن يكون تقدم أحدهما على الآخر جائزاً في كل موضع يجوز فيه تقديم المبتدأ أو الخبر بغير ترجيح . فلا بد من مراعاة الأصل^(١) في ناحية التقديم والتأخير ، وتطبيقه على الفرع تطبيقاً مماثلاً . ففي مثل : حسبت أخى شريكى ، يجب الترتيب ؛ بتقديم المفعول الأول وتأخير الثاني ؛ منعاً لوقوع لبس لا يمكن معه تمييز الأول من الثاني ؛ فيلتبس المعنى تبعاً لذلك . وفي مثل : علمت الكلب حارساً أميناً ، يجب تقديم المفعول الثاني عند إرادة الحصر في الأول ؛ فنقول : ما علمت حارساً أميناً إلا الكلب . أى : أنه لا حارس أمين سواه . وفي مثل : ظننت القطط البرى^(٢) ثعلباً ، يجوز تقديم المفعول الثاني ؛ فنقول : ظننت ثعلباً القطط البرى ؛ إذ لا مانع يمنع تقديم أحدهما على الآخر . وهكذا تجب مراعاة الأحكام الخاصة بالترتيب بين المبتدأ والخبر ، وتطبيقها هنا ، عند النظر في الترتيب بين المفعولين^(٣) .

• • •

ما تنفرد به الأفعال القلبية ، هى وما يعمل عملها :

تنفرد النواسخ القلبية بخمسة أحكام ، منها حكم واحد مشترك بينها جميعاً ، سواء أكانت متصرفة أم جامدة ، وهذا الحكم هو : تنوع مفعولها الثاني . أما الأحكام الأربعة الأخرى فقصورة على القلبية المتصرفة ، دون الجامدة^(١) ، وسيجيء لها بحث مستقل .

١ - فأما تنوع المفعول الثاني الذى أشرنا إليه فلأنه خبر في الأصل ؛ فهو ينقسم إلى مثل ما ينقسم إليه الخبر ؛ من مفرد^(٢) ، وجملة ، وشبه جملة ؛ فليس من اللازم أن يكون مفرداً ، وإنما اللازم أن يكون الفعل الناسخ قلبياً متصرفاً أو غير متصرف^(٣) ؛ كما في الأمثلة الآتية ، ومن المهم التنبيه لإعراب كل قسم ، ولا سيما الجملة وشبهها :

(١) سبق لإيضاحه في الجزء الأول ص ٣٦١ م ٣٧ عند الكلام على مواضع تأخير الخبر .

(٢) الصغرى غير الأليف . (٣) سيجيء إشارة موجزة لهذا الترتيب في ص ١٤٣ م ٧٢

(٤) في ص ٢١ المسألة : ٦١ . (٥) المراد به هنا وفى الخبر : ما ليس جملة ولا شبهها .

(٦) طبقاً لما جاء في بعض المراجع الوثيقة . وتؤيده التصوص القفصية التى تكفى لإباحة القياس عليه .

إعرابه	نوعه	المفعول الثاني	الجملة مشتملة على الفعل الثاني ومفعولي
مفعول ثان منصوب » » » » » »	مفرد مفرد مفرد	داه مزرياً سوء	علمت الرياء داهً وبيلا . أحسب التفائق مزرياً يصاحبه . زعمت الكذب سوء أدب
فعل مضارع . فاعله ضمير مستتر تقديره : هو الجملة في محل نصب تعدد مد المفعول الثاني . فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو : الجملة في محل نصب تعدد مد المفعول الثاني . فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو . الجملة في محل نصب تعدد مد المفعول الثاني .	جملة فعلية جملة فعلية جملة فعلية	يعرف × تضيق × حالف ×	أرى الفضل يعرفه أهله . تعلم (أعلم) الفرصة تضيق بالتواني وجدت التوفيق حالف أهل الإجابة
هي : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع . المنبر : خبره الجملة في محل نصب تعدد مد المفعول الثاني . هو : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع . السلطان : خبره الجملة في محل نصب تعدد مد المفعول الثاني . هو : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع . هدف : خبره الجملة في محل نصب تعدد مد المفعول الثاني .	جملة اسمية جملة اسمية جملة اسمية	هي المنبر هو السلطان هو هدف	أنفقت الإذاعة هي المنبر العام . إغزال سلطان القصور هو السلطان الأكبر أظن المجده هو هدف العظيم .
متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الطرف نفسه مد مد المفعول الثاني (١) . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الطرف نفسه مد مد المفعول الثاني . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الطرف نفسه مد مد المفعول الثاني .	طرف منصوب طرف منصوب طرف منصوب	عند مع فوق	دريت الصديق عند الشدة . جعلت الكتاب ملك . أعلم قوة الحق فوق طغيان الباطل .
متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني . أو الجار مع مجروره مد مد المفعول الثاني (١) . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الجار مع مجروره مد مد المفعول الثاني . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الجار مع مجروره مد مد المفعول الثاني .	جارع مجروره جارع مجروره جارع مجروره	في مجازة .. في عمل من دواعي ... ×	أحسب الخير في مجازة أهل السوء . أرى السعادة في عمل الخير . علمت المفرد من دواعي التألف .

(١) راجع ص ٣٢٧ م ٨٩ ، وهي تلخيص لما سبق في ج ١ ص ٢٧١ م ٣٤٦ و ٢٧٢ م ٣٥ حيث الكلام على شبه الجملة بنوعيه ، من ناحية وقعه هو أو متعلقة خبراً ، وصفة

ب - الأحكام الخاصة بالأفعال القلبية المتصرفة^(١)

عرفنا أن الأفعال القلبية متصرفة إلا فاعلين ؛ هما : « تعلم » ،^(٢) بمعنى « اعلم » ، و « حسب » بمعنى : « ظن » ؛ نحو : تعلم داء الصمت خيراً من داء الكلام . وعبّ كلامك محموداً ، فتخير له أنسب الأوقات .

والفعل القلبي المتصرف قد يكون له الماضي ، المضارع ، والأمر ، والمصدر واسم الفاعل ، واسم المفعول وبقية المشتقات المعروفة . لكن الناسخ الذي يعمل في هذا الباب هو الماضي وما جاء بعده مما صرّحنا باسمه ، دون بقية المشتقات المعروفة^(٣) التي اكتفينا بالإشارة الموجزة إليها ، ولم نصرح بأسمائها . وبديهي أن النواسخ المتصرفة التي سردنا أسماءها - متساوية في العمل ؛ لا فرق بين ماضٍ وغيره ، ولا بين فعل واسم مما سردناه^(٤) . أما الناسخ الجامد فيعمل وهو على صورته القائمة ، لا يفارقها ، ولا يبدّل محلّها تغيير .

وتختص الأفعال القلبية المتصرفة - هي وما تنصرف له بما ذكرناه - بأحكام

(١) هذا البحث هو الذي سبقت الإشارة إليه في ص ١٩ عند بيان ما تنفرد به الأفعال القلبية ...
(٢) على الرأي القائل بأنه جامد . وهو الرأي الشائع الذي يحسن الاكتصار عليه كما سبق في هامش ص ٦ و ١٥ . أما على الرأي القائل بأنه متصرف فيجوز عليه ما يجري على الأفعال القلبية المتصرفة .
(٣) أَوْضَحْنَا في هامش ص ٣ ، ٤ معنى المتصرف وقسميه ، وبيان المشتقات المختلفة ، والفاعل منها وغير العامل ، وما يعمل في غير هذا الباب ولكنه لا يصلح للعمل هنا ، وأسباب ذلك ...
(٤) ومن الأمثلة ، الفعل : « علم » ، وما يتصرف له ؛ نحو : علم العاقل الحياة جهاداً - يعلم العاقل الحياة جهاداً - اعلم الحياة جهاداً فأرسله - علم العاقل الحياة جهاداً دافع له إلى الصبر والدأب - العاقل عالم الحياة جهاداً - أعلّم الحياة جهاداً . (الحياة : هي المفعول الأول ؛ لكنه صار نائب فاعل لاسم المفعول ؛ إذ لا بد له لاسم المفعول من نائب فاعل حتماً . لا فاعل .)

وتسوّنا المناسبة إلى أن اسم الفاعل لا بد له من فاعل - لا نائب فاعل - وقد يكون فاعله اسما ظاهرا ، أو ضميرا . غير أن التفسير لا يصح أن يكون إلا الغائب . ولهذا قالوا في مثل : أنا صائم - أنا مخلص ... إن فاعله ضمير مستتر تقديره : هو . على تأويل : أنا رجل صائم ... أنا رجل مخلص ... فالضمير عائد على المحذوف ؛ ليكون عائدا على الغائب ؛ إذ لا يصح أن يعود إلا عليه . فن الخطأ إرجاعه إلى متكلم أو مخاطب (راجع المحصري ج ١ « باب ظن » عند الكلام على بيت ابن مالك : « ونص بالتعليق والإلقاء ... ») . وصحّحنا الإشارة لهذا في باب اسم الفاعل ج ٣ ص ١٩١ م ١٠٢

تنفرد بها ؛ فلا يدخل حكم منها على المشتقات القلبية التي لا تعمل هنا^(١) ، ولا على الأفعال القلبية الجامدة . ولا على أفعال التحويل وما يتصرف منها . وأشهر تلك الأحكام أربعة^(٢) :

الحكم الأول - التعليق :

ومعناه : « منع الناسخ من العمل الظاهر في لفظ المفعولين معاً ، أو لفظ أحدهما ، دون منعه من العمل في المحل » . فهو في الظاهر ليس عاملاً للنصب ، ولكنه في التقدير عامل . وهذا ما يعبر عنه النحاة بأنه :

« إبطال العمل لفظاً ، لا محلاً » . سواء أكان أثر الإبطال واقعاً على المفعولين معاً ، أم على أحدهما .

أما سبب المنع والإبطال فأمر واحد ؛ هو : وجود لفظ له الصدارة يقع بعد الناسخ ؛ فيفصل بينه وبين المفعولين معاً ، أو أحدهما ، ويحول بينه وبين العمل الظاهر . ويسمى هذا اللفظ الفاصل : « بالمانع » ويقع بعده جملة^(٣) . — في الغالب ؛ ففي مثل : علمت البلاغة إيجازاً ، ورأيت الإطالة عجزاً — نجد الفعل : « علم » قد نصب مفعولين مباشرة . وكذلك الفعل : « رأى » . فإذا قلنا : علمت للبلاغة إيجازاً ، ورأيت للإطالة عجزاً — لم ينصب كل من الفعلين شيئاً في الظاهر ، بسبب وجود « لام الابتداء » التي فصلت بين كل فعل ومفعوليه — وهي من ألفاظ التعليق ، أي : من الموانع — ، ولكن الفعل ينصب المحل ؛ فنقول عند الإعراب : « البلاغة » : مبتدأ — « إيجازاً » : خبره . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب ؛ سدّت مسدّ مفعولى « علم » (وهى الجملة التي تقع — في الغالب — بعد اللفظ المانع من العمل) .

وكذلك نقول : « الإطالة » : مبتدأ — « عجزاً » : خبره . والجملة من

(١) إلا التعليق بالهزة ، فإنه عام شامل ، وسجى الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٢٦ أما البيان المفصل في ص ٢٩ .

(٢) وهى غير الحكم المشترك : « ١ » الذى يدخل التواسخ القلبية المتصرفة والجامدة . وقد سبق بيانه في ص ١٩ .

(٣) إلا إن كان المانع أحد المفعولين بحسب أصله : نحو ؛ علمت من أنت ، أو وقع المصدر المؤول ساداً للمفعولين ، أو ثانيهما وحده . كما يجيء في ص ٢٣ ، ورقم ٣ من هامش ص ٢٦ و ص ٣٦ . (ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٤)

المبتدأ والخبر في محل نصب ؛ مدت مسد مفعولاً : « رأى » . فقد وقع التعليق بسبب وجود المانع من العمل ، ووقع بعد المانع جملة محلها النصب ؛ لتسد مسد المفعولين . أما في مثل : علمت البلاغة لهماي الإيجاز ، ورأيت الإطالة لهماي العجز — فاللفظ المانع من العمل — وهو لام الابتداء — قد وقع في المثالين بعد المفعول الأول ، ووقع بعد المانع جملة مدت مسد المفعول الثاني الذي لا يظهر في الكلام ، وحلت محله وحده . فعند الإعراب يحسّن حفظ المفعول الأول باسمه ويإعرابه ؛ (مفعولاً أول ، منصوباً) . وتعرب الجملة التي بعد المانع إعرابها التفصيلي ، ويزاد عليه : « أنها في محل نصب ؛ مدت مسد المفعول الثاني الذي وقع عليه التعليق » . نعلم مما تقدم أن أثر التعليق لفظي ظاهري فقط ، لا حقيقي وحلي ، وأن سببه الوحيد وجود فاصل لفظي له الصدارة يسمى : « المانع » ؛ يفصل بين الناسخ ومفعوليها ، أو أحدهما^(١) ، وبعد « المانع » جملة^(٢) تسد مسد المفعولين أو أحدهما على حسب التركيب . . .

ولما كان أثر التعليق مقصوراً على ظاهر الألفاظ دون محلها كان اختفاء النصب عن المفعولين ممّا أو أحدهما ، إنما هو اختفاء شكلي محض ؛ لاحتقني حلي ، ولهذا يصح في التوايع (كالمعطف) مراعاة الناحية الشكلية الظاهرة ، أو مراعاة الناحية المحلية ؛ فنقول : علمت للبلاغة إيجازاً والفصاحة اختصاراً — ورأيت للإطالة عجزاً والحشو عيباً ؛ برفع المعطوف ؛ تبعاً للفظ المعطوف عليه ، وحركته الظاهرة . أو نقول : علمت للبلاغة إيجازاً ، والفصاحة اختصاراً — ورأيت للإطالة عجزاً والحشو عيباً ؛ بنصب المعطوف ؛ تبعاً للحكم المحلي في المعطوف عليه . فمراعاة إحدى الناحيتين جائزة^(٣) .

(١) فلابد من تقدم الناسخ على « المانع » ، ولا بد من تقدم « المانع » على المفعولين ممّا ، أو على الثاني فقط ؛ إذ ليس من اللازم — كما عرفنا — أن يقع أثر التعليق . على المفعولين ممّا ؛ فقد يقع على الثاني وحده ، ويبقى الأول منصوباً كما كان قبل التعليق . أما وقوعه على الأول دون الثاني فغير ممكن ؛ لأن أداة التعليق التي تفصل بين الناسخ ومفعوله الأول ستكون فاصلة كذلك بين الناسخ ومفعوله الثاني في الوقت نفسه .

(٢) إلا في الحالة التي سبق استثنائها في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .

(٣) يجب عند المعطف بالنصب على محل الجملة التي علق فيها الناسخ — أن يكون المعطوف إما جملة اسمية في الأصل ؛ كالأطلة السابقة فيسقط ؛ كل جزء من جزأها على ما يقابله ، وإما مفرداً فيه =

أما سبب التعليق في هذه الأمثلة وأشباهاها، فيتركز في الأمر الواحد الذي ذكرناه، وهو : وجود فاصل لفظي بعد الناسخ ؛ يفصل بينه وبين مفعوليّه أو أحدهما ، بشرط أن يكون هذا الفاصل اللفظي من الألفاظ التي لها الصدارة^(١) في جملتها ؛ كلام الابتداء ، وأدوات الاستفهام^(٢) وغيرها من كل ما له الصدارة في جملته . وإليك مثالا آخر للمانع الذي يفصل بين الناسخ ومفعوليّه معاً ، أو يفصل بين الناسخ ومفعوله الثاني فقط : أعلمُ ، محمودٌ حاضرٌ أم غائبٌ ؟ أعلمُ محموداً ، أحاضر هو أم غائب ؟ فتى وقع بعد الناسخ مانع يلحدي الصورتين السالفتين منع العمل الظاهر حمّا ، دون العمل التقديرى (المحلى) كما رأينا ، وأوجب التعليق^(٣) . وأشهر الموانع ما يأتي من الألفاظ التي لها الصدارة ، وكل واحد منها يجب^(٤) التعليق :

(١) لام الابتداء ، كالأمثلة السالفة .

معنى الجملة ؛ نحو : علمتُ محمودٌ « أديبٌ » و « غيرٌ » ذلك من أموره . فلا يصح : علمتُ محمودٌ « أديبٌ » وحامداً ، ولا : علمتُ محمودٌ « أديبٌ » وشاعراً - إلا على تأويل وتقدير الخنف في كل صورة ، أما كلمة « غير » في المثال السالف فإنها منصوبة جزواً ؛ لأنها بمنزلة الجملة كما قلنا . فهي مطبوعة بالنصب ؛ على محل الجملة الاسمية التي هي المخطوف عليها ؛ فلفظ « غير » - وهو مفرد - قد ساغ عطفه على محل الجملة ؛ لأنه بمنأى عنها ، إذ معناه : علمتُ محمودٌ « أديبٌ » ومحموداً غير ذلك ، أى : متصفاً بغير ذلك . (أى : علمتُ محموداً متصفاً بغير ذلك) . - راجع ص ٣٠ ص ٤٧٨ م ١٢١ باب العطف . وعطف المفرد على الجملة ، والعكس - .

(١) تقدم الناسخ على « المانع » واجب . وهو مع تقدمه لا يعمل النصب في « المانع » ، ولا فيما بعده ، إذ لو عمل فيه أو فيما بعده النصب لفقد المانع صدارته في جملته ، وصار حشواً لا يصلح سبباً للتعليق ، ووقعه حشواً مع بقاء أثره غير جائز .

(٢) انظر ما يختص بالاستفهام في ص ٢٩ .

(٣) إلا في حالة يكون فيها جائزاً وتستجبه هنا . وعند إعراب المثال الأول الوارد هنا نقول : « محمود حاضر » ، مبتدأ وخبر . وجملتهما في محل نصب سدت مسد مفعول : « أعلمُ » . وفي المثال الثاني نقول : « محمود » ، مفعول أول . « حاضر » : خبر مقدم ، « هو » : مبتدأ مؤخر ، والجملة منهما في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني وحده . ومن المثالين يتضح أن الجملة الواقعة بعد « المانع » وجوباً قد تسد مسد المفعولين معاً أو مسد الثاني عند وجود الأول منصوباً لفظه .

أما الحالة التي يكون فيها التعليق جائزاً - لا واجباً - فحين تكون أداة التعليق مطبوعة على الثاني وحده (كأن يكون المفعول الثاني قد صدر بكلمة استفهام ، أو مضافاً إليها وقد سبقها المفعول الأول ، في الصورتين ؛ نحو : علمتُ الأديب من هو ؟ وظننتُ الشاعر أخو من هو ؟) في هاتين الصورتين يجوز نصب الكلمة السابقة ؛ لأن الناسخ سلب عليها من غير مانع ، ويجوز رفعها ؛ لأنها هي وما بعد الاستفهام شيء واحد في المعنى ؛ فكأنها واقعة بعد الاستفهام فلا يؤثر فيها الناسخ . فالتعليق جائز هنا .

(ب) لام القسم : نحو : علمت لِيُحَاسِبَنَّ^(١) المرء على عمله .

(ج) حروف من حروف النفي الثلاثة^(٢) : ما — إن — لا . دون غيرها من أدوات النفي الأخرى .

فثال « ما » النافية : علمت ما التهورُ شجاعةً . ومثال « إن » النافية : زعمت إن الصفحُ الجميلُ ضارٌ (أى : ما الصفحُ الجميلُ ضارٌ) . ومثال

(١) يقولون في مثل هذا : إن اللام داخلة على جواب القسم المقدر . وأصل الجملة : « علمت — أقسم واثق — لِحاسبين المرء على عمله » . فجواب القسم وهو جملة : « يحاسبين المرء » مع جملة القسم المقدرة وهي : (أقسم ×) في محل نصب سداً ماً سد المفعولين ، أى : أن مجموع الجملتين هو الذى سد سد المفعولين ، وأنه في محل نصب . وما يرتب على هذا الإعراب من عدم وقوع أداة التعليق في صدر جملتها ينغمسه بأن وقوعها في الصدارة ليس واجباً مطرداً ؛ وإنما هو الناقب . وبفرض أنه واجب سداً فالمقصود بالقسم وجسته هو تأكيد جملة جوابه ؛ فهما ماً كالشيء الواحد ؛ فإذا تفتحت أداة التعليق على جواب القسم وحده فكأنها في الوقت نفسه قد تفتحت على جملة القسم ، واحتلت مكان الصدارة اللازم لها ؛ فلا تعتبر متغاية عنه . فوجودها في صدر الثانية يعد بمنزلة التصدر في الأولى .

لكن سترتب على هذا محذور آخر ؛ هو : وقوع جملة جواب القسم في محل نصب ، والثالث أنها لا محل لها من الإعراب . وقد أجابوا : بأنها لا محل لها باعتبارها : « جواب قسم » — ولا مانع أن يكون لها محل باعتبار آخر هو : « التعليق » . ومعنى هذا أن جملة القسم لا محل لها من الإعراب إذا لم يوجد عامل يحتاج إليها ؛ فإن وجد عامل يحتاج إليها كانت معموله له . وقيل إن : « العلمُ » في المثال السالف منصب على مضمون جملة الجواب فقط ، بدون نظر إلى أنها جواب قسم فجعلت الجواب وجدها على هذا الاعتبار في محل نصب سدت سد المفعولين . (راجع الصبيان ٢٠٠ عند الكلام على أدوات التعليق) .

وفي هذا الرأي راحة وتيسير ؛ لأنه واقعي ؛ لا يلتفت إلى الجملة القسمية المستترة ، ولا يتنامى أن جواب القسم ليس مجلوباً للقسم ؛ وإنما الفرض الأساس الأول هو إيفاء التناسخ ما يريد ، ولا ضرر في أن يستفيد القسم منه بعد ذلك ، وسيجىء الكلام على جملة القسم وجوابه في باب حروف الجر . (ص ٣٦٣ و ٣٦٧) .

(٢) سواء أكان كل واحد منهما ناسخاً أم مهجلاً ، فالأولان قد يمتلئ عمل « ليس » ، والأخير قد يعمل عمل « إن » أو : « ليس » . فالثلاثة مع الإعمال أو الإهمال صالحة لأن تكون أداة تعليق ولا داعي لاشتراط بعضهم القسم قبل كل أداة من الثلاثة ؛ لأن هذا الاشتراط — فوق ما فيه من تعصيق — لا سند له من التصور الفصيحة الكثيرة التي تدعو إلى إنغاله . ويزيد التمسك بإنغاله قوة ما يقوله أصحابه من أن القسم قبل هذه الأدوات الثلاثة يجب تقديره إن لم يكن ظاهراً في الجملة ؛ مثل : « علمت ما محمد جبان » إذ يقدره : علمت والله ما محمد جبان . فالحاجة إلى التقدير والتأويل بغير داع ؟ ولا سيما التأويل المذكور فإنه يفتننا إلى الدخول في الجدل المرهق الذى مر في المسألة السابقة — في رقم ١ — الخاصة بجواب القسم ومحل من الإعراب ، كما سيفتح علينا أبواباً أخرى للاصطراض والجدل ؛ نحن في غنى عنها ، ولا حاجة للبيان القوي الناصح بها .

« لا ، النافية : أَلَيْتُ لَا الْإِفْرَاطُ مُحَمَّدٌ وَلَا التَّضْرِيطُ »^(١) .

(د) الاستفهام^(٢) : وله صور ثلاث : أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام ، نحو : علمت أيُّهم بطلٌ ؟ أو يكون مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو : علمت صاحبُ أيُّهم البطلُ ؟ أو يكون قد دخلت عليه أداة استفهام ، نحو : علمت أعلَى مسافرٌ أم مقيمٌ ؟ وأعلمُ هل الشتاءُ أنسبُ للعمل من الصيف^(٣) ؟

(هـ) الألفاظ الأخرى التي لها الصدارة في جملتها ، مثل « كم »^(٤) ، الخبرية ، في نحو : درَيْتَ كم كتاب اشتريته . ومثل : « إن » وأخواتها ، ما عدا « أن » مفتوحة الهزة ؛ فليس لها الصدارة ؛ نحو : علمت إنك لمُنصفٌ^(٥) ، ونحو : لا أدري لعل الله يريد بكم خيراً . والأغلب الفصيح في : « لعل »

(١) التضييق : المبالغة في الشيء حتى يتجاوز حدوده المحمودة . والتضييق : الإجمال فيه . فهما نقيضان .

(٢) لأن الاستفهام له الصدارة ؛ فلا يعمل ما قبله فيها بعده - كما سبق - إلا إن كان ما قبله حرفاً ، نحو : من علمت الأمر ؟ وعن ثعلب الخبر ؟ وجدير بالتنويه أن التعليل بالاستفهام ليس « مصوراً على أنفاله » الباب القلبية كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٢٢ ؛ وسيجيء البيان في ص ٢٩ .

(٣) عرض بعض النحاة هذه الصور الثلاث بشيء من التفصيل فقال : إن الاستفهام قد يكون بالحرف نحو قوله تعالى : « وإن أدري أتقرب أم بعيد ما توعدون » . أو بالاسم الواقع مبتدأ مباشرة ، نحو : ستعلم أيُّ الرأيين أفضل ؟ أو يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم الاستفهام ؛ نحو : علمت أبو من صالح ؟ . أو يكون اسم الاستفهام خبراً ؛ نحو علمت متى السفر ، أو يكون الخبر مضافاً إلى اسم الاستفهام ؛ نحو : علمت صباح أي يوم قدومك . أو يكون اسم الاستفهام فاعلاً ؛ نحو : علمت أي كتاب تقرأ .

(٤) « كم » ، فعلان ، استفهامية ؛ وهي : اسم يسأل به عن عدد شيء . وتحتاج لتعيين منصوب في الغالب ؛ نحو : كم درهما تبرعت به ؟ وتدخل في أدوات التعليل الاستفهامية . « وغيرها » ؛ وهي : اسم يدل على كثرة الشيء ووقته . ولها تمييز مجرور في الغالب ؛ نحو : كم ظالم أهلكه الله بظلمه . و « كم » بتوصيها لها باب خاص في الجزء الرابع يضم أسكانها المختلطة (ص ٤٢٥ م ١٦٨) .

(٥) في هذا المثال يصح أن تكون أداة التعليل هي : « إن » ، أو « لام الابتداء » ؛ فكلاهما له الصدارة ؛ فيصلح للتعليل . ولا يقال : « لام الابتداء فيه ليس يمدحاً جملة » . ففي هذا القول إغفال لما قرروه من أن موضعها الأصل هو أول الجملة . فلما شغلت « إن » - ولها الصدارة أيضاً - تخلت عنه اللام ، وتأخرت إلى الخبر ؛ منها لتعارض . عل أن هذا من التعليلات الممنوعة التي لا خير في ترديدها . وسببنا أن ننتهي إلى ما في الكلام من تعليل ، سببه « إن » أو : « لام الابتداء » ، أو : « ما » ؛ فكل هذا صحيح ورويح .

وما يقال في لام الابتداء الداخلة على خبر « إن » يقال في لام الابتداء الداخلة على اسم =

هذه أن تكون أداة تعليق للفعل : « أدري » المبدوء بالهمزة ، أو بحرف آخر من حروف المضارعة (تَدْرِي - تَدْرِي - يَدْرِي ...) .
ومثل : أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة في نحو : لا أعلم إن كان الغد ملائماً للسفر أو غير ملائم . ونحو أحسب لو اختلف العامل وصاحب العمل لتسعيداً .

• • •

فيما يلي أمثلة تزيد التعليق وضوحاً^(١) وتبين موضع « المانع » وأن موضعه بعد الناسخ حتماً ويليه المفعولان ، أو بعد الناسخ مع توسط هذا المانع بين المفعولين :

« إن » ، المتأخر ، أو عمل معمول خبرها ؛ نحو : حسبنا إن في الصحراء لناجياً ، علمت إن المناجيم لكتوزاً مملكتاً . ويجب كسر همزة « إن » في الأمثلة السابقة وأشباهاها من كل جملة تجمع بين « إن » و « لام الابتداء » . كما سبق في مواضع كسرهما . وسبب ذلك في رأيهم : أن « لام الابتداء » تصيب الفعل القلبى بالتعليق ، وهذا التعليق يقتضى أن تقع بعده جملة - كما سبق في ص ٢٢ - . فلما وقعت « إن » في صدر هذه الجملة كمرت وجوبا . فلام الابتداء كانت السبب في التعليق ، وفي كسر همزة « إن » . فإذا لم توجه « لام الابتداء » فلن يكون هناك داع لتعليق ، ولا لكسر همزة « إن » ، ففتتح . لكن أيتفق هذا مع إدخالهم « إن » في عداد الأدوات التي لها الصدارة ، وتحدث التعليق ؟ لا . ومن أجله قال بعض النحاة بحق : يجوز كسر همزة « إن » وفتحها في المثال السابق عند خلوه من « لام الابتداء » . فن اختار الكسر لسبب عنده فله اختياره . ولكن يجب مع الكسر تعليق الفعل القلبى ؛ لما سبق تقريره من اعتبار « إن » مكسورة الهمزة في عداد أدوات التعليق . ومن اختار الفتح لسبب آخر فله اختياره ، ولا يصح تعليق الفعل القلبى في هذه الحالة ؛ لعدم وجود أداة لتعليق . وليست « أن » مفتوحة الهمزة من أدواته . (راجع ص ١ ص ٤٨٨ م ٥١) .

وراجع الصبان ج ٢ باب ظن وأخواتها عند الكلام على أدوات التعليق .

(١) من الممكن البدء بهذه الأمثلة ، وفهمها قبل الدخول في تعريف التعليق وما يتصل به

السبب	الجملة بعد تعليق الناسخ	الجملة وفيها الناسخ بغير تعليق
الفصل يلام الابتداء بين الناسخ ومعموليهِ مآ .	علمتُ التواضعُ غيرُ الضعةِ	علمتُ التواضعُ غيرَ الضعةِ
الفصل يلام الابتداء بين الناسخ ومعموليهِ مآ .	أفقيتُ لهُنَّ العظمةُ غيرُ التماغمِ	أفقيتُ العظمةَ غيرَ التماغمِ
الفصل بالقسم بين الناسخ ومعموليهِ مآ .	عددتُ واثقَ التجاربِ غيرُ معلمِ	عددتُ التجاربَ غيرَ معلمِ
الفصل بأداة النفي و ما ه بين الناسخ ومعموليهِ مآ .	جملتُ ما اتبَاعَ المَوَى لِأَثَرِ البَلَايا	جملتُ اتبَاعَ المَوَى ثَرَّ البَلَايا
وقوع لَام الابتداء قبل المفعول الثاني وحده جعل أثر التعليق ينصب عليه .	وجدتُ الشرقَ مُستَرِدًّا مُجْدَه .	وجدتُ الشرقَ مُستَرِدًّا مُجْدَه .
وقوع القسم قبل المفعول الثاني وحده جعل أثر التعليق ينصب عليه كذا لَام القسم .	أرى التفتُّصَ في العملِ واثقَ هو إساءةٌ لوطنِ . أحسبُ غُلفَ الوعدِ لِهَيْبِنِ صاحبه .	أرى التفتُّصَ في العملِ إساءةٌ لوطنِ . أحسبُ غُلفَ الوعدِ إهانةٌ لصاحبه .
وكذا حرف النفي : لا ه	درَيْتُ لإكرامَ الجارِ لا يُوَدِّي إلا لطيبَ الإقامة .	درَيْتُ لإكرامَ الجارِ مُؤَدِّياً لطيبَ الإقامة .

في الأمثلة الأربعة الأولى وقع المانع (الفاصل) قبل المفعولين مباشرة ؛ فلا نقول في إعرابهما إنهما مفعولان ؛ وإنما نقول هما — في الأمثلة المعروضة (١) — مبتدأ وخبر ، والجملة في محل نصب سدّت مسدّ المفعولين .

وفي الأمثلة الأربعة الأخيرة وقع الناسخ في صدر جملته ، ثم وليته المفعول الأول . أما المفعول الثاني فغير ظاهر في الكلام بعد أن حلت محله جملة جديدة . وفي مثل هذه الحالة يبقى المفعول الأول محتفظاً باسمه وبحركته ؛ فيعرب مفعولاً أول ، وتعرب الجملة التي بعده إعراب الجملة المستقلة ، ويزاد على إعرابها : أنها في محل نصب ، تسدّ مسدّ المفعول الثاني .

(١) قد تكون الجملة فعلية في غير الأربعة الأولى المعروضة . فالحكم عليها بأنها جملة اسمية من مركبة مبتدأ وخبر ، أو جملة فعلية مكونة من فعل وسرفقه موقوف على نوعها المعروض .

زيادة وتفصيل :

(١) عرفنا أن الفعل القلبي الناصب لمفعولين يصيبه التعليق إذا وجدت إحدى أدوات التعليق ، ومنها الاستفهام . والتعليق بالاستفهام ليس مقصوراً على الأفعال القلبية المتصرفة الخاصة بهذا الباب - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٢٢ ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٦ - وإنما يصيبها ويصيب غيرها ؛ طبقاً للبيان الآتي :

١ - الفعل القلبي الناصب لمفعول واحد ؛ مثل : نسي - عرف ... ومنه قول الشاعر :

ومن أنتمو ؟ إنا نسينا من انتمو وريحكمو !! من أى ريح الأعاصير ؟

٢ - الفعل القلبي اللازم ، مثل : تفكر ، كقوله تعالى : (أو لم يتفكروا ؟ ما بصاحبهم من جنة ؟) ؛ فالتعليق هنا عن الجار المحرور^(١) .

٣ - ما ليس قلبياً ، وينطبق على أفعال كثيرة لا تكاد تدخل تحت حصر ؛ مثل : سأل - استناب - نظر - أبصر . . . ومن الأمثلة قوله تعالى : (فليَنظُرْ أينها أزكى طعاماً) وقوله تعالى : (فستبصر ويبصرون ؛ بأبْصَرِ المفتون ؟) وقوله تعالى : (يسألون : آيات يوم الدين ؟) وقوله تعالى : (ويستنبئونك : أحق هو ؟ ..) فهذه الأفعال ونظائرها قد يصيبها التعليق بأداة الاستفهام ، ولهذا يوقف في الآية الأولى على قوله : (يتفكروا) والكلام بعدها مستأنف ، وهو : (ما بصاحبكم من جنة ؟) وما استفهامية بمعنى النفي ، إذ المراد : أى شيء بصاحبكم من الجنون ؟ ليس به شيء منه .

(ب) عرفنا^(٢) أن التعليق لا يكون في الأفعال القلبية الجامدة ، ولا في بعض النواسخ الأخرى ؛ كأفعال التحويل . . . فما المراد من هذا ؟ أيراد أن ألفاظ التعليق لا تقع بعد تلك الأفعال والنواسخ ؛ فلا يحدث التعليق ؟ أم يراد أن هذه الألفاظ مع وقوعها بعدها لا تقوى على منعها من العمل الظاهري ، فكأنها غير موجودة ؟ يرتضى النحاة الرأي الأول . والاقتصار عليه حسن .

(ج) سبق أن الجملة بعد أداة التعليق تعدّ مسدّ للمفعولين إن كان الناسخ يتعلّق إليهما ، ولم ينصب المفعول الأول مباشرة ، فإن نصبه سدّت مسدّ الثاني

(١) انظر ص ٥١ الآتية ورقم ١ من ص ٥١ (٢) في ص ٢٢ .

... ..

فقط . . . فإن كان الفعل ليس ناسخاً ولا يتعدى المفعولين ، ووقعت بعده جملة مسبوقة بأداة التعليق — فإن كان يتعدى بحرف جر فالجملة في محل نصب بإسقاط الجار ؛ نحو : فكرت أصحيح هذا أم غير صحيح ؟ أى : فكرت في ذلك ^(١) . وإن كان الفعل يتعدى بنفسه إلى واحد غير مذكور سدت مسدده : نحو ؛ عرفت من البارع ؟ فإن كان مذكوراً في الكلام ؛ نحو : عرفت البارع أبو من هو ؟ فقبل الجملة بدل كل من كل ، على تقدير مضاف ؛ أى : عرفت شأن البارع ، وقيل بدل اشتمال من غير حاجة إلى تقدير ، أو هي مفعول ثان لعرفت . بعد تضمينه معنى : « علمت » . والرأيان الاختيران أوضح ، وأيسر استعمالاً . ولكل منهما مزية قد يتطلبها المقام ، ويقتضيهما المعنى .

(د) إذا كانت « رأى » حُلُمِيَّة لم يدخل عليها التعليق .

(١) سبقت إشارة لهذا وإعراب آخر في رقم ١ من هامش ص ١٥ .

الحكم الثاني - الإلغاء :

وهو : منع الناسخ من نصب المفعولين معاً ؛ لفظاً ومحلّاً ، منعاً جازماً ، لا واجباً . أو هو : إبطال عمله في المفعولين لفظاً ومحلّاً ، على سبيل الجواز لا الواجب .

وسببه : إما توسط الناسخ بين مفعوليّه مباشرة بغير فاصل آخر بعده يوجب التعليق^(١) ، وإما تأخره عنهما . فإذا تحقق السبب جاز^(٢) الإعمال أو الإهمال . وإن لم يتحقق وجب الإعمال . فللناسخ ثلاث حالات من ناحية موقعه في الجملة :

الأولى : أن يتقدم على المفعولين . وفي هذه الحالة يجب إعماله ؛ فينصبهما مفعولين به ؛ نحو : رأيت التزاهة وسيلةً لتكريم صاحبها .

الثانية : أن يتوسط بين مفعوليّه مباشرة . وفي هذه الحالة يجوز إعماله ؛ فينصبهما مفعولين^(٣) به ؛ نحو : التزاهة - رأيت - وسيلةً لتكريم صاحبها . ويجوز إهماله^(٤) ؛ فلا يعمل النصب فيهما ولا في أحدهما ؛ وإنما يرتفعان باعتبارهما جملة اسمية ؛ (مبتدأ وخبراً) نحو : التزاهة - رأيت وسيلةً - لتكريم صاحبها .

الثالثة : أن يتأخر عن مفعوليّه ؛ والحكم هنا كالحكم في الحالة السابقة ؛ فيجوز إعماله فينصب المفعولين ؛ نحو : التزاهة - وسيلةً لتكريم صاحبها - رأيت . ويجوز إهماله فلا يعمل النصب^(٥) ويرتفع الاسمان باعتبارهما جملة

(١) إذ يجب التطبيق لوجود سببه - انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٢ -

(٢) إلا في مسائل متذكر في رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية .

(٣) في حالة توسط العامل بين مفعوليّه يجوز أن يكون المفعول الثاني هو المتقدم عليه ، ويجوز في حالة - تقدم هذا المفعول الثاني أن يكون جملة ، أو شبه جملة ، أو مفرداً ، وهي الأنواع الثلاثة التي ينقسم إليها كما سبق - في ص ١٩ - ومن الأشئلة لتقسّمه وهو جملة ما نقلوه من نحو : شجراك - أظن - ربيع الطاعنين . . . فكله « ربيع » يجوز ضبطها بالنصب مفعولاً أول للفعل : « أظن » . والجملة الفعلية « شجارك » (أي : أحزّرك) في محل نصب تعدّ مسدّ المفعول الثاني . فيكون أصل الكلام : أظن ربيع الطاعنين شجارك . فتقدمت الجملة الفعلية السادة مسدّ المفعول الثاني . ويصح في كلمة : « ربيع » الرفع على أنها فاعل للفعل : « شجا » ويكون الفعل « أظن » مهمل . ويجوز أيضاً رفع كلمة : « ربيع » على أنها خبر للكلمة : « شجا » المبتدأ ومعناها : « حرّزن » ؛ ولا تكون في هذه الصورة فعلاً ، ويكون الفعل : « أظن » متوصلاً بينهما مهمل . . .

(٤) وفي هذه الصورة تكون جملة : « رأيت » ، معترضة لا عمل لها من الإعراب .

(٥) وجملة استثنائية .

اسمية مركبة من مبتدأ وخبره ؛ نحو : التزاهة وسيلة لتكريم صاحبها - رأيت .
 بما تقدم نذكر أوجه الفرق بين التعليق والإلغاء ؛ وأمرها :
 (ا) أن التعليق واجب^(١) عند وجود سببه . أما الإلغاء فجائز^(٢) عند وجود سببه .

(ب) أن أثر التعليق يصيب المفعولين معاً أو أحدهما . أما أثر الإلغاء فيصيبهما معاً .

(جـ) أن أثر التعليق لفظي ظاهري ؛ لا يمتد إلى الحقيقة والخل ، وأثر الإلغاء لفظي وعقلي معاً .

(د) أن التعليق يجوز في توابه مراعاة ناحيته اللفظية الظاهرية ، أو مراعاة ناحيته المخفية . والإلغاء لا يجوز في توابه إلا مراعاة الناحية الواحدة التي هو عليها ؛ وهي الناحية الظاهرة المحضة .

(١) إلا في الحالة التي يكون فيها جائزاً وقد سبق بيانها في رقم ٣ من هامش ص ٢٤ .
 (٢) الإلغاء جائز في أغلب الأحوال . لكن هناك بعض حالات أخرى يجب فيها الإعمال فقط ، أو الإهمال فقط . فيجب الإعمال إذا كان الناسخ متفياً ؛ سواء أكان متأخراً عن المفعولين أم متصلاً بينهما ؛ نحو : « مطراً نازلاً لم أظن » . أو : « مطراً لم أظن نازلاً » . لأنه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدأ والخبر ثم نأتى بالظن المنفى ؛ إذا إلغاء الفعل المنفى - في صورتين - قد يوم أن ما قبل الفعل مثبت . مع أن نفي الفعل يعم الجملة كلها ، وينتج في المنفى إلى المفعولين المنصوبين عند تقديمهما ، أو تأخر أحدهما . فلمنع هذا الاحتمال والزم يجب الإعمال ؛ مبالغة في الاحتراس ؛ كما يقولون . وهذا الدليل لا يحتاج له النفس إلا أن أيقنه التصوص القصيدة التي لم يعرضوها .
 ويجب الإهمال إذا كان العامل مصدراً ؛ نحو : المطر قليل - ظني غالب ؛ لأن المصدر المتأخر لا يعمل - غالباً - في شيء متقدم عليه ؛ فلا يصح تقديم مفعوله عليه أو مفعوليته (عند كثير من النحاة ويتألفهم آخرون كما سيحيى في باب) . . .

وكذلك يجب الإهمال إذا كان في المفعول المتقدم لام ابتداء أو غيرها من ألفاظ التعليق ؛ نحو : لخالد مكانه ظننت ؛ لأن لام الابتداء وألفاظ التعليق تمنع العامل من العمل فيما بعدها - غالباً - وقد يعتبر هذا تعليقاً في رأى بعض النحاة الذين لا يشترطون في التعليق تقدم الناسخ . ولا قيمة لهذا الخلاف في التسمية ؛ لأن الأثر واحد - إلا في التواضع كما سيحيى في د - لا يتغير باختلاف الرايين ؛ فكلاهما يجب الإهمال . وهذا حسناً .

وكذلك يجب الإهمال إذا وقع الناسخ بين اسم إن وغيرها ؛ مثل : إن التردد - حسبت - مضيقه . أو بين سوف وما دخلت عليه ؛ نحو : سوف - إخال - أكافح الشر . أو بين مطلق ومطوف عليه ؛ نحو : دعاك الخير - أحسب - والبر .

(هـ) أن التعليق لا بد فيه من تقدم الناسخ على معموليه ؛ ومن وجود فاصل بعده ، له الصدارة . أما الإلقاء فلا بد فيه من توسط الناسخ بينهما أو تأخره ^(١) ،

(١) يذكر النحاة بعض أمثلة يستدلون بها على أن الإلقاء قد يقع والفعل الناسخ متقدم على معموليه ، وليس متوسطا ولا متأخرا . ثم يقولون تلك الأمثلة تأويلا يخرجها من حكم الإلقاء ، ويدخلها في أحكام أخرى مطردة تنطبق عليها بعد ذلك التأويل . وهذا تكلف مردود ، وتصنع يجب البعد عنه ؛ منعا للفوضى في التعبير ، والخلط في الأصول العامة . فن تلك الأمثلة قول الشاعر :

أرجو وأملُ أن تَذُنُو مودَّتُها وما إخالُ لدينا منك تنوِيلُ

فالفعل : « إخال » قد أتى ؛ فلم ينصب المفعولين : « لى » و « تنوِيل » مع أنه متقدم عليهما ، ومع تقدمه فكلمة « لى » ظرف ، خبر متقدم ، وكلمة : « تنوِيل » مبتدأ مؤخر . أى : أنه لم ينصبها ؛ بدليل رفع الثانية . فالسبب في الإلقاء ؟ لا سبب . لهذا ينتحلون ما يجعل الأسلوب صحيحا . فيتخيلون وجود « ضمير شأن » مستتر بعد الفعل : « إخال » ؛ فالتقدير : « إخاله » . فيكون ضمير الشأن المستتر هو المفعول الأول ، وتكون الجملة الاسمية بعده (لدينا تنوِيل) في محل نصب تعد مسد المفعول الثانى إذ يصح في الأمثال القلبية - كما سبق في ص ١٩ - أن يكون مفعولا الثانى جملة أو غيرها . وهذا التأويل الخيالى لا يوجد في الكلام فاسخ متقدم لم يعمل . أى : لا يوجد في الكلام إلقاء ، ولا مخالفة لوجوب عمل الناسخ المتقدم . . . فلم هذا ؟ ما فائدته ؟ إن واقع الأمر صريح في مخالفة التعبير للقاعدة . والسبب هو الضرورة الشعرية ، أو المسامية لغة ضعيفة ، أو ما إلى ذلك مما يخالف اللغة الشائعة في البيان الرفيع الذى يدعوننا لمجر تلك التأويلات ، والفرار منها ؛ حرصا على سلامة اللغة ، وإثارة الراحة من غير ضرر ، والاقتصار في القياس على ما لا ضعف فيه ، ولا شذو ، ولا تأويل . . .

ومن الأمثلة أيضا قول الشاعر :

كذلك أدبْتُ حتى صار من خُلُقِي أنى وجدتُ مِلاكُ الشيمة الأدبُ

ففى البيت فعل قارى (هو : وجد) لم ينصب ، مع أنه متقدم . فلماذا أصابه الإلقاء مع تقدمه ؟ يبيِّن بمثل الإجابة السابقة ؛ فيتأولون ، ويتخيلون وجود « ضمير شأن » مستتر بعد ذلك الفعل ، ويمرِّين هذا الضمير مفعوله الأول ، والجملة الاسمية : « ملاك الشيمة الأدب » في محل نصب سد مسد المفعول الثانى . أو : يقولون : إن الفعل أصابه « التعليل » بسبب وقوع لام ابتداء مقدرة بعده ، وأصل الكلام كما يتخيلون : « أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب » . . . وفى هذا ما فى سابقه مما يوجب عدم الأخذ بمثل هذا التخيل ، والتأويل ، واتقاء ضرره بالاقتصار على ما لا حاجة فيه إلى تصيد وتحايل .

وليس في حاجة بعد هذا إلى فاصل ، أو غيره (١) .

(١) فيما سبق يقول ابن مالك بإيجازه المعروف :

وَحُصِّنَ بِالتَّعْلِيلِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ : « هَبْ » وَالْأَمْرِ : « هَبْ » وَقَدْ أَرْمَأَ
كَذَا : « تَعْلَمْ » . وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ زَكْنَ .

(غص : فعل أمر . ويصح أن يكون فعلا ماضيا مبنيا للمجهول . « الأمر » : مبتدأ مرفوع .
« هب » : مبتدأ ثان . « أزم » فعل ماضٍ للمجهول ، وفائب فاعله ضمير مستتر تقديره : هو ، يعود
عل « هب » والجملة من المبتدأ الثاني وغيره خبر المبتدأ الأول الذي هو : « الأمر » . والرايط محذوف ،
والتقدير أَرْمَأَ ، أي أزم صورة الأمر ، وصيغته . والألف التي في آخر « أَرْمَأَ » زائدة لأجل الشعر
وتسمى : ألف الإطلاق . أي : الألف الناشئة من إطلاق الصوت بالفتحة ، ومده بها حتى ينشأ
من الله : « أَلَف » . « زَكْنَ » : علم) .

ومعنى البيتين : التعليق والإلغاء مختصان ببعض الأفعال التي سبقت أول الباب دون بعض . ولم
يبين الأفعال المقصودة ، مكتفيا بأن قال : إنها الأفعال التي ورد ذكرها قبل : « هب » و « تعلم » في
الآيات الثلاثة الأولى من الباب . وبالرجوع إليها يتبين أنها الأفعال القلبية المتصرقة ، دون فعلين منها
أخرجهما صراحة : هما : « هب » بمعنى : « ظن » و « تعلم » بمعنى : « علم » . ويزاد عليهما أفعال
التحويل أيضاً - . ثم قال :

إن الناسخ هنا إذا كان غير ماض فإنه يعمل على الماضي ، ويدخل عليه من الأحكام ما يدخل
على الماضي . ولم يذكر تفصيل شيء من هذا الجمل . ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على بعض أحكام
التعليق والإلغاء فقال :

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَنُو صَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامٌ ابْتِدَاءً :
فِي مَوْهَمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ وَالْتَزِمَ التَّعْلِيلَ قَبْلَ : نَفَى « مَا »
و« إِنْ » ، و« لَا » ، « لَامٌ ابْتِدَاءً » ، « أَوْ قَسَمَ » كَذَا ، و« الْإِسْتِفْهَامَ » ذَا لَهُ انْحَمَ

يريد : أن الإلغاء أمر جائز ؛ لا واجب ، وأنه لا يقع حين يكون الناسخ في ابتداء جملة ،
أي : متقدما على مغزليه فإذا كان في ابتدائها لم يصح إلغاء عمله . أما إذا لم يكن في ابتدائها - بأن وقع
بين المقولين أو بعدها فإن الإلغاء والإعمال جائزان . ثم أشار بتقدير « ضمير الشأن » ، أو تقدير « لام
ابتداء » إذا وردت أمثلة قديمة تهم أن الناسخ المتقدم قد أبنى عمله . وقد شرحنا هذا وأبدينا الرأي فيه .
ثم سرد بعض الموانع التي تكون سببا في التعليق ، ففرض منها ثلاثة أدوات التي (ما - إن - لا) وعرض
ثلاثة تمايزها ؛ هي : لام الابتداء - القسم - الاستفهام . وقال في الاستفهام : « انعم له ذا » .
أي : وجب لأجله وقوع التعليق بسببه . ثم قال بعد ذلك :

« لِيَعْلَمْ » عِرْقَانِ ، وَ« ظَنَّ » تَهْمَةً تَعْلِيلُهُ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً
وَلِرَأْيِ الرُّوْيَا ، أَنَّمَا مَا لِيَعْلَمَا طَالِبَ مَقْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتَمَى

وقد سبق شرح هذين البيتين في مناسبة قريبة - ص ١٢ - بما ملخصه : أن « علم » إذا كان =

... ..

زيادة وتفصيل :

(١) إذا تقدم الناسخ على مفعوله فلن يخرج من حكم هذا التقدم - في الرأي الأصح - أن يسبقه معمول آخر له ، أو لأحدهما ؛ نحو : متى علمت الضيفَ قادمًا ؟ باعتبار : « متى » ظرفًا للناسخ ، أو لمفعوله الثاني ؛ وكذلك لن يخرج من حكم التقدم أن يسبقه شيء آخر ليس معمولًا له ، ولا لأحدهما مثل : إني علمت الحنبرَ واقياً للضرر .

(ب) يختلف النحاة في بيان الأفضل عند توسط العامل أو تأخيره . ولم في هذا جدل طويل لا يعنيننا منه إلا أن الأنسب هو تساوى الإلغاء والإعمال عند توسط العامل . أما عند تأخره فالأمران جائزان ولكن الإلغاء أعلى ، لشيوعه في الأساليب البليغة الماثورة .

وإذا توسط الناسخ أو تأخر وكان مؤكداً بمصدر فإن الإلغاء يَنْبَغُ ؛ نحو : الكتابُ - زعمت زعمًا - خيرَ صديق ؛ لأن التوكيد دليل الاهتمام بالعامل ، والإلغاء دليل على عدم الاهتمام به ؛ فيقع بينهما شبه التخالف والتناقض . فإن أكد الناسخ بضمير يعود على مصدره المفهوم في الكلام بقرينة ، أو باسم إشارة يعود على ذلك المصدر - كان الإلغاء ضعيفاً أيضاً ؛ نحو : السفينةُ - ظننته - قصراً . أى : ظننت الظن - أو : السفينةَ ظننت - ذاك - قصراً . أى : ذاك الظن ...

(ج) رأى الحُلُمِيَّة لا يصيبها الإلغاء ، وقد سبق أنها لا يصيبها تعليق .

• • •

==منسوبةً للعرفان (بأن كان متناه : « عرف » الذى مصدره : « العرفان ») . وأيضاً : ظن إذا كان مصدره الظن المنسوب للهمة (بأن يكون الفعل : « ظن » بمعنى : « اتهم » . ومصدره : « الظن » بمعنى الاهتمام ؛ ومنه الهمة) - فإن كل فعل منهما يتعدى لمفعول واحد لزوماً ؛ أى : حتماً . ما دام متناه ما سبق . ثم قال : إن الفعل « رأى » المنسوب للرؤيا (بأن كان مصدره « الرؤيا » المتأنيّة) ينصب مفعولين

الحكم الثالث : الاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول .

يجوز أن يسد المصدر المؤول من « أن »^(١) وما دخلت عليه ، أو : « أن »^(٢) المصدرية وما دخلت عليه من جملة فعلية - مسدّ المفعولين ، ويغني عنهما^(٣) ، ومن أمثلته ما جاء في خطبة لقائد مشهور : (علمنا من التاريخ أن السيف ينفع حيث لا ينفع الكلام ، وأبنا أن كلمة القويّ مسموعة . فن زعم أن يفوز وهو ضعيف فقد أخطأ ، ومن ظن أن يسلم بالاستسلام فقد قضى على نفسه . . .) .

وتقدير المصادر المؤولة^(٤) : علمنا من التاريخ نفع السيف . . . - رأينا سماع كلمة القويّ - من زعم فوزه . . . - من ظنّ ساد . . . فكل مصدر من المصادر التي نشأت من التأويل سدّ مسدّ المفعولين المطولين للفعل القليّ الذي قبله . فالمصدر : « نفع » ، أغنى عن مفعولى الفعل « عليم » . والمصدر : « سماع » ، أغنى عن مفعولى الفعل : « رأى » . والمصدر : « فوز » ، أغنى عن مفعولى الفعل : « زعم » ، والمصدر : « سلامة » أغنى عن مفعولى الفعل « ظن » . ويقاس على هذا أشباهه^(٥) .

الحكم الرابع^(٦) : جواز وقوع فاعلها ومفعولها الأول ضميرين معينين . . . وذلك بأن يكونا ضميرين متصلين ، متحدين في المعنى^(٧) ، نحو :

(١) سواء أكافئت مشددة التين أم غففة .

(٢) سبق في هامش ص ٦ و ٧ و ١٥ . . . أن هذا كثير في القليين « زعم » ، و « تعلم » بمعنى : « أعلم » . قليل في : « حب » بمعنى : ظن . وأن المصدر المؤول سد مسد المفعولين طبقاً للرأي المختار هناك ، وفي هامش ص ١٥ .

(٣) سبق (في ص ١٠ ص ٢٩٩ م ٢٩ من هذا الكتاب ، باب الموصول) لإيضاح شامل لطريقة صوغ المصدر المؤول بصورة مختلفة ، وبيان الدافع لاستعمال الحرف المصدرى ، وصلته ، دون الالتجاء إلى المصدر الصريح ابتداء .

(٤) يكون الفعل القليّ في الأمثلة السابقة وأشباهها عاملاً في لفظ المصدر المتصدي (أى : المستخرج) من « أن » و « أن » وصلتهما وليس عاملاً في الجملة التي دخلت عليها « أن » أو « أن » . إذ لو كان عاملاً في الجملة نفسها لوجب تعليق الفعل عن العمل طبقاً لما عرفناه في « التعليق » ، ولوجب أيضاً كسر همزة « إن » ؛ لوقوعها في صدر جملة جديدة . فالذى حل محل المفعولين هو المصدر المؤول وهو مفرد . وكل هذا يشترط غلو خبر « إن » من لام الابتداء ؛ لأن وجودها يوجب كسر همزة « إن » ويوجب التعليق (راجع رقم ٥ من هامش ص ٢٦ وكذلك ج ١ ص ٤٨٩ م ٥١) .

(٥) انظر الزيادة والتفصيل .

(٦) بأن يكون مدلولهما واحداً (أى : أن صاحب كل منهما هو صاحب الآخر) فكلاهما يدل على ما يدل عليه الثاني) .

عَلِمْتُ رَاغِبًا فِي مَوَدَّةِ الْأَصْدِقَاءِ ، وَرَأَيْتُنِي حَرِيصًا عَلَيْهَا . فالتاء والياء في المثالين ضميران ، متصلان ، ومدلولهما شيء واحد ؛ فهما للمتكلم ، مع اختلاف نوعهما ؛ فالتاء ضمير رفع فاعل ، والياء ضمير نصب ، مفعول به . ونحو : عَلِمْتُكَ زَاهِدًا فِي الشَّهْرَةِ الزَّائِفَةِ ، وَحَسِبْتُكَ نَافِرًا مِنْ أَسَابِهَا . فالتاء والكاف في المثالين ضميران ، متصلان ، ومعناهما واحد ؛ لأن مدلولهما هو المخاطب ، مع اختلاف نوعهما كذلك ؛ فالتاء ضمير رفع فاعل ، والكاف ضمير نصب ، مفعول به ^(١) .

(١) ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ) ، أَنْ رَأَى أَمْتَحَنِي

فالفعل : « رأى » فاعله ضمير مستتر ، تقديره : « هو » - والضمير المستتر نوع من المتصل - ومفعوله الأول : « الهاء » - فقد وقع الفاعل والمفعول هنا ضميرين ، متصلين ، متحلين في المعنى ؛ لأن مدلولهما واحد ؛ هو : النائب ، مع اختلاف نوعهما ؛ فالضمير المستتر : « هو » ضمير رفع ، فاعل ، والضمير « الهاء » ضمير نصب ، مفعول به .

... ..

زيادة وتفصيل :

الحكم الرابع غير خاص بالأفعال القلبية وحدها ؛ فهناك بعض أفعال أخرى تشاركها فيه ؛ مثل : « رأى » البصرية والحلُمية ، وهو كثير فيهما ، ومثل : « وجد » (بمعنى : لَقِيَ) ، وفَقَدَ ، وعَدِمَ . وهو قليل في هذه الثلاثة ، ولكنه قياسي في الخمسة ، وفي غيرها مما نصّت عليه المراجع ؛ وليس عاماً في الأفعال ؛ نحو : استيقظتُ فرأيتُ منفرداً . - أخذتُ النوم فرأيتُ جالساً في حفل أدبي . - ساءلت نفسي في غمرة الحوادث : أين أنا ؟ ثم وجدْتُني . (أى : لقيتُ نفسي ، وعرفتُ مكانها) - فقدتُني إن جنحت إلى خيانة . ولا يجوز هذا في غير ما سبق إلا ما له سند لغوي يؤيده . فلا يصح : كرمتُني ، ولا سمعتُني ، ولا قرأتُني ، وأشباها مما لم يرد في المراجع . إلا إن كان أحد الضميرين منفصلاً ، فيجوز في جميع الأفعال ، نحو : ما لمستُ إلا إياي - ما راقبتُ إلا إياي .

ويمتنع في باب : « ظن وأخواتها » وفي جميع الأفعال الأخرى - اتحاد الفاعل والمفعول اتحاداً معنوياً إن كان الفاعل ضميراً ، متصلاً ، مستتراً ، مفسراً بالمفعول به ، فلا يصح محمداً ظن قائماً - ولا علياً نظراً ؛ بمعنى : محمداً ظن نفسه . . . وعلياً نظر نفسه . . . لأن مفسر الضمير هنا : (أى : مرجعه) هو المفعول به . فلن كان الضمير الفاعل منفصلاً بارزاً صح ؛ فيقال : ما ظن محمداً قائماً إلا هو ، وما نظر علياً إلا هو . . .

القول

معناه ، متى ينصب مفعولا واحداً ؟ ومتى ينصب مفعولين ؟

يعرض النحاة في هذا الباب للقول ومشتقاته ؛ لتشابه بينه وبين « الظن » في بعض المعاني والأحكام . وصفوة كلامهم : أن « القول » متعدد المعاني ، وأن الذى يتصل منها بموضوعنا معنيان ؛ أحدهما : « التلطف المحض » ، وبمجرد النطق « والآخر : « الظن » .

(١) فإن كان معناه : « التلطف المحض » ، وبمجرد النطق « فإنه ينصب مفعولا به واحداً ؛ سواء أكان الذى جرى به التلطف والنطق ، ووقع عليه القول — كلمة مفردة ^(١) ، أم جملة . فمثال المفردة ما جاء على لسان حكيم : (تسألني عن العظمة الحقة ؛ فأقول : « الكرامة » ، وعن رأس الرذائل ؛ فأقول : « الكذب ») فعنى « أقول » هنا : « أنطق » ، وأنكلفُ . والكلمة التى وقع عليها القول (أى : التى قيلت) ، هى : « الكرامة » — « الكذب » . وكلتاهما مفعول به منصوب مباشرة .

ومن الأمثلة للكلمة المفردة أيضاً : سألت والدى عن مكان تقضى فيه يوم الجمعة ، فقال : « الريف » . وعن شئ نعمله هناك ، فقال : « التنقل » ، فعنى قال : « تلفظ ونطق » ، والكلمة التى وقع عليها القول هى : « الريف » — « التنقل » وتعرب كل واحدة منهما مفعولا به منصوباً مباشرة .

ومثال الجملة بنوعيها : (قلتُ : الشعرُ غذاءُ العاطفة) — (أقول : تصفو النفسُ بسماع الغناء الرفيع) — (قال شوقي : آيةُ هذا الزمانِ الصّحفُ) — ويقول : (تسيرُ مسيرَ الضحى في البلاد . . .)

فعنى « القول » هنا كسابقة . وبعده جملة اسمية ، أو فعلية ، يزداد على إعرابها : أنها في محل نصب سدّت مسدّ المفعول به للقول ، وليست مفعولاً به مباشرة ؛ بخلاف الكلمة المفردة ، فإنها هى المفعول به مباشرة كما سبق ؛ سواء أكان الناطق

(١) أى : ليست جملة ولا شبه جملة .

بالكلمة قد نطقها ابتداء ؛ دون أن يسمعها من غيره فيردها بعده ؛ كالتى فى المثال الأول - أم كان نطقه بها تالياً لنطق آخر ، وترديداً لما سمعه ؛ كالتى فى المثال الثانى . وهى فى الحالتين لا تسمى كلمة « محكية بالقول » فى اصطلاح كثرة النحاة ، ولو كان النطق بها ترديداً ومحاكاة لنطق سابق ؛ لأن الحكاية فى هذا الباب لا تكون عندهم للكلمة المفردة ^(١) . أما الجملة التى تسد مسدّ مفعول « القول » والتى محلها نصب فيسمونها : « محكيّة بالقول » إن كانت قد ذكرت من قبل على لسان ، ثم أعادها متكلم ، وردّ ما سبق أن جرى على لسانه أو على لسان غيره . فلا بد فى الجملة التى تسمى : « محكيّة » .. أن تكون قد ذُكرت مرة سابقة قبل حكايتها بالقول . وإلا فلا يصح تسميتها : محكيّة ، على الصحيح . وهى فى الحالتين فى محل نصب ، سادة مسدّ المفعول به . وتشتهر بين العربيين بأنها : « مقول القول » ؛ أى : الجملة التى جرى بها القول ، وهى المرادة منه ^(٢) .

(ب) وإن كان معنى « القول » - ومشتقاته « الظن » (أى : الرجحان)

(١) إلا إذا كانت الكلمة المفردة لا تدل على جملة ، ولا تعبر عنها ، ولا عن مفرد ؛ وإنما يراد نَحْسَ لفظها المنطوق من قبل ؛ فيجب حكايته ورعاية إعراجه بفضله المنطوق السابق ، نحو : قال على باب ، إذا تكلم بكلمة : « باب » مرفوعة مثلاً .

هذا ، ولا يخرج الكلمة عن وصفها بالإنفراد أن تكون فى معنى الجملة ، أو الجمل ؛ أى : أن تكون فى ظاهرها لفظة مفردة فى مضمونها جملة أو جمل . مثل : (سمعت المؤذن يصيح : « الله أكبر » ؛ لقد قال : كلمة رائمة) . فالكلمة هنا مفردة فى معنى الجملة ؛ لأنها تقوم مقامها فى المضمون . ومثل كنت فى فوة أدبية ؛ فسمعت من يقول حديثاً ، وأصغيت لشاعر يقول قصيدة ، ولخيليق يقول خطبة . فكل كلمة من الكلمات الثلاث : (حديثاً - قصيدة - خطبة) مفردة فى ظاهرها ، ولكنها فى مقام جمل كثيرة ؛ لأن الحديث لا يكون إلا جملاً متعددة ، وكذلك القصيدة ، والخطبة ؛ فالكلمة هنا مفردة ، ولكنها فى معنى الجملة . كما يقول النحاة .

وقد يراد بالكلمة المفردة ؛ لانصافها ؛ وإنما الرز والكتاية إلى لفظة أخرى ، مثل : قلت كلمة . أريد : لفظة معينة نطقت بها قبل نطق الآن ؛ مثل لفظة : صغفور ، أو بلبل ، أو خديجة ، أو كتاب ، أو غير ذلك ما أشير إليه ، ولا أريد إعادة النطق به ؛ لداع يمنى . فالكلمة المفردة التى لا تحكى ، ثلاثة أنواع هنا : كلمة مفردة لا يراد نصحها الحرق بفضله الأول المنطوق ، وكلمة مفردة فى لفظها ولكنها فى معنى الجملة ، وكلمة هى رمز لأخرى مفردة . والثلاثة مفعول به مباشرة للقول

(٢) وهذا التعبير أحسن ؛ إذ يصدق على ما سبق النطق به وما لم يبق ، فهو تعبير عام يشمل

الحالتين . أما التعبير هنا بكلمة : « المحكية » فيؤدى إلى أن يشمل ما سبق النطق به ، وما لم يبق ؛ مع أن الشائع قسر « الحكاية » على الذى يصاد ، إلا عند إرادة المجاز .

فإنه ينصب مفعولين مثله ، ويجرى عليه ما يجري على « الظن »^(١) (بمعنى (الرجحان) من التعليق ، والإلغاء ، وسائر الأحكام السابقة الخاصة بالأفعال الفعلية ؛ فهو والظن سواء . إلا في اختلاف الحروف الهجائية . ومن الأمثلة :
أقول السماء صحو^(٢) في الغد — ؟ أقولان الكتاب نقيساً إن تمّ إعداده ؟ —
أقولون السفر المنتظر مفيداً ؟ . . .

فلا بد من مفعولين منصوبين بعده^(٣) — إلا عند التعليق أو الإلغاء^(٤) —
فإن لم يتحقق له المفعولان المنصوبان لم يكن معناه « الظن » وإنما يكون معناه :
« التلطف المحض بمجرد النطق » وفي هذه الصورة يكون من النوع الأول « ا » الذي
ينصب مفعولاً به واحداً ولا ينصب مفعولين ؛ فدلّاه إن كان كلمة مفردة وقع
عليها القول فهي مفعوله المنصوب مباشرة ؛ مثل : أقول : الجوّ ؟ ؛ أى : أنتطق
بكلمة : « الجوّ » وإن كان جملة اسمية أو فعلية فهي في محل نصب تسد مسد
ذلك المفعول ؛ مثل : أقول : الحروبُ خادمةٌ للعلم — ؟ أقول : السلمُ الطويلةُ
داءٌ — ؟ . ومثل : أقول : قد يجمع الله الشّيتين بعد اليأس من التلاقي ؟ —
أقول : لا يضع العرف^(٥) بين الله والناس ؟ فعنى : « أقول » في كل ما تقدم
« أنتطق » والجملة بعدها في الأمثلة المذكورة : « مَقُولُ القول » ولا تُسمى محكية
بالقول إلا إذا سبق النطق بها قبل هذه المرة .

وما تقدم نضح أن القول إذا وقع له مفعولان منصوبان به كان بمعنى :
« الظن » حتماً ، وتجرى عليه أحكام « الظن » ولا وجود للحكاية هنا أو غيرها على
الأرجح ، وإذا وقع له كلمة واحدة (هي التي قبلت) كان معناه « مجرد النطق » ،
ونصبها مفعولاً به واحداً ، ولا تسمى هذه الكلمة محكية ، مع أنها هي
مفعوله المباشر . وكذلك إذا وقع له جملة اسمية أو فعلية كان معناه مجرد النطق

(١) ولذا تفتح مرّة « أن » الواقعة بعد « القول » التي معناه « الظن » ؛ لأن القول بهذا المعنى
ينصب مفعولين ؛ فيكون المصدر المؤول من « أن » مع مفعولها سادا مسد المفعولين . (كما سبق في
ج ١ في موضع الكسر ص ٤٨٨ م ٥١ ، ولما تقدم هنا في رقم ٤ من هامش ص ٣٦) .

(٢) لا غم ولا مطر فيها .

(٣) ويجوز أن يحل محل المفعول الثاني جملة أو شبه جملة ، (كما أسلفنا في أحكام الأفعال
الفعلية — ص ١٩ — ومنها : القول بمعنى الظن) . وتكون في محل نصب .

(٤) أو : عند قيام قرينة تدل على حذف أحدهما أو حذف أحدهما كما سيبيء في ص ٤٦ — .

(٥) المعروف والخير .

أيضاً ، ولكنه ينصب مفعولاً به واحداً نصباً غير مباشر ؛ لأن الجملة التي بعده تكون في محل نصب ؛ فتسد مسدّ المفعول به ؛ وتسمى : «مقول القول» دائماً ، ولا تسمى محكية بالقول ، إلا إذا سبق النطق بها .

فالقول بمعنى «الظن» لا حكاية معه — كما عرفنا — إذا وقع له مفعولاه المنصوبان . فإذا تغير ضبطهما وصارا مرفوعين فإن معناه وعمله يتغيران تبعاً لذلك ؛ إذ يصير معناه : النطق المجرد ، ويقتصر عمله على نصب مفعول واحد ؛ فتكون الجملة الجديدة اسمية في محل نصب تسد مسدّ مفعوله .

شروط القول بمعنى الظن :

يشترط النحاة ما يأتي لإجراء القول مجرى الظن معنى وعملًا ، طبقاً لما استنبطوه من أفصح اللغات العربية ، وأكثرها شيوعاً :

- (١) أن يكون فعلاً مضارعاً . (٢) وأن يكون للمخاطب بأنواعه المختلفة^(١)
- (٣) وأن يكون مسبوقةً باستفهام^(٢) .
- (٤) وألا يفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل .

ويجوز الفصل بالظرف ، أو بالجار^(٣) مع مجروده ، أو بمعمول آخر للفعل ، أو بمعمول معموله^(٤) . وكثير من النحاة لا يشترط عدم الفصل ، ورأيه قوى ، والأخذ به أيسر .

- (٥) ألا يتعدى بلام الجر ؛ وإلا وجب الرفع على الحكاية^(٥) ، نحو :

أقول للوالد فضلُك مشكورٌ ؟

فقال المستوفى للشروط الخمسة : أقول المناقَ أخطرَ من العدو ؟ . أقول الاستحمامَ ضاراً بعد الأكل مباشرة ؟ .

ومثال الفصل بالظرف : أقول — فوق السحاب — الطائرَ مرتفعاً .

(١) المفرد وغير المفرد ، والمذكر والمؤنث . . .

(٢) سواء أكانت أداة الاستفهام اسماً أم حرفاً ، سواء أكان المستفهم عنه الفعل أم بعض معمولاته .

(٣) بشرط ألا يكون الجار هو اللام المعدية للمضارع ، كما سيأتي في : هـ .

(٤) لا ما نفع من الفصل بأكثر من واحد بما ذكر .

(٥) ويكون القول بمعنى النطق ، والجملة بعده في محل نصب سادة مسدّ مفعوله .

وبالجار مع مجروره : أنقول - في أعماق البحر - الغواصة مقيمة . وبمعمول الفعل مباشرة : أنقول - واقعاً - الكيمياء دِعامَة الصنّاعة . وبمعمول معموله : أنقول - للأمن - العدل ناشراً .

فإذا اختلف شرط من الشروط السابقة لم يكن « القول » بمعنى : « الظن » فلا ينصب مفعولين مثله ، ولا يخضع للأحكام الأخرى التي يخضع لها « الظن » . وإنما يكون بمعنى : « النطق والتلفظ » ؛ فينصب مفعولاً واحداً لا عمالة .

أما إذا استوفى شروطه مجتمعة فيجوز أن يكون كالظن معنى وعلا ، على التفصيل الذي شرحناه . ويجوز - مع استيفائه تلك الشروط كاملة - أن يكون بمعنى : « النطق والتلفظ » فينصب مفعولاً واحداً فقط ، وعندئذ يتعين أن يكون الاسمان بعده مرفوعين حتماً ، ويتعين إعرابهما مبتدأ وخبراً في محل نصب ، لتسد جملتهما مسد المفعول به . فالأمران جائزان عند استيفائه الشروط . ولكن لكل منهما معنى وإعراب يخالف الآخر . والمتكلم يختار منهما ما يناسب المراد . فيصح : أنقول : الطائر مرتفعاً ؟ كما يصح : أنقول : الطائر مرتفع ، ينصب الاعمين معاً ، أو يرفعهما على الاعتبارين السالفين المختلفين ^(١) ؛ طبقاً للمعنى المقصود . وهناك رأى آخر مستمد من لغة قبيلة عربية اسمها : سُلَيْمٌ ، ومخلصه : أن القول - ومشتقاته - إذا كان معناه : « الظن » فإنه ينصب مفعولين مثله ، وتجري عليه بقية أحكام « الظن » بغير اشتراط شيء من تلك الشروط الخمسة أو غيرها ، فالشرط الوحيد عندهم أن يكون معناه : « الظن ^(٢) » فإن لم يتحقق هذا الشرط يكن معناه - في الغالب - « النطق الجرد والتلفظ » ، وينصب مفعولاً واحداً ، ولهذا يجب رفع الاعمين بعده ، واعتبار جملتهما الاسمية في محل نصب تسد مسد مفعوله .

(١) فليس استيفائه الشروط موجباً تنزيهه منزلة الظن . وإنما يجوز ذلك فقط . أما اعتباره جازياً بجري الظن فيوجب أولاً تحقق الشروط كلها . .

(٢) ويرى بعض النحاة : أن « سليماً » لا يشترط أن يكون معناه « الظن » فتندم القول قد ينصب مفعولين دائماً . وفي هذا الرأي ضعف . وقد أشرنا في هامش ص ٤١ إلى وجوب فتح حمزة وأن « الواقعة بعد » القول « إذا كان معناه الظن » ، لأنه يحتاج إلى مفعولين ؛ فيكون المصدر المؤول من « أن » مع معمولها في محل نصب ساداً مسد المفعولين . ونشير هنا إلى أن الرأى السالف يسائر لغة سليم وغيرها ما دام القول بمعنى الظن ؛ لحاجته إلى ما بعده ، فتفقد « إن » الصدارة في جملتها ؛ فتفتح حمزتها وجوباً .

زيادة وتفصيل :

(أ) تضطرب أقوال النحاة في اللفظ المحكى بالقول ؛ أياكون مفرداً وجملة ، أم يقتصر على الجملة فقط ؟ أياكون ترديداً ومحاكاة لنطق سابق به ، أم يكون ابتداء كما يكون محاكاة ؟ أياكون حكاية للقول بمعنى النطق والتلفظ فقط ، أم يكون حكاية له بهذا المعنى ، وبمعنى الظن أيضاً . . . ؟ إلى غير ذلك من صنوف التصريح ؛ والخلف ، والاضطراب الذى يخفى الحقيقة ، ويغشى على وضوحها ، ويكد الذهن فى استخلاصها . وقد تخيرنا أسمى الآراء فيها ، وقدمناه فيما سبق . وللحكاية تفصيلات وأحكام أخرى فى بابها الخاص .

(ب) الأصل فى الجملة المحكية بالقول أن يذكر لفظها نصاً كما سُمع ، وكما جرى على لسان الناطق بها أول مرة . لكن يجوز أن تحكى بمعناها ، لا بألفاظها^(١) ، فإذا نطق الناطق الأول ، وقال حكمة ، هى : « الأمم الأخلاق » جاز لمن يحكيها بعده أن يرددها بنصها الحرفى ، وبضبطها وترتيبها ، فيردها بالعبارة التالية : قال الحكم : « الأمم الأخلاق » . وجاز أن يرددها بمعناها مع مراعاة الدقة فى المعنى ، كما يأتى : قال الحكم : « الأمم ليست شيئاً إلا الأخلاق » . أو : « الأمم بأخلاقها » . أو : « الأمم إلا أخلاقها » . . . وعلى هذا لو سمعنا شخصاً يقول : « البرد قارس » ، لجاز فى الحكاية أن نذكر النص بحروفه وضبطه وترتيبه : قال فلان : « البرد قارس » ، أو بمعناه : قال فلان : « البرد شديد » . . . وإذا قالت فاطمة : « أنا كاتبة » - مثلاً - وقلت : لزينب « أنت شاعرة » ؛ فلك فى الحكاية أن تذكر النص : (قالت فاطمة « أنا كاتبة » ، وقلت لزينب « أنت شاعرة » ، مراعاة لنص اللفظ المحكى فيهما ، ولك أن تذكر المعنى : (قالت فاطمة « هى كاتبة » ، وقلت لزينب « هى شاعرة ») أو : « إنها شاعرة » ، مراعاة لتلك المعنى ، فى حالة الحكاية ؛ حيث تكون فيها فاطمة وزينب غائبتين وقت الكلام^(٢) . فالحكاية بالمعنى لا تقتضى المحافظة على اسمية الجملة ، أو فعليتها ، أو نص

(١) إن لم يكن هناك ما يقتضى التمسك بالنص الحرفى لداع دينى ، أو علمى ، أو قضائى ، أو نحو ذلك . . .

(٢) لأن ذكر اسميهما دليل - فى الغالب - على غيابهما وقت حكاية الكلام . ولولا غيابهما لاحتج إليهما الخطاب (قلت لك : . . . بدلاً من قلت لفاطمة . . . وقلت لزينب . . .) . راجع حاشية الصبان ٢ آخر باب « ظن » وكذلك الخضرى - وغيره - فى هذا الموضع .

كلماتها ، أو إعراب بعض كلماتها إعراباً معيناً ؛ وإنما تقتضى المحافظة على سلامة المعنى ، ودقته ، وصحة الألفاظ ، وصياغة التركيب ، فيكون في الجملة المحكية أن تكون صحيحة في مطابقة المعنى الأصلي ، وسليمة من الخطأ اللفظي . فإن كانت الجملة المحكية مشتملة في أصلها على خطأ لغوي أو نحوي وجب حكايتها بالمعنى للتخلص مما فيها من خطأ . إلا إن كان المراد إظهار هذا الخطأ ، وإبرازه لسبب مقصود ؛ وعندئذ يجب حكايتها بما اشتملت عليه .

(ج) هل يلحق « بالقول » الذى معناه النطق والتلفظ — ما يؤدى معناه من كلمات أخرى ؛ مثل ناديت ، دعوت ، أوحيت ، قرأت — أوصبت — نصحت . . . وغيرها من كل ما يراد به : « النطق المجرد » فتنبص مفعولاً أو مفعولين^(١) على التفصيل الذى سبق ؟

الأنسب الأخذ بالرأى القائل : لأنها تُلحق به في نصب المفعول والمفعولين ، ما دامت واضحة الدلالة على معناه . ومن الأمثلة قوله تعالى : (وَنَادَوْا يَا مَالِكُ : لِيَنْقُضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ) وقوله تعالى : (فَدَعَا رَبُّهُ : إني مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِرْ) بكسر الحزرة في قراءة الكسر . وقوله تعالى : (فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبَّهُمْ : لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ) ولا داعي للتأويل في هذه الآيات وغيرها بتقدير قول . . . إذا لا حاجة للتقدير مع الدلالة الواضحة ، وعدم فساد المعنى أو التركيب . . . أما إذا اقتضى المقام التقدير فلا مانع منه لسبب قوى . من ذلك قوله تعالى : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ . . . أَكْثَرْتُمْ بَعْدَ عَمَلَانِكُمْ . . .) أى يقال لهم : أكفرتهم ؟ فهذا القول محنوف^(٢) ولا بد من تقديره لصحة المعنى والأسلوب .

(١) وهو الذى يفيد أن سُلِّيا — كما نقل بعض النحاة تنصب بالقول مفعولين مطلقاً ، (أى : ولو لم يكن بمعنى : الظن . ولا ينسب هذا لغير سليم في بعض الآراء — كما سبق في هامش ص ٤٢ .

(٢) هذا موضع من مواضع حلفه جواراً ؛ لوجود كلام قبله يدل عليه مكانه ، وهو قوله تعالى : يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ . . . (إلخ) .

المسألة ٦٣ :

حذف المفعولين ، أو أحدهما ، وحذف الناسخ

الاختصار أصل بلاغى عام ؛ لا يختص بباب ، ولا يقتصر على مسألة ، ويراد به : حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداع يقتضيه . وهو جائز بشرطين :

- (١) أن يوجد دليل يدل على المحذوف ، ومكانه ^(١) .
 - (ب) وألا يترتب على حذفه إساءة للمعنى ، أو إفسادٌ في الصياغة اللفظية ^(٢) .
- واستناداً إلى هذا الأصل القويم يصبح الاختصار هنا بحذف المفعولين معاً أو أحدهما . فمثال حذفهما : هل علمتَ الطيارةَ ساجحةً في ماء الأنهار ؟ فتجيب : نعم ، علمتُ . . . هل حسبت الإنسان واصلاً بنفسه إلى الكواكب ؟ . نعم ، حسبت . . . أى : علمتَ الطيارةَ ساجحةً . . . وحسبت الإنسانَ واصلاً . . . ومثال حذف الثانى (وهو كثير) : أى الكلامين أشدُّ تأثيراً في الجماهير ؟ أشعرُ أم الخطابة ؟ فتقول : أظن الخطابة . . . أى : أظن الخطابةَ أشدَّ . . . ومثال حذف الأول : (وحذفه أقل من الثانى) ما مبلغ علمك بخالد بن الوليد ؟ فتقول : أعلم . . . بطلا صحابياً من أبطال التاريخ . أى : أعلم خالداً بطلا . . .

فقد صَحَّ الحذف في الأمثلة السابقة ؛ لتحقيق الشرطين معاً . فإن لم يتحقق الشرطان معاً لم يحز الحذف ^(٣) ؛ فلا يصح في تلك الأمثلة وأشباهها : علمت فقط ، ولا حسبت فقط ، بحذف المفعولين فيهما . ولا يصح علمت الطيارة . . . ولا

(١) لأن عدم معرفة المحذوف يفسد المعنى فساداً كاملاً ، وعدم معرفة مكانه يؤثر في المعنى قليلاً أو كثيراً ؛ فلو وضع الكلمة في الجملة أثر في المعنى . ولا فرق في الدليل (القرينة) بين أن يكون مقالياً ؛ (أى : قولاً يدل على المحذوف) وأن يكون حالياً ؛ (أى : أمراً آخر مفهوماً من الحال والمقام (راجع هامش ص ١٧٨ م ٧٦) وراجع ج ١ ص ٣٦٢ م ٣٧) .

(٢) يرى بعض النحاة الاختصار على هذا الشرط ؛ لأنه يتضمن معنى الشرط الأول ، ولكننا ذكرناهما مما يبالغة في الإفصاح والإبانة .

(٣) ولا تنفك لمن أباح ؛ الاختصار ؛ وهو المحذوف بغير دليل .

حببت الإنسان . . . بحذف المفعول الثاني فقط . ولا علمت سابقة . . . ولا
حببت واصلا ؛ بحذف الأول . وهكذا ...

واعتماداً على الأصل البلاغي السابق أيضاً يصح حذف الناسخ مع مرفوعه ؛
نحو : ماذا تزعم ؟ فتجيب : ... الأخ منتظراً في الحقل . (أى : أزعم . . .) ^(١)

(١) في المسألتين الأخيرتين ؛ (مسألة : « القول » ومسألة : « الحذف ») يقول ابن مالك
في الحذف :

وَلَا تُجْزَ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

يريد : ليس من الجائز في هذا الباب سقوط مفعول (أى : حذفه) أو مفعولين ، إلا بوجود دليل
يدل على المحذوف . وكلامه مختصر ، وقد وفيناه . وفي القول :

وَكُتِّنُ أَجْعَلُ : «نَقُولُ» إِنْ وَلَّى مُسْتَفْهِمًا بِهِ . وَلَمْ يَنْفَصِلْ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ يَبْعُضُ ذِي فَصْلَةٍ يُحْتَمَلُ

المعنى : أجعل « تقول » - وهى مضارع للمخاطب - مثل « تظن » في المعنى والعمل إن وليت ؛
« تقول » مستفهما به ، أى إن جاءت : « تقول » بعد أداة يستفهم بها . (فروع القمل « تقول » بعد
الاستفهام شرط) .

وشرط آخر ؛ هو : ألا يتفصل القمل المضارع : « تقول » عن أداة الاستفهام بفواصل غير
الظرف . أما الظرف فيجوز أن يقع فاصلا بينهما ، وكذا ما يشبه الظرف ؛ وهو الجار مع مجروره .
- وقد يطلق « الظرف » على شبه الجملة بنوعيه - وكذا كل شيء آخر وقع عليه عمل القمل : « ظن » أو عمل
مفعول القمل ؛ كالأشياء التي سبقت في الشرح . ثم بين الرأي الآخر في : « القول » بالبيت التالي :

وَأَجْزَى «الْقَوْلُ» ، «كَتَّنُ» مُطْلَقًا عِنْدَ مُلِمٍّ ؛ نَحْوُ ؛ قُلْ ذَا مُشْفِقًا

أى : قبيلة سليم تجري القول بجري الظن في المعنى ، والعمل والأحكام المختلفة ، من غير اشتراط شيء
مطلقا . إلا اشتراط أن يكون « القول » بمعنى « الظن » . . . مثل : قل هذا مشفقاً . وقد سبق في هامش
ص ٤٣ رأى آخر لهم .

المسألة ٦٤ :

أَعْلَمَ ... أرى ..

أَفْرَحْتُ الحَزِينَ .	فَرِحَ الحَزِينُ .	} ا
أَزْهَقُ الحَقُّ البَاطِلَ .	زَهَقَ البَاطِلُ .	
أَلَانَتْ الحَوَادِثُ المُنْتَشِدَ .	لَانَ المُنْتَشِدُ .	

أَسْمَعُ الصَدِيقَ الحَبِيرَ السَّارَّ .	سَمِعَ الصَدِيقُ الحَبِيرَ السَّارَّ .	} ب
أُورِدْتُ الغَائِبَ أَهْلَهُ .	وَرَدَ الغَائِبُ أَهْلَهُ .	
أَقْرَأْتُ الأَدِيبَ القَصِيدَةَ .	قَرَأَ الأَدِيبُ القَصِيدَةَ .	

أَعْلَمْتُ الحُرْفَةَ وَسِيلَةَ الرِّزْقِ .	عَلِمْتُ الحُرْفَةَ وَسِيلَةَ الرِّزْقِ .	} ج
أَعْلَمْتُ الشَّبَابَ اسْتِقَامَةَ طَرِيقِ السَّلَامَةِ .	عَلِمَ الشَّبَابُ اسْتِقَامَةَ طَرِيقِ السَّلَامَةِ .	
أَرَيْتُ المَتَعَلِّمَ الفَهْمَ رَائِدَ النُّبُوغِ .	رَأَيْتُ الفَهْمَ رَائِدَ النُّبُوغِ .	
أَرَيْتُ الخَبِيرَ الأَثَارَ كُنُوزًا .	رَأَى الخَبِيرُ الأَثَارَ كُنُوزًا .	

الفعل نوعان . لازم ؛ (أى : قاصر ، لا ينصب بنفسه المفعول به) ، ومتعدى ينصب بنفسه مفعولا به ، أو مفعولين ، أو ثلاثة . ولا يزيد عليها .

ولتعدى الفعل اللازم وسائل معروفة في باب^(١) . منها وقوعه بعد همزة النقل . (أى : التعدى) فإذا دخلت همزة النقل على الفعل الثلاثى اللازم ، أو الثلاثى المتعدى لواحد أو لاثنين غيَّرت حاله ، وجعلت الثلاثى اللازم متعدياً — كماثلة : وا — وصيَّرت الثلاثى المتعدى لواحد متعدياً لاثنين — كماثلة : وب —

(١) هو باب تعدى الفعل ولزومه ، وسيأتى في ص ١٢٥ م ٧٠ .

وصيرت الثلاثي المتعدى لاثنتين متعدياً لثلاثة — كأمثلة: «ح» — فشاؤها أن تجعل فاعل الفعل الثلاثي مفعولاً به^(١)؛ فتنقله من حالة إلى أخرى تخالفها فكسب الجملة مفعولاً جديداً لم يكن له وجود قبل دخول همزة النقل على الفعل. أما غير الثلاثي فلا تدخل عليه هذه الهمزة.

ولا يكاد يوجد خلاف في أن التعدية بهمزة النقل على الوجه السالف قياسية الثلاثي اللازم، وفي الثلاثي المتعدى بأصله لواحد. إنما الخلاف في الثلاثي المتعدى بأصله لاثنين؛ أتكون التعدية فيه مقصورة على فعلين من الأفعال القلبية؛ هما: «عَلِمَ» — ورأى^(٢) — دون غيرهما من باقي الأفعال القلبية التي تنصب مفعولين، والتي سبق الكلام عليها^(٣) — أم ليست مقصورة على الفعلين المذكورين فتشملهما، وتشمل أخواتهما القلبية التي مرّت في الباب السالف؟ وأبان. وتعمل إلى أولهما جمهرة النحاة؛ فتَقْصِرُ التعدية على الفعلين المعينين («عَلِمَ» و«رَأَى») ولا تبيح قياس شيء من أفعال اليقين والرجحان عليهما، فلا يصح عندها أن تقول: أَظَنَنْتُ الرجل السّيارةَ قادمةً، وأحسبته السّفَرَ فيها مريحاً. في حين يصح هذا عند بعض آخر ببيح القياس على الفعلين السالفين، ولا يرى وجهاً للفرقة بينهما وبين نظائرها من أفعال اليقين والرجحان التي تنصب مفعولين بحسب أصلها^(٤).

سواء أخذنا برأى الجمهرة أم بالرأى الآخر، فالفعل القلبيّ الناصب للمفعولين بحسب أصله سينصب ثلاثة بعد دخول همزة التعدية عليه. ومفعوله الثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر، ويجرى عليهما في حالتها الجديدة ما كان يجري عليهما قبل مجيء همزة التعدية؛ فتطبق عليهما وعلى أفعالهما — وباقي المشتقات — الأحكام

(١) كما سيحيى في ص ١٣٢ م ٧١.

(٢) سواء أكانت عملية كالأمثلة المذكورة، أم حلبية؛ وهي التي مصدرها «الرؤيا» المنامية. كقوله تعالى:

«إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً، وَلَوْ أَرَأَاهُمْ كَثِيراً لَفُتِحْتُمْ...»

(٣) في ص ٤.

(٤) وهذا رأى حسن؛ فإنه مع خلوّه من التشدد والتضييق، يسائر الأصول القنوية العامة، يلزم التعبير الموزن المطلوب في بعض الأحيان؛ فتقول: أَظَنَنْتُ الرجل السّيارةَ قادمةً؛ بدلا من جعلت وجبيل يظن السّيارةَ قادمةً، إذ من النواحي البلاغية، والاستعمالات اللازمة في العلوم الحديثة ما قد يجعل التره التفضيل. فن الخبر لإباحة الرأيين، وترك الاختيار المتكلم يراعي فيه الملايسات.

والآثار الخاصة بالأفعال القلبية التي سبق شرحها ، ومنها التعليق ، والإلغاء ،
والحذف اختصاراً للدليل . . .

فمن أمثلة التعليق : أَعْلَمْتُ الشاهدَ لأداءُ الشهادة واجبٌ ، وأَرَيْتُهُ إنَّ
كتمانها لإثمٌ كبيرٌ . ومن أمثلة الإلغاء أوعده : النخيلُ أَعْلَمْتُ البدويَّ أنسبُ
لصحراء - أو : أنسبُ للصحراء أَعْلَمْتُ البدويَّ النخيلُ - أو : النخيلُ
أنسبُ للصحراء أَعْلَمْتُ البدويَّ . وأصل الجملة : أَعْلَمْتُ البدويَّ النخيلُ أنسبُ
لصحراء . أما المفعول الأول من الثلاثة فقد كان في أصله فاعلاً كما عرفنا ، فلا
علاقة له بهذه الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية السالفة .

ومن أمثلة حذف المفعول الثاني للدليل أن يقال : هل عرفت حالة المزرعة ؟
فتجيب : أعلمني الخيرُ . . . جيدةً ، أى : أعلمني الخير المزرعة جيدةً .
ومثال حذف الثالث للدليل : أن يقال : هل عرف الوالد أحداً قادماً لزيارتك ؟
فتجيب : أعلمته زميلاً ، أى : زميلاً قادماً^(١) لزيارتي . ومثال حذف الثاني
والثالث معاً أن تقول : أعلمته . . .

فلأن كان الفعل : « عَليمٌ » بمعنى : « عَرَفَ » أو كان الفعل : « رأى »
بمعنى : « أبصر » - لم ينصب كلاهما في أصله إلا مفعولاً واحداً كما سبق .
نحو : علمتُ الطريقَ إلى النهر - رأيتُ الشهبَ المتساقطة . فإذا دخلت على
أحدهما همزة التعدية صيرته ينصب مفعولين ، نحو : أعلمتُ الرجلَ الطريقَ
إلى النهر ، وأَرَيْتُ^(٢) الغلامَ الشهبَ المتساقطة . وهذان المفعولان ليسا في الأصل
مبتدأ وخبراً ، إذ لا يصح : الرجلُ الطريقَ - الغلامُ الشهبَ . ولهذا لا يصح
تطبيق الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية عليهما . إلا التعليق فجائز ؛
ومنه قوله تعالى : (رَبِّ أَرِنِي^(٣) كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَى) .

(١) المني الأساسي لا يُم إلا بهذه الكلمة ، فلا تعريب حالاً .

(٢) سبقت أحكام خاصة ببعض حالات هذا الفعل عند بنائه مجهول ، وطريقة إعرابه -

في هامش ص ١٣ م ٦٠ .

(٣) فالآية تشتمل على فعل الأمر « أَرِ » و« أَرَى » البصرية التي تنصب مفعولين بشرط
وجود همزة التعدية قبلها . و « ياء المتكلم » هي مفعوله الأول . وجملة « كيف تخيي الموتى » في محل نصب
مدت منه المفعول الثاني . في الرأي الراجح . باعتبار « كيف » استهائية مفعولة للفعل : « تخيي »
(وقد سبق الكلام على إعراب « كيف » في ١ ص ٣٧٥ م ٣٩) .

وقد نصبت كتب اللغة على أفعال أخرى - قلبية وغير قلبية - قد ينصب كل فعل منها بذاته ثلاثة من المفاعيل، دون وجود همزة التعدية قبله. وأشهر تلك الأفعال خمسة: نبأ - أنبأ - حدث - أخبر - خبر. . . مثل: نبأتُ الطيَّارَ الجَوَّ مناسباً للطيران - أنبأتُ البحَّارَ الميناءَ مستعداً - حدثتُ الصديقَ الرحلةَ طيبةً - أخبرتُ المريضَ الراحةَ لازمةً - خبرتُ البائعَ الأمانةَ أنفعَ له. والكثير في الأساليب الماثورة أن تكون فيها تلك الأفعال الخمسة مبنية للمجهول، وأن يقع أول المفاعيل الثلاثة نائب فاعل مرفوعاً، ويبقى الثاني والثالث مفعولين صريحين. وقد جاء في القرآن «نبأ» ناصباً مفعولاً واحداً صريحاً، وسد مسدّ المفعولين الآخرين جملة «إن» مع معموليها، بعد أن علقت الفعل عنها باللام في قوله تعالى: (وقالَ الذين كفروا هلْ نُنَدِّكُم على رجلٍ يُنْشِكُم - إذا مُزِفْتُمْ كُلٌّ مُمَزَّقٌ - إنكُم لَمسى خلقٍ جديدٍ) (١).

(١) فيما سبق يقول ابن مالك في باب مستقل عنوانه: «أعلم وأرى».

إِلَى ثَلَاثَةِ «رَأَى» وَ «عَلِمَا» عَدَّوْا ، إِذَا صَارَا ، أَرَى وَأَعْلَمَا
وَالْمَفْعُولَيْنِ : «عَلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّلَاثِ : أَيْضًا حَقًّا

التقدير وهو الشرح أيضاً: التحاة عدوا الفعل: «رأى» والفعل: «علم» إلى ثلاثة من المفاعيل إذا صار كل من الفعلين في صيغة جديدة: هي: «أرى» وأعلم؛ حيث سبقتهما همزة التعدية. ثم بين أن ما ثبت لمفعول «علم» من الأحكام المختلفة باعتبارهما في الأصل مبتدأ وخبراً - يثبت للثاني والثالث هنا، فليس الثاني والثالث مع وجود همزة التعدية إلا الأول والثاني قبل دخولها على فعلهما. (والألف في «علما» - وأعلما - وحققا - ألف الإطلاق الزائدة لوزن الشعر.) ثم قال:

وَأِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ ، فَلَا تَنْتَبِهِ بِهِ تَوَصُّلاً
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَرَا فِي اثْنَيْ كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حَكْمٍ ذُو اثْنَيْنِ

يريد: إذا تعدى كل من «علم» و«رأى» إلى مفعول واحد قبل مجيء حرف التعدية وهو: همزة، فإن الفعل يتوصل بحرف همزة إلى مفعولين يتعدى لهما، ليس أصلهما المبتدأ والخبر. فالثاني منها كالثاني للفعل: «كسا» في مثل: كسوت المحتاج ثوباً؛ حيث لا يصلح الثاني في هذا المثال وأشباهه أن يقع خبراً للأول؛ إذ لا يصح: المحتاج ثوب. . .

ولما كان المفعول الثاني للفعل: «كسا» ليس خبراً في الأصل - كان هو وفعله غير قابلين

زيادة وتفصيل :

من الأساليب الفصيحة : أحب العلوم ، ولا تر ما العلوم الكونية . أو :
أحب العلوم ، ولو تر ما العلوم الكونية . . . بمعنى : ولا سيما العلوم الكونية .
فأما الكلام على : « لا سيما » فقد سبق مفصلاً في الجزء الأول آخر باب
الموصل م ٢٨ . وأما الكلام على هذه الأساليب فيجىء هنا في ص ٢٦٥ م ٨٣ .

للأحكام الخاصة بالأفعال القلبية وآثارها ، ومنها : أن يكون جملة ، وشبه جملة ، والإلغاء . . .
إلا التعليل ؛ فيجوز على الوجه الذى سبق فى هامش ص ٥٠ ومثله المفعول الثانى للفعل : « علم » بمعنى
« عرف » ، والفعل : « رأى » بمعنى : « أبصر » كلاهما يشبه فى هذا الحكم ، بالمفعول الثانى للفعل
« علم » و « رأى » بالمعتين المذكورين « ذو اتسا » بالمفعول الثانى للفعل : « كسا » أى : ذو محاكاة
ومتابعة واقتداء به فيما سبق . ثم قال ابن مالك :

وَكَلَّأَى السَّابِقِ نَبَاً ، أَخِيرَا حَدَّثَ ، أَنْبَاً ، كَذَاكَ خَبَرَا .

أى : مثل الفعل : « أرى » السابق أول الباب ، فى نصب ثلاثة من المفاعيل بضمة أفعال أخرى ،
سرد منها فى البيت خمسة . وإنما قال « أرى » السابق ليعتمد عن « أرى » التى بعدها ، وهى التى تنصب
هزة مفعولين بعد دخول التندية . وما نسبها هو : رأى ، بمعنى : فطر .

المسألة ٦٥ :

الفاعل^(١)

تعريفه :

اسم ، مرفوع ، قبله فعل تام ، أو ما يشبهه^(٢) ، وهذا الاسم هو الذى فعل^(٣) الفعل ، أو قام به^(٤) .
فقال الاسم ، صريحاً ، أو مؤولاً : (ولقد نصّر كرم الله في مواطن كثيرة)

(١) لئلا فيه تعريفات كثيرة ، نراعى في أكثرها جانب الدقة الفظية المنطقية . ولا بأس بهذا ، لولا أنهم بالغوا حتى انتهوا إلى إطالة مضمومة لا تناسب التعريف ، أو اختصار معيب ؛ يحوى الضموض والإبهام . وقد اخترنا من تعريفاتهم ما خلا من الميبين السابقين ، ومال إلى الوضوح ، واليسر ، وإن اشتمل على بعض أجزاء يدها المناطق من أحكام الفاعل ، لا من تعريفه ؛ مثل : الرفع . ولكن هذا لا أهمية له قديماً وحديثاً .

(٢) من كل ما يصل عمل الفعل ؛ كالمصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وباقي المشتقات الناملة التي سبق الكلام عليها (في الباب الأول ص ٤ ، وغيره) . وكاسم الفعل أيضاً . فالمصدر نحو : عجبت من إتلاف المال محمد ، واسم الفاعل ؛ مثل : أصانع الثوب فتاة ؟ والصفة المشبهة مثل : سحرنا الخليل بكلام جميل أساليبه ، قوى إبراهيم . وأفضل التفصيل ؛ نحو : هذا الأكل خلقي . . . وهكذا . أما اسم المفعول فتحكمه حكم الفعل المبني للمجهول ؛ ككلاما يرفع نائب فاعل ، كما سبق . . . ومثل المشتق المؤول بالمشتق ؛ نحو : العدو نمر ، أى : هو ؛ لأنه بمعنى : غادر ؛ فهو جامد مؤول بالمشتق ، وفاعله ضمير مستتر فيه . وقد يكون ظاهراً نحو : القائد أسد هجمات ، أى : القائد جريئة هجماته (وقد سبق بيان الجامد المؤول بالمشتق في ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ باب المبتدأ) .

(٣) أو يفعله الآن ، أو في المستقبل ؛ ليشمل المضارع الذى يقع مدلوله الآن أو في المستقبل ؛ ويشمل الأمر الذى يقع مدلوله في المستقبل ؛ كما يشمل الفعل الذى قبله أداة تعليق ؛ مثل : إن يحضر النائب تستقبله . والفعل الذى في جملة إنشائية ؛ مثل : أنغيث لإبراهيم ؟ ؛ لأن الفعل في التعريفات العلمية لا يدل على زمان - كما في هامش ج ١ ص ٣١ م ٤ - ولا فرق بين أن يكون معنى الفعل موجباً أو منفيّاً ؛ نحو : لم ينتصر الجيآن .

(٤) يرد على الباب السؤال عن الفرق المعنوي بين الفاعل الذى قام به الفعل ، والمفعول الذى وقع عليه الفعل ؛ لأن المعنى القرى للبارتين واحد ، بحيث لو وضعت إحداهما مكان الأخرى ما تغير المعنى القرى . .

إن الفرق الفظي بين الفاعل والمفعول به معروف لئلا ؛ فالفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب ، وهذا الفرق الفظي يستتبع عندهم فرقا اصطلاحياً في معنى كل جملة ، يوضحه ما يأتي :

« تحرك الشجر » . كلمة : « الشجر » تعرب فاعلاً نحوياً . لكن هذا الإعراب لا يوافق المعنى القرى الواقعى . وهو : « من أوجد الفعل حقيقة ، وبأشرف نفسه إبرازة في الوجود » ؛ لأن الشجر لم

(واعبدوا الله - ولا تُشركوا به شيئاً^(١)) - (شاع أن البغي ونعيم العاقبة -
(ثبت أن تنتقل العلوى من المريض للسليم) .

ومثال ما يشبه الفعل : أواقف على الشجرة عصفورة - ما فريح أعداؤنا
بوحدةنا وقوتنا . فكلمة : «عصفورة» فاعل للوصف ؛ (وهو : واقف ، اسم الفاعل)
وكلمة : « أعداؤنا » فاعل للوصف : (فريح - الصفة المشبهة) .

ومن أمثلة الفاعل الذى قام به الفعل أيضاً : اتسعت ميادين العمل فى بلادنا ،
وتنوعت أسبابه ؛ فلن يضيق الرزق بظاليه ما داموا جادين .

يفعل شيئاً ؛ إذ لا دخل له فى إيجاد هذا التحرك ، ولا فى خلقه ، وبجمله حقيقة واقعة بعد أن لم تكن .
فليس للشجر على إيجاب - مطلقاً - فى إحداث التحرك . وكل علاقته به أنه استجاب له : وتفاعل معه ؛
فقامت الحركة به ، وبخالطته ، ولا يسته ، من غير أن يكون له اختيار أو دخل فى إيجادها كما سبق .
فأين الفاعل الحقيقى الذى أوجد التحرك من العدم ، وكان السبب الحقيقى فى إبرازه للوجود ؟ ليس فى
الجملة ما يدل عليه ، أو على شيء ينوب عنه . فلماذا قلنا : حرك الهواء الشجر - تدوير الأمر ؛ فظهر
الفاعل الحقيقى المنشئ للتحرك ، وبأن الموجد له ، الذى أوقع أثره على المقعول .

مثال آخر : تمزقت الورقة . تمرب كلمة : « الورقة » فاعلاً نحويًا . وهذا الإعراب لا يوافق ولا
يسائر المعنى القوى لكلمة : « فاعل » ، ولا يوافق الأمر الواقع ؛ لأن الورقة فى الحقيقة لم تفعل شيئاً ؛
فلم تمزق نفسها ، ولا دخل لها فى تمزقها ، ولم تشترك فيه بعمل إيجابى يحدثه ؛ ولكنها تأثرت به حين
أصابها . فأين التفاعل الحقيقى - لا التحرى - الذى أوجد التمزق ، وبجمله حقيقة قائمة بالورقة ؟
لا يوجد له فى الجملة ، ولا دليل فيها يدل على شيء ينوب عنه . لكن إذا قلنا : مزق الطفل الورقة -
ظهر التفاعل الحقيقى ، وأتضح من أوجد الفعل بمعناه القوى الحقيقى .

وبما سبق يتبين التفرق المعنوى بينهما ، وأنه يتحصر فى :

١ - أن الفاعل للنمى - على الوجه السالف - ليس هو الفاعل الحقيقى ، وإنما هو المتأثر بالفعل ،
وليس فى الجملة ما يدل على ذلك التفاعل الحقيقى ، أو على شيء ينوب عنه .

ب - وأن المقعول به ليس فاعلاً نحويًا ولا حقيقياً . وإنما هو المتأثر بالفعل ، أيضاً ، ولكن
مع اشتغال جملة على التفاعل الحقيقى ، أو ما ينوب عنه .

(١) المراد بالاسم الصريح هنا : ما يشمل الضمير ؛ كما فى المثال .

زيادة وتفصيل :

يكون الفاعل مؤولا إذا وقع مصدراً متنبكاً من حرف مصدري وصلته . وحروف المصادر خمسة^(١) ، لكن الذى يصلح منها للسبك فى باب الفاعل ثلاثة^(٢) ؛ هى : « أن » - « أن » - « ما » ، المصدرية بنوعيهما . مثل يسعدك أن تعمل الخير ، ويسعدنى أنك حريص عليه . أى : يسعدك عمل الخير ويسعدنى حرصك عليه . ومثل : يتفكك إخلاصك فى عملك - يسرنى ما طالت ساعات الصفو . أى : يتفكك إخلاصك فى عملك - يسرنى مدة^(٣) إطالة ساعات الصفو . فلا يوجد المصدر المؤول إلا من اجتماع أمرين مذكورين فى الكلام ؛ هما : حرف سائب وصلته . ولا يجوز حذف أحدهما إلا « أن » الناصبة للمضارع ؛ فإنها قد تحذف وحدها وجوباً أو جوازاً فى مواضع معينة ، وتبقى صلتها - كما سيحىء فى التواصب - ومع حذفها فى تلك المواضع فإنها تسبك مع صلتها الباقية مصدراً يعرب على حسب حالة الجملة . وقد حذفت سماعاً فى غير تلك

(١) حروف المصادر تسمى : « حروف السبك » ، خمسة : (أن) الناصبة للمضارع - أن مشددة ومخففة - ما - كى - لو) وقد سبق الكلام على معناها ، وصلتها ، وكل ما يتعلق بها فى ج ١ ص ٢٩٤ م ٢٩ من هذا الكتاب . وزاد عليها بمضهم همزة التسوية ؛ فإنها من أدوات السبك عندهم . وهى التى تقع بعد كلمة : « سواء » ، ويلحقها صلتها مشتتة على لفظة « أم » الخاصة بهما . كقوله تعالى :

(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) فالهمزة تُسبك مع الجملة

بعدها بمصدر يعرب هنا فاعلاً . والتقدير : إن الذين كفروا سواء - بمعنى : متساو - إنذارك وعدمه عليهم . فهم يربون كلمة : « سواء » خبر « إن » والمصدر المؤول فاعل للكلمة : « سواء » التى هى بمعنى اسم الفاعل . وتفصيل الكلام على هذا فى مكانه الخاص من باب السلف عند بيان أحوال « أم » .

(٢) أما : « كى » المصدرية فلا تصلح للسبك فى باب الفاعل ؛ لأنها - فى الغالب - تكون مسبوقة بلام الجر لفظاً ، أو تقديرًا . فالمصدر المؤول منها ومن صلتها مجرور باللام ؛ فلا يكون فاعلاً ؛ وكذلك : « لو » المصدرية ؛ لأنها - فى الغالب - مسبوقة بجملة فعلية ، فلتها « ود » أو « يود » - أو ما فى معناها ، فالمصدر المتشبهك منها ومن صلتها يعرب مقعولا للفعل الذى قبلها . . .

(٣) بشرط أن يكون المراد : أن مدة الإطالة هى التى تسر ، وليست الإطالة نفسها ؛ وإلا كانت « ما » مصدرية فقط .

... ..

المواضع ، وبقيت صلتها أيضاً . وهو حذف شاذ لا يصح القياس عليه . ومنه قولهم : وما راعني إلا يسيرَ الركب . أى : إلا أن يسير والتقدير ما راعني إلا سيره ؛ فالمصدر المؤول فاعل . ومثله : يُفرحني ييراً المريض ؛ أى : أن ييراً والتقدير : يسرنى برؤه ؛ فالمصدر المنسبك فاعل . وهو نظير المسموع ، وكلاهما لا يجوز القياس عليه ، وإنما يذكر هنا لفهم المسموع الوارد في الكلام العربي القديم دون محاكاته .

وقد دعاهم إلى تقدير « أن » حاجة الفعل الذي قبلها إلى فاعل ليكون المصدر المنسبك منها ومن صلتها في محل رفع فاعلاً . ولولا هذا لكان الفاعل محذوفاً أو جملة : (يسير - ييراً المريض) وكلاهما لا يرضى عنه النحاة ؛ لخالفته الأعم الأغلب .

وبهذه المناسبة نشير إلى أن الراجح الذي يلزمنا اتباعه اليوم يرفُضُ أن تقع الجملة الفعلية أو الاسمية فاعلاً . وأما قوله تعالى في قصة يوسف : (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه . . .) فالفاعل ضمير مستتر تقديره : « هو » عائد على المصدر المفهوم من الفعل . أى : بدا لهم بداء ، أى : ظهور رأى . وهذا أحد المواضع التي يستتر فيها الضمير كما سبق ^(١) .

وهناك رأى يميز وقوعها فاعلاً مطلقاً . ورأى ثالث يميز وقوعها فاعلاً بشرط أن تكون فعلية معلقة ^(٢) بفعل قلبي ، وأداة التعليق الاستفهام ؛ كقوله تعالى : (وتبين لكم كيف فعلنا بهم . والرأى الأول أكثر مسaire للأصول اللغوية ، وأبعد من التشتيت والتضيق ، وآثارها السيئة في الإبانة والتعبير ، فالإقتصار عليه أولى . نعم إن كانت الجملة مقصوداً لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعها فاعلاً ؛ كأن تسمع صوتاً يقول : « رأيت البشير » . فنقول : « سرنى رأيت البشير » . فتكون الجملة كلها باعتبارها كتلة واحدة متماسكة ، فاعلاً ، مرفوعاً بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية (كما سيجيء في بابها) .

(١) ج ١ ص ١٨١ م ٢٠ عند الكلام على مرجع الضمير .

(٢) شرحنا في الباب الأول : (ظن وأحواتها) التطبيق وأدواته . وفي ج ١ ص ٣٧٥ م ٣٩ إيضاح حسن لإعراب كلمة : « كيف » كما أشرنا هنا في هامش ص ٥٠ .

المسألة ٦٦ :

أحكام الفاعل

للفاعل أحكام تسعة ؛ لا بد أن تتحقق فيه مجتمعة :

أولها : أن يكون مرفوعاً ؛ كالأمثلة المتقدمة . ويجوز أن يكون الفاعل مجروراً في لفظه ، ولكنه في محل رفع . ومن أمثله إضافة المصدر إلى فاعله ؛ في نحو : يسرف إخراجُ الغنيِّ الزكاةَ . فكلمة « الغني » مضاف إليه مجرور . وهي فاعل المصدر ؛ إذ المصدر هنا يعمل عمل فعله : « أخرج » فيرفع مثله فاعلاً ، وينصب مفعولاً . وأصل الكلام : يعجبني إخراجُ الغنيِّ الزكاةَ ؛ ثم صار المصدر مضافاً ، وصار فاعله مضافاً إليه مجروراً في اللفظ ، ولكنه في المحل مرفوع بحسب أصله^(١) ، كما قلنا ؛ فيجوز في تابعه (كالنعت) أن يكون مجروراً ؛ مراعاةً للفظه ، ومرفوعاً مراعاةً للمحل ، تقول : يعجبني إخراجُ الغنيِّ المقتلِرِ الزكاةَ ؛ برفع كلمة : « المقتلِرِ » أو جرّها .

ومن أمثلة ذلك أيضاً الفاعل المجرور بحرف جرّ زائد . ويغلب أن يكون حرف الجر الزائد هو : « مِن » ، أو : « الباء » ، أو : « اللام » . نحو : ما بقى من أنصار للظالمين — كَقِيَ^(٢) بالحق فاصراً ومعيناً — هيهات لتحقيق الأمل بغير الجهد الصادق . فكلمة : « أنصار » مجرورة في اللفظ بحرف الجر الزائد : « مِن » ولكنها في محل رفع فاعل . وكلمة : « الحق » ، مجرورة بحرف الجر الزائد : « الباء » في محل رفع ؛ لأنها فاعل . وكذلك : كلمة : « تحقيق » مجرورة باللام الزائدة في محل رفع ؛ لأنها فاعل لاسم الفعل : « هيهات » .

(١) ومثل المصدر المضاف لفاعله اسم المصدر في نحو : يسرف ضلّهُ الغنيُّ الفقيرَ . فكلمة : « ضلّ » اسم مصدر الفعل : « أعلّى » الذي مصدره : « إعلاء » . وقد أضيف اسم المصدر لفاعله ، ونصب مفعوله . ففاعل مجرور اللفظ ، مرفوع المحل .

(٢) فعل ماض ، معناه : يَكْفِي . . .

فالفاعل في الأمثلة الثلاثة وأشباهاها مجرور اللفظ مرفوع المحل ؛ بحيث لو جاء بعده تابع (كالمعطف) لحاز في تابعه الرفع والجرح ؛ - كما أسلفنا - في المثال الأول نقول : ما بقى من أنصار وأعوان^(١) للظالمين ؛ بالجرح والرفع في كلمة : « أعوان » المعطوفة . وفي المثال الثاني نقول : كفى بالحق والأخلاق^(٢) مجرور كلفة : « الأخلاق » ورفعا . وفي الثالث هيئات لتحقيق الأمل والقور^(٣) مجرور كلفة : « القور » ورفعا^(٤) .

ثانيها : أن يكون موجوداً - ظاهراً ، أو مستتراً - لأنه جزء أساسي^(٥) في جملة ، لا بد منه ، ولا تستغنى الجملة عنه لتكلمة معناها الأصيل مع عامله ، ولهذا لا يصح حذفه .

(١) إذا كان المعطوف معرفة والمعطف عليه مجروراً بمن الزائدة ؛ مثل ما بقى من أنصار والجند - وجب في المعطوف الرفع فقط - كما يقول النحاة - لأن « من » الزائدة لا تكون جارة زائدة إلا بشرطين ؛ أن تكون مسبوقة ببنى أو شبهه ، وأن يكون المجرور بها نكرة . ولما كان المعطوف في حكم المعطوف عليه ، ويعد معمولا مثله حرف الجر الزائد : « من » - يجب عنهم أن يكون نكرة كالمعطف عليه . فإن لم يكن نكرة مثله لم يصلح أن يكون معمولا بالحرف « من » فلا يصح فيه الجرح ، ويجب فيه الاختصار على الرفع . وكذا إن كان المعطوف عليه نكرة وأداة العطف : « لكن » أو : « بل » ؛ لأن المعطوف بهما بعد النفي والنهي يكون مثبتاً ؛ فلا يصح جرحه ؛ لأنه بمنزلة المجرور بالحرف « من » والمجرور به لابد أن يكون نكرة منفية (راجع لإيضاح الكلام على : « بل » و « لكن » في ج ١ ص ٤٤٣ م ٤٣) . هذا تلخيص كلامهم . وهو متاقتض لما يقولونه في مواضع مختلفة ؛ من أنه يتفطر في الثواني (أى في التوابع - وأشباهاها) - ما لا يتفطر في الأوائل - راجع ص ٢٤٧ م ٨١ - . وبناء على هذا أحكاما كثيرة ؛ فلا داعي هنا لتعريضهم على ما قرروه ، وتشدهم وتضييقهم . والرأى تطبيق قاعدتهم السابقة على توابع الفاعل المجرور ؛ فيجوز في توابعه الجرح ؛ مراعاة لفظ الفاعل المجرور ، والرفع مراعاة لمحلّه . وليس في هذا ضرر لفظي أو معنوي ، بل فيه تيسير ، وتخفيف ، وتقليل للتعرج .

(٢) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

الفاعل الذي كمرقوعى : أتى زيدٌ مُنيراً وجِهُهُ : نيمٌ الفتى

وقد اكتفى في تعريف الفاعل بذكر أمثلة مستوفية للشروط هي : أف زيد . . . فكلمة « زيد » فاعل للفاعل المتصرف : « أتى » وكلمة : « وجه » فاعل لوصف المشبه للفاعل ؛ وهو : « منير » اسم فاعل . و « الفتى » فاعل للفاعل الجامد : « نيم » فقد كرر الفاعل لثبوتها لأنواع الفاعل .

(٣) الجزء الأساسي في الجملة ، أو الأصيل ، هو : الذى لا يمكن الاستغناء عنه في أداء معناها . ويسميه النحاة : عمدة . ومنه : المبتدأ - الخبر - الفاعل - كثير من أنواع الفعل . . .

ويستثنى من هذه القاعدة أربعة أشياء^(١) كل منها يحتاج للفاعل ، ولكنه قد يحذف لداع يقتضى الحذف ؛ وهى :

(أ) أن يكون عامله مبنياً للمجهول ؛ نحو : (يأيها الذين آمنوا كُتِبَ عليكم الصيامُ كما كُتِبَ على الذين من قبلكم . . .) ومثل : إن القوى يُخاف بأسه . وأصل الكلام : كُتِبَ الله عليكم الصيامُ - إن القوى يخاف الناس بأسه . ثم بنى الفعل للمجهول ، فحذف الفاعل وجوباً ، وحل مكانه نائب له . . . (ب) أن يكون الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وفعله مؤكد بنون التوكيد ؛ كالذى فى خطبة أحد القواد . . .

« أيها الأبطال لتَهْزَمَنَّ أعداءكم ، ولتَرْفَعَنَّ راية بلادكم خفاقة بين رايات الأمم الحرة العظيمة . . . فأبشروا يا بلادى ؛ فوالله لتسمعن أخبار النصر المؤزر ، ولتفرحين بما كتب الله لك من عز وقوة وارتقاء » . (وأصل الكلام : تهزمونن - ترفعون - تسمعن - تفرحين - حذف نون الرفع لتوالى الأمثال . ثم حذف وجوباً واو الجماعة وياء المخاطبة ؛ لالتقاء الساكنين)^(٢) . (ج) أن يكون عامله مصدرأ ؛ مثل : إكرام الوالد^(٣) . مطلوب والحزف هنا جائز . . .

(د) أن يحذف جوازاً مع عامله لداع بلاغى بشرط وجود دليل يدل عليها ؛ مثل : من قابلت ؟ فقول : صديقاً . أى : قابلت صديقاً . وفى بعض الأساليب القديمة التى نحاكيها اليوم ما قد يومم أن الفاعل محذوف فى غير المواضع السالفة ، لكن الحقيقة أنه ليس بمحذوف .

(١) زاد عليها بعض النحاة . ولكن الزيادة لم تثبت على التمهيص ولم يرض عنها المحققون (راجع الحضرى ج ١ ، والسيان ج ٢ أول باب الفاعل عند الكلام على مواضع حذفه) بل إنهم لم يرضوا عن هذه الأربعة ، وقالوا هناك : إن الحذف فيها ظاهرى فقط ، وليس بحقيق . ولم أدلهم المقبولة القوية وإن كنا قد يقفنا وسطاً .

(٢) الكلام على هذا الحذف من فواحيه المختلفة مدون بالجزء الأول ص ٦٢ المسألة السادسة . أما التصحيف الأكل فى ج ٤ ص ١٢٩ م ١٤٣

(٣) يرى بعض النحاة : أن المصدر جامد ، فلا يتحمل ضميراً مستتراً فاعلاً ، إن حذف فاعله لظاهر إلا إن كان نائباً عن عامله المحذوف فيتحمل ضميره - راجع ص ١٧٨ م ٧٦ - ويرى بعض آخر أنه جامد مؤول بمشتق ؛ فهو محتمل للضمير ؛ ففاعله مستتر فيه (راجع : « ب » ص ٩٢ وهامش ص ١٨٧) .

منها : أن يتكلم اثنان في مسألة ، يختلفان في تقديرهما ، والحكم عليها ، ثم ينتهي بهما الكلام إلى أن يقول أحدهما لصاحبه : إن كان لا يناسبك فافعل ما تشاء . ففاعل الفعل المضارع : « يناسب » ليس محذوفاً ، ولكنه ضمير مستتر يعود إلى شيء مفهوم من المقام . أى: إن كان لا يناسبك رأيي ، أو نصحي ، أو الحال الذي أنت فيه^(١) . . .

ومنها : أن يعلن أحدهما رأيه بقوة وتشدد ، فيقول أحد السامعين . . . : « الحق » أى : ظهر الحق .

وقُصِّرَ القول : لا بد — في أكثر الحالات — من وجود الفاعل اسماً ظاهراً ، أو ضميراً مستتراً أو بارزاً . وقد يحذف أحياناً ، كما في تلك المسائل الأربعة . وحذفه في المسألتين الأوليين واجب ، أما في الأخيرتين فجائز .

(١) سبق الكلام على هذا الموضع عند الكلام على مرجع الضمير . ج ١ ص ١٨٢ .

زيادة وتفصيل :

هناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل مذكور أو مخفوف ؛ منها : « كان » (١) الزائدة ؛ مثل : المالُ - كان - عمادُ المشروعات العمرانية . ومنها الفعل التام لفعل آخر ؛ ليؤكد توكيداً لفظياً ؛ مثل اقرب - اقرب - القطارُ ؛ فتهياً - له . فالفعل الثاني منهما مؤكد للأول توكيداً لفظياً ؛ فلا يحتاج لفاعل مع وجود الفاعل السابق .

ومنها أفعال اتصلت : بآخرها « ما » ؛ الكافة . (أى : التى تكفى غيرها عن العمل ، وتمنع ما اتصلت به أن يؤثر في معمول) مثل : طالما - كثر ما - قلماً (٢) ، نحو : طالما وفيت بوعدك ، وكثر ما حمدت لك الوفاء ؛ وقلما يخلف النبيل وعده . ويعرب كل واحد فعلاً ماضياً مكشوفاً عن العمل (أى : ممنوعاً) بسبب وجود « ما » التى كسفته . وقد يقال في الإعراب : طالما - أو : كثر ما - أو : قلما - « كافة ومكشوفة » بمعنى : أن كل كلمة من الاليتين كفت الأخرى ، ومنعتها من العمل ؛ فهى كافة لغيرها ، ومكشوفة بغيرها .

وهناك رأى أفضل ؛ يعرب انفعال ماضياً ، ويعرب « ما » مصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن صلتها في محل رفع فاعل الفعل الماضي ؛ فالتقدير : طال إيفاءك الوعد - وطال حمدى لك الوفاء - وقل إخلاف النبيل وعده . وإنما كان هذا الرأى أفضل لأنه يوافق الأصل العام الذى يقضى بأن يكون لكل فعل أصل فاعل ؛ فلا داعى لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل (٣) .

هذا ويقول اللغويون إن تلك الأفعال - في الرأى الأحسن الجدير بالاتباع - لا يليها إلا جملة فعلية كالأمثلة السابقة .

(١) تفصيل الكلام على زيادتها وفائتها ، وإعرابها . . . في ج ١ ص ٢٨ المسألة : ٤٤ .
(٢) تستعمل : « قلما » في بعض الأساليب لنفي الخفض ؛ فتكون حرفاً نافية - لا فعلاً - مثل : « ما » النافية ، و « لا » النافية ؛ نحو : قلما يسلم السفينة من المكاره . أى : ما يسلم . . . ولا بد في استعمالها حرف نفي من وجود قرينة تدل على هذا .

(٣) ولأن العلة التى يذكرونها لكشف الفعل ، وعدم احتياجه لفاعل - وهى كما جاء في المعنى - شبهة في معناه للحرف : « رُب » حلة وإهية . وعلى اعتبار « ما » كافة ، يجب وصلها بالفعل الذى قبلها في الكتابة ؛ فتشبه بآخره . أما على اعتبارها مصدرية فيجب فصلها في الكتابة .

ثالثها : وجوب تأخيرها عن عامله ، كالأمثلة السالفة . وقد يوجد في بعض الأساليب القصحي ما يوهم أن الفاعل متقدم . والواقع أنه ليس بفاعل في الرأي الأرجح ؛ ففي مثل : « الخيرُ زاد » ، لا تُعرب كلمة : « الخير » فاعلاً مقدماً ، وإنما هي مبتدأ . وفاعل الفعل بعده ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على الخير ، والجملة الفعلية خبر المبتدأ . وفي مثل : « إنْ ملهوفٌ استعان بك فعاونه ، تعرب كلمة : « ملهوف » فاعلاً بفعل محذوف يفسره الفعل بعدها ؛ والتقدير : إن استعان بك ملهوفٌ — استعان بك — فعاونه . ومثله : إن أحد استغاث بك فاعثه . . . وقوله تعالى : (« وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره ») فالفاعل لا يكون متقدماً . أما الاسم المرفوع المتقدم على الفعل في تلك الأمثلة وأشباهاها فقد يعرب حيناً ، مبتدأ ، وفاعل الفعل الذي بعده ضمير مستتر يعود على ذلك الاسم ، وقد يعرب في حالات أخرى فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ^(١) .

رابعها : أن يتجرد عامله (فعلاً كان أو شبه فعل) من علامة في آخره تدل على التثنية أو على الجمع حين يكون الفاعل اسماً ظاهراً مثنى أو جمعاً ، نحو : طلع النيران — أقبل المهتتون — برعت الفتيات في الحرف المتزلية . فلا يصح في الأمثلة السابقة وأشباهاها أن يتصل بآخر الفعل — ألف تثنية ، ولا واو جماعة ، ولا نون نسوة ؛ فلا يقال : طلعا النيران — أقبلوا المهتتون — برعن

(١) هذا رأى فريق كبير من النحاة ، وخاصة البصريين . ويرى غيرهم — وخاصة الكوفيين — جواز تقدم الفاعل على عامله . وهم يبررون الاسم الظاهر المرفوع في الأمثلة المذكورة فاعلاً . وبالرغم من الميل للتيسير وتقليل الأقسام فرأى البصرة أقرب مسaire للأصول القوية ؛ ذلك أن مهمة « المبتدأ » البلاغية تختلف عن مهمة « الفاعل » ؛ فلا معنى للخلط بينهما ، وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى — كما سيجيء — لإيضاحه مفصلاً في مكانه المناسب من باب الاشتغال ص ١٢٢ — . وفي الحكم الثاني والثالث يقول ابن مالك :

وبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ

أي : أن الفعل لا بد له من فاعل بعده ، فإن ظهر فهو المطلوب ، ولا استتار ولا حذف . وإلا فهو ضمير مستتر . . . أو محذوف إن كان الموضع موضع حذفه .

الفتيات^(١) . . . إلا على لغة تزيد هذه الحروف مع وجود الفاعل الظاهر بعدها .
وهي لغة فصيحة ولكنها لم تبلغ من الشيوع والجرى على ألسنة الفصحاء ما بلغته
الأولى التي يحسن الاكتفاء بها ، والاقتصار عليها ؛ إثنائاً للأشهر ، وتوحيداً
للبيان .

ومثل الفعل في الحكم السابق ما يشبهه في العمل ، فلا يقال في اللغة الشائعة :
هل المتكلمان غريبان ؟ هل المتكلمون غريبون ، بإعراب كلمتي : « غريبان »
و « غريبون » فاعلاً للوصف ، ويجوز على اللغة الأخرى^(٢) .

خامسها : أن عامله قد يكون مضمراً جوازاً أو وجوباً :

(١) فيضمّر جوازاً حين يكون واقعاً في جواب استفهام ظاهر الأداة ،
تتضمن جملة على نظير العامل المحذوف . نحو : من انتصر ؟ فتجيب : الشجاعُ .
أى : انتصر الشجاعُ . . . ونحو : أحضّر اليوم أحد ؟ فتجيب : الضيفُ ،
أى : حضر الضيفُ . . .

أو واقعاً في جواب استفهام ضحى يفهم من السياق من غير تصريح بأداة
ودلالته ؛ نحو : ظهر المصلح فاشتد الفرح به ، العلماء ؛ القادةُ — الجنودُ —
أى : فرح العلماءُ — فرح القادةُ — فرح الجنودُ — . . . فكأن سائلاً

(١) لا يقال هذا ولو كانت التثنية والجمع من طريق التفريق والمطف بالواو ؛ مثل : طلعا
الشمس والقمر . . . حضروا محمود ، وصالح ، وحامه . . . تملن فاطمة ، ومية ، وبثينة . . .
(٢) لعل الأخذ باللغة الأخرى التي تزيد هذه الحروف أحسن في حالة الوصف ؛ لأنه أيسر
وأوضح كما سبق أن قلنا في باب المبتدأ والخبر عند الكلام على الوصف — ١٨ ص ٣٢٠ م ٣٤ — .
وفي الحكم الرابع يقول ابن مالك :

وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِإِثْنَيْنِ ، أَوْ جَمْعٍ ، كَفَازَ الشَّهَدَا
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ

يقول : لا تلحق بآخر الفعل الذي فاعله مثنى أو جمعا — علامة تثنية أو جمع . وساق مثلاً لذلك :
« فاز الشهداء » فالفاعل جميع تكبير الرجال ، وفعله مجرد من علامة جمع الرجال ؛ فلم يقل : فازوا
الشهداء . ثم عاد فقال : إنه قد يصح في بعض اللغات زيادة علامة التثنية والجمع على أنها مجرد علامة ،
وليست ضميراً فاعلاً ؛ لأن الفاعل مذكور يملأها ، والقمل مستل له .

سأل : مَنْ فَرِحَ به ؟ فكان الجواب : العلماء . . . فالاستفهام غير صريح ، ولكنه مفهوم من مضمون الكلام . ومثل : ازدحم الطريق ؛ الأولاد ، السيارات ، الدراجات . . . أى : زَحَمَهُ الأولادُ ، زحمته السيارات . . . فليس في الكلام استفهام صريح ، وإنما فيه استفهام ضمني ، أو مقدر يفهم من السياق ؛ فكان أصل الكلام : من زَحَمَهُ ؟ فأجيب : الأولاد ، أى : زحمته الأولاد . ومثل العبد بهجة مأمولة ، وفرحة مشتركة ، الكبار ، الأطفال ، الرجال ، النساء . . . ففي الكلام سؤال ضمني أو مقدر ؛ هو : من يشترك فيها ؟ فأجيب : الكبار . . . أى : يشترك فيها الكبار . . . ومثل لم يدخل الحزن قلبك لموت فلان . . . فتقول : بل أعظم الحزن . فكان أصل الكلام : أهذا صحيح ؟ فأجيب : أعظم الحزن ، أى : بل دخله أعظم الحزن . . . وهكذا^(١) .

(ب) ويضمّر العامل وجوباً حين يكون مفسراً بما بعد فاعله من فعل آخر (أو ما يشبهه) يعمل مباشرة في ضمير يعود على الفاعل الظاهر السابق ، أو : في اسم مضاف إلى ضمير^(٢) يعود على ذلك الفاعل ، نحو : إن ضعيفاً استنصرَكَ فانصره — إن صديقَ حضرٍ والده فأحسن استقباله . فالفعل : «استنصر» و «حضر» هو المفسر للفعل المحذوف . وأصل الكلام : إن استنصرَكَ ضعيفاً استنصرَكَ ، وفاعل الفعل المفسر ضمير مستتر تقديره : «هو» يعود على فاعل الفعل المحذوف . وكذلك فاعل الفعل : «حضر» فإنه مفسر لفعل محذوف ، والتقدير : إن لابسَ صديقُ حضرٍ والده فأحسن استقباله^(٣) ؛ فالضمير في كلمة : «والده» مضاف إليه ؛ والمضاف هو كلمة : «الوالد» الممولة للفعل المفسر : «حضر» . وفي هذين المثالين وأشباههما لا يجوز الجمع بين المفسر والمفسر ؛ لأن المفسر يدل على الأول ، ويبقى عنه ؛ فهو كالمعوض ، ولا يجوز

(١) يجوز في الأسماء التي أعربناها فاعلاً لفعل محذوف إعرابات أخرى لغير ما نحن فيه .

(٢) هذا الاسم المضاف يسمى : «الملابس» للفاعل ، أى : التي يجمعه به صلة أى صلة ؛ كقرابة ، أو صداقة ، أو عمل ، أو تملك . . .

(٣) سيحى في باب الاشتغال تفصيل المسألة ، وتوضيحها ، وسبب اختيارهم هذا الإعراب

الجمع بين العوض والمعوض عنه^(١) .

سادسها : أن يتصل بعامله علامة تأنيث تدل على تأنيثه (أى : تأنيث الفاعل حين يكون مؤنثاً هو ، أو نائبه ، أو اسم الناسخ) . وزيادتها على الوجه الآتى :
(١) إن كان العامل فعلاً ماضياً لحقت آخره تاءُ التأنيث الساكنة^(٢) ،
مثل قول شوقي في سُكَيْنَةَ بنت الحسين بن علي :

كَانَتْ سُكَيْنَةُ تَعْلَى الدَّ نِيَا ، وَهَزَأَ بِالرَّوَاةِ
رَوَتْهُ الْحَدِيثَ ، وَفَسَّرَتْ آيَ الْكِتَابِ الْيَنَاتِ

(ب) إن كان العامل مضارعاً فاعله المؤنث اسم ظاهر ، للمفردة ، أو لثناها ، أو جمعها لحقت أوله تاء متحركة : مثل : تَتَعَلَّمُ عائشة ، تتعلم العائشتان — تتعلم العائشات . وكذلك إن كان فاعله ضميراً متصلاً للغائبة المفردة أو لثناها^(٣) ؛
مثل : عائشة تتعلم^(٤) — العائشتان تتعلمان . ومثل قولهم : عجبت للبلاغى كيف تهدأ نفسه ، وتنام عيناه ، وهو يعلم أن عين الله لا تنام ؟ .

فإن كان فاعله ضميراً متصلاً لجمع الغائبات (أى : نون النسوة) فالأحسن تصديره بالياء — لا بالتاء — ، استغناء بنون النسوة في آخره ؛ نحو : واللدات يبدلن الطاقة في حماية الأولاد ، ويسهرن الليالى في رعايتهم .

(ج) إن كان العامل وصفاً لحقت آخره تاءُ التأنيث المربوطة ؛ مثل :
أساهرةٌ والدةُ الطفل ؟ . . .

(١) وفي الحكم الخامس يقول ابن مالك :

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمِرًا كَمَثَلِ : زَيْدٌ ، فِي جَوَابِ : مَنْ قَرَأَ ؟

يريد : أن الفاعل قد يكون مرفوعاً بفعل مضمر ، أى غير مذكور مع فاعله . وضرب لهذا مثالا هو : أن يسأل سائل : من قرأ ؟ فيجيب : زيد . أى : قرأ زيد . واكتفى بهذا من مرد التفاصيل الخاصة بهذا الحكم ، وقد ذكرناها .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَبْلَى الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى ؛ كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَدَى

(٣) بخلاف تاء الخاطبة للمفردة ، وثناها ، وجمعها ؛ فليست تاء تأنيث ؛ وإنما هي كدلالة على الخطاب لا على التأنيث ؛ نحو : أنت يا زبيلى لا تعرفين البيت — أنما يا زبيلى لا تعرفان البيت — أنتن يا زبيلاتن لا تعرفن البيت . (٤) الضمير المستتر نوح من المتصل — كاسبق —

وحكم زيادة ثاء التأنيث عام ينطبق على المواضع الثلاثة السالفة ؛ غير أن زيادتها قد تكون واجبة ، وقد تكون جائزة . فتجب في حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً ، تحقيق التأنيث ، متصلاً بعامله مباشرة ، غير مراد منه الجنس ، وغير جمع^(١) . كقولهم : سَعِدَت امرأةٌ عرفتَ ربهَا حق المعرفة ؛ فأطاعته ، وشقيت أخرى لم تراقبه في السر والعلن ؛ ويلاحظ التفصيل الآتي :

١ - إن كان الفاعل اسماً ظاهراً مؤنثاً حقيقياً ولكنه مفصول من عامله بفواصل جاز تأنيث العامل وعدم تأنيثه ؛ نحو : نسَقَ الزهرَ مهندسةٌ بارعةٌ .

(١) بأن يكون - مفرداً ، أو مثنى ؛ لأن الجموع حكماً سيجيء . والمؤنث الحقيقي هو الذي يلد ويتناسل . وقد يكون تناسله من طريق البيض والتفريخ ؛ كالطيور . وهناك « مؤنث مجازي » ، وهو : الذي لا يلد ولا يتناسل ، ولكنه يجري في أغلب احتمالاته اللفظية على حكم المؤنث الحقيقي ؛ فيؤنث له الفعل أحياناً ، وكذلك الصفة والخبر . . . ومن أمثله : شمس ، أرض ، سماء . . . أما المؤنث اللفظي فهو الذي يشتمل لفظه على علامة تأنيث ؛ سواء أكان مؤنثاً حقيقياً ، أم مجازياً ، أم دالاً على مذكر ، فن أمثلة المؤنث اللفظي والحقيقي مما : عائنة - فاطمة - مية - ليل . . . ومن أمثلة المؤنث اللفظي والمجازي مما : ورقة ، صحيفة ، سبورة ، صحراء . . . ومن أمثلة المؤنث اللفظي ومعناه مذكر : طلمعة ، مفاوية . . . وهناك نوع من المؤنث يسمونه المؤنث المنهني فقط وهو : ما كان دالاً على مؤنث مطلقاً ، مع غلو لفظه من علامة تأنيث . ونوع آخر يسمونه : « المؤنث تأويلاً » ؛ كالكتاب ، مراد به : الصحيفة ، وكالشباك ، مراد به : النافذة . ونوع آخر ؛ يقال له : « المؤنث حكماً » وهو المذكر المضاف للمؤنث ؛ نحو كلمة : « كل » في قوله تعالى :

(وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا مَآثِقُهَا وَشَهِيدٌ) ونحو كلمة : « صدر » في قول الشاعر :

وتحطمت صدر القناة على العدا . « فكلمة : « كل » مذكورة ، وكذا كلمة : « صدر » . ولكنهما في المثالين مؤنثتان ؛ فقد اكتسبتا التأنيث من المضاف إليه ؛ وأنث الفعل لتأنيثهما . وهذا النوع وكذا التأويل - مع جواز استعماله وصحة محاكاته - يتقصد في استعماله ؛ منها تشبيه القوة ، وسيرة السامع والقارئ . فإن خيف اللبس باستعماله وجب العذر عنه ، فزولاً عن الصالح القوي .

وليس من اللازم أن توجد علامة التأنيث اللفظي في المؤنث الحقيقي ، أو المجازي ؛ فقد توجد كالأمثلة السابقة ، أولاً توجد مثل : زينب ، سعاد ، هـ . . . ويثل : حين ، أذن ، يد . . . وفي الجزء الرابع - ص ٤٣٧ م ١٦٩ - الباب الشامل الخاص بالتأنيث ، وأقسامه المتعددة ، وعلاماته ، وأحكامه المختلفة . وقد أشار ابن مالك إلى حاله الجواب بقوله :

وإنما تلزم فعلٌ مضمَرٌ متَّصِلٌ . أو مُفْهِمٌ ذاتَ حِررٍ

يريد : أن علامة التأنيث تكون لازمة في الفعل الذي فاعله ضمير متصل يعود على مؤنث مطلقاً . وكذلك في الفعل الذي فاعله ظاهر متصل به مفهوم ودال على مؤنثة حقيقة . . .

أو نَسَقْتُ . . . ومثل : ما صاح إلا طفلةٌ صغيرة . وعدم التأنيث هو الأفصح حين يكون الفاصل كلمة . . . «إلا»^(١) والأفصح مع غيرها التأنيث^(٢) .

٢- وكذلك يصبح الأمران إن كان الفاعل ظاهراً ، ومؤنثاً حقيقياً غير مفصول ، ولكن لا يراد به فرد معين ، وإنما يراد به الجنس كله ممثلاً في الفاعل ، فكأن الفاعل رمز لجنس معناه ، أو مرادٌ به ذلك الجنس كله . ومنه «الفاعل» الذى فعله : «نعم» أو «بش» أو أخواتهما . فيجوز إثبات علامة التأنيث وحذفها . نحو : نعم الأمُّ ، ترعى أولادها ، وتشرف على شئون بيتها . . . فكلمة «الأم» هنا لا يراد بها واحدة معينة ، وإنما يُرمز بها إلى جنس الأم من غير تحديد ولا تخصيص . فيجوز أن يقال : نعم الأم ، ونعمت الأم^(٣) .

٣- وكذلك إن كان الفاعل ظاهراً ولكنه جمع تكسير للإناث أو الذكور فيصح تأنيث العامل ، وعدم تأنيثه ؛ نحو : عرفت القواطع طريق السداد ، واتبعت

(١) أو : غير ، أو سوى . . . مع ملاحظة أن كلمة : «غير» أو : «سوى» هى التى تعرب فاعلاً ولكنها مضافة إلى المؤنث .

(٢) وقد هذا يقول ابن مالك :

وقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِعِ

يريد : أن الفصل بين الفعل وفاعله الظاهر المؤنث الحقيقى الذى وصفناه - يبيح تجريد الفعل من علامة التأنيث ، وضرب لذلك مثلاً هو : أتى - القاضى - بنت الواقف - ويصح أنت القاضى . . . ولولا الفصل لوجب تأنيث الفعل . ثم قال :

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلاً كَمَا زَكَ إِلَّا فَتَاةٌ ابْنُ الْعَمَلَا

وإذا رأى ابن مالك أن علم التأنيث مفضل على التأنيث حين يكون الفاصل كلمة : «إلا» مثل : ما زكا إلا فتاة ابن عملا ، أى ما صلحت إلا فتاة الرجل المعروف بابن عملا . ثم قال :

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا فَضْلاً وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعِ

أى : أن العامل الذى فاعله مؤنث ظاهر حقيقى قد يتجرد من علامة التأنيث مع علم وجود فاعله ؛ نحو : قال فتاة . كذلك قد تحذف علامة التأنيث من العامل الذى فاعله ضمير يعود متصل على مؤنث مجازى (ذى مجاز ، أى : صاحب مجاز) نحو : الأرض اهتز بالأسى اهتزازاً شديداً ، ثم انشق بعد ذلك . . . وهذا الحذف شاذ لا يصح محاكاته ، ولا القياس عليه .

(٣) ليس من اللازم في هذه السورة أن يكون الفاعل ظاهراً ؛ فقد يكون ضميراً مفسراً بنكرة بعده ، نحو : نعم فتاة عائشة ؟

الهندُ سبيل الرشاد . فالتأنيث على قصد تأويل الفاعل بالجماعة ، أو الفئة ، . . . وعدم التأنيث على قصد تأويله بالجمع أو الفريق ؛ فكأنك في الحالة الأولى تقول : عرفت جماعة الفواطم طريق السداد ، واتبعت جماعة الهند سبيل الرشاد . وكأنك في الحالة الثانية تقول : عرفت جمع الفواطم . . . واتبع جمع الهند . . . فالتأنيث ملاحظ فيه معنى : « الجماعة » والتذكير ملاحظ فيه معنى : الجمع . وكأن العامل مسند إلى هذه أو تلك ؛ ويجرى التأنيث أو التذكير على أحد الاعتبارين .

ومثل قولهم : إذا دعا البدوي استجاب سكان الحى لدعوته ؛ فأسرع الرجال إليه ، وبادر الفتيان لنجدته . . . ويجوز : استجابت — أسرعت — بادرت ؛ فيجرى التأنيث أو التذكير هنا — كما في سابقتها — على أحد الاعتبارين .

ويجرى على اسم الجمع واسم الجنس الجمعى المغرب ، ^(١) ما يجرى على جمع ؛ التكسير ؛ نحو : قالت طائفة لا تسالموا العدو . ونحو : شربت البقر ... ويجوز : « قال ، وشربت » ^(٢) .

٤ — وإن كان الفاعل الظاهر جمع مؤنث سالماً — مستوفياً للشروط ^(٣) — فحكمه كحكم مفردة ؛ فيجب تأنيث عامله — في رأى الأقوى — كقولهم : بلغت

(١) بخلاف المبنى مثل : « الذين » في رأى من يعدها اسم جنس جمعياً . (وانظر ص ٧١)

(٢) وفي جمع التكسير وفي فاعل « نم » وأغواتها (وهى التى سبق الكلام عليها قبل جمع التكسير) يقول ابن مالك :

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللين
أى : تاء التأنيث التى تزداد فى العامل للدلالة على تأنيث الفاعل — حكمها من ناحية وجودها أو الاستثناء عنها كحكمها فى العامل الذى يكون فاعله هو كلمة : « اللين » بمعنى « الطوبى » الذى لم يطبخ بالنار ، ولم يدخلها . حيث يقال : تكاثر اللبن . ، أو تكاثرت اللبن ؛ بزيادة تاء التأنيث أو بغيرها . فكل ذلك الشأن فى كل جمع سوى جمع المذكر السالم المستوفى للشروط وجمع المؤنث السالم المستوفى أيضاً . فلم يبق جمع سواهما إلا جمع التكسير ، فكأنه يريد أن يقول : إذا كان الفاعل جمع تكسير جاز فى عامله التأنيث وعدم التأنيث ؛ نحو : قام الرجال ، وقامت الرجال على نحو ما شرحناه . ثم قال :

والحذف فى ونعم الفتاة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين

(٣) سبقت شروطه فى ج ١ ص ١٠٠ المسألة ١٢ .

الأعرايات في قوة البيان وبلاغة القول مبلغ الرجال ، وكانت الشاعرات تجيد القريض كالشعراء ، وربما سبقت شاعرة كثيراً من الفحول . . .

فإن لم يكن مستوفياً للشروط جاز الأمران ؛ نحو : أعلنت الطلحات السفر ، أو أعلن . (جمع : طلحة ، اسم رجل) ؛ وكقول بعض المؤرخين : (لما تمت « أذرعاً »^(١)) بناء وعمراناً هياً وإليها طعاماً للفقراء ، ونظر فإذا جمع من النساء مقبل ؛ فقال : الحمد لله ؛ أقبل أولادُ الفضل ممن عملن بأنفسهن ، وساعدن بأولادهن ؛ ابتغاء مرضاة الله . . .) فيصح في الفعلين : « تم » - « أقبل » زيادة تاء التأنيث في آخرها ، أو عدم زيادتها .

وبديه أن الفاعل إذا كان جمع مذكر سالماً مستوفياً للشروط ، لا يجوز في الرأي الأصح تأنيث عامله ؛ وإنما يحكم له بحكم مفردة ؛ كقولهم : « أسرع المحاربون إلى لقاء العدو ، فرحين ، ولم يترشح الواقفون في الصفوف الأمامية ، ولم يتقهقر الواقفون في الصفوف الخلفية ؛ حتى كتب الله لهم النصر ، وفاز المخلصون بما يتغنون » .

فإن كان غير مستوفٍ للشروط جاز الأمران على الاعتبارين السالفين - (معنى الجمع أو : معنى الجماعة) نحو : أظهر أولو العلم في السنوات الأخيرة عجائب ؛ لم يشهد الأرضون مثلها منذ بدء الخليقة ، وشاهد العالمون من آثار البقرية ما جعلهم يرفعون العلم والعلماء إلى أعلى الدرجات . فيصح في الأفعال المذكورة عدم إلحاق علامة التأنيث بها كما هنا ، أو زيادتها فيقال : أظهرت .. تشهد - شأدت . . .

٥ - وإن كان الفاعل الظاهر مؤنثاً غير حقيقي (وهو المجازي) صح تأنيث عامله وعدم تأنيثه ؛ نحو : امتلأت الحديقة بالأزهار - تمتلئ الحديقة بالأزهار . ويصح : امتلأ ، ويمتلئ* .

٦ - هناك صور للفاعل المؤنث الحقيقي لا يصح أن يؤنث فيها عامله ، منها : أن يكون الفاعل هو التاء التي للمفردة ؛ مثل : كتبت - أو لمتناها ؛ نحو كتبنا ،

(١) اسم بلة بالشام .

أو التي معها نون النسوة ؛ مثل كتبتُن . أو يكون الفاعل هو : « نا » التي
لجماعة المتكلمات ، نحو: كتبتنا . أو نون النسوة ؛ نحو كتبتنَ . . .
ومنها : أن يكون الفاعل المؤنث الحقيقي مجروراً في اللفظ بالباء التي هي حرف
جرّ زائد ، وفعله هو : كلمة : « كَتَفَى » مثل : « كنى بهندٍ شاعرة^(١) »

• • •

الحالة الثانية^(٢) : أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً عائداً على مؤنث مجازي ، أو
حقيقي ؛ كقولهم : بلادك أحسنت إليك طفلاً ، وأفاءت الخير عليك يافعاً ؛
فمن حقها أن تسرد جزاءها منك شاباً وكهلاً . وكقولهم : الأم المتعلمة تحسن رعاية
أبنائها ؛ فترفع شأن بلادها . . . ففاعل الأفعال الأولى (وهي : أحسن - أفاء -
تسرد . . .) ضمير مستتر تقديره : « هي » ، يعود على مؤنث مجازي . وأما فاعل
الفعلين تحسن - ترفع . . . فضمير مستتر تقديره : « هي » يعود على مؤنث
حقيقي . . .

فلن كان الفاعل ضميراً بارزاً منفصلاً كان الأفصح الشائع في الأساليب
العالية عدم تأنيث عامله ؛ نحو : ما فاز إلا أنت يا فتاة الحى - الفتاة ما فاز
إلا هي - إنما فاز أنت - إنما فاز هي ، و . . . وأشباه هذه الصور مما يقال عند
إرادة الحصر . ومع أن التأنيث جائز فلن الفصحاء يقرن منه .

(١) نص النحاة على أن يكون الفعل هو : « كَتَفَى » الذي يكون فاعله مجروراً بحرف الباء
الزائدة .

ويقوم من هذا أن غيره من الأفعال التي فاعلها مجرور بحرف جر زائد - قد يتصل به علامة
تدل على تأنيث ذلك الفاعل . بل لهم ذكروا أمثلة للتأنيث بمناسبة عارضة في باب التانيث عن الفاعل .
ومن تلك الأمثلة قوله تعالى : (وما تسقط من ورقة . . .) وقوله : (وما تخرج من ثمرات من أكمامها
. . .) وقوله : (وما تحمل من أنثى . . .) .

(٢) سبقت الأولى من حالتى وجوب التأنيث في ص ٦٦ .

زيادة وتفصيل :

(أ) اسم الجنس الجمعيّ الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة — إذا وقع مفردة هذا فاعلا وجب تأنيث عامله مطلقاً (أى: سواء أكان من الممكن تمييز مذكرة من مؤنثه ، كبقرة وشاة ، أم لم يمكن ؛ كنملة ودودة ؛ فيقال : سارت البقرة — أكلت الشاة — دأبت النملة على العمل . ماتت البودة . . . أما اسم الجنس المفرد الخالي من التاء فيجب تذكر عامله ، ولو أريد به مؤنث ؛ مثل صَاح هدهد — غرد بلبل ، . . . إلا إن أمكن تمييز مذكرة من مؤنثه ؛ فالمعول عليه في تأنيث عامل اسم الجنس المفرد الخالي من التاء أو عدم تأنيثه — هو مراعاة اللفظ عند علم التمييز :

(ب) إذا كان الفاعل جمعاً يجوز في عامله التذكير والتأنيث (كجمع التكسير) فإن الضمير العائد على ذلك الفاعل يجوز فيه أيضاً التذكير والتأنيث . نحو قامت الرجال كلُّهم — أو : قام الرجال كلها . . . والأحسن لدى البلغاء موافقة الضمير للعامل في التذكير وعنده ، نحو قامت الرجال كلها ، أو قام الرجال كلهم ، ونحو : حضرت الأبطال كلها ، أو : حضر الأبطال كلهم ، وذلك ليسير الكلام على نسق مماثل .

(ج) كما تلحق تاء التأنيث الفعل في المواضع السابقة تلحق أيضاً الوصف — كما سبق — إلا إذا كان الوصف مما لا تلحقه التاء — غالباً — ؛ مثل : « فَعُول » ، بمعنى : « فاعل » ، كصَبُور ، وجَحُود . . . ومثل : « فَعِيل » بمعنى : مفعول ، كطَريح وطريد ، بمعنى : مطروح ، ومطروء . (كما سيجيء تفصيله في — ج ٤ — باب التأنيث) ، ومثل : أقفل التفضيل في بعض صوره . وكذلك لا تلحق آخر اسم الفعل ؛ كهيهات . ولا العامل إذا كان شبه جملة على الرأى الذى يجعل شبه الجملة رافعاً فاعلاً بشروط اشترطها . وهو رأى يحسن إغفاله .

(د) إذا قصد لفظ كلمة ما ؛ (اسماً كانت ، أو فعلاً ، أو حرفاً) جاز اعتبارها مذكرة على نية : « لفظ » أو مؤنثة على نية : « كلمة » . وكذلك حروف الهجاء في الرأى الأشهر ؛ تقول في كلمة سمعتها مثل : « هواء —

... ..
 أعجبتني الهواء ، أو : أعجبتني الهواء . فالأولى على إرادة : أعجبتني لفظ : « الهواء »
 والثانية على إرادة : أعجبتني كلمة : « الهواء » . وتقول في إعراب : « أعجب »
 إنه فعل ماض ، أو إنها فعل ماض ... وتقول « أل » هو حرف يفيد التعريف
 أحياناً . أو : هي حرف تفيد التعريف أحياناً . وهكذا . . . وتنتظر للحرف
 الهجائي « الميم » مثلاً فتقول : إنه جميل المنظر ، أو إنها جميلة المنظر . . .
 وعلى حسب التذكير أو التأنيث في كل ما سبق ، يذكر أو يؤنث العامل والضمائر
 وغيرها .

(هـ) الأحكام الخاصة بالتذكير والتأنيث المرتبين على وقوع الفاعل
 مفرداً مؤنثاً ، تُطبَّق أيضاً حين وقوعه مثنى مؤنثاً ؛ فيجرى على عامل الفاعل
 المؤنث المثنى ، وعلى الضمائر العائدة عليه من التذكير والتأنيث ، ما يجرى عليهما
 مع الفاعل المفرد المؤنث كما أشرنا من قبل .

سابعا: أن يتقدم - أحيانا - على المفعول به كالأمثلة السابقة، وكقول الشاعر:

وإذا أراد الله أمرا لم تجِدْ لقضائه ردّا ولا تحويلا

ولذا التقدم أحوال ثلاث ؛ فقد يكون واجبا ؛ وقد يكون ممنوعا ، وقد يكون جائزا .

(١) فيجب الترتيب بتقديم الفاعل وتأخير مفعوله في مواضع أشهرها :

١ - خوف اللبس الذي لا يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول ؛ كأن يكون كل منهما اسما مقصورا ؛ نحو : ساعد عيسى يحيى ، أو مضافا لياء التكلم ؛ نحو : كرم صديق أبى^(١) . فلو تقدم المفعول على الفاعل لخفيت حقيقة كل منهما ، وفسد المراد بسبب خفافتها ؛ لعدم وجود قرينة تزيل هذا الغموض^(٢) واللبس . فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية تزيله لم يكن الترتيب واجبا . فثال اللفظية : أكرمت يحيى سعدى ، فوجود تاء التأنيث في الفعل دليل على أن الفاعل هو المؤنث (سعدى) ومثل : كلم فتاه يحيى ؛ لأن عودة الضمير على « يحيى » دليل على أنه الفاعل ، وأنه متقدم في الرتبة ، برغم تأخره في اللفظ . ولم يكن مفعولا ، لكيلا يعود الضمير على شيء متأخر في اللفظ والرتبة ؛ وهذا أمر لا يسائر الأساليب الصحيحة التي تقتضى بأن الضمير لا بد أن يعود على متقدم في الرتبة ، إلا في بعض مواضع^(٣) معينة ليس منها هذا الموضع .

ومثال المعنوية : أنعت نُعَمَى الحُمَى . فالعنى يقتضى أن تكون « الحُمَى » هي الفاعل ؛ لأنها هي التي تتعب « نُعَمَى » ، لا العكس .

٢ - أن يكون الفاعل ضميرا متصلا بالمفعول اسما ظاهرا ؛ نحو : أنقنتُ العمل ، وأحكمتُ أمره . ولا مانع في مثل هذه الصورة من تقدم المفعول على الفعل

(١) يقع اللبس في صور كثيرة ؛ فيشمل كل الأسماء التي يقدر على آخرها الإعراب ، كالمقصود . وكالمضاف إلى ياء التكلم ، وكالأسماء التي تعرب لإعرابا محليا ومنها المبنيات ؛ كإسماء الإشارة وأسماء الموصول . . .

(٢) لا التفات لما يقال من أن مخالفة الترتيب جائزة مع اللبس ، فهذا كلام لا يسائر الأصول القوية العامة ، ولا يوافق القصد من التظام بالكلام .

(٣) سبق في باب الضمير ج ١ ص ١٨٤ م ٢٠٤

والفاعل معاً ؛ لأن المنوع أن يتقدم على الفاعل وحده فيتوسط بينه وبين الفعل .

٣- أن يكون كل منهما ضميراً متصلًا ولا حصر^(١) في أحدهما ؛ نحو عاونتك كما عاونتني .

٤- أن يكون المفعول قد وقع عليه الحصر . (والغالب أن تكون أداة الحصر هي : «إنما» أو «إلا» المسبوقة بالنفي ، نحو : إنما يفيد الدواء المريض ، أو : ما أفاد الدواء إلا المريض .

وقد يجوز تقديم المفعول على فاعله إذا كان المفعول محصوراً بإلا المسبوقة بالنفي ، بشرط أن تتقدم معه «إلا» ؛ نحو : ما أفاد - إلا المريض - الدواء^(٢) .
ومع جواز هذا التقديم لا يميل أهل المقتدرة البلاغية إلى اصطناعه ؛ لخالفته الشائع بين كبار الأدباء .

(ب) ويجب إهمال الترتيب وتقديم المفعول على الفاعل فيما يأتي :

١- أن يكون الفاعل مشتملاً على ضمير يعود على ذلك المفعول ؛ نحو : صان الثوب لابسه - قرأ الكتاب صاحبه . ففي الفاعل (وهو : لابس - صاحب) ضمير يعود على المفعول السابق . فلو تأخر المفعول لعاد ذلك الضمير على متأخر لفظاً ورتبة^(٣) ، وهو مرفوض في هذا الموضع . أما عوده على المتأخر لفظاً دون

(١) سبق في الجزء الأول ص ٣٦٤ م ٣٧ الإشارة إلى معنى الحصر (التصر) والفرض منه . . .

(٢) لما كان المحصور بالإلا هو الواقع بعدها كان تقدمه معها لا لبس فيه ؛ لأن وجودها قبله مباشرة يدل على المحصور بغير غموض . أما المحصور «بإتما» فإنه المتأخر الذي لا يليها مباشرة . فإذا تقدم ضاع - في بعض الحالات - الفرض البلاغي من الحصر ، ولا قرينة في الجملة تدل على التقديم ؛ فيقع اللبس الذي يفسد الفرض .

(٣) شرحنا في باب الضمير ج ١ ص ١٨٢ معنى التقديم في اللفظ مع التقديم في الرتبة ، ومعنى التتقدم في اللفظ دون الرتبة . وعليناه : أن بناء الجملة العربية قائم على ترتيب يجب مراعاته بين كلماتها ؛ فتتقدم واحدة على الأخرى وجوباً أو جوازاً . فالأصل في المبتدأ وجوب تقدمه على الخبر ، والأصل في الفعل وجوب تقدمه على فاعله ومفعوله ، والأصل في الفاعل أن يتقدم على المفعول . . . فإذا تحقق هذا الأصل ووضع كل لفظ في مكانه وفي درجته قيل إنه متقدم في اللفظ وفي الرتبة ؛ كالمبتدأ حين يتقدم على خبره ، وكالفعل حين يتقدم على مفعوله . فإذا تأخر المبتدأ عن خبره ، أو الفاعل عن مفعوله ، لم يفقد درجته ، ولم تنزل عنه رتبته ، برغم تأخره اللفظي ؛ فيقال عنه : إنه متأخر لفظاً لا رتبة . . .

وهناك مواضع يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة شرحناها - كما قلنا - في مكانها الأنسب لها ، وهو باب الضمير ج ١ ص ١٨٤ م ٢٠ برغم أن بعض المطبوعات التنحوية تذكرها في آخر باب الفاعل لمناسبة طارئة .

رتبة — وهو المسمى بالمقدم حكماً — فجائز . ومن أمثله عود الضمير من مفعول مقدم على فاعله المتأخر ؛ نحو حملت ثمارها الشجرة — فالضمير «ها» في المفعول عائد على «الشجرة» التي هي الفاعل المتأخر في اللفظ ، دون الرتبة ؛ لأن ترتيب الفاعل في تكوين الجملة العربية قبل المفعول . ونحو : أفادت صاحبها الرياضة — أروى حقله الزارع . . . أما عودة الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة فكما عرفنا — ممنوعة إلا في بعض مواضع محددة . وقد وردت أمثلة قديمة عاد الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة في غير تلك المواضع ؛ فحكم عليها بالشذوذ ، وبعدم صحة محركاتها ، إلا في الضرورة الشعرية ، بشرط وضوح المعنى ، وتميز الفاعل من المفعول ؛ فن الخطأ أن نقول : أطاع ولدُها الأم — أرضى ابنه أباه ...

٢ — أن يكون الفاعل قد وقع عليه الحصر (بأداة يغلب أن تكون «إلا» المسبوقة بالنفي ، أو «إنما») . نحو : لا ينفع المرء إلا العمل الحميد — إنما ينفع المرء العمل الحميد . وقد يجوز تقديم المحصور «بإلا» على فاعله إذا تقدمت معه وسبقته ؛ نحو : لا ينفع إلا العمل الحميد المرء . . .

«ملاحظة» : سنأتى مواضع يجب أن يتقدم فيها المفعول على عامله ، فيكون متقدماً على فاعله تبعاً لذلك .

(ح) في غير ما سبق (في : ا ، ب) يجوز الترتيب وعنده . ومن أمثلة تقديم الفاعل على المفعول جوازاً قول الشاعر :

وإذا أراد الله نشرَ فضيلة طويتَ أتاحَ لها لسانَ حسود

ومن أمثلة تقديم المفعول على فاعله وحده : الجهلُ لا يلدُ الضياءَ ظلامه ..

وفيه من الأقسام السالفة أن المواضع التي يتقدم فيها الفاعل وجوباً — هي عنها المواضع التي يتأخر فيها المفعول وجوباً ، فيمتنع تقديمه على فاعله . والعكس صحيح كذلك ؛ فالمواضع التي يتقدم فيها المفعول على فاعله وجوباً هي عنها المواضع التي يتأخر فيها الفاعل وجوباً ، ويمتنع تقديمه عليه . وحيث لا وجوب في التقديم أو التأخير يجوز الأمران ، ولا يمتنع تقديم هذا أو ذاك .

بقيت مسألة الترتيب بينهما وبين عاملهما . وملخص القول فيها أن الفاعل

لا يجوز تقديمه على عامله كما سبق، وأن المفعول يجب تقديمه على عامله في صور (١)،
ويجتمع في أخرى، ويجوز في غيرها.

١ - فيجب تقديمه إن كان اسماً له الصدارة في جملة؛ كأن يكون اسم
استفهام، أو اسم شرط: نحو؛ من قابلت؟ - أي نبيلاً تُكْرَمُ أَكْرَمُ...
وكذلك إن كان مضافاً لاسم له الصدارة؛ نحو: صديق من قابلت؟ -
صاحب أي نبيلاً تُكْرَمُ أَكْرَمُ...

٢ - كذلك يجب تقديمه إن كان ضميراً منفصلاً لو تأخر عن عامله لوجب
اتصاله^(٢) به؛ كقولهم: (أيها الأحرار: إياكم نخاطب، وإياكم نرتب
البلاد...) فلو تأخر المفعول: (إيا) لا تصل بالمفعول، وصار الكلام: نخاطبكم...
تربكم...؛ فيضيق الغرض البلاغي من التقديم (وهو: الحصر).

٣ - وكذلك يجب تقديمه إذا كان عامله مقروناً بفاء الجزء^(٣) في جواب
«أما» الشرطية الظاهرة أو المقدرة، ولا اسم يفصل بينهما، فيجب تقديم المفعول
ليكون فاصلاً، لأن الفعل - وخاصة المقرون بفاء الجزء - لا يلي «أما» الشرطية.
ومن الأمثلة قوله تعالى: «فأما اليتيم، فلا تقهر، وأما السائل فلا تسهر» وقوله:
«وربك فكبر»، وثيابك فطهر، والرجز فاهجر...^(٤). بخلاف:
أما اليوم فساعد نفسك، حيث لا يجب تقديم المفعول، لوجود الفاصل؛ وهو
هنا: الظرف^(٥).

(١) وفي هذه الصور يكون متقدماً على فاعله أيضاً - كما أشرنا -؛ إذ لا يمكن أن يتقدم على
عامله دون أن يتقدم على فاعله.

(٢) وذلك في غير باب: «سليه» و«خلتنيه» حيث يجوز الاتصال والانفصال مع تأخر
المفعول عن معموله؛ كما تقدم في ج ١ ص ١٧٢ باب التفسير م ٢٠.

(٣) في هذا الموضع يصح أن يعمل ما يهداه الجزء فيما قبلها.

(٤) هذا الموضع يعبر عنه بعض النحاة بأنه ما يكون العامل فيه جواباً للأداة «أما» الشرطية
المقدرة، ويعبر عنه بعض آخر بما يكون العامل فيه فعل أمر مقروناً بالفاء، والمفعول منصوباً بفعل
الأمر. ولم يشترط وجود «أما» المقدرة. فمقد الإعراب قد يلاحظ وجودها فتكون الفاء في الأمثلة السابقة
داخلة على جوابها، أو لا يلاحظ وجودها فتكون الفاء زائدة. والمفعول المتقدم معمولاً لفعل الأمر المتأخر
عنه. وهذا الإعراب أيسر وأوضح لخلوه من التقدير. (ثم انظر أول ص ١١٨).

(٥) راجع ص ١١٨.

ويمتنع تقديم المفعول على عامله في الصور الآتية : (وقد سبقت الإشارة لبعضها) .

١ - جميع الصور التي يمتنع فيها تقديمه على فاعله وقد سبقت^(١) ، (ومنها أن يكون تقدمه موقعاً في ليس ؛ نحو : ساعد يحيى عيسى . فلو تقدم المفعول - من غير قرينة - لالتبس بالمتبدأ ، ومهمة المتبدأ المعنوية تخالف مهمة الفاعل . وكذلك بقية الصور الأخرى) ما عدا الثانية ؛ فيجوز فيها الأمران .

٢ - أن يكون مفعولاً لفعل التعجب « أفعلّ » في مثل : ما أعجب قدرة الله التي خلقت هذا الكون .

٣ - أن يكون محصوراً بأداة حصر ؛ هي : « إلا » المسبوق بالني ، أو « إنما » نحو : لا يقول الشريف إلا الصدق - إنما يقول الشريف الصدق .

٤ - أن يكون مصدرأ مؤولاً من « أن » المشددة أو المخففة مع معموليها ؛ نحو : عرف الناس أن الكواكب تفوق الحصر ، وأيقن العلماء أن بعض منها قريب الشبه بالأرض . إلا إن كانت « أن » مع معموليها مسبقة بأداة الشرط : « أمّا » ؛ نحو : أمّا أنك فاضلٌ فعرفت . لأن « أمّا » لا تدخل إلا على الاسم .

٥ - أن يكون واقعاً في صلة حرف مصدري^(٢) ناصب (وهو : أن - كي) في نحو : سرتي أن تقرن القول الحسن بالعمل الأحسن ؛ لكي يرفع الناس قدرك . فإن كان واقعاً في صلة حرف مصدري غير ناصب جاز تقديمه على عامله ، لا على الحرف المصدري ؛ نحو : أبتهج ما الكبير أحترم الصغير . والأصل : أبتهج ما أحترم الصغير الكبير .

٦ - أن يكون مفعولاً لعامل مجزوم ؛ فيجوز تقدمه على عامله وعلى الجازم معاً ، ولا يجوز تقدمه على العامل دون الجازم ؛ تقول : وعداً لم أخلف ، وإساءة لم أفعل . ولا يصح : لم وعداً أخلف ، ولم إساءة أفعل .

(١) في ص ٧٣ .

(٢) بيان الحروف المصدرية ، وتفصيل الكلام على أحكامها مدون في ج ١ ص ٢٩٤ المسألة ٢٩ .

٧- أن يكون مفعولا لفعل منصوب بالحرف : « لن » ، فلا يجوز أن يتقدم على عامله قط ، وإنما يجوز أن يتقدم عليه وعلى « لن » معاً ، نحو : ظلماً لن أحوّل ، وعدواناً لن أبداً^(١) .

(١) وقد عرض ابن مالك عرضاً سريعاً موجزاً لأحوال الترتيب السابقة ، واكتفى فيها بالإشارة المختصرة التي لا توفى الموضوع حقه من الإيضاح والتفصيل الناظرين . قال :

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفَاعِلِ

يريد : أن الأصل في تكوين الجملة العربية ، وترتيب كلماتها ، يقتضى اتصال الفاعل بعامله ، وانفصال المفعول عن ذلك العامل بسبب وقوع الفاعل فاصلاً بينهما ؛ إذ مرتبة الفاعل مقدّمة على مرتبة المفعول . ومراعاة هذه المرتبة تجعل الفاعل هو الذى يلى العامل ، ويجعل المفعول مفصولاً منه بالفاعل . ثم بين أن هذا الأصل لا يراعى أحياناً ؛ فيتقدم المفعول على الفاعل ، ويفصله عن فعله وعامله . وانتقل بعد ذلك إلى حالتين من الحالات التي يجب فيها تأخير المفعول ؛ هما حالة خوف اللبس ، وحالة الفاعل الضمير الواجب اتصاله بعامله ، فقال فيها :

وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُلِيزٌ أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْهَضِرٍ

وأوضح بعد ذلك أن المحصور « يلاً » أو « إنما » يجب تأخيره ؛ فاعلاً كان أو مفعولاً ، وأنه يجوز تقديمه . ولم يذكر النوع الذى يصح تقديمه ، ولا شرطه ، مكتفياً بأن يقول إن التقديم قد يصح إذا ظهر المقصود ، ولم ينف المضى ، أو يتأثر به . وفى هذا يقول :

وَمَا يَلَا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ أَخَّرَ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرَ

وختم كلامه بأن بين أن عود الضمير من المفعول المتقدم على فاعله المتأخر شائع في أفصح الأساليب ، لا عيب فيه ؛ لأنه عائد على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة . وهذا كثير سائق كما قلنا ؛ وساق مثلاً لذلك ؛ هو : خاف ربه عمر . أما عود الضمير من الفاعل المتقدم على مفعوله المتأخر فوصفه بأنه شاذ ، لا يصح التماس عليه ؛ ومثّل له بنحو : زان نوره الشجر . فيقول :

وَشَاخَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ » وَشَذَّ نَحْوُ : « زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرُ »

وكلامه مجمل بل مبتور .

... ..

زيادة وتفصيل :

هناك مواضع أخرى لا يجوز فيها تقدم المفعول على عامله . منها : أن يكون مفعولا لفعل مؤكد بالنون . نحو : حاربَنَ هوالكَ .
أو مفعولا لفعل مسبق بلام الابتداء ؛ نحو : إني لأنصر أهل الحق .
أو يكون عامله مسبقاً بلام ابتداء ليس قبلها : « إن » نحو : لحابسٌ نفسه على عمله . أفضلُ من معتكف في معبد . أو يكون عامله مسبقاً بلام القسم ؛ نحو : والله لني غداً أقضى حقَّ الأهل .
أو بالحرف : « قد » نحو : قد يترك المتأني غايته ؛ أو : « سوف » ؛ نحو : سوف أعمل الخير جهدي .
أو باللفظ : « قلما » ؛ نحو : قلما أخرت زيارة واجبة .
أو : « ربما » نحو : ربما أهلكك البعوضة الفيل .

ثامنها : عدم تعدّده ؛ فلا يصح أن يكون للفعل وشبهه إلا فاعل واحد .
 أما مثل : تصافح علىّ وأمين ، ومثل : تسابقَ حلّيمٌ ، ومحمودٌ ، وسليمٌ ، ...
 فإن الفاعل هو الأول ، وما بعده معطوف عليه . ولا يصح في الاصطلاح النحويّ —
 لإعراب ما بعده فاعلاً ، برغم أن أثر الفعل ومعناه متساو بين الأول وغيره^(١) .
 تاسعها : إغناؤه عن الخبر حين يكون المبتدأ وصفاً مستوفياً الشروط^(٢)
 مثل : أمّتن الصانعان ؟

(١) يقول النحاة : إن مجموع المعطوف والمعطوف عليه في المثالين السابقين وأشباههما هو الفاعل الذي أسند إليه الفعل ؛ فلا تعدد إلا في أجزائه . لكن هذا المجموع من حيث هو مجموع لا يقبل الإعراب ؛ فجعل الإعراب في أجزائه .

(٢) الوصف المستغنى بفاعله عن الخبر أحكام وتفصيلات سبق بيانها في بابها المناسب لها (باب المبتدأ والخبر ج ١ ص ٣٢٢ م ٣٣) .

زيادة وتفصيل :

مسألة أخيرة : عرض بعض ^(١) النحاة لما سماه : الاشتباه بين الفاعل والمفعول ، وصعوبة التمييز بينهما في بعض الأساليب . وأن ذلك يكثر حين يكون أحدهما اسماً ناقصاً (أى : محتاجاً لتكملة بعده تبين معناه ؛ كاسم الموصول ، و « ما » الموصوفة . . .) . والآخر اسماً تاماً ؛ أى : لا يحتاج للتكملة . وضرب لذلك مثلاً : هو : أعجب الرجل ما كره الأخ . فإلى الفاعل في الجملة السابقة ؟ أهو كلمة : « الرجل » ، أم كلمة : « ما » التى بعده ؟ وما المفعول في الحالتين ؟ وقد وضع ضابطاً مستقلاً لإزالة الاشتباه ؛ ملخصه :

(أ) أن تفرض الاسم التام هو الفاعل ؛ فتضع مكانه ضميراً مرفوعاً للمتكلم ، وتفرض الاسم الناقص هو المفعول ، وتضع مكانه اسماً ظاهراً أى اسم ، بشرط أن يكون من جنسه ^(٢) ، (حيواناً مثله إن كان الاسم الناقص حيواناً ، وغير حيوان إن كان الناقص كذلك) فإن استقام المعنى مع هذا الفرض فالضبط الأول صحيح ، على اعتبار أن الاسم التام هو الفاعل ، وأن الناقص هو المفعول ، وإن لم يستقم المعنى لم يصح الضبط السابق . تقول في المثال السالف : أعجبتُ الثوبَ . فالتاء ضمير للفاعل المتكلم ، جاءت بدلاً من الاسم التام (الرجل) وكلمة : « الثوب » جاءت بدلاً من الاسم الناقص : « ما » وهى من جنسه ، باعتباره من جنس غير حيوانى وقد ظهر أن المعنى على هذا الفرض غير مستقيم ، وهذا ينتهى إلى أن الضبط الذى كان قبله غير صحيح أيضاً . فإن كان المقصود من : « ما » ، إنساناً مثلاً ، فوضعنا مكانها فرداً من أفراد الإنسان قلنا : أعجبتُ محمداً . . . - صح الفرض وصح الضبط الذى كان قبله .

(ب) تفرض الاسم التام : « الرجل » فى المثال السابق هو المفعول . « وما » هى الفاعل ؛ فتضع مكان المفعول ضميراً منصوباً للمتكلم ، وتضع مكان الناقص اسماً ظاهراً ، أى اسم ، بشرط أن يكون من جنسه ؛ فإن استقام المعنى صح الضبط السابق وإلا فلا يصح ؛ تقول : أعجبتُ الثوبَ ؛ إن كان المراد من « ما » شيئاً غير حيوانى ، فيستقيم المعنى ويصح الضبط الأول .

(١) منهم الأسمونى فى آخر باب الفاعل .

(٢) عاقلاً كان الجنس أم غير عاقل

(ح) إذا لم يصلح المعنى على اعتبار الاسم التام فاعلاً أجريت التجربة على اعتباره مفعولاً ، وكذلك العكس إلى أن يستقيم .

وكالمثال السالف : أمكن المسافر السفر^(١) ، بنصب : المسافر ، كما يدل على هذا الضابط السالف ؛ لأنك تقول : أمكنى السفر ؛ بمعنى : مكنتنى فاستطعته ، ولا تقول : أمكنت السفر . . .

والحق أن هذه المسألة التي عرض لها بعض النحاة لا تفهم بضابطهم^(٢) ، ولا يزول ما فيها من اشتباه إلا بفهم مفرداتها اللغوية ، وقيام قرينة تدل على الفاعل والمفعول ، وتفرق بينهما . أما ذلك الضابط وما يحتويه من فروض فلا يزال شبهة ، ولا يكشفها ؛ لأنه قائم على أساس وضع اسم ظاهر مكان الناقص بشرط أن يكون من جنسه (حيواناً عاقلاً ، وغير عاقل — أو غير حيوان) فكيف نختار هذا البديل من جنس الأصل إذا كنا لا نعرف حقيقة ذلك الأصل وجنسه ؟ فمعرفة البديل متوقفة على معرفة الأصل أولاً . ونحن إذا اهتمدنا إلى معرفة الأصل لم نكن بعده في حاجة إلى ذلك الضابط ، وما يتطلبه من فروض لا تجدى شيئاً ؛ ذلك أن الأصل سيدل بمعناه في جملة على من فعل الفعل ، فيعرف من وقع عليه الفعل تبعاً لذلك ، ويزول الاشتباه . وإذا لا حاجة إلى الضابط ، ولا فائدة من استخدامه ؛ لأن الغرض من استخدامه الكشف عن حقيقة الاسم الناقص ، وهذا الكشف يتطلب اختيار اسم من جنسه ليحل محله . فكيف يمكن الإهتمام إلى اسم آخر من جنسه ما دام الاسم الناقص مجهول الجنس لنا ؟

فمن الخير إهمال تلك المسألة بضابطها ، وفروضه ، والرجوع في فهم المثالين السابقين وأشباههما إلى فهم المعاني الصحيحة لمفرداتها اللغوية ، والاعتماد بعد ذلك على القرائن . هذا هو الطريق السديد ، وعليه المولى .

(١) الاسمان هنا تامان — وهى حالة قليلة بالنسبة للأولى .

(٢) عبارة الضابط كما وردت عنهم هي : « أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه في المفعول وعدمه » .

١- إليك ما يتعلق بالأمر الأول :

١- إن كان الفعل ماضياً ، صحيح العين^(١) ، خالياً من التضعيف - وجب ضم أوله ، وكسر الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مكسوراً من قبل . فالفعل فى مثل : فَتَحَ الْعَمَلُ بابُ الرِّزْقِ - أَكْرَمَ النَّاسُ الْغَرِيبَ ، يتغير بعد حذف الفاعل ؛ فيصير فى الجملة : فَتُحَّحَ بابُ الرِّزْقِ - أَكْرِمَ الْغَرِيبَ^(٢) . . . (وهناك بعض حالات يجوز فيها كسر أوله ، وستجىء . .)

٢- إن كان الفعل مضارعاً وجب ضم أوله أيضاً ، وفتح الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مفتوحاً من قبل ؛ فالمضارع فى مثل : يَرْسُمُ الْمُهَنْدِسُ الْبَيْتَ - يُحَرِّكُ الْمَوَاءُ الْغَصْنَ - يصير فى الجملة بعد حذف الفاعل : يَرْسُمُ الْبَيْتَ - يُحَرِّكُ الْغَصْنَ^(٣) وقد يكون الفتح قبل الآخر مقدراً^(٤) لعلة تمنع ظهوره ؛ مثل :

= وأصل الكلام : نال المستحق خير نائل ؛ أى : خير عطاء . فحذف الفاعل ، وتغير الفعل بعد حذفه تغييراً مقدراً سمره . وناب عنه المفعول . وليس من اللازم أن يكون النائب مفعولاً كما قلنا . . .

(١) من الاصطلاحات القوية الشائعة : « فاء » الكلمة ، « عين » الكلمة ، « لام » الكلمة . يردون بالفاء : الحرف الأول من الكلمة الثلاثية ، وبالعين : الحرف الثانى ، « أى : الأوسط » وباللام الحرف الثالث ؛ أى : الأخير . ويقولون عنها لذلك : إنها على وزن « فعل » ؛ مثل : كتب - قعد - فتَّح . . . فكل واحدة على وزن « فَعَلَّ » .

(٢) أين الكسر فى نحو صم الشهر - بيع الفتر ؟ أصلهما : صُوم - بَيْع - ونغضوا لأحكام الإعلال طراً عليهما تغيير معروف بقلب الفسة كسرة ، فقلب الواو ياء ، وحذف الكسرة من ياء : « بيع » - وانظر رقم « الآق -

فالكسر مقدّر كتقديره فى المصنف مثل : « د » ؛ فأصله « د » قبل الإدغام .

(٣) وفى الخاتمين السابقتين يقول ابن مالك :

فَأَوَّلُ الْفِعْلِ أَصْمَمَ ، وَالتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْتَسَرَ فى مُضَى ؛ كَوُصِلَ وَاجْتَلَهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُفْتَحاً كَيَنْتَحَى ؛ الْمُقُولُ فِيهِ : يَنْتَحَى

أى : أن أول الفعل المبني للمجهول يُضَمُّ فى الماضى والمضارع ، وأن الحرف المتصل بالآخر يكسر فى الماضى ؛ مثل : وَصِلَ ؛ فأصله : وَصَلَ ، ويصير مفتوحاً فى المضارع ، مثل ينتحى ، فإن الحرف الذى قبل آخره يفتح عند البناء للمجهول ؛ فيصير : « يَنْتَحَى » . - (ينتحى الرجل إلى الشجرة : أى : يميل إليها ، ويتجه نحوها) . وقد قلنا : هناك بعض حالات يكسرها أول الماضى وستجىء . . . كالحالة الخامسة والسادسة ، والسابعة .

يُصَامُ . (أصله : يُصَوِّمُ ، ثم صار « يُصَامُ » لسبب صرفي معروف) .

٣ - إن كان الماضي مبدوءاً ببناء تكثر زيادتها عادة سواء أكانت للمطاوعة (١)

أم لغيرها - (مثل : تَعَلَّمَ ، تقدَّم - تناشد ، تجاهل ...) وجب ضم الحرف الثاني مع الأول ؛ ففي مثل : تعلم الصبي حرفة - تفضَّل الصديقُ بالزيارة ... يصير : تُعَلِّمُ حرفةً - تُفَضِّلُ بالزيارة (٢) . . . وفي قولهم : تعلم البحار فن الملاحة ، وتعاون مع رفاقه فأمن الخطر . . . يصير الكلام بعد بناء

(١) حين نسمع شخصا يقول : علِّمْتُ النعامَ الزراعة ، يتردد على اللحن سؤال : هو : هل استجاب النعام للتعلم واستفاد ؟ ويظل السؤال قائماً حتى يجد جواباً . فإذا قال المتكلم : علِّمْتُ النعام الزراعة فتعلمها - دل الفعل الثاني على أن النعام تعلم ، واستفاد واستجاب للتعلم ، وحقق معناه ، وهذا هو ما يسمى : « المطاوعة » . وسين يقول شخص : كسرتُ الحديد ، فقد يرد على اللحن : كيف تستطيع تكسير الحديد ؟ هل استطعت تكسيره حقاً ؟ فإذا قال المتكلم : كسرتُ الحديد فتكسر ، كان الفعل : « تكسر » هو الجواب عن المطلوب ، المحي للشبهة السابقة ، الدال على أن الحديد تأثر بالكسر واستجاب له ، وحقق معنى الفعل الأول . ولهذا يسمى الفعل الثاني : « مطاوعاً » . ومثله : حطمتُ الصخر ... فتحطم ، برمت الخشب ... فانثرب ... فالمطاوعة في فعل هي : قبول فاعله التأثير بأثر واقع عليه من فاعل ذى علاج محسوس لفعل آخر يلاقيه اشتقاقاً ، بحيث يحقق التأثير معنى ذلك الفعل . والتعريف السابق للمطاوعة هو أوضح التبريقات وأشملها ، وهو الذي ارتضاه الخفري في باب : « تعدى الفعل ولزمه » . ونص على اشتراط العلاج الحسى ، وتلاقى الفعلين في الاشتقاق ؛ فلا يقال : علمت الرجل المسألة فانعلمت ؛ لعدم المعالجة الحسية ، ولا يقال : ضربته فتألم ، لعدم التلاقى في الاشتقاق .

والمطاوعة صيغ قياسية تشتمل كل صيغة منها على بعض حروف خاصة ترمز للمطاوعة ، وتدل عليها ، منها البناء في أول الماضي ، ويسمونها لذلك : تاء المطاوعة ؛ مثل : دربت الصانع ؛ فتدرب . هدمت الحائط ؛ فهدم . فجيرت الماء ؛ فتضجر . كسرتُ النصف فتكسر ... وقد عقد صاحب المخصص (ابن سيدة) بحثاً لطيفاً في الجزء ١٤ ص ١٧٥ وما حوفاً عرض فيه لكثير من أوزان المطاوعة القياسية ، ومنها : أن كل ماضى ذي أربعة أحرف على وزن : « فَعَّلَ » يكون له مطاوع على وزن « تَفَعَّلَ » وهذا جزء من قواعد عامة هناك تفيد أعظم الفائدة ، وتوسع لكثير مما نقلته مخذورا . وفي الجزء الأول من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة شيء قليل من تلك الأوزان ، مستخلص من المرجع السابق الأسيل .

(٢) يقول ابن مالك :

وَالثَّانِي الثَّلَاثِي « تاء » الْمَطَاوَعَةِ كَالْأَوَّلِ اجْعَلُهُ يَلَا مُنَاوَعَةً

أى : اجعل الحرف الثاني مضميماً كالأول ، إن كان الأول تاء المطاوعة ، إذ لا نزاع أئى : لاخلاف - في هذا .

- الفعل للمجهول : تُعَلِّمُ^(١) فنَّ الملاحة ، وتُعَوِّنون مع الرفاق ؛ فأُثْمِن الخطرُ .
 ٤ - إن كان الماضي مبدوءاً بهمزة وصل فإن ثالثة يضم مع أوله ؛ ففي مثل :
 اعتمدَ العاقلُ على كفاحه - انتصرَ المكافحُ بعمله - يقال في بنا الفعلين
 للمجهول : اُعْتَمِدَ على الكفاح - اُنْتُصِرَ بالعمل^(٢) .
 ٥ - إن كان الماضي الثلاثي مُعَلَّ العين^(٣) ؛ وأوياً كان أ يائياً ، مثل :

(١) إذا كانت التاء التي في أول الماضي لا تكثر زيادتها فلا يضم الحرف الذي يليها ؛ مثل :
 ترسم الزارع الحب ، أى : رسمه ، بمعنى : دفته . وإنما كانت زيادة التاء غير معتادة في هذه الكلمة -
 وأشابهها - لأنها جاءت للتوصل إلى النطق بالساكن (الراء) وهذا اختصاص حمزة الوصل .
 (٢) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَنَالَتْ الَّذِي يَهْمَزُ الْوَصْلَ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَأَنْتَحَلِي

أى : بأن الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمزة الوصل يضم كالأول . ومثل له بالفعل ؛ استحل .
 المبتنى للمجهول . وأصله : « استرحلنى » مبدوءاً بهمزة وصل . فلما بنى المجهول ضم الحرف الأول والثالث منه .
 هذا ، ويلاحظ أن كلمة : « ثالث » ... بالنصب تهرب مفعولاً به لفعل محذوف يفسره الفعل
 الآتى بعده ؛ وهو : « اجعل » المؤكد بالثبوت . مع أن الفعل المؤكد بالثبوت لا يصح أن يعمل فيما قبله
 ولا أن يفسر عاملاً محذوفاً قبله . كذلك إعراب « كالأول » فإنه جار ومجرور متعلق بالفعل المتأخر عنه
 المؤكد بالثبوت وهو « اجعل » والفعل المؤكد بالثبوت لا يصح أن يتصلق به شبه جملة قبله . لكن ابن مالك
 يقع في هذه المخالفة كثيراً لضرورة التنظيم ، وقد سبق لها فظائر في الجزء الأول . والمبرزين يلتصقون تأويلات
 وتقديرات لتصحيح مخالفته . ولا داعي لشيء من هذا ، لما فيه من تكلف وتقص . ويمكن التصريح
 بأن التنظيم قهره على ارتكاب المخالفة ؛ وهذا هو السبب الحق .

(٣) محل العين ؛ أى : وسطه حرف علة ينحصر لأحكام الإعلال المعروفة في بابها ؛ ومنها :
 قلب حرف العلة الواو أو الياء ألفاً ؛ في نحو : صام - هام ... فأصلهما صَوَمَ - هَرَمَ ... ومنها :
 نقل حركة حرف العلة الواقع عين الكلمة إلى ساكن صحيح قبله بالشروط المذكورة في بابها ؛ في نحو :
 يقرم ، وأصله : يقرؤم ... إلى غير ذلك من أحكام الإعلال التي تدخل على حرف العلة ؛ فتحدث
 به تغييراً .

فإن كان حرف العلة الواقع عين الفعل لا ينحصر للأحكام السالفة فإنه لا يسمى : « معلاً » ،
 وإنما يسمى : « معتلاً » ويجاز في فائه من الحركات الثلاث ما يجوز في فاء الفعل الصحيح ؛ مثل :
 صَوَر - هَرَيْف - اعتور ... وغيرها من الأفعال المشابهة لها ؛ فإنها تسلك مسلك الفعل الصحيح منه
 بنائها للمجهول - كما قلنا .

هذا ، والشائع بين النحاة أن حروف العلة الثلاث « و - ا - ي » إذا سكنت وكان قبلها حركة
 مجانسة لها سميت : حروف علة ، و« ي » ولين . فإن لم تحانها الحركة التي قبلها سميت : حروف علة
 ولين . فإن تحركت فهي حروف علة فقط (راجع حاشية الخضرى ج ٢) أو باب الإعلال بالنقل . ومن
 النحاة من يطلق اللين على حرف العلة المتحرك وهذا مخالف للشائع كما قال الخضرى في المرجع السالف .
 وسيجىء التفصيل الأوضح في ج ٤ في باب الترقيم والإعلال والإبدال .

صام ، باع ، وبني للمجهول — جاز في فائه عند النطق أو الكتابة ، إما الكسر الخالص ، فيقلب حرف العلة ياء ؛ نحو : صيمَ ، بيع ، وإما الضم الخالص ، فيقلب حرف العلة واواً ؛ نحو : صُوم ، بوعَ ، وإما الإشمام^(١) — وهذا لا يكون إلا في النطق — والكسر أعلاها ، فالإشمام ، فالضم . وكل واحد من الثلاثة جائز بشرط ألا يوقع في لبس ، وإلا وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه ؛ فكثير من الماضي المعلن الوسط قد يوقع في اللبس إذا أسند لضمير تكلم ، أو خطاب ؛ سواء أكان الضمير فيهما للمفرد المذكر أم لغيره ، وكذلك إذا أسند لنون النسوة الدالة على الثائبات . فالفعل : « ساد » — وأشباهه — في نحو : « ساد الرجل قومه بالفضل » إذا أسند لضمير متكلم أو مخاطب من غير أن يبنى للمجهول ، قلنا عند الضم : « سُدْتُ » . ولو بنينا الفعل للمجهول قلنا : « سُدْتُ » أيضاً^(٢) ؛ لوقع اللبس حملاً بين هذه الصورة التي بنى فيها للمجهول ، والصورة السالفة التي لم يُبنَ فيها للمجهول . وفراراً من اللبس الذي ليس معه قرينة تزيله ، يجب البعد عن ضم الحرف الأول^(٣) في هذه الصورة المبنية للمجهول ، ولنا بعد ذلك استعمال

(١) الإشمام — عند النحاة — هو : التلحق بحركة صوتية تجمع بين الفضة والكسرة على التوالي السريع ، بغير مزج بينهما ؛ فينطق أولاً بجزء قليل من الفضة ، يعقبه جزء كبير من الكسرة ؛ يجب بعده ياء . فالجمع بين الحركتين ليس معناه الخلط بينهما في وقت واحد خلال النطق ؛ وإنما معناه مجيئهما على التتابع السريع بالطريقة التي أسلفناها .

(٢) لإيضاح هذا المثال وأشباهه نقول في : « ساد الرجل قومه بالفضل » إذا أسند الماضي المبني للمعلوم إلى ضمير الخطاب مثلاً ؛ صارت الجملة : سُدْتُ قوميك بالفضل ؛ بضم السين . فإذا صارت الجملة : يا مهمل سادك التابع . . وأردنا بناء الفعل للمجهول مع إسناده للمخاطب أيضاً فإننا نخفف للفاعل « التابع » ونقيم المفعول (وهو كاف الخطاب) مقامه . ولما كان الضمير الكاف لا يقع في محل رفع وجب استبداله ووضع ضمير آخر بمكانه ؛ بحيث يصلح الضمير الجديد أن يكون في محل رفع نائب فاعل . لهذا مجيء بدل ضمير الخطاب التاء ؛ فنقول عند البناء للمجهول : يا مهمل سُدْتُ ؛ أي : صرت مسدوداً ، لا سيدي ؛ بمعنى أن غيرك صار سيدك فالصورة الشكلية للفعل واحدة عند الضم ، في حالتي بنائه للمعلوم والمجهول ، وفيهما يقع اللبس . ولقرار متضمنوا في المبني للمجهول ضم أوله إن كانت عينه ألفاً أصلها واو . . . إلا نحو : خاف . . كما سيحيى .

(٣) لا يجوز الضم في الواو إلا إذا كان ماخيه فعل (بكسر الهمزة) وبضارعه على وزن : يفعل (يفتح الهمزة) نحو : خاف — يخاف — وأصله : خوف — يخوف . ذلك أن الفعل : « خاف » — وأشباهه — إذا أسند وهو مبني للمعلوم لمخاطب — مثلاً — يصير : خفت بكسر أوله ، وحذف وسطه طبقاً لقواعد الإسناد . فلو بنى للمجهول وكسر أوله لأوقع في لبس ؛ بسبب تشابه سورتي الفعل في حالتي بنائه للمعلوم والمجهول . ولقرار من هذا اللبس يجب ضم أوله عند بنائه للمجهول أو الإشمام .

الكسر ، أو : الإشمام . ومثل : الفعل : « ساد » غيره من كل فعل ماضٍ ثلاثي ، إما معلّ الوسط بألف أصلها واو ؛ (وليس من باب : « فَعِلَ يَفْعَلُ » ، كخاف يخاف) ، مثل : شاق ، يشوق - رام ، يروم ... وإما معلّ الوسط بألف أصلها ياء أيضاً ؛ فليس اللبس مقصوراً على الماضي الثلاثي المعل الوسط بألف أصلها واو ، وليس من باب فَعِلَ يَفْعَلُ ، وإنما يمتد إلى الماضي الثلاثي المعل الوسط بألف أصلها ياء ؛ مثل الفعل : « زاد » في نحو : قد زادك الصديق ودّاً ؛ فإنه إذا أسند لضمير المخاطب - مثلاً - من غير بناء للمجهول يصير : قد زِدْتَ الصديقَ ودّاً ، بكسر أول الماضي . وإذا أسند للمخاطب أيضاً مع البناء للمجهول فإن كسر أوله صار : زِدْتَ ودّاً^(١) كذلك ، فصورته في الحالتين واحدة مع اختلاف الأستاذ والمعنى . وهذا هو اللبس الواجب توقيه . ومن أجله لا يصح الكسر هنا عند بنائه للمجهول ؛ فيجب العدول عنه إلى ضم أوله قولاً وكتابة ، أى : « زِدْتَ » . أو إلى الإشمام (وهذا لا يكون إلا في حالة النطق كما عرفنا) .

ومثل الفعل « زاد » كثير من الأفعال الماضية المعلة الوسط بالألف التي أصلها الياء ؛ ومنها : دَانَ ، يدين ، قاس ، يقيس ، عاب ، يعيب - باع ، يبيع . . . فمن الواجب العدول عن ضم فاء الثلاثي المعلّ العين بالواو عند خوف اللبس إلا ما كان مثل : « خاف » ، والعدول عن كسر فاء الثلاثي المعل العين بالياء عند خوف اللبس أيضاً . وكذلك إن أوقع الإشمام في لبس وجب العدول عنه إلى النطق بالكسرة الصريحة الواضحة ، أو بالضمة الصريحة الواضحة .

ومن أجل اللبس والعمل على إجتنابه وضع النحاة القاعدة التالية :

(يجوز في فاء الفعل الماضي ، الثلاثي ، المعل الوسط ، عند بنائه للمجهول -

(١) وذلك بعد حذف الفاعل وإقامة المفعول (وهو : الكاف) مقامه ، ولا كانت الكاف - كما أوضحنا في ٣ من هامش ص ٨٧ - من الضائير التي لا تقع في محل رفع آتينا مكانها بضمير المتكلم مثلها ، مع صلاحيته لأن يكون نائب فاعل في محل رفع ، هو : تاء المخاطب . والمعنى المقصود في المثال الثاني هو الدلالة على وقوع الزيادة على المخاطب . أما في المثال الأول فهو الدلالة على وقوع الزيادة من المخاطب (الفاعل) . حل الصديق (للمفعول) . ولنفرض كبير بين الداليتين مع اتفاق الصورة الشكلية للمفعول . ومن هنا يقع اللبس الذي يجب الفرار منه ؛ بتغيير الشكل في المعنى السهول . . .

ثلاثة أشياء : الضم ، أو : الكسر ، أو : الإشمام ، بشرط أمن اللبس في كل حالة . فإن أوقع الضم في لبس وجب تركه إلى الكسر أو الإشمام ، وإن أوقع الكسر في لبس وجب تركه إلى الضم أو الإشمام ، وإن أوقع الإشمام في لبس وجب العلول عنه إلى النطق بحركة صريحة واضحة ، هي : الضمة أو الكسرة ، بحيث يمتنع اللبس معها . ومع صحة الأمور الثلاثة ، الكسر أحسنها ، فالإشمام ، ثم الضم وهو أقلها استعمالاً (كما سبق .

٦ - وإن كان الماضي الثلاثي المبني للمجهول مضعفاً^(١) ، مدغمًا ، مثل الفعل : « عدَّ » في : « عدَّ الصَّيرَفُ المالَ » - جاز في فائه الأوجه الثلاثة ؛ الضم الخالص ، وهو الأكثر هنا ، فالإشمام ، فالكسر الخالص ، تقول وتكتب : عرفت أن المال قد عدَّ ؛ بضم العين أو كسرهما . كما يجوز الإشمام في حركتها عند النطق . وإذا خيف اللبس في وجه من الثلاثة وجب تركه إلى غيره ؛ كالفعل : « عدَّ » - « ردَّ » ، وأشباههما ، فإن فعل الأمر منهما يكون مضموم الأول ؛ فيلتبس به الماضي المبني للمجهول إذا كانت حركة فائه الضمة ؛ إذ يقال : عدَّ المال ، ردَّ العلو . فلا تتضح حقيقة الفعل ؛ أهو فعل ماض مبني للمجهول أم فعل أمر ؟ وفي مثل هذه الحالة يجب العلول عن الضم^(٢) إلى الكسر ، أو الإشمام ؛ لأنهما لا يدخلان أول فعل الأمر^(٣) .

(١) مضعف الثلاثي : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ؛ نحو : عدَّ - مدَّ - شقَّ - صبَّ ...

(٢) وإنما قرئ بالضم قوله تعالى : (وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ..)

لوجود قرينة تمنع اللبس هي : أن فعل الأمر لا يكون فعل شرط للأداة « لو » أو غيرها .

(٣) وفي الأوجه الثلاثة المانعة في الثلاثي مثل العين ، وفي الثلاثي المضعف ، ومنع ما يقع منها في

لبس ، يقول ابن مالك :

وَكَسِرٌ أَوْ أَشْمٌ « فَا » ثَلَاثِيٌّ أُعِلَّ عَيْنًا ، وَضَمٌّ جَا ، كَبُوعٌ فَاحْتُمِلَ

أى : اكسر أو أشم فاء الماضي الثلاثي الملل العين . وقد جاء فيه الضم عن العرب ؛ فيجوز

القياس عليه ؛ واحتمل قبوله ؛ لشيء بهم . (« فا » هي : مقصور : « فاء » الحرف . و « جا » ،

هي : مقصور الفعل : « جاء » . وعند قراءة كلمة « أو » في البيت تتحرك الواو بالفتحة التي انتقلت

إليها من الحمزة التي قبلها . والأصل أو أشم ؛ لأنه من الفعل : أشم الرباعي . وقد انتقلت حركة

الحمزة إلى الواو الساكنة بعد حذف الحمزة للوزن الشعري . ثم يقول :

وإن بِشَكْلِ خَيْفٍ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يَرَى لِنَخْرِ حَبٍّ =

٧- وتجاوز الأوجه الثلاثة أيضاً في الحرف الثالث الأصلي من الماضي المعكّر العين ؛ إذا كان على وزن ؛ انفعَل ، أو : افْتَعَلَ ؛ مثل : (انقاد - انهار - انهار . . .) ومثل : (اختار - اجتاز - احتال ...) ويلاحظ هنا أن حركة الحرف الأول (وهو : همزة الوصل) ليست ثابتة ولا مقصورة على حركة معينة ، وإنما هي تابعة لحركة الحرف الثالث ، وأن ضمة الثالث ستؤدي إلى قلب الألف التي بعده واواً ، وأن كسره ستؤدي إلى قلبها ياء ؛ فلا بد في حركة الحرف الأول - وهو همزة الوصل - من أن تكون مناسبة لحركة الثالث في الضم ، أو الكسر ، أو الإشمام ، كما سبق ؛ فيقال ويكتب فيهما : اُنْقُودْ ، أو : اِنْقِيدْ ، أو : ينطق بالإشمام في حركة الحرف الأول والثالث ، وكذا باقي الأفعال التي تشبه : « انقاد » . كذلك يقال ويكتب : اُخْتُورْ ، أو : اخْتِرْ ، أو : ينطق بالإشمام في حركة الحرف الأول والثالث ، وكذا يقال في باقي الأفعال التي تشبه : « اختار » . ويشبههما في الحكم السابق : « انفعَل » و « افْتَعَلَ » إذا كانا صحيحين مضعفي اللام ؛ نحو : انصب - انسد - انجر - . . . ومثل : امتد - اشتد - ابتل . . . فلذا بُنيَ فعل للمجهول من هذه الأفعال ونظائرها - جاز في حرفة الثالث - عند أمن اللبس - الضم ، الخالص نطقاً وكتابة ، أو : الكسر الخالص كذلك ، أو الإشمام نطقاً ، وفي كل حالة من الثلاث يتحرك الحرف الأول ؛ - وهو همزة الوصل - ، بمثل حركة الحرف الثالث ، نحو : اُنْصُبْ - أو اَنْصِبْ ... مُنْصَدِّ - اِمْتَدِّ (١) .

= يريد : إذا أدى وجه من الأوجه الثلاثة السالفة إلى اللبس الذي لا يمكن منه تمييز الفعل المبني للمعلوم ، وإلى اختلاط المعاني - وجب اجتناب ذلك الوجه إلى آخر ليس فيه لبس . ثم بين أن ما ثبت من الأحكام لفاء الفعل : « باع » - وغيره من الماضي الثلاثي الملحق الوصل - عند البناء للمجهول ، قد ثبت لنحو : « حب » من كل فعل ماضٍ ثلاثي مضاعف ، حيث يجوز في فائه الأمور الثلاثة ، بشرط أمن اللبس ؛ فإن خيف اللبس في أحدها وجب تركه .

(١) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ ، وَاِنْقَادَ ، وَشِبْهِ يَنْجَلِي

وفي هذا البيت شيء من التحقيد بسبب التقديم والتأخير والحذف . والأصل الذي يريده : الذي يثبت لفاء : « باع » يثبت كذلك الحرف الذي تليه عين الفعل من نحو : « اختار » و « انقاد » =

- ٨ - إن 'كان' الفعل جامداً أو فعل أمر لم يصح بناؤه للمجهول مطلقاً . . .
- ٩ - وإن كان الفعل ناقصاً مثل : كان وكاد وأخواتهما ، فالصحيح أنه يبنى للمجهول ، وتجرى عليه أحكام المبنى للمجهول^(١) بشرط الإفادة ، وعدم اللبس - إلا الناقص الجامد ؛ مثل : ليس ، وعسى ؛ لأن الجامد لا يبنى للمجهول كما سبق . . .

= أو شبه لما يتجمل ، أى : يتضح . والمشابهة تكون في الوزن والإحلال . وهناك ما يشبههما من جهة انطباق الحكم عليه ؛ كافتعل ، واقتعل ؛ الصحيحين مشدحى اللام . . .

والمضى : ما تقرر من الأوجه الثلاثة في حركة لقاء من الفعل الملل العين . (مثل : باع : صام :) يتقرر مثله للحرف السابق لعين الفعل المملة ، إذا كان الفعل على وزن : « افتعل » أو « انفعّل » وأشباههما وما يلحق بهما . . .

(١) بالرغم من صحة بناء هذه الأفعال للمجهول فن المستحسن عدم بنائها للمجهول ؛ مسايرة للأصاليب العليا وأحكام البلاغة التي ترى فيها ثقلاً في النطق ، وقبحاً في الجرس . وسيأتي في ص ١٠٤ ب « كلام خاص بخبر » كان « وسدحاً يتصل بما نحن فيه .

زيادة وتفصيل :

(١) ورد عن العرب أفعال ماضية ملازمة للبناء للمجهول ؛ سماعاً عن أكثر قبائلهم . وهى الأفعال التى يعتبرها اللغويون مبنية للمجهول فى الصورة اللفظية لا فى الحقيقة المعنوية ؛ ولذلك يعربون المرفوع بها فاعلاً ؛ وليس نائباً^(١) فاعل . ومن أشهرها : هَزَلَ - زُكِمَ - دَهَشَ وَشَدَّه ، وهما بمعنى واحد ، ومنها : (شَغِفَ بكذا ، وأولعَ به ، وإهتيرَ به ، واستهتيرَ به ، وإغرىَ به ، وأغرمَ به . . .) وكلها بمعنى واحد ؛ هو : التعلق القوى بالشئ . ومنها : أهرعَ ، بمعنى : أسرع ، ومنها : نَتَجَ ، ومنها : عَنَى بكذا ؛ أى : اهتم به .

لكن ما حكم مضارع هذه الأفعال ؟ أيجب بناؤه للمجهول مثلها ، أم يتوقف أمره على السماع الوارد من العرب فى كل فعل ؟ الصحيح أنه مقصور على السماع الوارد فى كل فعل . ومنه فى الشائع : يهرعَ ، يُعنى ، يُولعَ ، يُسْتَهْتَرُ (ب) عرفنا^(٢) أن نائب الفاعل يكون مرفوعاً بأحد شيئين ؛ الفعل المبني للمجهول ، واسم المفعول . فهل يرتفع بالمصدر المؤول من « أن » والفعل والفاعل ؟ انتهى النحاة إلى أن الأصح جوازه بشرط أمن اللبس . ومن أمثلتهم : عجبت من أكل الطعام ؛ بتنوين المصدر « أكل » ورفع كلمة : « الطعام » على اعتبارها نائب فاعل له . والأصل عندهم : عجبت من أنْ أكلَ الطعامَ . فلما سبك المصدر المؤول صار متحملاً للضمير^(٣) ، فحذف الضمير ، وقام المفعول مقامه ، وارتفع .

فلأن أوقع فى لبس لم يصح ؛ نحو : عجبت من إهانة على^٤ ، إذا كان على هو المهان ؛ فيتعين أن يكون المصدر مضافاً ، و « على » ، هو المضاف

(١) وهذا فى رأى الشائع الذى ورد صريحاً فى كثير من المراجع - كالحضرى ، فى مواضع متفرقة ، منها : باب إعمال المصدر ، عند الكلام على مصدر فيل اللازم . . . - إلا إن كان المبنى للمجهول لزوماً غير رافع الاسم بعده ؛ نحو : سَرَّعْتُ فى يد المتسرع ، بمعنى قدم ، فشبّه الجملة نائب فاعل ؛ وليس بفاعل .

(٢) فى ص ٨٣ .

(٣) بناء على رأى القائل بتحملة الضمير . (راجع ص ٥٩) .

إليه المجرور ، وهو في محل نصب مفعول به ، ولا يصح الرفع ؛ لوقوع اللبس بسببه . وكما صح رفع نائب الفاعل بالمصدر المؤول يصبح أن يكون مجروراً باعتبار مضافاً إليه ، والمصدر هو المضاف ؛ فيكون مجروراً لفظاً ، مرفوعاً محلاً ؛ كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر في محل نصب على المفعولية ، والفاعل محذوف من غير نيابة شيء عنه . أما على المنع فيتعين إضافة المصدر لما بعده على أنه في محل نصب على المفعولية .

بالرغم من أن الأصح جوازه ، فالأنسب عدم الالتجاء إليه ؛ لما فيه من غموض وثقل يتنافيان الأساليب الناصعة العالية وأسس البلاغة . وهذا أمران لهما اعتبارهما . ويزيدهما قوة ورجاحة خلو المراجع المتداولة من أمثلة مسموعة عن فصحاء العرب تؤيده .

(ح) في الفعل الثلاثي المثل العين ، وفي غيره من الأفعال الماضية المبينة للمجهول - لغات أخرى : أعرضنا عنها ؛ لأنها لهجات متعددة ، لقبائل متباينة لا نرى خيراً في استعمالها اليوم ؛ حرصاً على الإبانة والتوحيد قدر الاستطاعة ، ومنعاً للتشتت والتعدد في أهم وسيلة للتفاهم والإيضاح ، وهي : اللغة .

المسألة ٦٨ :

ب - الأشياء التي تنوب عن الفاعل بعد حذفه

نتقل إلى الأمر الثاني الذي يترتب على حذف الفاعل ؛ وهو : إقامة نائب عنه يحمل محله ، ويخضع لكثير من أحكامه ، كما قلنا .
والذي يصلح للنياحة عن الفاعل واحد من أربعة أشياء^(١) ؛ المفعول به ، والمصدر ، والظرف ، والجار مع مجروره^(٢) .

(١) فأما المفعول به فقد سبقت له أمثلة كثيرة . غير أن فعله قد يكون متعدباً لواحد ؛ كالأمثلة المشار إليها . وقد يكون متعدباً لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كفعول : « ظن » وأخواتها - وقد سبق بابها - في مثل ؛ ظنّ الغلام الندى مطراً ، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كفعول : « أعطى » وأخواتها ، ومنها : « كسا » ؛ في مثل : أعطى الغنى الفقير مالا ، وكسا المحتاج ثوباً^(٣) وقد يكون متعدباً لثلاثة ؛ « كأعلم » و « أرى » - وغيرهما مما سبق في بابهما - ؛ نحو : أعلم الطبيب المريض الدواء يسيراً .

فإن كان الفعل متعدباً لمفعول واحد مذكور في الكلام أقيم هذا الواحد مقام الفاعل وإن كان متعدباً لاثنتين مذكورين فقد يكون أصلهما المبتدأ والخبر أو ليس أصلهما كذلك . فأى المفعولين ينوب ؟ وإن كان متعدباً لثلاثة مذكورة فأيهما ينوب كذلك^(٤) ؟

(١) أما غير هذه الأربعة فسيجيء عنه كلام في الزيادة والتفصيل ص ١٠٤ . ١ -

(٢) راجع ما قلناه أول الباب (في رقم ٣ من هامش ص ٨٣) من أن بعض النحاة يجيز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جملة .

(٣) ليس أصل المفعولين هنا المبتدأ والخبر ، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة القوية : الفقير مال - المحتاج ثوب ؛ لفساد المعنى الحقيقي على هذا .

(٤) الخلاف بين النحاة عنيف متشعب فيما يصلح للنياحة عند تعدد المفعول ، وتباين أروافه ؛ أهر الأول وحده ، فلا يصح إثابة غيره أم الأول وغيره ؛ فيختار واحد بشير تعيين ؟ وهل الأول وغيره سواء عند الاختيار ، لا مزية لأحدهما على الآخر ؟ وهل بين المفعولين أو الثلاثة ما لا يصلح لنياحة ؟

... و ... و ...

ولا نريد الإرهاق بسرد أوجه الخلاف ، وأسبابه ، وأدلة كما وردت في المطولات ؛ فليس في السرد ما يناسبنا اليوم . وحسبنا أن نستقصى الآراء ، ونستصفي خيرها لتقدمه هنا .

خير الآراء وأنسبها اختيار الأول للنيابة ؛ مهما كان نوع فعله إذا كان أظهر وأبين للقصـد ، لكن لا مانع من تركه ، واختيار غيره . فيكون في هذا اختيار لغير الأفضل . فإن كان غير الأول هو الأقدر على إيضاح المراد ، وإبراز الغرض من الجملة فنيابته مقدمة على نيابة الأول . ولا بد في كل الحالات من "أمن اللبس" ؛ وإلا وجب العدول عما يحدثه إلى ما لا يحدثه . وفيما يلي أمثلة لأنواع الفعل المتعدى قبل بنائه للمجهول ، وبعد بنائه ، وما يحدث اللبس وما لا يحدثه :

عَرَفَ المسترشدُ الصوابَ - عَرَفَ الصوابُ .

ظَنَّ الجاهلُ الخُفَّاشَ طائراً - ظَنَّ الخُفَّاشُ طائراً - ظن طائر الخفّاش .
أعطى الولدُ الطفلَ كتاباً - أعطى الطفلُ كتاباً - أعطى كتاب الطفل .
أعلمتُ التاجرُ الأمانةَ نافعةً - أعلمُ التاجرُ الأمانةَ نافعةً - أعلمُ الأمانةُ
التاجرَ نافعةً - أعلمُ نافعةً التاجرَ الأمانةً .

ولا يصح إنابة غير الأول في مثل : أعطيت محمداً فريقاً من الأعوان - منحتُ الشركةَ مهندساً . لأن كلا من الأول والثاني يصلح أن يكون آخذاً ومأخوذاً ؛ فلا يمكن التمييز بينهما عند بناء الفعل للمجهول إلا باختيار أولهما ليكون نائب فاعل ؛ لأن اختياره يجعله بمنزلة الفاعل في المعنى ؛ فيتضح أنه الآخذ ؛ وغيره المأخوذ . ومثل هذا يقال في : ظننت الولدَ الولدَ ، حيث يجب اختيار الأول للنيابة ؛ لأن كلا منهما صالح أن يكون هو المظنون الشبيه بالآخر . ولا يمنع هذا اللبس إلا اختيار الأول وذلك للسبب السالف ؛ ولا سيما أن الأول هنا أصله مبتدأ ، والمبتدأ متقدم بحسب أصل رتبته على الخبر . ومثل هذا يقال في : أعلمُ السائقُ المهندسَ زميلاً مهملاً ، حيث يجب اختيار الأول لما سلف . وإذا وقع الاختيار على واحد وجب ترك ما عداه على حاله كما كان مفعولاً به (١) .

(١) ولعل بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَبِإِتِّفَاقٍ قَدْ يَنْبَغِي النَّانِ مِنْ بَابِ «كَسَا» فِيمَا نِيَابَتُهُ أَمِنْ
فِي بَابِ «ظَنَّ» وَ«أَرَى» الْمُنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مُنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ
يريد أن النحاة اتفقوا - بناء على ما استنبطوه من كلام العرب - على جواز إنابة المفعول الثاني =

وبما يجب التنبيه له أن المفعول الثاني « لظن » وأخواتها قد يكون جملة - كما سبق في بابها^(١) - فإن كان جملة لم يصح اختياره نائباً للفاعل ؛ لأن الفاعل ونائبه لا يقعان جملة^(٢) في الراجع . وينطبق هذا على غير « ظن » أيضاً ؛ فهو حكم عام فيها وفي غيرها .

(٢) وأما المصدر - ومثله اسم المصدر - فيصلح للنياحة عن الفاعل بشرطين ؛ أن يكون متصرفاً ومختصاً . والمراد بالتصرف أن يفارق النصب على المصدرية ، وينقل بين حركات الإعراب المختلفة ؛ فتارة يكون مرفوعاً ، وأخرى يكون منصوباً ، أو مجزوراً ؛ على حسب حالة الجملة ؛ مثل : فهمم ، جلوس ، تعلمهم ... ؛ نحو : الفهم ضروري للمتعم - إن الفهم ضروري ... - اعتمدت على الفهم وكذا الباقي ونظائره مما لا يلزم النصب على المصدرية . لأن ملازمته النصب على المصدرية تمنع أن يكون مرفوعاً مطلقاً ، نائب فاعل أو غيره .

فإن كان المصدر - أو اسمه - ملازماً للنصب على المصدرية لم يكن متصرفاً ، ولم يصح اختياره للنياحة عن الفاعل ؛ مثل : « معاذ^(٣) » ؛ فإنه مصدر لم يشتهر استعماله عن العرب إلا منصوباً في نحو : معاذ الله أن يغدر الأمين . ومثل :

=الذي فعله : « كسا » وشبهه ، - وهو الفعل الذي ينصب مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر - إذا أمن الالتباس . أما إنابة الثاني عما فعله « ظن » أو « أرى » - وأخواتها فقد بين أن المشهور المنع . وهو لا يوافق على المنع إذا كان القصد يظهر ويتضح بالثاني . ولم يترس للمفعول الثالث الذي فعله ينصب ثلاثة ، وقد ذكرنا أن حكمه كثيره .

(١) ص ١٩ .

(٢) (انظر ص ٦) إلا إذا حكيت هذه الجملة بالقول بقصد لفظها مجزؤها وضبطها ؛ لأنها تكون حينئذ بمنزلة المفرد ، بسبب قصد لفظها . مثل قوله تعالى : « وإذا قيل لم : لا تفسدوا في الأرض . . » فيجوز أن تكون : « لا تفسدوا » هي نائب الفاعل مرفوعة بضمه مقدرة على آخرها ، منع من ظهورها الحكاية . . .

ومثل الحكاية أيضاً المؤولة بالمفرد ؛ نحو : عُرِف كيف جاء على . أى : عرف كيفية مجيء على (راجع ج ١ ص ٣٧٥) وهذا يشمل المفعول الثاني لظن وغيرها .

(٣) « معاذ » في نحو : معاذ الله أن أنسى الفضل ، مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله ، أى : ينهى عن التلفظ بفعله . والأصل أعوذ بالله معاذاً . ثم حذفت الفعل ، وقام المصدر نائباً عن لفظه . وأضيف ؛ فصار : معاذ الله . ويعرب مفعولاً مطلقاً . وستجىء إشارة له في ص ١٩١ م ٧٦ .

« سبحان » ^(١)؛ فإنه اسم مصدر لم يشتهر استعماله عن العرب كذلك إلا منصوباً؛ فلو وقع أحدهما نائب فاعل لصار مرفوعاً، وخرج عن النصب الواجب له، وهو ضبط لا يصح مخالفته، ولا الخروج عليه؛ حرصاً على اللغة، ومحافظة على طرائقها.

والمراد بالاختصاص: أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائداً على معناه المبهم، المقصور على الحدث المجرد؛ ليكون في الإسناد إليه فائدة. فالمعاني المبهمة المجردة مثل؛ قراءة - أكل - سفر . . . وأمثالها؛ يدل كل منها على معناه الذي يفهم من لفظه نصاً، دون زيادة شيء عليه؛ فكلمة: «قراءة» ليس في معناها الحرفي ما يدل على أنها قراءة سهلة أو صعبة، نافعة أو ضارة، . . و «الأكل» ليس في معناه الحرفي ما يدل على أنه لذيق أو يفيض، قليل أو كثير، حار أو بارد . . . و «السفر» ليس في معنى نصه الحرفي ما يدل على أنه سفر قريب أو بعيد، سهل أو شاق، مرغوب فيه أو مرغوب عنه . . وهكذا يدل المصدر وحده - وكذا اسمه - على المعنى المجرد؛ أي: على ما يسمونه: «الحدث فتل هذا المصدر، واسمه لا يصلح أن يكون نائب فاعل، لأن الإسناد إليه لا يفيد معنى جديداً أكثر من معنى فعله؛ فكأنه جاء لتأكيد معنى فعله؛ وتوكيد المعنى الموجود ليس هو المقصود من الإسناد، ولا يوصف بأنه معنى جديد؛ كما شرحنا من قبل فلا يصح أن يقال: عَلِمَ عَلِمٌ، فَهِمَ فَهِمٌ . . إذ لا بد من زيادة معنى جديد على معناه الأصلي؛ ليكون صالحاً للتبابة، وهذه الزيادة التي تأتيه من خارج لفظه هي التي تجعله مختصاً.

وتحدث بواحد أو أكثر من أمور متعددة؛ منها: وصفه؛ نحو: عَلِمَ عَلِمٌ نافعٌ - فَهِمَ فَهِمٌ عميق، ومنها: إضافته؛ نحو: عَلِمَ عَلِمٌ المخترعين، وفهم فَهِمٌ العباقرة ومنها: دلالة على العدد؛ نحو: قرئ عشرون مرة . . وغير هذا من كل ما يزيل إبهام المصدر، واسمه، ويزيد معناهما؛ فيبعدهما عن مجرد تأكيد معنى الفعل، ويجعل الإسناد إليهما مفيداً فائدة جديدة مطلوبة.

(١) اسم مصدر معناه: التسييح. وقوله: سيج. وتجيء إشارة له في ص ١٩١ م ٧٦.

وبما سبق نعلم المراد من قولهم المختصر : « إن المصدر يصلح للنيابة إذا كان مفيداً » ، ويكتفون بهذه الجملة ، لأن الإفادة لا تحقق إلا بالشرطين السالفين وهما : التصرف والاختصاص .

(٣) وأما الظرف بنوعيه فيصلح للنيابة عن الفاعل إذا كان مفيداً أيضاً ، وهذه الفائدة تتحقق بشرطين ؛ أن يكون متصرفاً كاملاً التصرف ، وأن يكون مختصاً . والمراد بالتصرف الكامل التنقل بين حالات الإعراب المختلفة ؛ من رفع ، إلى نصب ، إلى جر ؛ على حسب حالة الجملة ، وعدم التزامه النصب على الظرفية وحدها دائماً ، أو النصب على الظرفية مع الخروج عنها أحياناً إلى شبه الظرفية ، وهو الجرب بالحرف « من » ^(١) - في الغالب - ؛ لأن عدم تصرفه الكامل يمنع وقوعه مرفوعاً - نائب فاعل أو غيره - كما سبق . فمثال الظرف الكامل التصرف : يوم - زمان - قَدْ آم - خَلَف ... تقول : اليومُ يومٌ طيبٌ - قَصَبْتُ يوماً طيباً - تطلعت إلى يوم طيب ... وتقول : قَدْ آمَكُ فسيحٌ - إن قَدْ آمَكُ فسيحٌ - سأنتجه إلى قَدْ آمَك .

ومثال الظرف غير المتصرف مطلقاً (وهو الذي يلزم النصب على الظرفية وحدها : قَطُّ ^(٢) - عَوْضٌ ^(٣) - إذا - سحرٌ) ؛ بشرط أن يراد به سحرٌ يوم معين دون غيره ليكون ظرفاً ملازماً للنصب . فلا يصح أن يقع واحدٌ

(١) ينقسم الظرف - باعتبار التصرف وعلمه - إلى ثلاثة أقسام ، ظرف كامل التصرف ، وظرف ناقص التصرف ، - ويسمى أيضاً الشبيه بالتصرف - وظرف غير متصرف مطلقاً . وسيجيء تفصيل الكلام على الأقسام كلها في باب الظرف ص ٢٠٦ م ٧٩ .

(٢) ستجيء له إشارة أخرى في ص ٢٠٧ والأشهر في ضبطه أن يكون بفتح القاف مع تشديد الطاء المضمومة ، وأن يفيد استغراق الزمن الماضي كله ماضياً ؛ لأنه - في الأشهر - لا يد أن يسبقه النفي أو شبهه ؛ نحو : ما تأخرت قط . أي : ما تأخرت فيما انقضى من عرى إلى الآن . وهو ظرف مبنى على النعم . (وفيه لغات أخرى أقل شيوعاً) . و « قط » هذه غير التي في مثل : تصدق بديهمين أو ثلاثة فقط ؛ فإن هذه بمعنى : حسب ، وإفاء زائدة لتزيين اللفظ . وتفصيل المسألة وإيضاحها في ج ١ ص ٣٠٥ م ٣٠٠ عند بيت ابن مالك في المعرف « يال » : (آل حرف تعريف أو اللام فقط) .

(٣) هو ظرف لاستغراق الزمن المستقبل المنق ؛ لأنه - في الغالب - يكون مسبقاً بالنفي . وحكمه عند عدم إضافته : البناء على النعم أو الفتح أو الكسر ، فإن أضيف كان معرباً ؛ نحو : لن أنافق عوض . كما سيجيء في ص ٢٠٧ .

من هذه الظروف - وأشباهها - نائب فاعل ؛ فلا يقال ^(١) : ما كُتِبَ قَطُّ
لن يُكْتَبَ عوضٌ - ما يجاء إذا جاء الصديق ، مُدِّح سحرٌ . لا يقال ذلك
لعدم تحقق الفائدة المطلوبة من الإسناد ، ولأنه يخرج الظرف عن النصب ، وهو
الضبط الدائم الثابت له في الكلام العربي الأصيل الذي لا تجوز مخالفة طريقته .

ومثال الظرف الشبيه بالمتصرف (أى : الظرف ناقص التصرف ، وهو الذى
لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى ما يشبهها ، وهو الجر بالحرف من - غالباً ؛ كما
سبق -) : عند - ثم - مع . . . وهذا النوع لا يصلح للنياحة عن الفاعل ، لأنه
كسابقه - لا يفيد الفائدة المطلوبة من الإسناد ، ولأنه لا يصح إخراجه عن الضبط
الذى استقر له وثبت في الكلام العربي المأثور ؛ وهو النصب أو الجر بمن ؛ فلا
يقال قُرئ عند - ولا كُتِبَ ثم - ولا عُرِفَ مع ^(٢) . . .

والمراد بالاختصاص هنا : أن يزداد على معنى الظرف معنى آخر يكتبه
من كلمة تتصل به اتصالاً قوياً ؛ ليزول الغموض الإبهام عن معناه . كأن
يكون الظرف مضافاً ؛ نحو : أذنَّ وقت الصلاة - تُؤدَّى ساعة البيع . . .
أو يكون موصوفاً ؛ نحو : قضى شهرٌ جميلٌ في المصايف - قطع يومٌ كاملٌ
في السفر - أو التعريف ^(٣) ؛ نحو : اليوم جميل ، أو غير ذلك مما يزيد معنى
الظرف ، ويخرج معناه من الإبهام والتجرد .

(١) لا يقال ذلك ؛ سواء اعتبرنا كلا منها نائب فاعل مرفوعاً مباشرة ، أو اعتبرناه غير معرب ،
أى : نائباً مبنياً في محل رفع .

هذا وبعض النحاة يميز في مثل : جلس عندك - بإضافة الظرف إلى الضمير - أن يكون الظرف
منصوباً على الظرفية مع كونه في الوقت نفسه في محل رفع بالنياحة عن الفاعل . ويبيح في قوله تعالى : لقد
تقطع بينكم . . . وقوله : (وينادون ذلك) أن يكون الظرف في الآية الأولى منصوباً على الظرفية في محل
رفع فاعلاً . وأن يكون في الآية الثانية منصوباً على الظرفية في محل رفع مبتدأ . لكن المشهور في الآيتين
ونظائرها ما يضاف فيه الظرف إلى مبنى أن يبنى على الفتح جواراً ؛ فيكتب البناء من المضاف إليه .
وفي هذه الحالة أتى يبنى فيها على الفتح جواراً تكون فتحه فتحة بناء ، لا فتحة إعراب . فيكون مبنياً على
الفتح في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجة الجملة . . .

(٢) راجع الخضرى والصبان في هذا الموضوع من باب نائب الفاعل .

(٣) ومنه التعريف بالعلمية ؛ مثل : رمضان ، لشهر المعروف . ومثل : « سحر » - في رأى -
إذا جعل علماً على سحر يوم معين عند القائلين بملكيته .

(٤) وأما الجار مع مجروره فإن كان حرف الجر زائداً - نحو : ما صُوِّدَ من شيء - فلا خلاف في أن النائب هو المجرور وحده ، وأنه مجرور لفظاً ، مرفوع محلاً ، فيجوز في التوابع مراعاة لفظه أو محله .

أما حرف الجر الأصلي مع مجروره فالصحيح أن الذي ينوب منهما عن الفاعل هو المجرور وحده^(١) . (برغم أن الشائع على الألسنة هو : الجار مع مجروره . ولا مانع من قبوله تيسيراً وتخفيفاً)^(٢) .

ويشترط لإنايتهما أن يكون الإسناد إليهما مفيداً . وتتحقق الفائدة بأمرين ؛ أن يكون حرف الجر متصرفاً ، وأن يكون مجروره مختصاً .

والمراد من التصرف في حرف الجر ألا يلتزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى غيرها . . كأن يلتزم جر الأسماء الظاهرة فقط ؛ ومن أمثله : مذٌ - منذ - حتى . . . ، أو جر التكررات فقط ؛ ومن أمثله : « رُبَّ » ، أو يلتزم جر نوع آخر معين من الأسماء ؛ كحروف القسم ؛ فإنها لا تجر إلا مُقْسَماً به ، وكحروف الجر التي للاستثناء (وهي : خلا - عدا - حاشا -) فإنها لا تجر

(١) فهو مجرور في الظاهر ، ولكنه في المعنى والتقدير مرفوع . ولا يح مراعاة هذا المعنى والتقدير في التوابع أو غيرها ؛ فهو أمر ملاحظ عقلياً فقط ، ولا يجوز مراعاته أو تطبيق حكمه على غيره . شأنه في ذلك شأن المجرور بحرف جر أصل يمد فعل لازم مبنى للمعلوم ؛ نحو : قد الرجل في البيت . فإن كلمة : « البيت » مجرورة في اللفظ ؛ لكنها في المعنى والتقدير منصوبة ؛ لأنها بمنزلة المفعول للفعل اللازم . ولا يصح مراعاة هذا التنصب في التوابع أو غيرها ؛ فنصبها ملاحظ فيها عقلياً مقصور عليها . فالمجرور مع الفعل المبني المجعول مرفوع « محلاً » ، ورفعه مقصور عليه . والمنصوب مع الفعل المبني للمعلوم منصوب « محلاً » ، ونصبه مقصور عليه ؛ فكلاهما يشبه الآخر في حركة معنوية عقلية ، مقصورة عليه وحده ؛ لا يظهر لها أثر في غيره . (انظر هامش ص ١٠٧ ثم رقم ٢ من هامش ١٢٦ لأهميته)

(٢) ووفق ذلك يربحنا من أنواع مرهقة من الجدل الثقيل حول إثبات أن النائب هو حرف الجر وحده ، أو مجروره وحده . . .

إلا المستثنى به^(١) ومثل : مذومند : فإنهما لا يجزان إلا الأسماء الظاهرة الدالة على الزمان . . . فلا يصح وقوع شيء من تلك الحروف مع مجروراتها نائب فاعل ؛ فلا يقال : صُبَّحَ منذُ الصبح ، ولا زُرِعَ حتى الشاطئ ، ولا قُوتِلَ ربَّ رجلٍ عنيد . . .

والمراد بالاختصاص أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائداً فوق معناهما الخاص بهما . ويحيثهما المعنى الزائد من لفظ آخر يتصل بهما ، كالوصف ، أو النقصان إليه أو غيرهما مما يكسبهما معنى جديداً ؛ فتحصل الفائدة المطلوبة من الإسناد ؛ فلا يصح : أُخِذَ من حقل - قُطِعَ في طريق . . .

ومن أمثلة الجار والمجرور المستوفين للشروط : أُخِذَ من حقلٍ ناضج - قُطِعَ في طريق الماء .

مما سبق نعرف أن « الإفادة » هي الشرط الذي يجب تحققه فيما ينوب عن الفاعل من مصدر ، أو ظرف ، أو جار مع مجروره ، وأن هذه الإفادة تنحصر في التصرف والاختصاص معاً .

إلى هنا انتهى الكلام على الأشياء الأربعة التي يصلح كل واحد منها أن يكون نائب فاعل إذا لم يوجد غيره في الجملة - فإذا وجد أكثر من واحد لم يميز

(١) وكذلك يشترط ألا يكون معنى حرف الجر هو : « التعليل » كاللّٰى يفهم من « اللام » و « الباء » وقد يفهم من حرف الجر « من » أحياناً . والداعي لهذا الاشتراط عندم أن حرف الجر حين يكون معناه التعليل يكون مجروره مبنياً على سؤال مقدر . أى : يكون بمنزلة جواب عن سؤال مقدر ؛ فكان المجرور من جملة أخرى . ويعطون له بأشلة منها قول الشاعر :

يُغْفِي حَيًّا ، وَيُغْفَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

أى : يغفى هو ، أى : الطرف ؛ لأن الإغضاء خاص بالطرف ؛ فيدل عليه . ولا يصح عندم أن يكون الجار والمجرور نائب فاعل ؛ لأن معنى حرف الجر هنا : التعليل ؛ فالجرور مبنى على سؤال مقدر ، هو : لماذا يغفى ؟ فأجيب : من مهابته . فكان الجواب من جملة أخرى في رأيهم كما سبق .

أن ينبع عن الفاعل إلا واحد فقط ؛ لأن نائب الفاعل — كالفاعل — لا يتعدد .
لكن ما الأحق بالنيابة عند وجود نوعين مختلفين أو أكثر ؟

يميل كثير من النحاة إلى الرأي القائل باختيار المفعول^(١) دائماً ، وفي كل الحالات ؛ ليكون هو النائب ، ويفضلونه على غيره . وهم — مع ذلك — يجيزون ترك الأفضل ؛ ففي مثل : أنشد الشاعر القصيدة إنشاداً بارعاً في الحفل أمام الحاضرين ، يكون الأفضل عندهم — حين بناء الفعل للمجهول — اختيار المفعول نائباً ؛ فيقال : أنشدت القصيدة ، إنشاداً بارعاً ، في الحفل أمام الحاضرين . ولا مانع من ترك الأفضل واختيار غيره ، كما قالوا .

والحق أن الرأي السديد الأنسب هو أن نختار من تلك الأنواع ما له الأهمية في إيضاح الغرض ، وإبراز المعنى المراد ، من غير تقيد بأنه مفعول أو غير مفعول ، أول أو غير أول ، متقدم على البقية أو غير متقدم . ففي مثل : « خطف اللص » الحقيقة من يد صاحبها أمام الراكبين في السيارة — تكون نيابة الظرف « أمام » أولى من نيابة غيره ؛ فيقال : خطف أمام الراكبين في السيارة الحقيقة من يد صاحبها ؛ لأن أهم شيء في الخبر وأعجبه أن تقع الحادثة أمام الراكبين ، وبمحضورهم ؛ وهم جمع كبير يشاهد الحادث فلا يدفعه ، ولا يبالي بهم اللص . . . وقد تكون الأهمية في مثال آخر : للجار والمجورور ؛ نحو : سرق في ديوان الشرطة سلاح جنودها . . . وهكذا^(٢) .

(١) ويالفون ، فيفضلونه ولو كان من نوع المفعول المنصوب على نزع الخافض . (وانظر ج » ص ١٠٤) .

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْلَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةِ حَرَى

يريد : أن اللفظ القابل لنيابة حر (أى : حقيق وجدير بها) إذا كان ذلك اللفظ ظرفاً أو مصدراً ؛ أو حرف جر . ولعل ابن مالك يريد أو : مجرور الحرف (فكلية « قابل » مبتد خبره : « حر » وقد حذف التنوين ورجعت الياء عند الوقف فصارت « حرى » من ظرف « جار ومجرور » حال من الضمير في : « قابل » ، أو صفة لقابل .) ثم قال بعد ذلك :

وَلَا يَنْتَوِبُ بَعْضُ هَلَى إِنْ وَجَدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ . وَقَدْ يَرَدُّ =

ومثل هذا يقال عند حذف الفاعل ، وعدم وجود مفعول به في الجملة يتوب عنه ، ووجود أنواع أخرى تصلح للنيابة ؛ فإن اختيار بعض هذه الأنواع دون بعض يقوم على أساس الأهمية ودرجتها ؛ فما كان أكبر أهمية وأعظم تحقيقاً للمراد من الجملة ، فهو الأحق بالاختيار ، الأولى بالنيابة .

= يريد أنه لا يصح - في القالب - إنباء شيء ما ذكره في البيت السابق مع وجود المفعول . ثم عاد فقرر أنه قد يرد في الكلام الصحيح إنباء غير المفعول مع وجوده . ثم سرد بعد ذلك بيتين سبق شرحهما في مكانهما الأنسب من هذا الباب ص ٩٥ - ٩٦ وهما :

وباتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ « كَسَا » فِيمَا التَّيَاسُّهُ أَمِنْ
فِي تَابِ « ظَنَّ » وَأَرَى الْمُنْعَ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ
ثم غمَّ الباب بالبيت التال :

وَمَا سَوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ ، النَّصْبُ لَهُ ، مُحَقَّقَا

يريد : أن النائب عن الفاعل سيصير مرفوعاً : لتعلق معناه بالفعل الرافع له ، فلأن معناه علق برافعه (وثبت أنه رافعه) لا يد أن يرتفع . وما سوى هذا النائب فالنصب له . أى : حكمه النصب . فلذا وجد في الكلام مفعول أو أكثر ومعه شيء آخر يصلح للنيابة عن الفاعل -- فالذى وقع عليه الاختيار للإنباء يرتفع ، وما عداه ينصب لفظاً ، إلا انه يروى فيبقى جره على حاله لفظاً وينصب محلاً .

زيادة وتفصيل :

(١) لا يجوز إنابة الحال ، والمستثنى ، والمفعول معه ، والتمييز الملازم للنصب ، والمفعول لأجله ؛ فكل واحد من هذه الخمسة لا يصلح للإنابة ؛ لأنها تخرجه من مهمته الخاصة ، وتنقله إلى غيرها ، وقد تتغير حركته الملازمة له . لكن فريقياً من النحاة يرى - بحق - جواز نيابة التمييز المحرور بالحرف « من » ، وكذا نيابة المفعول لأجله المحرور . بشرط أن يحقق كل منهما الفائدة المطلوبة منه ، والغرض من وجوده ؛ نحو : يقام لإجلال العلماء النافعين ، ويقاض من سرور رؤيتهم ، ويسمى كل منهما : نائب فاعل ، ويؤول عنه الاسم السابق . ورأى هذا الفريق حسن .

(ب) الصحيح أنه لا يجوز إنابة خبر « كان »^(١) ولا سماً المفرد ؛ لعدم الإفادة ؛ فلا يصح : كين قائم ، (على فرض استساغته) ؛ إذ معناه كما يقولون : حصل كون لقائم . ومن المعلوم أن الدنيا لا تخلو من حصول كون لقائم .

(ح) عرفنا أن جمهرة النحاة تختار المفعول به - دون غيره - لإقامته نائباً عن الفاعل المحذوف عند تعدد الأنواع الصالحة للنيابة . وقد شرحنا رأيهم ، وأوضحنا ما فيه ، ويترتب على الأخذ برأيهم ما يأتي :

إذا قلت : زيد في أجر الصانع عشرون - رفعت كلمة « عشرين » باعتبارها النائب عن الفاعل ، ولا يكون الفعل متحماً ضميراً .

أما إذا قلت : « الصانع » فقلت : الصانعُ زيد في أجره عشرون - فيجوز أحد أمرين :

١ - رفع كلمة : « عشرين » على أنها نائب الفاعل ، والفعل معها حال من الضمير ، فلا يتصل بآخره علامة تنبيه أو جمع . وفي هذه الصورة يجب بقاء الجار والمحرور ، وإشماله على ضمير مطابق للاسم السابق - المبتدأ - ويكون هو

(١) هذا الحكم خاص بغير كان - دون أخواتها (انظر ص ٩١ الهامش رقم ٢) .

... ..

الرابط ، مثل الصانعان زيد في أجرهما عشرون - الصانعون زيد في أجرهم عشرون .
... وهكذا .

٢ - النصب على أنها ليست نائب فاعل^(١) ، وإنما النائب ضمير متصل بالفعل ، لأن الفعل في هذه الصورة يتحمل الضمير مستتراً أو بارزاً ، يعود على المبتدأ ويطابقه ويكون الرابط . وفي هذه الحالة يمكن الاستغناء عن الجار ومجروره ، أو عدم الاستغناء مع بقاء الضمير الذي في آخر المجرور ، ومطابقته أيضاً للمبتدأ : تقول الصانعان زيداً عشرين - أو : الصانعان زيداً في أجرهما عشرين . الصانعون زيدوا عشرين - أو الصانعون زيدوا في أجرهم عشرين . . .
... وهكذا .

(١) والأحسن في هذه الصورة أن تمرّب مفعولاً مطلقاً (أى : نائبة عن المصدر) .

المسألة ٦٩ :

اشتغال العامل عن المفعول

(١) في مثل : « شاورت الخير » - يتعدى الفعل المتصرف : « شاور » بنفسه إلى مفعول واحد ، فينصبه ؛ ككلمة : « الخير » هنا . ويجوز - لسبب بلاغي ، أو غيره - أن يتقدم هذا المفعول الواحد على فعله^(١) ، ويجل في مكانه بعد تقديمه أحد شيئين ؛ إما ضمير عائد إليه ، يعمل فيه الفعل الموجود النصب مباشرة ، ويستغنى به عن المفعول المتقدم ؛ فنقول : الخير شاورته (فالهاء ضمير حل محل المفعول به السابق ، واكتفى به الفعل) - وإما لفظ ظاهر آخر ، يعمل فيه الفعل المتصرف النصب أيضاً ؛ بشرط أن يكون هذا اللفظ الظاهر مسبباً^(٢) للمفعول المتقدم الذي استغنى عنه الفعل ، وأن يكون مشتملاً على ضمير يعود على ذلك المفعول ؛ نحو : الخير شاورت زميله . فاللفظ الظاهر : « زميل » هو الذي حل محل المفعول به السابق ، وهو سببي له ومضاف ، والضمير في آخره مضاف إليه ، عائد على المفعول به المتقدم .

والسببي في هذا المثال مضاف ، لكنه في مثال آخر قد يكون منعوتاً ، ونعته هو المشتمل على الضمير المطلوب ؛ نحو : التجارة عرفت رجلاً يتقنها ؛ (فجملة « يتقنها » نعت ، وفيها الضمير العائد) وقد يكون عطف بيان مشتملاً على ذلك الضمير أيضاً ؛ نحو : الصديق أكرمت الوالد أباه ، وقد يكون عطف نسق بالواو - دون غيرها - مشتملاً على الضمير المذكور ، نحو : الزميلة أكرمت الوالد وأهلها . ولا يصلح من التوابع غير هذه الثلاثة .

(١) بشرط ألا يفصل بين الفعل ومفعوله المتقدم فاصل غير توابع الاسم المتقدم (من : التثنية والتوكيد ، والمطلق الباق ، أو بالواو والبدل) وغير المضاف إليه ، وغير الظرف ، وغير الجار ويجزوه . ويصح الفصل بالأمرين ؛ الظرف والجار ويجزوه معاً . كما يجوز الفصل بما لا بد منه مما يقتضيه المقام ، وذكر الضمير ؛ نحو : العلم أكرمت رغباً فيه ، والمتقن أكرمت من يكرمه . فإن كان العامل وصفاً صالحاً للعمل جاز الفصل - كما سيجيء في ص ١٠٩ .

(٢) المراد بالسببي للاسم : كل شيء له صلة وعلاقة بذلك الاسم ، سواء أكانت صلة قرابة ، أم صداقة ، أم عمل ، أم غير هذا مما يكون فيه جمع وارتباط بين الاسمين ينزع من أنواع الجمع والارتباط .

ومن الممكن حذف ما حل محل المفعول السابق من ضميره العائد إليه مباشرة ، أو سببيه المشتغل على ضمير يعود عليه كذلك . ومتى وقع الحذف صار الاسم المتقدم مفعولاً به للفعل المتأخر عنه كما كان . وتفسر هذا الفعل لنصبه .

وكالأمثلة السابقة نظائرها ؛ نحو : يصاحب العاقلُ الأخبارَ . . . أنجزِ الوعدَ . . . وأشباههما ؛ حيث ينصب الفعل المتصرف مفعولاً به واحداً ؛ يجوز أن يتقدم على عامله ، ويحل محله أحد الشيئين ؛ إما ضميره العائد عليه مباشرة ، والذي يعمل فيه الفعل الموجود النصب ، ويستغنى به عن المفعول السابق ؛ فنقول : الأخبارُ يصاحبهم العاقلُ - الوعدُ أنجزه - وإما لفظ ظاهر سببي يشتمل على ضمير يعود على المفعول المتقدم ، ويشغل الفعل الموجود بنصبه ، ويكتفى به عن ذلك المفعول ؛ فنقول : الأخبارُ يصاحب العاقلُ زملاءهم - الوعدُ أنجز صاحبه . . . وهكذا ، من غير أن نقيد في السببي بأن يكون مضافاً ؛ فقد يكون مضافاً ، أو منعوتاً ، أو عطفاً بيان ، أو عطفاً نسق بالواو ، مع اشتغال كل واحد على الضمير العائد إلى الاسم السابق ، كما عرفنا . ويصح - كما سبق - حذف الضمير العائد على ذلك الاسم المتقدم ، كما يصح حذف السببي وما فيه من ضمير عائد عليه أيضاً ؛ فيصير الاسم المتقدم مفعولاً للفعل المتأخر ، ويتفرغ هذا الفعل لنصبه بعد أن كان قد انصرف عنه إلى الضمير المباشر ، أو إلى السببي .

(ب) وليس من اللازم أن يكون الفعل المتصرف متعدباً بنفسه مباشرة إلى مفعوله الواحد ؛ وإنما يجوز أن يكون العامل قاصراً لا يتعدى إلى مفعوله إلا بمساعدة حرف جر ؛ نحو : فرحتُ بالنصر ؛ فالفعل : « فرح » لازم ، لم ينصب مفعوله (وهو : « النصر ») بنفسه مباشرة ؛ وإنما نصبه بمجموعة حرف الجر : « الباء » . فكلية « النصر » في ظاهرها مجرورة بالباء ، ولكنها في المعنى والحكم بمنزلة المفعول^(١)

(١) ومع أنها بمنزلة المفعول معنى وحكماً لا يجوز نصبها مع وجود حرف الجر قبلها ، كما لا يجوز - في الرأي الأنسب - اعتبارها في محل نصب . ولهذا لا يصح في توابعها إلا الجر فقط (راجع هاشم ص ١٠٠ ثم رقم ٢ من هاشم ص ١٢٦ م ٧٠ لأهميته ، ثم ص ٣٢٣ م ٨٩) .

ويصح في مثل هذه الكلمة المجرورة التي تعتبر بمنزلة المفعول في المعنى والحكم ، أن تقدم وحدها - دون حرف الجر - على فعلها ؛ بشرط أن يحمل محلها أحد الشئين ؛ إما الضمير الذي يعمل فيه الفعل معنى وحكماً ، والذي يعود على المفعول المعنوي السابق ؛ نحو : النصر فرحت به ، وإما لفظ آخر سببي ، يعمل فيه الفعل ، ويشتمل على ضمير يعود على المفعول المعنوي الحكمي السابق ، نحو : النصر فرحت بأبطاله .

ومثل هذا يقال في النظائر ؛ من نحو : يتنصر الحقُّ على الباطل - سرُّ في طريق الخير ، حيث يصح : الباطلُّ يتنصر الحق عليه - الباطلُّ يتنصر الحقُّ على أعوانه - طريقُ الخير سرُّ فيه - طريقُ الخير سرُّ في جوابه . . . وهكذا ، من غير اقتصار في السببي على أن يكون مضافاً . ومن الممكن حذف الضمير أو السببي ، فيرجع الاسم السابق إلى مكانه القديم ؛ فيعمل فيه عامله الجر .

(ح) وليس من اللازم أيضاً أن يكون العامل فعلاً ، فقد يكون (١) اسم فاعل ، أو : اسم مفعول ، فنحو : أنا مشاركُ الأمين ، نقول فيه : الأمينُ أنا مشاركه - الأمينُ أنا مشاركُ رفاقه . ونحو : الحقُّ منصورٌ على الباطل ، نقول فيه : الباطلُّ الحقُّ منصورٌ عليه - الباطلُّ الحقُّ منصورٌ على شياطينه .

(١) لا يكون العامل هنا إلا فعلاً متصرفاً ، أو اسم فاعل ، أو صيغة مبالغة ، أو اسم مفعول . ولا يكون صفة مشبهة ، ولا تفضيلاً ، ولا وصفاً آخر ، لأن ما بعد هذه الثلاثة من معمولاتها لا يكون مفعولاً به . ويشترط في هذا الوصف العامل ألا يوجد ما يمنعه من العمل في المتقدم ؛ كاسم الفاعل المبدوء بكلمة «أنا» ؛ وكذلك إذا كان مجرداً منها ومعناه الماضي الخاضع ، فإنه لا ينصب ، مفعولاً به بعده ، فلا يصلح أن يوضح عاملاً قبله ، أو يرشد إليه إن كان محنوطاً . فلا اشتغال في مثل : المتخرج أنا المادحة ، ولا المتخرج أنا مادحة أسس . ولا اشتغال إذا كان اسم المفعول للماضي ، أو مقروناً بأل ، أو كان العامل اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه فهو لا يعمل فيما قبله ؛ والذي لا يتقدمه مفعوله لا يصلح أن يكون موضعاً ولا دالاً على عامل قبله محنوط ، ولهذا السبب نفسه لا يصح الاشتغال إذا كان العامل مصدراً . . . ، أو فعلاً جامداً ؛ كفعل التصحيب ، وصي ، وليس ، وغيرها من كل ما ليس له مفعول به ، أو لا يصلح أن يتقدم عليه مفعوله . هذا إلى أن العامل في الاشتغال لا بد أن يكون مشتقاً والمصدر وما بعده مما ذكرناه هنا - ليس مشتقاً . ثم يجوز الاشتغال في المصدر ، وفي اسم الفعل ، وفي ليس ، عند من يجوز تقديم معمول الأولين وخبر ليس ، نحو : محموداً لست مثله ، أي : يابنت محموداً لست مثله ، وهو رأى مقبول وفيه توصية .

ففي تقدم المفعول على عامله وحل محله ما يشغل مكانه ، ويغني العامل عنه ، فقد تحقق ما يسميه النحاة : « اشتغال العامل عن المفعول » ويقولون في تعريف الاشتغال :

أن يتقدم اسم واحد ، ويتأخر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة ، أو يعمل في سببٍ للمتقدم ، مشتمل على ضمير يعود عليه ؛ بحيث لو خلا الكلام من الضمير المباشر للعامل ، ومن السبب ، وتفرغ العامل للمتقدم — لعمل فيه النصب لفظاً أو حكماً كما كان قبل التقدم .

فلا بد في الاشتغال من ثلاثة أمور مجتمعة ؛ « مشغول » ، وهو : العامل ، ويسمى أيضاً : « المشتغل » ، وله شروط عرفناها . « ومشغول به » : وينطبق على الضمير العائد على الاسم السابق مباشرة ، كما ينطبق على اللفظ السببي الذي له ضمير يعود على ذلك المتقدم . و « مشغول عنه » وهو : الاسم المتقدم الذي كان في الأصل مفعولاً حقيقياً أو معنوياً ، ثم تقدم على عامله ، وترك مكانه للضمير المباشر ، أو للسبب ؛ فأنصرف عنه العامل ، واشتغل بما حل محله .

ولابد في هذا الاسم المتقدم أن يتصل بعامله بغير فاصل ممنوع بينهما^(١) إذا كان

(١) كما في عامش ص ١٠٦ وفي بيان « الاشتغال » وتوضيح أمره يقول ابن مالك :

إِنْ مُضْمِرٌ اسْمٌ سَابِقٌ فِعْلًا شَغَلَ عَنْهُ يَنْصَبُ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلَّ ١ -
فَالسَّابِقَ أَنْصَبُهُ بِفِعْلِ أَضْمِرًا حَكْمًا ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ ٢ -

(أى : إن شغل ضمير اسم سابق فعلاً ، عن نصب الاسم السابق لفظاً أو محلاً : البيت قدمت فيه - فانصب الاسم السابق بفعل مضمر غير ظاهر ، لأنه محذوف « حَتَّى » أى : إضماراً حتماً ، لا مفر منه في حالة النصب ؛ لأنه محذوف ، ويكون ذلك الفعل المحذوف موافقاً لفعل الظاهر في الجملة من ناحية اللفظ والمعنى ، أو المعنى فقط - كما أسلفنا) ذلك تقدير البيتين ومماهما ؛ مع ما فهمنا من التزام النظم ؛ بسبب التقديم والتأخير ، والحذف . يريه : حين يوجد اسم متقدم على فعله ، ولهذا الاسم المتقدم ضمير يعود عليه ، ويشغل فعله بدلاً من نصب السابق لفظاً أو محلاً - فإن ذلك الاسم السابق يجوز نصبه ، ولكن بفعل غير ظاهر حتماً ؛ فلا يجوز إظهاره . ويكون هذا الفعل المحذوف موافقاً لفعل المذكور (فكلمة حَتَّى : صفة لمصدر محذوف ، أى : إضماراً حتماً فتصرب ؛ مفعولاً مطلقاً أو منصوب « بمعنى : عن : نصب) .

ثم بين بعد أبيات : أن العامل قد يتمنى إلى مفعوله بمساعدة حرف جر ؛ فينصبه محلاً ، أى حكماً ، حين لا يتمنى إليه مباشرة . وعندئذ يفصل حرف الجر بينهما . وقد يفصل بينهما المضاف حين

العامل فعلاً^(١) . أما إن كان وصفاً فيجوز الفصل .

حكم الاسم السابق في الاشتغال :

يجوز في هذا الاسم السابق من ناحية إعرابه وضبط آخره ، أمران - بشرط ألا يوجد ما يحتم أحدهما مما سنعرّفه -
أولهما : إعرابه مبتدأ والجملة بعده خبره .

وثانيهما : إعرابه مفعولاً به لعامل مخوف وجوباً ، يدل عليه ويرشد إليه العامل المذكور بعده في الجملة ، فيكون العامل المخوف وجوباً مشاركاً للمذكور إما في لفظه ومعناه معاً ، وإما في معناه ، فقط ؛ ولا يصح الجمع بين العاملين ما داما مشتركين^(٢) ، إذ الموجود عيوض عن المخوف . فمثال الأول : الأمين شاركته ، فالتقدير : شاركتُ الأمينَ شاركته . ومثال الثاني : البيت قعدت فيه ، التقدير : لا بست البيت ، قعدت فيه ، أو : لازمت البيت ، قعدت فيه . ومثل : الحديقة مررت بها ؛ أى : جاوزت الحديقة مررت بها . وهكذا نستأنس بالعامل

= يكون المضاف إليه هو الضمير المائد للاسم السابق . والحكم في حالة فصل العامل المشغول بالحكم في حالة وصله المباشر بالمصول ؛ فيقول :

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرَى - ١٠

وصرح بعد ذلك بأن العامل هنا قد يكون فعلاً أو وصفاً عاملاً ؛ فالوصف العامل يساوى الفعل فيما تقدم ؛ بشرط ألا يوجد مانع يمنع الوصف من العمل ونصب مفعوله إذا تقدم . فيقول :

وَسَوْفَى ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مانعٌ حَصَلَ - ١١

وقد شرحن من قبل نوع الوصف الذي يصلح للعمل هنا ، والمانع الذي يوقه عن العمل ، وسبب ذلك . ثم ختم الباب بالبيت التالي :

وَعَلَقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعَلَقَةٍ يَنْفَسِ الْأَسْمُ الْوَاقِعُ - ١٢

ومفسرته : أن السبب الخال من الضمير إذا كان له تابع يشتمل على ضمير عائد على الاسم السابق فإن العلة (أى : العلاقة) تحصل ويتم بين العامل والتابع كما تحصل ويتم بالاسم الواقع بعد العامل مباشرة ، وهذا الاسم هو ضمير المتكلم ، أو سببيه المشتل على ضميره . .

(١) يجوز الفصل بتوابع الاسم السابق ، والمضاف إليه ، وشبه الجملة كما سبق في رقم ١ من هامش ص ١٠٦ .

(٢) فإن لم يكنوا مشتركين جاز أن يكون الأول مذكوراً . ومعنى هذا جواز نصب الاسم السابق بفعل غائب المذكور ؛ فلا اشتغال معه ؛ كما سنوضحه في الزيادة والتفصيل في رقم ٢ من ص ١١٧ - .

الموجود في الوصول إلى العامل المخوف وجوباً من غير أن نقيّد بلفظ العامل الموجود أحياناً . أما معناه فنحن مقيّدون به في كل الحالات .

مع جواز الأمرين السالفين فالأول (وهو إعرابه مبتدأ) أحسن ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل مخوف ، ولا إلى التفكير في اختياره ، وفي موافقته للعامل المذكور ، وقد تكون موافقته معنوية فقط ؛ فنحتاجُ - أحياناً - إلى كد الفكر (١) .

* * *

والنحاة يتخبرون هذا الموضع للكلام على حكم كثير من الأسماء المتقدمة على عواملها ، ويتهمون فرصة « الاشتغال » ليعرضوا أحكام تلك الأسماء ؛ سواء منها ما يدخل في باب « الاشتغال » وتنطبق عليه أوصافه التي عرفناها ، وما لا يدخل فيه ، ولا تنطبق عليه صفاته (٢) . وهم يقسمونها ثلاثة أقسام (٣) : ما يجب نصبه ، وما يجب رفعه ، وما يجوز فيه الأمران .

(١) والبلاغيون يفرقون بين الأمرين ؛ إذ يترتب على أحدهما أن تكون الجملة اسمية ، وعلى الآخر أن تكون فعلية ، وفرق بين المدلولين مع صحتهما ، لهذا يقولون : إن أحسن الأمرين هو ما يتفق مدلوله مع غرض التكلم . فإن لم يعرف غرضه فهما سيان .

(٢) كالحالة التي يجب فيها رفع الاسم السابق ؛ إذ لا ينطبق عليها في الصحيح تعريف « الاشتغال » ومثلها حالات الرفع الأخرى التي يكون الرفع فيها جائزاً ، فعالة الرفع بنوعيه لا ينطبق عليها - في الصحيح - « الاشتغال مادام الاسم مرفوعاً » .

(٣) الواقع أنهم يقسمونها خمسة أقسام ، « قسم يجب فيه النصب : وقسم يجب فيه الرفع ، وقسم يجوز فيه الأمران والنصب أرجح ، وقسم يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، وقسم يجوز فيه الأمران على السواء » . وواضح أن هذا التقسيم يوجب النصب وحده في حالة واحدة ، ويوجب الرفع وحده في حالة واحدة كذلك ، ويميز الأمرين في كل حالة من الأحوال الثلاثة الباقية . ولكن هذه الإجازة قد تكون مع الترجيح أحياناً ؛ كأن يكون النصب هو الأرجح ؛ فيكون الرفع هو الأرجح ، أو العكس ؛ بأن يكون النصب هو الأرجح ، والرفع هو الأرجح . واستعمال الأرجح ليس معيماً ولا ضيقاً من الوجهة القنوية . نعم هو - مع كثرته وقوته - لا يبلغ درجة الأرجح فهما ، لكن كلاهما عربي فصيح ، وهذه الأرجحية مزية يسيرة ، خاصة لأنواع البلاغ في العصور اللغوية المختلفة ؛ متفاوتة بتفاوت تلك الأركان ؛ فالأرجح قد يشيع ويكثر استعماله في عصر لئو ، فيكون هو الأرجح ، وعندئذ ينزل الأرجح إلى درجة الأرجح ، ثم يتبدل الحال مرة أخرى في عصر لئو ، جديد ، بل في بيئة أخرى مع اتحاد المصرفين التغير في الدرجة كما وصفنا ؛ وهكذا دواليك . . . فالتفاوت بينهما منشؤه الأرجحية التي تتغير ، ولا تثبت كما قلنا - ولو كان منشؤه القلة المحيية والضعف ، أو الحسن والقيح القنويين - لوجب الاختصار على القوي دون الضعيف ، وعلى الحسن دون القبيح . لهذا داعي لكثرة الأقسام ، والأحكام ، وتعدد الآراء في كل حكم ، وما يتبعه

(١) فيجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل ؛ كأداة الشرط ، وأداة التحضيض^(١) ، وأداة العرض^(٢) ، وأداة الاستفهام^(٣) إلا الهزمة^(٤) ؛ نحو : (إنَّ ضعيفًا تصادفُهُ^(٥)) فترقق به - حيثما أدبًا تجالسُهُ يؤنسك - (هلا حَلَمًا تصطنعهم - ألا زيارةً واجبة تؤذيها) - (متى عملاً تباشرُهُ ؟ أين الكتابَ وضعته ؟) فلا يجوز الرفع في هذه الأمثلة ونظائرها على الابتداء . أما الرفع على أنه فاعل ، أو نائب فاعل أو اسم لكان المحذوفه - فجائز^(٥) .

= من عناه لا طائل وراءه . على أنا سنشير إلى أقسامهم الخمسة ، ونصف منها بالقلّة ما وصفوه ، علما بأن هذه القلّة - كما سبق - ليست المعيبة في الاستعمال ، ولا المانعة من القياس على نظائرها ؛ فإنما هي قلّة عديدة راجعة ، بالنسبة للكثرة العددية التي للأرجح . ولو كانت القلّة معيبة هنا ما وصفوا الضبط الوارد بها بأنه راجح ، وأن غيره أرجح ؛ إذ المغيّب الذي لا يصح استعماله لا يوصف بأنه راجح ولا حسن ، وفوق هذا فالخلاف محتم في أمر هذين الوصفين وانطباقهما أو عدم انطباقهما على بعض أقسامهم .

(١) التحضيض هو : الحث وطلب الشيء بقوة وشدة تظهر في نبرات الصوت وكلماته . والعرض : طلب الشيء برفق وولاية تعرف من نبرات الصوت وكلماته أيضاً . وكثير من أدواتهما مشترك بينهما ؛ مثل : - ألا - - هلا - - لو ما . . . وهذه الأدوات باب خاص يفصل أحكامها المختلفة التي منها اختصاصها بالفعل إذا كانت لتحضيض أو العرض .

(٢) إنما تكون أدوات الاستفهام مختصة بالفعل وحده إذا وقع قبل بعدها في جملتها ؛ كالثالثين المذكورين ؛ بخلافها في نحو : متى العمل ؟ - أين الكتاب ؟ لخلو كل جملة من فعل بعد أداة الاستفهام . أي : أن وجود الفعل بعد أداة الاستفهام - غير الهزمة - ووقوعه متأخراً عنها في جملتها - يجعل هذه الأداة مختصة بالدخول على الفعل .

(٣) وفي هذا الموضع الذي يجب فيه النصب يقول ابن مالك :

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ، كَأَنَّ ، وَحَيْثُمَا - ٣

(تلا السابق : أي : وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل . . .)

(٤) المضارع هنا مرفوع ؛ لأنه ليس فعلاً للشرط ؛ لأن فعل الشرط المنجز هو فعل الفعل المحذوف مع فاعله ، وموضعها ؛ بعد أداة الشرط مباشرة . أما هذا الفعل الموجود فهو مع فاعله جملة تفسر الجملة الفعلية التي حذفت وبقى معمولها المنصوب ، والتي موضعها بعد أداة الشرط مباشرة . فالمتقدّر جملة وكذلك المقدّر . ولا يصح أن يكون الفعل المذكور هو المفسر وحده ، بالرغم من أنه المرشد لفعل المحذوف ، والبال عليه . وسيجيء في الزيادة والتفصيل ص ١١٩ ، ببيان مناسب عن الفعل إذا كان هو المفسر وحده وأنه يكون كذلك عند رفع الاسم الواقع بعد أداة الشرط ، باعتباره مرفوعاً لفعله المحذوف ، وعن الجملة الفعلية إذا كانت بتمامها هي المفسرة ، وليس الفعل وحده .

(٥) سيجيء في الزيادة والتفصيل (ص ١١٧ رقم ٣ وما بعدها) إيضاح واف عن النصب الواجب ، ومكانه ، وعن هذا الرفع وما يقال فيه ، وعرض للرأي السديد .

(ب) ويجب رفع الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الاسم ؛ فلا يجوز أن يقع بعدها فعل ؛ مثل : إذا الفجائية^(١) ؛ نحو : خرجت فإذا الرفاقُ^٢ أشاهدهم ؛ فيجب رفع كلمة : « الرفاق » ولا يجوز نصبها على الاشتغال بفعل محذوف ؛ لأن « إذا » الفجائية لا يقع بعدها الفعل مطلقاً لا ظاهراً ولا مقدراً . ومثل « إذا » الفجائية أدوات أخرى ؛ منها : « لام » الابتداء في نحو : إني لـكوالدُ أطيعه ؛ فلا يجوز نصب كلمة : « الوالد » على الاشتغال ، ولا اعتبارها مفعولاً لفعل محذوف مع فاعله ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على المفعول . ومنها : واو الحال الداخلة على الاسم الذي يليه المضارع المثبت ، في مثل : أسرعُ والصارخُ أغثه ؛ فلا يصح نصب « الصارخ » على اعتباره مفعولاً به لفعل محذوف مع فاعله ، وتقديرهما : « أغث » ، والجملة من الفعل المحذوف مع فاعله في محل نصب على الحال . — لا يصح هذا ؛ لأن الجملة المضارعية التي مضارعها مثبت لا تقع حالا — على الأرجح — إذا كان الربط هو : « الواو » فقط ؛ كهذا المثال وأشباهه .

ومنها : « ليت » المتصلة « بما » الزائدة فلا نصب على الاشتغال في مثل : ليتنا وفي أصدافه ؛ لأن « ما » الزائدة لا تُخرج « ليت » من اختصاصها بالأسماء ؛ إذ يجوز لإعمال « ليت » وإعمالها ؛ فالمنصوب بعدها اسم لها .

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا وقع قبل أداة لها الصدارة في جملتها ؛ فلا يعمل ما بعدها فيها قبلها ، وبعدها العامل ، كأداة الشرط ، والاستفهام^(٢) ، وما النافية ، ولا النافية الواقعة في جواب قسم^(٣) ؛ فلا يصح نصب الاسم السابق في نحو : الكتابُ إن استعرتَه فحافظُ عليه — المريضُ هل زرتَه ؟ — الحديقةُ

(١) سبق إيضاح لها في ص ٨٢ ج ١ م ؟

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ١١٢

(٣) وكأدوات التحضيض والترض ، ولام الابتداء ، وكم النبرية ، والحروف الناسخة ، « ما عدا أن » ، والموصول ، والموصوف ، وحروف الاستثناء . فكل هذا لا يعمل ما بعده فيها قبله ؛ فلا يصلح دالاً على المحذوف . فلا يصح نصب الأسماء التي في أول الجمل التالية : ثلثاته هلا أرضته — الفضل ألهديته — الخائف لأنا مؤتم — الحرم كم مرة زرتَه ! ! — الخير إني أحبيته — التزيه للذي أصغفيه — الفناء فن أهواه شاع — ما المال إلا يتخفه المائل للنافع . أما حرفا التنفيس فالشائع جواز نصب والرفع في الاسم الذي يسبقهما ؛ نحو الرسالة سأكتبها — القصيدة سوف أحفظها .

ما أُتْلِفُ زروعها - والله الذنوب لا أرتكبها... ؛ لأن هذه الأدوات لها الصدارة ، فلا يعمل ما بعدها فيها قبلها ؛ أى : لا يجوز أن يتقدم معمولها عليها ؛ وما كان كذلك لا يصلح أن يكون دالا على عامل محذوف يماثله ، ولا مرشداً إليه . ومثلها : أدوات الاستثناء ؛ فلا نصب في نحو : ما السفر إلا يحبه الرحالون^(١) . . .

(ح) ما يجوز فيه الأمران ، وهو ما عدا القسمين السالفين ؛ فيشمل ما يأتي :
١ - الاسم - المشتغل عنه - الذى بعده فعل دال على طلب ؛ كالأمر^(٢) ، والنهى ، والدعاء ؛ ونحو : **الْخَيَوَانُ اِرْحَمَهُ** - الطيورُ لا تعذبها - اللهم الشهيد ارحمه ، أو : الشهيد رَحِمَهُ اللهُ . . .

وكذلك إن وقع الاسم السابق بعد أداة يغلب أن يليها فعل ، كهزمة الاستفهام ، نحو : **أَطَاثَةُ رَكِبَتْهَا ؟** وكأدوات النفي الثلاثة ؛ ما - لا - إن ؛ نحو : **مَا السَّفَةُ** نطقته - لا الوعد - أخلفته ، ولا الواجب - أهملته - **إِنْ السُّوءُ فَعَلْتَهُ** . ومثل « حيث » المحررة من « ما » نحو : اجلس حيث الضيف أجلسته .

وكذلك إن وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدمه جملة فعلية ، ولم يفصل فاصل بين الاسم والعاطف ؛ نحو : خرج زائر والقادم استقبلته ، فلو فصل بينهما فاصل^(٣) كان الاسم المشتغل عنه « في حكم الذى لم يسبقه شيء » ؛

(١) وفى وجوب الرفع يقول ابن مالك :

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِيتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّقَعُ التَّزِمَةُ أَبَدًا -
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَ ، وَجِدْ - هـ

ومضى البيهقي : إن تلا الاسم السابق ما يختص بالإيتداء . . . أى : إن وقع الاسم السابق بعد لفظ مختص بالدخول على المبتدأ - فالترزم رفع ذلك الاسم السابق .

كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا كان الفعل المشتغل قد وقع بعد لفظ لا يرد ما قبله معمولاً لعامل بعده . « الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بعد وجد » = أى : تلا الفعل شيئاً ، لم يرد ما قبل ذلك الشيء معمولاً لما بعده . وفى هذا البيت شيء من التعميق .

(٢) سواء أكان الأمر بصيغة فعل الأمر ؛ نحو : التردد أجتنبه ، أم بلام الأمر الداخلة على المضارع ؛ نحو : التردد لتجد نتيجة .

(٣) الفاصل المراد هنا - غالباً - هو : « أما » ؛ لأن ما بعدها مستأنف ومنقطع عما قبلها : فلا أثر للفصل بغيرها . (راجع ص ١١٨ . . .)

نحو : خرج زائر ، وأماً المقيم فأكرمه . فالأمثلة السابقة وأشباهاها ، يجوز فيها الأمران . النصب والرفع . وجمهرة النحاة تدخلها في النوع الذي يجوز فيه الأمران ، والنصب أرجح^(١) عندهم . وحجتهم : أن الرفع يجعل الاسم السابق مبتدأ ، والجملة الطلبية بعده خبر ، ووقوع الطلبية خبراً قايلاً بالنسبة لغير الطلبية ، أو يجعل الاسم السابق مبتدأ بعد همزة الاستفهام ، ووقوع المبتدأ بعدها قايلاً أيضاً ، لكثرة دخولها على الأفعال دون الأسماء . أو يجعل الجملة الاسمية بعده معطوفة على الجملة الفعلية قبله ، والعطف على جملتين مختلفتين في الاسمية والفعلية قليل .

٢ - الاسم السابق (المشتغل عنه) الواقع بعد عاطف غير مفصول بالأداة : « وأما » وقبله جملة ذات وجهين^(٢) ، مع اشتمال التي بعده على رابط يربطها بالمبتدأ

(١) وإلى الأمور التي مرت في القسم الأول يشير ابن مالك ، وبين أن المختار النصب فيقول :

وَاخْتِيارَ نَصْبٍ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا يُبْلَاوُهُ الْفِعْلَ غَلَبٌ - ٦
وَبَعْدَ عَاطِفٍ - بَلَاءٌ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا .. - ٧

يريد : أن النصب والرفع جائزان في أمور ، ولكن النصب هو المختار فيها ، وذلك حين يقع الاسم السابق قبل فعل دال على الطلب ، أو بعد شيء غلب إيلأوه الفعل ، أي : غلب أن يليه ويقع بعده الفعل ؛ كهمزة الاستفهام ، وكذلك بعد عاطف يعطف الاسم السابق على معمول لفعل مذكور أول جملة بغير فصل بين العاطف والمعلوف . وصياغة البيت الثاني عاجزة عن تأدية المراد منه ؛ إذ المراد أن الاسم المشتغل عنه يجوز فيه الأمران ، والنصب أرجح إذا كان ذلك الاسم واقماً - مباشرة - بعد عاطف يعطف جملة على الجملة الفعلية قبله والتي استقر مكان الفعل في أولها ، سواء أكان في الجملة الفعلية التي قبله معمول مرفوع ؛ مثل : غاب حارس وجارياً أحضرته (فكلمة « حارس » فاعل وهو معمول للفعل : غاب) أو معمول منصوب ؛ نحو : صافحت رجلاً ، وجنبتاً كلمته . (فكلمة : « رجلاً » معمول ، وهو معمول للفعل : صافحت) فنصب الاسم المشتغل عنه يقتضى أن يكون معمولاً لفعل محذوف يوضحه المذکور بعده . والجملة من الفعل المحذوف وفاعله معطوفة على الجملة التي قبلها ، فالعطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وليس عطف مفرد . فلا معنى لقول ابن مالك إن العطف على معمول فعل مستقر في أول جملة التي قبل العاطف . ذلك أن المعمول في الجملة السابقة ليس معطوفاً عليه كما أوضحنا . ولكن ضيق الوزن وضرورة الشعر أرقاه في التمييز القاصر . وقد تأوله النحاة بأن التمييز : وبعد عاطف - بلا فصل - على جملة معمول فعل مستقر أولاً وبها كان المنزق الخير في اختيار الأسلوب التاسع الوافي الذي لا يحصى عيباً ، ولا يتطلب تأويله أو تقديراً .

(٢) وهي الجملة الاسمية التي يكون المبتدأ فيها اسم خبره جملة فعلية ؛ مثل : الشجرة ظهر ثمرها - لفاكهة طاب طعمها . (ومنها الجملة التمجيدية . ولكن التمجيدية لا تصلح في هذا الموضع) أو هي جملة اسمية صدرها مبتدأ ، وصيغتها جملة فعلية كقولهم : النبيل زادته النعمة ذبلاً وشرقاً ، والتميم زادته النعمة لؤماً وبطراً . - الحر ينتصر لكرامته ، والذليل يجهتها .

السابق ؛ كالضمير العائد عليه ، أو الفاء المفيدة للربط به ؛ نحو : النهرُ فاض ماؤه صيفاً ، والحقولُ سقيناها من جداوله — العلم الحديث نجح في غزو الكون السماوي ، فالعلومُ الرياضية ، استلهمها الغزاة قبل الشروع . فبصح رفع كلمتي : « الحقول — والعلوم » على اعتبار كل منهما مبتدأ ، خيره الجملة الفعلية بعده . وهذه الجملة الاسمية معطوفة على الاسمية التي قبلها . ويجوز نصب الكلمتين على أنهما مفعولان لفعل محذوف ، والجملة من هذا الفعل وفاعله معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبراً قبله . وفي الحالتين تتفق الجملةان المعطوفتان في ناحية الاسمية أو الفعلية ، فيجرى الكلام على نسق واحد ، ولهذا يتساوى^(١) الأمران .

٣ — الاسم السابق (المشتغل عنه) الواقع في غير ما سبق . نحو الرياضين زرعتهما . والنحاة يميزون الأمرين ويرجحون الرفع ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف^(٢) .

« ملاحظة » بانضمام هذه الأقسام الثلاثة إلى القسم الذي يجب فيه النصب فقط ، والقسم الذي يجب فيه الرفع فقط تنشأ الأقسام الخمسة التي عرضها النحاة في هذا الباب ، وارتضوها وجعلوا لكل منها حكماً . وقد أشرنا^(٣) إلى أنه يمكن إدماج بعضها في بعض ، وجعلها ثلاثة ، اختصاراً وتيسيراً .

(١) وفي هذا يقول ابن مالك :

وإن تلاً المعطوفُ فعلاً مُخَيَّرًا بهِ عن اسمٍ فاعطفنْ مُخَيَّرًا - ٨

يريد : إن وقع الاسم السابق بعد حرف عطف قبله فعل ، وهذا الفعل — مع فاعله — خبر عن مبتدأ قبلها وقبل حرف العطف — فلك الخيار في هذه الحالة أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله ، عطف جملة فعلية على الجملة الفعلية السابقة أيضاً ، وأن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله عطف جملة اسمية على نظيرتها الاسمية . وقد شرحتنا توجيه كل حالة من هاتين الحالتين المتساويتين في الصحة .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك :

والرفعُ في غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحَ قَما أَيْبَحُ أَفْعَلُ . ودَعِ ما لَمْ يُبَيَّنْ - ٩

(٣) في هامش ص ١١١ .

زيادة وتفصيل :

١ - زاد فريق من النحاة شروطاً أخرى للاشتغال رفضها سواء ؛ بحجة أنها لا تثبت على التمهيص. وهذا رأى شديد حملنا على إمامنا ؛ ادخاراً للجهد ، وإبعاداً لنوع من الجدل لا خير فيه للنحو .

٢ - أشرنا قريباً^(١) إلى صحة أن يكون الاسم السابق المنصوب مفعولاً لفعل محذوف ، يخالف الفعل المذكور بعده في جملته ، ولا يكون له صلة بلفظه ولا بمعناه ؛ وذلك حين تقوم قرينة تدل على هذه المخالفة ؛ كأن يقال : ماذا اشتريت ؟ فتجيب : كتاباً أقرأه . « فكتاباً » مفعول لفعل محذوف تقديره : اشتريت كتاباً أقرأه ؛ فالفعل المحذوف مخالف للمذكور في لفظه ومعناه ؛ فلا تكون المسألة من باب « الاشتغال » ، ولا يكون العامل الثاني صالحاً للعمل في المفعول السابق ، ولا مفسراً لعامله المحذوف . وفي هذه الحالة التي يختلف فيها الفعلان : المحذوف والمذكور ، لا يكون الحذف واجباً ، وإنما يكون جائزاً^(٢) ؛ فيصح في الفعل المحذوف أن يذكر . أما الحذف الواجب في : الاشتغال ؛ فلا يصح الجمع بينهما ؛ لأن الثاني بمنزلة العوض عن الأول ؛ ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه^(٣) .

٣ - وإنما يقع « الاشتغال » بمعناه العام الذي يشمل الاسم السابق المرفوع بعد أدوات الشرط ، والتخصيص والاستفهام ، غير الهزمة ، كما سبق - في الشعر ؛ فقط ؛ للضرورة . وأما في النثر فلا يقع بعد تلك الأدوات إلا صريح الفعل^(٤) ويستثنى من أدوات الشرط ثلاثة أشياء ؛ يقع بعدها الاشتغال نثراً ونظماً ، أولاً : أدوات الشرط التي لا تجزم ؛ ومنها : إذا - ولو - مثل : (إذا السماء انشقت ...) إلخ ومثل : لو الحرب امتنعت لطابت الحياة .

(١) في رقم ٢ من هامش ص ١١٠ . (٢) ما لم يوجد سبب آخر غير الاشتغال يوجب .
(٣) لا يصح الجمع بين العوض والمعوض عنه وهذا أسلم من قولهم : لا يصح الجمع بين التفسير والمفسر ، « أي : المفسر والمفسر » لأنه يصح أحياناً الجمع بين هذين كما في التفسير بما بعد الحرف : « أي » ، وكالتفسير بمطاف البيان ، ويروى اللطف التي تفيد التفسير . . . كما سيبيء في ص ١٢١ - ومن هنا كان التعبير بدم جواز الجمع بين العوض والمعوض عنه هو الأسلم والأدق .
(٤) يقول النحاة : إن وقوعه في النثر مستحب ولو وقع فيه لحاز مع التقبح .

وثانيها : « إن » ، بشرط أن يكون الفعل في التفسير ماضياً لفظاً ومعنى ، نحو :
 « إنَّ علماً تعلمته فاعمل به ، أو ماضياً معنى ^(١) فقط ، نحو : « إنَّ علماً لم
 تتعلمه فانتك فائدته .

وثالثها : « أمّا » ولكن لا يجب نصب الاسم بعدها ؛ لأن الاسم يليها حتماً ^(٢) ،
 ولو كان الفعل مذكوراً بعده ، نحو قوله تعالى : (وأما ثمودُ فهديناهم) فقد قرئ
 « ثمودُ » بالرفع على الابتداء ، وبالنصب على الاشتغال . وفي حالة النصب يجب
 تقدير العامل بعد الاسم المنصوب ، وبعد الفاء معاً ؛ لأن « أمّا » لا يليها إلا
 الاسم ، — كما أسلفنا هنا وفي ص ٧٦ — ولا يفصل بينها وبين الفاء إلا اسم واحد ،
 والتقدير — كما يقولون — وأما ثمودُ فهديناهم هديناهم . وللبحث تحقيق .

٤ — من الأصول النحوية أن المحذوف قد يحتاج — أحياناً — إلى شيء مذكور
 يفسره ، ويدل عليه . وقد يكون التفسير واجباً ، كما في باب : الاشتغال . وفي هذا
 الباب إن كان المحذوف جملة فعلية فتفسيره لا يكون إلا بجملة مذكورة في الكلام ،
 مشاركة للمحذوفة في لفظها ومعناها معاً ، أو في المعنى فقط ، نحو : العظيم
 نافسته — المصنع ، وقت فيه . التقدير نافست العظيم نافسته — لا يست المصنع
 وقت فيه . أو نحو ذلك مما يؤدي إلى الغرض في الخلود المرسومة . ولا يصح هنا
 تفسير الجملة بغير جملة مثلها على الوجه السابق .

وإن كان المحذوف فعلاً فقط أو وصفاً عاملاً يشبهه ، ويحل محله ، جاز أن يفسر
 كل منهما بفعل ، أو بما يشبهه . تفسيراً لفظياً ومعنوياً معاً ، أو معنوياً فقط .
 والأفضل التائل عند عدم المانع بأن يفسر الفعل نظيره الفعل ، ويفسر الوصف
 نظيره الوصف ؛ نحو : « إنَّ أحدَ دعاك لخير فاستجب — ما الصلح أنت كارهه .
 التقدير : إنَّ دعاك أحد ، دعاك لخير فاستجب — ما أنت كاره الصلح — أنت
 كارهه ^(٣) .

(١) كالمصارح الداخلة عليه « لم » فإنها — في الأغلب — تقلب زمنه للمضى .

(٢) وقد عرفنا أن شرط وجوب النصب وحده أن تكون الأداة الشرطية مختصة بالدخول على
 الأفعال دون الأسماء . وليست « أمّا » كذلك . لأنها لا تدخل إلا على الاسم — كما سبق في ص ٧٧ —
 لهذا كان الاقتصاد على الاسم السابق غير واجب بل يجوز فيه الأمران .

(٣) ويصح ما كاره الصلح أنت كارهه .

ويدور بين النحاة جدل طويل في موضع الجملة المفسرة ؛ أياكون لها محل من الإعراب ، أم ليس لها محل ؟ وقد يكون الأنسب الأخذ بالرأى القائل إنها تساير الجملة المحنوقة « المفسرة » وتماثلها في محلها الإعرابي وعلمه ، كما تماثلها في لفظها ومعناها على الوجه السالف . وعلى هذا إن كانت الجملة المحنوقة (المفسرة) لا محل لها من الإعراب فالمفسرة كذلك لا محل لها من الإعراب ؛ نحو : البحر أحببته ، أى : أحببت البحر أحببته ، فالجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب ؛ لأن الأصلية المحنوقة كذلك . وإن كانت الجملة المحنوقة (المفسرة) لها محل من الإعراب فالتى تفسرها تسايرها وتماثلها فيه ؛ نحو قوله تعالى : (إنا كل شيء خلقناه بقدر) أى : إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر ؛ فالجملة المحنوقة (المفسرة) في محل رفع خبر « إن » ؛ فالتى تفسرها كذلك في محل رفع خبر . ونحو : العقلاء الواجب يؤدونه ؛ أى : العقلاء يؤدون الواجب يؤدونه ، فالجملة المحنوقة (المفسرة) في محل رفع خبر المبتدأ ، والمفسرة في محل رفع خبر المبتدأ كذلك . وفى نحو قوله تعالى : « وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة » . . . تقع الجملة الاسمية (المفسرة) مفعولاً في محل نصب ؛ لأن المحنوق المفسر مفعول منصوب ؛ إذ التقدير : الجزاء ، أو الجنة وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، لهم مغفرة ؛ فجملة « لهم » مفسرة « هى المفسرة للمفعول المحنوق (١) ولا تكون الجملة هى المفسرة في باب الاشتغال إلا حين يكون الاسم السابق منصوباً كالأمثلة السالفة ؛ فإن كان مرفوعاً للمحنوق فالمحنوق هو فعله وحده (٢) ويتعين أن يكون مفسره هو الفعل المذكور وليس الجملة ، ولا بد - عند المحققين أن يكون هذا الفعل المذكور (المفسر) مسايراً للمحنوق (المفسر) في حكمه وإعرابه اللفظي ، وللتقدير ، والمحل . . . مثل إن العتاب يكثر يؤد إلى القطيعة ،

(١) ولا يصح أن تكون هى المفعول الثانى للفعل : « وعد » لأنه من باب « كسا » ، أى : من الأفعال التى لا يقع فيها المفعول الثانى جملة .

(٢) كما أشرنا في رقم : هامش ص ١١٢ . سواء أكان الفعل مبنياً معلوماً أم مجهولاً تاماً أم ناقصاً مثل : كان . كل هذا على حسب السياق ، وعلى مقتضاه يعرب الاسم المرفوع فاعلاً ، أو نائب فاعل ، أو اسماً لكان مثل : إن برد أشد فاحترس - إن عمل أنته فلازبه - المره مجزئ بعمله إن خير فخير . (إن أشد برد - أشد - فاحترس) - (إن أتقن عمل - أنته - فلازبه) - (المره مجزئ بعمله إن كان في عمله خير فجزاؤه خير . . .)

التقدير : إن يكثر العتابُ - يكثرُ - يؤد إلى القطيعة . فالمفسر هو الفعل : « يكثر » الثاني ، وهو مضارع مجزوم كالأول المحذوف . ومثل : إذا العنايةُ تلاحظك عيونها فلا تخف شيئاً . التقدير : إذا تلاحظك العناية تلاحظك عيونها فالمفسر في المثال هو الفعل : « تلاحظ » وحده ، وهو كالأول في حكمه الإعرابي . ومثل :

فمن نحن نُؤمنه^(١) بيت وهو آمنٌ ومن لا نُجيره يُمَس منّا مُفزعاً
التقدير : فمن نُؤمنه - نُؤمنه بيت وهو آمن فالمفسر هو الفعل « نؤمن » وحده ، وهو مجزوم كالفعل المفسر المحذوف . وكلمة : « نحن » في البيت ضمير فاعل للفعل المحذوف . وقد برز هذا الضمير - بعد استتاره الواجب - بسبب حذف فعله وحده ؛ إذ لا يبقى الفاعل مستتراً بعد حذف عامله . فإذا رجع العامل وظهر ، عاد الضمير الفاعل إلى الاستتار كما كان . فإن ظهر مع ظهور عامله لم يعرب - في الرأي الشائع - فاعلاً ؛ وإنما يعرب توكيداً لفظياً للضمير المستتر المماثل له . وينطبق هذا الكلام على البيت التالي وأشباهه :

فإن أنت لم ينفعك علمك^(٢) فانتصب لعلك تهديدك القرون الأوائل
التقدير : فإن لم تنفع لم ينفعك علمك وأشباه هذا .
فالفعل « ينفع » هو وحده المفسر للفعل المحذوف ، وهو مسابير لذلك المحذوف في الجزم والنفي معاً . والضمير البارز « أنت » فاعل الفعل المحذوف ، وكان مستتراً وجوباً فيه ، فلما حذف الفعل برز في الكلام فاعله المستتر ، ولما رجع الفعل إلى الظهور في الجملة عاد فاعله الضمير إلى الاستتار كما كان أولاً . ومثله :
لا تجزعي إن منفس* أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

التقدير : لا تجزعي إن هلك منفس أهلكته والمحذوف هنا مطاوع للمذكور ، فهو من مادته اللفظية ومن معناه ، وإن كانت المشاركة اللفظية ليست كاملة . وقول الآخر :

بليغ إذا يشكو إلى غيرها الهوى وإن هو لاقاها فغير بليغ .

(١) معنى : نُؤمنه ، ونمنحه الأمان .

(٢) يريد : إن لم يكن لك علم بموآت الموت المحيطة بك بحيث يملك فارجع إلى أصولك الأوائل

الذاهبين ، لعل لك عظة في موته .

أما تفصيل الرأي القائل بمسايرة الجملة المفسرة للجملة المفسرة في حكمها ،
وعملها الإعراب . فراجع إلى أمرين :

أولهما : أن الجملة المفسرة قد يكون لها محل من الإعراب — بالاتفاق —
في بعض مواضع ، كالجملة المفسرة لضمير الشأن^(١) في نحو : (قل : هو
الله أحدٌ فإن جملة « الله أحد » مبتدأ وخبر في محل رفع ، لأنها خبر لضمير
الشأن : « هو » . وفي نحو : ظننته : « الصديقُ نافعٌ » ؛ الجملة الاسمية في
محل نصب ؛ لأنها المفعول الثاني لظن . . . وليس في هذا خلاف .

وثانيهما^(٢) : أن هناك كلمات تفسر غيرها وقد تسايروها في حركة إعرابها ؛ كالكلمات
الواقعة بعد « أي » التي هي حرف تفسير في مثل : هذا سورٌ من عَسَجَدَ ،
أي : ذهب . فأى : حرف تفسير يدل على أن ما بعده يفسر شيئاً قبله . وكلمة :
« ذهب » هي التفسير لكلمة : « عسجد » ويجب أن تضبط مثلها في حركات
الإعراب . نعم إنهم يعربون كلمة « ذهب » وأمثالها بما يقع بعد « أي » التفسيرية
بدلاً أو عطف بيان ، لكن هذا لا يخرجها عن أنها مماثلة للمفسر في حركة
إعرابه ؛ إذ كل من البدل وعطف البيان تابع هو بمثزلة متبوعه .

ومن الكلمات التي تفسر غيرها ويصح أن تسايروها في حركة إعرابه ما يقع بعد
حرف العطف : « الواو » الذي يدل أحياناً على أن ما بعده مفسر لما قبله ،
كما في مثل : الماء الصافي يشبه اللجينَ والقضبةَ . فالواو حرف عطف للتفسير ،
لأن ما بعدها يفسر ما قبلها . وهو مسايير له — وجوياً — في حركات إعرابه ؛
إذ المعطوف كالمعطوف عليه في كثير من أحكامه التي منها حركات الإعراب .
فالرأي القائل باعتبار الجملة التفسيرية مسايرة لما تفسره يجعلها كمنظائرهما
من الجمل التي لها محل من الإعراب ، وكغيرها من المقدرات التي تؤدي مهمة
التفسير . ولا معنى للتفرقة في الحكم بين ألفاظ تؤدي مهمة واحدة ، إلا أن كان
هناك سبب قوئى ، ولم يتبين هنا السبب القوئى ؛ بل الذي تبين أن الكلام المأثور
الفصيح يؤيد أصحاب هذا الرأي الواضح الذي يمنع تعدد الأقسام والأحكام ،
ويؤدى إلى التيسير بغير ضرر .

وقد أشرنا^(٣) إلى أن الجملة لا تكون مفسرة في باب « الاشتغال » إلا حين يكون
الاسم السابق منصوباً . فإن كان مرفوعاً لعامله المحذوف فالحذوف هو فعله وحده ،

(١) راجع ضمير الشأن ج ١ ص ١٧٧ . م ؟ باب التفسير .

(٢) لهذا إشارة في هامش ص ١١٧ . (٣) في رقم ٤ من هامش ص ١١٢ وفي ص ١١٩

ويتعين أن يكون التفسير بفعل فقط ، كما قلنا إن الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل وجب نصبه ، ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ ، وإنما يجوز رفعه على أنه مرفوع فعل محذوف ؛ كقوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » فلكلمة : « أحد » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : « وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك » . . . إلى آخر ما أوضحنا . . .

والذي نريد بسطه الآن أن بعض القدامى والمحدثين لا يروقهـم هذا التقدير ، ويسخرون منه ، مطالبين بإعراب الاسم المرفوع إما مبتدأ مباشرة ، وإما فاعلا مقدما للفعل الذي بعده (أى : للمفسر) وبإعمال التعليل الذى يحول دون هذا الإعراب ، لأنه — كما يقولون — تعليل نظرى محض ، أساسه التخيل والتوهم ، وتعارضه النصوص الكثيرة الواردة بالرفع الصريح . . .

ولا حاجة إلى عرض أدلة كل فريق ممن يبيح أو يمنع ؛ فقد فاضت بها المطولات والكـتب التى تتصدى لثل هذا الخلاف ، وسرد تفاصيله وأدلته التى تضيق بها الصلور — أحيانا — حين تقوم على مجرد الجدل ، وتعتمد على التسابق فى إظهار البراعة الكلامية . ومنها كتاب الإنصاف فى أسباب الخلاف ، لابن الأثير . . .

والحق يقتضينا أن نحكم على كل وجه من أوجه الإعراب الثلاثة بالضعف . ولكن الضعف فى حالة تقدير عامل محذوف ، أخف وأيسر . وفيما يلى البيان بإيجاز ، ولعل فيه — مع إيجازه — ما يرد بالأمر مؤزده الحق ، ويضعه فى نصابه الصحيح :

(١) فى مثل : إن عاقل^١ ينصحك^٢ ينفعك^٣ ، لو أعربنا الاسم السابق : « عاقل » مبتدأ لكانت الجملة الفعلية بعده (وهى : ينصحك) فى محل رفع خبره . ويترتب على هذا أن تكون أداة الشرط ، وهى تفيد — دائما — التعليق^(١) قد دخلت على جملة اسمية ، مع أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت ؛ وهو من أضداد التعليق . وهنا يقع التعارض الواضح بين مدلولي الأداة والمبتدأ مع خبره ؛ وهو تعارض واقعى لا خيالى ؛ إذ مرده الاستقراء المنتزع من الأساليب العربية

(١) توقف حصول شيء ، أو علم حصوله ، على أمر آخر ؛ فيكون الثانى مرتباً على الأول وجود أو عدمه . فإن كانت أداة الشرط جازية فالنتيـجة لا يتحقق إلا فى المستقبل .

الصحيحة التي لا يسوغ مخالفتها ، وبخاصة في النواحي المتعلقة بالمعنى ؛ وإلا اضطربت المعاني ، وتناقضت ، ولم تؤد اللغة مهمتها .

وشيء آخر يؤيد ما سلف ؛ هو أن بعض النصوص الفصيحة الواردة تدل على وجود لغات أو لهجات ترفع المضارع « ينصح » في ذلك المثال وأشباهه . فإذا ورد مرفوعاً فأين فعل الشرط ؟ أيكون هو فعل الشرط مع رفعه ؛ فتكلف أفصح التأويل والتمحل في أمر هذا الرفع ؟ أم نتركه على حاله مرفوعاً ، ونقدر فعلاً آخر للشرط مجزوماً مباشرة ؟ الأمران معييان . ولكن الثاني أقرب إلى القبول ؛ لأنه — بسبب جزمه المباشر الخالي من التأويل — يتخرط في عداد أفعال الشرط ؛ إذا الأصل في أفعال الشرط أن تكون مجزومة . وهذا دليل آخر يدفعنا إلى رفض الوجه الإعرابي السابق (المبتدأ) . كما تحمل على رفضه أمور أخرى نحوية وبلاغية دقيقة لا نرى الإقتال بها . وفي مقدمتها الفصل بين أداة الشرط الجازمة وفعلها وهذا ممنوع ؛ لخالفته المأثور الشائع .

(ب) ولو أعرينا الاسم السابق وهو : « عاقل » وأشباهه ، فاعلاً كما يرى فريق من الكوفيين لكان في هذا أخذ برأى ضعيف أيضاً ، فوق ما فيه من الفصل الممنوع ، ومن اختلاط الأمر في كثير من الأساليب بين المبتدأ والفاعل المتقدم كما في المثال المرفوض ونظائره — وما أكثرها — فيوجد من يعرب كلمة : « فاعل » مبتدأ ، والجملة الفعلية بعده خبره ، ومن يعربها فاعلاً مقدماً للفعل بعده وعلى الإعراب الأول تكون الجملة اسمية ، وقد سبق ما فيها من عيب . أما على الإعراب الثاني فالجملة فعلية ، ودلائلها مختلفة عن سابقتها ، فشتان بين مدلولي الجملتين في لغتنا ، هذا إلى مشكلات أخرى تتعلق بالضمائر المتصلة بالفعل المتأخر ، وعودتها ، ومطابقتها للفاعل المتقدم أو عدم مطابقتها ، واعتبارها حرفاً أو اسماً . . .

(ح) فلم يبق إلا اختيار الإعراب الثالث القائم على تقدير فعل محذوف ، واعتباره أفضلها ، وأن العيب فيه أخف وأيسر ، كما قلنا . ولن يترتب على هذا « التقدير » خلط بين المعاني والمدلولات اللغوية ، ولا تدخل بين القواعد النحوية . على أن « التقدير » باب واسع وأصيل في لغتنا ، ولكنه محكم ، وسائق بمن يحسن استخدامه — عند ميسر الحاجة الشديدة — على النمط الوارد الفصحح الذي يحتاج به .

٤ — أجرى بعض النحاة الذين لا يقصرون الاشتغال على النصب — أحكاماً أربعة

... ..

على الاسم السابق إذا كان مرفوعاً وبعده فعل قد عمل الرفع في ضميره أو في ملامبه :
فيجب رفع هذا الاسم السابق إما بالابتداء إذا وقع بعد أداة لا يليها فعل ؛
كإذا الضجائية ، وليتأ (المحتومة « بما « الزائدة) ؛ نحو : خرجت فإذا النسيم
ينعش - ليتأ الجو يعتدل ، وإما على الفاعلية بفعل محذوف في غير تلك الحالة ؛
نحو : إن سياراً أقبلت فاحترس منها .

ويكون الرفع واجباً بالابتداء في مثل : الزارع يكافح ؛ حيث لا يحتاج
إلى تقدير شيء محذوف ، أما إعرابه فاعلاً أو مرفوعاً بالفعل فيتطلب تقدير
ذلك الفعل ، والتقدير هنا ردىء ما دام الاسم غير واقع بعد أداة طلب . . .
وقد يكون الرفع بالفعل المحذوف واجباً على الرفع بالابتداء في مثل : العاملة
لِتَجْتَهِدْ ؛ لأن وقوع الجملة الطلية خيراً قليلاً بالنسبة لغير الطلية .

وقد يستويان في مثل : المطر نزل ، والزرع ارتوت منه . لأن الجملة الأولى
ذات وجهين فإذا أعربت كلمة « الزرع » مبتدأ والجملة بعدها الخبر كانت
هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية التي قبلها . وإذا أعربت كلمة :
« الزرع » فاعلاً لفعل محذوف كانت هذه الجملة الفعلية معطوفة على الجملة
الفعلية الواقعة خيراً قبلها .

٥ - أبيات ابن مالك في هذا الباب ليست مرتبة ترتيباً مناسباً يسائر المعاني
ويؤلف بعضها بعضاً ، فقد يذكر بيتاً أو بيتين في أول الباب يشرح بهما قاعدة
معينة ، ثم يأتي بيت أو أكثر ليشرح قاعدة ثانية ، فثالثة . . . ثم يذكر بيتاً
آخر يتم القاعدة الأولى ، فآخر يتم الثالثة ، وهكذا تنفرق أجزاء القاعدة الواحدة
في بيتين أو أكثر ليس بينهما توال أو اتصال مباشر . فلم يكن بد من استيفاء
كل قاعدة على حدة استيفاء كاملاً . ثم الإشارة في المامش إلى أبيات ابن
مالك المتعلقة بتلك القاعدة ، وتلويها على حسب ما يقتضيه تماسك القاعدة
وتكاملها ، لا على حسب ورودها في ألفيته ؛ وإلا جاءت القاعدة مفككة ، متناثرة
هنا وهناك ، متداخلة في غيرها . على أنا وضعنا بجانب كل بيت من أبيات ابن
مالك رقماً خاصاً به يدل على ترتيبه الحقيقي بين أبيات هذا الباب كما وردت في ألفيته .

٦ - أسلوب : « الاشتغال » دقيق ، يتطلب براعة في تأليفه ، كمن يسلم
من الخطأ ، والالتواء ، والتضكك ؛ فحبذا الاقتصاد في استعماله .

المسألة ٧٠ :

تعدي الفعل ولزومه

الفعل التام^(١) ثلاثة أنواع ؛ نوع يسمى : « المتعدي »^(٢) ؛ وهو الذى ينصب بنفسه مفعولاً به^(٣) ، أو اثنين ، أو ثلاثة ؛ من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر ، مثل : سَمِعَ - ظَنَنْتَ - أَعْلَمْتُ ، فى نحو : لما سمعت الخبرَ ظننتُ الراوىَ غططاً ، لكن الصحف أعلمتنا الخبرَ صحيحاً .

ونوع يسمى « اللازم »^(٤) أو : « القاصر » ، وهو الذى لا ينصب بنفسه مفعولاً به أو أكثر ؛ وإنما ينصبه بمفعولة حرف جر ، مثل : أسرف - انتهى - قعد - فى نحو : إذا أسرف الأحمق فى ماله انتهى أمره إلى الفقر ، وقعد فى بيته

(١) الفعل التام ، هو : ما يكتفى بمرفوعه فى تأدية المعنى الأساسى للجيلة ؛ مثل : ساد - أضاء - تحرك - . . . وأشباهاها ؛ حيث نقول : ساد الهدوء - أضاء النجم - تحرك الكوكب . أما الناقص فهو الذى لا يكتفى بمرفوعه فى ذلك ، وإنما يحتاج معه لمنصوب حتماً ؛ مثل : « كان وأخواتها » من الأفعال الناسخة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر - كما سبق فى ج ١ ص ٤٠٣ م ٤٢ . وهذه الأفعال الناقصة (الناسخة) لا توصف بأنها متعدية ولازمة ، وإنما هى قسم مستقل ، ومثلها الأفعال المسنوعة التى تصلح للأمرين ؛ فتستعمل فى المعنى الواحد لازمة ومتعدية ، مثل : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت للماقل بشكره . أو : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت للماقل بشكره . فهذه الأفعال وأشباهاها قسم قائم بذاته أيضاً ؛ وعلى هذا تكون أنواع الفعل - من ناحية التعدى وال لزوم أو عشمها - أربعة ؛ نوع متحد فقط ، ونوع لازم فقط ، ونوع صالح للأمرين ، ونوع ناقص لا يوصف بأحدهما . والثلاثة الأولى أقسام التام وحده .

(٢) يسميه بعض النحاة « المجاوز » ، أو « الواقع » ؛ لأن أثره لم يقتصر على الفاعل وإنما جاوزه إلى المفعول به فيقع مدلوله عليه .

(٣) المفعول به هو : ما وقع عليه فعل الفاعل إيجاباً أو سلباً ؛ نحو : يطلب للماقل السعادة ، ولا ينهى السعى الحميد لها . والمفعول به لا ينصب إلا الفعل المتعدي ومرفوعه ، أما بقية المفاعيل فينصبها الفعل المتعدي واللازم ، وكذا بقية المنصوبات . ويجوز الاختصار على كلمة : « مفعول » وحدها ، دون تقييدها بالجار والمجرور بعدها ، لأن كلمة : « مفعول » إذا ذكرت مطلقة بغير قيد لا يراد منها إلا المفعول به .

(٤) وقد يسمى : « القاصر » أو غير المتعدي ، أو المتعدي بحرف الجر .

مَكُونًا محسوراً^(١) . فكل كلمة من : مال ، فقر ، بيت . . . هي في المعنى - لا في الاصطلاح - مفعول به للفعل قبلها . ولكن الفعل لم يُوقَع معناه وأثره عليها مباشرة ، وإنما أوصله بمساعدة حرف جر ؛ فهي في الظاهر مجرورة به ، وهي في المعنى في حكم المفعول به لذلك الفعل^(٢) .

نوع مسموع ، يستعمل متعدياً ولازماً ؛ مثل : شكَّرَ ، ونَصَحَ .

وقد أراد النحاة تيسير التمييز بين الفعل المتعدي بنفسه والفعل اللازم ، وسهولة تعيين كليهما ؛ فوضعوا لذلك ضابطين يصلح كل منهما لأداء هذه المهمة . أولهما : أن يتصل بالفعل ضمير ؛ كالماء^(٣) ، يعود على اسم سابق غير ظرف وغير مصدر .

وطريقة ذلك : أن يوضع الفعل في جملة تامة ، وقبله اسم جامد ، أو مشتق ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم غير مصدر وغير ظرف . وبعد الفعل ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم . فإن صح التركيب واستقام المعنى فالفعل متعد بنفسه ، وإلا فهو لازم . فإذا أردنا أن نتبين حقيقة الفعل : « أخذ » من ناحية التعدى واللزوم

(١) منقطعاً عن أسباب الخير ، ووسائل القوة .

(٢) وإذا كانت في حكم المفعول به معنى فهل يجوز في توابع هذا المفعول الحكمي (أى : المعنوي) النصب مراعاة له كما يجوز الجر مراعاة لفظ ؟ تؤخذ الإجابة من شارح كتاب المفصل في ج ٧ ص ٦٥ ونصها : « لفظه مجرور وموضعه نصب ؛ لأنه مفعول ؛ ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان ، الجر والنصب ؛ نحو قولك : مررت بزيد وعمر - وعمر ؛ فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ؛ وذلك من قبل أن الحرف يتنزل منزلة الجزء من الفعل ؛ من جهة أنه به وصل إلى الاسم ؛ فكانه كالجزء في : أذهبته ، والتضخيم في : فرحته ، وتارة يتنزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به ؛ ولذلك جاز أن يعطف عليهما بالنصب ؛ فالجر على الاسم وحده ، والنصب على موضع الحرف والاسم معاً .) والرأى صريح في جواز الأمرين ، ولا شك أن ما يجرى في العطف يجرى في غيره من باقي التوابع . ثم عاد فردد هذا في ٨ ص ١٠ من غير أن يقتصر في التوابع على العطف ؛ بل نص على الصفة أيضاً . ولا ريب أن باقي التوابع يجرى عليها ما يجرى على العطف والتامت .

ولعل الخير في إعمال هذا الرأي ، والاقتصار على الرأي الآخر السديد الذي يوجب الجر وحده في التوابع ، وترك النصب لما قد يكون مسموحاً من الكلام القديم دون محاذاته ؛ منعاً للخلط ، وحرصاً على الضبط في أداء المعاني بدقة وأحكام . « راجع ما سبق في ها ص ١٠٠ ر : « ب » ص ١٠٧ وما يتبعها في رقم : ١ من هامش ص ١٠٨ م ٦٩ و ص ١٣٣ م ٧١ ثم ص ٣٢٤ م ٨٩ .

(٣) وتسمى : « هاء المفعول به » لأنها تعود عليه .

وضعنا قبله اسماً غير مصدر وغير ظرف ، وجعلنا بعده ضميراً يعود على ذلك الاسم ؛ فنقول : الصحف أخذتها ، فترى المعنى سليماً والتركيب صحيحاً ؛ فنحكم بأن هذا الفعل متعد ؛ ينصب مفعوله بنفسه إلا إن كان المفعول نائب فاعل فيرفع^(١) . ومثل هذا يتبع في الفعل « قعد » حيث نقول : العربة قعدتُها ؛ فندرك سريعاً فساد الأسلوب والمعنى . ولا سبب لهذا الفساد إلا تعدية الفعل : « قَعَدَ » تعدية مباشرة . لهذا نحكم بأنه لازم . ومثل الفعلين « أخذ » و « قعد » غيرهما من الأفعال ؛ حيث يمكن التوصل إلى معرفة المتعدى واللازم باستخدام الضابط السالف .

ولما اشترطوا في الاسم السابق أن يكون غير مصدر وغير ظرف لأن الضمير يعود عليهما من الفعل المتعدى واللازم على السواء ؛ فلا يصلح الضمير العائد على أحدهما أن يكون أداة للتمييز بينهما ، ولكشف المتعدى واللازم منهما ؛ ففي مثل : طلبت منك أن تمشي في الصباح المبكر طويلاً ، ثم تسريح ساعة ، تذهب بعدها إلى مزولة عمالك . فإذا فعلت ؟ .

قد يكون الجواب : المشى مشيته ، والساعة استرحتها ، والذهب ذهبته ، والعمل زاولته . ففي الإجابة ضمائر عاد بعضها على المصدر أو على الظرف ، مع أن أفعالها لازمة ؛ كما في الثلاثة الأولى ، وعاد بعضها على المصدر أيضاً مع أن الفعل : « زاول » متعد بنفسه .

ثانيهما : صياغة اسم مفعول تام^(٢) من الفعل الذي يراد معرفة تعديته أو لزمه ؛ فإن أدى اسم المفعول معناه بغير حاجة إلى جار ومجرور كان فعله متعدياً بنفسه ، وإلا كان لازماً . ففي مثل : فتح — أكل — أعلن . . . نقول : الباب مفتوح — الفاكهة مأكولة — الخبر معلّن . . . فترى اسم المفعول مستغنياً عن الجار والمجرور في أداء المراد منه ، بخلافه عند صياغته من مثل : قَعَدَ — يَتَسَّسَ —

(١) وفي هذا يقول ابن مالك :

علامةُ الفعلِ المُتعدّي أنْ تَصِلَ «ها» غَيْرَ مصدرٍ بِهِ ؛ نحو : عَمِلَ
فانْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ ، إنْ لَمْ يَنْبُتْ عن فاعِلٍ ؛ نحو : تدبَّرتُ الكُتُبَ
أى : تأملتها .

(٢) لا يحتاج في تأدية المعنى المراد منه إلّ جار مع مجروره .

هتف . . . حيث تقول : الحجرة مقعود فيها - القضاء على أسباب الحرب ميثوس منه - العظيم مهتوف باسمه . . . فاسم المفعول هنا لم يستغن في أداء معناه عن الجار مع مجروره . . .

فالمسيلة إلى معرفة التعدية واللزوم تكون باستخدام أحد الضابطين ، أو كليهما معاً^(١) ؛ كما يقول النحاة .

وبالرغم من هذه المسيلة لجئنا إلى أخرى أدق منها وأصح ؛ فقد بذلوا الجهد - قدر استطاعتهم - في استقصاء كلام العرب ، وحصر الأفعال اللازمة الواردة فيه ، وتقسيمها أقساماً متعددة ، لكل قسم عنوان معين ينطبق على عدد كبير من الأفعال اللازمة الداخلة تحتَه ؛ فيكتفي الراغب بمعرفة هذا العنوان ، وتطبيق معناه على الفعل الذي يريد الحكم عليه بالتعدية أو باللزوم ؛ فيصل - غالباً - إلى ما يريد . فتمتلة هذا العنوان العام منزلة القاعدة التي تطبق على أفراد متعددة ؛ فتغني عن المراجع اللغوية ، وتوصل إلى الغاية المرجوة بغير جهد مبذول ، ولا وقت ضائع . وقد نجحوا في وضع هذه العناوين أو القواعد نجاحاً كبيراً يمكن الاعتماد عليه ، والاكتفاء به ، بالرغم من أنها لم تنطبق على قليل من الأفعال وصف

(١) الحق أن تلك الوسيلة ليست فاجعة ، ولا سليمة ، وأن الضابط الصحيح هو حكم اللفظة بمفردها ، وتراكيبها الواردة عن أهلها العرب . وقد حوت النصوص والمراجع الوثيقة كثيراً من هذه المفردات والتراكيب ، وأبانت الكتب القوية - في عناية تامة - ما تعدى من الأفعال وما لزم ، مع سرد معانيها ؛ تشهد هذا في كتاب : المصباح المنير ، وفي القاموس المحيط ، وشرحه تاج العروس ، وفي لسان العرب ، وفي أساس البلاغة . . . وغيرها من المطولات القوية . أما الضابطان السالكان فلا يصلح أحدهما أو كلاهما للإبانة دون الرجوع إلى تلك المراجع الوثيقة . وإلا فن أين نعلم أن الفعل : (فتح - أكل - أعلن - . . .) واسم المفعول منه مستغنيان عن الجار والمجرور ، وأن الفعل : (قد - يش - هتف . . .) واسم مفعوله لا يستغنيان ؟ من أين نعلم أن هذا الأسلوب صحيح في تركيبه بعد التعدية ، أو غير صحيح ؟ وأن مثل : « الحجرة قعدتها » - خطأ ؟ لا سبيل لذلك إلا بالرجوع إلى تلك المصادر القوية الآمنة ، ولا دخل للقول الشخصي في الصحة أو الفساد ؛ لأنه غير مأمون . ومعنى ما تقدم أننا لا نستطيع الانتفاع بأحد الضابطين السالفين أو بهما معاً دون تحكيم اللفظة أولاً ، والاعتماد على ما تشير به ، ولها وسعها القول الفصل . أما الضابطان أو أحدهما فيمكن من عرف أولاً من اللفظة تعدية هذا الفعل أو لزمه - أن يلجأ إليها ؛ لمجرد الاستئناس ، لالمعرفة أمر مجهول ، بل إنه لا يحتاج إلى مثل هذا الاستئناس ؛ لاستغناؤه عن المعرفة القوية .

بالشذوذ ، ونحوه . وأشهر تلك العناوين والقواعد الدالة — في الغالب — على الأفعال اللازمة ما يأتي :

١ — الأفعال الدالة على صفة تلازم صاحبها ، ولا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر ، وهي الأفعال الدالة على السجاية ، والأوصاف القطرية مثل : شَرَفَ فلان ، نَبَلَ — ظَرَفَ — قَصَرَ — طَالَ — سَمِنَ — نحَفَ . . . والأغلب في هذه الأفعال أن تكون على وزن «فَعَّلَ» — بفتح فضم — وهذه صيغة تكاد تقتصر على الفعل ^(١) اللام .

ويتصل بهذا ما لا يدوم ولكن زمنه يطول ، أو يتكرر ، مثل : جَبَنَ — شَجِعَ — نَهَمَ ^(٢) — جَشِعَ .

٢ — الأفعال الدالة على أمر عَرَضِي ^(٣) طارئ ، يزول بزوال سببه المؤقت ؛ كالأفعال في مثل : مَرَضَ المتعرض للعدوى ، — احمر وجهه — ارتعشت يده . . . وكالأفعال الدالة على فرح أو حزن ؛ مثل : فرح — هِنَى — سعد — حزن — جزع — فرع — رجف . . . أو على نظافة وندس ؛ مثل : نَظَّفَ الثوب — طهر — وضَّأ — دنس — وصَّحَ — قَدَّرَ — نجَّسَ . . .

٣ — الأفعال الدالة على لون ، أو حلية ، أو عيب ؛ مثل : حَمَر — احمر — احمرار — سَوَّدَ — اسود — ابيض — . . . ومثل : دَعَجَ ^(٤) ، كَحَلَ — عَوَّرَ — عَمَّى . . .

٤ — الأفعال التي على وزن «افْعَلَّ» نحو : اَفْشَعَرَ — اَبْدَعَ ^(٥) ، اشمأز — وما ألحق بهذا الوزن من مثل : اَفْوَعَلَ (بسكون الفاء ، وفتح الواو والعين وتشديد اللام) نحو : اَكْوَهَدَ ^(٦) واكْوَالَ . . .

(١) ويقول صاحب المعنى (= ٢ باب الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا) : إنه لم يرد منها متعديا سماعا إلا اثنان ؛ هما : رَجَب ، وطلَّح — بفتح أولهما ، وضم ثانيهما — في مثل : رَجَبْتُمُ الدَّارَ ، وطلَّحَ القَمَرُ اَيْنَ . كما سيجيء في ص ١٣٨ ، ١٤٩ .

(٢) نهم الرجل : اشتدت رغبته في الطعام ولا يزيته .

(٣) يراد بالعرضي هنا : المعنى الطارئ الذي ليس له طول ثبات ، ولا دوام ، وليس حركة جسم . أما الفعل الدال على الحركة فقد يكون لازما ؛ مثل : مشى ، وقد يكون متعديا مثل : مد .

(٤) دَجَجَتِ العين : اشتد سوادها وبياضها — أو : اختلطت مع شدة سواد المقلة .

(٥) اَبْدَعَ التقطيع : تفرق هربا .

(٦) اَكْوَهَدَ الفرج : ارتعش ؛ ليشر أمه بجوده . واكْوَالَ الرجل ؛ بمعنى : قَصَرَ .

٥- الأفعال التي على وزن « افْعَلْكَ » ؛ من كل فعل في وسطه نون بعدها حرفان أصليان ، نحو : اَحْرَنْجِم^(١) . وكالأفعال التي تضاهي « افْعَلْ » من كل فعل في وسطه نون بعدها حرفان أحدهما زائد للإلحاق ، نحو : اقْعَنْسَس^(٢) ؛ فإن السين الثانية زائدة للإلحاق^(٣) ؛ باحرنجم .

ويلحق بهما ما كان على وزن « افْعَعْلِي » نحو اسْلَنْتِي^(٤) واحْرَنْبِي^(٥) .

٦- الأفعال التي على وزن « فَعِلَ » بكسر العين أو فتحها إذا كان الوصف منها على « فَعِيل » ؛ نحو : قَوِي الرجل ، فهو قَوِيٌّ ، وذلك^(٦) الضعيف ، فهو ذليل .

٧- الأفعال التي على وزن : انْفَعَلَ ؛ نحو : انبعت وانطلق ، والتي على وزن « أَفْعَلْ » ، ومعناها : صار صاحب شيء معين . مثل : أَعَدَّ البعير ؛ بمعنى : صار ذا غُدة^(٧) . . . أو التي على وزن : « اسْتَفْعَلَ » وتفيد الصيرورة^(٨) أيضاً ؛ نحو : اسْتَنْوَقَ الجمل ، أى : صار كالناقة . استأسد القط ؛ أى : صار كالأسد في صورته . . .

(١) احرنجم الرجل : أراد شيئاً ثم عدل عنه ، واحرنجمت الخيل أو الإبل . اجتمعت مترجمة .

(٢) اقْعَنْسَسَ الجمل : أبى أن ينقاد ، أو : رجع إلى الخلف .

(٣) كانت العرب تزيد على الكلمة الثالثة حرفاً لتجعلها مساوية في عدد حروفها وفي وزنها لكلمة أخرى ، وتجري مجراها في التصغير ، والنسب ، والجمع ، وغيرها . والذي يدهشنا لذلك دواع في مقسّمها ضرورة الشعر ، والتكليس أو التهكم . . .

وليس من حق أحد - سوى العرب القدامى - أن يزيد للإلحاق ؛ فتلك الزيادة مقصورة عليهم ، وقد انتهى زمنها بانتهاء صورهم التي حدثت للاستهزاء بكلامهم ، والتي حدها جميع اللغة العربية بالقاهرة ، بنهاية القرن الثامن الهجري في الحواضر ، ونهاية القرن الرابع الهجري في البوادي . (راجع ص ١٨ من كتاب رأى في بعض الأصول المنوية والنحوية المؤلف ، و ص ٢٠٢ من الجزء الأول من مجلة الجمع القنري القاهري ، و ٢٩٤ ، ٣٠٣ من محاضر انتقاده الأول) . . .

(٤) اسلنتى المريض : قام على ظهره .

(٥) احرنبي الديك : نفش ريشه ؛ استعدداً للقتال .

(٦) من باب : يضرب .

(٧) يريدون بها : ورياً ناتئاً يظهر في بعض أعضائه .

(٨) التحويل والانتقال من حالة إلى حالة .

- ٨- الأفعال الدالة على مطاوعة ^(١) فعل لفعل آخر متعد بنفسه لواحد مثل : « امتد » في نحو : مددت الحديد الساخن فامتد ، ومثل : « تَوَقَّر » في نحو : وَفَّرَ المال فتَوَقَّر ، ومثل : انكسر في نحو : كسرت الخشبة فانكسرت .
- ٩- الأفعال الرباعية الأصل التي يزداد عليها حرف أو حرفان ؛ مثل : تلحرج ، وأحرجم (فإنها تدخل هنا) .
- تلك هي أشهر أنواع الأفعال التي يغلب عليها اللزوم ^(٢) .

(١) سبق شرح المطاوعة وإيضاحها بالأمثلة في هامش ص ٨٥ م ٦٧ من باب نائب الفاعل. وأشرنا هناك إلى أن صاحب كتاب المخصص (ابن سيده) عقد بحثاً وافياً للمطاوعة ضمنه كثيراً من شئونها في الجزء ١٤ ص ١٧٥ . . .

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

ولازِمٌ غيرُ المعدَّى . وَحِمْ لَزُومٌ أفعالُ السَّجَايا ؛ كَنَهْمٍ

يريد : أن اللازم هو الذي ليس متعدي . وشرع يبين أنواع الأفعال اللازمة ، فقال : سم لزوم أفعال السجايا وسم تعديتها ، أي : أن لزومها محتم . وسرد أنواعاً أخرى في الأبيات التالية :

كَذَا : « افْعَلْ » وَالْمُضَاهِي اقْتَنَسَا وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا
أَوْ عَرَضَا ، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ ؛ كَمَدَّه فَاُمْتَدَّ

أي : ما كان على وزن « افعل » فهو لازم ، وكذا الفعل الذي على وزن مضاهي ويشابه في أحكامه الفعل : « اقتنس » فإنه يشابه الفعل « افعل » مثل : « أحرجم » كما أوضحنا في الشرح وكذلك من اللازم أيضاً ما دل على نظافة ، أو دنس ، أو عرض ، أو مطاوعة لفعل متعد لواحد . . .

المسألة ٧١ :

طريقة تعدية للفعل اللازم الثلاثي

من الممكن جعل الفعل الثلاثي اللازم متعدباً إلى مفعول به واحد، أو في حكم^(١) المتعدى إليه ؛ وذلك بإحدى الوسائل القياسية المطردة^(٢) .

وقبل أن نسردها نشير إلى أمر هام ، هو أن هذه الوسائل كلها تشابه في أمر واحد ، يتركز في صلاحية كل منها لتعدية الفعل اللازم^(٣) . وتختلف بعد ذلك بينها اختلافاً واضحاً . وناحية الخلاف تتركز أيضاً في أن كل وسيلة منها تؤدي مع التعدية معنى خاصاً لا تكاد تؤديه وسيلة أخرى ؛ فواحدة تفيد - مثلاً - مع التعدية جعل الفاعل مفعولاً ؛ كهمزة النقل^(٤) . ولهذا أثره في تغيير المعنى الأول ، وواحدة تفيد التكرار والتهميل ؛ كالتضعيف ، وهذا تغيير طارئ على المعنى السابق ، وثالثة قد تفيد المشاركة ، ولم تكن موجودة ؛ كتحويل الفعل اللازم إلى صيغة فاعل . . . وهكذا ، مما سيتضح عند الكلام على كل واحدة ، وما تجلبه من المعنى مع التعدية . فإن كان أثر الوسائل من ناحية التعدية واحداً فإن أثرها تختلف من ناحية المعنى . لهذا لا نختار وسيلة منها إلا على أساس أنها - مع تعديتها الفعل - تؤدي معنى جديداً يساير الجملة ، ويناسب الغرض . وعلى هذا الأساس وحده يقع الاختيار على وسيلة دون أختها ؛ فالتى تصلح لمعنى لا تصلح لغيره في الغالب . . . إلا إذا عرف عنها أنها قد تشابه غيرها في تأدية معناه ، كحرف الجر فإنه يؤدي ما تؤديه همزة النقل أحياناً ؛ نحو : أذهب العصفور . وذهبت به ... وإليك الوسائل :

-
- (١) الذى في حكم المتعدى هو ما يبدو متعدباً بحسب المظهر الشكل اللفظى دون الواقع الحقيقى المعنوى ، ويتضح هذا جلياً في الوصلين الأخيرين (٨٠٧) كما سيبيء عند الكلام عليهما . في ص ١٣٨ - ١٣٩ .
- (٢) إلا الأخيرة ؛ وهى إسقاط حرف الجر - كما سيبيء في هامش ص ١٣٤ و ١٣٩ .
- (٣) وهى مستنبطة من الكلام العربى الأصيل ؛ لاستخدامها كسائر القواعد العامة المستنبطة منه . أما جعل المتعدى لازماً أو في حكمه ، فيجئ الكلام عليه في ص ١٤٨ .
- (٤) إيضاحها في ص ٤٨ ولها إشارة في ص ١٣٧ .

١- إدخال حرف الجر المناسب للمعنى ، على الاسم الذى يعتبر فى الحكم - كما شرحنا أول هذا الباب - مفعولاً به معنوياً للفعل اللازم ، ليكون حرف الجر مساعداً على توصيل أثر الفعل إلى مفعوله المعنوى ؛ فمثل : قعد - صاح - خرج - قصد . . . يقال فى تعديته بحرف الجر : قعد المريض على السرير - صاح الجندى بالبوق - خرجت من القرية وقصدت إلى الحاضرة . . . فكلمة : السرير - البوق - القرية - الحاضرة . . . هى من الناحية المعنوية فى حكم المفعول به ؛ لوقوع أثر الفعل عليها ، وإن كانت لا تسمى فى اصطلاح النحاة مفعولاً حقيقياً^(١) ، ولا يجوز - فى رأى الأنسب - نصب شيء من توابعها ما دام حرف الجر مذكوراً قبلها فى الكلام - كما سبق وكما سيحىء^(٢) -

وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة عن العرب ، حذف فيها حرف الجر ، ونُصِبَ مجروره بعد حذفه ؛ مثل : تمرّون الديارَ ، بدلاً من : تمرّون بالديارَ ، ومثل : توجهت مكةَ ، وذهبت الشامَ ، بدلاً من : توجهت إلى مكةَ ، وذهبت إلى الشامَ . . . فهذه كلمات منصوبة على نزع الخافض^(٣) - كما يقول النحويون - والنصب فيها سماعى ، مقصور على ما ورد منها منصوباً مع فعله الوارد نفسه ؛ فلا يجوز - فى رأى الصائب - أن ينصب فعل من تلك الأفعال المحددة المعينة كلمة على نزع الخافض إلا الكلمة التى وردت معه مسموعة عن العرب ، كما لا يجوز فى كلمة من تلك الكلمات المملوذة المحدودة أن تكون منصوبة على نزع الخافض إلا مع الفعل الذى وردت معه مسموعة . أى : أن هذه الكلمات القليلة المنصوبة على نزع الخافض ، مقصورة على أفعالها الخاصة بها ، وأفعالها مقصورة عليها . ولولا هذا لكثُر الخلط ، وانتشر اللبس والإفساد ، وفقدت اللغة أوضح خصائصها ؛ وهو : التبيين ؛ وأساسه الضوابط السليمة المتميزة التى لا تتداخل فيها ، ولا اختلاط .

(١) لأن المفعول الحقيقى عنتم ؛ هو الذى يقع عليه الأثر مباشرة بدون مساعدة . ولهذا يسمون التعدية بحرف « الجر » : « تعدية غير مباشرة » ؛ لأنها جاءت نتيجة معاونة قدمت للفعل اللازم ، ولم يستعمل التعدية إلا بهذه معاونة . (٢) راجع رقم ١ من هامش ص ١٠٠ ؛ ثم « ب » ص ١٠٧ م ٦٩ ثم ٢ من هامش ص ١٢٦ ، ثم ص ٣٤٠ م ٨٩ .

(٣) أى : عند نزهه من مكانه ، والمراد : عند حذفه . وفى هذه الحالة تسمى أفعالاً : متعدية . بترخ الخافض ، أما مع وجود حرف الجر فتسمى : متعدية بالحرف ؛ كما سبق .

وليس للتعدية بحرف الجر حرف معين ، وإنما يختار للفعل الحرف الذى يساير معناه ويتناسبه ، فقد يكون الحرف : من ، أو ، إلى ، أو الباء ، أو غيرها ، كالأمثلة السابقة .

وحرف الجر إذا كان وسيلة للتعدية ، (وهى التعدية غير المباشرة) ، لا يجوز حذفه مع بقاء معموله مجروراً ، إلا فى بضعة مواضع قياسية ^(١) .

(١) سيجى كثير منها فى باب حروف الجر ص ٤٠٣ م ٩١ - وقد استفاض الخلاف والجدل فى جواز حذف الحروف الجارة خلفاً قياسياً ، أو عدم جوازها ، وفى حكم المجرور بعد الحذف ؛ أبقى مجروراً كما كان أم ينصب على نزع الخافض ؟ وعند نصبه يجوز أن يكون مفعولاً لعامله المذكور ، أم لا يجوز ؟ وما حكم المصدر المؤول إذا كان مجروراً بالحرف المخفوف ؟ أليكون فى محل جر أم فى محل نصب على نزع الخافض ، أو على أنه مفعول للعامل الخفيف ؟ بحوث جدلية وتقريعات متشعبة . . . وصقوة ما يقال إن حذف الجار على أربعة أنواع :

١ - نوع يحذف وينصب بعده المجرور بما يسمى : « التنصب على نزع الخافض » ؛ مثل : نمرود الديار - توجهت مكة - ذهب الشام . . . وهذا نوع قليل جداً - فهو غير مطرد ، وقد أوضحنا حكمه بأنه سماوى محض ؛ فلا يجوز فى الفعل الذى ورد منه أن ينصب غيره على نزع الخافض ، ولا يجوز فى الاسم المنسوب على نزع الخافض أن ينصب على هذه الصورة إلا مع الفعل الوارد معه ؛ فلا يجوز : توجهت الحديقة ، ولا ذهبت النهر ، ولا أشياء هذا ؛ لأن تعدية هذين الفعلين لم ترد عن العرب إلا فى : « مكة » و « الشام » على التوزيع السالف ، وكان ورودها فيما قليلاً جداً لا يسمح بالقياس . ومثلها : سطرنا السهل والجبل ، وضربت الثامن الظهر والبطن ، أى : فى السهل والجبل - وعلى الظهر والبطن . والقول بأن هذه الأسماء منصوبة على نزع الخافض أولى من القول بأنها مفعول به ، وأن الفعل قبلها نصبها شذوذاً ، لأن نصبها على المفعولية مباشرة ولو على وجه الشذوذ - قد يوحى - خطأ - أن الفعل قبلها متعدي بنفسه ؛ وأن المعنى لا يحتاج إلى المخفوف ؛ فيقع فى اليوم إباحة تعديته مباشرة فى غيرها . . لكن إذا قلنا : « منصوبة على نزع الخافض » كان هذا إعلاناً صريحاً عن حرف جر مخفوف ، نصب بعده المجرور ؛ فيكون التنصب دليلاً على ذلك المخفوف الذى لا يستقيم المعنى إلا بملا حظته ، وتقدير وجوده . ومن هذا النوع المنسوب سماحاً ما نصب على نزع الخافض للضرورة .

ب - نوع يحذف وينصب بعده المجرور أيضاً ، ولكن على اعتباره مفعولاً به مباشرة - للعامل الذى يطلبه ؛ كالحروف التى يكثر استخدامها فى تعدية بعض الأفعال ؛ فتجبر الأسماء بعدها . وكذلك يكثر حذفها بعد تلك الأفعال ؛ فتنتصب الأسماء بعد حذفها ؛ مثل الفعل : « دخل » ؛ فقد استعملته العرب كثيراً متدياً بالحرف : « فى » ؛ مثل : دخلت فى الدار . وكذلك استعملته بغير « فى » ونصبت ما بعده فقالت : دخلت الدار ، ولم تقتصر فى حالة وجوده أو حذفه على كلمة « الدار » ، بل أكررت من غيرها ، مثل : المسجد - القرية - الخيمة - القصر - الكوخ - فكثرة استعمال الفعل بغير حرف الجر ، ووقوع تلك الأسماء بعده منصوبة مع عدم وجود عامل آخر - كل ذلك يدعو إلى الإطمتنان أن تلك الأسماء المنصوبة هى مفعولات للفعل الموجود ، وأن هذا الفعل نصبها مباشرة ؛ فلا حاجة إلى اعتبارها منصوبة على نزع الخافض ؛ لما فى هذا من العلول عن الإعراب الواضح ، المسابير لظواهر الألفاظ

ويعتينا الآن من تلك المواضع ما يكون فيه المجرور مصلاً مؤولاً من حرف
مصدرى من الحروف الثلاثة مع صلته . (وهي : أن - أن - أن المختصة بالفعل^(١) - كى^(٢))
مثل : سررت من أن الناشئ راغب في العلم ، حريص على أن يزداد منه ؛ لكى

ومعانيها - إلى الإغراب ، والتصعيد من غير داع . ومعنى ما سبق أن الفعل : «دخل» يعد من الأفعال التي
تتمدى بنفسها تارة وبحرف الجر أخرى ، فهو : مثل : شكر - نصح - حيث تقول فيها : شكرت
قه على ما أنتم ، ونصحت للفاصل بأن يشكره : أو : شكرت الله على ما أنتم ، ونصحت للفاصل بأن يشكره .
وهذا النوع هو الذى وصفناه أول هذا الباب - عند تقسيم الفعل التام إلى متعدي ولازم - بأنه قسم مستقل
بنفسه يسمى : الفعل الذى يستعمل لازماً ومتعدياً . وهذا النوع يطرد فيه النصب مع حذف حرف الجر
كما يطرد الجر مع ذكر الحرف .

ج - نوع يحذف فيه الحرف قليلاً مع بقاء مجروره على حاله من الجر ، كما كان قبل حذف الجار .
وهذا النوع القليل مقصور على السباع لا محالة ؛ فلا يجوز التوسع فيه بحر كلمات غير الكلمات التى
وردت عن العرب كقولهم : لا إله إلا الله . أى : لله إله علك . فقد حذفت اللام وبقى مجرورها
فلا يجوز عند حذفها وضع مجرور آخر ؛ كأن يقال : المجد أنت - العمل النافع أخوك . تريد : للجد
أنت - للعمل النافع أخوك ، فهذا - وأشباهه - مما لا يصح . ومن هذا المسوع القليل حذف الباء ،
أو : على ، مع إبقاء مجرورها في قول أعرابي شل : كيف أصبحت ؟ فأجاب : خيراً والحمد لله . أى :
بخير ، أو : على خير ؛ وحذف «إلى» في قول الآخر :

إذا قيل أى الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

أى : أشارت إلى كليب الأصابع مع الأكف . . . وهكذا من كل ما حذف فيه حرف الجر
وبقى مجروره على حاله . وهذا النوع لا يطرد فيه الجر ، وإنما يقتصر على المسوع ؛ كما قلنا .

د - نوع يكثر فيه حذف الجار مع بقاء مجروره على حاله من الجر وهذا النوع قياسى يطرد في
جملته أشياء ؛ أشهرها : حرف الجر الذى مجروره المصدر المؤول من أحد الحروف المصدرية الثلاثة
مع صلته وهذه الحروف الثلاثة هي : أن - أن - كى ، وقد تكلمنا عليها هنا - أما بقية الأشياء ،
ومناقشتها ، فموضوع الكلام عليها : آخر باب حروف الجر عند الكلام على حذف حرف الجر وإبقاء
عمله - ص ٤٠٣ م ٩١ - ، والكثير منها غير داخل في موضوع التمدية بحرف الجر الذى نحن فيه .

وما تقدم نعلم أن حرف الجر إذا حذف ، ينصب الاسم بعده في حالتين ؛ إحداها : قليلة غير
مطرودة ، فالنصب فيها مقصور على السباع . والأخرى كثيرة مطردة ؛ فالنصب فيها قياسى . ويجوز في
حالتين ؛ إحداها : قليلة غير مطردة ؛ فالجر فيها سماعى ، والأخرى : كثيرة مطردة فالجر فيها قياسى .
فالحالات الأربع ؛ منها اثنتان قياسيتان واثنتان سماعيتان .

(١) إذا وقعت «أن» و«أن» بعد حرف الجر الباء في صيغة : «أفعل» - يفتح فسكون ، فكسر
- الخاصة بالنصب جاز حذف الباء مع «أن» قياساً و«أن» المشددة - بحجة ، أن «السباع» لم يرد بمنحها ؛
وهذه التفرقة بينهما في مسألة واحدة غير مقبولة ؛ لأن حذفها قبلهما جائز في كل المسائل الأخرى ،
فلم تخرج هذه المسألة ؟ لكن إذا حذفت الباء في النصب بعد الصيغة السالفة أتلاحظ في التقدير أم
لا ؟ رأيان كما سمعنا في باب النصب - ج ٣ - ص ٢٧٢ م ١٠٩ .

(٢) كى المصدرية لا بد أن يسبقها - لفظاً أو تقديرًا - لام الجر التى تفيد التعليل .

يبنى مجده ، ويرفع شأن بلاده . فيصح حذف الجار قبل كل حرف من الثلاثة ؛
 فقصر الجملة : سررت أن الناشئ . . . حريص أن يزداد . . . كى يبنى . .
 فالمصادر التي تؤول في العبارات السابقة من الحرف المصدرى وصلته ، تكون مجرورة
 على التوالي بالحرف : « مِنْ » فالحرف : « على » ، فالحرف : « اللام » ولا داعي
 لأن يكون المصدر المؤول في محل نصب على نزع الخافض - كما يرى فريق -
 لأن حرف الجر المحذوف ملاحظ بعد حذفه ، والمعنى قائم على اعتباره كالموجود
 فهو محذوف بمتلة المذكور . ولأن النصب على نزع الخافض خروج على الأصل
 السائد الغالب ؛ فلا نلجأ إليه مختارين .

وهذا الحذف القيامي لا يصح إلا عند أمن اللبس ، فإن خيف اللبس
 لا يصح ؛ ففي مثل : رغبت في أن يفيض النهر - لا يصح حذف حرف الجر :
 « في » فلا يقال : رغبت أن يفيض النهر ؛ إذ لا يتضح المراد بعد الحذف ؛
 أهو : رغبت في أن يفيض النهر ، أم رغبت عن أن يفيض . . . ، والمعنيان متعارضان
 متناقضان ؛ لعدم معرفة الحرف المحذوف المعين ، وخلو الكلام من قرينة تزيل
 اللبس . ومثل هذا : انصرفت عن أن أقرأ المجلة ؛ فلا يجوز حذف الجار ؛ لأن
 حذفه يؤدي إلى أن تصبح الجملة : انصرفت أن أقرأ المجلة ؛ فلا ندرى المقصود ؛
 أهو : انصرفت إلى أن أقرأ ، أم انصرفت عن أن أقرأ . . . والمعنيان متناقضان
 ولا قرينة تزيل اللبس^(١) . . .

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك مقتصرا على بعض الحالات :

وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفٍ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَّصْبُ لِلْمُنْتَجِرِ
 نَقْلًا - وَفِي : «أَنْ» وَ«أَنَّ» يَطْرُدُ مَعَ أَمِنْ لَبْسٌ ، كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

«عجبت أن يدوا» : أن يعطوا الدية ، وهي التوضيحات المال الذي يدفعه من ارتكب نوعا معينا من
 الجرائم ؛ ليأخذه المظلوم الذي وقعت عليه الجريمة . . .

يقول : إن تعدية اللازم تكون بإدخال حرف الجر على مفعوله المعنوي - كما شرحنا - ومنه
 حذف حرف الجر ينصب الاسم المجرور بشرط أن يكون هذا النصب نقلا عن العرب ؛ أي : مسموحا
 في كلمات وأروادهم ؛ فليس النصب قياسا ولا مباحة في غير المتقول عنهم . ثم يبين أن حذف الجار
 قياسي مطرد قبل : « أَنْ » و« أَنَّ » .

٢- إدخال همزة النقل على أول الفعل الثلاثي^(١) (وهي همزة تنقل معنى الفعل إلى مفعوله، ويصير بها الفاعل مفعولاً). ولا تقتضى - في الغالب - تكراراً، ولا تمهلاً (نحو: خَتَمَ القمرُ - أَخَى السحاب القمرُ).

٣- تضعيف عين الفعل اللازم، بشرط ألا تكون همزة^(٢)؛ ففي نحو: فرح المنتصر - نام الطفل، تقول - فرَحْتُ المنتصر - نوَمْتُ الأمُّ طفلها.

٤- تحويل الثلاثي اللازم إلى صيغة: «فاعِلٌ»، الدالة على المشاركة؛ تقول في: جلس الكاتب، ثم مشى، وصار - جالست الكاتب، وماشيته، وسايرته.

٥- تحويل الفعل الثلاثي اللازم إلى صيغة: «استفعلَ» التي تدل على الطلب، أو على النسبة لشيء آخر. فثال الأول: حضر - عان (بمعنى: عاونَ) تقول استحضرتُ الغائبَ - استعنتُ الله؛ أى: طلبت حضور الغائب، وعَوْنُ الله. ومثال الثانى: حَسَنَ - قَبَّحَ... تقول: استحسنتُ الهجرة - استقبحت الظلم، أى: نسبت الهجرة للحُسْن، ونسبت الظلم للقبح. وقد تؤدي صيغة: استفعل إلى التعدية لمفعولين إذا كان الفعل قبلها متعدياً لواحد؛ نحو: كتبت الرسالة - استكتبْتُ الأديبُ الرسالة.

٦- تحويل الفعل الثلاثي إلى فَعَلَّ (مفتوح العين) الذى مضارعه «يفعلُ» بضمها، بقصد إفادة المغالبة^(٣)؛ نحو: كَرَمْتُ الفارس أكرمه؛ بمعنى: غلبته في الكرم - شَرَفْتُ النبيل أشرفه؛ بمعنى: غلبته في الشرف.

(١) والتعدية همزة النقل ليست مقصورة على الفعل الثلاثي اللازم، بل تدخل أيضاً على الثلاثي المتعدي الواحد، فتجعله متعدياً لاثنتين، وعلى المتعدي لاثنتين؛ فتجعله متعدياً لثلاثة - كالتفصيل الذى سبق في ص ٤٨ م ٦٤

(٢) لأنه غير مسوع فيها. هذا، والتضعيف يقتضى - غالباً - التكرار والتمهل، بخلاف همزة النقل بشرط ألا توجد قرينة تمارض هذا كالتى في قوله تعالى: (.....) لولا نَزَلَ عليه القرآن جملة واحدة... (فإن: «جملة واحدة» تمارض التكرار والتمهل في الفعل: «نَزَلَ».)
(٣) تسابق اثنين أو أكثر - إلى أمر؛ ونزاحهما عليه، رغبة في انتصار كل فريق على الآخر، وغلبة في ذلك الأمر. ولأهمية المطالبة بنموذ الكلام عليها في الزيادة والتفصيل، ص ١٤٠.

٧- التضمين - (وهو أن يؤدَّى فعل - أو ما في معناه - مؤدَّى فعل آخر أو ما في معناه ؛ فيُعْطَى حكمه في التعدية والالزام .) ^(١) ومن أمثلته في التعدية : لا تعزموا السفر ؛ فقد عُدِّيَ الفعل . « تعزم » إلى المفعول به مباشرة ؛ مع أن هذا الفعل لازم لا يتعدى إلا بحرف الجر ؛ فيقال : أنت تعزم على السفر . وإنما وقعت التعدية بسبب تضمين الفعل اللازم : « تعزم » معنى الفعل المتعدى : تَسَوَّى ، فنصب المفعول بنفسه مثله ؛ فعني : « لا تعزموا السفر » لا تنووا السفر . . . ومثل : رَحِبْتِكُم الدار - وهو مسموع - فإن الفعل : « رَحِبَ » لازم ؛ لا يتعدى بنفسه إلى مفعول به ، ولكنه تضمن معنى : « وَسِعَ » فنصب المفعول به « الكاف » مثله ؛ إذ يقال وَسِعَتْكُم الدار ؛ بمعنى : اتسعت لكم . ومثل : طَلَعَ القمرُ اليمَنَ ، - وهو من الأمثلة المسموعة أيضاً - والفعل : « طَلَعَ » - بضم اللام ^(٢) - لازم ، ولكنه نصب المفعول به بنفسه بعد أن ضُنَّ معنى : « بَلَغَ » .

(١) عرفه كثير من النحاة بأنه : إشراب اللفظ معنى لفظ آخر ، وإعطاؤه حكمه ؛ لتزدى الكلمة معنى كلمتين . لكن التعريف الذي ذكرناه هو الذي ارتضاه المجمع القنوي القاهري من بين تعريفات كثيرة ؛ كما ورد في الجزء الأول من مجلته ص ١٨٠ وما حوفا . وكا في ص ٢٠٢ من محاضر جلساته في دور الانعقاد الأول . وفي المرجعين السالفين بحوث لطيفة وافية في أمر التضمين من نواحيه المختلفة . وقرار المجمع في ص ١٨٠ المشار إليها صريح في أن التضمين قياسي بشرط ثلاثة ؛ أولها : تحقق المناسبة بين الفعلين . ثانيها : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤثر معها الجس . ثالثها : ملاسة التضمين للذوق العربي . ويوصى المجمع بعدم الالتجاء إلى التضمين إلا لفرض بلاغي .

لكن أيكون التضمين في الفعل وما شابهه - نوعا من المجاز ، أم من الحقيقة ، أم مركبا منهما ؟ وهل يختلف التضمين بمعناه السالف التحوي عن التضمين البياني وهو الذي يقضى بتقدير حال عذوفه موضعها قبل الجار والمجرور ، مناسبة في معناها لها ، ويتصلق بها الجار والمجرور من غير حاجة إلى إعطاء كلمة معنى كلمة أخرى لتزدى المعنيين كما يقول النحاة ؟ وهل يمكن وجود التضمين السامى ؟ كل هذا وأكثر منه وأوفى وأوضح ، مدون في المرجعين السالفين وقليل منه مدون في حاشية الصبان قبيل آخر الباب . وقد سجلنا في آخر هذا الجزء بحثاً تفصيلاً خاصاً به ؛ لا يستغنى عنه المختصون . ثم أبلغنا فيه رأينا بلجهاز .

(٢) كشأن جميع الأفعال التي حل وزن : « فَعَلَّ » - بفتح فقم - وقد قلنا في هامش ص ١٢٩ من صاحب المفتي أنه لم يرد من هذه الصيغة متعديا إلا رَحِبَ وطلَعَ - بضم ثانيهما - فبا يعرف ، وكما سيبيء أيضاً في رقم ١ من هامش ص ١٤٩ .

ومن أمثلة جعل المتعدي لازماً: «سمع الله لمن حمده» فالفعل: «سمع» في أصله متعد بنفسه، ولكنه هنا تضمن معنى: «استجاب» فتعدي مثله باللام، وهكذا... والصحيح أن التضمن قياسي، والأخذ بهذا الرأي يفيد اللغة تيسيراً واتساعاً^(١). ولما كان الفعل في التضمن لا يتعدي إلا بعد أن يستمد القوة من فعل آخر فقد وُصف بأنه في حكم المتعدي، وليس بالمتعدي حقيقة؛ لأن المتعدي الحقيقي لا تتوقف تعديته على حالة واحدة تبيته فيها المعونة من غيره.

٨- إسقاط حرف الجر توسعاً، ونصب المجرور على نزع الخافض. وهذا مقصور على السماع^(٢)؛ كقوله تعالى: «أَعْتَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِكُمْ» أي: عن أمره. وهذا - كسابقه^(٣) - يكون فيه الفعل في حكم المتعدي لاحتقيقته؛ مراعاة لأنه العامل في المجرور معنى، ولكنه لا دخل له في نصبه.

إلى هنا انتهى الكلام على أشهر الوسائل لتعديه الفعل اللازم، ومنها يتضح ما أشرنا إليه قبل سردها، وهو أن كل واحدة تؤدي مع تعديه الفعل اللازم معنى خاصاً لا تؤديه أختها - في الغالب.

(١) ويمتاز التضمن من بقية وسائل التعدية بأنه قد ينتقل الفعل اللازم طرفة إلى أكثر من مفعول واحد؛ وذلك على: «أَلَوْتُ» بمعنى: «قصرت» إلى مفعولين بعد أن كان الفعل قاصراً، وذلك في نحو قولهم: لا أَلُوْكَ نصحاً؛ لأنه تضمن معنى: «لا أملك» الذي ينصب مفعولين. وعلى: أخبر، وشيّر، وحدث، ونبأ، إلى الثلاثة، بعد أن تضمنت معنى: «أعلم» وبعدما كانت متمدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بمحرف الجر، نحو قوله تعالى: (أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) - (فلما أنبأهم بأسمائهم) - (بشيء يعلم).

(٢) سبقت الإشارة لهذه المسألة في ج ١ ص ١٨ م ٧ ولا داعي للأخذ بالرأي القائل إنه قياسي إذا وجد حرف جر سابق نظير الحرف المحذوف ولو فصل بينهما فاصل؛ كبيت ابن مالك في باب الإعراب ونصه:

فَارْفَعْ بَضْمٌ ، وَأَنْصَبِ بَضْمٌ ، وَجُرْ كَسْرٌ ؛ كَذَكَرَ اللهُ عَبْدَهُ يَسُرُّ
أي: انصب بفتح، وجر بكسر. لا داعي للأخذ بهذا الرأي من أجل الخلط ودفعاً للإنباس إذ قد يقع في وهم كثيرين أن الفعل متعد بنفسه.

(٣) كما سبقت لها الإشارة في رقم ١ من هاشم ص ١٣٢

زيادة وتفصيل :

سبق تعريف المغالبة^(١) ، ووجدنا أن نتكلم عليها هنا ، ملخصين آراء الباحثين فيها :

جاء في مقدمة القاموس — في المقصد الأول الخاص ببيان الأمور التي اختص بها القاموس ، عند تعليق المصحح على الأمر الخامس — مانصه عند الكلام على المغالبة :

« قوله : أو دالاً على المغالبة .. يقتضي أن باب المغالبة قياسي ؛ وليس كذلك ، كما يدل عليه عبارة الرضى ؛ حيث قال : واعلم أن باب المغالبة ليس قياسياً بحيث يجوز نقل كل لغة إلى هذا الباب . قال : س . وليس في كل شيء يكون هذا ؛ ألا ترى أنك لا تقول نازعي فترعته أنزع به العين (وهي الزاى) ؛ للاستغناء عنه بغلبته . وكذا غيره . بل نقول هذا الباب مسموع كثير . »

وقال صاحب القاموس في الجزء الرابع مادة : الخصومة : ما نصه :

(الخصومة : الجدل — خاصمه مخاصمة ، وخصومة ؛ فخصمه بخصمه : غلبه ، وهو شاذ ، لأن فاعلته ففعلته برّد « يفعل » منه (أى : المضارع منه) إلى ضم العين ؛ إن لم تكن عينه حلق فإنه بالفتح ؛ كماخره ففخره بفخره . وأما المعتل كوجدت وبعث فيرد إلى الكسر إلا ذوات الواو ؛ فإنها ترد إلى الضم ؛ كراضيته فرضوته أرضوه — وخافني فخفته أخوفه . وليس في كل شيء (يكون ذلك) لا يقال : نازعته أنزع ؛ لأنهم استغنوا عنه بغلبته . »

وقال الجاربردى في شرح الكافية (ونقل كلامه عن ص ٦٨ ج ١ من المواهب الفتحية) :

« معنى المغالبة : ما يذكر بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب . أى : المقصود بيان الغلبة في الفعل الذى جاء بعد المفاعلة ، على الآخر ، فإذا قلت : كارتنى ، اقتضى أن يكون من غيرك إليك كرم ، مثل ما كان منك إليه ؛ فإذا غلبته في الكرم فإنك تبنيه على « فعل » بفتح العين ؛ لكثرة معانيه . ثم خصوا من أبوابه

(١) في رقم ٣ من هامش ص ١٣٧ .

بالرد إليه ما كان عين مضارعه مضمرمة ، وإن كان من غير هذا الباب ، نحو
 كارمني فكرمته ، يكارمني فأكرممه ، وضاربنى فضربته ، يضاربنى فأضربه
 (يضم الراء في المضارع) فهذا قد ضربته وضربك ، ولكنك قد غلبته في الضرب .
 ويجوز ألا يكون قد ضربك ، وإنما ضربنا غير كما ؛ لتغلبه في ذلك ، أو لتغلبك ،
 كذا البواق .

« وإنما فعلوا ذلك لأن » « الفعل » بمعنى المغالبة قلجاء كثيراً من هذا الباب ؛ نحو
 الكبّر ؛ وهو : الغلبة في الكبّر ، والكثّر ، وهو الغلبة في الكرة ، والقسّر ؛
 وهو الغلبة في القصار ، فتقلوا من غير ذلك الباب أيضاً إليه ، ليدل على المراد
 الموضوع . ثم استثنوا من هذه القاعدة معتل القاء ؛ وأوياً كان نحو : وعد ، أو
 يائياً نحو يسر ، فإنه لا ينقل إلى « يفعل » يضم العين ؛ لثلاث يلزم خلاف لغتهم ؛
 إذ لم يحنّ مثال مضموم العين . فيقال : واعلنى فوعدته أعدّه ، ويباسرنى
 فيسرتّه ، ومعتل العين واللام يائى فإنه لا ينقل إلى يفعل بالضم بل ، يبقى على
 الكسر ؛ فيقال يابغى فبعته أبيعه ، ورامانى فرميتّه أرميه ؛ إذ لم يحنّ أجوف ولا
 ناقص يأتى من : « يفعل » بالضم ؛ لأنك لو ضمنت عينه لانتقلب حرف الياء
 واواً فيلتبس بذوات الواو . ومثل هذا قاله الرضى وغيره من شراح الكافية . ١ هـ
 وجاء في الجمع ج ٢ ص ١٦٣ في فعل يفعل : « لزمو الضم — على الصحيح —
 في باب المغالبة ؛ نحو : ضاربى فضربته أضربه — وكابرنى فكبّرته أكبّره ،
 وقاضينى ففضلته أفضّله . وجوز الكسائى فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان
 عينه أو لاه حرف حلق ؛ قياساً ؛ نحو : فاهننى فقهقته أفهقهه ، وفاقهننى
 ففقهقته أفقهقهه ، كما حكى الجوهري : واضأنى فوضأته ، أوضّوه قال وذلك
 بسبب الحرف الحلقى — وروى غيره : وشاعرتّه فشعرتّه ، أشعّره . وفاخرته ففخرته
 أفخّره . . . »

ورأى الكسائى — مع قلته — حسن ؛ لأن فيه تيسيراً باستعمال ضبطين في
 بعض الصور والأساليب . والعجيب أن اللغتين شائعتان — حتى اليوم — في كثير
 من نواحي الصعيد المصرى .

كما تقدم يعلم أنه كثير ، كما يعلم من قول شارح الكافية السابق — وهو :
 « أنك تبنيه على كذا » — أن هنا من عملك ؛ فهو مقيس لك ؛ لكثرتّه . وهذا رأى
 ابن جنى أيضاً في كتابه الخصائص ج ١ عند الكلام على المغالبة .

... ..

على أن الذين يمنعونه في فعل إنما يمنعونه إذا سمع غيره في هذا الفعل نفسه ، ويمثلون له بالفعل : « نازعته ^(١) » ؛ لأنهم استغنوا معه عن « يفعل » (بالضم) بالمسموع الوارد بدلاً منه في الغلبة . وهذا يختلف عن موضوعنا ؛ لأنك ستقول في النتيجة : غلبته في النزاع ؛ وإذا لا داعي هنا للمغالبة التي ستأتي فيها كلمة : « غلبته » فاستغنوا بكلمة : « غلبت » الأصلية ابتداء ، لا بالواسطة المؤدية إليها .

وخير ما يلخص به الموضوع تلخيصاً وافياً حكيماً هو ما جاء في الجزء الثاني من مجلة المجمع اللغوى القاهرى ص ٢٢٦ ، ونصه ^(٢) :

« ذهب بعض إلى أن المغالبة ليست قياساً ؛ وإنما هي مسموعة كثيراً . وذهب بعض إلى أن استعمالها مطرد في كل ثلاثى متصرف تام خال مما يلزم الكسر . وإنه يكفى أنه مسموع كثير لنقيس عليه ، كما قرر المجمع ، وكما قال ابن جنى . وهذا هو الحكم الموفق الذى يحسن الاختصار عليه .

(١) سبق في أول الموضوع .

(٢) بقلم شيخ الجامع الأزهري - الخضر حسين ، وكان - رحمه الله - أحد أعضاء المجمع اللغوى الأجله .

المسألة ٧٢ :

تعدد المفعول به ، وما يتَّبَعُ هذا من ترتيب وحذف ..

عرفنا أن الفعل المتعدي قد يتعدى — مباشرة — إلى مفعول واحد ؛ نحو :
عدَلَ الحاكم يكفُلُ السعادة للمحكومين ، أو إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ،
نحو : رأيت الظلمَ أقربَ طريقَ للخراب ، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ نحو :
منعت النفسَ التسرعَ في الرأي . وقد ينصبُ ثلاثة ؛ نحو : أعلمني العقلُ
الاعتدالَ واثقياً من البلاء ... ولا يتعدى الفعل لأكثر من ثلاثة .

(١) فإن كان الفعل متعدياً لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر جاز مراعاة
هذا الأصل في ترتيبهما ؛ فيتقدم المفعول الذي أصله المبتدأ على المفعول الذي
أصله الخبر ؛ نحو حسبت الصبرَ أنفعَ في الشدائد ، وجاز العكس أيضاً ؛ نحو :
حسبت أنفعَ في الشدائد الصبرَ ، لكن مراعاة الأصل أحسن .
وقد تجب مراعاة الأصل في المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر
كأن يؤدي عدم الترتيب إلى الوقوع في اللبس ؛ نحو : ظننت خالداً محموداً ؛ فلو
تقدم الثاني لاختلط الأمر والتبس ؛ إذ لا يمكن التمييز بين المشبه والمشبّه به ؛
لعدم وجود قرينة تساعد على هذا ؛ فيكون التقديم هو القرينة .

وقد تجب مخالفة الأصل ؛ فيتقدم المفعول الثاني في المواضع التي يجب فيها
تقديم الخبر على المبتدأ ؛ كأن يكون في الأول ضمير يعود عليه ؛ نحو : ظننت
في البيت^(١) صاحبه . فأحوال الترتيب بين المفعولين ثلاثة : حالة يجب فيها مراعاة
الأصل بتقديم ما أصله المبتدأ وتأخير ما أصله الخبر ، وحالة يجب فيها مخالفة
هذا الأصل ، وثالثة يجوز فيها الأمران . وقد تقدم هذا مفصلاً في موضعه الأنسب
من باب ظن وأخواتها^(٢) .

(١) سبق في باب « ظن وأخواتها » أن المفعول الثاني للاتصال القلبية يجوز أن يكون جملة ،
وأن يكون شبه جملة كالمثال المذكور هنا . وقد وجب فيه التقديم على المفعول الأول ؛ كي لا يموّد
التفسير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ وهذا منوع إلا في مواضع أخرى محدودة .

(٢) ص ١٨ م ٦٠ .

(ب) إن لم يكن أصلهما المبتدأ والخبر فالأحسن تقديم ما هو فاعل في المعنى على غيره ؛ نحو : أعطيت الزائر وردةً من الحديقة . « فالزائر » هو الآخذ ، و « الوردة » هي المأخوذة ؛ فهو في المعنى بمنزلة الفاعل ، وهي بمنزلة المفعول ، وإن كانت هذه التسمية المعنوية لا يلتصق إليها في الإعراب . ويجوز مخالفة الأصل ؛ فيقال : أعطيت وردةً من الحديقة الزائر . لكنّ الترتيب أحسن .

وقد يجب التزام الترتيب بتقديم الأول حتماً وتأخير الثاني في مواضع أشهرها ثلاثة :

١- خوف اللبس ؛ نحو : أعطيت محموداً زميلاً في السفر . فلا يجوز تقديم الثاني ؛ إذ لو تقدم لم يتبين الآخذ من المأخوذ ، ولا قرينة تزيل هذا اللبس ، ولا وسيلة لإزالته إلا بتقديم ما هو فاعل في المعنى على غيره ؛ ليكون التقديم هو الدليل على أنه الفاعل المعنوي . وفي هذه الصورة يجوز تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول وعلى الفعل معاً ؛ لعدم اللبس في هذه الحالة ، نحو : زميلاً في السفر أعطيت محموداً .

٢- أن يكون الثاني واقعاً عليه المحصر ^(١) ؛ نحو : لا أكسو الأولاد إلا المناسب ، فلو تقدم الثاني لفسد المحصر ، ولزال الغرض منه . ولا مانع من تقديمه مع « إلا » ، على المفعول الأول ؛ إذ لا ضرر من هذا ، نحو : لا أكسو إلا المناسب الأولاد ؛ لأنّ المحصور فيه هو الواقع بعد « إلا » مباشرة .

٣- أن يكون الأول ضميراً متصلاً والثاني اسماً ظاهراً ؛ نحو : منحتك الود . (لكن لا مانع من تقديم المفعول الثاني على الأول والفعل معاً ، نحو : الود منحتك) .

وتجب مخالفة الترتيب في مسائل أشهرها ثلاثة أيضاً :

١- أن يكون المفعول الأول (أى : الفاعل في المعنى) محصوراً نحو : ما أعطيت المكافأة إلا المستحق . ويجوز تقديمه مع « إلا » على المفعول الأول وحده ، دون عامله .

(١) تقدم في ج ١ ص ٣٦٤ م ٣٧ إيضاح المحصر (معناه وطريقته) .

٢- أن يكون المفعول الأول - الذى هو فاعل معنوى - مشتملا على ضمير يعود على المفعول الثانى ؛ نحو : أسكنت البيت صاحبه . فإن كان الثانى هو المشتمل على ضمير يعود على الأول جاز الأمران ؛ نحو : أسكنت محمداً بيته ، أو : أسكنتُ بيته محمداً .

٣- أن يكون المفعول الثانى ضميراً متصلاً ، والأول (أى : الفاعل المعنوى) اسماً ظاهراً ؛ نحو : القلم أعطيته كاتباً . . .
فأحوال الترتيب فى هذا القسم ثلاث ؛ وجوب التزامه فى ثلاثة مواضع ، ووجوب مخالفته فى ثلاثة أخرى ، وجواز الأمرين فى غير المواضع السالفة^(١) .

• • •

حذف المفعول به :

يؤدى المفعول به معنى ليس أساسياً^(٢) فى الجملة ؛ فيمكن أن تستغنى عنه من غير أن يفقد تركيبها ، أو يخل معناها الأساسى ، ولذا يسمونه : « فضلة » وهى اسم يطلقه النحاة على كل لفظ يوصف بهذا الوصف (بخلاف المبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو فاعله . . . أو غير هذا من كل جزء أصيل فى الجملة لا يمكن أن تتكون ولا أن يتم معناها الأساسى إلا به ، مما يسميه النحاة : « مُحملة » .

(١) ترك بن مالك الكلام على أحوال القسم الأول : « ١ » - واقتصر على أسوال هذا القسم :
« ب » - فقال بلعاجز :

والأصلُ مَبْنِيٌّ فاعِلٌ معنًى ؛ كَمَنْ مِنْ : « أَلَيْسَ مِنْ زَارِكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ »
ويلزمُ الأصلُ لِمَوْجِبٍ عَرَرَى وَتَرَكْ ذَلِكَ الْأَصْلُ حَتْمًا ، قد يرى
يريد : إذا تعدى الفعل للمفعولين ، أحدهما فاعل فى المعنى ، فالأصل المستحسن أن يتقدم هذا المفعول على غيره . وساق مثالا هو : « أَلَيْسَ مِنْ زَارِكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ » . فكلمة : « من » مفعول به ، وهى من فاحية المعنى - لا الاصطلاح النحوى - بمنزلة للفاعل ؛ لأن مدلولها هو : اللابس ، « نَسَجَ الْيَمَنُ » ، هو الملبوس . وفى هذه الحالة يراعى الأصل بتقديم المفعول الذى هو فاعل معنوى ، ويجوز عدم مراعاته ؛ فنقول : أَلَيْسَ نَسَجَ الْيَمَنُ مِنْ زَارِكُمْ . ثم صرح بعد ذلك بأن مراعاة هذا الأصل قد تلزم بسبب موجب لمراعاتها قد عرا ، أى : حل ووجه . كما صرح بأن ترك مراعاة الأصل قد يرى حتماً ، أى : قد يرى أمراً محتوماً ، واجبا . (حتماً : مفعول يرى) .

(٢) هذا فى غير مفعول « ظن » وأخواتها ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر - غالباً - ، فهما عدتان بحسب أصلهما ، وقد سبق فى باب « ظن » الكلام على حذفهما . ص ٤٦ م ٦٣ .

وبالرغم من أن المفعول به فضلة - فقد تشتد الحاجة إليه أحياناً ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه في بعض المواضع ، ولا يصح حذفه فيها كما سئى . أما في غيرها فيجوز حذفه - واحداً أو أكثر - لغرض لفظي ، أو معنوي .
فن اللفظي : المحافظة على وزن الشعر ، كقول شوقي :

ما في الحياة لأنّ تُعا تيب أو تحاسب متسع

أى : تعاتب المخطيء أو تحاسبه . والمحافظة على تناسب القواصل ^(١) ؛ نحو قوله تعالى مخاطباً رسوله الكريم : (ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى - إلا تذكرة لمن يخشى) وقوله : (والضحا والليل إذا سجاً ^(٢)) - ما ودّك ربك وما قلاء ^(٣)) فحذف مفعول الفعل : « يخشى » ولم يقل : « يخشاه » أو : يخشى الله - لكنى تنتهى الجملة الثانية بكلمة مناسبة في وزنها لكلمة : « تشقى » التى انتهت بها الجملة الأولى . ومثل هذا في الفعل : « قلاء » الذى حذف مفعوله ؛ ليكون مناسباً في وزنه للفعل : « سجا » .

والرغبة في الإيجاز ؛ نحو : دعوت البخيل للبذل ، فلم يقبل ، ولن يقبل .
أى : لم يقبل الدعوة ، أو البذل ، ولن يقبل الدعوة أو البذل . . .

ومن المعنوي : عدم تعلق الغرض به ، كقول البخيل لمن يعيبه بالبخل : طالما أفقت ، وساعدت ، وعاونت ؛ أى : طالما أفقت المسال ، وساعدت فلاناً ، وعاونت فلاناً ^(٤) . أو : الترفع عن النطق به ؛ لاستهجانته ، أو : لاحتقار صاحبه ، أو : نحو هذا من الدواعي البلاغية وغير البلاغية .

فلذا اشتدت حاجة المعنى إلى ذكر المفعول بحيث يختل أو يفسد بخلفه لم يميز الحذف ؛ كأن يكون المفعول به هو الجواب المقصود من سؤال معين ؛ مثل : ماذا أكلت ؟ فيجاب : أكلت فاكهة . فلا يجوز حذف المفعول : « فاكهة » ؛ لأنها المقصودة من الإجابة .

(١) الكلمات التى في نهاية الجمل المتصلة اتصالاً معنوياً . (٢) هدأ وسكن ، وغلا من الريح والمواسف ، وأشابهها . (٣) كره .

(٤) وقد حقت المفعولات لأن الغرض المأم من الجملة ليس فلاناً وفلاناً من الأشخاص المعينة ؛ إنما الغرض هو : البذل والإطلاء لهذا أو لذاك بغیر تعيين . ومن هذا قوله تعالى : (فأما من أعطى واتقى) أى : أعطى المال واتقى الله . . . وقوله : وسوف يطليك وبك نقرض ؛ أى : يطليك الخير ؛ نقرضه .

أو : يكون المفعول به محصوراً ، نحو : ما أكلت إلا الفاكهة .
 أو : يكون مفعولاً مُتَعَجِّباً منه بعد صيغة : « ما أفعل » التعجبية ،
 نحو : ما أحسن الحرية .
 أو : يكون عامله محذوفاً ، نحو قول القائل عند نزول المطر : خيراً لنا ،
 وشرّاً لعدونا ، أى يجلب خيراً . . .

وليس هذا الحذف مقصوراً على مفعول الفعل المتعدي لواحد ؛ بل يشمل
 ويشمل المفعول الأول وحده ، أو الثانى وحده ، أو هما معاً للفعل الذى ينصب
 مفعولين ، مثل : « ظن » وأخواتها . وكذلك يشمل المفعول الثانى والثالث — دون
 الأول — للأفعال التى تنصب ثلاثة ، مثل : « أعلم وأرى » كما سبق الكلام على
 هذا وإيضاحه بالأمثلة^(١) .

• • •

حذف عامل المفعول به :

وبمناسبة الكلام على حذف المفعول به الواحد أو المتعدد^(٢) يعرض النحاة إلى
 حذف عامله جوازاً أو وجوباً .

فيجوزون حذفه إن كان معلوماً بقرينة تدل عليه ، مثل : ماذا حصلت ؟
 فتقول : قمحاً ، أى : حصلت قمحاً . وماذا صنعت ؟ . . . خيراً ...
 ويوجبون حذفه فى أبواب معينة ؛ منها : الاشتغال ؛ وقد سبق^(٣) — ومنها

(١) فى ص ٤٦ ، ٥٠ .

(٢) وقد اقتصر ابن مالك على بعض مواضع الحذف فقال :

وحذفَ فضلةً أجزَ إن لم يَضِرْ كحذفِ ما سبقَ جواباً أو حُصِرَ
 يقول : أجز حذف الفضلة (والمراد هنا : المفعول به) بشرط ألا يضر حذفها . وبين الذى يضر
 حذفها بأنها ما سبقت جواباً ، أو وقعت محصورة على الوجه الذى شرحناه فيها .

(هذا والقفل : « يضر » هو مضارع مجزوم ، مانصه : « ضار » بمعنى : ضر ، تقول ضارفت
 البرد يضرفى ، بمعنى : ضرفت ، يضرفى) . (٣) فى ص ١٠٦

التداء^(١) ، ومنها التحذير والإغراء^(٢) . . . بالشروط المذونة في باب^(٣) كل .
ومنها الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب ؛ نحو : أَحْسَنُكُمْ وَسَوْءُ كَيْلَةٍ^(٤) ؟
وكذلك ما يشبه الأمثال ؛ كقوله تعالى : (اتَّهَبُوا ، خَيْراً لَّكُمْ) أى : واعملوا
خيراً لكم .

جَعَلَ الفعل الثلاثي المتعدي لازماً ، أو في حكم اللازم^(٥) :

من الممكن جعل الثلاثي المتعدي لازماً أو في حكم اللازم بإحدى الوسائل الآتية^(٦) :

١ - التضمن^(٧) لمعنى فعل لازم ؛ نحو : قوله تعالى : (فَكَيْفَ حَذَّرَ الَّذِينَ
يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) ، فإن الفعل : « يخرى » متعد في الأصل بنفسه ، تقول
حذرت عواقب الغضب . ولكنه حين تضمن معنى الفعل المضارع : « يخرج »
صار متعدباً مثله بحرف البحر : « عن » . فالمراد : فليحذر الذين يخرجون عن

(١) فإن النداء منصوب بماعل مخفوف وجوبا ، تقديره : أنادى ، أو أمدح ، وحرف النداء
عوض عنه . (٢) يشترط في حذف العامل في التحذير أن يكون التحذير بكلمة : « إياك » ؛
نحو : إياك والكذب ، أو : مع العطف ؛ نحو : الكذب والتفاه ، أو مع التكرار ؛ نحو : اتار
النار . . . ويشترط في الإغراء : العطف ؛ نحو : الكرامة والشهامة . أو التكرار ؛ نحو : الحياة
الحياة . . . (٣) وفي حذف العامل الناصب للفضلة يقول ابن مالك :

وَيُحَذِّفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

أى : يجوز حذف ناصب الفضلة (والمراد بها : المفعول به) إن كان الناصب معلوماً بقرينة .
وقد يكون الحذف أحياناً لازماً لا به منه .

(٤) هذا مثل قاله في الأصل أمرأى لآخر يبيع الخمر رديئاً ، ولا يوفى الكيل . وقد اشتهر حتى
صار يقال لمن يسيء إلى غيره إسافتين في وقت واحد . (الحذف : أردأ الخمر) .
والمثل : كلام يشبه مضربه بمورده ؛ أى : يشبه ما يستعمل فيه . بما وضع له في الأصل .
أما ما يشبه المثل ؛ أى : يجري مجراه ، فكلام مستعمل فيها وضع له من الأصل ، واستعماله شائع ودورانه
على الألسنة كثير .

(٥) يصير لازماً بأن يتسلخ عن التعدية ، ويتركها نهائياً ؛ بحسب الظاهر ، وبحسب الحقيقة الواقعة
والمعنى ؛ كما في الثانية والثالثة . ويصير في حكم اللازم بأن يكون بحسب المظهر الشكلى الفعلى لازماً ؛
لا بحسب المعنى والواقع الحقيقى ؛ كما في الأولى ، والرابعة ، والخامسة ؛ لأن « المضمّن » ، متعد باعتبار
دلالة الأصلية على معنى الفعل المتعدي ، ولأن المضمّن عن الفعل ، المحتاج إلى مساعدة حرف الجر ،
متعد في المعنى وفى أصله للمفعول ، ويطلب له . وكذلك الفعل في الضرورة . . . هكذا قالوا .

(٦) والثلاثة الأولى تجلب مع منع التعدية معنى جديداً ، على الوجه الذى سبق شرح نظيره في طريقة
تعدية الفعل اللازم ، ص ١٣٢ ٧١٢ (٧) سبق الكلام على معناه ، والقرائن منه ، وحكه في
ص ١٣٨ ٧١٢ قلنا : إن في آخر هذا الجزء بحثاً تفصيلاً خاصاً به ، لا يستغنى عنه المتخصصون ، ويلى رأينا فيه بإيجاز

أمره ، ومثله قوله تعالى : (وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) فالفعل : « تعدو » بمعنى : « تتجاوز » متعد بنفسه ؛ كما في مثل : أنت لا تعدو الحق ؛ أى : لا تتجاوز الحق . ولكنه هنا متعد بحرف الجر : « عن » ؛ بسبب تضمينه معنى فعل آخر ، هو : « تنصرف » الذى يتعدى بحرف الجر : « عن » .

ومثله قول القائل : « قد قتل الله زياداً عني » فالفعل : « قتل » فى أصله متعد بنفسه مباشرة مستغن بعد ذلك — غالباً — عن التعدية بالحرف . ولكنه هنا تضمن معنى الفعل : « صرف » المتعدى بنفسه ، وبحرف الجر : « عن » معاً ؛ فصار مثله متعدياً بنفسه ، وبهذا الحرف . فالمراد : قد صرف الله بالقتل زياداً عني ... والتضمن من الوسائل التى تجعل المتعدى فى حكم اللازم ؛ ولا تجعله لازماً حقيقياً — ؛ لما بيناه . فى ص ١٣٩ —

٢- تحويل الفعل الثلاثى إلى صيغة : « فَعَلَ » (بفتح أوله وضم عينه)^(١) بشرط أن يكون القصد من التحويل إما المبالغة فى معنى الفعل والتعجب منه^(٢) ؛ نحو : نَظَرُ القَيْطِ ، وإما المدح أو الذم^(٣) ؛ نحو : سَبَقَ الفيلسُوفُ وفِهم . وذلك فى ملحه بالسبق والفهم . ومنعُ القادرِ وحُبسُ ؛ عند ذمه بمنع المعونة وجبها .
٣- مطاوعة^(٤) الفعل الثلاثى المتعدى لواحد — لفعل آخر لازم ، نحو : هَدَمْتُ الحائط المائل ؛ فانهدم ، ثم بنيت ؛ فأنبت .

(١) وإنما كان تحويل الفعل الثلاثى المتعدى ، إلى هذه الصيغة مؤدياً إلى لزمه لأنها صيغة لا تكاد تستعمل إلا لازمة ، إذ لم يرد منها فى المسوع متعدياً لإفعلان — فيما يقال — ما : رَحِبَ وطَرَعُ (يفتح أولها وضم ثانيهما) على الوجه الذى سبق بيانه فى هامش ص ١٢٩ ، ١٣٨ .

(٢) بشرط استيفاء الفعل لشروط التعجب المدونة فى بابها الخاص -- ج ٣ - ص ٩ و ص ٢٩٣

(٣) يجوز تحويل الفعل الثلاثى إلى : « فَعَلَ » بضم العين ليكون للمفعول أول الذم كنحو : على الويه المشروح فى بابها - ج - مع أوجه اختلاف بينهما ؛ أشهرها أمران فى معنى : « فَعَلَ » ؛ وهما : إثرايه التعجب مع عدم الاختصار على المنح الخاص أو الذم ، وأنه المدح الخاص أو الذم الخاص لا العام الشامل . وأمران فى فاعله الظاهر ؛ وهما : جواز خلو من « آل » المباشرة وغير المباشرة ؛ نحو : (وحسن أولئك رفيقا) ، وجواز جره بآباء الزائدة ؛ نحو حب بزيارة الخلفاء ، واثنان فى فاعله المفسر ؛ وهما : جواز عوده إلى ما قبله ، وجواز مطابقتها له ، نحو : محمد شرف رجلا ؛ فيصح أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على « محمد » المتقدم ، أو عائداً على : « رجلا » المتأخر . فإن عاد على المتقدم كان مطابقاً له فى الأفراد والثنية والجمع ، والتذكير ، والتأنيث . وإن كان عائداً على المتأخر لزم الأفراد ؛ تقول المحدثان شرفا رجلين ، المحدثون شرفوا رجلا . فاعلة شرفت امرأة ، وهكذا . (٤) سبق شرح المطاوعة فى ص ٨٥ ، ٧٦ م

٤- ضعف الفعل الثلاثي عن العمل ؛ إما بسبب تأخيره عن معموله ؛ نحو قوله تعالى : (. . . إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) ، وقوله تعالى : (. . . الَّذِينَ هُمْ أُولَئِكَ يَرِثُوهَا) ، وإما بسبب أنه عامل ضعيف ؛ لأنه من المشتقات ؛ مثل قوله تعالى : (فَعَالٌ لَّا يُرِيدُ) وقوله : (مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) والأصل : إِنْ كُنْتُمْ تَعْبُرُونَ الرؤيا - الذين يرهون ربهم - فعال ما يريد - مصدقاً ما بين يديه . ولازم الجر التي بعده تسمى : لام التقوية ؛ لأنها تساعد على الوصول إلى مفعوله المعنوي الخالي الذي كان في الأصل مفعوله الحقيقي .

والضعف على الوجه السابق يجعل المتعدي في حكم اللازم ، وليس لازماً حقيقة ^(١) .
٥- ضرورة الشعر ؛ كقول القائل :
تَبَلَّتْ عُودًا كَـ (٢) فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً (٣) تَسْقَى الضَّمِجَ بَبَارِدٍ بِسَّامٍ
فإن الفعل « تسقى » ينصب مفعولين بنفسه ولكنه تعدى إلى الثاني هنا : « بالباء » نزولاً على حكم الضرورة الشعرية . وهذه الوسيلة أيضاً مما يجعل الفعل في حكم اللازم ، وليس باللازم حقيقة ، لما أوضحناه من قبل .

(١) لأن العامل متمد في المعنى إلى ما بعد اللام الزائدة ؛ لكنه بحسب الشكل اللفظي الظاهر لازم ، فزيادة اللام للتقوية لا تنافي كون العامل لازماً بحسب المظهر ونعود فنشير إلى ضعف كلام النحاة في هذه الوسيلة الراهبة - كما سيحىء البيان عنها في حروف الجر م ٩٠ ؛ إذ من المعروف أن الفعل المتعدي لواحد يجوز تقديم مفعوله عليه - إلا في بعض صور قليلة واجبة التقديم أو التأخير - وأنه لا يترتب على ذلك التقديم إبعاد الفعل عن التعدية إلى اللزوم إبعاداً حقيقياً . وإذا كان يقاوم متمداً مع التقديم أمراً جائزاً فنأين يأتيه الضعف الذي يعالج بلام التقوية ؟ وما سبب هذا الضعف ؟ وإذا عرفنا أنه يجوز حذف هذه اللام فيعود الاسم بعدها مفعولاً منصوباً كما كان قبل مجيئها من غير أن يترتب على هذا فساد في صياغة الأسلوب أو في معناه فإلحاح الحقيقة إليها ؟ وأين الضعف الذي تزيله ؟

كذلك المشتقات العاملة التي يصرفها بالضعف ، من أين يأتيها الضعف ؟ وما سبب وهي التي يجوز - أحياناً - أن تنصب مفعولها الخالي من لام التقوية مع تقدمه أو تأخره ، كما يجوز حذف لام التقوية إن وجدت فتنبه مباشرة ، من غير أن يترتب على حذفها ضرر ؟ - وسيجيء الكلام عليها في حروف الجر - كما قلنا - . والأولى بالنحاة أن يقولوا :

(١) إذا تعدى الفعل إلى مفعول واحد ، وتقدم هذا المفعول على فعله جوازاً ، فقد يبقى على حاله من النصب ، وقد يجزى باللام ؛ فالأمران صحيحان .

(ب) إذا كان المشتق ناصباً مفعولاً واحداً جاز في مفعوله النصب مباشرة أو جره باللام ، سواء أكان المفعول متقدماً أم متأخراً عن عامله .

(٢) أصابته بالمرض بسبب الحب . (٣) امرأة حسنة .

المسألة ٧٣ :

التنازع في العمل^(١)

(أ) في مثل : وقَفَ وتكلَّم الخطيبُ - نجد فعلين لا بد لكل منهما من فاعل ، وليس في الكلام إلا اسم ظاهر واحد ، يصلح أن يكون فاعلاً لأحدهما ، وهذا الاسم الظاهر هو : « الخطيب » . فأى الفعلين أحق بالفاعل ؟ وإذا فاز به أحدهما فأين فاعل الفعل الثاني ؟

(ب) وفي مثل : سمِعْتُ وأبصرتُ القارئَ - نجد فعلين أيضاً ، يحتاج كل منهما إلى مفعول به منصوب . وليس في الكلام ما يصلح أن يكون مفعولاً به إلا شيئاً واحداً ، هو : « القارئ » فأيهما أحق به ؟ وإذا فاز به أحدهما فأين مفعول الفعل الثاني ؟

(ج) وفي مثل : أنشدَ وسمعتُ الأديبَ ، نجد فعلين يحتاج أحدهما إلى مرفوع يكون فاعلاً ، ويحتاج الآخر إلى منصوب ، يكون مفعولاً به ؛ فطلب كل منهما يخالف الآخر - على غير ما في الحالتين السالفتين - وليس في الكلام إلا لفظة : « الأديب » التي تصلح لأحدهما . فأى الفعلين أولى بها ؟ وما نصيب الآخر بعده ؟

(د) وفي مثل : أنست وسعدت بالزائر ، نجد كلا من الفعلين محتاجاً إلى الجار مع مجروره^(٢) ؛ ليكمل المعنى ، فأى الفعلين أولى ؟ وما نصيب الآخر بعد ذلك ؟

من الأمثلة السالفة - وأشباهها - نعرف أن الأفعال^(٣) قد تعدد في الأسلوب الواحد ، ويحتاج كل منها إلى معمول خاص به ، ولكن لا يوجد في الكلام إلا

(١) لنا في هذا الباب وفي أحكامه رأى خاص بحيلناه في آخره ص ١٦٣ .

(٢) أوضنا في تملق الفعل ولزومه ، وفي حروف الجر ، أن المجرور للتعدية في هذا المثال وأشباهه يعد في المعنى بمنزلة المفعول به ، فهو في حكم المنصوب محلاً ، برغم أنه مجرور لفظاً ، ولا يجوز في الرأي الأحسن مراعاة المحل إذا جاء قابع بعده . وفي باب التنازع قد يتكلم النحاة أحياناً عن العامل الذي ينصب المفعول به لفظاً ، والذي ينصب محلاً . ويريدون بالأول ما يصل إليه العامل بنفسه ، وبالثاني : ما يصل إليه بحرف الجر .

(٣) مثل الأفعال ما يشبهها ما يصل عملها - كما سيجيء هنا -

بعض معمولات ظاهرة في الكلام ، تكفي بعض الأفعال دون بعض ، مع حاجة كل فعل إلى معمول خاص به ؛ فتتراحم تلك العوامل الكثيرة على معمولات القليلة ، وكأنها تتنازع ليظهر كل منها وحده بالمعمول ، ولهذا يسمى الأسلوب :

« أسلوب التنازع »^(١) . ويعرفه النحاة بأنه :

« ما يشتمل على فعلين - غالباً^(٢) - ، متصرفين ، أو على اسمين يشبهانهما في العمل ، أو على فعل واسم يشبهه في العمل ، ويعدهما معمول مطلوب^(٣) لكل من الاثنين السابقين » .

والفعلان أو ما يشبههما يسميان : « عاملي التنازع »^(٤) ، والمعمول يسمى :

« المتنازع فيه » .

فلا بد في التنازع من أمرين ؛ أولهما : تقدم فعلين أو ما يشبههما في العمل ، وكلاهما يريد المعمول . ثانيهما : تأخير المعمول عنهما .

فقال تقدم العاملين وهما فعلان متصرفان : تصدق وأخلص الصالح . ومثال تقدم العاملين وهما اسمان مشتقان يعملان عمل الفعل : المؤمن ناصر وساعد الضعيف . ومثال المختلفين : دراك وساعد الملهوف ؛ بمعنى أدرك وساعد . وهكذا الصور^(٥) الأخرى التي تدخل في التعريف .

على هذا لا يصح أن يكون من عوامل التنازع الحرف ، ولا العامل المتأخر في مثل : أي الرجال قابلت وصافحت ، ولا العامل للتوسط ؛ نحو : اشترت الكتاب وقرأت . ولا العامل الجامد ؛ مثل : عسى ، وليس ، إلا فِعْلُ التعجب ، فإنهما مع جمودهما يصح أن يكونا العاملين في أسلوب التنازع ؛ نحو ما : أحسن وأنفع صفاء النفوس ، وأحسن وأنفع يصفاء النفوس . .

(١) ويسميه بعض النحاة القيد : الإعمال .

(٢) ستعرف أنه يجوز أن تزيد العوامل على اثنين مع زيادة معمولات أو عدم زيادتها ، ويشترط دائماً - ألا تكفي العوامل .

(٣) من حيث المعنى والعمل معاً ، ولو كان عملهما مختلفاً . ومبني في الزيادة والتفصيل ، نوع المعمول .

(٤) كأن يكون الفعلان معاً من نوع واحد (إحاض ، أو المضارع ، أو اللامر) وقد يكونان مختلفين في بعض الصور ، وقد يكون أحد العاملين فعلاً والآخر اسماً يشبهه ، وقد يكون الفعل هو المتقدم أو الاسم الذي يشبهه . . .

زيادة وتفصيل

(١) ليس من اللازم — كما أشرنا — الاقتصاد في أسلوب « التنازع » على عاملين متفهمين ، ولا على معمول واحد ظاهر^(١) بهما ؛ فقد يقتضى الأمر أن تكون العوامل ثلاثة^(٢) ، من غير أن يتعدد الم معمول ؛ نحو : يجلس ويسمع ويكتب المتعلم . وقد تتعدد العوامل والمعمولات الظاهرة ؛ نحو : تكتبون وتقرعون وتحفظون النصوص الأدبية كل شهر . ففي صدر الكلام ثلاثة عوامل تنازع العمل في معمولين بهما ؛ أى : الم معمول به ، وهو : « النصوص » ، وفي الظرف ؛ وهو : « كُلَّ » ويشترط أن تقوم القرينة على أن الأسلوب أسلوب تنازع ؛ لتجرى عليه أحكام التنازع ، وأنه ليس من باب اللف والنشر مثل : غرَّدَ وزيرُ العصفور والأسد . . .

والكثير في التنازع الاقتصاد على عاملين وم معمول واحد . ولا يعرف في الأساليب القديمة الزيادة على أربعة عوامل ، ولكن لا مانع من الزيادة عند وجود ما يقتضيها . (ب) لا بد أن يكون بين العاملين — أو العوامل — نوع ارتباط ؛ كالعطف في مثل : أعبدُ وأحافُ الله . أو أن يكون المتأخر جواباً معنوياً عن السابق ؛ نحو قوله تعالى : « يَسْتَفْتُونَكَ » ، قل الله يُفْتِيكُمْ في الكلالة^(٣) . أى : يستفتونك في الكلالة ، قل الله يفتيكم في الكلالة . . . أو جواباً نحوياً ؛ كجواب الأمر وغيره مما يحتاج لجواب ؛ نحو : أنشدُ ، أسمع القصيدة . أو يكون المتأخر معمولاً للسابق ؛ نحو قوله تعالى : « وأنه كَانَ يقول سَفِينَهَا على الله شَطَطًا » ، أو أن يكون العاملان خبرين عن اسم ؛ نحو : الحاكم مكافئ معاقب المستحق ...

(١) لا فرق في الم معمول بين أن يكون اسماً ظاهراً ، أو ضميراً بشرط أن يكون الضمير منفصلاً مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو متصلاً مجروراً ، نحو : على إنما قام وقعد هو ، وما زلت وصافحت إلا إياه . وثقت وتقويت بك . كذلك لا فرق بين اختيار الأول وغيره للعمل ما لم يكن لأحدهما مرجح ؛ كوجود « بل » أو « لا » العاطفين . فيجب إعمال الأول في مثل : أمنت لا أكرمت انعام . ويجب إعمال الثاني في مثل : ضربت بل أكرمت الرجل . لأن « بل » — هنا — تجعل الحكم لما بهما ، فاقبلها مسكوت عنه ، فلا يطلب الم معمول . و « لا » تجعل الحكم لما قبلها مثبتاً . فاقبلها متى لا يطلب الم معمول .

(٢) ومنه قول القنطاري :

صريعٌ غَوَّانٌ راقِهٌ ورُقَّتُهُ لدنٌ شَبٌّ حتى شابَ صرودُ الذوائبِ
فقد تنازع العمل في الظرف : « لدن » عوامل ثلاثة ؛ هي : صريع ، وراق — وراق أيضاً المستدلى فيه النسوة .

(٣) الكلالة : الميت الذي ليس له والد ولا ولد ، أو : الموارث الذي ليس بوالد ولا ولد الميت .

(ح) يقع التنازع في أكثر المعمولات ، ومنها : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، وشبه الجملة ، دون الحال والتمييز على الأصح .
 (د) ليس من التنازع التوكيد اللفظي ؛ كالذي في قولهم : « هيهات هيهات العقيقُ ومن به ... » لأن شرط التنازع : أن يكون المعمول مطلوباً لكل العاملين من حيث المعنى . وأن يوجد الضمير - إذا كان مرفوعاً - في العامل المهمل ، وهو غير موجود في هذا التوكيد ، إذ الطالب للمعمول إنما هو كلمة : « هيهات » الأولى ؛ فهي وحدها محتاجة للعقيق ؛ لتكون فاعلها ، والإسناد بينهما . أما كلمة : « هيهات » الثانية فلم تجيء للإسناد إلى العقيق ؛ وهي خالية من الضمير المرفوع ؛ وإنما جاءت لجرد تأكيد الأولى وتقويتها ؛ فالأولى هي المحتاجة للفاعل ، أما الثانية فلا تحتاج لفاعل ؛ شأن نظائرها التي تجيء للتوكيد اللفظي . ومثل هذا : جاءك جارك الراغبون في معرفتك^(١) .

(١) فريق من النحاة يدخل هذين المثالين وأشباههما في باب التنازع ، ويمرر عليهما أحكامه ؛ بأن يكون العامل هو الأول ، وفي الثاني ضمير مستتر ، أو العكس مع مراعاة التفصيل الخاص بأحكام الضمير في باب التنازع . وفي هذه الحالة لا يكون العامل الثاني من باب التوكيد اللفظي ؛ لأن العامل الثاني في بابه زائد لتوكيد اللفظي ؛ فلا فاعل له - في الرأي الشائع - فلا يتحمل ضميراً ، كما سيجيء في باب التوكيد من الجزء الثالث .

والذين يقولون إن التوكيد اللفظي لا يصلح للتنازع يستدلون بأشكلة مسجوعة منها قول الشاعر يخاطب نفسه :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَغْلَتِي ؟ أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْيَسَ أَحْيَسَ

فلو كان في الكلام تنازع لقال : أتاك أتوك اللاحقون ، أو : أتوك أتاك اللاحقون ، تطبيقاً لأحكام التنازع . وإحتمل أن كلا الرأيين لا يصلح للأخذ المطلق أو الرفض المطلق ؛ لجرد أنه منسوب لهذا أو لذلك . وإنما الذي يعمل عليه عند علم الضمير لا إراز هو الأخذ بما يسائر المعنى ؛ ويحقق القرض ؛ فيجب أن تكون المسألة من باب التوكيد وحده - ولادخل للتنازع فيها - حين يقتضي المقام التوكيد بسبب شك يحيط بالعامل وحده ؛ كأن يجرى الحديث عن سقوط المطر عدة أيام متوالية ؛ فيقول أحد المخاضرين : لم يسقط المطر أمس . فريد آخر : سقط سقط المطر أمس . ففي هذه الصورة يدور الشك حول الفعل : « سقط » وحده دون فاعله إذ ليس هناك شك في أن الذي سقط هو : المطر ، وليس حبراً ، ولا حديثاً ، ولا غشياً ... و... أما في صورة أخرى يدور الشك فيها حول العامل ومعموله مما قان إزالة الشك عنها قد تكون بتكرار الجملة كلها ، وتكرارها قد يدخلها في باب التنازع ولا سيما مع وجود الضمير البارز .

مثال ذلك : أن يدور الحديث حول عدم حضور أحد من الفائتين بأن يقول قائل : لم يحضر أحد من الفائتين فريد آخر : حضر حضر أخى ، أو حضر حضر المجاهدان ، أو حضرا حضر المجاهدان فالغلام هنا يقتضى أن تكون المسألة من باب التنازع .

الأحكام الخاصة بالتنازع ^(١)

تلخص هذه الأحكام فيما يأتي :

١- لا مزية لعامل على نظيره من ناحية استحقاقه للمعمول (أى : للمتنازع فيه) ؛ فكل عامل يجوز اختياره للعمل من غير ترجيح ^(٢) ؛ فيجوز اختيار الأول السابق وإهمال الأخير ، ويجوز العكس ^(٣) . وإذا كانت العوامل ثلاثة أو أكثر فإن الحكم لا يتغير بالنسبة للأول والأخير . أما الثالث المتوسط بينهما فقد يساير الأول أو الأخير ؛ فالأمران متساويان بالنسبة لإعمال الثالث ، أو ما زاد عليه .

٢- إذا وقع الاختيار على الأول ليكون هو العامل المستحق للمعمول ، وجب تعويض العامل الأخير المهمل تعويضاً يفتيه عن المعمول ، وذلك بإلحاق ضمير به يطابق ذلك المعمول مطابقة تامة في الأفراد ، والثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ؛ لأن المعمول ، (المتنازع فيه) هو المرجع للضمير ، ولا بد من المطابقة بين الضمير ومرجعه في الأشياء السالفة ، والأفضل وجود الضمير في جميع

(١) سنذكر أشهر الآراء ، ثم نردفه - آخر الباب في الزيادة والتفصيل - برأى خاص أنسب كما أشرنا . قد يكون فيه يسر ونفع خالصان من الشوائب .

(٢) إلا في الحالتين المذكورتين في رقم ١ من هامش ص ١٥٣ .

(٣) الكوفيون يميلون الأول لسبقه ، والبصريون يميلون الثاني لقربه ، وهذا خلاف يجب إهماله ، إذ لا قيمة له في الترجيح ، وفي تفصيل أحد العاملين على الآخر إلا ما سبقت الإشارة إليه . ويقول ابن مالك فيه وفي الإشارة للتنازع ما نصه :

لَنْ عَامِلَيْنِ اقْتَضَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَالثَّانِ أَوَّلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَرِ وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ

يقول : إن وجد عاملان يتطلبان عملاً في اسم ظاهر ، وكانا قبله ، فلواحد منهما العمل دون نظيره ، وهذا الواحد ليس معينا مقصوراً على أحدهما ، وإنما يجوز أن يعمل هذا أو ذاك ؛ ولا يصح أن يكون العمل لهما معاً في ذلك الاسم . وإعمال الثاني أولى عند البصريين ، لقربه . واختار غيرهم العكس ، أى : إعمال الأول ، لسبقه . وسنرى : « ذا أسرة » ، صاحب رابطة قوية ، يريد بها الرابطة اللطيفة ، وأصحاب هذا الرأي هم الكوفيون . (التقدير : اختار غيرهم العكس حالة كون غيرهم ذا أسرة) .

الحالات ؛ سواء أكان ضمير رفع ، أم نصب ، أم جرّ ؛ فمن إعمال الأول في المعمول المرفوع مع إعمال المتأخر ، في ضميره : المثال الوارد في « ا » ، وهو ^(١) : « وقف - وتكلم - الخطيب » ، فنقول : (وقف - وتكلموا - الخطيبان) . (وقف - وتكلموا - الخطيبون) . (وقفت - وتكلمت - الخطيبة) . (وقفت - وتكلمت - الخطيبتان) . (وقفت - وتكلمن - الخطيبات) . فكان الأصل : (وقف الخطيب ، وتكلم) . (وقف الخطيبان وتكلموا) . (وقف الخطيبون ، وتكلموا) . (وقفت الخطيبة ، وتكلمت) . (وقفت الخطيبتان ، وتكلمتا) ، (وقفت الخطيبات وتكلمن) . وهكذا .

والوسيلة المضبوطة لاستعمال الضمير على الوجه الصحيح أن نتخيل العامل الأول وهو في صدر الجملة ، ثم يليه مباشرة المعمول : « المتنازع فيه » وقد تقدم من مكانه حتى صار بعده بغير فاصل بينهما ، ثم يليهما كل عامل مهمل ، وبعده الضمير المناسب لهذا التركيب القائم على التخييل ، كما في الأمثلة السالفة ؛ وكما في الآتية :

« أوقدَ واستدفا الحارس » ؛ فكل من الفعلين : « أوقد » و « استدفا » يحتاج إلى كلمة : « الحارس » لتكون فاعلاً له . فإذا أعملنا الأول وجب تعويض الأخير بإلحاق ضمير مناسب بآخره . ولكي يكون الضمير مناسباً صحيح الاستعمال نتخيل أن الاسم الظاهر « المتنازع فيه » وهو كلمة : « الحارس » قد تقدم حتى صار بعد العامل الأول مباشرة (أي : بغير فاصل بينهما . وهذا يقتضي أن يتأخر عنهما كل عامل مهمل . فكان أصل الأسلوب : « أوقد الحارس واستدفا » . « فالحارس » هو الفاعل للفعل : « أوقدَ » أما الفعل المهمل « استدفا » فقد لحق بآخره ضمير مستتر ، مرفوع ، يعرب فاعلاً ، ويغنى عن الاسم الظاهر « المتنازع فيه » . وهذا الضمير هنا مفرد مذكر ؛ ليطابق مرجعه « المتنازع فيه » . فلو كان المرجع مفرداً مؤنثاً أو مثنى أو جمعاً بنوعيهما ، لوجب أن يطابقه الضمير ، فنقول : (أوقدت - واستدفت - الحارسة) . أوقد - واستدفا - الحارسان) . (أوقدت - واستدفتان - الحارستان) . (أوقد - واستدفتوا - الحارسون) . (أوقدت - واستدفتن -

الحارسات) .. و .. وهكذا . فكان الأصل : (أوقدت الحارسة ، واستدفأت) .
(أوقد الحارسان ، واستدفا) . (أوقدت الحارستان ، واستدفأتا) . (أوقد الحارسون ،
واستدفتوا) . (أوقدت الحارسات واستدفأن ..)

هذا حكم « التنازع » عند إعمال الأول حين تعدد العوامل ولا يتعد المعمول المرفوع ؛ وهو هنا الفاعل الظاهر الذي يطلبه كل منها .

وما سبق يقال في مثال : « ب » وهو : « سمعتُ وأبصرتُ القارئ » عند إعمال الأول أيضاً ، حيث تعددت العوامل التي يحتاج كل منها إلى المفعول به ؛ وليس في الكلام إلا مفعول به واحد فنقول : (سمعتُ - وأبصرتُ - القارئ) . (سمعتُ - وأبصرتها - القارئ) . (سمعتُ - وأبصرتُهما - القارئين) . (سمعتُ - وأبصرتُهم - القارئ) . (سمعتُ - وأبصرتُهن - القارئات) . فكان أصل الكلام عند التخيل : (سمعتُ القارئ وأبصرتُ) . (سمعتُ القارئتين ، وأبصرتُهما) . (سمعتُ القارئتين ، وأبصرتُهن) . (سمعتُ القارئتين ، وأبصرتُهم) . (سمعتُ القارئتين ، وأبصرتُهن) .

وكذلك يقال في : في مثال « ج » وهو : « أنشد وسمعتُ الأديب » ، برغم اختلاف المطلب بين العاملين ، فأحدهما يريد المعمول فاعلاً له ، والآخر يريده مفعولاً ؛ فنقول : عند إعمال الأول^(١) : (أنشد - وسمعتُ - الأديب) . (أنشدتُ - وسمعتُها - الأديبة) . (أنشد - وسمعتُهما - الأديبان) . (أنشدتُ - وسمعتُهن - الأديبات) . (أنشد - وسمعتُهم - الأديبين) . (أنشدتُ - وسمعتُهم - الأديبات) . (أنشد - وسمعتُهن - الأديبات) . (أنشدتُ - وسمعتُهم - الأديبين) . (أنشد - وسمعتُهم - الأديبات) . (أنشدتُ - وسمعتُهم - الأديبين) . (أنشدتُ - وسمعتُهم - الأديبات) . (أنشدتُ - وسمعتُهم - الأديبين) .

ومثل هذا يقال أيضاً في مثال : « د » وهو : « أنست وسعدتُ بالزائر الأديب » حيث يحتاج كل من العاملين في تكملة معناه إلى الجار مع مجروره ؛ نحو : (أنست - وسعدتُ - بالزائر الأديب ، به^(٢)) . (أنست - وسعدتُ - بالزائرة الأديبة ، بها) . (أنست - وسعدتُ - بالزائرَيْن الأديبين ،

(١) أما عند إعمال الثاني المحتاج للمفعول به فيجىء حكمه في ص ١٥٩ .

(٢) يميز فريق من النحاة تقديم هذا المعمول بمد عامله . وسيجىء في الزيادة والتفصيل رأى مستقل .

بهما) . (أنست - سعدت - بالزائرتين الأدبيتين ، بهما) . (أنست - سعدت - بالزائرتين الأدبيتين ، بهم) ، (أنست - سعدت - بالزائرات الأدبيات ، بهن) . وكأن الأصل مع التخييل : (أنست بالزائر الأديب ، وسعدت به) . (أنست بالزائرة الأديبة ، وسعدت بها) . (أنست بالزائرتين الأدبيتين ، وسعدت بهما) . (أنست بالزائرتين الأدبيتين ، وسعدت بهما . أنست بالزائرتين الأدبيتين ، وسعدت بهم) ، (أنست بالزائرات الأدبيات ، وسعدت بهن .) . و . .

وهكذا نرى أن إعمال الأول يقتضى أمرين محتومين ؛ ألاّ يعمل المتأخر في ذلك المعمول ، وأن يعمل هذا المتأخر في ضمير مطابق للمعمول في الأفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

وهناك حالة واحدة لا يصح فيها مجيء الضمير لتعويض الأخير المهمل ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ؛ تلك الحالة تتحقق بأن يكون هذا الفعل المهمل محتاجاً إلى مفعول به لا يصح حذفه ؛ لأنه عمدة في الأصل ، ولو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقتها لمرجعه الاسم الظاهر ؛ مثل : أظن - ويظناني أخاً - محموداً وعليّاً ، أخوين . فكلمة : « محموداً » هي المفعول الأول للفعل العامل : « أظن » ، وكلمة : « عليّاً » معطوفة عليها . و « أخوين » هي المفعول الثاني للفعل : « أظن » . وإلى هنا استوفى الفعل العامل : « أظن » مفعوله . وبقى الفعل المتأخر المهمل : « يظناني » وهو محتاج لمفعولين كذلك . فأين هما ؟ أو أين ما يغنى عنهما ؟

إن « الياء » ضمير ، وهي مفعوله الأول . وبقى مفعوله الثاني ، فلو أتينا به ضميراً أيضاً ، فقلنا : أظن - ويظناني إياه - محموداً وعليّاً أخوين ، أى : أظن محموداً وعليّاً أخوين ويظناني إياه - لكان (إياه) مطابقاً في الأفراد « للياء » التى هي المفعول الأول ؛ فتتحقق المطابقة بينهما ، على اعتبار أن أصلهما مبتدأ وخبر ، كما هو الشأن في مفعولى : « ظن وأخواتها » ولكنها لا تتحقق بين الضمير « إياه » وما يعود عليه ؛ وهو : « أخوين » ؛ إذ « إياه » ضمير للمفرد ، ومرجعه

حال على اثنين ؛ فتقوت المطابقة بين الضمير ومرجه . وهذا غير جائز . ولو أتينا بالضمير الثاني مثني قلنا : أظن — ويظناني إياهما — محموداً وعلياً ، أخوين — لتحقق المطابقة بين الضمير ومرجه ؛ فكلاهما لاثنتين ، ولكن تقوت المطابقة بين المفعول الثاني والمفعول الأول ، مع أن الثاني أصله خير عن الأول ولا بد من المطابقة بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما المبتدأ أو الخبر ، كما أشرنا .

فلما كان الإضمار هنا يوقع في الخطأ وجب العلول عنه إلى إظهار الذي يحقق الغرض ، ولا يوقع في الخطأ ؛ فنقول : أظن — ويظناني أخا — محموداً وعلياً ، أخوين . أى : أظن محموداً وعلياً أخوين ، ويظناني أخا . ولا تكون المسألة من باب التنازع .

٣ — إذا عملنا الأخير ، وأهملنا الأول ، وجب الاستغناء عن تعويض الأول المهمل ؛ فلا نلحق به ضمير المفعول (المتنازع فيه) ولا ما يتوب عن ذلك الضمير . إلا في ثلاث حالات ، لا بد في كل واحدة من الإتيان بضمير مطابق للمفعول ، ومتأخر عنه (وفي هذه الحالات يجوز عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ كما سبق في بابي الضمير والفاعل ^(١) . . .)

الأولى : أن يكون المفعول المتأخر مرفوعاً ، كأن يكون فاعلاً مطلوباً لعاملين — أو أكثر — وكل عامل يريد لنفسه ؛ نحو : شرب وتمهل العاطش فإذا عملنا الأخير وأهملنا الأول وجب إلحاق الضمير المناسب بالأول ^(٢) ؛ فنقول : (شربت ، وتمهلت العاطشة) . (شربا ، وتمهل العاطشان) . (شربتا ، وتمهلتا العاطشتان) (شربوا وتمهل العاطشون) . (شربتن وتمهلت العاطشتات) .

الثانية : أن يكون المفعول المتنازع فيه « اسماً منصوباً أصله عمدة ؛ كفعول « ظن » وأخواتها ؛ فأصلهما المبتدأ والخبر ؛ وكخبر « كان » وأخواتها

(١) ج ١ ص ١٨٤ م ٢٠ .

(٢) ولكي يقع الضمير موقعاً صحيحاً فنخيل — كما سبق — أن الفعل المهمل قد تأخر عن مكانه إلى آخر الجملة ، وقد سبقته واو العطف وقبلها الفعل العامل وفاعله — وعلى أساس هذا التخييل نجزم بالضمير مطابقاً لمرجه المتقدم عليه ، فكان أصل الكلام : تمهلت العاطشة ، وشربت . تمهل العاطشان وشربا . تمهلت العاطشتان وشربتا . تمهل العاطشون وشربوا . تمهلت العاطشتات وشربتن .

وفي هذه الحالة لا يحذف الضمير المناسب وإنما يبقى ويوضع متأخراً عن المفعول (المتنازع فيه) ؛ نحو : أظنهما - ويظن محمدٌ حامداً وعموداً ، مخلصين - إياهما .

والمراد : يظن محمدٌ حامداً وعموداً مخلصين ، وأظنهما إياهما ، أى : أظن حامداً وعموداً المخلصين . « فحامداً » : مفعول أول للفعل : « يظن » . و « عموداً » : معطوف عليه . « مخلصين » مفعول ثانٍ للفعل : « يظن » . و « أظنهما » : « أظن » : مضارع ، فاعله مستترٌ تقديره : « أنا » . « هما » ضمير ، مفعول أول . وقد تقدم ليتصل بفعله ، لأن الاتصال ممكن ؛ فلا داعي للاتصال . « إياهما » : المفعول الثاني الذي جاء متأخراً ^(١) .

ومثل : كنت وكان الصديق أخاً إياه . فالعلان تنازعا كلمة : « أخا » لتكون خبراً ؛ فجعلناها للمتأخر منهما ، وأعلنا السابق في ضمير هذا الخبر وجعلنا الضمير بعد الخبر ؛ فالمراد : كان الصديق أخاً ، وكنت إياه ، أى : كنت أخاً .

بقي أن نذكر حالة ^(٢) لا يصح فيها حذف ضمير الاسم المتنازع فيه ، ولا أعمال الأول المهمل فيه ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ؛ وهذه الحالة هي التي يكون فيها الفعل الأول المهمل محتاجاً إلى مفعول به ، أصله عمدة ، فلا يحذف ^(٣) ، ولو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقتها لمرجعه الاسم الظاهر ؛ نحو : يظناني ، وأظن الزميلين أخوين - أخا . فكلمة : « أظن » مضارع ، فاعله مستتر ، تقديره : « أنا » . وهذا المضارع محتاج إلى مفعولين ، أصلهما : المبتدأ والخبر ؛ فلا يحذف واحد منهما . « الزميلين » مفعول الأول . « أخوين » : مفعوله الثاني . إلى هنا استوفى العامل المتأخر مفعوليه . بقي أن يستوفى المتقدم المهمل (وهو : « يظننان ») مفعوليه . فالفعل « يظننان » مضارع . فاعله : « ألف الاثنين » والياء . مفعوله الأول . فأين مفعوله الثاني ؟ لو جئنا به ضميراً مطابقاً للمفعول الأول فقلنا : يظنناني - وأظن الزميلين أخوين - إياه - لتحقق المطابقة بين المفعول الثاني :

(١) هناك رأى حسن ، يميز حذفه . وارتقاء كثير من النحاة .

(٢) وهي التي أشرنا إليها في هامش ص ١٥٨ .

(٣) بالرغم من جواز الحذف في غير المتنازع - انظر « أ » من ص ١٦٣ .

« إياه » والمفعول الأول : « الياء » وهى المطابقة الواجبة بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما المبتدأ والخبر . ولكن تفوت المطابقة بين الضمير : « إياه » الذى للمفرد ، ومرجه المثنى ، وهو : « أخوين » .

ولو جئنا به مثنى ؛ فقلنا : يظنانى — وأظن الزميلين أخوين — إياهما ، لتحققت المطابقة الواجبة بين الضمير ومرجه ؛ فكلاهما للتثنية . وضاعت بين المفعول الثانى ، الدال على التثنية ، والمفعول الأول وهو « الياء » الدالة على المفرد ، مع أن المطابقة بينهما لازمة ؛ لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر .

فللخروج من هذا الحرج نأتى بالمفعول الثانى اسماً ظاهراً ؛ فنقول : يظنانى وأظن الزميلين أخوين — أختا . ولا تكون المسألة من باب « التنازع » (وقد سبق التنبيه إلى مراعاة حالة كهذه عند إعمال الأول وإهمال الأخير ^(١)) .

فإن كان المفعول : « المتنازع فيه » ليس عمدة فى أصله وكان العامل هو المتأخر ، فالأحسن حذف المفعول ؛ نحو : عاونت وعاونتى الجار . وليس من الأحسن أن يقال : عاونته وعاونتى الجار .

الثالثة : أن يكون الضمير مجروراً ^(٢) ، ولو حذف لأوقع حذفه فى لبس . فبقى ويوضع متأخراً عن المفعول ؛ نحو : استعنت ، — واستعان عكسى الزميل — به . فالفعل الأول يطلب كلمة : « الزميل » لتكون مجرورة بالباء ؛ (أى : استعنت بالزميل) والفعل المتأخر يطلبها لتكون فاعلاً ؛ لأنه استوفى معموله المجرور بالحرف : « عكسى » فأعملنا الفعل المتأخر فى الاسم الظاهر ، وأضمرنا بعده ضميره مجروراً بالباء ، فقلنا : « به » . ولو تقدم بحيث يقع بعد عامله المهمل ، ويتوسط بين الفعلين لترتب على هذا تقدم الضمير المجرور على مرجه ، وهو غير مستحسن فى هذه الصورة . ولو حذفناه وقلنا : استعنت — واستعان عكسى الزميل — ، لأدى حذفه إلى لبس ؛ إذ لا ندري : أالزميل مستعان به ، أم مستعان عليه . .

(١) فى ص ١٥٨ .

(٢) بعد المجرور بحرف جر التعدية بمنزلة المفعول به المنصوب حكاً . كما سبقت الإشارة فى

رقم ٢ من هامش ص ١٥١ .

فإن أمن اللبس فالأحسن الحذف ، نحو : مررت ومر إلى الصديق^(١) .

(١) عرض ابن مالك أحكام المتنازع مجملة ، موجزة ، متداخلة . وساقها في الآيات القليلة التالية :

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرٍ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالتَّرِمَ مَا التَّرِمَا

يريد : إذا أعمل واحد وأعمل الآخر ، فإن المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه ، مع التزام الطريقة التي أشار النحاة بالتزامها في الإعمال ، أو : مع التزام الطريقة التي التزمها العرب في مثل هذه الأساليب . ولم يوضح هذه الطريقة ، ولم يتعرض لتفصيلها إلا بذكر مثالين في البيت الآتي ؛ يوضح أولهما إعمال العامل المتأخر في الاسم المتنازع فيه مع إعمال المتقدم في ضميره ، ويوضح ثانيهما إعمال السابق في ذلك الاسم المتنازع فيه مع إعمال المتأخر في ضميره ؛ وكلا الفعلين يحتاج للاسم الظاهر ، ليكون فاعلا له . يقول :

كَبَحْسَنَانٍ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ

فالاسم المتنازع فيه هو : « ابنك » ، وقد أعمل فيه مباشرة الفعل المتأخر : « يسيء » أما الفعل المتقدم : « يحسن » فقد أعمل في ضميره فصار : « يحسنان » والمثال الذي في الشطر الثاني يشتمل على الاسم المتنازع فيه ؛ وهو : « عبدك » ، وقد أعمل فيه الأول : « بنى » وأعمل المتأخر ؛ وهو : « اعتدى » . ولكنه أعمل في ضميره فصار : « اعتدى » . ولم يحذف الضمير في المثالين ؛ لأنه ضمير رفع ، فلا يحذف . . . ثم انتقل إلى بيان حكم خاص بالعامل الأول المهمل ؛ يتلخص في أنه لا يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه ، إلا إذا كان ذلك الضمير الرفع فإن كان نصب ، أو الجبر لم يذكر مع الأول ، وإنما يحذف إن كان ضميراً ليس عمدة في الأصل ، ويؤخر إن كان أصله عمدة . (وقد شرحنا هذا تفصيلاً وأوضحناه بالأحط) . ويقول فيه :

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمِلَا بِمُضْمَرٍ لِيُغَيِّرَ رَفْعُ أُوهَلَا
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْرَجَتْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

(أوهل : أهل . أى : صار أهلاً ؛ بمعنى : أهد واستعمل في غير الرفع) ثم بين الحالة التي يحل فيها الظاهر محل الضمير فقال :

وَأَظْهَرَانِ يَكُنْ ضَمِيرُ خَبَرٍ لِيُغَيِّرَ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَرَا
نَحْوُ : أَظُنُّ وَيَطْنَانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

(الرخا = الرخاء . وهو سعة الرزق) .

... ..

زيادة وتفصيل :

يُعدّ باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً ، وتعقيداً ، وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية ، ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح ، بل ربما كانت مناقضة له .

(١) فأما الاضطراب فيبدو في كثرة الآراء والمذاهب المتعارضة التي لا سبيل للتوفيق بينها ، أو التقريب .

يتجلى هذا في أن بعضها يميز حذف المرفوع ؛ كالفاعل ، وبعضها لا يميز ؛ وفريق يميز أن يشترك فعلان أو أكثر في فاعل واحد ، وفريق يمنع . وطائفة تبيح الاستغناء عن المعمولات الناقصة ، وعن ضمائرهما ... ، وطائفة تبيح حذف ما ليس عمدة الآن أوفى الأصل ، وفئة تحتم تقدير ضمير المفعول متأخراً في بعض الصور ، وفئة لا تحتم فليس بين أحكام « التنازع » حكم متفق عليه ، أو قريب من الاتفاق ، حتى ما اخترناه هنا . وقد يبدو الخلاف واضحاً في كثير من المسائل النحوية الأخرى ، ولكنه في مسائل « التنازع » أوضح وأفدح ، كما يبدو في المراجع المطولة ^(١) . حيث يدور الرأس ، وتضيق النفس .

ومن مظاهر الاضطراب أيضاً أن يحرّموا هنا ما أباحوه في أبواب أخرى ؛ فقد منعوا حذف ضمير الاسم المتنازع فيه إن كان أصله عمدة ؛ كأحد مفعولي « ظن » وأخواتها ، مع أنهم أباحوا ذلك في باب « ظن » ^(٢) . ومنعوا حذف المفعول إن كان فضلة ، والمهمل هو المتأخر ، مع أنهم أجازوه في الأساليب الأخرى التي ليست للتنازع . ومنعوا هنا الإضمار قبل الذكر في بعض الحالات ، مع أنهم أباحوه في مكان آخر وكان اسم هذا الباب قد سرى إلى كل حكم من أحكامه .

(ب) وأما التعقيد فلما أوجبوه مما ليس بواجب ، ولا شبه واجب ؛ فقد حتموا أن يكون ضمير الاسم المتنازع فيه واجب التأخير حيناً - في رأى كثيرهم فراراً من الإضمار قبل الذكر ، ومتقدماً حيناً آخر إذا تعذر تأخيره لسبب ما

(١) كالآشوفي وحاشيته ، والتوضيح وشرح وحاشيته ، والجزء الثاني من المعجم

(٢) سبقت الإشارة لهذا في ص ١٦٠ .

تخلوه . وربما استغنوا عن الضمير ، وأحلوا محله اسماً ظاهراً مناسباً إذا أدى الإضمار إلى الوقوع في مخالفة نحوية . ولقد نشأ من مراعاة أحكامهم هذه أساليب لا ندرى : ألما نظير في الكلام العربي أم ليس لها نظير ؟ كقولهم ما نصه الحرفي : « استعنت واستعان على زيد به . وظننت منطلقة وظنتني منطلقاً هند إياها . وأعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمراً قائماً . وأعلمت وأعلمني زيدا عمراً قائماً إياه إياه . و . . . » (١) وهذا قليل من الأمثلة البغيضة ، والتي لا يطمئن المرء إلى أن لها نظائراً في الأساليب المأثورة . ومن شاء زيادة عجيبة منها فليرجع إلى مظانها في المطولات .

(ج) وأما الخضوع إلى الفلسفة العقلية الوهمية فواضح في عدد من مسائل هذا الباب ؛ منها : تحميمهم التنازع في مثل : قام وذهب محمد ؛ حيث يوجبون أن يكون الفاعل : « محمد » لأحد الفعلين ، وأما فاعل الآخر فضمير . ولا يبيحون أن يكون لفظ : « محمد » فاعلاً لهما ؛ بحجة « أن العوامل كاللؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد » (٢) . ولا ندرى السبب في منع هذا الاجتماع مع إباحته لو قلنا : « قام محمد وذهب » فإن فاعل الفعل : « ذهب » ضمير يعود على محمد . فمحمد في الحقيقة فاعل الفعلين ، ولا يقبل العقل غير هذا . . .

من كل ما سبق يتبين ما اشتمل عليه هذا الباب من عيوب الاضطراب ؛ والتعقيد ، والتخيل الذي لا يؤيده . في ظننا - الفصيح المأثور .

ولندارك هذا كله ، والوصول إلى أحكام واضحة ، سهلة ، لا غبار عليها من ناحية السلامة اللغوية ، وقوة مشابقتها للكلام البليغ ، وتناسقها مع الأحكام النحوية الأخرى - نرى أن تكون أحكام التنازع مقصورة على ما يأتي (وكلها مستمد من آراء ومذاهب لبعض النحاة ، تضمنتها الكتب المتداولة . وهذا ما نود التنويه به) :

(١) الأسموني - في هذا الباب - عند شرح بيت ابن مالك الذي شطره الأخير : (. . . وأخرته إن يكن هو الخبر) وكذا في المطولات الأخرى .

(٢) حاشية الصبان وغيره . وقد أجاز الاجتماع فريق آخره ، ودفع الإجازة فريق ثالث !! وهكذا دواليك .

... ..

١ - تعريف التنازع : هو ما سبق أن ارتضيته من مذاهب النحاة ، ونقلناه أول هذا الباب .

٢ - تعدد العوامل ؛ فتكون اثنين ، أو أكثر . وقد تعدد المعمولات ، أو لا تعدد بشرط أن تكون أقل عدداً من عواملها المتنازعة .

٣ - كل عامل من العوامل المتعددة يجوز اختياره وحده للعمل في المعمول المذكور في الكلام . ولا ترجيح من هذه الناحية - لعامل على آخر .

٤ - إذا تعددت العوامل وكان كل واحد منها محتاجاً إلى معمول مرفوع ؛ (كاحتياجه إلى الفاعل في مثل : جلس وكتب المتعلم) فالمرفوع المذكور يكون لأحدها ، أما غيره فمرفوعه ضمير يعود على ذلك الاسم المرفوع . ولا مانع هنا من عودة الضمير على متأخر في الرتبة . ويجوز أن يكون المرفوع مشتركاً بين العوامل المتعددة كلها ؛ إذا كان متأخراً عنها فيكون فاعلاً - مثلاً - ولا يحتاج واحد منها للعمل في ضميره .

٥ - إذا تعددت العوامل وكان كل منها محتاجاً إلى معمول غير مرفوع جاز اختيار أحدهما للعمل ، وترك الباقي من غير عمل ، لا في ضمير المعمول ، ولا في اسم ظاهر ينوب عنه ؛ لأن الاستغناء عن هذا الضمير أو ما يحل محله من اسم ظاهر ، جائز في الأساليب الحالية من التنازع . فلا بأس أن يجري في التنازع أيضاً ، وبعض المأثور من أمثلة التنازع يطابق هذا ويسايره . ولا فرق بين ما أصله عمدة ، وما أصله فضلة . وإذا أوقع الحذف في لبس وجب إزالته بإحدى الوسائل التي لا تعقيد فيها ، ولا تهوى بقوة الأسلوب ، وحسن تركيبه .

المسألة ٧٤ :

المفعول المطلق^(١)

معناه :

الفعل يدل على أمرين معا ؛ أحدهما : المعنى المجرد^(٢) ، ويسمى : « الحدث »
والآخر : الزمان ؛ ففي مثل : رجع المجاهد ؛ فأسرع الناس لاستقباله ، وفرحوا
بقدمه - يدل كل فعل من الأفعال الثلاثة : (رجع - أسرع - فرح . . .)
بنفسه مباشرة ؛ أى : من غير حاجة إلى كلمة أخرى ، على أمرين ؛ أولهما : معنى
تفهمه بالعقل ؛ هو الرجوع - الإسراع - الفرّح . . . وهذا المعنى المجرد هو ما
يسمى أيضاً : « الحدث » . وثانيهما : زمن وقع فيه ذلك المعنى المجرد (الحدث)
وانتهى قبل النطق بالفعل ، فهو زمن قد فات ، وانقضى قبل الكلام . وهذا الفعل
يسمى : « الماضي » .

ولو غيرنا صيغة الفعل ؛ فقلنا : يرجع المجاهد ؛ فيسرع الناس لاستقباله ،
وفرحون بقدمه - لَنُظَلَّ كل فعل دالاً على الأمرين : المعنى المجرد ، والزمن .
ولكن الزمن هنا صالح للحال والاستقبال . وهذا هو : « الفعل المضارع » .

ولو غيرنا الصيغة مرة ثالثة فقلنا : ارجع . . . أسرع . . . افرّح - لدلَّ
الفعل في صورته الجديدة على الأمرين ؛ المعنى المجرد ، والزمن ، لكن الزمن

(١) المطلق ، أى : الذى ليس مقيدا بتقييد باقى المفاعيل - بذكر شيء بعده ، كحرف جر مع
مجروره أو غيره ؛ كالمفعول به ، المفعول لأجله ، المفعول معه . . .

ويقولون في سبب إطلاقه : إنه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل ؛ إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث ؛
نحو : قام المريض قِياماً ؛ فالمرضى قد أوجد القيام نفسه ، وأحدثه حقاً بعد أن لم يكن ؛ بخلاف باقى
المفعولات ، فإنه لم يوجد له ، وإنما سميت باسمها باعتبار إلصاق الفعل بها ، أو وقوعه لأجلها ، أو معها . . .
فلذلك لا تسمى مفعولاً إلا مقيدة بشيء بعدها . هنا وقد لازمت كلمة : « المطلق » حتى صارت قيداً .

(٢) أى : العقل المحض الذى لا كيان ولا وجود له إلا فى العقل ؛ فهو صورة عقلية بحتة ؛
فلا يقوم بنفسه ، وإنما يقوم بغيره ، ولا يدل على صاحبه الذى يقوم به ، ولا على أفراد ، ولا تشبة ،
ولا جمع ، ولا تكثير ، ولا تأنيث . هذا هو المراد من « التجريد » .

هنا مستقبَل فقط . وهذا هو : « فعل الأمر » فالفاعل بأنواعه الثلاثة يدل على المعنى المجرد (الحدث) والزمان^(١) معاً .

ولو أننا بمصدر صريح^(٢) - تلك الأفعال - أو غيرها - لوجدناه وحده يدل على المعنى المجرد (الحدث) فقط ؛ كالمصدر في مثل : الرجوع حسن - الإسراع نافع - الفرح كثير . فهو يدل على أحد الشئتين اللذين يدل عليهما الفعل . وهذا معنى قولهم : « المصدر الصريح^(٣) يدل - في الغالب^(٤) - على الحدث دون الزمان »^(٥) .

والمصدر الصريح أصل المشتقات - في الرأى الشائع^(٦) - ، ويصلح لأنواع الإعراب المختلفة ؛ فيكون مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، ومفعولاً به و . . . وقد يكون منصوباً في جملته باعتباره مصدراً صريحاً جاء لغرض معنوي ؛ كأكيد معنى عامله المشارك له في المادة اللفظية (أو غير هذا مما سيجيء) مثل : حطّم التماسح السفينة تحطيماً . وفي هذه الحالة وأشباهاها يسمى : « مفعولاً مطلقاً »^(٧) ، ويقال في إعرابه : إنه منصوب على المصدرية ، أو منصوب ، لأنه مفعول مطلق .

(١) وهذا هو الغالب ؛ لأن هناك أمثالا لا تدل على الزمان ؛ كالأفعال في التعريفات العلمية ، وغيرها ، مما أوضحناه وفصلناه - فيما يتعلق بالزمان وغيره - بالجزء الأول ص ٢٩ م ٤ .

(٢) غير مؤول . وإذا أطلق المصدر كان المراد : الصريح .

(٣) لأن المؤول يدل على زمن معين ، على الوجه الذي بسطناه في مكانه من الجزء الأول ص ٢٩م ٢٢

(٤) لأن المصدر الصريح قد يدل مع الحدث على المرة ، أو الحية . وإيضاح هذا وتفصيله في موضعه الخاص (ص ٣٠ ص ١٤٤ و ١٦١ ، ١٧٤) .

(٥) وإل هذا أشار ابن مالك بقوله .

المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِ الْفِعْلِ ، كَأَمِنْ ، مِنْ أَمِنَ

يقول في تعريف المصدر : إنه اسم يطلق على شيء غير الزمان من المدلولين اللذين يدل عليهما الفعل . ولا كان هذان المدلولان هما : الحدث والزمان ، وقد صرح بأنه يدل على غير الزمان - اتجهت الدلالة بعد ذلك إلى المعنى المجرد وحده . ومثل للمصدر بكلمة : « آمن » وقال عنه : إنه من الفعل الماضي : « آمن » ، يريد بذلك : أن معنى هذا المصدر هو يقض ما يحويه الفعل « آمن » ؛ إذ الأمن يدل على المعنى المجرد الذي هو أحد شئتين يدل عليهما الفعل : آمن .

(٦) راجع للرأى في ٣ باب أينية المصادر . ص ٩٨م ١٤٤ و ٩٩-١٦١ باب إعمال المصدر واسمه .

(٧) سيجيء تعريفه في ص ١٧١ .

وإذا كان منصوباً على هذه الصورة الخاصة فناسبه قد يكون مبدراً آخر من لفظه ومعناه ، أو من معناه فقط . وقد يكون^(١) فعلاً من مادته ومعناه ، أو من معناه فقط ، وقد يكون وصفاً متصرفاً يعمل عمل فعله — إلا أفعال التفضيل — كقولهم : إن الرفع عن الناس ترفعاً أساسه الغطرسة ، يدفع بصاحبه إلى الشقاء دفعاً لا يستطيع منه خلاصاً . وقولهم : المخلص لنفسه إخلاص العلاء يصدّها عن الفنى ؛ فيسعد ، والمعجب بها إعجاب الحمقى يطلق لها العنان فيهلك^(٢) .

فالمصدر : « تَرَفَّعاً » — قد نصب بمصدر مثله ؛ هو : تَرَفَّعَ

والمصدر : « دفعاً » — قد نصب بالفعل المضارع قبله ؛ وهو : يدفع

والمصدر : « إخلاص » — قد نصب باسم الفاعل قبله ؛ وهو المخلص

والمصدر : « إعجاب » — قد نصب باسم المفعول قبله ؛ هو : المعجب

وكقولهم : القرحُ فرحاً مسرفاً ، كالخزين حزناً مفرطاً ؛ كلاهما مسيء لنفسه ، بعيد عن الحكمة والسداد .

فالمصدر : « فرحاً » منصوب بالصفة المشبهة قبله وهي : « الفرح » .

(١) بشرط أن يكون متصرفاً ، وتاماً ، وغير ملغى عن العمل ، فخرج الفعل الجامد ؛ كفعل التصب ، والتناقص مثل كان . والملغى ، مثل « ظن » عند إلغائها .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك :

يُمِثِّلُهُ ؛ أَوْ فِعْلٌ ، أَوْ وَصْفٌ نُصِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبَ

بين في هذا البيت حكم المصدر ، وأنه قد ينتصب بمصدر مثله ، أو بفعل ، أو بوصف ، وانتخب كونه أصلاً للفعل والوصف ؛ أى : وقع الاختيار والتفضيل على الرأى القائل بهذا . ثم بين أقسام المصدر بحسب فائدته المنوية ؛ فقال :

تَوْكِيدًا ، أَوْ نَوْعًا يَبِينُ ، أَوْ عَدَدَ كَسِرَتْ سَيْرَتَيْنِ ، سَيْرَ ذِي رَشَدٍ

أى : أن المصدر قد يفيد التوكيد ، أو يبين النوع ، أو يبين العدد . وصاق مثالا بجميع الأقسام الثلاثة ؛ فإن : « سيرتين » هى لبيان العدد مع التوكيد ، و « سير ذى رشد » لبيان النوع مع التوكيد أيضاً . وترك القسم الرابع النائب عن عامله وسببه فى ص ١٧٨ .

وذلك للمصدر : « حَزَنًا » ؛ فإنه منصوب بالصفة المشبهة قبله ، وهى :
« الحزين » .^(١)

• • •

تقسيم المصدر بحسب فاعله المعنوية :

(أ) قد يكون الغرض من المصدر أمراً واحداً ؛ هو : أن يؤكد - تؤكداً لفظياً - معنى عامله المذكور قبله ، ويؤيده قوة ، ويقرره ؛ أى يبعد عنه الشك واحتمال المجاز . ويتحقق هذا بالمصدر المنصوب المبهم^(٢) ، نحو : بلغ الحوتُ الرجلَ بلعاً - طارت السمكة في الجو طيراناً . . .

(ب) وقد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرين معاً ؛ تأكيد معنى عامله المذكور ، وبيان نوعه ، ويكون بيان النوع هو الأهم ؛ نحو : نظرت

(١) والصفة المشبهة تنصب المصدر في رأى الأنسب ؛ لأن فيه تيسيراً .

(٢) المصدر المبهم هو الذى يقتصر على معناه المجرد دون أن تبيّن له زيادة معنوية من ناحية أخرى ؛ كإضافة « أو وصف ، أو عدد ، أو آل » إلى العهد . . . والمصدر ، المحض ما يؤدى معناه المجرد مع زيادة أخرى تبيّن المعنى من خارج لفظه ؛ كالتى تبيّن له من الإضافة أو الوصف . . . أو . . . أو . . . والبلغة تقتضى أن يكون استعمال المصدر المبهم مقصوراً على الحالة التى يكون فيها معنى عامله موضع غرابة أو شك ؛ فيزيل المصدر المبهم تلك الغرابة ، وهذا الشك ؛ كالأشلة التى عرضناها . فليس من البلغة أن يقال : قدمت قصوداً - أكلت أكلاً . . . وأشياء هذا ، مادام القمل : « قد » أو أكل ، ليس موضع غرابة أو شك . نعم التعمير صحيح لغوياً ، ولكنه ركيك بلاغياً . أما مثل : طارت السمكة طيراناً ، فالبلغة ترضى عن مجيء المصدر المبهم ؛ لغرابة معنى عامله ، وتشكك السامع في صحته . . . وهكذا . . .

وتؤكد المصدر لعامله هو من نوع التوكيد اللفظى - الذى - يجيء في الجزء الثالث - ؛ فيؤكد نفس عامله إن كان مصدراً مثله ، ويؤكد مصدر عامله الذى ليس بمصدر ؛ ليتحد المؤكّد مع المؤكّد في نوع الصيغة ؛ تطبيقاً لشرط التوكيد اللفظى ومنه التوكيد بالمصدر الذى نمن فيه ؛ ففى قولك : عبرت النهر عبراً - أوبدت عبراً عبراً . وهذا رأى المحققين .

وهم يقولون أيضاً : إن المصدر التنوي إن كان مضافاً فالأصح اعتباره نائب مصدر ؛ لاستحالة أن يفعل الإنسان فعل غيره ؛ وإنما يقل فعله الصادر منه .

فالأصل في مثل : سرت سِرَ ذى رشد ؛ هو ؛ سرت سِيراً مثل سِرَ ذى رشد ؛ فحذف المصدر ، ثم صفته ، وأنبأ المضاف إليه مثابه . ولولا ذلك لكان المعنى : أن سِرَ ذى رشد قد سرتّه هو نفسه ؛ وهذا فاسد ؛ إذ كيف أسير السِر المنسوب لذى رشد ؟ كيف يكون ذو الرشد هو الذى ساره وأوبده في حين أقول أنا الذى سرتّه وأوبدته ؟ فى الكلام تناقض وفساد لا يزيلهما إلا اعتبار التنوي المضاف نائب مصدر . وهذا كلام دقيق ، ينتجه إليه غرض المعربين ، وإن لم يتفقوا به فى إعرابهم الشائع المقبول أيضاً ، تيسيراً وتخفيفاً . راجع رقم ٤ هامش ص ١٧٥ .

للعالم نظر الإعجاب والتقدير ، وأثبتت عليه ثناء مُستطاباً . وليس من الممكن بيان النوع من غير تأكيد معنى العامل .

(ج) وقد يكون الغرض منه أمرين أيضاً ؛ تأكيد معنى عامله المذكور مع بيان عدده ، والثاني هو الأهم . ولا يوجد بغير تأكيد معنى العامل أيضاً ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين ، وزرت الآثار الرائعة ثلاث زورات .

(د) وقد يكون الغرض منه الأمور الثلاثة مجتمعة^(١) ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين نافعتين - وزرت الآثار الرائعة ثلاث زورات طويلات . . ولا بد من الحالات الثلاث الأخيرة : (ب - ج - د) من أن يكون هذا المصدر مختصاً ؛ لأن المصدر المجهول مقصور على التوكيد ؛ لا يزيد عليه شيئاً . فإذا دلّ مع التوكيد على بيان النوع ، أو بيان العدد ، أو هما معاً - وجب اعتباره مصدراً مختصاً .

وما تقدم نعلم أن فائدة المصدر المعنوية قد تقتصر على التوكيد وحده . ولكنها لا تقتصر على بيان النوع وحده ، أو بيان العدد وحده ، أو هما معاً ؛ إذ لا بد من إفادة التوكيد في كل حالة من هذه الحالات . ومن ثمّ قسّم بعض النحاة المصدر قسمين ؛ مبهماً ؛ ويراد به : المؤكد لمعنى عامله المذكور . ومختصاً ؛ ويراد به التوكيد أيضاً لكن مع زيادة بيان النوع ، أو بيان العدد أو بيانهما معاً . وقسمه بعض آخر ثلاثة أقسام ؛ هي : المؤكد لعامله المذكور ، والمؤكد للمبين لنوعه ، والمؤكد للمبين لعدده ، وسكنت عن المؤكد للمبين للنوع والعدد معاً ؛ لأنه مركب من الأخيرين ؛ فهو مفزوم ومقبول بداهة . ونتيجة التقسيم واحدة^(٢) .

(١) هي : تأكيد المعنى ، وبيان النوع ، وبيان العدد .

(٢) وهناك قسم آخر سيجيء - في ص ١٧٩ - هو المصدر النائب عن عامله المخبوف ، وهو مستقل بنفسه في رأى حسن ؛ ولذا يقول المحققون إن أقسام المصدر أربعة ، والأخذ بهذا الرأى أنفع ، لأنه يذلل صعوبات لا يمكن تذليلها إلا بالتأويل والتقدير والتكلف من غير داع . ومن أمثلة هذا : أن المصدر المؤكد لعامله لا يجوز حذف عامله - كما سيجيء (في ص ١٧٢ و ١٧٨ وفي هامش ص ١٧٩) ، ولا أن يعمل مع أن هناك أنواعاً من المصادر قد تؤكد عاملها وتعمل عمله مع وجوب حذفه ؛ كالصريح النائب عن عامله المخبوف ، فهذا تناقض يمنعه أن يكون هذا قسماً مستقلاً .

أمثلة لما سبق :

أمثلة للتوكيد وحده : كلم الله موسى تكليماً - غزا العلم الكواكب غزواً - صافح النيل صاحبه مصافحة .

أمثلة للتوكيد مع بيان النوع : ترَدَّم المَغْنَى ترَدَمَ البلبل - - رسم الخبير رسماً بديعاً - أجاد المطرب إجادة الموسيقى .

أمثلة للتوكيد مع بيان العدد : قرأت رسالة الأديب قراءة واحدة ، وقراه أخرى قراءتين ، وقراها غيرنا ثلاث قراءات .

أمثلة للتوكيد مع بيان الأمرين : ترنمت ترنيمى البلبل والمغنى الساحرين - رحلت لبلاد الشام ثلاث رحلات جميلات .

والنحاة يسمون المصدر المنصوب الدال بنفسه - مباشرة - على نوع مما سبق^(١) : **المفعول المطلق** .

فالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ تسمية يراد منها : المصدر المنصوب المبهم أو المختص . وقد يراد منها : النائب عن ذلك المصدر^(٢) فهي تسمية صالحة لكل واحد منهما ، تنطبق عليه . كما سنعرف .

حكم المصدر^(٣) :

المصدر المؤكد لعامله المذكور في الجملة ؛ لا يرفع فاعلاً ، ولا ينصب

(١) يقول ابن هشام في تعريف المفعول المطلق : (إنه اسم يؤكد عامله ، أو يبين نوعه ، أو عدده وليس خبراً عن مبتدأ (كقولنا : علمك علم نافع) ولا حالا (نحو : ول مدبراً) . . . » لا داعي لقوله ليس خبراً عن مبتدأ ؛ لأن هذا الخبر مرفوع وعمدة كما أن خبر النواصب عمدة . ولا لقوله ليس حالا ، لأن الحال مشتق - في الغالب - أما المفعول المطلق فليس مرفوعاً ولا عمدة ، وليس بمشتق في الغالب . . .

(٢) سنعلم بما يجي . في ص ١٧٣ أن هناك أشياء تنوب عن المصدر المفعول مفعولاً مطلقاً كالأشياء السابقة ، وقد أو نائب مصدر ، ولا تعرب مصدراً . وهل هذا قد يكون المصدر مرفوعاً ، أو مجروراً ، أو كان منصوباً لا يبين توكيداً ، ولا نوعاً ، ولا عدداً ، نحو : القتل أشنع الجرائم ، والقتلة أشد من القتل . إن القتل أشنع الجرائم . وقد يكون المفعول المطلق غير مصدر ؛ كالأشياء التي أشرنا إليها ، وهي التي تنوب عن المصدر عند حذفه فالمصدر والمفعول المطلق يجتمعان معاً في بعض الحالات فقط ، ويتفرد كل منهما بحالات لا يوجد فيها الآخر . (وهذا يسمى عند المناطقة : بالعموم الوجهي بين شيئين ؛ فيجتمعان معاً في جهة معينة ، ويتفرد كل منهما في جهة أخرى تجعله أم وأكمل وأكثر أفراداً من نظيره . . .)

(٣) أفرد النحاة لإعمال المصدر باباً خاصاً بهذا العنوان يشمل شروط إعماله ويختلف أحكامه ، وسيجيء في ج ٣ ص ١٦١ م ٩٩ .

مفعولاً . إلا إن كان مؤكداً نائياً عن فعله المحذوف^(١) كما لا يجوز - في الرأي الشائع - تنيته ، ولا جمعه ما دام المراد منه في كل حالة هو المعنى المجرد ، دون تقييده بشيء يزيد عليه ، أى : مادام المصدر مبهماً ؛ فلا يقال : صفحت عن الخطئى صفحتين ، ولا وعدتكَ وعدوا . إلا إن كان المصدر المبهم محتوماً بالتاء ؛ مثل التلاوة ؛ فيقال : التلاوتان والتلاوات .

وسبب المنع أن المصدر المؤكد مقصود به معنى الجنس^(٢) ؛ لا الأفراد ؛ فهو يدل بنفسه على القليل والكثير ، فيستغنى بهذه الدلالة عن الدلالة العددية في المفرد ، والتننية والجمع ؛ لأن دلالاته تتضمنها ، ومثل المصدر المؤكد ما ينوب عنه .

ولا يجوز أيضاً - في الغالب - حذف عامل المصدر المؤكد ولا تأخير ؛ لأن المصدر جاء لتقوية معنى عامله وتقريره بإزالة الشك عنه ، وإثبات أنه معنى حقيقى ، لا مجازى ، والحذف مناف للتقوية والتقرير . لكن هناك مواضع يحذف فيها عامل المصدر المؤكد وجوباً بشرط إنابة المصدر عنه وستجىء^(٣) .

أما المصدر المبين للنوع - إذا اختلفت أنواعه - أو المبين للعدد ، فيجوز تنيتهما وجمعهما ، وتقلعهما على العامل ، وهما في حالة الأفراد أو التننية أو الجمع ، ولا يعملان شيئاً - في الغالب -^(٤) ؛ فليس لهما فاعل ولا مفعول . . . فمثال تننية الأول وجمعه : سلكت مع الناس سلوكى العاقل ؛ الشدة حينئذ ، والملائنة حينئذ آخر - سرت سير الحلفاء الراشدين ؛ أى : سلكت مع الناس نوعين من السلوك ، وسرت معهم أنواعاً من السير (وليس المراد بيان عدد مرات السلوك ، وأنه كان مرتين ، ولا بيان عدد مرات السير ، وأنه كان متعدداً ؛ وإنما المراد بيان اختلاف الأنواع في كل حالة بغير نظر للعدد) .

ومثال الثانى : خطوت في الحديقة عشر خطوات ، ودرت في جوانبها أربع دورات^(٥) .

(١) هذه هي الحالة الفريدة التي يعمل فيها المصدر المؤكد عمل فعله . وستجىء مواضع ثباته عنه في ص ١٧٨ م ٧٩ ، أما المبين - بنوعيه - فلا يعمل في النائب كما ستذكره .

(٢) المراد : الجنس الإنفرادى ، وهو ما يصدق على القليل والكثير ، مثل - ماء - هواء - ضوء . (راجع ج ١ ص ١٥ م ١) . (٣) في ص ١٧٨ م ٧٦ .

(٤) قد يعمل المبين النوع أحياناً ، كأن يكون مضافاً لفاعل ، ناصباً لمفعوله أو غير ناصب ؛ نحو : تأملت من إيذاء التهرى الضعيف - حزنت حزناً المريض .

(٥) وإلى هذا يشير ابن مالك ببيت ذكره متأخراً عن هذا المكان المناسب له :

وَمَا لِتَوْكِيدِ فَوْحَدٍ أَبَدًا وَثَنٌ ، وَاجْمَعَ غَيْرُهُ ، وَأَقْرَدًا ،

أى : أن المصدر الدال على التوكيد يجب توكيده ؛ أى : إفراده ؛ فلا يترك الأفراد إلى التننية أو إلى الجمع . أما غيره فثمة إن شئت ، أو اجمعه ، أو أفرده ، أى : اجمعه مفرداً . وقد أوضحنا في الصفحة الآتية أن النائب عن المصدر المؤكد ، أو : المبين ، يجرى على حكمة .

حذف المصدر الصريح ، وبيان ما ينوب عنه

يجوز حذف المصدر الصريح بشرطين : أن تكون صيغته : (أى : مادته اللفظية) من مادة عاملة اللفظية ^(١) ، وأن يوجد في الكلام ما ينوب عنه بعد حذفه .
وحكم هذا النائب النصب دائماً ^(٢) . ويذكر في إعرابه : أنه منصوب لنيابة
عن المصدر المحذوف ، أو منصوب لأنه مفعول مطلق ، ولا يصح في الإعراب الدقيق
أن يقال : « منصوب لأنه مصدر » ؛ ذلك لما أوضحناه من أنه ليس مصدرًا للعامل
المذكور ؛ إذ مصدر العامل المذكور قد حذف ، وهذا نائب عنه . . . فن الواجب عدم
الخلط بين المصطلحات ، والتحرز من الخطأ في مدلولاتها ؛ فعند إعراب المصدر
الأصلي المنصوب نقول : إنه « مصدر منصوب » ، أو : « مفعول مطلق » منصوب كذلك .
أما عند حذف المصدر الأصلي ووجود نائب عنه فنقول في إعرابه : إنه نائب عن
المصدر المحذوف ، منصوب ، أو : مفعول مطلق ، منصوب ، ولا يصح أن يقال :
مصدر .

والأشياء التي تصلح للإجابة كثيرة ^(٣) ؛ منها : ما يصلح للإجابة عن المصدر
المؤكد ، وقد ينوب عن غيره أيضاً إذا وجدت قرينة تعين المصدر المبين المحذوف

(١) يشترط النحاة أن يكون المصدر متأسلاً في المصدرية . ويفسرونها بأنها التي تكون من لفظ
عام لمعروفه ، لا مطلق المصدر في مثل : سررت فرحاً - أو فرحت جذلاً - لا تمتد كلمة : « فرحاً » ،
ولا كلمة : « جذلاً » مصدرًا متأسلاً لفعل المذكور ؛ لعدم الاشتراك اللفظي في الصيغة . وإما ما نأبئان
عن المصدرين الأصليين المحذوفين ، والأصل : « سررت سروراً » ، و « فرحت فرحاً » ، ثم حذف
المصدر الأصل ، وناب عنه مصدر آخر من غير لفظه ، ولكنه يرداه من جهة المعنى . لهذا يعربون
المصدر المرادف السالف « نائباً عن المصدر الأصل » ، أو : « مفعولاً مطلقاً » كما قلنا ، وكما عرفنا
في رقم ٢ من هامش ص ١٧١ أن المفعول المطلق قد يطلق - أحياناً - على المصدر الأصل المنصوب
على المصدرية ، وقد يطلق على ما ينوب عنه أحياناً أخرى ، كما في هذا المرادف .
والترادفان هما اللفظان المشتركان في المعنى تمام الاشتراك ؛ بحيث يؤدي أحدهما المعنى الذي يؤديه
الآخر ، مع اختلاف صيغتهما في الحروف ؛ مثل : (فرحٌ ، وجذلٌ) ومثل : (شتانٌ وكرهٌ) ومثل :
(حبٌ ، وميقةٌ) .

(٢) مع خصوصية الأحكام التي كان يخضع لها المصدر المحذوف كما أشرنا قريباً آخرها هامش ص ١٧٢

(٣) يتبين مما يأتي أن عصة أشياء تصلح لنيابة عن كل مصدر وأصل محذوف هي : المرادف -

الإشارة - التفسير - ملاقية في الاشتقاق - اسم المصدر غير العام

ومنها ما لا ينوب عن المصدر المؤكد ولكنه ينوب عن غيره من باقى الأنواع .
فما يصلح للإجابة عن المصدر المؤكد :

١- مرادفه^(١) ، مثل : أحبت عزيز النفس ؛ مِقَّةٌ ؛ وأبغضت الوضع كرهًا .

٢- اسم المصدر^(٢) بشرط أن يكون غير عَلم^(٣) : نحو : ترضاً المصلتى وضوءاً - اغتسل الصانع غَسَلًا . فالوضوء والتَّسَلُّلُ اسما مصدر للفعلين قبلهما ، فاثبتين عن المخوف ؛ كالشأن فى كل ما يلاقى المصدر فى أصول مادة الاشتقاق^(٤) ؛ بأن يشاركه فى حروف مادته الأصلية ؛ إما مع كونه مصدر فعل آخر ؛ كالمثالين السالفين ، ونحو « التبتيل » فى قوله تعالى : (واذكر اسم ربك ، وتَسَبَّلْ^(٥)) إليه تَسَبُّلاً) فإنه مصدر^(٦) للفعل : « تَبَّطَل » وقد ناب عن « التبتُّل » ،

(١) راجع هامش الصفحة الماضية .

(٢) هو : ما سوا المصدر فى الدلالة على معناه وتخالفه من ناحية الاشتقاق ؛ ينقص بعض حروف عن حروف المصدر - وهذا هو الغالب - كما فى الأمثلة المروضة . فهما يتلاقيان فى الاشتقاق ولكن الغالب أن اسم المصدر تقل حروفه عن حروف المصدر الذى يلاقيه فى مادة الاشتقاق ، وقد عرضوا للفرق بين المصدر واسم المصدر من الناحية اللفظية السابقة ، ومن الناحية المعنوية ؛ فقالوا فهما ؛ إن لفظ المصدر يجمع فى صيغته جميع حروف فعله ؛ فهو يجرى عليه فى أسرها ، واسم المصدر لا يجرى على فعله وإنما ينقص عن حروفه - غالباً - وإن معنى المصدر ومدلوله هو : الحدث . أما اسم المصدر فنمائه ومدلوله المصدر لا الحدث ، فهو يدل على الحدث بواسطة . أى : أن المصدر يدل على الحدث مباشرة وبالإصالة ، واسم المصدر بمنزلة النائب عنه فى ذلك . على أن تفصيل الكلام على تعريفهما وإيضاح الفروق الدقيقة بينهما وسرد أحكامهما - سيجىء فى الباب الخاص بهما ؛ وهو : باب إعمال المصدر واسمه (٣٢ ص ١٦٦ م ٩٩) .

(٣) وحيثهم أن العلمية معنى زائد على المصدر ؛ إذ المصدر يدل على الحدث فقط ، كما عرفنا فإذا كان النائب اسم مصدر وعلماً مما فقد اجتمع فيه أمران ؛ هما العلمية والدلالة على الحدث .. وأجتماعهما يجعله غير صالح للثبابة عن المصدر المخوف ؛ لأن المصدر المخوف لا يدل على العلمية ؛ فكيف يدل عليها اسم المصدر وهو نائب عنه فى لفظه وفى معناه ؟ أى : كيف يدل النائب على شيء ليس فى الأصل ؟

(٤) يدخل فى هذا المصدر الميمى .

(٥) تفرغ وانقطع لعبادته وطاعته .

(٦) لم يعتبروا : « التبتيل » اسم مصدر للفعل : « تبتل » ؛ لأن حروفه تزيد على حروف مصدر هذا الفعل ، واسم المصدر - فى رأى الشائع عندهم - لا بد أن تقل حروفه عن حروف مصدر الفعل الذى يجرى على مقتضاه فى الاشتقاق . أما الرأى الذى لا يشترط أن يقل عن حروف المصدر ، ويبيح أن تزيد ، فيجعل « تبتيلاً » اسم مصدر .

الذى هو مصدر الفعل : « تَبَتَّلَ » . وإما مع كونه اسم^(١) عين ؛ نحو قوله تعالى : (« والله أنبتكم من الأرض نباتاً . . . ») فكلمة : « نباتاً » اسم للشيء النابت من زرع أو غيره ، وقد ناب عن : « إنباتا » الذى هو المصدر القياسى للفعل : « أنبت »^(٢) .

٣- بعض أشياء أخرى ؛ كالضمير العائد عليه بعد الحذف ، وكالإشارة له بعد الحذف أيضاً ؛ كقولهم لمن يتكلم عن الإخلاص : (أخلصته لمن أودّه) ، وعن الإقبال : (أقبلتُ هذا) . والأصل : أخلصت الإخلاص ، وأقبلت الإقبال . فالضمير عائد على المصدر المؤكد الذى حذف ، ونائب عنه هو : (الإخلاص) واسم الإشارة يشير إلى المصدر المؤكد الذى حذف ويتوب عنه ؛ وهو : (الإقبال) .

والذى يصلح للإجابة فى الأنواع الأخرى :

١- لفظ كل أو بعض ، بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف ؛ نحو : لا تنفق كل الإنفاق ، ولا تبخل كل البخل ؛ وابتغ بين ذلك قواماً^(٣) . - إذا منحت الفرصة لغاية كريمة فلا تتمهل فى اقتناصها بعض تمهل ، ولا تردد بعض تردد ؛ فإنها قد تفلت ، ولا تعود .

ومثل كل وبعض ما يؤدى معناهما من الألفاظ الدالة على العموم أو على البعضية ، مثل : جميع ، عامة ، بعض ، نصف ، شطر

٢- صفة المصدر المحذوف^(٤) ؛ نحو : تكلمت أحسنَ التكلم - وتكلمت ، أى تكلم . إذ الأصل : تكلمت تكلماً أحسنَ التكلم - وتكلمت تكلماً أى تكلم ، بمعنى : تكلمت تكلماً عظيماً - مثلاً - .

(١) ذات مجمة وليس - كالمصدر ؛ واسمه - معنى مجرداً .

(٢) يرى بعض النحاة أن كلمة « نبات » فى الآية مصدر جرى على غير قطعه ؛ لأنه فى الأصل مصدر لفعل : « نبت » - ثم سمي به النابت ؛ فيكون داخلاً فى قسم الملاحق المصدر ، لا اشتقاق مع كونه مصدر قبل آخر . ولا مانع أن تكون « نبات » اسم مصدر للفعل : « أنبت » .

(٣) اطلب طريقاً وسطاً معتدلاً بين الأمرين .

(٤) ويدخل فى صفة المصدر المحذوف المصدر النحوى المضاف الذى سبق أن أشرنا إليه فى هامش ص ١٦٩ وأوضحنا الرأى والسبب فى اعتباره نائباً عن المصدر . والكثير فى الصفة النابتة عن المصدر أن تكون مضافة إليه .

٣- مرادف المحذوف ؛ نحو : وقفاً وجلوفاً في : قمت وقفاً سريعاً للقادم العظيم ،
وقعت جلوساً حسناً بعد قموده ، وشاه : لما اشتعلت النار صرخ الحارس صليحاً
عالياً ؛ لينبه الغافلين ، ولم يتباطأ تواتياً معيناً في مقاومتها .

٤- اسم الإشارة ؛ والغالب أن يكون بعده مصدر كالمحذوف ؛ كأن تسمع :
« راقني عدل عمر » ؛ فتقول : سأعدل ذلك العدل العمري . ويصح مع القرينة : سأعدل ذلك .
أو تسمع : أعجبني إلقاطك الجميل ، سألقى ذلك الإلقاء ، أو سألقى ذلك . . .

٥- الضمير العائد على المصدر المحذوف ؛ كأن تقول لمن يتحدث عن الإكرام
التام والإساءة البالغة : « أكرمه من يستحقه ، وأسيئها من يستحقها » تريد :
أكرم الإكرام التام . . . من يستحقه ، وأسيء الإساءة البالغة من يستحقها^(١) .

٦- العدد الدال على المصدر المحذوف ؛ نحو : يدور عقرب الساعات كل يوم
ليلة أربعاً وعشرين دورة ، ويدور عقرب الدقائق كل ساعة ستين دورة .

٧- الآلة التي تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف ، وتحقيق دلالة ؛
نحو : سقيت العاطش كوباً - ضرب اللاعب الكرة رأساً ، أو رجلاً . أى : سقيت
العاطش سقى كوب - ضرب اللاعب الكرة ضرب رأس ، أو ضرب رجل ،
بمعنى : سقيت العاطش بأداة تؤدي مهمة السقى : تسمى : « الكوب » . وضرب
اللاعب الكرة بأداة معروفة بهذا الضرب . تسمى : الرأس ، أو : الرجل^(٢)
ولا بد في الآلة أن تكون معروفة بأنها تستخدم في إحداث معنى المصدر ؛ فلا
يصح سقيت الرجل العاطش دلو - ولا ضرب اللاعب الكرة بطناً ؛ لأن الدلو
لا يسقى بها الرجل ، والبطن لا يضرب به الكرة .

(١) مثل هذا الأسلوب قد يبدو غريباً . لكن إذا عرفنا أن معناه : الإكرام ، أكرم إكراماً من
يستحقه ، والإساءة ، أسيء إساءة إلى من يستحقها - ذهبت الترابية . وهو أسلوب عربي صحيح له نظائر
كثيرة في القرآن وغيره . مثل قوله تعالى : (فَإِنِّي مُعَذِّبُ عَذَاباً لَا أُعْلِيهِ أَحَدًا من العالمين)
أى : لا أعذب العذاب - لا أعذب عذاباً - أحداً من العالمين . . .

(٢) في هذه الأمثلة ونحوها حذف المضاف ، وهو المصدر المنصوب وأقيم المضاف إليه مقامه ؛
فصار منصوباً مثله ؛ إذ الأصل كما قلنا : سقيت العاطش سقى كوب - ضرب اللاعب الكرة ضرب
رأس ، أو ضرب رجل .

٨- نوع من أنواعه ؛ نحو : قعد الطفلُ القُرْفَصَاءَ^(١) مشى التَهْقِرَى ،
- وهى الرجوع إلى الخلف - أى : قعد قعود القُرْفَصَاء - مشى مشى التَهْقِرَى ،

٩- اللفظ الدال على هيئة المصدر المخدوف ؛ كصيغة : « فعلته » ؛ نحو : مشى
القط مشية الأسد ، ووثب وثبة النمر . فكلمة : مشية - وثبة - تدل على
نوع من الهيئة يكون عليه المصدر ؛ فهى هنا نائبة عنه .

١٠- وقته ؛ نحو : فلان يلهو ويمرح ؛ لأنه لم يحى ليلة المريض ،
ولم يعيش ساعة الجريح . أى : لم يحى حياة ليلة المريض ، ولم يعيش
ساعة الجريح . تريد : لم يحى فى ليلة كليلة المريض ، ولم يعيش فى ساعة كساعة
الجريح ؛ ينفق ما فيها من آلام .

١١- « ما » الاستهوائية ؛ نحو : ما تكتب خطك ؟ بمعنى : أى كتابة
تكتب خطك ؟ أرقمة أم ثلثاً ، أم نسحاً ... ؟ ومثله : ما تزرع حقلك ؟
بمعنى : أى زرع تزرع حقلك ؟ أزرع قمح ، أم ذرة ، أم قطن ... ؟
١٢- « ما » الشرطية ؛ نحو : ما شئت فاجلس ، بمعنى : أى جلوس
شئت فاجلس .

تلك هى أشهر الأشياء التى تنوب عن المصدر غير المؤكد عند حذفه .^(٢)
وتتلخص كلها فى أمر واحد ، هو : وجود ما يدل عليه عند حذفه^(٣) ويغنى عنه .

(١) نوع من القعود ، يستقر فيه الجالس ، وفنذاء ملتصقتان ببطنه ، يحيط بهما ذراعاه .
أو ينكب على ركبتيه ، لاسقاً فخذه ببطنه ، وكفاه تحت إبطيه . . . والقرصاء والتهقري معلودان هنا
نائبين للمصدر ؛ لأنهما من غير لفظ العامل ؛ بالرغم من أنهما مصدرين أصليين للفتلين : « قرص »
و« تهقر » ؛ فهما مع فعلهما المشاركين لما فى المادة فى المادة - مصدران ، أما مع عامل آخر لا يشاركهما
فى المادة الفعالية - كاللئى هنا - فنائبان عن المصدر كما سلف فى ص ١٧٣ .

(٢) بينهما ؛ ملاقيه فى الاشتقاق ؛ نحو قوله تعالى فى مريم : « وأنبأنا نبأنا حسناً » واسم
المصدر غير الملم ؛ نحو تكلم المتكلم كلام النبلاء . انظر رقم ٣ من هامش ص ١٧٣ لأهميته -
(٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ ذَلِكَ كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ ، وَأَفْرَحَ الْجَدَلِ

فسجل فى هذا البيت أن المصدر ينوب عنه عند حذفه كل شئ يدل عليه . واتصر فى التمثيل على
نائبين ؛ ما : لفظ « كل » ، وقد أضافها المصدر ؛ حيث قال : « جد كل الجد » ، ولفظ المرادف ،
وهو : الجدال ، بمعنى الفرح ، فى : « أفرح الجدال » ثم ساق بعد هذا البيت بيتاً آخر سبق تنوينه وشرحه
فى مكانه المناسب له - ص ١٧٢ - ، من مسائل الباب . هو :

وَمَا لَتَوْكَيْدٍ فَوْحُذٌ أَبَدًا وَشَنَّ وَاجْمَعٌ غَيْرُهُ وَأَفْرَدَا

المسألة ٧٦ :

حذف عامل المصدر ، وإقامة المصدر المؤكّد
ناثباً عنه في بعض المواضع

(١) يجوز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو للعدد بشرط وجود دليل^(١) مقالى أو حالى يدل على المحذوف . فثال حذف عامل النوعى للدليل مقالى ، أن يقال : هل جلس الزائر عندك ؟ فيجواب : جلوساً طويلاً ؛ أى : جلس جلوساً طويلاً ، ومثال حذفه للدليل حالى أن ترى صياداً يصيب ، فتقول : إصابة سريعة ؛ أى : أصاب إصابة سريعة . ومن هنا قلّم للمتهبى للسفر : « سافراً حميداً ، ورجوعاً مباركاً » أى : تسافر سافراً حميداً ، وترجع رجوعاً مباركاً . ومثال حذف عامل العددى للدليل مقالى : أرجعت إلى بيتك اليوم ؟ فيجواب : رجعتين ، أى : رجعت رجعتين . وللدليل حالى أن ترى خيل السباق وهى تلور في الملعب ؛ فتقول : دورتين ؛ أى : دارت دورتين . . . وهكذا . والمصدر في الحالات السالفة منصوب بعامله المحذوف جزواً ، وليس ناثباً عنه .

(ب) أما المصدر المؤكّد لعامله فالأصل عدم حذف عامله ؛ لما عرفنا^(٢) من أن هذا المصدر مسوق لتأكيد معنى عامله في النفس ، وتقويته ، وتقدير المراد منه ، أى : لإزالة الشك عنه ، ولبيان أن معناه حقيق لا مجازى ، وهذه هى حكمة المحيىء بالمصدر المؤكّد ، ومن أجلها لا يصح تثنيته ، ولا جمعه ، ولا أن يرفع فاعلاً أو ينصب مفعولاً ، ولا أن يتقدم على عامله ، ولا أن يحذف عامله . .^(٣) لأن هذا الحذف مناف لتلك الحكمة ، معارض للغرض من الإتيان بالمصدر المؤكّد^(٤) .

(١) في هامش ص ٤٦ أن الدليل (ويسى : القرينة أيضاً) : قد يكون مقالياً ، أى : مرجعه إلى القول والكلام . وقد يكون حالياً ، لا شأن له بالقول أو الكلام ؛ وإنما الشأن فيه للمشاهدة ، أو نحوها مما يحيط بالشخص ، ويجعله يفهم أمراً مستنبطاً مما حوله .

(٢) في ص ١٧٢ (٣) سبقت أحكامه في ص ١٧١ . (٤) وفيها سبق يقول ابن مالك :

وَحَذَفَ عَامِلَ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَسَعِّ

يريد : أن هناك متسعاً الحذف في غير عامل المؤكّد ، عند وجود دليل على المحذوف .

لكن العرب التزموا حذف العامل باطراد في بعض مواضع معينة ، وأنبأوا عنه المصدر المؤكّد ؛ فعمل عمله في رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وأغنى عن التلطف بالعامل ، ومن التلطف بصيغته ؛ وصار ذكر العامل ممنوعاً معه ؛ لأنّ للمصدر بدل منه ، وعوض عن لفظه ومعناه ؛ ولا يجتمع العوض والمعوّض عنه^(١) .

ولما كان العرب قد التزموا الحذف باطراد في تلك المواضع ، لم يكن بدّ من أن نحاكمهم ، ونلتزم طريقته في حذف العامل في تلك المواضع ، وفي إنباء المصدر المؤكّد عنه . ولهذا قال النحاة : إن عامل المصدر المؤكّد لا يحذف جوازاً — في الصحيح — ؛ وإنما يحذف وجوباً في المواضع التي التزم فيها العرب حذفه ، وإقامة المصدر المؤكّد مقامه . ومع أن العامل محذوف وجوباً فإنه هو الذي يتّصّب المصدر النائب عنه (أى : أن المصدر نائب عن عامله المحذوف ، ومنصوب به معاً) .

أما المواضع التي ينوب فيها هذا المصدر عن عامله^(٢) المحذوف وجوباً في بعضها خاص بالأساليب الإنشائية الطلبية ، وبعض آخر خاص بالأساليب الإنشائية غير الطلبية ، أو بالأساليب الخبرية المخففة^(٣) .

(١) سبقّت الإشارة (في هامش ص ١٧٠) إلى أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قياساً مستقلاً بزيادة يزداد على الأقسام الثلاثة المشهورة . والسبب أن كثيراً من المصادر النائية عن عاملها قد يكون مؤكّداً لعامله ، والأصل في المؤكّد ألا يعمل ، ولا يحذف عامله . . . ومع أن المؤكّد هنا يعمل ويحذف عامله ؛ فيقع التعارض والتناقض بين حكم المؤكّد هنا وحكمه في ناحية أخرى . ولا سبيل لتغلب حل هذا التعارض والتناقض إلا بالتأويل والتقدير ؛ وهذا محيّب ، أو باعتبار المؤكّد هنا ، المحذوف عامله وجوباً ؛ قسماً مستقلاً . ولا ضرر في هذا ؛ بل فيه تغلب على الصحوية السالفة .

(٢) بعض المصادر المؤكّدة قد تنوب عن عوامل مهضلة ، أو ليست من لفظها ؛ فتكون مقصورة على السماع ، كما جيء في ص ١٨١ مثل : ويصح ، ويحل . . . وسيجيء الكلام عنها في الزيادة ، ص ١٨٨ . (٣) سبق في ج ١ ص ٢٦٨ م ٧٢ إيضاح للجملة الخبرية ، والجملة الإنشائية . وبلغه : أن الجملة الخبرية هي التي يكون معناها صالحاً للحكم عليه بأنه صدق أو كذب ، من غير نظر لقائلها من ناحية أنه معروف بهذا . مثل : نزل المطر أمس . فهي جملة صالحة لأن توصف بأنها — في حد ذاتها — صادقة أو كاذبة . . . والجملة الإنشائية هي التي يطلب بها إما حصول شيء ، أو عدم حصوله ، وإما إقراره والموافقة عليه ، أو عدم إقراره ؛ فلا دخل للصدق أو الكذب فيها ؛ وهي قسبان ؛ إنشائية طلبية ، أى : يراد بها طلب حصول الشيء أو عدم حصوله ، وتشمل الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، وانتهى الغرض ، والتخصيص . . . كما هو مدون في المصادر الخاصة بالإبلاغ . وإنشائية غير طلبية وهي التي يراد منها : إعلان شيء والتسليم به وتقرير مدلوله من غير أن يصحب هذا الإعلان والتسليم طلب أمر آخر — كما سيجيء — وتشمل جملة التعجب — في الرأي الشائع — وجملة المدح والذم ، وجملة التسم نفسه ، لا جملة جوابه . . . وصيغ العقيد التي يراد إقرارها ؛ مثل : بعت ، وهبت . . . إلى غير هذا مما في المرجع السابق .

١- فإفراد بالأسماء الإنشائية الطلبية هنا : ما يكون فيها المصدر النائب دالاً على أمر ، أو نهى ، أو دعاء ، أو توبيخ ، والكثير أن يكون التوبيخ مقروناً بالاستفهام ؛ فنال الأمر أن تقول للحاضرين عند دخول زعيم : قياماً . بمعنى : قوموا ، وأن تقول لهم بعد دخوله واستقراره : جلوساً . بمعنى : اجلسوا . فكلمة : « قياماً » مصدر (أو مفعول مطلق) منصوب بفعل الأمر المخفوف وجوباً . والمصدر نائب عنه في الدلالة على معناه ، وفي تحمل ضميره المستتر الذي كان فاعلاً^(١) ؛ فصار بعد الحذف فاعلاً للمصدر . ومثل هذا يقال في : « جلوساً » وأشباههما . والأصل قبل حذف العامل وجوباً : قوموا قياماً — اجلسوا جلوساً .

ومثال النهي أن تقول لجارك وقت سماع محاضرة ، أو خطابة . . . سكوتاً ، لا تكلماً ؛ أى : اسكت ، لا تتكلم . فكلمة : « سكوتاً » مصدر — أو مفعول مطلق — منصوب بفعل الأمر المخفوف وجوباً ، والذي ينوب عنه المصدر في أداء معناه . وفاعل المصدر مستتر وجوباً ، تقديره : أنت ، على الوجه السالف . وكلمة : « لا » ناهية ؛ و « تكلماً » : مصدر منصوب بالمضارع المخفوف ، المجزوم بلا الناهية^(٢) ونائب عنه في تأدية معناه . وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنت . وهذا الضمير انتقل للمصدر من المضارع المخفوف .

ومثال الدعاء بنوعيه قول زعيم : « ربنا إنا قادمون على معركة فاصلة مع طاغية جبار ؛ فنصرأ عبادك المخلصين ، وهلاكاً وسُحقاً للباغي الأثيم » . أى : فانصر — يارب —

(١) ذلك أن فعل الأمر المخفوف ، له فاعل لم يحذف . فلما ناب المصدر عن فعل الأمر المخفوف انتقل فاعله إلى المصدر النائب ، وصار فاعلاً له بعد أن كان فاعلاً لفعل الأمر المخفوف فالمصدر متحمل لتأثير عامله . وقيل : إن المصدر ناب عن الفعل المخفوف ومن فاعله ممأ ؛ فلا يحتاج لفاعل . . . وقيل . . . والرأى الأول أحسن ، لأنه يسائر القواعد النحوية العامة . والثاني أعف وأيسر . ولا تأثير لاختلافهما في الاستعمال الكلامي والكتابي .

(٢) والأصل قبل الحذف فيهما : اسكت سكوتاً ، لا تتكلم تكلماً لا يكون حذف المضارع المجزوم « بلا » الناهية واجباً إلا في هذه الصورة .

عبادك المخلصين ، وإهليلك وسحق الباغي الأثم ، ومنه « سقياً » و« رعياً »^(١) لك ، وجعداً وكياً لأعدائك . وإعراب المصادر في هذه الأمثلة كإعرابها في نظائرها السابقة .

ومثال الاستفهام التوبيخي^(٢) : « أبخلأ وأنت واسع الغنى ؟ أسفاهاً وأنت متقف ؟ أى : أتبخل بخلأ . . . أتسفه سفاهة . . . وإعراب المصدر هنا كسابقه .

وفياة المصدر عن عامله المخلوف في الأساليب الإنشائية الطلبية — قياسية ، بشرط أن يكون العامل المخلوف فعلاً من لفظ المصدر ومادته ، وأن يكون المصدر مفرداً منكراً؛ وإلا كان سماعياً؛ مثل : ويثحه — وبله^(٣) . . . — كما سبق^(٤) .

٢ — ويراد — هنا — بالأساليب الإنشائية غير الطلبية : المصادر الدالة على معنى يراد لإقراره وإعلانه ، من غير طلب شيء^(٥) ، أو علم لإقراره — كما سبق . والكثير من هذه المصادر مسموع عن العرب جاز مجرى الأمثال ؛ والأمثال لا تغير ، كقولهم عند تذكر النعمة : حمداً ، وشكراً ، لا كفرةً ، أى : أحمداً الله وأشكركه — ولا أنكره به . وكانوا يرددون الكلمات الثلاث مجتمعة لهذا الغرض

(١) يجب أكثر النحاة حذف العامل هنا ؛ مراعاة للسجع . ويكون التقدير : اسق يا رب ، ارع يا رب . الدعاء لك أيها المخاطب ، فالجار والمجرور خبر لمخلوف ؛ تقديره : الدعاء — مثلاً — ولا يصح أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالمصدر قبلهما ؛ لتلا يفقد المعنى ؛ إذ يكون : اسق يا رب لك — ارع يا رب لك . وهذا فاسد ؛ لأن السق ليس مطلوباً قد ، وكذلك الرعى . من أجل هذا قالوا بحق في مثل : سقيا لك — إن الكلام جملتان وليس جملة واحدة . على أن لهذا البحث تفصيلات واسعة ، وتقريعات دقيقة ؛ لا غنى عن الإلمام بها ، لتعدد أحكامها بتعدد استعمالاتها . وقد سجلناها في ج ١ ص ٣٨٠ . ٣٩٣ . ويميز فريق من النحاة عدم التقيد بوجوب حذف العامل في مثل هذه الصورة المسموعة ، ورأيه حسن ، والأول أفوى — كما سيجيء في . ١٩٠ ص ١٩٠ .

(٢) قد يكون التوبيخ المتكلم ، بأن يوجه صيغة التوبيخ مشتملة على الخطاب يريده بها نفسه ، بقرينة . كقول القائل لنفسه : أتركها للعمل وأنا فقير ؟ . وقد يكون التوبيخ للمخاطب ، نحو : أسرقة وأنت غني ؟ وقد يكون للثالث : نحو : أخيراً وهو جنتى ؟

(٣) المصادر الدالة على الطلب لا تصلح أن تكون نعتاً ، ولا متموتاً — كما سيجيء في باب النعت —

ج ٣ ص ٣٤٧ . (٤) في رقم ٢ من هامش ص ١٧٩

(٥) المقصود في الأساليب الآتية : الإنشاء غير الطلبي — وقد شرحناه — ولكنهم جعلوها من قسم الخبر نظراً لصورة العامل ولفظه . ويرى بعض النحاة أنها أساليب خبرية لفظاً ومعنى . وهذا رأى حسن ، لوضوحه والمساءلة زمن بالاصطلاح .

وهو إنشاء المدح ، والشكر ، وإعلان عدم الكفر . ووجوب حذف العامل متوقف على اجتماعها ؛ مراعاة للمأثور ؛ وإلا لم يكن الحذف واجباً .

وكتفيم عند تذكر الشدة : « صبراً ، لاجزعاً » . بمعنى : أصبر ، لا أجزع ، يريدون إنشاء هذا المعنى : وعند ظهور ما يعجب : « عجباً » ، بمعنى : أعجب ، وعند الحث على أمر : افعل " وكرامة " ، أى : وأكرمك . وعند إظهار الموافقة والامتنال : سمعاً وطاعة ، بمعنى : أسمع وأطيع .

والمصدر في كل ما سبق - أو : المفعول المطلق - منصوب بالعامل المحذوف وجوباً وهو الذى ناب عنه المصدر فى أداء المعنى ، وفى تحمل الضمير الفاعل ، وتقديره للمتكلم : أنا . ونبذة هذا النوع من المصادر عن عامه تكاد تكون مقصورة على الألفاظ المحددة الواردة سماعاً عن العرب . ويرى بعض المحققين جواز القياس عليها فى كل مصدر يشيع استعماله فى معنى معين ، ويشتهر تداوله فيه ، وله فعل من لفظه ، من غير اقتصار على ألفاظ المصادر المسموعة . وهذا رأى على مفيد^(١) .

٣- ويراد بالأساليب الخبرية المحضة أنواع ، كلها قياسية ، بشرط أن يكون العامل المحذوف فعلاً من لفظ المصدر ومادته .

منها : الأسلوب المشتمل على مصدر يوضح مجمل جملة قبله ، ويفصل عاقبتها ؛ أى : يبين الغاية منها (فالشروط ثلاثة : تفصيل عاقبة ، وأنها عاقبة جملة ، وهذه الجملة قبله) مثل : إن أساء إليك الصديق فاسلك مسلك العقلاء ؛ فلما عتاباً كريماً ، وإما صفحاً جميلاً ؛ فساوك مسلك العقلاء أمر مبهم ، مجمل ، لا يعرف المقصود منه ؛ فهو مضمون جملة محتاجة إلى إيضاح ، وتفصيل ، وإبانة عن المراد ، فجاء بعدها الإيضاح والتفصيل والبيان من المصدرين : « عتاباً » و « صفحاً » وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوباً ، وقد ناب كل مصدر عن فعله فى بيان معناه . والتقدير : فلما أن تعتبت عتاباً كريماً ، وإما أن تصفح صفحاً جميلاً . ومثله : إذا تعبت من القراءة فاتركها لأشياء أخرى ؛ فلما مشياً فى الحقول ، وإما

(١) لأنه يسائر الأصول القوية العامة ، ولا تضار الفقه باتباعه . وقد أشرنا لهذا فى « ج » من

استماعاً للإذاعة ، وإما عملاً بدوياً . فالمصادر « مشياً » - « استماعاً » - « عملاً ، موضحة ومفصلة لأمر غامض يجعل قبلها يحتاج لبيان ، هو : « الترتك لأشياء أخرى » فاعمال كل منها محذوف وجوباً ، والتقدير : تمشى مشياً - تستمع استماعاً - تعمل عملاً وهي منصوبة بفعلها المحذوف الذى نابت عنه فى تأدية معناه وانتقل إليها الفاعل بعد حذف العامل فصار فاعلاً مستترًا للمصدر النائب . والتقدير : « أنت » .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مكرراً أو محصوراً ، ومعناه مستمراً إلى وقت الكلام ، وعامل المصدر واقعاً فى خبر مبتدأ اسم ذات^(١) . فمثال المكرر : المطر سحا سحاً - الخليل القاهرة^(٢) صهيلاً^(٣) ، صهيلاً . ومثال المحصور : ما الوحش مع فريسته إلا فتكاً - ما النمر يلاقى القيل إلا غدرًا ، والتقدير : يسح سحاً - تصهل صهيلاً - يفتك فتكاً - يغدر غدرًا . فهذه المصادر وأشباهها ، منصوبة بفعلها المحذوف وجوباً ، ونائبة عنه فى بيان معناه . ومتحملة للضمير المستتر الذى صار فاعلاً لها من بعد حذفه . وتقديره : هو ، أو : هى على حسب نوع الضمير المستتر .

(١) الشروط أربعة : أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً . وأن يكون عامله خبراً مبتدأ ، أو ما أسله المبتدأ ، وأن يكون هذا المبتدأ اسم عين ؛ أى : اسم ذات مجسمة ، فلا يراد به أمر معنوى (عقل) كالعلم - الفهم - النبل - البراعة . . . وأن يكون معنى المصدر مستمراً إلى زمن الحال ؛ لا منقطعاً ولا مستقبلاً . فإن فقد شرط من الشروط لم يكن الحذف واجباً ، وإنما يكون جائزاً - فى رأى - . ويقوم مقام التكرار والحصر السالفين بشرط استيفاء باقى الشروط - دخول الميزة على المبتدأ ؛ فهو : ألئت طيرانا ، وألطف على المصدر ؛ فهو ألئت طيرانا وعويا .

ويلاحظ هنا ما سبق أن أشرنا إليه من أن حذف عامل المؤكدة ممنوع إلا حين يكون المصدر نائباً عن فاعله فى المواضع التى ينوب فيها عنه ، ومنها هذه الصورة التى ينوب فيها وجوباً عند استيفاء الشروط ، وجوازاً - فى رأى - عند فقد شرط أو أكثر ، والأحسن اعتبار المصدر النائب عن عامله قسماً رابعاً مستقلاً بنفسه ؛ لأنه قد يؤكد عامله المحذوف . والمؤكد لا يحذف عامله . فلنضع هذا التمازض يعتبر قسماً مستقلاً ؛ كى لا يدخل فى قسم المؤكدة غير النائب ، فيتع تمازض واضح بين حكم المؤكدة وهو عدم حذف عامله ، وحكم هذه الأنواع التى يكون فيها المصدر نائباً عن عامله ومؤكداً له . مع أن هذا العامل محذوف ؛ كما سبق أن أشرنا فى هامش صفحتى ١٧٠ ، ١٧٩ .

(٢) التشبيطة القوية .

(٣) الصهيل : صوت الخيل .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكداً لنفسه ؛ بأن يكون واقعاً بعد جملة مضمونها كضمونه ، ومعناها الحقيقى — لا المجازى^(١) — كمنه ، ولا تحتل مراداً غير ما يراد منه ؛ فهى نص فى معناها^(٢) الحقيقى ، نحو : أنت تعرف لوالديك فضلها ، يقيناً . أى : توفى يقيناً ، فجملة : «تعرف لوالديك فضلها» هى فى المعنى : اليقن المذكور بعدها ، لأن الأمر الذى توقعه هنا هو : الاعتراف بفضل والديك ، والاعتراف بفضل والديك هو الأمر الذى توقعه ؛ فكلاهما مساو للآخر من حيث المضمون . ومثلها : سرتنى رؤيتك ، حقاً ، بمعنى : أحق حقاً ، أى : أقرر حقاً . فالمراد من : سرتنى رؤيتك ، هو المراد من : «حقاً» ، إذ السرور بالرؤية هو : «الحق» هنا ، والحق هنا هو : «السرور بالرؤية»^(٣) . فمضمون الجملة هو مضمون المصدر ، والعكس صحيح . فكلية : «يقيناً» ، و «حقاً» وأشباههما من المصادر المؤكدة لنفسها منصوبة بالفعل المحذوف وجوباً ، النابتة عنه فى الدلالة على معناه ، وفاعلها المحذوف قد صار بعد الحذف فاعلاً للمصدر . وهذا الفاعل ضمير مستتر تقديره المثاليين : أنا .

ولا يصح فى هذا النوع من الأساليب تقديم المصدر على الجملة التى يؤكد معناها ، ولا التوسط بين جزأيهما .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكداً لغيره ؛ بأن يكون المصدر واقعاً بعد جملة معناها ومدلولها ليس نصاً فى معنى هذا المصدر ومدلوله ، وإنما يصح أن ينطبق عليه وعلى غيره قبل مجيئه ؛ فإذا جاء هذا المصدر امتنع الاحتمال ،

(١) لأن المجازى قد يراد منه ما لا يراد من المعنى الحقيقى للمصدر ، فقد يراد السخرية أو التهم . فى الأمثلة الآتية .

(٢) ولذلك سمي المؤكد لنفسه ، لأنه بمنزلة — إعادة الجملة ؛ فكأنه نفس الجملة التى أعيدت وكأنها ذاته .

(٣) من هذا النوع : لا أقبل الأمر ألبتة . فكلية : «ألبتة» ، مصدر حلف عامله وجوباً . والكاء فيه ليست للتأنيث ، وإنما هى الوحدة . ومعنى «البت» «القطع» . أى : اقطع فى هذا الأمر النقطة الواحدة ؛ لا ثانية لها ، فلا أتردد ، ثم أجزم بعد التردد . وقد تكون «أل» هنا العهد ، أى : القطعة المعهودة بيننا ؛ وهى التى لا ترددها . فلبتة : تفيد استمرار التنى الذى قبلها . ولو لم توجد لكان انقطاعه محتملاً . والأصح لازمة : «أل» لكلمة : «ألبتة» فى الاستعمال السالف ، وأن تكون مرزباً للقطع .

وزال التوهم ؛ نحو : هذا بيتي قطعاً ، أى : أقطع برأى قطعاً . فلولا مجيء المصدر : « قطعاً » لحاز فهم المعنى على أوجه متعددة أقربها : أنه بيتي حقاً ، أو : أنه ليس بيتي حقيقة ولكنه بمنزلة بيتي ؛ لكثرة ترددي عليه ، أو : ليس بيتي ولكنه يضم أكثر أهلى ... أو : . . . فمجيء المصدر بعد الجملة قد أزال أوجه الاحتمال والشك ، والحجاز ، وجعل معناها نصّاً فى أمر واحد^(١) بعد أن لم يكن .

وهو منصوب بعامله المحذوف وجوباً ، والنائب عنه بعد حذفه لتأدية معناه . وفاعله ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنا ؛ انتقل إليه بعد حذف ذلك العامل . ولا يصح — أيضاً — فى هذا النوع من الأساليب تقديم المصدر المؤكد لغيره على تلك الجملة ، ولا التوسط بين جزأها .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر دالا على التشبيه بعد جملة ، مشتملة على معناه وعلى فاعله المعنوى^(٢) ، وليس فيها ما يصلح عاملاً غير المحذوف^(٣) ؛ نحو : للمغنى صوتٌ صوتَ البلبل . أى : للمغنى صوت . يُصَوِّتُ صوتَ البلبل ، بمعنى : صوتاً يشبهه . ومنه : للشجاع المقاتل زئيراً زئيرَ الأسد . أى : يزار زئير الأسد ، أى : زئيراً يشبه زئيره . ومنه : للمهموم أنين ؛ أنين الجريح . أى : ين أنين الجريح . (أنيناً شبيهاً بأنين الجريح) . . . وهكذا .

(١) ولهذا سمى المؤكد لغيره ، أى : للجملة التى قبله والتى لا تتضمن معناه ؛ لأنه أثر فيها ، وجعل معناها مؤكداً قوياً لا ضعف فيه ولا احتمال ، وقد كان ذلك المعنى ضعيفاً قبل مجيء المصدر .

(٢) يراد به الفاعل اللغوى — لا النحوى — وذلك من فعل الشيء حقيقة ، ولو لم تنطبق عليه الشروط النحوية للفاعل . كالمغنى فى المثال المذكور ؛ فهو فاعل معنى للفناء والتصويت . كذلك : « الشجاع » ، هو فاعل الزئير معنى لا نحوياً .

(٣) جملة الشروط فى الحقيقة سبعة : كونه مصدراً — مشعراً بأن معناه مما يحدث ويعطى وليس أمراً ثابتاً دائماً أو كالدائم (أى : أنه ليس من السجايا الثابتة ولا الأمور الفطرية اللازمة) ، ومنها : الذكاء — الطول — السمنة . فلا يكون مما نحن فيه ؛ فقلان ذكاء العبقري . ينصب كلمة : « ذكاء » الثانية لأنها من السجايا) — كونه دالا على التشبيه — بعد جملة — هذه الجملة مشتملة على فاعله المعنوى ، وعلى معناه — ليس فيها ما يصلح للعمل .

قال الخضرى فى هذا الموضوع : (هذه الشروط لوجوب حذف الناصب إذا نصب ، ويجوز معها رفعه ؛ بدلا مما قبله ، أو : صفة له ؛ بتقدير : « مثل » أو خبرا المحذوف . وهل النصب حينئذ أرجح ، أو هما سواء ؟ قولان . . .) هـ .

والمصدر منصوب في هذه الأمثلة على الوجه الذي شرحناه ^(١).

(١) عرض ابن مالك - بإيجاز - لمواضع حذف عامل المصدر وجوباً فقال :

وَالْحَذْفُ حَتَّمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ ؛ كَنَدَلًا اللَّذْ كَانَدَلًا

أى : الحذف واجب في عامل المصدر الآتى بدلاً من فعله ، ومعنىها عن التلغظ به ؛ مثل : المصدر : « نَدَلًا » ومعناه : خطأً ؛ وهو بمعنى « أُنْدَل » في الدلالة على طلب التدل ، أى : الخلف . فالمصدر « ندلا » منصوب بعماله المحذوف « اندل » ونائب عنه في تأدية معناه ، ومتصل لضميره الفاعل الذى تقديره : أنت . (والله : الذى) .

ثم قال :

وَمَا لِتَفْصِيلِ ، كَلِمًا مَنَّا عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا

(عنا ، أصله : عن ، بمعنى : عرض . والألف لوزن الشعر ، ويسمونها : ألف الإطلاق ، لأن للصوت يتصل من غير حيس ، ويمتد فيجىء بها) . يريد أن عامل المصدر يحذف حيث عرض هذا العامل بشرط أن يدل المصدر على تفصيل أمر مهم يجعل قبله ، وساق لهذا بعض آية تصلح للتشيل ؛ هى قوله تعالى يخاطب المسلمين في أمر أسرى الكفار المهزومين :

(فَشُدُّوا الرِّبَاطَ ؛ فَإِذَا مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَوَسَّاهُمُ الْأَمْوَالَ وَالْأَنْفُسَ وَبَدَّلَ الْأَمْوَالَ رِبَاً مُبَارَكًا)

الوفاق - التقيده ، ومعنى شدة : إحكام ربطه وتمكينه . وموضع الشاهد هو : منَّا . وفداء . - التقدير : تمنون منا بإطلاق الأسرى أسراراً بغير مقابل . أو يفتون أنفسهم فداء ، أى يفتنون القدية ؛ وهى : التصويض المالك أو غيره في نظير إطلاق سراحهم . ثم قال :

كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَّ نَائِبٌ فِعْلٍ لَأَسْمَ عَيْنٍ اسْتَنْدَ

أى : يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر نائباً عن فعل محذوف استند لمبتدأ اسم عين .
أى : كان مستنداً هو وقاعله ، والمستند إليه مبتدأ ، دال على اسم عين (أى : على ذات) وقد شرحناه ثم انتقل إلى المؤكد لنفسه أو لغيره :

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُوَكَّدًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَأُ

نَحْوُ : لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا وَالثَّانِ كَابِنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا

يريد بالمبتدأ : النوع الأول ، وهو المؤكد لنفسه . صرفاً ، أى : اعتراضاً ، وهو المصدر المؤكد لنفسه ، والأصل اعترف اعترافاً ، فحذف الفعل وجوباً وناب عنه مصدره . وصرفاً أى : خالصاً ، وهى نعمت لكلمة : « حَقًّا » أى : حَقًّا خالصاً لا شبه فيه . و « حَقًّا » هى المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً . ثم قال :

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِي بُكَا ، بُكَاءَ ذَاتٍ عُضْلَةٍ

يريد : المصدر المقصود به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعله المنعوى ، كما أوضحنا في الشرح . ومثل له بمثال هو : لى بكاء ذات عضلة ، أى : لى بكاء . أبكى بكاء ذات عضلة « فبكاء » =

هذا ، وقد اشترطنا أن تكون الجملة السابقة مشتملة على معناه ، فهل يشترط أن تكون مشتملة على لفظه أيضاً ؟

الجواب : لا ؛ فإنها قد تشتمل على لفظه كالأمثلة السابقة ، وربما لا تشتمل ؛ مثل قول القائل يصف النخيل : رأيت شجراً محتجباً في الفضاء ، ارتفاع المآذن ، فكلمة « ارتفاع » مصدر منصوب بعامل محذوف وجوباً تقديره : يرتفع ارتفاع المآذن « وإنما حذف وجوباً لتحقيق الشروط ؛ التي منها ؛ وقوع المصدر بعد جملة مشتملة على معناه ، وإن كانت غير مشتملة على لفظه ، لأن معنى : « رأيت شجراً محتجباً في الفضاء » - هو : رأيت شجراً مرتفعاً . ومثله : رأيت رجلاً يزحم الباب - ضخامة الجمل ، أى : يضغط ضخامة الجمل .

== الثانية هي المصدر الدال على التشبيه ، وماله محذوف وجوباً . . . ولا يصح أن يكون عامله المصدر الذي قبله ، وهو كلمة : « بكاء » المقصورة ، لأن المصدر لا يعمل هنا ، لأنه ليس نائباً عن فعله ، ولا مؤولاً بالحرف المصدرى . وهذان هما الموضعان اللذان يعمل في كل منهما المصدر الصريح . والفضلة : الداهية . وبكاء ذات فضلة ، أى : بكاء من أصابتها داهية .

.....

زيادة وتفصيل :

(١) كررنا أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسمًا مستقلًا بنفسه ، ينضم إلى الأقسام الأخرى الشائعة ، وأوضحنا سبب استقلاله . أما عامله المحذوف فلا بد أن يكون في جميع المواضع القياسية فعلًا مشتركًا معه في المادة اللفظية ، وفي حروف صيغتها ، كالأمثلة الكثيرة التي مرت . وأما الأمثلة السماعية فنتها الحال من هذا الاشتراك اللفظي ؛ مثل : ويبح - ويئل - ويس - ويب - ويئ . وأمثالها من الألفاظ التي كانت بحسب أصلها كنايةات عن العذاب والهلاك ، وتقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثر استعمالها حتى صارت كالتعجب ؛ يقولها الإنسان لمن يجب ومن يكره ، ثم غلب استعمال : « ويس » و « ويبح » في الترحم وإظهار الشفقة ، كما غلب استعمال : « ويئل » و « ويب » في العذاب . وإذا نصبت الألفاظ الأربعة - وأشباهاها - كانت مفعولات مطلقة لفعل مهمل^(١) ، أو لفعل من معناها ؛ فالأصل رحمه الله ويئحًا وويسًا ؛ بمعنى : رحمه الله رحمةً ، - أو رحمه الله ويئحه وويسه . بمعنى رحمه الله رحمة . . . وكذا : أهلكه الله ويئلا - وويسًا . أو أهلكه الله ويله - وويبه ؛ بمعنى أهلكه الله إهلاكًا - وأهلكه الله إهلاكه . فالفعل مقدر في الأمثلة بما ذكرناه ، أو بما يشبهه في أداء المعنى من غير تقييد بنص الأفعال السالفة التي قدرناها .

وقيل إن الكلمات السالفة : (ويبح - ويس - ويئل - ويب . . .) عند نصبها تكون منصوبة على أنها مفعول به ؛ وليست مفعولًا مطلقًا ؛ فالأصل

(١) أي : فعل من لفظها ؛ كان يستعمله العرب قديمًا ، ثم تركوا استعماله اختصارًا ؛ فصار مهملا مستغنى عنه ؛ شأن كل شيء مهمل . لكن أيجوز استعمال هذا الفعل الذي أهله العرب ؟ الرأي السديد أنه لا مانع من استعماله ما دام معروفًا بنصه وصيغته . فإن لم يكن معروف الصيغة وكان المعروف مصدرًا أو مشتقًا ، فقد انطبق عليه رأى بعض اللغويين - كابن جني - وهو يقضى بإباحة تكله المادة الغريبة الناقصة بما يحلها على غرار نظائرها ، فالمصدر تشتق منه فروع تسائر الفروع التي تشتق من نظيره في الدلالة العامة ، وفي الوزن ، والمشتق كاسم الفاعل وغيره تكل له فروعه ومصدره بما يسائر نظائره كذلك . وقد ارتضى مجمع اللغة بالقاهرة هذا المنهج ، وسار عليه في بعض قراراته .

وفيما على كلام ابن جني :

مثلاً : ألزمه الله ويحبه ، أو ويله . . . أو . . . وهذا رأى حسن لوضوحه ويسره . وإن كان الأول هو الشائع . ومثلها : بكَهْ الأَكْفِ (في حالة الكسر) بمعنى : تَرَكَ الأكْفَ ، أى : أترك تَرَكَ الأكْفَ . . .

(ب) من المصادر المسموعة التى ليس لها فعل من لفظها ، ما يستعمل مضافاً وغير مضاف ؛ كالكلمات الخمس السابقة . فإذا كانت مضافة فالأحسن نصبها على اعتبارها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، أو مفعولاً به ، كما شرحنا . والنصب هو الأعلى . ولم يعرف - سماعاً - فى كلمة : « بَلَهْ » المضافة سواء . أما الكلمات الأربع التى قبلها فيجوز فيها الرفع على اعتبارها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبراً والمبتدأ محذوف . وتقدير الخبر المحذوف : ويحبه مطلوب - مثلاً - ويله مطلوب - مثلاً - وهكذا الباقى . . . وتقدير المبتدأ المحذوف : المطلوب ويحبه . . . المطلوب ويله . . . وهكذا . . .

فإن كانت الكلمات الأربع مقرونة « بَالْ » فالأحسن الرفع على الابتداء - وهو الشائع - ؛ نحو : الويحُ للحليف ، والويلُ للعدو . ولا مانع أن تكون خبراً ؛ نحو : المطلوب الويحُ - المطلوب الويلُ . . . ويجوز النصب على أنها مفعول مطلق للفعل المحذوف ، أو مفعول به لفعل محذوف أيضاً .

= قال فى كتابه الخصائص (ج ١ ص ٣٦٢ باب : فى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) ما نصه : « حكى لنا أبو على عن ابن الأعرابى أنه قال : يقال درهت الخبائى ، أى : صارت كالدرهم ؛ فاشتق من الدرهم ، وهو اسم جمعى . وسكى أبوزيد : رجل مدرم . قالوا ولم يقولوا منه درهم ؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل فى الكف ، ولهذا أشباهه ١ هـ . ثم قال بعد ذلك فى ص ٣٦٧ من الفصل نفسه ما نصه :

« ليس كل ما يجوز فى القياس يخرج به سماع ؛ فإذا أخذ إنسان على مثله ، وأم منهم لم يجب عليه أن يورد فى ذلك سماعاً ، ولا أن يرويه رواية . . . »
وفى ص ١٢٧ - باب : تناقض السماع والقياس - ما نصه :

« (إذا ثبت أمر المصدر الذى هو الأصل لم يتخالف شك فى الفعل الذى هو الفرع . قال لى أبو على فى الشام : إذا صحت الصفة فالفعل فى الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة كان فى المصدر أجدر لأن المصدر أشد ملازمة للفعل من الصفة . . . » ثم ضرب أمثلة تحتاج إلى حسن تفهم وأناة . . .

وله فصل آخر جليل الشأن ، عظيم النفع ؛ عنوانه : فصل فى اللغة المأخوذة قياساً (ج ١ ص ٤٣٩) - يؤيد ما سبق - وسنذكر فى آخر الكتاب - هذا الفصل كاملاً ؛ لأهميته ، وتقيس مضمونه .

وإن كانت تلك الكلمات خالية من « أل » ومن الإضافة جاز النصب والرفع على السواء .

(ج) أشرنا^(١) إلى أن فريقاً من النحاة يميز عدم التقييد بالسماح ، وعدم وجوب حذف العامل في المصادر المسموعة بالنصب على المصدرية لثباتها عن عاملها ، مثل : « سقياً » و « رعياً » . . . كما يميز في التي ليست مضافة ، ولا بأل ، أن تضاف ، وأن تفتن بأل ؛ فتجرى عليها الأحكام السالفة في كل حالة . وهذا هو الأنسب اليوم ليسره مع صحته وإن كان الأول هو الأقوى .

(د) مصادر أخرى مسموعة بالنصب ، وعاملها محذوف وجوباً ، وهي نائية عنه^(٢) :

١ - منها : ما هو مسموع بصيغة التثنية مع الإضافة ؛ مثل : « لبَّيك »^(٣) ، و « سَعْدَيْك » ، لمن يناديك أو يدعوك لأمر . والأصل : ألَّبِي لبيك ، وإسعد سعديك ؛ بمعنى : أجيبك إجابة بعد إجابة ، وأساعدك مساعدة بعد مساعدة . أى : كلما دعوتني وأمرتني أجيتك ، وساعدتك . والمسموع في الأساليب الواردة استعمال : « سَعْدَيْك » بعد « لبيك » . واتباع هذه الطريقة الواردة أفضل . لكن يجوز استعمال « سعديك » بدون « لبيك » إن دعت حكمة بلاغية . أما « لبيك » فالمسموع فيها الاستعمالان .

ومثل : حَنَانَيْك . بمعنى : حينَ على حنانيك ؛ (أى : تحنن واعطف) حناناً بعد حنان ، ومرة بعد أخرى .

ومثل : دَوَالَيْك في نحو : تقرأ بعض الكتاب ، ثم ترده إلى . فأقرأ بعضه ، وأرده إليك ؛ فتقرأ وترد . . . وهكذا دَوَالَيْك . . . بمعنى أداول دواليك ، أى : أجعل الأمر متداولاً ومتقللاً بيني وبينك ، مرة بعد مرة .

(١) في رقم ١ من هامش ص ١٨١ م ١٨٢ ١٨٢٧ ص .

(٢) كثير من هذه المصادر متفرق في النصوص الأدبية القديمة وفي المراجع القنوية ، وقد جمع طائفة كبيره منها شارح المفصل ج ١ ص ١٠٩ وما بعدها ، وكذلك صاحب الجمع ج ١ ص ١٨٨ وما بعدها . وسيجيء تفصيل الكلام عليها من جهة إضافتها في أول الجزء الثالث .

(٣) سيجيء له إشارة في ص ٢١٥ .

ومثل : هذا ذَيْك ؛ في نحو : هذا ذَيْك في غصون الشجر ؛ أى :
 نهْذُ هذا ذَيْك ؛ بمعنى : تقطع مرة بعد مرة . ومثل : حِجَارِيْكَ ؛ في نحو :
 حِجَارِيْكَ عن إبداء اليتامى ؛ أى : تحجز حِجَارِيْكَ ؛ بمعنى : تمنع .
 ومثل : حِذَارِيْكَ ؛ في نحو : حِذَارِيْكَ الخائن ، أى : احذر حِذَارِيْكَ
 بمعنى : احذر الخائن ، حِذَارًا بعد حذر . . .

وللمصادر السالفة كلها منصوبة ، وعاملها محذوف وجوباً وهي نائبة عنه ،
 وكلها غير متصرف ، أى : أنها ملازمة حالة واحدة سُمعت بها ، وهي حالة
 النصب والثنية مع الإضافة إلى كاف الخطاب - التي هي ضمير مضاف إليه - .
 وقد ورد بعضها بغير الثنية ، أو : بغير الإضافة مطلقاً ، أو : بالإضافة مع
 غير كاف الخطاب ، أو : له عامل مذكور . . . لكن لا داعي لمحاكاة هذه
 الأمثلة القليلة ؛ فلا خير في محاكاتها ، وترك الكثير الأغلب .

بقي أن نسأل : ما معنى الثنية في الأمثلة السابقة وأشباهاها ؟ أهي تثنية
 حقيقية يصير بها الواحد اثنين ليس غير ، فيكون معنى : « لِيَيْكَ » ، و« سَعْدِيْكَ »
 و« حَنَانِيْكَ » . . . تلبية موصولة بأخرى ، ومساعدة موصولة بمساعدة ، وحناناً
 موصولاً بمثلها ؟ أيكون هذا هو المراد ، أم يكون المراد هو مجرد التكرير ؟
 رأيان قويان . . . ولا داعي للاقتصار على أحدهما دون الآخر ؛ إذ بعض
 المناسبات والمواقف المختلفة قد يصلح له هذا ولا يصلح له ذاك ، وبعض آخر
 يخالفه ؛ فالأمر موقوف على ما يقتضيه المقام .

٢ - ومنها ما هو مفرد منصوب ملازم للإضافة - إلا في ضرورة الشعر -
 مثل : « سَبْحَانَ (١) الله » أى : برأه من السوء . ومثل : معاذ الله ؛ أى :
 عياذاً بالله ، واستعانة به . ومثل رِيْحَانَ الله ؛ أى : استرزاق الله . ولا يعرف
 لهذا فعل من لفظه ؛ فيقلر من معناه ؛ أى : أسرزه . والكثير استعماله بعد
 سبْحَانَ الله . والثلاثة السالفة غير متصرفة . ومثلها حَاشَ (٢) الله ؛ بمعنى تنزيه الله .

(١) « سَبْحَانَ » اسم مصدر ؛ فهو في حكم المصدر وقد سبقت الإشارة إليه في ص ٩٧ م ٦٨ .

(٢) سبقت الإشارة إليه في ص ٩٧ م ٦٨ .

(٣) تفصيل الكلام عليها في باب الاستثناء ص ٢٦٤ م ٨٣ عند بيان أنواع : « حاشا » .

٣ - أمثلة أخرى أكثرها ملازم النصب بغير تثنية ولا إضافة ؛ مثل : «سلاماً» من الأعداء ، بمعنى : براءة منهم ، لا صلة بيننا وبينهم . بخلاف « سلام » بمعنى : « تحية » ؛ فإنه متصرف . ومثل : « حججراً » في نحو قولك لمن يسألك : أنصاحب المنافق ؟ فتجيب : حججراً ، أى : أحججرج حججراً ؛ بمعنى أمنع نفسي ، وأبعد عني ، وأبرأ منه . ومثل قولك لمن يطلب إنجاز أمر : سأفعله ، وكرامةً ومَسْرَةً - أو : نعمة ، أو : ونِعَامَ عَيْنٍ - وهذه مضافة - . . . أى سأفعله وأكرمك كرامة ، وأسررك مَسْرَةً ، وإنعم نفسك نِعْمَةً ، وأنعم نِعَامَ عَيْنٍ ، أى : لإنعام عَيْنٍ . . . بمعنى أمتلك تمتع عَيْنٍ .

٤ - أمثلة أخرى تختلف عن كل ما سبق في أنها ليست مصادر ، ولكنها أسماء منصوبة تدل على أعيان ؛ أى : على أشياء مجسمة محسوسة : (ذوات) ، كقولهم في الدعاء على من يكرهونه : « تُرَبِّبًا وجندلا » . والأحسن أن تكون هذه الكلمات وأشباهاها مفعولاً به لفعل محذوف ؛ والتقدير : أَلْزَمَهُ اللهُ تُرَبِّبًا^(١) وجندلا^(٢) . أو : لقي تُرَبِّبًا وجندلا . أو : أصاب أو : صادف . . . أو : نحو هذه الأفعال المناسبة لمعنى الدعاء المطلوب . . .

المسألة ٧٧ :

المفعول له ، أو : المفعول لأجله

لازمت البيت ؛ استجماماً	— أو : للاستجمام .
زرت المريض ؛ اطمئناناً عليه	— أو : للاطمئنان .
أنفأخى عن هفوات الزميل ؛ استبقاءً لمودته	— أو : لاستبقاء مودته .
أحترم القانون ؛ دفعاً للضرر	— أو : لدفع الضرر .
تزهت ؛ طلب الراحة	— أو : لطلب الراحة .
تحفظت في كلامي ؛ خشية الزلل	— أو : لخشية الزلل .
ألتم الاعتدال ؛ رغبة السلامة	— أو : لرغبة السلامة .
أسأل الخبير ؛ قصد الاسترشاد	— أو : لقصد الاسترشاد .
أجلس بين الأصدقاء ؛ الصلح	— أو : للصلح .
أطلت المشي بين الزروع ، التمتع بها	— أو : للتمتع بها .
أسعى بين المتخاصمين ، التوفيق	— أو : للتوفيق .
هجرت الصحف الهزلية ؛ التفتور منها	— أو : للتفتور .

كل جملة من الجمل المعروضة تصلح أن تكون سؤالاً معه جوابه على النحو الآتي :

ما الداعي ، أو : ما السبب في أنك لازمت البيت ؟ الجواب : الاستجمام .

ما العلة ، أو : ما السبب في أنك زرت المريض ؟ . . . الاطمئنان .

ما السبب في تغاضيك عن هفوات زميلك ؟ استبقاء المودة . . . وهكذا باقي الأمثلة ؛ حيث يدل كل مثال على أنه يصلح سؤالاً عن السبب^(١) ، جوابه كلمة معه في جملته .

ولو لحظنا الكلمة الواقعة جواباً لوجدناها : مصدرًا ، يبين سبب ما قبله (علته . . .) ويشارك عامله في الوقت ، وفي الفاعل ؛ لأن زمن الاستجمام وفاعله

(١) والثالب أن تكون أداة الاستفهام هي : لماذا ؟ أو : لم ؟ أو : ما ؟ ، أو نحوها من كل ما يسأل به عن السبب .

هو زمن ملازمة البيت وفعالها . وزمن الاعطشان وفعاله ، هو زمن زيارة المريض وفعالها . . . وكذا الباقي . . .

فكل كلمة اجتمعت فيها الأمور الأربعة السالفة تسمى : « المفعول له » ، أو : « المفعول لأجله »^(١) فهو المصدر^(٢) الذى يدل على سبب ما قبله (أى : على بيان علته)^(٣) ويشارك عامله فى وقته ، وفعاله . . .

أقسامه :

المفعول لأجله ثلاثة أقسام^(٤) : مجرد من « أل » ، والإضافة ؛ كالقسم الأول « ا » . ومضاف ؛ كالقسم الثانى : « ب » ، ومقترن بأل ؛ كالقسم الثالث « ح » . وهذا القسم دقيق فى استعماله وفهمه ، قليل التداول قديماً وحديثاً ، ومن المستحسن لذلك أن تتخفف من استعماله .

أحكامه :

١ - من أحكامه أنه إذا كان مستوفياً للشروط جاز نصبه مباشرة ، وجاز جره بحرف من حروف الجر التى تفيد التعليل ؛ وأوضحها^(٥) : اللام - ثم : فى ، والباء ، ومن* - والأمثلة السالفة توضح أمر النصب والجر باللام ، ومن الممكن حذف اللام من تلك الأمثلة ووضع حرف آخر من حروف التعليل مكانها .

(١) أى : لأجل شيء آخر ، بسببه حصل هذا المفعول . فالمراد : ما فُعل لأجله فعل .

(٢) وشبه المصدر الميى ، واسم المصدر . وكذلك المصدر المنسبك ؛ كالتى فى رقم ١ من هامش

ص ١٩٧

(٣) ولأنه بين علة ما قبله وسببه لا يكون من لفظ عامله ؛ لكيلا يصير مصدراً مؤكداً لعامله . ولا من معناه ، ولا بين نوعه ، أو عدده ، لأن هذا كله متناقض للتعليل الذى هو شرط أساسى فى المفعول لأجله .

(٤) إذا كان المفعول لأجله مضافاً لمعرفة أو مقترناً « بأل » التى تفيد التبريد فإنه يكون معرفة ، وإذا كان مجرداً فإنه يكون فكرة .

(٥) من أمثلة « فى » التى لبيان السبب (أى : للتعليل) قوله عليه السلام : دخلت امرأة النار فى هرة حبستها . . . أى : بسبب هرة . ومن أمثلة الباء التى لبيان السبب قوله تعالى :

(فبظلم من الذين هادوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طيباتٍ كُلِّ شَيْءٍ) أى : بسبب ظلم .

ومن أمثلة « من » الدالة على بيان السبب قوله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم من إِملاق) ،

أى : بسبب إِملاق : (ققر) .

لكنه في جميع حالات جره لا يُعَرَّب - اصطلاحاً - مفعولاً لأجله؛ وإنما يعرب جاراً ويجروراً متعلقاً بعامله . وهذا برغم استيفائه الشروط ، وبرغم أن معناه في حالتي نصبه وجره لا يختلف ^(١) .

مع أن النصب والجر جائزان - فهما ليسا في درجة واحدة من القوة والحسن ؛ فإن نصب المجرد أفضل من جره ، لشيوخ النصب فيه ، ولتوجيهه الذهن مباشرة إلى أن الكلمة « مفعول لأجله » . وجر المقترن « بأل » أكثر من نصبه . أما المضاف فالنصب والجر فيه سيان . (وقد تقدمت الأمثلة للأنواع الثلاثة) .

فإن فقد شرط من الأربعة لم يميز تسميته مفعولاً لأجله ، ولا نصبه على هذا الاعتبار ؛ وإنما يجب جره بحرف من حروف التعليل السابقة ، إلا عند فقد التعليل ؛ فإنه لا يجوز جره بحرف من هذه الحروف الدالة على التعليل ؛ متصلاً للتناقض . فمثال ما فقد المصدرية : أعجبتني الحديقة ؛ لأشجارها ، ووسنتي أشجارها ؛ لثمارها ، فالأشجار والثمار ليستا مصدرين ، ولهذا لم يصح نصبهما مفعولين لأجله ، وصارتا مجرورتين .

ومثال ما فقد التعليل : عبدتُ الله عبادة ، وأطعت الرسول إطاعة ^(٢) . . . ولا يجوز في هذين وأمثالهما الجر بحرف جر يفيد التعليل - كما سبق - .
ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت : ساعدتني اليوم ؛ لمساعدتي إياك غداً ^(٣) .
ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل : أجببت الصارخ ؛ لاستغاثته .

(١) يرى بعض النحاة أن المفعول لأجله حين يكون منصوباً ، لا يكون منصوباً بالعامل الذي قبله ؛ وإنما يكون منصوباً على نزع الخافض (أى : عند نزع من مكانه ، وحلظه ؛ كما تقدم في هامش ص ١٣٣ من باب : تمدى الفعل ولزومه) ولا داعي للأخذ بهذا الرأي ؛ لما فيه من تكلف وتمقيد يثير فائدة . ومثله الآراء الأخرى التي تزيد بعض الشروط أو تنقص . ومن الزيادة أن يكون المفعول لأجله « قلبياً » ؛ لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر ، هو : التعليل ؛ إذ التعليل - غالباً - يكون بأمور قلبية معنوية ، لا بأمور حسية من أفعال الجوارح ، ويفهم أيضاً من باقي الشروط . . .

(٢) نصب المصدران : « عبادة » و « إطاعة » على المصدرية ؛ لأن كلا منهما مصدر مؤكده عامله ، ولا يصلح مفعولاً لأجله ؛ لأن الشيء لا يكون علة نفسه ، - كما سبق في المفعول المطلق المؤكده - فكلاهما فقد شرط التعليل .

(٣) المراد من اتحاد المصدر مع عامله في الوقت أن يقع حدث العامل في أثناء زمن تحقق معنى المصدر ، مثل : هرب الصبي ؛ أو : يقع أول زمن العامل في آخر زمن تحقق المصدر : نحو : حبستهم غريباً من قراره ، أو العكس ، نحو : حبستك حرصاً على إفادتك .

لأن فاعل الإجابة غير فاعل الاستغاة^(١) .

٢ - ومن أحكامه أنه يجوز حذفه لدليل يدل عليه عند الحذف ؛ كأن يقال :
 إن الله أهل للشكر الدائم ؛ فاعبده شكراً ، وأطعه . ، والتقدير : أطعه شكراً ؛
 فحذف الثاني للدلالة الأول عليه . ومثل : إن الضيف الذي سيزورنا جدير
 بأن نظهر له التكرم في كل حركاتنا ؛ فنقف تكريماً ، ونقدمه عند قدومه تكريماً ،

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك :

يُنْصَبُ «مَفْعُولاً لَهُ» الْمَصْدَرُ ، إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا ؛ كَجُذِّ شُكْرًا ، وَدِنْ

أى : ينصب المصدر على اعتباره مفعولاً له إن أبان تعليل ما قبله ، أى : إن بين سبب ما قبله .
 وضرب لهذا مثلاً هو : جذ شكراً . بمعنى : جذ لأجل الشكر ، فكلمة : «شكراً» مصدر بين سبب
 الجود . ومعنى : «دِنْ» ، دأب الناس بمجودك وفضلك : ليشكروك . فهو فعل أمر من دان الرجل غيره
 بمعنى : صاردائناً له . ويمح أن يكون فعل أمر من : «دان» بمعنى : صار صاحب دين (يكسر الدال) وفعل
 المعتبرين يصح أن يكون لفعل مفعول لأجله محذوف ؛ تقديره : شكراً . ويكون أصل الكلام : جذ شكراً ،
 ودِنْ شكراً . ثم قال في بيان بقية الشروط :

وَقَوْلاً يَمَّا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِذٌ وَقَتًا ، وَفَاعِلًا . وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ
 فَاجْرُءَ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ ؛ كَلِزْهَدٍ ذَا قَنَعٍ

يريد : أنه يكون مفعولاً لأجله بشرط أن يكون متحداً مع عامله في الوقت والفاعل ، وهذا مراده من
 قوله بما يعمل فيه متحد . أى : وهو متحد بالذى يعمل فيه التنصب . (والضمير عائد على المفعول له)
 فإن فقد شيء فاجر بال حرف ، ولا تنصب . ثم بين أن الجر بالحرف ليس ممتناعاً استيفاء الشروط ؛
 مثل : قنع زهداً ؛ فيصح : هذا قنع لزهد .

وانتقل بعد ذلك لبيان درجة التنصب والجر من القوة البلاغية عند دخولها في أقسام المفعول لأجله .

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجْرَدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبٍ «أَلْ» وَأَنْشَدُوا :
 لَا أَقْعُدُ الْجَبِينَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَلَّتْ زَمْرُ الْأَعْدَاءِ

(قل أن يصحبها : أى : يصحب الحرف . وأنته باعتباره كلمة . ويجوز التذكير باعتباره أنه
 حرف) قد دخل حرف الجر على المجرد من «أَلْ» والإضافة قليل ، ودخله كثير على المقرون بأل ؛
 مثل قول الشاعر القديم : لا أقعد الجبين عن الهيجاء أى : لا أقعد من الهيجاء الجبين ، يريد : الجبين ،
 أى بسبب : الجبين . ولم يتعرض ابن مالك للضاف . وكلامه السابق يشعر بالحكم ، وهو أن التنصب والجر
 سيان ، إذ بين أن أحد الثلاثة يكثر فيه التنصب دون الجر ، وأن واحداً آخر يكثر فيه الجر دون التنصب ،
 وسكت عن الثالث ، فالسكوت في هذه الحالة قد يوحى بجواز الأمرين على التساوى .

ونصافحه ، أى : نصافحه تكريماً . ومثل ما سبق من قول ابن مالك : جُدْ شُكْرًا وَدِينًا^(١)

٣ - ومنها : أنه - وهو منصوب أو مجرور - يجوز تقديمه على عامله ؛ نحو : (طلباً للزهوة - ركب الباهرة) . (انتفاعاً - شاهدت تمثيل المسرحية) . والأصل : ركب الباهرة ، طلباً للزهوة - شاهدت تمثيل المسرحية ؛ انتفاعاً .

٤ - ومنها : جواز حذف عامله ؛ لوجود قرينة تدل عليه ؛ نحو : بعداً عن الضوضاء ؛ فى إجابة من سأل : لِمَ قصدت الضواحي ؟ . . .

٥ - ومنها : أنه لا يتعدد ، سواء أكان منصوباً أم مجروراً . فيجب الاختصار على واحد للعامل الواحد - ولا مانع من العطف عليه أو البدل منه - لهذا قالوا فى الآية الكريمة : (ولا تُمسكوهن ضِرَاراً ؛ لتعتدوا) . أن كلمة : « ضِرَاراً » ، مفعول لأجله ، وإلجار والمجرور : (لتعتدوا) متعلق بها ، ولا يصح أن يكون متعلقاً بالفعل إلا عند إعراب : « ضِرَاراً » حالاً مؤولة ؛ بمعنى : مضاراً ين .

(١) من أسئلة حذفه - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٩٤ - قوله تعالى : (يبينُ الله

لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا) .

والأصل : كراهة أن تضلوا . أى : كراهة ضلالكم .

فالمصدر المؤول مفعول له - كما نص على ذلك صاحب « المغنى » عند الكلام على الحرف : لا - .

والمفهوم أن المفعول لأجله (وهو كلمة : كراهة) مضاف إلى المصدر المؤول بعدها ، ثم حذف

المضاف ؛ فقام المضاف إليه مقامه ، وأعرب إعرابه .

المسألة ٧٨ :

ظرف الزمان ، وظرف المكان

في مثل : جاءت السيارة صباحاً ، ووقفت يمين الطريق ؛ ليركب الراغبون —
تدل كلمة : « صباحاً » على زمن معروف . وتتضمن في ثناياها معنى الحرف :
« في » الدال على الظرفية^(١) بحيث نستطيع أن نضع قبلها هذا الحرف ، ونقول :
جاءت السيارة في صباح ، ووقفت يمين الطريق ؛ فلا يتغير المعنى مع وجودها ،
ولا يفسد صوغ التركيب . فكأنها عند حذفها موجودة ؛ لأنها تراعى عند تأدية
المعنى ، ولأن كلمة : « صباحاً » ترشد إليها ، وتوجه ذهن المكاتب ؛ فهي
— إذا — مقلدة وملحوظة في الجملة . وهذا هو المقصود من أن كلمة : « صباحاً »
تتضمنها^(٢) .

ولو غيرنا الفعل : « جاء » ، ووضعنا مكانه فعلاً آخر ؛ مثل : وقف —
ذهب — تحرك . . . — لبقيت كلمة : « صباحاً » على حالها من الدلالة على
الزمن المعروف ، ومن تتضمنها معنى : « في » . وهذا يدل على أن تتضمنها معنى :
« في » مطرد^(٣) مع ، أفعال كثيرة متغيرة المعنى ، بخلاف ما لو قلنا : الصباح
مشرق — صباح الخميس معتدل ، فإن كلمة : « الصباح » في المثالين ،
وأشباههما ، تدل على الزمن المعروف ، ولكنها لا تتضمن معنى « في » . فلو وضعناها

(١) أي : « على أن شيئاً في داخل شيء آخر » ؛ فالنلاف الخارجي هو الظرف ، وما في داخله
هو : المظروف ؛ نحو الماء في الكوب وفي مثل : السفر اليوم ، يكون الظرف هو اليوم ، والمظروف هو السفر .
(٢) فالمراد من تضمنها : أنها تشير إلى معنى « في » من غير أن تتضمن لفظها أو تنوب عنها في أداء
معناها أو عملها ، أو تكتسب شيئاً بهذا التضمن . ولولا ذلك لوجب بناء هذه الظروف ؛ لما يسميه النحاة :
« السبب التضمني أو المعنوي » — وهو يمنع غالباً ، ظهور الحرف . وقد سبق بيانه في الجزء الأول ، (ص
٦٠ م ٧) وهو يزيد الأمر هنا وضوحاً — مع أن أكثر الظروف معرب ؛ برغم تقسمته معنى : « في » .
(٣) أي : مستمر في مختلف الأحوال ومع كل الأفعال ومشتقاتها العاملة . غير مقصور على نوع
معين منها . ويجب ملاحظة أمرين ؛ أولهما : أن كلمة : « في » لا يصح التصريح بها في الظروف التي
لا تنصرف — كما سيجيء في رقم ٤ من ص ٢١٣ و ٥ من ص ٢١٠ .
وثانيهما : أن نوعين من الظروف المكانية لا ينصبها إلا أفعال معينة خاصة ، أو مشتقاتها ؛ فلا يتضمنان
معنى : « في » ؛ بإطراد — كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٣٠٦ .
فالظروف الدالة على المقادير لا تنصبها إلا أفعال السير ومشتقاتها ، والظروف التي تلاق فعلها في
الاشتقاق إنما ينصبها ما تجتمع معه في حروف مادته من فعل أو وصف يعمل عمله .

قبلها لفسد الأسلوب والمعنى ؛ إذ لا يصح : في الصباح مشرق - ولا في صباح الخميس معتدل . (ومن أجل هذا لا يصح تسمية كلمة : « الصباح » في هذين المثالين ظرف زمان ؛ لعدم وجود شيء مطروق ، مع أنها تدل على الزمان فيها) .
وتدل كلمة : « يمين » في المثال الأول - وهي اسم - على المكان ؛ لأن معناها وقتت السيارة في مكان هو : جهة اليمين . وهي متضمنة معنى : « في » ؛ إذ نستطيع أن نقول : وقتت في جهة اليمين ؛ فلا يتغير المعنى ، ولو غيرنا الفعل ، وجئنا بآخر فأخر . . . لظلت كلمة : « يمين » على حالها من الدلالة على المكان ، ومن تضمنها معنى : « في » باطراد . بخلاف : اليمين مأمونة - إن اليمين مأمونة - خلت اليمين... فإنها في هذه الأمثلة - وأشباهاها - لا تتضمن معنى : « في » وفسد الأسلوب والمعنى بمجيئها ؛ إذ لا يقال : في اليمين مأمونة . وكذا الحال في باقي الأمثلة وأشباهاها (لهذا لا يصح تسميتها في هذه الأمثلة ظرف مكان لعدم وجود مطروق) . . .

فكلمة : « صباحاً » في المثال الأول - ونظائرها - تسمى ظرف زمان .
وكلمة : « يمين » ونظائرها ، تسمى : ظرف مكان .
فالظرف^(١) هو : اسم منصوب يدل على زمان أو مكان ، ويتضمن معنى : « في » باطراد^(٢) . . . وينقسم إلى ظرف زمان ، وظرف مكان^(٣) .

والظرف أحكام أشهرها :

١ - أنه منصوب^(٤) على الظرفية ، فلو كان مرفوعاً ، أو منصوباً لداع آخر غير الظرفية ، أو مجروراً ، ولو كان إلخار هو : « في » الدالة على الظرفية

(١) يسمى الظرف بنوعيه : المقعيل فيه .

(٢) أى : بأن يتصل إليه كل الأفعال مع بقاء تضمنه في المعنى لذلك الحرف الدال على احتواء الظرف لمعنى حامله ، إلا الظروف التي أشرنا إليها في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة ومنها نوعان لا يتضمنان معنى « في » إلا في حالات معينة يكون فيها الفعل العامل أو مشتقاته من فروع معين ؛ فهما لا يتضمنان معنى « في » باطراد .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

الظَرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضَمْنًا : « في » ، باطراد ؛ « كَهُنَا » ، « امْكُثْ » ، « أَرْمَنَا »
والأحسن : « ضمتنا » أن تكون ألفه لتثنية المراد منها الوقت والمكان . وكلمة : « أو » للتثنية ،
بمعنى القو أو . (٤) إما مباشرة ؛ لأنه معرب ، وإما مبنى في محل نصب .

— فإنه لا يسمى ظرفاً ، ولا يُعرب ظرفاً ولو دلّ على زمان أو مكان .
 وناصبه — ويسمى : عامله — إما مصدر ، نحو : المشي بين الطريق أسلم ،
 والبحرى وراء السارات يعرض للأخطار . وإما فعل^(١) لازم أو متعد ، نحو :
 أنجزت عملي مساءً ، ثم قعدت أمام المذيع ، أتمتع به . وإما وصف حقيقى عامل ،
 (اسم فاعل ، اسم مفعول . . .) ، نحو : الطائرة مرتفعة فوق السحاب ، والسحاب
 مركوم* تحتها لا يعوقها . وإما وصف تأويلاً ، ويراد به : الاسم الجامد المقصود
 منه الوصف بإحدى الصفات المعنوية ، مثل : أنا عمرٌ عند الفصل في قضايا
 الناس ، وأنت معاوية ساعة الغضب ، فالظرف : « عند » منصوب بكلمة :
 « عمر » ، المراد منها : « العادل » . وكلمة : « ساعة » منصوبة بكلمة : « معاوية »
 والمراد منها : الحليم . ولا بد أن يتعلق^(٢) الظرف بناصره (أى : بعامله) والمشهور أنه
 لا يتعلق بعامله المباشر إن كان هذا العامل حرفاً من حروف المعاني^(٣) .

(١) تام أو ناقص ، جامد أو متعد . (ويسمى الكلام على سبب التعلق في ص ٢٠٣ وفى باب
 حروف الجر ص ٣٤٠ م ٨٩ و ٨٩ م ٣٤٠ .

(٢) معنى التعلق موضح فى « - » ص ٢١٦ .

(٣) حروف المعاني : هى — كما يقول صاحب المفصل ، فى ج ٨ ص ٧ — حروف جاءت عوضاً
 عن الجمل ، وبغية منها ، بأوجز لفظ ، فكل حرف منها يفيد قائلها المعنوية مع الإيجاز والاختصار ؛
 فحروف العطف جىء بها عوضاً عن : « أعطى » وحروف الاستفهام جىء بها عوضاً عن : « أستفهم » .
 وحروف النفي إنما جاءت عوضاً عن : « أجحد ، أو : أنفى » ، وحروف الاستثناء جاءت عوضاً عن :
 « أستثنى » ، أو : « لا أقصد » ، وكذلك لام التمرير ثابتة عن : « أعرف » ، وحروف الجر جاءت
 لتنبؤ عن الأفعال التى بمعناها ؛ غالباً ثابتة عن : ألصق — مثلاً — والكاف ثابتة عن أشبه ، وكذلك
 سائر حروف المعاني كأحرف النداء والتمنى . . .

وقد عند صاحب المعنى — فى الجزء الثانى من كتابه — فصلاً عن شبه الجملة بنوعيه (الظرف ، والجار
 مع مجروره) ؛ عنوانه : « هل يتعلقان بأحرف المعاني ؟ » ملخصه : أن هناك ثلاثة آراء ، أولها : المنع
 مطلقاً ، وهو المشهور ، وثانيها : الحواز مطلقاً . وثالثها : التفصيل ؛ فإن كان حرف المعنى نائباً
 عن فعل حذف جاز ذلك على طريق التباينة ، لا الأصالة ، وإلا فلا ؛ فنحو « يا محمد » يكون الجار
 والمجرور متعلقين بالحرف « يا » ؛ لتباينته عن : « أدمو » ، أو : « أنادى » .
 وأما الذين قالوا بالحواز مطلقاً فقلوا له يقول الشاعر :

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا إلا أغن غصيص الطرف مكحول
 فالظرف : « غداة » ظرف لثنى ، أى : اتفنى كونها فى هذا الوقت إلا كأغن ، ولا يصح تعلقه
 بما بعد « إلا » لأن معمول المستثنى لا يتقدم عليها — كاسمى — فى باب ص ٢٠٦ م ٨١ — . وبمثل ما ضربت
 الفلام للتأديب . فإن قصدت نى ضرب معلل بالتأديب فالجار والمجرور متعلقان بالفعل ، والمتنى ضرب =

٢- أن عامله قد يحذف جوازاً ، أو وجوباً ؛ فيحذف جوازاً حين يدل عليه دليل ؛ كأن يقال : متى حضرت ؟ فيجواب : يوم الجمعة ؛ أى : حضرت يوم الجمعة . ومتى وصلت يوم الجمعة ؟ فيجواب : مساء . أى : وصلت مساءً ، ومثل : كم ميلاً مشيت ؟ فيجواب : ميلين ؛ أى : مشيت ميلين ، ويسمى الظرف الذى حذف عامله جوازاً : « الظرف اللغو » . أما الذى حذف عامله وجوباً فيسمى : « الظرف المستقر »^(١) . ويجب هذا الحذف فى ستة مواضع : أن يقع خبراً ، أو حالاً ، أو صفة ، أو صلة ، أو مشتغلاً^(٢) عنه ، أو مسموعاً عن العرب محذوفاً فى أكثر استعمالهم . فمثال الخبر : الأزهار أمامنا ، والذروع حولنا . ومثال الحال : هذا الأسد أمام مروضه كالغفار . ومثال الصفة : إن شهادة زور أمام القضاء قد تحفر هوةً سحيقة تحت أقدام شاهدها ، ومثال الصلة : احتضيت بالصاديق الذى معك . ومثال الاشتغال : يوم الأحد سافرت فيه^(٣) . ومثال المسموع : حيثئذ الآن .

==مخصوص ، ولتأديب تلميل للضرب المنق . أما إذا قصدت نفي الضرب على كل حال فالجار والمجرور متعلقان بالنفي ، والتلميل له . أى : أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ، لأنه قد يؤدب بعض الناس بالصعب عنه وتركك إياه دون أن تضربه . ومثله فى التعلق بحرف النفي عندهم : ما أكثرتم المسىء لتأديبه ، وما أكثرتم الحسن لمكافأته ؛ إذ لو علق هذا بالفعل لفسد المعنى المراد . ومثل هذا قوله تعالى : (مَا أَنتَ بِمُعْجِزٍ مِّمَّنْ يَمْجِئُونَ) ؛ فالباء متعلقة بالنفي ؛ إذ لو علق الجار والمجرور بكلمة : « مجئون » ، ولم يتعلقا بالنفي - لأفاد نفي جنون خاص ؛ هو المجئون الذى يكون من نعمة الله . وليس فى الوجود جنون هو نعمة ، ولا المراد نفي جنون خاص

ثم قال صاحب المعنى تلميقاً على هذا الرأى ما نصه :

« هذا كلام بديع . إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ، فينبغى حل قولهم أن يقدر التعلق بفعل دل عليه التالى . . . » هـ .

وإذا كان الكلام السالف بديعاً (كما يقول - بحق - صاحب المعنى) فكيف لا يوافق عليه جمهور النحاة بعد ما بدا له من تلك الآثار المنوية الهامة التى كشفها أصحابه ، وأبانوا جليل قدرها ؟ لها لم يكن بد من الاطمئنان إلى ذلك الكلام والانتصار عليه ، وإن خالفه الجمهور بنفى حجة واضحة . اللهم إلا إن كان قصد إن التعلق بالفعل أظهر وأبين .

(١) تكلمنا بإسهاب عن الظرف « اللغو » ، والظرف « المستقر » ، وعن سبب التسمية ، وما يصحبها من أحكام مختلفة ؛ فى الجزء الأول فى ص ٢٧١ م ٢٧ و ٣٤٦ م ٣٥ وفى أحكام هامة ، وبعضها يؤدى إلى تيسير محمود . ثم عدنا إلى الكلام المفصل مرة أخرى فى هذا الجزء الثانى بمناسبة الكلام على حروف الجر ، وتعليقها بعامل محذوف - وغيره - وآثاره فى التواشى المختلفة (ص ٣٤٠ و رقم ٣ من هامش ص ٨٩٣٤٥) . والموضوع كله جدير بالاطلاع عليه . (٢) تقدم باب الاشتغال فى هذا الجزء ص ١٠٦ . (٣) القياس فى الاشتغال بمعناه العام أن نقول : سافرت ، إلا أن الضمير المائد على الظرف يغلب ==

والعامل المحذوف في الثلاثة الأولى يصح أن يكون وصفاً أو فعلاً ؛ فالتقدير على اعتباره وصفاً هو : مستقر ، أو موجود ، أو كائن ، أو حاصل . . . وأشياء هذا مما يناسب . وعلى اعتباره فعلاً هو : استقر - وُجد - كان ؛ بمعنى : وُجد - حصل . . . وأشياء هذا مما يناسب . أما مع الصلة . فيجب أن يكون فعلاً^(١) ؛ لأن الوصف^(٢) مع مرفوعه ليس جملة ، والصلة - لغير « أل » - لا بد أن تكون جملة . والأحسن في « المشغول عنه » هنا وفي « المسموع » أيضاً أن يكون فعلاً ، فأصل المشغول عنه : سافرت يوم الأحد سافرت فيه ، وأصل المسموع : حيثند الآن . أى : كان ذلك حيثند ، وسمع الآن^(٣) .

= جره بى . وقد تحذف تيسيراً وتوساً ؛ كما قالوا - على تخيل أن الفعل اللازم تمتد بنفسه . وبناء على هذا التخيل يكون التفسير المتصل به مباشرة ، مفعولاً به لا ظرفاً - بالرفع من أنه عائد على الطرف - ، ويصير الفعل متدياً بنفسه (راجع الصبان في هذا الموضوع ثم الفصل ج ٢ ص ٤٦) . وهذا التخيل يؤدى إلى لبس والخلط بين المتدى واللازم . فالخير في إبقاء حرف الجر وجوباً كما يرى كثرة النحاة . أما عند حذفه : لأنسب إعراب التفسير ظرفاً . (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٠٥) .

(١) وكذلك العامل المحذوف في جملة - القسم ، لأن القسم والصلة - لغير أل - ، لا يكونان إلا جملتين ولن يتحقق هذا إلا بتقدير العامل المحذوف فعلاً ، وليس اسماً مشتقاً يشبهه - كما سيحىء في باب حروف الجر - أما صلة أل فصفة صريحة فيجب أن يكون المحذوف اسماً مشتقاً يصلح أن يكون صلة لها على الوجه الذى تقدم بيانه عند الكلام عليها في باب الموصول والصلة (ج ١ ص ٢٥٣ م ٢٦ و ٢٧١ م ٢٦) . (٢) إذا كان المحذوف في الصلة وغيرها هومتعلق الطرف فهل يجوز أن نقول إن الطرف نفسه هو الصفة أو الصلة ، أو الحال ، أو الخبر ونستريح من التقدير ؟ الجواب : نعم ، وتفاصيل هذا وأدلتها قد سبقت في ج ١ ص ٢٧٢ م ٢٧ وفي باب المبتدأ والخبر شبه الجملة . م ٢٥٠ وسيحىء تلخيصها في الصفحة التالية ، وفي باب حروف الجر م ٣٤٠ و ٣٤٥ .

(٣) هذا مثل يقال لمن ذكر أمراً تقادم عهده ، أى : وجد ووقع ما تقوله حين إذ كان كذا وكذا وسمع الآن كلامى . فهما جملتان والمقصود منه من ذكر ما سبق ، وأمره بسإع ما يقال له الآن ؛ وفي نصب الطرف وحذف عامله جوازاً أو وجوباً يشير بين مالك بقوله :

فَانصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِراً كَانَ ، وَإِلَّا فَانُوهُ مُقَدَّرَا
وَكُلُّ وَكُنْتُ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَسْكَاةُ إِلَّا مُبْهَمَا
نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

الظرف يقع فيه المسمى إما من المصدر المجرد ، أو من الفعل ، أو من الوصف العامل . وهو هنا يقول : انصب الطرف بالعامل الذى منتهى يقع في هذا الظرف . فالمراد : انصب بواحد من الأشياء السالفة إن كان موجوداً وإلا فقدره . ثم بين أن كل وقت ، أى : ظرف لزمان - يقبل النصب على الظرفية ؛ مهماً كان أم مختصاً . أما ظرف المكان فلا ينصب منه إلا ما ذكره من الجهات ، والمقادير ، وما صيغ من الفعل . وسيأتى شرح هذا في ص ٢٠٥ .

زيادة وتفصيل :

إذا كان عامل الظرف محذوفًا وجوبًا في بعض المواضع ، فما الداعي إلى ملاحظته عند الإعراب ، ووجوب تقديره في تلك المواضع ، واعتباره هو الخبر أو الصفة ، أو الحال ، أو الصلة . . . دون الظرف نفسه ؟ لم لا يكون الظرف نفسه هو الخبر ، أو الصفة ، أو الحال ، أو الصلة . . . في تلك المواضع ما دام متعلقه المحذوف واجب الحذف ، ولا يصح ذكره بحال ؟ وإذا كان كلام العرب خاليًا منه دائمًا فكيف عرفنا أنه محذوف ؟ إن الحكم بالحذف يقتضى علمًا سابقًا ومعرفة من اللغة بأن هذا المحذوف — أو نظائره — قد وجد حقيقة في الكلام العربي ، ثم حذف لسبب طارئ . وهذه المعرفة لم توجد حقًا . فكيف حكمنا — إذا — بأنه محذوف ؟ . . . إلى غير هذا مما يحتاج به المعارضون ، ويتنهون منه إلى أن الظرف نفسه هو الخبر ، أو الصفة ، أو . . . أو . . . وليس من اللازم في رأيهم أن يكون هذا الظرف منصوبًا بالعامل المحذوف ، فقد يكون منصوبًا بشيء آخر في الجملة ، أو بعامل معنوي كالحذف . . . أو بغير عامل . . . ولا ضرر في هذا عندهم .

وفريق منهم يقول إن خصائص العامل — كتحملة للضدير — قد انتقلت للظرف . ؛ فلا ضرر أن يكون الظرف نفسه بعد هذا هو الخبر ، أو الصفة . . . أو . . . (وقد أوضحنا هذا الرأي الأخير في الجزء الأول ، هامش ص ٢٧١ م ٢٧٠ ص ٣٤٦ م ٣٥٠ ، وأنه رأى مقبول عند بعض القضاة المحققين) .

أما الذين يمتنعون أن يكون العامل المحذوف هو الخبر أو الصفة . . . أو . . . دون الظرف ، ويشترطون أن يكون للظرف في تلك المواضع متعلقًا هو الخبر أو الصفة . . . فلهم حجة منطقية قوية . ولكنها على قوتها تنسج للتيسير والتخفيف بغير ضرر ، وتنتهي إلى ما يقوله المعارضون ؛ هي : أن الزمان المجرد لا وجود له ؛ فمن المستحيل أن يوجد زمان لا يقع فيه حادث جديد ، أو لا يستمر فيه حادث موجود ، فخلو الزمان من أحداث جديدة أو مستمرة — محال . ولهذا سمى الزمان ظرفًا ؛ تشبيهًا بالظرف الحسى — كالأواني والأوعية التي توضع في داخلها الأشياء . وإذا كان الأمر هكذا فكل زمان مقرون — حتمًا — بالحادث المتصل

به ، وكثير من هذه الحوادث أمر عام يدل على مجرد « الوجود المطلق » من غير زيادة معنوية عليه . فهو معروف ؛ فلا داعي لذكره ؛ إذ لا فرق في المعنى بين : قولنا : « السفر حاصل غدا » ، وقولنا : « السفر غدا » لأنه هو والزمان متلازمان كما سلف ؛ فذكر الثاني كاف في الدلالة على وجود المحذوف ؛ فهو مع حذفه ملاحظ وكأنه موجود . هذا من الناحية العقلية المحضة ^(١) .

وهناك شيء آخر يقولونه ؛ هو : أن اللفظ الدال على الزمان لا يتسم المعنى المراد بغير ملاحظة العامل المحذوف ؛ فلولا ملاحظته في مثل : « السفر يوم الخميس » لكان المعنى : السفر زمان ، وهذا الزمان يوم الخميس ، وبعبارة أخرى : السفر هو يوم الخميس نفسه ، ويوم الخميس هو السفر ، والمعنى — لاشك — فاسد .

ومثل هذا يقولون في ظرف المكان ؛ فالمكان المحذر لا وجود له ؛ فن المستحيل أن يوجد مكان لا تقع فيه أحداث جليدة ، أو تمتد فيه أحداث قديمة ؛ فالحوادث والأماكن مقرران متلازمان على الدوام ، فذكر الثاني في الكلام كاف في الدلالة على وجود المحذوف الملاحظ حتماً فيتساوى المعنى بين : « على موجود في البيت » و « على في البيت » . هذا إلى أن ظرف المكان وحده بغير ملاحظة عامله المحذوف لا يتسم المعنى المراد ، ولا يكمل القصد ؛ فلولا ملاحظة المحذوف لكان المبتدأ في مثل : « الجلوس فوق » هو نفس الخبر ، أى : أن : الجلوس هو « فوق » ، « وفوق » هو الجلوس ذاته . ولا معنى لهذا مطلقاً ، مع أن المبتدأ هو الخبر معنى ، والخبر هو المبتدأ معنى في غير هذه المواضع ، ومثل هذا يقولون في الجار مع مجروره ^(٢) .

تلك هي الأدلة القوية ولا حاجة لغير المتخصصين بمعاناتها . وحسبنا أن نساير الرأي القائل بأن شبه الجملة هو الخبر ، أو الحال ، أو ... على الوجه المذكور في الجزء الأول في الصفحات المشار إليها .

(١) يل إن الظرف بنويته لا بد أن يدل على أصله على : « الوجود المطلق » ، ثم يمتاز « المستقر » بدلالته — فرق هذا — على معنى خاص آخر كالأكل أو الشرب أو غيرهما مما يزداد عليه فيجمله خاصاً مقيداً بعد أن كان عاماً مطلقاً . وسيجيء الموضوع بيان في باب : « حروف الجر » . عند الكلام على شبه الجملة ص ٣٤٦ م ٨٩ .

٣- أن أسماء الزمان الظاهرة^(١) كلها تصلح للنصب على الظرفية ، يتساوى في هذا ما يدل على الزمان المبهم^(٢) وما يدل على الزمان المختص^(٣) ، فمثال الأول: عملت حيناً ، واسترحت حيناً ، ومثال الثاني : قضيت يوماً سعيداً في الفصاحى ، وأمضيت يوم الخميس في الريف .

أما أسماء المكان فلا يصلح منها للنصب على الظرفية إلا بعض أنواع :

١ - منها : المبهم^(٣) وملحقاته ؛ نحو : الجهات الست ، في مثل : وقف الحارس أمام البيت - وطار العصفور فوقه . . . فإن كان المكان مختصاً لم يصح نصبه على الظرفية ، ووجب جره بالحرف : « في » إلا في حالتين :

(١) بخلاف المضمرة كضمير الظرف - في مثل يوم الجمعة سرت فيه - فإنه ظرف يجر بالحرف : « في » وجوباً ؛ فلا يقال : سرت ، إلا على رأى يبيح التوسيع بخذف حرف الجر قبله وإعرابه مفعولاً به . والبيان في رقم ٣ من هامش ص ٢٠١ -

(٢) اسم الزمان المبهم هو : التكررة التي تدل على زمن غير محدد ، ولا مقدار بابتداء معين ونهاية معروفة ؛ مثل : حين ، وقت ، مدة ، زمن . أو تدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : صباح ، - عشية - غداة . (كما سيجيء في ص ٢٣٧ م ٧٩ أما الإيضاح الأنسب في باب الإضافة ج ٣ م ٩٤) والمختص عكسه ؛ ومنه المقدّر المعلوم ؛ لتعريفه بالعلمية ؛ كرمضان ، أو بالإضافة ؛ مثل : زمن الشتاء ، أو بآل ، مثل : اليوم . . . ومنه أيضاً المقدّر غير المعلوم كالتكررة المهددة ؛ غير المعينة نحو سرت يوماً أو يومين ، والتكررة الموصوفة كسرت زمناً طويلاً .

وهناك فرق آخر يترتب على ما سبق ؛ هو : أن للظرف الزماني المبهم بمنزلة التأكيد المعنوي لزمن عامله . لأن معنى : سار الرجل ، هو : حصول سير من الرجل في زمن فات ، فإذا قلنا : « سار الرجل زمناً » كان المعنى أيضاً : حصول سير من الرجل في زمن فات . فالظرف الزماني لم يفد إلا التأكيد المعنوي للزمن ؛ كما قلنا . ومنه (سبحانه الذي أسرى بعبيده ليلاً) فكلمة : « ليلاً » ظرف زمان يؤكد زمن الفعل : « أسرى » ؛ لأن الإسرائ لا يكون إلا ليلاً . أما للظرف المختص فيفيد التأكيد المعنوي مع الزيادة الدالة على الاختصاص وعلى هذا يكون من الظروف الزمانية ما يؤكد عامله كما يقع تأكيد العامل بالمصدر والحال ما يؤكد مع زيادة أخرى ؛ كالشأن في المصدر المبين للتعرف أو العدد - كما في ص ١٦٩ - وسيجيء الكلام على الظروف المؤكدة والمقوس في ص ٢٠٩ .

وظرف الزمان المبهم غير الأسماء المهمة التي سبق الكلام عليها في ج ١ ص ٢٤١ م ٢٦ .

بمناسبة الكلام على الظروف الزمانية المنصرفة تردد كتب اللغة (أن العرب لم تضيف كلمة : شهر إلا إلى « رمضان » والريعيين) . « لكن لا مانع من إضافتها إلى الشهور الأخرى . ولا مانع كذلك من ترك الإضافة إلى رمضان والريعيين وغيرها » كما نص على ذلك النحاة .

(٣) المراد به : ما ليس له هيئة ولا شكل محسوس ، ولا حدود تحصره وتحدد جوانبه مثل : الجهات الست (أمام - خلف - يمين - شمال - فوق - تحت) والمختص ؛ عكسه ؛ مثل : بيت - دار - غرفة - وقد ألحق بالجهات الست أنفاظ متجيء ؛ في ص ٢١١ منها : عند ، ولدى . . . و . . . وهناك تفصيل آخر في باب الإضافة ج ٣ م ٩٤ .

الأولى : أن يكون عامل الظرف المكاني المختص هو الفعل : « دخل » أو : « سكن » أو : « نزل » فقد نصب العرب كل ظرف مختص مع هذه الثلاثة ؛ نحو : دخلت الدار ، سكنت البيت . . . ونزلت البلد . . . والأحسن في إعراب هذه الصور وأشباهها أن يكون كل من « الدار » ، و « البيت » ، « والبلد » مفعولا به - لا ظرفاً - ويكون الفعل قبلها متعدياً^(١) إليها بنفسه مباشرة .

الثانية : أن يكون الظرف المكاني المختص هو : كلمة « الشام » وعامله هو الفعل : « ذهب » . فقد قال العرب : « ذهب الشام » ويعرب هنا ظرفاً - ومثله الظرف المختص : « مكة » مع عامله الفعل : « توجه » فقد قال العرب أيضاً : توجهت مكة . فنُصِبَ ظرفاً مع هذا الفعل وحده . « والشام » « ومكة » ظرفان على معنى : « إلى » .

ب - ومنها : المقادير^(٢) ، نحو : غلوة^(٣) - ميل - فرسخ - برّيد . . . و . . . مثل : مشيت غلوة ، ثم ركبت ميلا . . .

ج - ومنها : ما صيغ . على وزن^(٤) : « مَفْعَل » ، أو « مَفْعِيل » للدلالة على

(١) لتسريح من النصب على نزع الخافض ، ومن اعتراضات أخرى على إعرابه ظرفاً منصوباً .
(٢) ويلاحظ ما سبقت الإشارة إليه (في رقم ٣ من هاشر ص ١٩٨ ورقم ٢ من هاشر ص ١٩٩) وهو أن الظروف الدالة على المقادير لا تتضمن معنى : « في » بالطراد ؛ لأن ناصبها لابد أن يكون من أفعال السير ، أو مشتقاتها ؛ فلا توجد : « في » مع ناصب آخر . وكذلك النوع الآتي : وهو ما صيغ من مادة فعله وحوى حروفه ، فإن هذا الظرف لا يتضمن معنى « في » بالطراد ؛ لأن ناصبه من فعل أو وصف يعمل عمله ، لا يد أن يكون مشتركاً معه في حروف صيغته فلا توجد « في » مع غيره .
ففي هذين التوعين لا تطرد « في » ؛ إذ توجد مع بعض الأفعال المعينة ومشتقاتها دون بعض آخر لا يمكن أن يتضمنها معنوياً ؛ لأنه غير صالح للعمل في التوعين السالفين .

هذا ، وقد اختلف النحاة في المقادير ؛ أم من المجه ، أم قسم قائم بذاته ، أم شبهة بالمجه . . . ولسنا في حاجة إلى النماء ؛ فاعتبارها قسماً مستقلاً أنسب ؛ وليست من المجه ؛ لأنها معلومة المقدار ، ولكنها مختلفة الابتداء ، والانتها ، والقيمة ؛ بحسب الاعتبار ؛ فليس لها جهة ثابتة مستقرة فيها ، فالجمل قد يكون في بلد ، وقد يكون في غيرها ، وقد يكون في صحراء ، وقد يكون في حضر ، وقد يكون في الشرق بالنسبة لشيء آخر ، أو في الغرب ، وهكذا .

(٣) الغلوة : مائة باع تقريباً ، أو : هي أبعد مسافة يقطعها السهم . والميل : ألف باع ، والفريخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ . . .

(٤) يكون اسم الزمان والمكان من الثلاث على وزن : مَفْعَل (يفتح العين) إن كان مضارع فعله مفتوح العين ، أو مضمومتها (مثل : يلعب - يقعد) أو : كان مضارعه معتل اللام ؛ نحو : يرمى . =

المكان ، بشرط أن يكون الوزن جارياً على عامله ، (أى : مشتركاً معه في مثل حروفه الأصلية ، ومشتلاً عليهما) ، مثل : وقفت موقف الخطيب ، وجلس مجلس المتعلم — صنعت مصنع الورق ، وبنيت ميناء . . . فلو كان عامله من غير لفظه لوجب الجر بالحرف : « في » ؛ نحو : جلست في مرعى الكرة ^(١) . ومن ثم كان غير متضمن معنى « في » باطراد ، ومستثنى من التضمن ^(٢) . وهذا القسم يكون مختصاً كالأمثلة السالفة ، وبمهما ؛ نحو : وقفت موقفاً — جلست مجلساً ^(٣) .

وما يلاحظ أن هذه الصيغة : (مفعّل — مفعّل) صالحة للزمان والمكان ويكون التمييز بينهما بالقرائن ؛ كأن يقال : متى حضرت ؟ فيجاب : حضرت محضر القطار ؛ أى : زمن حضور القطار ؛ لأن « متى » للاستفهام عن الزمن . بخلاف : أين حضرت ؟ فيجاب : حضرت محضر المجتمعين حول الخطيب ؛ لأن « أين » أداة استفهام عن المكان .

٤ — أنه يجوز تعدد الظروف المنصوبة على الظرفية لعامل واحد بغير إتياع ^(٤) ،

= ويكون على وزن مفعّل (بكسر العين) إن كان مضارع فله مكسور العين ، مثل : يجلس أو : معتل الفاء في أصلها مع سلامة اللام بشرط أن تكون الفاء واواً تحذف في مضارعه ؛ مثل : يعد ؛ من : وعد . أما من غير الثلاثي فيكون على وزن مضارعه ، مع إبدال أوله ميماً مضمومة وتفتح ما قبل الآخر ؛ مثل : « مستخرج » ومضارعه : « يستخرج » (وفي ج ٣ ص ٢٤٢ م ١٠٦ تفصيل الكلام عليهما وعلى أحكامهما) .

(١) وردت ألفاظ مسموعة بالنصب لا يصح القياس عليها . مثل قولهم : فلان يجلس من الباب مقعد للقبالة (أى : المولدة) كناية عن قربها من الباب . وفلان قاعد مزجر الكلب ، ومناط الثريا . كناية عن البعد فيها .

(٢) كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٩٨ وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٠٦ . هذا والظروف المكانية الثلاثة : (المجه — المقدار — ما صيغ من الفعل) هي التي أشار إليها ابن مالك فيما سبق بقوله : - رقم ٣ من هامش ص ٢٠٢ -

وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى (٣) وإلى هذا أشار ابن مالك (وهو يرد الأشياء التي تصلح للنصب على الظرفية المكانية ؛ ومنها ما صيغ من الفعل كرمى من رمى) ، بقوله :

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَسٍ أَنْ يَقَعَّ طَرَفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعٌ (٤) أى : بغير أن يكون واحد منها تابعاً للآخر ، (فمثله ، أو عطفاً ، أو توكيداً ، أو بدلاً) .

بشرط اختلافها في جنسها ؛ أى : اختلافها زماناً ومكاناً ؛ مثل : استرح هنا ساعة - أقم عندنا يوماً . أما إذا اتفقت في جنسها فلا تتعدد إلا في صورتين ؛ إحداهما : الإتياع ؛ يجعل الظرف الثانى بدلاً^(١) من الأول ، نحو : أقابلك يوم الجمعة ظهراً . فكلمة : « ظهراً » بدل من كلمة : يوم .

والأخرى ، أن يكون العامل اسم تفضيل ؛ نحو : المريض اليوم أحسن منه أمس . (فالיום وأمس ؛ ظرفان عاملها أفعل التفضيل : أحسن) .

٥ - أنه يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؛ مسابقة للرأى القائل بذلك ، توسعاً وتيسيراً ؛ نحو : أعطيت السائل أمامك ويوم العيد - قرأت الكتاب هنا ويوم السبت الماضى .

(١) ولا يبدل الأكثر من الأقل - حل الصحيح - فى نحو : كتبت الرسالة يوم الخميس سنة كذا ... يعرب الظرف الثانى (سنة) حالا من الأول ، وليس بدلاً (راجع الباب السادس من المنفى) .

... ..

زيادة وتفصيل :

من أنواع الظرف ما يكون مؤسّساً ؛ وما يكون مؤكّداً ، فالمؤسّس هو الذى يفيد زماناً أو مكاناً جديداً لا يفهم من عامله ؛ نحو : صفا الجو اليوم ، فقَصَصَتْهُ حول المياه المتدفقة ، وبين الأزاهر والرياحين . فكل من الظروف : اليوم - حول - بين . . . يسمى : ظرفاً مؤسّساً ، أو تأسيسياً ؛ لأنه أسّس - أى : أنشأ - معنى جديداً لا يفهم من الجملة بغير وجوده .

والمؤكد هو الذى لا يأتى بزمان جديد ، وإنما يؤكد زمناً مفهوماً من عامله ومن أمثلته قوله تعالى : (سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً) . فالظرف : « ليلاً » لا جديد معه إلا التوكيد لزمان الإسراء ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً . . .

ومثله : سرت حيناً وهدئة ، لأن الظرف لم يزد زمناً جديداً غير الزمن الذى دل عليه الفعل ^(١) .

(١) انظر رقم ٢ من هامش من ٢٠٥

المسألة ٧٩ :

الظرف المتصرف وغير المتصرف ، وأقسام كل

الظرف بنوعيه قد يكون متصرفاً ، وقد يكون غير متصرف .

(١) فالمتصرف هو الذى لا يلزم النصب على الظرفية ، وإنما يتركها إلى كل حالات الإعراب الأخرى التى لا يكون فيها ظرفاً ؛ كأن يقع مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً به . . . فمثال الزمان المتصرف : يومكم مبارك ، ونهاركم سعيد . إن يومكم مبارك ، وإن نهاركم سعيد . جاء اليوم المبارك . . . إذا نزلت محبة اليوم المبارك .

ومثال المكان المتصرف : يمينك أوسع من شمالك — العاقل لا ينظر إلى الخلف إلا للعبث ؛ وإنما وجهته الأمام . ومثل : الفرسخ ثلاثة أميال ، وقد عرفنا أن الميل ألف باع^(١) .

حكم الظرف المتصرف :

- ١ — إما معرب متصرف ؛ مثل : يوم — شهر — عي — مكان .
- ٢ — وإما معرب غير متصرف ، مثل : غُدوة^(٢) ؛ وبكرة^(٣) ؛ وضحة ؛ بشرط أن تكون كل واحدة علم جنس^(٤) على وقتها المعين المعروف ؛ سواء أكان هذا الوقت مقصوداً ومحددًا من يوم خاص بعينه ، أم غير مقصود ولا محدد من يوم معين . فهذه الثلاثة — وأشباهاها — تستعمل ظرفاً وغير ظرف ، وفي الحالتين تمتنع من الصرف بسبب منعها من الصرف . العلمية والتأنيث اللفظي . فإن فقدت

(١) وفي الظرف المتصرف يقول ابن مالك :

وما يرى ظرفاً وغير ظرف
فذلك ذو تصرف في العرف
أى : في عرف النحاة واسطلاحهم .

(٢) الوقت من طلوع الفجر إلى شروق الشمس .

(٣) الوقت من طلوع الشمس إلى الضحوة ، أى : الضحا ، وهو وقت ارتفاع الشمس في الأفق .

(٤) سبق إيضاحه في مكانه المناسب (ج ١ ص ٢٠٠ م ٢٢٢ و ٢٠٨ م ٢٢٣) .

العلمية لم تمنع من الصرف لأنها فقدت تعيين الزمن وتحديده ؛ وصارت دالة على مجرد الوقت المحض الخالي من كل أنواع التخصيص إلا بقرينة أخرى ؛ وذلك لعدم التعيين ؛ مثل : غُدوةٌ وقتٌ نشاط ، يسرى السفر غُدوةٌ والقُدوم في ضحوةٍ ، بشرط أن يراد بهما مطلق زمن بغير تعيينه. ومن هذا قوله تعالى في أهل الجنة : ﴿ وَلَمْ يَرْزُقْهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ ^(١)

٣- ولما مبنى . والمبنى قد يكون مبنياً على السكون ؛ مثل : « إذ » الواقعة مضافاً إليه ، والمضاف زمان ؛ نحو : لاح النصر ساعة إذ أخلص المجاهدون - كان النصر يوم إذ جاهد المخلصون . أو مبنياً على الكسر ، مثل الظرف : « أمس » عند الحجازيين ؛ في نحو : اعتدل الجو أمس .

* * *

(ب) أما غير المتصرف ^(٢) : فنه الذي لا يستعمل إلا ظرفاً ، ومنه ما يستعمل ظرفاً ، وقد يترك الظرفية - ولا يسمى ظرفاً - إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف : « من » - غالباً ^(٣) - فثالث الذي لا يستعمل إلا ظرفاً : « قط » ^(٤) ، و « عوض » ^(٥) ،

(١) لزيادة الإيضاح نسوق ما قاله الصبان في هذا الموضع من الجزء الثاني آخر باب الظرف . قال عن غُدوة وبكرة - ومثلها ضحوة - ما نصه : (إنهما عليان جنسيان ؛ بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين ؛ أم من أن يكونا من يوم بعينه، أولاً . وهذا معنى قولهم : قصد به التعيين أول لم يقصد ، كما وضع لفظ : « أسامة » علماً للحقيقة الأسمية ، أم من أن يقصد به واحد بعينه أولاً . فالنتعين المنفرد قصد هو التعيين الشخصي ، لا التحي ؛ إذ هو لا يد منه . فلا اعتراض « بأن عدم قصد الله بين يصيرهما فكرتين منصرفتين » . ويؤيد ما ذكرناه قول اللماضي : « كما يقال عند قصد التعميم : أسامة شر السباع » وعند التعيين هذا أسامة فاحذره - يقال عند قصد التعميم غُدوةٌ أو بكرةٌ وقت نشاط . وعند قصد التعيين لأسيرٍ ألبيلةٌ إلى غُدوةٌ أو بكرةٌ » قال : « وقد يخلوون من العلمية فينصرفان ، ومنه قوله تعالى : ولم يَرْزُقْهُمْ فِيهَا بَكْرَةً وَعَشِيًّا ، وحكى الخليل : جئتكم اليوم غُدوةٌ ، وجئتكم أمس بكرةٌ . والتعيين في هذا لا يقتضي العلمية حتى يمنع من الصرف ، لأن التعيين أم من العلمية فلا يلزم من استعمالها في يوم معين أن يكونا علمين ؛ بلواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس المتكررات بحسب الوضع كما تقول : رأيت رجلاً وأنت تريد شخصاً معيناً فيحمل على ما أردته المعين ولا يكون علماً) اهـ ما نقله الصبان ثم انظر الكلام عليهما في ج ١ ص ٢١٥ م ٢٢ .

(٢) ستنجي له أمثلة أخرى في الزيادة والتفصيل ص ٢١٥ وما بعدها .

(٣) قلنا : « غالباً » لأن الظرف : « أين » قد يخرج عن النصب على الظرفية إلى الجر بالحرف : « من » أو : « إلى » . وكذلك الطرفان : « ثم » و « هنا » - بلغاتهما المختلفة - وهما في الوقت نفسه من أسماء الإشارة فيخرجان إلى الجر بأحد الحرفين : « من » أو « إلى » (راجع الصبان ج ١ باب اسم الإشارة عند الكلام على : ثم) . وكذلك الظرف : « متى » قد يخرج إلى الجر بالحرف : « إلى » أو : « متى » (٤ ، ٥) سبق الكلام عليهما في هذا الجزء ص ٩٩ م ٦٨ وملخصه : أن « قط » ظرف زمان =

وهـ بـدكـ ؛ بمعنى : مكان (مثل : خذ هذا بدلـ ذاك) ، و «مكان» بمعنى بدلـ . (أما مكان» بمعناه الأصلي فظرف متصرف .) وسحر^(١) ؛ إذا أريد به سحرٌ يوم معين محدد؛ نحو : أزورك سحرَ يوم السبت المقبل ؛ وإلا فهو ظرف متصرف ؛ نحو : تمتعت بسحرٍ منعش ؛ فهل يماغنى سحرٌ مثله ؟

ومثال ما يلزم النصب على الظرفية وقد يتركها إلى شبهها : عند ، ولدن ، وقبل ، وبعد^(٢) . . . و . . . مثل : مكثت عندك ساعة ، ثم خرجت من عندك إلى بيتي - سأقصد الحدائق لدُنّ الصبح حتى الضحا ، ثم أعود من لدُنّها - - حضرت قبل الميعاد ، ولم أحضر بعده . أو : حضرت من قبل الميعاد ، ولم أحضر من بعده^(٣) .

حكمُ الظرف غير المتصرف :

١ - إما معربٌ ممنوع من الصرف ؛ مثل : سحر - عشمَة^(٤) - عشيّة^(٥) بشرط أن يقصد بها التعيين الدال على وقت خاص ؛ فتكون علم جنس عليه ؛ لدلائنها على زمن معين محدد دون غيره من الأزمان المبهمة الخالية من التعيين .

= لاسترقاق الماضي ، ولا يستعمل - في الغالب - إلا بعد نى أو شبهه . والأصحح في ضبطه : فتح القاف وضم الطاء مع تشديدها . وفيها لغات أخرى - وهو ظرف مبنى على الضم ، مثل : ما خدعت أحداً قط (وهي غير : «قط» التي سبق الكلام عليها في ص ٩٩) . وعوض : ظرف لاسترقاق الزمان المستقبل ، - غالباً - ولا يكاد يستعمل إلا بعد نى أو شبهه . وهو مبنى على الضم أو الفتح أو الكسر إن لم يصف . فإن أضيف أعرب ؛ نحو : لن أخادع عوض المائضين .

(١) الثلث الأخير من الليل .

(٢) هذه الظروف ولازمها النصب على الظرفية أحكام تفصيلية موضع الكلام عليها باب الإضافة ج ٣ ص ١١٤ وما بعدها .

(٣) وفي هذا : يقول ابن مالك :

وغير ذى التصرف : الذى لزم ظرفية ، أو شبهها - من الكلم

يريد : أن الظرف غير المتصرف من الكلمات ، هو : الذى لزم الظرفية وحدها ، أو : لزم الظرفية وقد يتركها إلى شبهها أحياناً . وفي البيت تقصير في صياغته ؛ لقوله : وغير صاحب التصرف . بدل قوله : وغير المتصرف . وكالحذف في الشطر الأخير حيث الواجب : ظرفية فقط ، أو : ظرفية وشبهها .

(٤) الثلث الأول من الليل . (وهي ممنوعة من الصرف على رأى راجح) . (٥) آخر النهار .

فإن فقدت هذه العلمية صارت نكرة لا تدل على وقت محدد من يوم بذاته ، وخرجت من نوع الظرف غير المتصرف ودخلت في نوع المتصرف ؛ فتصير مبتدأ ، وخبراً وفعلاً و . . . وغير ذلك ، مع التنوين في كل حالة ؛ نحو سحرٌ خير من عشيّة وربّ عتمة خير من سحرٍ^(١) .

٢- وإما معرب مصروف مثل : « يَدْكُلُ » و « مَكَانُ » السالفين .

٣- وإما مبنى على السكون أو غيره ، مثل : قطّ ، و مذّ ، ومنذّ^(٢) وغيرها (كما سيبيء^(٣)) في الزيادة والتفصيل .

٤- جميع الظروف غير المتصرفة لا يصح التصريح معها بالظرف : « في » بخلاف المتصرفة^(٤) .

• • •

ما ينبى عن الظرف :

يكثر حذف الظرف الزمانيّ المضاف إلى مصدر وإقامة المصدر مقامه^(٥) ، فينصب مثله باعتباره نائباً عنه ، وذلك بشرط أن يُعيّن المصدرُ الوقت ويوضحه ، أو يبين مقداره ، وإن لم يعينه ؛ فثال الأول : أخرج من البيت شرقَ الشمس ، وأعود إليه غروبها - أزورك في العام الآتي قدومَ الراجعين من الحج . تريد : أخرج من البيت وقت طلوع الشمس ، وأعود إليه وقت غروبها - ووقت قدوم الراجعين . فحذف الظرف الزمانيّ : « وقت » . وقام مقامه المصدر : (شرق - غروب - قدوم) فأعربَ ظرفاً بالنيابة .

(١) فتصح كلمة : « سحر » العلمية والمعدل عن السحر ؛ لأنها تدل على معين كما تدل عليه الكلمة المقررة بال التي التصريف ؛ فكان فيها التصدير بكلمة « آل » التي التصريف ، ولكن العرب عدلوا من هذا ؛ فاجتمع في الكلمة العلمية والمعدل ، وبسبب اجتماعهما تحقق ما يجب منه الصرف - كما يقول النحاة - . وتمتع كلمتا : « عتمة وعشيّة » العلمية والتأنيث اللفظي . ويشترط لمنع التلافة من الصرف الخلو من « آل » ومن الإضافة فإن تكررت فؤدت وتصرفت ؛ كقوله تعالى : (نجيناهم بسحر) وكذلك مع آل أو الإضافة ؛ فهو : سافر الرجل يوم الجمعة السحر منه ، أو في سحره .

(٢) لا يكون « مذ ومنذ » غير متصرفين إلا على الرأي الذي يمتنع وقوعها مبتدأ ، أو شيئاً آخر غير الظرفية كما سيبيء في رقم ٣ من هامش ص ٢١٩ .

(٣) في ص ٢١٥ .

(٤) كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٩٨ وكما سيبيء في ص ٢١٩ .

(٥) والمصدر قد يقع - أحياناً - ظرفاً دون تقدير مضاف ؛ مثل : أحقاً أنك مكافئ ،

سيبيء في ص ٢٢١ . . .

ومثال الثاني : أمكث عندك كتابة صفحة ؛ أى مدة كتابة صفحة .
 وأنظرك لبس الثياب ، أى مدة لبسها ، وأغيب غمضة عين ؛ أى : مدة غمضها .
 وقد يحذف الظرف وينوب عنه مصدر مضاف إلى اسم عين ^(١) ثم يحذف هذا المصدر المضاف أيضاً ، ويحل محله اسم العين . باعتباره نائباً عن النائب عن الظرف الزمانى . ويعرب ظرفاً بالإتابة . نحو : لا أكلم السفينة التيريتى — أى : مدة طلوع التيرين ؛ وهما : الشمس والقمر : فحذف الظرف الزمانى ؛ وهو : « مدة » ، وقام مقامه المصدر المضاف : « طلوع » ، ثم حذف المصدر المضاف ، وحل محله المضاف إليه ؛ وهو : كلمة : « التيرين » . وتعرب ظرفاً بالإتابة — كما قلنا — . ومن أمثلتهم : لأجالس ملحدًا القرقديين ^(٢) ولا أماشيهِ القارطين ^(٣) ؛ يريدون : مدة ظهور القرقديين ، ومدة غياب القارطين . أما نيابة المصدر عن ظرف المكان فقليلة حتى قصروها على المسموع دون غيره — مثل كلمة : قُرب — ؛ نحو : جلست قُرب مدفأة ، أى : مكان قرب المدفأة . فكلمة : « قُرب » مصدر بالنيابة ؛
 وهناك أشياء أخرى غير المصدر تصلح للإتابة عن الظرف بنوعيه بعد حذفه ، وتعرب ظرفاً بالنيابة .

منها : صفته ؛ نحو : صبرت طويلاً من الدهر — جلست شرق المنزل ؛ أى : صبرت زمناً طويلاً . . . — جلست مجلساً شرق المنزل . أو جلست مكاناً شرق المنزل . ومنها : عدده ؛ بشرط أن يوجد ما يدل على أنه عدده ؛ كالإضافة إلى زمان ، أو مكان نحو : مشيت خمس ساعات قطعت فيها ثلاثة فراسخ . ومنها كل أو بعض ، وغيرهما مما يدل على الكلية والجزئية ، بشرط الإضافة إلى زمان أو مكان ^(٤) ؛ نحو : نمت كل الليل . . . — استمر الحفل بعض الليل . . . مشيت القافلة كل الأميال — أو : بعض الأميال ^(٥) . . .

(١) اسم ذات ، أى : شيء حتى يحسم . (٢) اسم فحين .

(٣) رجلان خرجا يجمعان القَرَظ (وهو : ثمرة شجر السنط ، يستخدم في الدباغة) فلم يعمدا .

(٤) كما سيبيء في باب الإضافة ج ٣ ص ٥٨ م ٩٤ .

(٥) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدرٌ وذلك في ظرف الزمان يكثرُ

زيادة وتفصيل :

(١) عرفنا^(١) المبهم من ظروف المكان ، وأنه يشمل أنواعاً منها : الجهات الست . وقد ألحقوا بالجهات ألفاظاً أخرى ، مثل : عند - لدى - وسط - بين - إزاء - حذاء . . .

واختلفوا في مثل : داخل - خارج - ظاهر - باطن - جوف الدار - جانب - وما بمعناه ، كجهة ، وجه ، وكنتف . . . في مثل : قابلته داخل المدينة أو خارجها ، أو ظاهرها . . . فكثير من النحاة يمنع نصبها على الظرفية المكانية ؛ لعدم إبهامها ، ويوجب جرّها بالحرف : « في » وفريق يجيز ، ويرى أن هذا أنسب ، لما فيه من التيسير . وكان الجدير بكل فريق أن يبين موقفه من المسموع المأثور ، ويعتمد عليه في الاستدلال ، واستنباط الحكم ، ولكن هذا لم يعرف عنهم ، ومن ثم يكون الرأي المجوز أولى بالاتباع ، وإن كانت المبالغة في الدقة والحرص على سلامة الأسلوب ومحوه تقتضي البعد عن الخلاف باستعمال الحرف « في » لاتفاق الفريقين على صحته ؛ فيجوز التعبير اللغوي على سنن موحد .

(ب) الظروف من حيث التصرف وعدمه ، ودرجته أربعة أقسام : قسم يمنع تصرفه أصلاً ، مثل : « قط » ، « عوض » و « بين » إذا اتصلت بها الألف أو « ما » فصارت : بينا أو بينا ؛ فإنها عندئذ تلازم الظرفية تماماً - كالتي في ص ٢٢٣ و ٢٢٨ أيضاً - ويلحق به مثل : « عند » ، « فوق » ، وتحت^(٢) وأشباهها مما لا يخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بالحرف : « من » - غالباً - .

وقسم ثان : يتصرف كثيراً ، كيوم ، شهر ، عيّن^(٣) ، شمال ، ذات اليمين ، ذات الشمال^(٤) .

(١) في ص ٢٠٥ . (٢) هناك رأى يقول : إن فوق ، وتحت - يتصرفان نادراً . ولا داعي للأخذ به ، وسيجيء في ص ٢٢٧ . الكلام على حالات بنائها وإعرابها . وهناك رأى يقرر تصرفهما نادراً . ولا داعي للأخذ به .

(٣) كل من الظرفين : « عيّن » ، و « شمال » قد يكون معرباً ، وقد يكون مبنيًا . وتفصيل هذا في ص ٢٠ و ٢٢٧ . من هذا الجزء . أما تفصيل الكلام على معانها وإضافتها في ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣ . (٤) بشرط إضافة : « ذات » إلى : « اليمين » أو : « الشمال » (كما سيأتي في ص ٢٢٠ من هذا الجزء ، وفي ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣) هذا ، إل أن لكلمة : « ذو » و « ذات » أحكاماً أخرى في ج ١ ص ٧٠ م ٨ ، باب الأسماء الستة ، و ص ٢٥٤ م ٢٦ باب الموصول .

وثالث : متوسط في تصرفه ؛ وهو : أسماء الجهات (إلا ما سبق حكمه في القسمين السالفين ؛ من مثل : فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وذات اليمين ، وذات الشمال ...) .

ومن هذا القسم المتوسط : « بين » التي لم يتصل بآخرها : « الألف » أو « ما » فإن اتصلت بها : « الألف » أو : « ما » (وصارت : بينا — بينا) ... فهي ممنوعة التصرف ؛ كما أسلفنا .

ورابع : تصرفه نادر في السماع ، لا يقاس عليه ، مثل : الآن ، وحيث ، ودون ، التي ليست بمعنى ردىء — ووسط ؛ يسكون السين في الغالب . أما بفتحها فاسم متصرف في الغالب أيضاً . وفي غير الغالب يجوز في كليهما التسكين والفتح . والأفضل اتباع الغالب ؛ ليقع التناهم بغير تردد . وقد وضعوا علامة للتمييز المعنوي بين الكلمتين ؛ فقالوا : إن أمكن وضع كلمة : « بين » مكان : « وسط » واستقام المعنى فهي ظرف ؛ نحو : جلست وسط القوم ، أى : بينهم . وفي هذه الحالة يحسن تسكين السين ؛ مراعاة للغالب . وإن لم تصلح كانت اسماً ، نحو : احمر وسط وجهه . وفي هذه الصورة يحسن تحريك السين بالفتح ؛ مراعاة للغالب .

(>) إذا كان الظرف منصوب اللفظ أو المحل على الظرفية ، وجب — عند الأكثرين — أن يكون متعلقاً بالعامل الذي عمل فيه النصب ^(١) ، وهذا العامل يكون — في الغالب — فعلاً ، أو مصدرًا ، أو شيئاً يعمل عمل الفعل ^(٢) كالوصف ؛ نحو : سافرت يوم الجمعة فوق دراجة بخارية . أو : أنا مسافر يوم الجمعة فوق دراجة بخارية . . . فالظرفان « يوم » و « فوق » متعلقان بعاملها « سافر » أو : « مسافر » . . . ومعنى أنهما متعلقان به : مرتبطان ومستسكان به ، كأنهما جزء منه لا يظهر معناه إلا بالتحلق به . فاستمسكاهما بالعامل كاستمسك الجزء بأصله ، ثم هما في الوقت نفسه يكملان معناه .

بيان هذا أن العامل يؤدي معناه في جملة ، ولكن هذا المعنى لا يتم ولا يكمل إلا بالظرف الذي هو جزء متمم ومكمل له ؛ ففي مثل : جلست المريض . . .

(١) سبق في ص ٢٠٠ و ٢٠٣ م ٧٨ كلام هام يتصل بهذا الموضوع ، ويشمه . وسيجيء في باب حروف الجر عند الكلام على شبه الجملة م ٨٩ ما يزيده توفيقاً وإكثالا .

(٢) وقد يكون تعلقهما بالإستناد (أى : بالنسبة) على الوجه المشروح في هامش ص ٢٧٩ و ٣٤٣ أما تعلقه بأحرف الماني فقد سبق بيانه في رقم ٢ من هامش ص ٢٠٠ م ٧٨ .

نحس في المعنى نقصاً يتمثل في الأسئلة التي تدور في النفس عند سماع هذه الألفاظ؛ ومن الأسئلة: أين جلس؟ أكان فوق السرير، أمام السرير، وراء النافذة، يمين الداخل...، شمال الخارج...؟ متى جلس؟ أصبحاً، أم ظهراً، أم مساء...؟ وهكذا... فإذا جاء الظرف الزماني أو المكاني فقد أقبل معه جزء من الفائدة ينضم إلى الفائدة المتحققة من العامل؛ فيزداد المعنى العام اكتمالاً بقدر الزيادة التي جلبها معه؛ فحيثه إنما هو لسبب معين، ولتحقيق غاية مقصودة دعت إلى استحضاره، هي إيضاح معناه وتكملة معنى عامله. فلهذا يجب أن يتعلق به والاهتداء إلى هذا العامل قد يحتاج في كثير من الأحيان إلى فطنة وبقظة، ولا سيما إذا تعددت في الجملة الواحدة الأفعال أو ما يعمل عملها؛ حيث يتطلب استخلاص العامل الحقيقي من بينها أناة وتفهماً، خذ مثلاً لذلك: أسرع الطائفة التي تخيرتها بين السحب...، فقد يتسرع من لا دراية له فيجعل الظرف «بين» متعلقاً بالفعل القريب منه، وهو الفعل: «تخير» فيفسد المعنى؛ إذ يصير الكلام: تخيرت الطيارة بين السحب، إنما الصحيح: أسرع بين السحب، وهذا يقتضي أن يكون الظرف متعلقاً بالفعل «أسرع»، فيزداد معناه، ويكمل بعض نقصه، كما لو قلنا: تخيرت الطيارة فأسرع بين السحب.

مثال آخر: قاس الطبيب حرارة المريض، وكتبها تحت لسانه، فلا يصح أن يكون الظرف «تحت» متعلقاً بالفعل: «كتب»؛ لئلا يؤدي التعلق إلى أن الكتابة كانت تحت اللسان، وهذا معنى فاسد لا يقع. أما إذا تعلق الظرف «تحت» بالفعل: «قاس» فإن المعنى يستقيم، وتزداد به الفائدة، أي: قاس الطبيب حرارة المريض تحت لسانه. فالقياس تحت اللسان. وهكذا يجب الالتفات سلامة المعنى وحدها دون اعتبار لقرب العامل أو بعده من الظرف.

(د) الزمان أربعة أقسام^(١):

أولها: المعين^(٢) المعلوم^(٣) معاً، مثل رمضان — المحرم (من غير أن يذكر قبلهما كلمة: شهر) — الصيف — الشتاء. وهذا القسم يصلح جواباً

(١) من ناحية استغراق المعنى. (راجع المجمع ج ١ ص ١٩٧ والصبان ج ٢ ص ٩٥ وبينهما اضطراب ظاهر تداركناه بمقولة مراجع أخرى).

(٢) أي: المعين بالعلمية. (٣) الدال بلفظه على عدد محدد.

لأدائي الاستفهام : « كم » - متى ، نحو : كم شهراً صمت ؟ متى رجعت من سفرك ؟ والجواب : صمت رمضان - رجعت الصيف . . .
ثانياً : غير المعين وغير المعلوم ؛ فلا يصلح جواباً لواحد منهما ؛ مثل : حين - وقت .

ثالثها : المعين غير المعلوم ؛ فيقع جواباً لأداة الاستفهام : « متى » فقط ؛ نحو : يوم الخميس ، وكلمة : « شهر » المضاف إلى اسم بعده من أسماء الشهور ، مثل : شهر صفر - شهر رجب . . . وذلك جواباً فيهما عن قول القائل : متى حضرت ؟ متى تغيب ؟

رابعها : المعلوم غير المعين ؛ فيقع جواباً لأداة الاستفهام : « كم » فقط ؛ نحو : يومين ، ثلاثة أيام ، أسبوع - شهر - حوّل .

١ - فالذي يصلح جواباً للأداتين : « كم » ، و « متى » (وهو القسم الأول) ، أو يصلح جواباً للأداة : « كم » (وهو القسم الرابع) يستغرقه الحدث (المعنى) الذي تضمنه ناصبه - سواء أكان الجواب نكرة أم معرفة بشرط ألا يوجد ما يدل على أن الحدث يختص ببعض أجزاء ذلك الزمان . فإذا قيل : كم سرت ؟ فأجبت : « شهراً » ، وجب أن يقع السير في جميع الشهر كله ، ليله ونهاره - إلا إن قامت قرينة تدل على أن المقصود المبالغة والتجاوز - وكذا إن كان الجواب المحترماً ، مثلاً . وكذا يقال في الأبد والدهر ، مقرونين بكلمة : « أَل » فالحدث الواقع من ناصبيهما يستغرقهما ليلاً ونهاراً^(١) .

فإن كان حدث الناصب (أى : معناه) مختصاً ببعض أجزاء الزمان . استغرق بعضها الذي يختص به ، وانصب عليه وحده دون غيره من الأجزاء الأخرى . فإذا قيل : كم صمت ؟ فكان الجواب : « شهراً » ، انصب الصوم على الأيام دون الليالي ؛ لأن الصوم لا يكون إلا نهاراً . وإذا قيل : كم سريت ؟ فكان الجواب : « شهراً » - انصب السرى على الليالي دون الأيام ؛ لأن السرى لا يكون إلا ليلاً . وكذا يقال : في الليل والنهار معربين ، فالحدث الواقع على كل منهما مقصور على زمنه الخاص .

(١) أما كلمة : « أبداً » بنبر « أَل » فلاستغراق الزمن المستقبل وحده . فإذا قلت : صام الرجل الأبد ، كان معناه : صام كل زمن من أزمنة عمره ، القابلة للصوم - عادة - إلى حين وفاته . ولا تقول : صام أبداً ؛ وإنما تقول : لأصوم أبداً .

٢- وغير ماسبق في : (١ و ٢) يجوز فيه التعميم والتبويض ؛ كيوم ، وليلة ، وأسماء أيام الأسبوع ، وأسماء الشهور ؛ بشرط أن يذكر قبلها المضاف وهو كلمة : شهر ، كشهر رمضان - شهر المحرم .
وهناك رأى آخر من عدة آراء في هذا البحث ؛ هو : أن ماصِلح جواباً لأداة الاستفهام : « كم » ، أو : « متى » يكون الحدث (المعنى) في جميعه تعميماً أو تقسيطاً ، فإذا قلت : سرت يومين ؛ فالسير واقع في كل منهما من أوله إلى آخره ، وقد يكون في كل واحد من اليومين ، وإن لم يشمل اليوم كله من أوله إلى آخره . ولا يجوز أن يكون في أحدهما فقط . ومن التعميم : صمت ثلاثة أيام ، ومن التقسيط : أذنت ثلاثة أيام ، ومن الصالح لهما : تهجدت ثلاث ليال . وعلى كل فهذه - كما قالوا - ضوابط تقريبية . والقول الفصل للقرائن الحاسمة ، ولا سيما العرف الشائع ؛ فتلك القرائن هي التي توضح أن المراد التعميم أو التبويض .

(٨) قلنا^(١) إن الظرف غير المتصرف إما معرب منصرف ، وإما معرب غير منصرف ، وإما مبني ، وقد تقدمت الأمثلة . وهو في حالاته الثلاث لا يجوز أن تسبقه « في »^(٢) . فالمبني قد يكون مبنيّاً على السكون مثل : مذ^(٣) ، ولندن ... أو على الضم ؛ مثل : منذ^(٤) ، أو على فتح الجزأين ؛ مثل ظروف الزمان أو المكان المركبة ؛ (نحو : صباح مساء - يوم يوم - صباح صباح . والمعنى : كل صباح - وكل يوم - وكل صباح ومساء .) (ومثل : بين بين وستأتي)^(٥) فإن فقدت التركيب ، أو أضيف أحد الجزأين للآخر ، أو عطف عليه - امتنع البناء ، ووجب إعرابها وتصرفها . . . لكن أبقى المعنى في الجميع مع فقد التركيب ، ومع العطف ، أو الإضافة كما كان مع التركيب أم يختلف ؟ اتفقوا على أنه باق في الجميع ، إلا صباح مساء عند الإضافة ، مثل : أنت تزورنا صباح مساء ، ففريق يرى أنها كغيرها من الظروف المركبة التي تتخلل عن التركيب وتضاف ، فيظل المعنى الأول باقياً بعد الإضافة (وهو :

(١) في ٢١٢ م ٧٩ .

(٢) كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٩٨ وفي رقم ٤ من ص ٢١٣ .

(٣) لا يكون « مذ ومنذ » غير متصرفين إلا في الرأي الذي يقصرهما على الظرفية وحدها ، ويمنع وقوعهما مبتدأ ، كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٢١٣ . (٤) في ص ٢٢٠ و ٢٢٣ و ٢٢٨ .

كل صباح وكل مساء) ، وفريق يرى أن المعنى مع الإضافة يختلف ؛ فيقتصر على الصباح وحده كما في المثال السالف ، حيث تقتصر الزيارة فيه على الصباح فقط ؛ اعتماداً على أن المعنى منسوب على المضاف ، وهو الصباح . أما المضاف إليه فهو مجرد قيد له ؛ أى : صباحاً مساءً .

والحق أن الأمرين محتملان ، إلا عند وجود قرينة تحم هذا وحده ، أو ذاك . ومن الظروف المركبة المبنية على فتح الجزأين والتي لا تنصرف : « بينَ بينَ »^(١) بمعنى : التوسط بين شيئين ، مثل : درجة حرارة الجو أو الماء : بينَ بينَ ، أى : متوسطة بين المرتفعة والمنخفضة . ثروة فلان بينَ بينَ ، أى : بينَ الكثيرة والقليلة . . . فإن فَتَحَ الظرف : « بينَ » التركيب صار معرباً متصرفاً ومنه قوله تعالى : (. . . مودةً بينكم) ، وقوله : (لقد تقطع بينكم) ومن قرأه بالنصب بدل الضم فقد جرى على أغلب أحواله^(٢) . ومثله الظرف : « دون » في قوله تعالى : (ومنا دون ذلك) .

ومن الظروف غير المتصرفة^(٣) : « ذا » ، و « ذات » ، بشرط إضافتهما إلى الزمان دون غيره ، فيلتزمان النصب على الظرفية الزمانية ؛ فلا يجوز جرهما ؛ « في » ، ولا وقوعهما في موقع إعرابى آخر ، إلا على لغة ضعيفة لقبيلة « خثعم » تبيح فيهما التصرف . وقد رفضها جهمرة النحاة (راجع المجمع ج ١ ص ١٩٧) ؛ نحو : قابلت الأخ ذا صباح ، أو ذا مساء ، أو ذات يوم ، أو ذات ليلة ، أى : وقتاً ذا صباح ، ووقتاً ذا مساء ، ومدة ذات يوم ، ومدة ذات ليلة ، أى : وقتاً صاحباً لهذا الاسم ، ومدة صاحبة لهذا الاسم^(٤) .

وقد تضاف « ذات » . إلى كلمة : « اليمين » أو : « الشمال » — وهما من الظروف المكانية كما سبق^(٥) — فتصير ظرف مكان متصرفاً ؛ نحو : تتحرك

(١) مستجوب إشارة إليها في ص ٢٢٣ بمناسبة الكلام على : « إذا » كما سيبيى بعض أحكامها الهامة في ص ٢٢٨ . (٢) يجوز إعرابه ظرفاً منصوباً مباشرة ، والفاعل محذوف ، ويجوز اعتباره اسماً منبياً على الفتح في محل رفع فاعل . . . وهناك إعرابات أخرى . . . وانظر كلاماً يختص به في ص ٢٢٣ و ٢٢٨ . (٣) لهذه الظروف أمثلة أيضاً في ص ٢١١ و ٢١٥ م ٧٩ . (٤) سبقَت الإشارة لهذه الظروف في ص ٢١٥ أما إيضاح معناها وسكَم إضافتها مفصلاً فيجىء في ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣ . (٥) في ص ٢١٥ .

الشجرة ذات اليمين وذات الشمال ، ونحو : دارك ذات اليمين والحدائق ذات الشمال . وقد سبقت الإشارة إلى : « ذا » و « ذات » من ناحية إفرادهما وجمعهما في الجزء الأول باب الأسماء الستة (ص ٧٠ م ٨) .

ومن غير المتصرف أيضاً : حَوَالٍ - حَوَالِي - حَوَالِي - حَوَالِي - حَوَالِي - حَوَالِي وليس المراد - في الغالب - حقيقة التثنية والجمع . وإنما المراد المعنى المقهوم من الكلمة المفردة ، وهو : الإحاطة والالتفاف وقد يستعمل « حوَالِيك » مصدرًا ؛ مثل : لَبَّيْكَ^(١) ، لأن الحَوَالِي ، والحوَالِي يكونان بمعنى « جانب الشيء المحيط به » ، كما يكونان بمعنى : « القوة » .

ومن الظروف التي لا تتصرف : « شَطْر » بمعنى : ناحية أو جهة ؛ كقوله تعالى : (ومن حيثُ خرجتْ قولٌ وجهك شَطْرَ المسجد الحرام) ، ومنها : زَنَة الجبل ، أى : إزائه ، ومثله : وزنَ الجبل ، أى : الناحية التي تقابله ؛ سواء أكانت قريبة أم بعيدة .

ومنها : صَدَدَكَ وصَبَبَكَ ، تقول ، يَبْقَى صَدَدَ بَيْتِكَ ، ينصبه على الظرفية ؛ أى : قربه وقبالاته ، ويبقى صَبَبَ بَيْتِكَ ، أى : قربه كذلك ، والصحيح أن هذين الظرفين يتصرفان فيستعملان اسميين .

(و) هناك ألفاظ مسموعة بالنصب ، جرت مجرى ظرف الزمان والمكان ، وكانت مجرورة بحرف الجر : « في » فأسقطوه توصفًا ، ونصبوها على اعتبار تضمنها معناها فن أمثلة الزمان كلمة : « حَقًّا » في مثل : أحيانًا أنك مسرور ؟ فحقًّا ظرف زمان منصوب ، خبر مقدم ، والمصدر المؤول بعده مبتدأ والأصل : أفي حق سرورك^(٢) ؟ وقد نطقوا بالحرف « في » أحيانًا فقالوا :

أفي حقٍّ مواساتي أخاكم . . . وقالوا : أفي الحق أني مغرم بك هائم . . . وهذا قد يصلح دليلًا على أن كلمة : « حَقًّا » السالفة ظرف زمان . ومثلها : غير شك أنك مسرور أو : جهده رأيت أنك محسن ، أو ظننَّا مني أنك أديب

(١) سبق الكلام عليه في ص ١٩٠ م ٧٦ .

(٢) والظرفية هنا مجازية . وقد سبق الكلام عليه مفصلاً في ج ١ ص ٨٧ م ٥١ عند الكلام على فتح همزة « أن » . وسبقت الإشارة إليه في رقم ه هاشم ص ٢١٣ .

فغير شك ، وجهد رأى ، وظناً منى — كلمات منصوبة على الظرفية الزمانية^(١) ؛
توصفاً بإسقاط حرف الجر : « فى » والأصل : فى غير شك — فى جهد رأى —
فى ظنى — والظرف فيها جميعاً خبر مقدم والمصدر المؤول بعده مبتدأ مؤخر .
ومن أمثلة ظروف المكان السماعية : مطرنا السهل والجبل ، وضربت الجاسوس
الظَّهْرَ والبطنَ ، وإنما كانت هذه الظروف سماعية مقصورة عليه لأنها لا تدخل
فى أنواع الظروف المكانية القياسية .

(ز) قد ينزل بعض الظروف منزلة الشرط ، فيحتاج لجملة بعدها جملة
أخرى بمثابة الجواب ، وقد تقرن بالفاء كقوله تعالى : (وإذ لم يهتدوا به فسيقولون ...)
وعلى هذا قول ابن مالك فى حكم خلا وعدا ، فى باب الاستثناء : (وحيث جبراً
فهما حرفان ...)^(٢) .

(ح) الظروف الزمانية والمكانية متعددة الأنواع ، والأحكام ، جديرة أن
تستقل برسالة توفىها حقها من البسط ، والإيضاح ، والتهذيب ، وجمع شتاتها المتناثر
فى المطولات ، والمراجع الكبيرة ، واستصفاء ما يجدر الأخذ به ، واستبعاد ما يشبهه
مما لا يتناسب . وتحقيق هذا كله غرض جليل هام يقتضى بحثاً مستقلاً ؛ لا تزحمه
البحوث الأخرى ؛ فتضغطة ، أو تطفى عليه .

على أن هذا لا يحول دون استخلاص موجز ، مركزز ، دقيق : قد يفيد
القانع ، أو يسهف المضطر ، ولكنه لا يغنى ، المستقصى ، الذى لن يرضى بغير
التوفية بديلاً . ومثل هذا لا يجد طلبته إلا فى بطون المراجع الواسعة ؛ كالغنى ،
وشرح المفصل ، والجزء الأول من معجم المفردات : للسيوطى ؛ فقد حوى
— أو كاد — من شأن « الظرف » بنوعيه ولاسيما الظرف المبنى — ما لم يهيا لسواه ،
وقد جمع فى فصل : « الظروف » المبنية ما وصفه صادقاً بقوله فى ص ٢٠٤ :
« إني أوردت ما لم أسبق إلى جمعه واستيفائه من مبنى ظروف الزمان والمكان مرتباً
على حروف المعجم ... » .

(١) والمعنى : سرورك حاصل فى زين لا شك فى وقوع السرور فيه ، وإحسانك متحقق فى زين
سجلت فيه هذا قدر جهدى واستطاعى ، وأدبك حاصل فى زين أظن وقوعه فيه .

(٢) راجع العبيان والخضرى عند شرح البيت . ويحيى الإيضاح فى هامش ص ٢٧٩ وانظر
الكلام على الظرف « بين » فى ص ٢٢٨ وفى ص ٢٢٩ وما فيها لصلته بالموضوع .

وفما يلي الموجز : الذى استخلصناه من تلك المراجع على حسب الحروف
المهجائية ، مع ترك ما سبق الكلام عليه^(١).

١ - «إذ»^(٢) - ظرف للزمن الماضى فى أكثر استعمالاتها ، وقد تكون للمستقبل
بقرينة . ، وهى مبنية على السكون ، غير متصرفة . وتكون أحياناً مضافاً إليه ،
والمضاف اسم زمان ؛ نحو : حينئذ - يومئذ . . . فتتحرك «الذال» بالكسر عند
التنوين . وإذا كانت ظرفاً التزمت الإضافة إلى جملة ، إما اسمية ليس عجزها فعلاً
ماضياً ، نحو قوله تعالى : (واذكروا إذ أنتم قليل . . .) ، وقوله : تعالى :
(. . . إذ هما فى الغار) وإما فعلية نحو : جئتكَ إذ دعوتنى . ويشترط فى الجملة
الفعلية أن تكون ماضوية لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط - بأن يكون فعلها مضارعاً قصد
به حكاية الحال الماضية - و ألا تكون شرطية ، ولا مشتملة على ضمير يعود على
المضاف ؛ فلا يصح : أتذكر إذ إن تأتينا نكرمك . . . وقد يحذف شرط الجملة
الاسمية أحياناً مع ملاحظة وجوده ؛ نحو :

(والعيش منقلب إذ ذاك أفناناً .) التقدير عندهم : والعيش أفناناً إذ ذاك
كذلك ؛ لأنها لا تضاف إلى مفرد^(٣) .

وقد تحذف الجملة التى تضاف إليها ، ويعوض عنها التنوين^(٤) ؛ نحو :
أقبل الغائب وكنتم حينئذ مجتمعين ، أى : حين إذ أقبل . . .
وقد تزداد للتعليل ؛ كقوله تعالى : (ولئن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم فى العذاب
مشركون) ، أى : لأجل ظلمكم فى الدنيا . . . وهى حرف بمنزلة لام التعليل . . .
وقيل : ظرف ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام ، لا من اللفظ ؛ وهذا أحسن .
وقد تكون حرفاً للمفاجأة ، أو زائدة لتأكيد معنى الجملة كلها ؛ وذلك بعد
كلمة : « بين »^(٥) « المختومة » بالالف « الزائدة » أو « ما » الزائدة ؛ نحو : بينا

(١) كالتى فى صفحة ٢١٥ ، وغيرها

(٢) سيجى الكلام على « إذ » و « إذا » بنسبة أخرى فى ج ٣ باب الإضافة ص ٦٣ ،
٧٠ ، ٧٢ م ٩٤ ويحى كلام آخر مفيد على : « إذا » فى ج ٤ باب عوامل الجزم ص ٣٣٣ م ٥٦ .
(٣) قد يبدو هذا التقدير غريباً ، ولكن تزول غرابته - كما يحى - فى ج ٣ ص ٦٥ م ٩٤ - بأثلة
أخرى توضحه وتؤيده . كأن نقول : المنافق منقلب أحوالاً إذ هذا - المنافق منقلب أحوالاً إذ هذان -
المنافقون منقلبون أحوالاً إذ هؤلاء . فهى كل هذه التراكيب وأشباهها - وما أكثرها - لا يمتضى إلا بالتقدير
للسالف . (٤) كما سبق فى ج ١ ص ٢٦ م ٣ . (٥) لما بيان فى ص ٢٢٠ و ٢٢٨ .

.....

نحن جلوس إذ أقبل صديق . . . ومثل : فبينما العصر إذ دارت مياسير^(١) .
 ٢- إذا - والصحيح أنها اسم ؛ بدليل وقوعها خبراً مع مباشرتها الفعل ؛
 نحو : الهناء إذا تسود المحبة الأهل ، ووقوعها بدلا من الاسم الصريح ؛
 نحو : المقابلة غدا إذا تطلع الشمس .
 ١- وهي ظرف المستقبل في أكثر استعمالاتها: وتكون للماضى بقرينة ؛ نحو
 قوله تعالى : (وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضوا إليها . . .) لأن الآية نزلت بعد
 انفضاضهم .

وقد تكون للحال ؛ نحو قوله تعالى : (والليل إذا يغشى) لأن الليل والغشيان
 مقترنان . ولأن « إذا » في الآية متعلقة بفعل القسم وفعل القسم للحال^(٢) .
 ب- والغالب في استعمالها أن تتضمن مع الظرفية معنى الشرط بغير أن تجزم
 إلا في ضرورة الشعر ، وتحتاج بعدها إلى جملتين ، الأولى تحتوى على فعل الشرط ،
 والثانية هي الجواب . نحو قوله تعالى : (إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس
 يدخلون في دين الله أفواجا فسبح بحمد ربك واستغفره . . .)
 وقد تنجر للظرفية المحضة الخالية من الشرط^(٣) ؛ نحو قوله تعالى : (واللَّيْلُ
 إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى . . .) ، وقوله : (والضُّحَى وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى . . .) ،
 وقوله تعالى : (وإذا ما غضبوا هم يغفرون^(٤)) وبعض الأمثلة السابقة .

(١) ولا يشترط فيها غير هذا ، بخلاف « إذا » الفجائية التي سيجيء الكلام عليها .
 (٢) كل هذا بشرط أن يكون المراد هو عظمة الليل ؛ لكيلا يلزم أن يكون القسم في وقت غشيان
 الليل .

(٣) جمهرة النحاة في هذه الحالة توسع نصابها على الظرفية دون غيرها ، فلا تكون فاعلا ولا مفعولا
 به ، ولا غيرهما . أما قوله عليه السلام لعائشة : « إني لأعلم إذا كنت عني راضية . . . » فيؤولونه بأن
 المراد : إني لأعلم شأنك إذا كنت عني راضية ، ولا يوافقون على أن تكون مفعولا به ، ثلثا يقصد المعنى
 إذ المراد ليس العلم بالزمن ، وإنما المراد العلم بالحال والثبات .
 وهذا صحيح في الحديث السالف أما في غيره فقد يكون المراد وقوع الأثر على الزمن نفسه ومنثله لا يمنع
 مانع من أن تكون « إذا » مفعولا به ، فنزولا على ما يقتضيه المعنى .

(٤) لو كانت « إذا » في الآية شرطية لاشتمل جوابها (هم يغفرون) على الفاء الرابطة أو ما ينوب
 عنها في الربط ، لأن هذا الجواب جملة اسمية تحتاج الربط ، ولا داعي للتسلل بأن الرباط قد يحذف أحيانا .
 (انظر ص ٤ ص ٣٣٣ م ١٥٦ لأهمية) .

.....
 وإذا كانت للشرط فإنها لا تدل على التكرار ؛ ففي مثل : إذا خرجت أخرج
 معك . يتحقق المراد بالخروج مرة واحدة . وهي أيضاً لا تفيد الشمول والتعميم - في
 الرأي الشائع - فلو حلف رجل على أن يتصدق بمائة - مثلاً - إذا رجع ابن
 من أبنائه الغائبين ؛ فرجع ثلاثة ؛ لم يجب عليه إلا مائة ، وتسقط عنه البمين
 بعدها .

وتستعمل « إذا » الظرفية الشرطية في التعليق إذا كان الأمر محقق الوقوع ^(١) ،
 نحو : إذا أقبل الشتاء أقيم عندكم ، أو المرجح وقوعه ، نحو : إذا دعوتهمني
 أيها الإخوان أحضر .

ح - « وإذا » الظرفية مضافة دائماً إلى جملة فعلية والأكثر أن تكون ماضوية وقد
 اجتمع النوعان في قول الشاعر :

والنفس راغبة إذا رغبها وإذا تُردُّ إلى قليل تنفَعُ

والماضي في شرطها أو جوابها مستقبل الزمن ؛ كحالها دائماً مع أدوات الشرط
 الجازمة ، فإن وليها اسم مرفوع بعده فعل فالاسم فاعل لتعل محذوف ^(٢) مثل :
 (إذا السماء انشقت . . .) وحين تقع ظرفية شرطية فإنها تكون مضافة إلى
 الجملة الشرطية المكونة من فعل الشرط ومرفوعه ، ومنصوبة بما يكون في جملة الجواب
 من فعل أو شبهه ^(٣) .

د - وقد تكون « إذا » للمفاجأة ^(٤) - والأحسن في هذه الحالة اعتبارها حرفاً ^(٥) - ؛
 فتدخل جوبياً ، إما على الجمل الاسمية ؛ نحو : اشتدت الريح ، فإذا البحر هائج ،

(١) وهي بهذا تختلف من « إن » الشرطية وأغوايتها فإنها تكثر في الأمر المحتمل ، أو المشكوك
 في تحققه . وقد تدخل على المستقبل ، كقوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد . . .) وقد تدخل على
 الأمر المحقق إن كان غير متحقق الزمان ؛ كقوله تعالى : (أفأنت مت فهم الخالدون) ؟ فالمراد محقق ،
 ولكن زنت مبهم . وفي الجزء الرابع ص ٣٢٧ م ١٥٥ و ص ٣٣٣ م ١٥٦ . - باب الجوازم - البيان
 للشامل لهذه الأدوات كلها .

(٢) لهذا الرأي السائد توضيح واف سبق في باب الاشتغال من هذا الجزء ص ١٠٦
 (٣) ولا يمنع من هذا العمل أن يكون الجواب مشتتاً - أحياناً - على الفاء الرابطة أو ما ينوب عنها ،
 لأن هذه الفاء لا يعمل ما يملها فيما قبلها في غير هذا الموضع الذي يكون فيه العامل واقعاً في جواب الشرط .
 (٤) أي مفاجأة ما يملها لما قبلها ، بمعنى : هجوه .
 (٥) ويجوز اعتبارها ظرف زمان أو مكان أيضاً ، بمعنى : (في الوقت أو في المكان) - راجع

وإما على الجمل الفعلية المقرونة بقد ، نحو : اشتدت الرياح ؛ فإذا قد بلحات السفن إلى الموانئ - يضطرب البحر فإذا قد يتألم ركاب البواخر . كما يجب في كل حالاتها أن يسبقها كلام قبلها تقع عليه المفاجأة ، وأن تكون المفاجأة في الزمن الحالي^(١) حتماً - لا المستقبل ، ولا الماضي - وأن تقترن بها القاء الزائدة للتوكيد^(٢) وأن تخلو من جواب بعدها . وقد تليها الباء الزائدة التي تدخل سماعاً في مواضع ؛ منها بعض أنواع معينة من المبتدأ ؛ كالمبتدأ الذي بعدها ، نحو نظرت فإذا بالطيور مهاجرة^(٣) .

٣ - الآن - وهو اسم للوقت الحاضر جميعه عند نطق الإنسان بهذه الكلمة ؛ نحو : أنارت الشمس الآن ، أو الحاضر بعضه فقط ، مثل : الملاح يحرك سفينته الآن . فإن تحريكه السفينة لا يعم ولا يشمل كل وقته الحاضر .

وهو ظرف ، مبني على الفتح ، وظرفيته غالبية ، لازمة ، أى : لا يخرج عنها إلا في التقليل الذي لا يقاس عليه . ويرى بعض النحاة أنه معرب منصوب على الظرفية - وليس مبنياً - وله أدلة تدعو إلى الاطمئنان والاستراحة لرأيه الأسهل .

٤ - أمس - اسم ، معرفة ، متصرف ، وهو اسم زمان لليوم الذي قبل يومك مباشرة ، أو ما في حكمه عند إرادة القرب . ويستعمل مقروناً بأل لزيادة التعريف ، أو غير مقترن بها فلا يفقد التعريف .

وللعرب فيه لهجات ولغات مختلفة ، تعددت بسببها آراء النحاة في استنباط حكمه . وخير ما يستصحب منها أنه : إذا كان مقروناً بأل فإعرابه وتصرفه هو الغالب ولا يكون ظرفاً ؛ نحو كان أمس طيباً - إن أمس طيب ، أسفت على انقضاء أمس . وإذا لم يكن مقترناً بأل فالأحسن عند استعماله ظرفاً أن يكون مبنياً على الكسر دائماً في محل نصب ؛ نحو أتممت الكتابة أمس . وإن

(١) المقصود بالزمن الحالي : الزمن الذي ينشئ فيه المتيان في وقت واحد ؛ المعنى الذي بعدها والمعنى الذي قبلها ؛ بحيث يقرنان معاً في زمن تحققهما ، ولو كان الزمن ماضياً ؛ كالذي في نحو : خرجت أمس فإذا المطر قياض .

(٢) وقد سبق الإشارة لهذا في ج ١ ص ٤٩٢ .

(٣) راجع المعنى ج ١ عند الكلام على « الباء » ، و ص ٣٧٨ الآتية حيث الكلام على حرف الجر الباء ، والبيان الأنسب .

لم يستعمل ظرفاً فالأحسن بناؤه على الكسر أيضاً في جميع أحواله . نحو انقضى
 أمس بخير - إن أمس كان حسناً - لم أشعر بانقضاء أمس .
 وما يتصل باستعمال : « أمس » ما جاء في كتاب لسان العرب وغيره - وهو
 أنك تقول : ما رأيت الصديق مذ أمس ؛ إذا كان ابتداء عدم الرؤية هو اليوم
 الذي قبل يومك الحالي مباشرة . فإن لم تره يوماً قبل أمس قلت : ما رأيته مذ أول
 من أمس . فإن لم تره مذ يومين قبل أمس قلت : ما رأيته مذ أول من أول
 أمس ، ولا يقال إلا ليومين قبل أمس ، أى : لا يصح ذكر « أمس » لما قبلهما ^(١) .
 هـ - بعد - أول - قبل - أمام - قدام - وراء - خلف - أسفل - بين -
 شمال - فوق - تحت - عكس - دون . . . ^(٢)

من الظروف المبنية حيناً ، والمعربة حيناً آخر : « بعد » وهو زمان ملازم
 للإضافة ، غير أن المضاف إليه قد يذكر ، نحو : صفا الجو بعد المطر ؛
 وفي هذه الحالة يتعين أن يكون الظرف معرباً منصوباً بغير تنوين ؛ لأنه مضاف ،
 ويجوز جره بالحرف : « من » .

وقد يحذف المضاف إليه وينوى وجود لفظه بنصبه الحرفي ؛ فبقى المضاف
 على حاله معرباً منصوباً غير مننون ؛ كما كان قبل حذف المضاف إليه ؛
 نحو : لما انقطع المطر صفا الجو بعد ، أى : بعد المطر . وحكم الظرف هنا
 كسابقه .

وقد يحذف المضاف إليه ، ويستغنى عنه نهائياً كأن لم يكن ؛ مثل : صفا
 الجو بعداً . . . والظرف في هذه الحالة معرب منصوب منون . . .

وقد يحذف وينوى معناه . (أى : ينوى وجود كلمة أخرى تؤدي معنى المحذوف
 من غير أن تشاركه في نصه وحروفه) وفي هذه الصورة يلتزم الظرف المضاف :
 البناء على الضم ؛ مثل : لما انقطع المطر صفا الجو بعداً ، أى : بعد انقطاعه ، أو
 بعد ذلك . . . فالأحوال أربعة ^(٣) تعرب في ثلاثة منها ، وتبنى في حالة واحدة ،

(١) راجع الكلام على كلمة : « أول » في الصفحة التالية ، ثم إضاح آخر عنها في ج ٣ ص ١٢٣

و ١٢٥ م ٩٤ - باب الإضافة - .

(٢) في باب الإضافة من ج ٣ ص ١١٥ م ٩٥ تفصيل الكلام على هذه الظروف ، وعرض أحكامها

مستوفاة .

(٣) تفصيل أحكامها وأحوالها في ج ٣ ص ٥٣ م ٥٩ - باب الإضافة .

هى : التى يحذف فيها المضاف وينوى معناه . وتلك الأحوال الأربعة تنطبق على باقى الظروف التى وُكِّتَتْ : « بعد » .

غير أن هناك بعض الأمور تتصل بلفظ : « أول » الذى ليس ظرفاً (١) . منها : اعتباره اسماً مصروحاً معناه ابتداء الشيء المقابل لنهايته ، ولا يستلزم أن يكون له ثان ؛ فقد يكون له ثان ، وربما لا يكون ؛ تقول : هذا أول ما اكتسبته ، فقد تكتسب بعده شيئاً ، أو لا تكتسب . وقيل : يستلزم ، كما أن الآخر يستلزم أولاً . ولحق رأى الأول . وللقرائن دخل كبير فى توجيه المعنى إلى أحد الرأيين . ومنه : ما له أولٌ ولا آخر (٢) .

ومنها : أن يكون وصفاً مؤولاً ، أى : أفعل تفضيل بمعنى : « أَسْبَقَ » ، فيجرى عليه حكمه ؛ من منع الصرف وعدم التأنيث بالثناء . ووجوب إدخال « مِن » على المفضل عليه ؛ نحو : هذا أولُ من هذين ، ولقيته عامَ أولٍ من عامنا . ومنها : أن يكون اسماً معناه : « السابق » ؛ فيكون مصروحاً ؛ نحو لقيته عاماً أولاً ، .

أما « أول » الظروف الزمانى فعناه : « قَبْل » نحو : رأيت الهلال أول الناس . هذا ، وأصل أول - فى الأرجح - بنوعيه : الظرف ، والاسم ، هو : أوّل آل ، بوزن : أفعل ؛ قلبت الهمزة الثانية واوً ، ثم أدغمت الواو فى الواو ؛ بدليل جمعه على أوائل .

٦ - بين (٣) - أصلها ظرف للمكان ، وقد تكون للزمان أيضاً وهى فى الحالتين مضافة إلا عند التركيب كما سبق . وتَسَخَّلَ شَيْئَيْنِ ، أو ما فى تقدير شيتين أو أشياء ، وتصرفها متوسط وكذلك وقوعها معربة مثل قوله تعالى : (هذا فراق بينى وبينك) ، وقوله : (لقد تَقَطَّعَ بينكم) ، فى قراءة مَنْ رَفَعَ الظرف ، وقوله : (مودةٌ بينكم) ولا تضاف إلا إلى متعدد ، فإن أضيفت لفرد وكان ضميراً ، وجب تكرارها مع عطف المكررة بالواو ، كالأية السابقة ، وإن كان اسماً ظاهراً فالكثير أنها لا تتكرر ؛ إذ يكتفى بالعطف بالواو على الاسم

(١) تقدم له بيان آخر فى الصفحة السابقة . وكذلك فى ج ١ ص ١٤٦ م ١٧ باب التكررة والمعربة . وشجره إشارة مهمة إليه فى ج ٣ باب الإضافة . ص ١٢٣

(٢) راجع الكلام عليه مع الظرف « أمس » وقد سبق فى ص ٢٢٧ . وله بيان آخر فى ج ٣ باب الإضافة . ص ١٢٥

(٣) سبقَت الإشارة إلى بعض أحكامها فى ص ٢٢٠ وإشارة أخرى فى ص ٢٢٣ . بمناسبة الكلام على : « إذ » .

الظاهر المضاف إليه ؛ مع جواز التكرار وإن كان الأول هو الأكثر^(١) ؛
مثل : الأمر بين الحاكم ونائبه على خير ما يكون .

وقد يتصل بآخرها « الألف » الزائدة أو « ما »^(٢) الزائدة ، فتصير زمانية غير متصرفه ، وفي هذه الحالة يضاف الظرف وجوباً إلى جملة (اسمية ، أو فعلية) ، وبعدها كلام مترتب على هذه الجملة ، يُعتبر بمنزلة الجواب^(٣) ، للظرف ؛ فمثال الفعلية : بينا أنصفتي ظلمتي . وقول الشاعر :

فبينما نسوس الناس — والأمر أمرنا — إذا نحن فيهم سوقة نتنصف^(٤)
ومثال الاسمية : فبينما العسر إذ دارت مياسير . وقد ورد في الصياغ الذي لا يقاس عليه إضافة « بينا » المصدر دون : « بينا » — على الصحيح — . . .

(١) فيجوز أن يقال : المال بين محمود وبين علي ، بزيادة : « بين » الثانية ، للتأكيد كما تاله ابن بري وغيره . وبذلك يرد على منع الحريري تكرارها . (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح ج ٢ أول باب عطف النسق) . ويؤيد ما سبق ورودها مكررة في بعض الأحاديث الشريفة ، التي نقلها وشرحها صاحب المواب الفتحية (٢٨) وفي كلام آخر لعمر بن عبد العزيز وهو ممن يحتاج بكلامهم .

(٢) وقوع « ما » الزائدة بعد الظرف : « بين » وجوباً وصلهما في الكناية .

(٣) يكون الظرف مضافاً للجملة التي بعده مباشرة ، ومنصوباً لمعامل في الكلام المتأخر عنها المترتب عليها كأنه جواب لها معلق عليها كتعليق الجواب على الشرط على الوجه الذي سبق في « ز » ص ٢٢٢ وكما يجي في ص ٢٧٩ وما سبق هو رأى الجمهور . وهناك آراء أخرى أيسرها أنها — بعد اتصال « ما » الزائدة ، أو : الألف الزائدة بها ، تصير ظرف زمان غير مضاف ، لأن الحرف الزائد قد كفها عن العمل . ويصير الظرف « بين » منصوباً بالمعامل الذي في الجملة التي تليه والجملة التي تليها بمنزلة الجواب . وهذا رأى حسن وفيه تيسير .

ومن المفيد الذي يوضح ما سبق أن تسجل هنا ما جاء في حاشية الأمير على المخفى ، وما جاء في الصبان عن هذه المسألة . جاء في المخفى ؛ ج ١ في الكلام على « إذ » وأنواعها ، ما نصه : (تكون لمغاياة ، نص على ذلك سيويه ، وهي الواقعة بعد « بينا » ، أو « بينا » . . .) وقد علق على هذا : الأمير في حاشيته ، قائلا ما نصه :

(أصل : « بين » مصدر بان ، إذا تفرق ، ثم استعملت استعمال الظروف وزمانية ومكانية . ولا تصاف إلا لمتعدد ؛ فأصل قولك : جلست بين زيد وعمرو ، وأتيت بين الظهر والعصر ، جلست مكان تفرق زيد وعمرو ، أي : المكان الواقع بينهما ، وأتيت زمن تفرق الظهر والعصر ، أي : الزمن الذي يفصل بينهما ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . ثم لما أرادوا أن يضيفوها إلى الجملة مع كونها لازمة للإضافة للعقد — أي : لتغير الجملة — وكانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ؛ ولعمري تأثيرها في لفظ المضاف إليه — وصلوها — بأحد الأمرين ؛ « ما » التي شأنها الكف ؛ فكأنها كفها عن الإضافة ، أو الألف مشبعة عن =

وقد تتركب « كخمسة عشر » فتبقى على فتح الجزأين مثل :

نحيمي حقيقةًنا وبعثُ خضُ القوم يسقط بينَ بينَ الأصل : بيننا وبين الأعداء ، أى : بين المقاتلين . فأزيلت الإضافة من الظرفين ، وركب الاسمان تركيب خمسة عشر . فإن أضيف صدر : « بين » إلى عجزها جاز بقاء الظرفية ؛ وجاز زوالها . فن الأول قولهم : المناقُ بينَ بينَ ؛ ينصب الأولى على الظرفية مباشرة . ومن الثانية قولهم : المناقُ بينَ بينَ . أمّا إذا وقعت مضافاً إليه فيتعين زوال الظرفية .

== الفتحة : لأنها أيضاً تفيد قطع ما قبلها في الوقف ، مبدلة عن تنوين إثر فتح ؛ كالظنوناً - في قوله تعالى : (وتظنون بالله الظنونا) - . ثم هي بمد ظرف زمان فقط ؛ لأنه ليس لنا مكان يضاف للجمله غير « حيث » . وإن تأملت ما سبق أغناك عن إضمار « أزمان » بعدنا إذا أضيفت للجمله كاتقيل » ا .

وهذا الرأي أحسن من التالى

وقال الصبان في الجزء الثانى - باب الإضافة عند الكلام على قول ابن مالك :

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلِ حَيْثُ وَإِذْ

ما نفسه :

(داخل أن أصل : « بين » أن تكون مصدراً بمعنى : الفراق ، فعني جلست بينكما : جلست مكان فراقكما . ومعني أقبلت بين غروبك ودخولك : أقبلت زمان فراق غروبك ودخولك ؛ فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . فتبين أن : « بين » المضافة إلى المفرد - أى : الذى ليس جملة - تستعمل في الزمان والمكان . فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة ، اسمية أو فعلية - والإضافة إلى الجملة كلا إضافة - زادوا عليها تارة : « ما » الكافة : لأنها تكفى مقتضى عن اقتضائه ، وأشبهوا تارة أخرى الفتحة ؛ فتولدت « ألف » لتكون الألف دليل عدم اقتضائه المضاف إليه ، لأنه حينئذ كالمقوف عليه ، لأن الألف قد يوقى بها الوقوف كما في : « أنا » والظنوناً - يشير إلى أن الأصل في « أنا » خلوها من الألف ، وإلى قوله تعالى : (وتظنون بالله الظنونا) وتبين حينئذ ألا تكون إلا للزمان ؛ لما تقرر أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث . وإضافة : « بيننا » أو « بينا » في الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة ؛ فحذف الزمان المضاف ، والتقدير : بين أوقات زيد قائم ، أى : بين أوقات قيام زيد - كذا قرره الرضى .

« وقد يضاف « بينا » إلى مفرد مصدر دون « بيننا » على الصحيح ، كذا في اللسانى والمجمع ، وتقدير : « أوقات » ؛ لأن « بين » إنما تضاف لمصدر . ونقاش أبو حيان بأن : « بين » قد تضاف للمصدر المتجزئ ؛ كالقيام ، مع أنهم لا يحلفون المضاف إلى الجملة في مثل هذا .

« قال في المجمع : و ما ذكر من أن الجملة يمد : « بينا » و « بيننا » مضاف إليها هو قول الجمهور . وقيل : « ما » و « الألف » كافتان ؛ فلا محل للجمله بهما . وقيل « ما » كافة دون الألف بل هي مجرد إشباع » .

« وعلى عدم إضافتهما يكون عاملهما ما في الجملة التى تليهما كما في المنفى) ا كلام الصبان .

(٤) فطلب الإنصاف .

٦- حيث - من الظروف المكانية الملازمة للبناء ، برغم أنها مضافة^(١) والأكثر أن تبني على الضم ، وتضاف للجمل الاسمية والفعلية ؛ نحو : قعدت حيث الجو معتدل^٢ ، وبقيت حيث طاب المقام . ومن القليل لإضافتها للمفرد ومع قلته جائز ، ولكن لا داعي لترك الكثير إلى القليل ، ومثله دلالتها على الزمان^(٣) .

٧- رَيْثَ - أصله : مصدر راث ، يرث ؛ إذا أبطأ ، فإذا استعمل في معنى الزمان كان مبنياً على الفتح ، ومضافاً إلى جملة فعلية ؛ نحو بقيت معك ريث حضر زميلك ، أي : قدر ببطء حضور زميلك . وقد تقع بعدها « ما » الزائدة أو المصدرية فاصلة بينها وبين الجملة الفعلية نحو : فلان يمتح المحتاج ريث ما^(٤) يسمع .

٩- عند - ظرف يبين أن مظهره إما حاضر حساً ، أو : معنى ، وإما قريب حساً ، أو : معنى ، فالأول ، نحو : قوله تعالى : (فلما رآه مستقراً عنده . . .) والثاني : نحو قوله : (قال الذي عنده علم من الكتاب . . .) والثالث : نحو قوله تعالى : (عند سدرّة المنتهى ، عندها جنة المأوى) والرابع ، نحو قوله تعالى : (ربّ ابن لي عندك بيتاً في الجنة) وقوله : (عند ملكك مقتدر) وهي ظرف مكان معرب ، لا يكاد يستعمل إلا منصوباً على الظرفية المكانية ؛

(١) سيجي الكلام عليها من ناحية إضافتها للجملة أو المفرد في ج ٣ م ٩٣ ص ٧٤ وبناء ، الظروف مع إضافتها شائع كما ترى في هذا الباب .

(٢) فقد قالوا إن الأصل فيها أن تكون لمكان وقد تكون لزمان كقول الشاعر :

للفتي عقل يعيش به حيث تهدى ساقه قدمه

أي : حين تهدي . . . كما قالوا إنها لا تستعمل في التائب إلا ظرفاً ، وقد جرها بالياء ، نحو : تلاهنا بحيث صافح أحدنا الآخر . وكذلك جرها بالحرف « إلى » ، كقول الشاعر :

إلى حيث ألفت رحلها أم قسم . و « في » نحو : أصبحنا في حيث التبتنا . ونص ابن مالك على أن تصرفها نادر . وقال ابن هشام في المعنى : التائب كونها في محل نصب على الظرفية ، أو خفض بمن . وقد تخفص بنهرها ، كقول الشاعر : إلى حيث . . . إلخ . والأحسن الأخذ برأى ابن هشام لما فيه من تيسير وإن كان قليلاً .

(٣) إن كانت « ما » زائدة فالأحسن وصلها بالظرف : « وريث » وإن كانت مصدرية فالأحسن فصلها .

كالاتمة السابقة، أو مجروراً بالحرف : « من » مثل : (آتيانه رحمةً من عندنا) وقد - وردت الزمان قليلاً في قولهم : الصبر عند الصلوة الأولى . ويجوز محاكاته عند قيام قرينة ، بشرط إضافته للزمان^(١) .

وتشترك : « عند »^(٢) مع « لدى » - و « لذن » في أمور ، وأهمها : الدلالة على ابتداء غاية مكانية أو زمانية^(٣) . وتخالفهما في أخرى يجيء الكلام عليهما مع الكلام عليهما .

(١) جاء في المصباح المنير في مادة : « عند » ما نصه :
(الأصل في استعمال هذا الطرف أن يكون فيما حضرك من أي قطر « ناحية » من أقطارك ، أو دنا منك . وقد استعمل في غيره ؛ فتقول : عندي مال ؛ لما هو بحضرتك ، ولما غاب عنك ؛ فقد ضمن معنى الملك والسلطان حل الشيء ، ومن هنا استعمل في المعاني فيقال : عنده خير ، وما عنده شر ؛ لأن المعاني ليس لها جهات ..) ويقول أيضاً : (عند ظرف مكان ويكون ظرف زمان إذا أُضيف إلى الزمان ؛ نحو : عند الصبح ، وعند طلوع الشمس ، ويدخل عليه من حروف الجر « من » لا غير ؛ تقول : جئت من عنده . وكسر البين هو اللفظة القصصية وتكلم بها أهل الفصاحة ... وحكى الفتح والضم) ٨١ .
(٢) سيجيء الكلام على : (عند ، ولذن) في باب الإضافة ؛ ص ٩٥ م ٩٥ .
(٣) قال صاحب المفصل ج ٤ ص ٨٥ ما نصه في معنى ظروف الغايات : (قيل لهذا الضرب من الظروف غايات لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء ، وهذه الظروف إذا أُضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه ؛ لأن به يَمُ الكلام ، وهو نهايته فلذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام ؛ فلذلك من المعنى ، قيل لها : غايات) .
وتوضيحاً لما سلف نسوق بعض الأمثلة التي تبجل المراد ، منجني إلى أن الغاية لها معانٍ أخرى تختلف باختلاف الموضوعات والمناسبات - كما سيجيء في ص ٩٥ و ١١٤ م ٩٥ من الجزء الثالث وفيه هذه الأمثلة التي نسقها لمناسبة دعت إليها هناك) .

١ - في مثل : سافرت من لذن بيتنا إلى الضاحية - تشتمل الجملة على الفعل : « سافر » ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر . فلا بد لتحقيقه من نقطة مكانية معينة يبتدى منها ، وأخرى ينتهي إليها . أي : لا بد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محليين ، مضبوطين ؛ كالقنن هنا ، وما البيت والضاحية . وبين تقاطعي الابتداء والانتهاء مسافة محصورة بينهما ، لا محالة . ويطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى ، هو : « الغاية المكانية » أي : « المسافة المكانية » أو : « المقدار المكاني » ، وهي تشمل كما نرى مكاناً محدوداً ، محصوراً ، له بداية ونهاية معينتان ، ومسافة تصل هذه بتلك . وقد دخل لفظ « لذن » على كلمة هي بداية الغاية ؛ فدخله على هذه الكلمة - وعلى نظائرها - يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية ، أو أنها نقطة البداية .

ولو قلت : سافرت من لذن الصبح إلى العصر ، لدل الفعل : « سافر » على أنه استغرق زمناً محدداً معيناً ، له بداية زمنية معروفة ، ونهاية زمنية معروفة كذلك ؛ فله نقطتان ابتداء وانتهاء ، زمنيتان ، =

١٠ ، ١١ — عوض^١ — قط^٢ سبق الكلام عليهما في ص ٦٨ و ٢١١ م ٧٩ .

= مضبوطتان ، ويتحصر بينهما مقدار زمني يصلهما . ويتكون من مجموع الثلاثة (أى : من نقطة البداية ، ونقطة النهاية ، وما بينهما) ما يسمى في الاصطلاح : « النهاية الزمانية » بمعنى : « المقدار الزماني » ودخول لفظ « لدن » على الكلمة التي بعده يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هي نقطة البداية أى : أول جزء من أجزاء النهاية .

ويفهم مما سبق أن « لدن » ، و « عند » اسمان يدلان على ما يعلما من بدء النهاية . فسمى كل منهما هو : هو نقطة البداية نفسها ، وليس الابتداء الذي هو أمر معنوي . وهذا كانا اسمين — عند النحاة — دون « من » ، « ومنذ » الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوي . فإضافة « لدن » ، و « عند » إنما هي من إضافة الاسم إلى مسماء . (هذا وقد أطلقنا الكلام — في ج ١ ص ٦٦ م ٦ — عن سبب تفرقهم بين كلمة : « ابتداء » واعتبارها اسماً ، وكلمة : « من » الجارة المفعلة للابتداء واعتبارها حرفاً) .

لكن قد يخطر على البال السؤال الآتي : إذا كان لفظ « لدن » للدلالة على بداية النهاية فإلزامي للحرف « من » قبله ، ومعناه الابتداء أيضاً ؟ أجاب النحاة من هذا إجابة غير مقنعة ؟ فقالوا : إن دلالة « لدن » على بداية النهاية ليست مألوفة في الأسماء ؛ فجاء الحرف « من » ليكون بمنزلة الدال على ذلك ، ولهذا يكون في الأعم الأغلب موجوداً . (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضوع) . والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى ، دون تعليل آخر .

ب — ما سبق يقال في الظروف : « عند » ؛ فلو وضعناه مكان « لدن » في الأمثلة السالفة — وأشابهها — لم يتغير الأمر ؛ ففي مثل : قرأت الكتاب من عند المقدمة إلى الخاتمة ، نجد الفعل : « قرأ » لا يتحقق كاملاً إلا بنقطة مكانية معينة تبتدئ منها القراءة ؛ هي المقدمة ، ونقطة أخرى محددة تنتهي إليها ؛ هي الخاتمة ، وبين النقطتين المكائنتين مسافة مكانية تصل بينهما هي المسافة الأخرى المكتوبة ، ومن اجتماع الثلاثة : (أى من نقطة البداية المكائنية ، ونقطة النهاية المكائنية ، وما بينهما) يتكون ما يسمى به : « النهاية المكائنية » التي يحى الظروف « عند » ليدل على أن المضاف إليه هو نقطة البداية فيها . وإذا قلت : قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب نشأت النهاية الزمانية التي تتكون من اجتماع تلك الثلاثة ويدخل الظروف « عند » على أول جزء منها فيكون وجوده دليلاً على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطة البداية الزمانية . . .

كما تقدم يتضح الفرق بين « النهاية » ، ومبدأ النهاية الذي يدل عليه « لدن » أو « عند » فالنهاية تشمل الأجزاء الثلاثة ، أما مبدأ النهاية فهو الجزء الأول منها دون الجزأين الآخرين . وكذلك يتضح المراد من قولهم : (إن معنى : « لدن » ، و « عند » هو الدلالة على مبدأ النهايات الزمانية أو المكائنية) . وأنه يصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق . وفي القرآن الكريم : (آتيناه رجلاً من صفنا ، وعلمناه من لدنا علماً) (فلو وضع أحد الطرفين مكان

١٢ - لندن - يكون ظرفاً دالاً على مبدأ الغايات ، أى : أنه لا ابتداء غاية زمان أو مكان بالمعنى الذى سبق شرحه فى « عند » - ص ١٣١ - ، ويلزم البناء ، وبتأوه على السكن هو الأغلب ، مثل : تذكر فضل والديك لـ «لندن» أنت صغير . والكثير فى استعماله أن يكون مسبوقاً « بمن » ، مثل : هذا فضل من لندن المولى الكريم ، ومثل : بقيت هنا من لندن الظهر إلى الغروب . وأن يكون مضافاً لمفرد كالأمثلة السالفة ، أو مضافاً للجملة ؛ نحو : فلان مولع بالعلم لندن شب إلى أن شاب - أو : مولع بالعلم لندن هو يافع .

ويكون بمعنى : « عند » كثيراً ولكن يخالفها فى أمور : منها : أن «لندن» ملازم للإضافة دائماً بخلاف : «عند» فقد تركها وتصير اسماً « مجرداً ؛ كأن يقول شخص عندى مال ؛ فيجاب : وهل لك عند ؟ فعند هنا مبتدأ . أو يقال : الكتاب عندى . فيجاب : أين عندك .

ومنها : جواز إضافته للجميل كما سبق . ومنها جواز استغنائه عن الإضافة إذا وقعت بعده كلمة : غُدوةٌ ، (وهى تقع بعده منصوبة على التمييز ، أو غيره) (١) مثل : قضيت الوقت لـ «لندن غُدوةً» حتى غر - الشمس .

ومنها : أنه لا يكون إلا فضلة ولو ترك الظرفية ؛ فى مثل : السفر من عند البيت لا يصح : السفر من لندن البيت . فكلمة : « عند » مجرورة ، والجار والمجرور خبر . والخبر عمدة . وقد اشتركت « عند » فى تكوينه ؛ فهى عمدة بسبب اشتراكها ، ولهذا لا يصح : « من لندن البيت » لكيلا تشترك : «لندن» فى تكوين العمدة ، وهى لا تكون إلا فضلة خالصة دائماً .

= الآخر لجاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار القفلى بغير داع بلاغى .

ح - إذا دخل « لندن » ، أو : « عند » على بداية الغاية فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهاية ، إذ يمكن أن يشتمل الكلام على البداية وسدحها ما دام المقام يكتفى به .

د - ليس الأمر فى كل ما سبق مقصوراً على الأفعال التى تتم فى النظر وتحتاج فى تحقيق معناها إلى غاية زمانية أو مكانية ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملاً إلا بذكر الغاية ؛ يتسارى فى هذا أن يكون العامل فعلاً أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل . . .

١٣ - لدى - ظرف معرب ملازم للنصب على الظرفية . ومعناه : « عند » ويخالفها في أمر :

منها : أن « لدى » لا تُجر أصلاً ، أما « عند » فتجر بالحرف « من » . ومنها : أن « عند » تكون ظرفاً للأعيان (أى : للأشياء المجسمة) وللمعاني . أما « لدى » فلا تكون إلا للأعيان في الصحيح ؛ تقول : هذا رأى عندى صائب ، ولا تقول : لدى .

ومنها : أنك تقول : عندى مال ، وإن كان غائباً ، ولا تقول : لدى مال ، إلا إذا كان حاضراً .

هذا ، وبإضافة « لدى » للضمير تنقلب ألها ياء ؛ نحو : لديك - لديه . . . أما عند إضافتها للاسم الظاهر فلا تنقلب .

١٤ - لماً^(١) - ظرف زمان^(٢) ، بمعنى : حين . ويفيد وجود شيء لوجود آخر . والثاني منهما مترتب على الأول ؛ فهو بمنزلة الجواب المعلق وقوعه على وقوع شيء آخر . نحو : لما جرى الماء شرب الزرع . ولهذا لا بد لها من جملتين بعدها ، ثانيتهما متوقفة التحقق على الأولى . وعامل النصب في : « لماً » هو الفعل أو ما يشبهه في الجملة الثانية .

والكثير الشائع في الجملتين - ولا سيما^(٣) الثانية - أن تكونا ماضيتين ؛ نحو : قوله تعالى : (فلما نجأكم إلى البر أعرضتكم) . وقد ورد في القرآن الكريم وقوع الجملة الثانية مضارعية في قوله تعالى : (فلما ذهب عن إبراهيم الأذى

(١) متجى لها إشارة في ج ٣ ص ٧٥ باب الإضافة .

(٢) حل المشهور ؛ لأن بعض النحاة يعتبرها حرفاً بمعنى : حين .

(٣) قال الأشموني في الجزء الثالث ، أول باب : « إعراب الفعل » عند الكلام على أنواع : « أن » ومنها الزائدة ، ما نصه : « (الزائدة هي التالية (« لما » ؛ نحو قوله تعالى : فلما أن جاء البشر . . . اهـ ، كلام الأشموني . وهنا قال الصبان : (قوله : نحو : فلما أن جاء البشر . . .) وتقول : « أكرمك لما أن يقوم زيد ، برقع المضارع . فارضى . اهـ كلام الصبان نقلاً عن الفارضى . وهذا النص صريح في أنها قد تدخل على المضارع قياساً . والعجيب أن الصبان يأتي بعننا جليلاً واضحاً ، يكل به ما فات الأشموني ثم ينساه بعد هذا في باب « وجع التكسير » عند الكلام على صيغة : « فمول » وأطرادها حيث قال الأشموني عنها في ذلك الباب ما نصه :

وجاءته البشرى - يُجَاد لُنا . . .) كما ورد فيه وقوعها جملة اسمية حيث يقول :
(فلماً نَجَّاهُم إلى البر فَنَهَم مُقْتَصِدٌ) ويقول : (فلما نَجَّاهُم إلى البر إذا هم
يشركون) . وقد تأول النحاة هذه الآيات ؛ بتقدير حذف الجواب أو بغير هذا .
ولا داعي للتأول في القرآن بغير حاجة شديدة ، وإذا كنا نقبله في القرآن فلم لا نقبله
في كلام من يحاكي القرآن ؟ نعم تقبل عما كاته ، ونُدع التأول لمن يتخذهُ شرطاً
للقبول ؛ فالنتيجة الأخيرة واحدة .

هذا ، ولا مانع أن يتقدم جواب « لَمَّا » عليها ، كما ورد في بعض المراجع
اللغوية ^(١) .

ج ١٥ - مَذْ - وَمُنْذُ ^(٢) - قد يكونان ظرفين للزمان ^(٣) متصرفين ، مبنيين ، وقد
يكونان اسمين مجردين من الظرفية ، وقد يكونان حرف جر .

فيصلحان للظرفية إذا وقع بعدهما جملة فعلية ماضوية أو اسمية ؛ فيعربان
ظرفين مبنيين في محل نصب ، مع إضافة كل منهما إلى الجملة التي بعده . وعامل
النصب فيها لا بد أن يكون فعلاً ماضياً ، وكذلك الفعل في الجملة الفعلية التي
يضافان إليها لا بد أن يكون ماضياً . نحو : جئت مذ أو منذ الوالد حاضر -
جئت مذ أو منذ حضر الوالد .

() ظاهر كلام المصنف هنا موافقة التسهيل فإنه لم يذكر في هذا النظم غالباً إلا المجرّد ، ولا يذكر
غيره يشير إلى عدم إطراده غالباً بقّد ، أو نحو : قلّ ، أو ندر ... اه . وهنا قال الصبان ما نصه :
(قوله : ولا يذكر غيره ... إلخ) تركيب فاسد لأن « لَمَّا » الحينية لا تدخل إلا على ماضٍ . . اه كلام
الصبان .

فبأي الرأي نأخذ ؟

بالأول ؛ لأنه نص صريح فيه تيسير ولكن حظ من القوة والسمو البلاغي أقل كثيراً من الآخر
وستأتي إشارة أخرى للظرف « لَمَّا » في ج ٤ ص ٢٣٥ م ٤٨ .

(١) فقد جاء في تاج العروس شرح القاموس عند الكلام عليها ما نصه (« وقد يتقدم الجواب عليها
فيقال : استمد القوم لقاء العدو لما أحسوا بهم . أي حين أحسوا بهم ») .

() سبق الكلام عليهما في ج ١ ص ٣٦٦ م ٣٧ و ص ٣٧٠ م ٣٨ . وسيجيء في حروف الجر
ص ٣٩٦ م ٩٠ . مناسبة أخرى لها . والكلام عليهما متشبه التواحي متعدد الأحكام . ولقد خصصنا
ببحث واف مستقل أحد أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ودون بحثه المستفيض بمجلة المجمع ج ٣ ص
٢٥٤ واستطاع أن يمرض فيه كل ما يختص بهما عرضاً مفيداً كاملاً . (وقد أقيتناه آخر الكتاب ص ٤١٥) .
(٣) معناها : زمن ، أو : أمّة .

ويتجردان للاسمية الخاصة^(١) إذا لم تقع بعدهما جملة ، وقع بعدهما اسم مرفوع^(٢) نحو : غادرت البلد مذ ، أو : منذ يومان .
« فذ » و « منذ » مبتدأ و « يومان » خبره ، أو العكس^(٣) . ولا بد من تقدمهما في الحالتين (أى : عند إعرابهما مبتدأ وخبراً) . والمعنى : غادرت البلد ، أمد المغادرة يومان .
ويكونان حرفي جر إذا وقع الاسم بعدهما مجروراً .

١٦ - مع - ظرف لا يتصرف . وهو معرب منصوب على الظرفية - في الرأي الشائع - ويدل على زمان اجتماع اثنين - غالباً - أو مكانهما . وإضافته هي الكثيرة . فإن انقطع عن الإضافة نون ، وصار حالاً . وسيجي^(٤) كلام آخر عليه وعلى ظروف تقدمت ، في المكان المناسب من باب الإضافة .

* * *

بناء أسماء الزمان المبهمة ، وشبيهتها الأسماء الأخرى المبهمة :
تُبنى على الفتح أسماء الزمان المبهمة كلها^(٥) ، ظروفًا وغير ظروف ، جوازًا - لا وجوبًا - في حالتين :

الأولى إذا أُضيفت إلى الجمل جوازًا لا وجوبًا^(٦) والمراد بالمبهمة هنا : النكرة التي تدل على الزمان دلالة غير محددة بمبدأ ولا نهاية ، مثل حين - زمان - وقت ، أو تدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : نهار - صباح - عشيّة - غداة . بخلاف أسماء الزمان المختصة بتعريف أو غيره - مما سبق بيانه في رقم ٢ من هامش ص ٢٠٥ - ، فإنها لا تضاف إلى الجمل . ومثلها : الزمان المحلود ؛ كأمس ،

(١) أى : بغير ظرفية . (٢) فإن كان مجروراً فها حرفا جر ، كما سيجي . هنا وفي ص ٣٩٦ م ٩٠ ، مبحث حرف الجر . (٣) فيكون « مذ » و « منذ » ظرفين متعلقين بمحذوف هو الخبر .
(٤) ج ٣ ص ١٠١ م ٩٥ . (٥) سبقت الإشارة إليها في ص ٢٠٥ ثم في ويحيى تفصيل الكلام على أسماؤها في ج ٣ باب الإضافة ص ٢١ و ٥٤ و ٧٠ و ٧٣ .
(٦) لأن الإضافة الواجبة تحتم البناء - كما سيجي - في ج ٣ ص ٦٤ ، ٦٥ و ٦٧ م ٩٤ - وإذا أُضيفت أسماء الزمان إلى جملة وجب أن تكون جملة خبرية ، ولا تصلح الجملة الشرطية المقترنة « بأن » أو بغيرها من أدوات التعليق ، ولا الجملة الإنشائية على اختلاف أنواعها إلى غير هذا من بقية الشروط التي سذكر في الموضع السالف .

وغد ، والمعلومة كيومين - ليلتين - أسبوع - شهر - سنة ؛ فكل هذه الأزمنة^(١) لا يضاف منها شيء للجمل .

فإذا أضيفت تلك الظروف المبهمة إلى الجمل فإنها تبني جوازاً - كما أسلفنا - ويكون بناؤها على الفتح^(٢) ويمحوز فيها الإعراب ؛ . ولكن البناء على الفتح أفضل إذا أضيفت لجملة فعلية فعلها مبني - ولو كان مضارعاً مبنيًا - ، مثل : عاد المسرف فقيراً كيوم - جاء إلى الدنيا . ومثل : أشرف أيام الأمهات حين يحرضن على تربية أولادهن . والإعراب أفضل إذا أضيفت لجملة مضارعية مضارعها معرب أو لجملة اسمية^(٣) ، مثل قوله تعالى : (هذا يوم يُنفعُ الصادقين صدقهم) ومثل أن تسمع من يقول : « الشجاعة مطلوبة » فتقول : هذا يومُ الشجاعة مطلوبة . الثانية : إذا أضيفت لمبني مفرد (غير جملة) ، نحو : يومئذ - حيثئذ . . .

ولحقَ النحاة بأسماء الزمان المبهمة ، ما ليس زماناً من كل اسم معرب ناقص الدلالة بسبب توغله في الإبهام ؛ مثل : غير - دون - بين - مثل ... ونحوها مما يسمونه : « متوغلاً في الإبهام »^(٤) ومن أمثلة : (ما قام أحدٌ غيرك) - والآيات (إنه لحق مثلٌ ما أنكم تنطقون) ، في قراءة من قرأ « مثل » بفتح اللام -

(١) سبق الكلام عليها أيضاً في ص ٢٠٥ ٧٨ . (٢) راجع المحضرى - وغيره - في باب الإضافة ، حيث عقد « تنبيهاً » مستقلاً لنص على الفتح فقط . (٣) سواء أكانت الجملة الاسمية مصدرة بما الحجازية ، أو : « لا » أعتباً ، أو : « لا » العاملة عمل : « إن » - أم غير مصدرة . (٤) أى : تعمقه وتغلغله في داخله . والمراد به : اللفظ الذى لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه . وتستجى إشارة له في الجزء الثالث باب الإضافة ص ٢١ وص ٩٣ ومنها نعلم أن اللفظ المتوغل في الإبهام قد يكتب البناء من المضاف إليه مع إفصاح هذا مفصلاً ، وأنه في أكثر أحواله لا يقع تحتاً ، ولا منعوتاً ، إلا غير وسوى فيصلحان التثنت - ومن أنفاظه : قبل وبمه . . . و . - كما سيجرى في باب التثنت ص ٣٤٦ ١١٤ من الجزء الثالث - وأنه في أكثر أحواله لا يستفيد التعريف من المضاف إليه المعرفة إلا بأمر خارج عن الإضافة ؛ كقوع كلمة : « غير » بين ضدين في مثل : رأيت العلم غير الجمل ، وعرفت العالم غير الجاهل ، وقوله تعالى : (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) فوقع كلمة : « غير » بين ضدين أزال إبهامها ؛ لأن جهة المغايرة تتعين . يختلف خليها من ذلك في مثل : أبصرت رجلاً غيرك . وكذلك الشأن في كلمة : « مثل » إذا أضيفت إلى معرفة بغير وجود قرينة تشعر بمائلة خاصة ، فإن الإضافة لا تعرفها ولا تزيل إبهامها . أما إن أضيفت المعرفة وقارنها ما يشعر بمائلة خاصة فإنها تتعرف نحو : راقى هذا الخط ، وسأكتب مثله . ؛ وهذا معنى قولهم : إذا أريد بكلمة : « غير » و « مثل » مغايرة خاصة ومائلة خاصة تحكيم بغيريهما . وأكثر ما يكون ذلك في « غير » إذا وقعت بين متضادين ؛ أما قوله تعالى : (أرجعنا نعمل صالحاً غير الذى كنا نعمل) حيث وقعت كلمة : «

... ..

(ومنا حين ذلك) — (لقد تقطع بينكم...) بالبناء على الفتح جوازاً في هذه الأمثلة ،
وأشباهاها . فالإضافة تجوز البناء على الفتح — وحده — في الأنواع الثلاثة السالفة .
وذهب ابن مالك إلى أنه لا يبنى مضاف بسبب إضافته إلى مبنى أصلاً ،
لا ظرفاً ولا غيره ؛ وأن الفتحة في الأمثلة (١) السابقة حركة إعراب لبناء ؛
إما على الحالية ، أو على المصدرية أو ... أو ^(١) ...
وهذا الرأي قد يكون أنسب للأخذ به اليوم ، والاقتصار عليه ، بالرغم من صحة
الأول وقوته ، وشيوعه — ، منعاً للاضطراب ، وتحديد الغرض .

= « غير » المضافة المعروفة صفة للكرة فالحقيقة أنها لا تعرب هنا صفة ولكن تعرب بدلاً ؛ لعدم مطابقتها .

(١) راجع في كل ما سبق المجمع ج ١ ص ٢١٨ .

(راجع الأسمون والصبيان أول باب الإضافة عند الكلام على الإضافة غير المحضة) .

أنها محضة وبمعنوية تفيد التخصيص وإن كانت لا تفيد التثمين .

والمبرد يقول إن الإضافة غير محضة ، فأنشأها التخفيف وما يتصل به من خصائصها . وغيرهما يقول :

يقى أن نذكر ما قرره النحاة بشأن تلك الألفاظ إذا لم تستند التعريف من المضاف إليه . فسيبويه

الموصوف في تنكيره .

المسألة ٨٠ :

المفعول معه^(١)

(١) إذا سأل مسترشد : أين دار الآثار القديمة ؟ فقد يكون الجواب :
تسير مع طريقك هذا ؛ فينتهى بك إليها .

ليس المراد أنه يسير ، والطريق يسير معه حقيقة ، وإلا كان المعنى فاسداً ؛
لأن الطريق لا يمشى ، وإنما المراد أن يباشر السير في هذا الطريق ، ويقرن المشى
به حتى يصل .

ولو كان الجواب : تسير وطريقك هذا . . . لكان التعبير سليماً ، والمراد واحداً
في الجوابين .

فإن كان السؤال : أين محطة^(٢) القُطُر ؟ فإن الجواب قد يكون : تمشى
مع الأبنية التي أمامك ؛ فتنتهى بك إلى ميدان فسيح ، فيه المحطة . ليس المراد
أن يمشى ، و تمشى معه الأبنية فعلاً ؛ وإلا فسد المعنى ؛ إذ الأبنية لا تمشى .
وإنما المراد أن يلتزم المشى الذي يقارنها ويلابسها حتى يصل إلى غايته . ولو كان
الجواب تمشى والأبنية التي أمامك . . . لصحّ الأسلوب ، وما تغير المراد .

(ب) وإذا قلنا : أكل الوالد مع الأبناء . . . فإن الجملة تفيد أن الأبناء
شاركوا والدهم — فعلاً — في الأكل ؛ بسبب وجود كلمة تفيد المشاركة المعنوية
الحقيقية ، وهي : « مع » ولا يفسد المعنى بهذا الاشتراك الحقيقي . وكذلك لو قلنا :
أكل الوالد والأبناء ؛ فإن المعنى يبقى على حاله ، ولا فساد في التركيب .

ومثل هذا : جلس الأب مع الأسرة ، فإن هذه الجملة تفيد اشتراك الأسرة
في الجلوس اشتراكاً واقعياً ؛ بسبب وجود كلمة تفيد هذا ؛ وهي : « مع » . ولا
شيء يحول دون هذا المعنى أو يؤدي إلى فساد الصياغة لو قلنا : جلس الأب
والأسرة .

(١) أى : المفعول الذي وقع معه فعل القائل .

(٢) هذه كلمة عربية صحيحة .

نعود إلى الجُمْل التي فيها : « الواو » بدلا من كلمة : « مع » وهي :
 نسير وطريقك - تمشى والأبنية - أكل والدوا الأبناء - جلس الأب والأُسرة - ...
 فنلاحظ أن كل كلمة وقعت بعد الواو مباشرة هي : اسم ، مسبوق بواو بمعنى :
 « مع » ، وهذه الواو تدل على أن ما بعدها قد لازم اسماً قبلها ، وصاحبه زمن وقوع
 الحدث^(١) ، وقد يشاركه في الحدث - كالمثالين الأخيرين - أو لا يشاركه ؛
 كالمثالين الأولين . وهذا الاسم الذي بعدها هو ما يسمى : « المفعول معه » .
 ويقولون في تعريفه :

إنه : اسم ، فضلة ، ، قبله واو بمعنى : « مع » ، مسبوقة بجملة فيها
 فعل أو ما يشبهه في العمل ، وتلك الواو تدل نصاً على اقتران الاسم الذي بعدها
 باسم آخر قبلها في زمن حصول الحدث ، مع مشاركة الثاني للأول في الحدث ،
 أو عدم مشاركته^(٢) .

(١) معنى الفعل ، أو ما يشبهه .

(٢) إن لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة - بسبب أن الاسم السابق منصوب ، وأن العامل
 يصح أن يتسلط على الاسم الذي بعدها مباشرة - فهي للسلف قطعاً ؛ نحو : قرأت المجلة والصحيفة .
 كما سيبيء في رقم ١ من هامش ص ٢٤٤ .
 أما إذا كان الاسم السابق مرفوعاً أو مجروراً والاسم بعد الواو منصوباً منطبقاً عليه تعريف المفعول معه فإن
 نصبه يقطع بأن المراد هو المصاحبة نصاً ، إذ لو كان المراد المطف لوجب جر المطفوف أو رفعه تبعاً للمطفوف عليه .

زيادة وتفصيل :

من التعريف السابق نعلم أن كل جملة مما يأتي لا تشتمل على المفعول معه :
أقبل القطارُ والناسُ مستظرون ، لأن الذي وقع بعد الواو^(١) جملة ، وليس اسماً مفرداً .

اشترك محمود وحامد ؛ لأن الذي بعد الواو عمدة ، لا فضلة ، إذ الفعل :
« اشترك » يقتضى أن يكون فاعله مثنى أو جمعاً ؛ لأنه لا يقع إلا من اثنين أو أكثر ؛ فلا بد من التعدد ، ولو بطريق العطف كالمثال المذكور ؛ « فحامد » معطوف على الفاعل : « محمود » فهو في حكم الفاعل .

خلطت القمح والشعير ؛ لأن الواو لم تفيد : « معية » وإنما فهمت المعية من الفعل : « خلط » .

نظرت علياً وحليماً قبله ، أو بعده ، وشاهدت الليل والنهار ، لأن الواو فيهما ليست للمعية ، وإلا فسد المعنى .

شاهدت الرجل مع زميله ، واشترت الحقيية بكتبتها ؛ فالمعية هنا مفهومة واضحة ، ولكن لا توجد الواو .

كل زارع وحقله ، بشرط أن يكون خبر المبتدأ : « كل » محذوفاً في آخر الجملة ؛ والتقدير : كل زارع وحقله مقترنان ؛ فلا تكون الواو للمعية ؛ لعدم وقوعها بعد جملة . أما إذا كان الخبر مقدراً قبل الواو (أى : كل زارع موجود وحقله) فالواو للمعية .

لا تتناول الطعام وتقرأ ؛ لأن الذي وقع بعد الواو فعل^(٢) ،
هذا المعروف لك وأباك ، وما الرجل فرحاً والشريرك ، لعدم وجود ناصب يعمل النصب فيهما ؛ فلا يصح النصب ؛ إذ لا مفعول معه .

(١) هذه الواو تسمى : واو الحال ، وهي من جهة المعنى تفيد المعية ، لأنها تفيد المقارنة في النائب ، والمقارنة نوع من المعية ، لكن لا تسمى اصطلاحاً واو المعية .

(٢) يصح في هذا الفعل أن يكون مجزئاً بالظرف ، أو مرفوعاً على الاستئناف فلا تكون الواو للمعية . ويجوز أن يكون منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية ؛ فيكون المصدر مفعولاً معه (في رأى راجع) كما صرح بهذا الخضرى وغيره في هذا الباب . ولهذا الرأى ما يعارضه . (وتقصيها في مكانها من الجزء الرابع من الكلام على نصب المضارع بعد واو المعية . في باب النواصب) .

أحكامه :

له عدة أحكام ، منها :

١ - النصب . والنائب له : إما الفعل الذى قبله كالأمثلة السالفة ، وإما ما يشبه الفعل فى العمل^(١) ، كاسم الفاعل ، فى نحو : الرجل سائر والحدائق - وكاسم المفعول ؛ فى نحو : السيارة متروكة والسائق ، وكالمصدر ؛ فى نحو : يعجبني سيرك والطوار^(٢) ، واسم الفعل فى مثل : رُوِيْدَكَ والغاضب^(٣) . بمعنى أمهل نفسك مع الغاضب .

وقد وردت أمثلة مسموعة - لا يصح القياس عليها لقلتها - وقع فيها المفعول معه منصوباً بعد : « ما » ، أو : « كيف » الاستفهاميتين ، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه فى العمل . مثل ما أنت والبحر ؟ كيف أنت والبرد ؟ قالبحر والبرد - - وأشباههما - مفعولان معه ، منصوبان بأداة الاستفهام . وقد تأول النحاة هذه الأمثلة . وقد روا لها أفعالا مشتقة من الكون وغيره^(٤) ، مثل : ما تكون والبحر ؟ كيف تكون والبرد ؟ فالكلمتان مفعولان معه منصوبان بالفعل المقدر^(٥) عندهم .

(١) إن كان الشيء من المشتقات يجب أن يكون مما ينصب المفعول به ، ولهذا لا تصلح الصفة المشبهة ، ولا أفعل التفضيل ولا ما لا يعمل .

(٢) قرصيف . والرصيف : كلمة صحيحة .

(٣) بشرط أن تكون الواو للمعية ، وبمعناها المفعول معه ، وليست للطف وبمعناها مطوف ؛ (لأن هناك حالات تصلح فيها للمعية والطف كما سيبي) .

(٤) مثل : تصنع - تفعل . . . وكل ما يصلح له الكلام - كالمثالين - لبيان مضمون المعنى . .

(٥) والحق : أنه لا داعي لهذا التقدير ؛ فقد كان بعض العرب ينصب المفعول معه بعد الأدوات السالفتين ، ولن نقس عليهما أدوات استفهام أخرى . إذ التقدير فى مثل هذه الحالات مناه إخضاع لفة وطبعة ، لفة وطبعة أخرى ، من غير علم أصحابهما . وليس هذا من حقنا .

١ - وإذا كان أصل الكلام : ما تكون والبحر ؟ وكيف تكون والبرد ؟ فإن « كان » فى المثالين ناقصة وأداة الاستفهام خبرها متقدماً . أما اسمها فضمير المخاطب ، كان مستتراً فيها . فلما حذفت برز وصار منفصلاً .

ب - ويجوز اعتبار « كان » تامة ، وقاطعها الضمير المستتر ، ويصير بعد حذفها بارزاً منفصلاً ، و « كيف » الاستفهامية حال مقدم و « ما » الاستفهامية مفعول مطلق متقدم ، بمعنى : أى وجود توجه مع البحر . . . وهذا أسهل كسهولة : تصنع أو تعمل . . . بدلا من « كان » الناقصة وفيما سيقول ابن مالك :

٢- لا يجوز أن يتقدم على عامله مطلقاً ، ولا أن يتوسط بينه وبين الاسم المشارك له والمقارن ... ففي مثل : مشى الرجلُ والحديقةُ ؛ لا يصح أن يقال : والحديقةُ مشى الرجلُ ، ولا : مشى والحديقةُ الرجلُ .

٣- لا يجوز أن يفصل بينه وبين الواو المعية فاصل ، ولو كان الفاصل شبه جملة ، كما لا يجوز حذف هذه الواو مطلقاً .

٤- إذا جاء بعده تابع ، أو ضمير ، أو ما يحتاج إلى المطابقة - وجب أن يراعى عند المطابقة الاسم الذي قبل الواو وحده ؛ نحو : نحو : كنت أنا وزميلاً كالآخ ؛ ولا يصح كالأخوين .

* * *

حالات الاسم الواقع بعد الواو :

له حالات أربع :

أولها : جواز عطفه على الاسم السابق ، أو نصبه مفعولاً معه ^(١) . والعطف أحسن ، مثل : بالغ الرجلُ والابنُ في الحفاوة بالضيف . فكلمة : « الابن » ،

يُنصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهُ في نحو : سِيرَى والطَّرِيقُ مُسْرَعَةً (أى : سِرى مع الطريق) يقول : ما يحى بعد الواو في مثل : سِرى والطَّرِيقُ مسرعة - ينصب على اعتباره مفعولاً معه . ولم يوضح هذا المفعول ، ببيان أوصافه ، وشروطه ؛ مكتفياً بالمثال ، والتعريف بالمثال نوع من أنواع التعريف المنطقي ، ولكنه لا يناسب ما نحن فيه مما يحتاج إلى شروط وقيد . . . ثم قال :

يَمَّا زَيْنَ الْفِعْلِ وَشَبَّهَهُ سَبَقَ ذَا النُّصْبِ . لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ يريد : هذا النصب المفعول معه يكون بشئ سبق ؛ كالفعل وشبهه ، ولا يكون بالواو في الرأي الأحق بالاتباع (فكلمة : « ما » بمعنى شئ . وأجار والمجرور خبر متقدم المعتبر المتأخر ؛ « ذا » . والجملة من الفعل : « سبق » وقاطعه في محل نصب حال من كلمة : الفعل) . . . والتقدير : هذا النصب بشئ من الفعل وشبهه حالة كون الشئ سبق ، وتقدم على المفعول معه وحل الواو ، ويصح أن تكون : « ما » موصولة ، والجملة الفعلية صلة ... ثم أشار بعد ذلك إلى المفعول معه المنصوب بعد « ما » و « كيف » الاستفهاميتين ، فقال :

وَبَعْدَ « مَا » اسْتِفْهَامُ أَوْ « كَيْفَ » نَصْبٌ يَفْعَلُ كَوْنُ مُضْمَرٍ يَعْضُ الْعَرَبُ وقد نسب النصب بعد الأدوات السالفتين لبعض العرب للدلالة على أنه سماعي فقط ، وهذا صحيح . ولكن العرب لا دخل لها بفعل الكون المقدر وغيره من المصطلحات النحوية المحضة .

(١) إلا في الحالة المشار إليها في رقم ٢ من آخر هامش ص ٢٤١ .

يجوز رفعها بالعطف على الرجل ، أو نصبها مفعولاً معه ، وإنما كان العطف أحسن من النصب على المعية لأنه أقوى في الدلالة المعنوية على المشاركة والاقتران^(١) ولاشئ يعيبه هنا . ومثله : أشفق الأبُ والجدُّ على الولد - أضاء القمر والنجوم ...
ثانيها : جواز الأمرين ، والنصب على المعية أحسن ؛ للفرار من عيب لفظي أو معنوي . فثال اللفظي : أسرع والصدقُ ؛ فكلمة : «الصدق» يجوز فيها الرفع عطفاً على الضمير المرفوع المتصل ، ويجوز فيها النصب على المعية ، وهذا أحسن ؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل يشوبه بعض الضعف إذا كان بغير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ كهذا المثال^(٢) والفرار من الضعف أفضل من الإقبال عليه بغير داع^(٣) .

ومثال العيب المعنوي قولهم : لو تركت الناقةَ وفَصَّيْلَهَا^(٤) لَرَضَعَهَا . فلو عطفنا كلمة : «فصيل» على كلمة : «الناقة» لكان المعنى : لو تركت الناقة وتركت^(٥) فصليها - لرضعها ، وهذا معنى غير دقيق ، يحتاج تصحيحه إلى تأويل وتقدير لا داعي لهما . وعيه آت من أن تركهما لا يستلزم تلافيهما المؤدى إلى حصول الرضاعة . وقد تركهما ؛ لاثحول بينهما ، ولكن الأم تنفر منه ، ولا تمكنه من الرضاعة ، أو ينفر منها . . .

ثالثها : وجوب العطف ، وامتناع المعية^(٦) : وذلك حين يكون الفعل أو ما يشبهه مستلزماً تعدد الأفراد التي تشترك في معناه اشتراكاً حقيقياً . أو لوجود ما يفسد المعنى مع المعية . فثال الأول : تقاتل النمرُ والفيلُ - واختصم العادلُ والظالمُ -

(١) لأن العطف يقتضى إعادة العامل تقديرأ قبل المعطوف ، فكان العامل مكرر . فيقع به التأكيد القلبي الذى يقرئ المعنى .

(٢) كما هو موضح في مكانه من باب العطف - ج ٣ - . عند الكلام على العطف على الضمير المرفوع المتصل .

(٣) وفي الحالتين السابقتين يقول ابن مالك :

وَالْعُطْفُ إِن يُمْكِنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

النسق هو العطف بالحرف ؛ كالعطف بالواو ، أو الفاء ، أو ثم . . .

(٤) التفصيل : ابن الناقة الذى يفصل عنها .

(٥) لأن العطف على نية تكرار العامل .

(٦) من هذا القسم المسألة المشار إليها في رقم ٢ من هامش ص ٢٤١ .

اتفق التاجر والصانع . . . فكل فعل من هذه الأفعال : (تقاتل - اختصم - اتفق - وأشباهاها) لا يتحقق معناه إلا بالتعدد الذى يشترك فيه الأفراد فى معنى العامل ؛ فلا بد من وجود اثنين أو أكثر يشتركان حقيقة فى التقاتل ، والاختصام ، والاتفاق ؛ وهذا يتحقق بالعطف دائماً ؛ لأنه يقتضى الاشتراك المعنوى الحقيقى ^(١) . بخلاف المعية ؛ فإنها تقتضى الاشتراك الزمنى ؛ أما المعنوى فقد تقتضيه حيناً ، ولا تقتضيه أحياناً ؛ كما عرفنا ^(٢) .

ومثال الثانى : أشرق القمر وسُهِيلٌ قبله أو بعده . . . فتفسد المعية بسبب وجود : « قبل » ، أو « بعد »

رابعاً : امتناع العطف ووجوب النصب - فى الأصح - ، إمّا على المعية ، إن استقام المعنى عليها . وإمّا على غيرها إن لم يستقيم ؛ كنصب الكلمة مفعولاً به لفعل محذوف ؛ وذلك منعاً لفساد لفظى أو معنوى . فمثال وجوب النصب على المعية للمانع لفظى يمنع العطف : نظرت لك وطائراً ؛ لأن الأصل - الغالب - فى العطف على الضمير المحرور أن يعاد حرف الجر مع المعطوف ، ومثال النصب للمانع معنوى يمنع العطف : مشى المسافرُ والصحراءُ . ينصب كلمة : « الصحراء » على المعية ؛ إذ لو رفعت بالعطف على كلمة : « المسافر » لكان المعنى : مشى الصحراءُ . وهذا فاسد . ومثال النصب على غير المعية بتقدير فعل محذوف ينصب الكلمة مفعولاً به : دعيتا لحفل ساهر فأكلنا لحماً ، وفاكهة ، وخضراً ، وماء عذباً ، وغناء ساحراً - فيجب نصب كلمة : « ماء » وكلمة : « غناء » بفعل محذوف يناسب كلا منهما . والتقدير : وشربتا ماء عذباً ، وسمعنا غناء ساحراً . . . ولا يصح النصب على المعية ، ولا على العطف ^(٣) ، وإلا فسد المعنى ^(٤)

(١) أما الاشتراك فى الزمن فقد يقتضيه ؛ أو لا يقتضيه ؛ فقل : أكلت خالدة وأختها ، قد يقع أكلهما فى زمن واحد أو مختلف كما يتضح من الصفحة الآتية . (٢) فى ص ٢٤٠ ، ٢٤١ . (٣) لأن الملاء لا يؤكل . وكذا القناء ؛ ولأن سماع القناء فى الحفل الساهر يكون بعد الأكل - عادة - لا معه فى زمنه .

وعند تقدير فعل محذوف مناسب . تنشأ جملة فعلية تكون معطوفة بالواو على الجملة الفعلية الأولى ؛ فالعطف - على الأصح - عطف جمل . والممنوع عطف المفردات ، إذ لا يجوز عطف « ماء » ولا غناء على : لحماً . لكن يصح عطف جملة : « شرينا » وجملة : « سمعنا » على الجملة الأولى ؛ وهى : « أكلنا » . وسيجيء مناسبة أخرى لهذا فى ج ٣ باب العطف عند الكلام على العطف بالواو .

(٤) وإلى شطر من هذه الحالة يشير ابن مالك قائلا :

وَالنَّصْبُ - إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ - يَجِبُ أَوْ أَعْتَقِدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصَبُّ

.....

زيادة وتفصيل :

(١) في كل حالة يجوز فيها الأمران ؛ العطف والمعية ، لا بد أن يختلف المعنى في كل أمر منهما ؛ ذلك أن العطف يقتضى المشاركة الحتمية بين المعطوف والمعطوف عليه في معنى الفعل ، من غير أن يقتضى المشاركة الزمنية الحتمية ؛ فقد يقتضيهما أو لا يقتضيهما ، - كما في رقم ١ من هامش الصفحة السابقة - ففى مثل : « آنسى محمود وصالح في السفر » لا بد أن يشترك الاثنان في مؤانسة المتكلم ، وأن تتناولهما المؤانسة ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ فكأنك قلت : آنسى محمود ، وآنسى صالح . لكن ليس من اللازم أن تكون هذه المؤانسة قد شملتتهما ، وشملت المتكلم في زمن واحد ؛ فقد تكون في وقت واحد أو لا تكون . والأمر في هذه المشاركة الزمنية وعدمها ، مترك للقرائن والدلائل .

أما المفعول معه فلا بد من المشاركة الزمنية الحتمية . أما المشاركة المعنوية فقد يقتضيهما أو لا يقتضيهما ؛ ففى مثل : سافر الرحالة والصحراء ، تتعين المشاركة الزمنية وحدها دون المعنوية ؛ فإنها تفسد المعنى ؛ لأن الصحراء لا تسافر ... وفى مثل : سار القائد والجنود ، فإن المشاركة المعنوية جائزة مع المشاركة الزمنية المحتمومة . فجواز الأمرين في كل حالة يجوز فيها أمران ليس معناه أن المراد منهما واحد . وإنما معناه أن هذا الضبط صحيح إن أردت المعنى المعين المختص به ، وأن ذاك الضبط صحيح كذلك إن أردت المعنى المختص به كذلك . وإن شئت فقل : إن كل ضبط صحيح منهما لا بد أن يؤدي إلى معنى يخالف ما يؤديه الضبط الآخر .

(ب) قد يقتضى المقام ذكر أنواع مختلفة من المفاعيل . وفى هذه الحالة يحسن ترتيبها بتقديم المفعول المطلق ، فالمفعول به الذى تعدى إليه العامل مباشرة . فالمفعول به الذى تعدى إليه العامل بمعونة حرف جرٍّ ، فالظرف الزمانى ، فالمكانى ، فالمفعول له ، فالمفعول معه . وهذا الترتيب هو ما ارتضاه كثير من النحاة . ولحق أن الذى يجب مراعاته عند الترتيب هو تقديم ما له الأهمية .

المسألة ٨١ :

الاستثناء

تمهيد : يتردد في هذا الباب كثير من المصطلحات الخاصة به ، والتي لا بدّ من معرفة مدلولاتها - قبل الدخول في مسائله وأحكامه . ومن تلك المصطلحات :

المستثنى منه - المستثنى - أداة الاستثناء - التّام - الموجب - المفرغ - المتصل - المنقطع . . . وفيما يلي بيانها .
(١) (المستثنى منه - المستثنى - أداة الاستثناء) .

هذه الثلاثة تنكشف مدلولاتها على أكمل وجه إذا عرفنا أن أسلوب الاستثناء في أكثر حالاته ، هو أسلوب أهل الحساب في عملية : « الطرح » . فالذي يقول : أنفقت من المال مائة إلا عشرة ، إنما يعبر عما يقوله أهل الحساب : (١٠٠ - ١٠) ، والذي يقول : اشترت تسعة كتب إلا اثنين ، إنما يعبر عن قولهم : (٩ - ٢) . . . وهكذا . . .

والتعبير الحسابي يشتمل على ثلاثة أركان مهمة ؛ هي : المطروح منه (مثل ١٠٠ ، ٩ . . . وأشباههما . . .) والمطروح (مثل ١٠ ، ٢) وعلامة الطرح ، ويمزون لها بشرطة أفقية قصيرة : (-) .

ولفظة المصطلحات الحسائية الثلاثة ما يقابلها تماماً في الأسلوب الاستثنائي ؛ ولكن بأسماء أخرى ؛ فالمطروح منه يقابله : « المستثنى منه » . والمطروح يقابله : « المستثنى » . وعلامة الطرح يقابلها الأداة : « إلا » ، أو إحدى أخواتها ، أي : ثلاثة إزاء ثلاثة .

ولما كانت عملية الطرح بمصطلحاتها شائعة ، بل أولية - كان ربط أسلوب الاستثناء بها كفيلاً بوضاح مصطلحاته الثلاثة السالفة ، وفهمه في سهولة ويسر واستقرار^(١) .

(١) أي : بقاءه مفهوماً .

وفي ضوء هذا نستطيع أن نفهم قول النحاة في تعريف الاستثناء: (إنه الإخراج «بلا» أو إحدى أخواتها. لِمَا كان داخلاً في الحكم السابق عليها)^(١). فليس هذا الإخراج إلا «الطرح»؛ بإسقاط ما بعدها مما قبلها، وبخالفته إياه فيما تقرر من أمر مثبت أو منفي . . .

(ب) الاستثناء التام :

ما كان فيه المستثنى منه مذكوراً ؛ كالأمثلة السالفة ، ومثل : ركب الطائرة عشرين ساعة إلا خمسة^(٢) . وكان معنى زملائى إلا ثلاثة . فكلمة ، «عشرين» هي المستثنى منه . وكذا كلمة : «خمس» . وبسبب وجود كل منهما في الكلام سمي الاستثناء : «تاماً» .

(ج) الاستثناء الموجب ، وغير الموجب :

فالأول ما كانت جملته خالية من النفي ؛ وشبهه ؛ وهو هنا : النفي ، والاستفهام الذى يتضمن معنى النفي^(٣) ؛ كالأمثلة السابقة .
والثانى : ما كان مشتملاً على نفي أو شبهه ؛ نحو : ما تأخر المدعون للحفل إلا واحداً . هل تأخر المدعون إلا واحداً^(٤) ؟
ومن النفي ما هو معنوى (يفهم من المعنى اللغوى للكلمة ، دون وجود لفظ من ألفاظ النفي) . مثل : يأبى الله إلا أن يسم نوره ؛ فعنى «يأبى» : لا يريد .

(١) وهذا يشمل الدخول الحقيقى ؛ كالأمثلة السالفة ، والدخول التقديرى الملاحظ في النفس كالمفرغ ؛ وكالمستثنى المنقطع ، - - وسيجيء إيضاحهما في ص ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٣ - ؛ فلنهما لا يدخلان في الحكم السابق حقيقة ، وإنما يتدججان فيه تقديراً .

(٢) وهذا يشمل أنواعاً ؛ منها الاستفهام الإنكارى : (ويسمى أيضاً : الإبطال) ويعرفونه بأنه الذى يسأل به عن شيء غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل . ومثله كاذب . وهذا النوع بمعنى النفي ؛ فإداة الاستفهام فيه بمنزلة أداة النفي في أن الكلام الذى تدخل عليه منى المعنى (راجع المعنى ج ١ عند الكلام على الهزلة . وكذلك حاشية الأمير عليه عند الكلام على : «أم») . فنحو قوله تعالى : (ومن أسدق من الله حديثاً ؟) .

ومنها : الاستفهام التوبيخى ؛ وهو : ما يسأل به عن أمر حاصل واقع ، ومن يلحق وجوده يكون صادقاً في إخباره عن أمر موجود . لكن فاعله ملوم يستحق التوبيخ ، مثل قولنا للأوصياء : أننا كلون أموال اليتامى بالباطل ؟

(٣) من النحاة من يرى أن هذا النوع لا تستخدم فيه أدوات الاستثناء الفعلية ، وأوله ضعيف يجب إهماله ؛ أعني بصريح ما جاء في المفصل - ٣٨ ص ٧٧ و ٧٨ - . وفي الخضرى والصبيان - وسيجيء هذا في رقم ١ من هامش ص ٢٧٦ -

ومثل: قَتَلَ رجلٌ يفعلُ ذلك، لأن معنى: «قَتَلَ» في هذا الأسلوب المسموع، هو: النفى؛ أى: لا رجلٌ يقول ذلك.

أما «لو» في مثل: لو حضر الضيوفُ إلا واحداً، لأكرمتمهم، فإنه نفى ضمنى غير مقصود، فلا ينظر إليه من هذه الناحية، فكأنه غير موجود.

(د) الاستثناء المفرغ^(١)، هو: ما حذف فيه المستثنى منه والكلام غير موجب. نحو: ما تكلم... إلا واحداً — ما شاهدت... إلا واحداً — ما ذهبت... إلا لواحد؛ فالاستثناء المفرغ يقتضى أن يكون الكلام غير تام وغير موجب معاً. وهذا أمر يجب التنبيه له. وإلى أن أداة الاستثناء الفعلية لا يصح استخدامها فيه. لأنها لا تستخدم إلا في الاستثناء التام المتصل^(٢).

(هـ) الاستثناء المتصل والمقطوع.

فالأول: ما كان فيه المستثنى بعضاً^(٣) من المستثنى منه؛ نحو: سقيت الأشجار إلا شجرة — فحص الطبيب الجسم إلا اليد.

والثاني: ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه؛ نحو حضر الضيوف إلا سياراتهم — اكتمل الطلاب إلا الكتب. ومثل قوله تعالى عن أهل الجنة: (لا يسمعون فيها لَغَوْاً إلا سَلَاماً)، فاللغو هو: ردىء الكلام وقيحه، والسَّلام ليس بعضاً منه. وكذلك قوله تعالى: (لا يسمعون فيها لَغَوْاً ولا تَأْنِياً إلا قِيلاً سَلَاماً).

وليس معنى انقطاعه أنه لا صلة له بالمستثنى منه، ولا علاقة تربطهما ارتباطاً معنوياً، وإنما معناه انقطاع صلة «البعضية» بينهما؛ فليس «المستثنى» جزءاً حقيقياً من المستثنى منه، ولا فرداً من أفرادها. ومع انقطاع هذه الصلة على

(١) انظر رقم (١) من هامش ص ٢٤٩.

(٢) انظر ص ٢٧٦ وقد ورد النص الخاص بمنع استخدام أداة الاستثناء الفعلية في غير التام المتصل في حاشية الحصري، وبالجزء الثاني من البيان عند الكلام على الأدوات الفعلية. وكذا الفصل ٢ = ص ٧٧.

(٣) لهذا صورتان؛ الأولى: أن يكون المستثنى منه متعدد الأفراد، والمستثنى أحد تلك الأفراد المتأثلة؛ نحو: تناولت الكتب إلا كتاباً. فالمستثنى منه — وهو الكتب — متعدد الأفراد، والمستثنى واحد منها. الثانية: أن يكون المستثنى منه فرداً واحداً ولكنه ذو أجزاء، والمستثنى جزء من تلك الأجزاء؛ مثل: غليت الجسم إلا الوجه. وفي الحالتين يكون ما بعد «إلا» مخالفاً في الحكم لما قبلها. ولا مانع في الرأي الأحسن أن يكون المستثنى المتصل جملة. وسيجيء البيان في هامش ص ٢٥٧ و ص ٢٥٨.

الوجه السالف يكون هناك نوع اتصال معنوي يربط بينهما^(١) . ولذا تؤدي أداة الاستثناء فيه معنى الحرف : « لكن » (ساكن النون أو مشددها) الذي يفيد الابتداء والاستتراك معاً ؛ وبالرغم من إفادته الابتداء والاستتراك معاً لا يقطع الصلة المعنوية بين ما بعده وما قبله ، ومن ثمّ كان من المحتوم في كل استثناء منقطع صحة وقوع الحرف : « لكن » - الساكن النون ، أو مشددها - موقع أداة الاستثناء فيه مع استقامة المعنى . (على التفصيل الذي سيجيء في الزيادة)^(٢) ولا يجوز في الاستثناء المنقطع أن تكون أدواته فعلاً ؛ لأن هذه الأداة الفعلية لا تستخدم إلا في التام المتصل كما تقدم .

والآن نبداً الكلام في أحوال الاستثناء ، وأحكامه ، وهي متعددة^(٣) بتعدد أدواته الثمانية التي منها الحرف المحض ، والاسم المحض ، والفعل المحض ، وما يصلح أن يكون فعلاً وحرفاً .

• • •

الكلام على أحكام المستثنى الذي أدواته حرف خالص ، وهي : « إلا »^(٤) :
(١) إذا كانت أداة الاستثناء « إلا » ، ولم تتكرر^(٥) فلمستثنى بها ثلاثة أحكام :

الأول : النصب ، بشرط أن يكون الكلام تاماً موجباً^(٦) ؛ سواء أكان « المستثنى » متأخراً بعد « المستثنى منه » ، أم متقدماً^(٧) عليه وقد تقدمت معه : « إلا » ، « متصلاً » ، أم « منقطعاً » فحق الشرط كان النصب^(٨) عاماً بشمل كل الأحوال . وعند الإعراب

(١) راجع « ٥٥ » من ص ٢٥٨ .

(٢) في : « ٥٥ » من ص ٢٥٨ .

(٣) هذا الباب من أكثر الأبواب تمدداً في الأحكام ، واختلافاً فيها . ومنها المردود والضعيف . وقد حاولنا جاهدين تصفيته بما يشوه الحقائق الناصحة .

(٤) « إلا » التي للاستثناء كلمة واحدة ، وليست مركبة ، وهي حرف وقد تركت الحرفية والاستثناء وتصير اسماً محضاً - كما سيجيء البيان في « ج » من ص ٢٤٩ - بخلاف : « إلا » التي في مثل : إلا تجامل زملائك يكرهوك - فإنها مركبة من « إن » الشرطية المدغمة في : « لا » النافية .

(٥) أما المكررة فيجيء حكمها في ص ٢٦٤ .

(٦) سيجيء شرط آخر في « د » من ص ٢٥٨ هو ألا يكون المستثنى فكرة محضة . . . و . . .

(٧) في ص ٢٥٦ أحكام خاصة بتقديم المستثنى ، وبيان العامل الذي يعمل فيه النصب . . .

(٨) وهناك رأى آخر لا يوجب النصب سيجيء بيانه في « هـ » من ص ٢٥٦ .

يقال : « إلا » أداة امتثناء حرف . والمستثنى : منصوب على الاستثناء كالأمثلة الآتية ؛ مع ملاحظة أن المستثنى لا يتقدم ولا يتأخر بدون « إلا » فهما ^(١) متلازمان . (امتلاّت الجدولُ إلا جدولاً كبيراً) . (امتلاّت — إلا جدولاً كبيراً — الجدولُ) . (كُتبتُ الرسائلُ إلا رسالةً واحدةً) . (كُتبتُ — إلا رسالةً واحدةً — الرسائلُ) . (تمتعتُ بالصحفِ إلا صحيفةً تافهةً) . (تمتعتُ — إلا صحيفةً تافهةً — بالصحفِ) . (أعدتُ ملابسُ الرحلةِ إلا الحَقائبَ) . (أعدتُ — إلا الحَقائبَ — ملابسُ الرحلةِ) . (تناولتُ الطعامَ إلا الماءَ) . (تناولتُ — إلا الماءَ — الطعامَ) . (أضأتُ المصابيحَ إلا غرفةً) . (أضأتُ — إلا غرفةً — المصابيحَ) .

الثاني : إما نصب « المستثنى » (والإعراب كالحالة السابقة) . وإما ضبطه على حسب حركة « المستثنى منه » ، فيكون مثله ؛ مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، ويعرب : « بدلاً » ^(٢) . ولا بد في الحالتين أن يكون الكلام تاماً غير موجب ^(٣) . ولا فرق بين المتصل والمنقطع ^(٤) . ومن الأمثلة :

ما تخلف السباقون إلا واحداً منهم — أو : واحدٌ .
 ما جهلت السباقين إلا واحداً منهم — أو : واحدٌ ^(٥) .
 هل تأخرت عن السباقين إلا واحداً منهم — أو : واحدٌ .
 ويجوز أن يتقدم « المستثنى » وهو منصوب ويبقى كل شيء كما كان ، فلا يتغير الإعراب . كالأمثلة الآتية :

ما تخلف — إلا واحداً منهم — السباقون .

(١) انظر ما يختص بهذا في ص ٢٥٦ .

(٢) يدل بعض من كل ، والمبدل منه هو المستثنى منه . والمبدل هنا لا يحتاج لرباط ؛ لأن وجود « إلا » يفنى عنه ؛ لدالتها على أن ما بعدها بعض ما قبلها — ويستجيب إشارة لهذا في البذل جـ ص ٤٨٧ .—

(٣) إذا انتقض الثنى بسبب وجود « إلا » المكررة لم يجز البذل واقتصر الأمر على النصب وحده ؛ نحو : ما شرب أحدينا إلا الماءَ إلا محموداً ؛ لأن الكلام هنا بمنزلة المثبت ؛ إذ منناه : شربوا الماءَ إلا محموداً . وفي جـ ص ٢٥٦ أمثلة مسموعة البذل في كلام تام غير موجب . وفي ص ٢٦٠ « و » الرأي في تفريمات البذل .

(٤) في « هـ » من ص ٢٥٧ أحوال وأحكام هامة . خاصة بالمنقطع .

(٥) في هذا المثال نصبت كلمة : « واحداً » في الصورتين ، ولكن للنصب في إحداهما على البدلية ، وفي الأخرى على الاستثناء .

ما جهلت إلا واحداً منهم — السباقين^(١) .
 هل تأخرت إلا واحداً منهم — عن السباقين .
 أما لو تقدم وهو بدل في الأصل ؛ فإن الأمر يتغير تنكيراً كلياً^(٢) فيعرب
 « المستثنى » المتقدم على حسب حاجة الكلام قبله ، ويزول عنه اسم المستثنى ؛
 كما يزول عن « المستثنى منه » اسمه ، ويعرب بدلا من الاسم الذي تقدم ، وتابعا
 له في حركة إعرابه ، وتصير « إلا » ملغاة^(٣) . ومن الأمثلة :
 ما تخلف إلا واحد^(٤) منهم — السباقون .
 ما جهلت إلا واحداً منهم — السباقين^(٥) .
 هل تأخرت إلا عن واحد^(٦) منهم — السباقين .

في مثل : ما تخلف — إلا واحد منهم — السباقون ... تعرب كلمة : « إلا »
 ملغاة . وتعرب كلمة : « واحد » فاعلا للفعل : « تخلف » وتعرب كلمة :
 « السباقون » بدلا منها^(٦) ، بدل كل من كل ، وهذا إعرابه في باقي الأمثلة
 المعروضة^(٧) .

الثالث : أن يعرب ما بعد « إلا » على حسب العوامل قبلها ؛ بشرط أن يكون
 الكلام مُفْرَعًا . وهذه الصورة لا تعدّ من صور الاستثناء ؛ لعدم وجود : « المستثنى
 منه »^(٨) . لهذا تعرب « إلا » ملغاة . ويعرب ما بعدها فاعلا ، أو مبتدأ ، أو مفعولا ،
 أو خبرا ، أو غير ذلك . فكان كلمة : « إلا » غير موجودة من هذه الناحية
 الإعرابية — دون المعنوية — ويسمّون الكلام : « مُفْرَعًا » ؛ لأن ما قبل « إلا » تفرغ

-
- (١) سيذكر هذا المثال في الحالة التالية التي يتقدم فيها البديل ؛ لأنه — وأشبهه — صالح للحاليتين .
 (٢) في هذه الحالة سيمتير من القسم الثالث الآتي ، وهو قسم المفرغ .
 (٣) لأن ما بعدها يكون خاضعا في إعرابه لحاجة ما قبلها ؛ فكانها غير موجودة لكنها من ناحية
 المعنى تقيده استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها .
 (٤) هذا المثال لا يمتين فيه التفرغ عند تقديم البديل المنصوب ؛ إذ يصح — كما قلنا في رقم ٥ من
 هامش الصفحة السابقة — اعتبار الكلام تاما غير موجب تقدم فيه المستثنى المنصوب الذي ليس بدلا ؛
 يكون حكمه حكم الأمثلة التي قبل هذا مباشرة . (٥) ما يأتي في رقم ١ من هامش ص ٢٥٤
 ونسج أصل هذا المثال ، وما جرى فيه .
 (٦) البديل هنا : بدل كل من كل ، لأن المتأخر عام أريد به خاص ؛ فصح لذلك إبداله من
 المستثنى الذي تقدم ، وكان قبل تقدمه بدلا بنفس ؛ — كما سبق في ص ٢٥٢ فانقلب المتنوع تابعا ، كما في
 قولم ما مررت بمثلك أحد . (٧) إلا المثال الثاني فلا يمتين فيه التفرغ لما سبق في رقم ٣
 (٨) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٤٩ .

للعمل الإعرابي فيها بعدها^(١). ولم يشتغل بالعمل في غيره . ومن الأمثلة :

- ما أخطأ إلا واحداً متسرع — ما العدل إلا دِعامَةُ الحكم الصالح .
 ما سمعت إلا بلبلًا صدأحا — ليس العمل إلا سلاحَ الشريف .
 ما ذهب إلا للتأنيغ^(٢) — ما صعبت إلا في الخير .

ونحو :

- يأبى الحر إلا العزة — يأبى الله إلا أن يتم نوره^(٣) .
 وأصل الكلام — مثلاً : قبل حذف المستثنى منه :
 ما أخطأ المتكلمون إلا واحداً متسرعاً — أو : واحدٌ .
 ما العدل دِعامَةُ إلا دِعامَةُ الحكم الصالح — أو : دِعامَةُ الحكم الصالح .
 ما سمعت طيوراً إلا البلبل — أو : البلبل .
 ليس العمل سلاحاً إلا سلاحَ الشريف — أو : سلاحَ الشريف .
 ما ذهب لأحد إلا للتأنيغ — أو التأنيغ .
 يأبى الحر كل شيء ، إلا العزة ، أو : العزة — يأبى الله كل شيء إلا إتمامَ
 نوره ، أو : إتمام . . .

فهو في أصله كلام تام غير موجب ، يجوز فيه الأمران السالفان ، إما
 النصب على الاستثناء ، وإما الإتيان على البديلية ، فلما حذف المستثنى منه صار
 الكلام نوعاً جديداً ، هو : المقسّرغ ، وصار له حكم جديد خاص ؛ تبعاً لذلك .

ويمكن تلخيص كل ما تقدم من أحكام المستثنى بـ « إلا » الواحدة^(٤) فيما يأتي :

- (١) يجوز التفرغ لجميع الممولات ، إلا المقول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، وكذا الحال
 المؤكد لعامله ؛ فلا يقال : سرت إلا والأشجار — ما زربت إلا زرباً — لا تعمل إلا عاملاً — وسبب المنع
 وقوع التناقض بذكر المثنى مثبتاً أو منقياً قبل : « إلا » ثم مخالفته بعد : « إلا » . وأما قوله تعالى :
 (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) فالقراءتان تدل على أن المراد : إن نظن إلا ظناً عظيماً ، فهو مصدر بين النوع .
 (٢) أصل الكلام : ما ذهب لأحد إلا للتأنيغ . فلما حذف المستثنى منه وهو : أحد ، بقيت
 لام الجر منفردة تحتاج لشيء بعدها تجره ، فتأخوت إلى ما بعد « إلا » ؛ لتجره ؛ لأنه خاضع في إعرابه
 لما قبلها ، ولا يمكن تقديمه وحده دون « إلا » .
 (٣) الكلام هنا مفرغ ؛ لأن المستثنى منه مخوف ، ولوجود معنى في كلمة « يأبى » ؛ لأن
 معناها دائماً هو : لا يريد . — كما سبق في ص ٢٤٩ —
 (٤) أى : التي لم تتكرر .

(١) النصب جائز في جميع أحوال المستثنى « إلا » التي لم تتكرر .
 ما عدا حالة : « التفرغ » ؛ فإنه يعرب فيها على حسب حاجة الجملة ، وتعرب
 « إلا » ملغاة .

(ب) يزداد على النصب البدلية حين يكون الكلام « تاماً » غير موجب ،
 بشرط ألا يتقدم المستثنى ؛ فإن تقدم وهو منصوب بقي على حاله منصوباً
 على الاستثناء ، وإن تقدم وهو « بدل » تغير الأمر ؛ فزال اسمه عنه ، وصار
 معرباً على حسب حاجة الجملة ، لأن الكلام يصير : « مفرغاً » . أما المستثنى
 منه الذي تأخر فيزول عنه اسمه أيضاً ، ويعرب « بدل كل من كل » من المستثنى
 الذي تقدم وتغير حاله (١) .

(١) وفيما سبق من الأحوال الثلاثة وأحكامها يقول ابن مالك :

مَا اسْتَشْنَتْ «أَلَا» مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفٍ انْتَحَبَ :
 لِتَبَاعٍ مَا اتَّصَلَ ، وَانْصَبَ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَكَسْعٌ
 يريد : أن ما استثنته « إلا » (أى : كانت أداة استثناءه) وكان تاماً ، فإنه ينصب . ولم يذكر
 الإيجاب مع شرط التمام ؛ لأنه مفهوم من المقابلة الواردة في الشرط الثاني من البيت ، حيث نص على
 أنه بعد النفي وشبه النفي يكون المختار هو الإتيان مع المستثنى المتصل ، والنصب وحده مع المنقطع . إلا عند
 تميم فإنهم يجوزون في المنقطع الإبدال أيضاً ؛ ففهم من هذا أن الأول لابد أن يكون موبهاً . وهذه
 تقريمات لا داعي لها ؛ والحكم المستصحب يتلخص فيما قلناه من أن المستثنى التام في الكلام الموجب ينصب
 في جميع صوره ، وأن المستثنى في الكلام التام غير الموجب يجوز فيه أمران : النصب ، والإبدال .
 ولا أهمية لكثرة أحدهما على الآخر كثرة نسبية ، أى : بالنسبة لذلك الآخر الذي لا يبلغ حد القلة الذاتية ،
 أو لاستعمال قبيلة دون الأخرى — ما دام الضبط صحيحاً وكثيراً . ثم عرض بعد ذلك لحالة المستثنى المتكتم
 حين يكون الكلام تاماً غير موجب فين أن غير النصب — وهو البدل — قد يجوز ، ولكن النصب هو
 المختار . فالأمران جائزان ، قياسان ، ولكن أحدهما أكثر في الاستعمال من الآخر كثرة نسبية ؛ يقول :

وغيرُ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي . وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ
 ثم انقلل الكلام على الاستثناء المفرغ فقال :

وَلِإِنْ يَفْرَغُ سَابِقُ «إِلَّا» لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ أَلَا عُدِمَا
 أى : إذا كان الكلام قبل « إلا » مفرغاً (متجهاً للعمل فيما بعدها) فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على
 افتراض أنها غير موجودة . وعلى هذا الفرض فنبط ما بعدها ؛ فقد يكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ،
 أو خبراً ، . . . على حسب حاجة ما قبلها .

زيادة وتفصيل :

(١) بهذه المناسبة نذكر ما قرره النحاة خاصاً بتقديم المستثنى يلاً . قالوا : لا يصح - مطلقاً - تقديم وحده عليها ^(١) ، ولا يجوز أن يتقدم على المستثنى منه ، وعلى عامله معاً ؛ فلا يصح : إلا التفاح أكلت الفاكهة . أما تقدمه على أحدهما وحده فجائز ؛ وقد تقدمت الأمثلة لتقدمه على المستثنى منه دون العامل . وأما تقدمه على العامل وحده فنحو : الفواكه إلا التفاح أكلت . حيث تقدم المستثنى على عامله بعد أن سبقهما معاً المستثنى منه .

وإذا كان للاسم الواقع بعد إلا - مباشرة - معمول ؛ فإنه لا يجوز تقديمه عليها ، ففي مثل : ما أنا إلا طالبٌ علماً - لا يصح : ما أنا علماً إلا طالب . وإذا كان قبلها عامل له معمول ، فإنه لا يجوز تأخير هذا المعمول عنها ؛ ففي مثل : ما يجيد الناشئون الخطابة إلا الأديب - أو مثل : ما يحرص على الأدب إلا الأديب - لا يصح أن يقال : ما يجيد الناشئون إلا الأديب الخطابة - ولا : ما يحرص إلا الأديب على الأدب .

(ب) تعددت الآراء في الناصب للمستثنى ؛ ف قيل : « إلا » ، وقيل : العامل الذي قبلها بمساعدتها . وقيل فعل محذوف تقديره : أستثنى ولا أثر لهذا الخلاف النظري في أحكام المستثنى ، وضبطه ؛ فالخير في إغفاله ؛ اكفاء بأن نقول في الإعراب : المستثنى منصوب على الاستثناء .

ولعل أقوى الآراء أنه منصوب بالفعل قبلها ، أو بغيره مما يعمل عمله ^(٢) . إلا المستثنى المنقطع فعامله هو : « إلا » . ونحن في غنى عن التعرض لأقوالها وغيرها إلا حين يعرض أمر يختص بالعامل - وهذا قليل - وعندئذ يرجع الفعل أو ما يعمل عمله كالحالات السالفة التي يجوز فيها تقدم المستثنى على عامله أو عدم تقدمه .

(ج) وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المستثنى غير منصوب ، مع أن الكلام تام موجب ؛ ومنها قوله تعالى : « فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ » في قراءة كلمة : « قليل » بالرفع . ومنها : تغير المنزل إلا باب ^(٣)

(١) كما سبق في ص ٢٥١ . (٢) فإن لم يوجد قبلها فعل أو غيره مما يعمل - نحو الزملاء أخوة إلا القادر - أمكن تأويله بما يعمل ، أي : الزملاء متسببون للأخوة إلا القادر .

(٣) نص المثال الوارد :

وبالصَّريمة منهم منزل خلق عَافٍ تَغْيَرُ إِلَّا النُّوَى وَالْوَرْدُ

وقد كلف النحاة أنفسهم عناء التأويل والتقدير ؛ ليجعلوا الكلام تاماً غير موجب ؛ ففصلوا من هذا إلى جواز البذل ، وأن الأمثلة مسايرة للقاعدة عندهم . فقالوا في الآية : إن نصها - على لسان طالوت - هو : « إِنْ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بَنَهَرٌ ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي » ... « فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ » فعنى شربوا منه : لم يكونوا مني ولا من أنصاري . فهي في تأويل كلام مني في تقديرهم . وقالوا في المثال الثاني وأشباهه : إن : « تَخَيَّرَ » معناها لم يبق على حاله . فالكلام يتضمن نقيضاً في المعنى . . .

ولا شك أن كلامهم مردود وتأويلهم بعيد ، ذلك أن كل كلام مثبت لا بد له من نقيض غير مثبت ، فعنى : نام الرجل ، لم يتيقظ ، ومعنى : تيقظ ، ليس بنائم . ومعنى : تحرك الطفل ، لم يسكن . ومعنى : سكن ، لم يتحرك . . . ومعنى : شرب ، لم يفقد الماء ويظلم ، ومعنى فقد الماء : ما شرب . . . و . . . وهكذا ، فلو أخذنا برأيهم وفتحنا باب التأويل لم يبق في الكلام العرني أسلوب مقصور على التام مع الإيجاب دون أن يصلح للنوع الثاني (وهو : التام غير الموجب) وهذا غير مقبول .

والحق أن الآية والمثال وغيرهما مما وقع فيه المستثنى غير منصوب في الكلام التام الموجب - إنما ورد صحيحاً مطابقاً للغة بعض القبائل العربية ، التي تجعل الكلام التام الموجب والتام غير الموجب ، مماثلين في الحكم ؛ يجوز فيها : إما النصب على الاستثناء ، وإما البذل من المستثنى منه وإما الرفع على الابتداء^(١) . . . فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغة قبيلة للغة نظيرتها . وإذا كان التأويل معيباً وواجبنا الفرار منه جهد استطاعتنا ، فإن الأنسب لنا اليوم أن نخير - عند الضبط - اللغة الضاربة في الفصاحة ، الغالبة الشائعة بين اللغات المتعددة ؛ لنقتصر عليها في استعمالنا تاركين غيرها من اللغات واللهجات الضعيفة أو المعيبة ، توحيداً للتفاهم ، وفراراً من البليلة الناشئة من تعدد اللهجات

(١) من يرفع الاسم بعد : « إلا » في الكلام التام الموجب فكل اعتبار ذلك الاسم مبتدأ ، خبره مذكور أو مخوف ويجعل المستثنى حيثن هو الجملة في محل نصب على الاستثناء . ويجري هذا في المتصل والمنقطع (راجع الصبان ، أول باب الاستثناء وكذلك حاشية « الأمير » على المفى ج ٢ ، بعد الجملة السابعة من باب الجمل التي لها محل من الإعراب حيث أ مثلة المتعددة . وانظر رقم ٣ من هامش ص ٢٥٨) والخير في ترك هذه اللغات القليلة .

واللغات بغير حاجة ماسة؛ فعلينا أن نعرف تلك اللغات الضعيفة في مناسباتها ، ويستعين بها المتخصصون على فهم النصوص الواردة بها ، دون محакاتها — في الضبط — أو القياس عليها ، كما أشرنا لهذا كثيراً .

(د) إذا كان الكلام تاماً موجباً^(١) فلا يكون المستثنى منه — في القصيح — نكرة ، إلا إن أفادت . فلا يقال جاء قوم إلا رجلاً ، ولا قام رجال إلا محمداً ، لعدم الفائدة . فإن أفادت جاز؛ نحو قوله تعالى: (فَكَلَبَتْ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا) — وقام رجال كانوا في بيتك إلا واحداً . أما الكلام التام غير المرجح فالفائدة تحقق فيه بالنفي وشبهه ؛ لدلالة النكرة معه — غالباً — على العموم نحو : ما جاءنا أحد إلا رجلاً ، أو إلا علياً
كذلك لا يكون المستثنى منه معرفة ، والمستثنى نكرة لم تخصص ؛ فلا يقال : قام القوم إلا رجلاً ، فإن تخصصت جاز ؛ نحو : خرج القوم إلا رجلاً منهم .

(هـ) عرفنا أن المستثنى المتقطع ليس بعضاً من المستثنى منه ، (فليس فرداً من أفراد نوعه ؛ أى : صنفه ، وليس جزءاً من أجزاء الفرد ؛ كما سبق^(٢)) فكيف يكون مستثنى وبينه وبين المستثنى منه هذا التخالف والتباين ؟ كيف يكون المطروح مابيناً جنس المطروح منه ؟
قال النحاة :

١ — إن كان المستثنى المنقطع جملة^(٣)؛ مثل قوله تعالى : (لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَبِّطٍ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيَعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ...) أعربت

(١) في رقم ٥ من هامش ص ٢٥١ ، إشارة لما يأتي .

(٢) في ص ٢٠٠ .

(٣) يجوز وقوع المستثنى غير المتصل جملة بنوعها ، ويكون لها محل من الإعراب — كما سبق في هامش ص ٢٥٧ — ، ولا داعي لاشتراط أن يكون الاستثناء مفرغاً — وأن يكون الفعل إما مضارعاً ، وإما ماضياً مسبقاً بقى ، أو مجازى قيل « إلا » . فهذا الشرط الذي نص عليه « ياسين » في حاشيته على « التصريح » عند الكلام على : « غير » التي للاستثناء — خالفه فيه الأكثرون ، ولمله غالب ، لا شرط لازم ؛ كما سيبيى في « ب » من ص ٢٧٣ . فإن كان المستثنى متصلاً جاز — في القول الصحيح وقومه جملة ، ورغم ما في حاشية ياسين ج ١ ، الباب الخامس من أبواب النباية ، عند الكلام على جر المنوع من الصرف بالكسرة لإضافته) .

هذه الجملة^(١)، في موضع نصب على الاستثناء ، و «إلا» أداة استثناء حرف ؛ بمعنى : «لكن» (الساكنة النون ، التي تفيد الاستلزام ، وتقتضي أن تسبقها جملة ، وتدخل على جملة جديدة - اسمية أو فعلية -)^(٢) ، فهي منسوبة بين جملتين ؛ فكان التقدير ؛ لست عليهم بمسيطر ، لكن من تولى وكفر فيعذبه الله . . .

٢- إن كان المستثنى المنقطع مفرداً منصوباً فأداة الاستثناء . «إلا» تكون بمعنى : لكن (المشددة النون) التي تفيد الابتداء ، والاستلزام وتعمل عمل : «إن» ، نحو : نام أصحاب البيت إلا عصفوراً مفرداً . فكلمة : «إلا» بمعنى : «لكن» المذكورة ، التي تقتضي بعدها جملة اسمية الأصل تنصب فيها المبتدأ وترفع الخبر ، ولا بد من ذكر جملة أخرى قبلها ؛ فكان التقدير : نام أصحاب البيت لكن عصفوراً مفرداً يَقِظُ ، أو : لم يَنَسَمْ . . .

٣ وإن كان المستثنى المنقطع مفرداً مرفوعاً - مثلاً - كما في حالة البدلية . . . عند من يجيزها - في نحو ؛ ما سهر أصحاب البيت إلا عصفوراً مفرداً - كانت أداة الاستثناء «إلا» بمعنى : لكن (ساكنة النون) فأصل التقدير ، ما سهر أصحاب البيت لكن عصفوراً مفرداً سهر .

والسبب في كل هذه التقديرات - كما يبدو - هو إدخال كل ضبط من تلك الضبوط تحت قاعدة نحوية عامة ، أما المعنى فلن يتغير في المستثنى ، ولا المستثنى منه ، ولا غيرهما ، وسيظل المستثنى منصوباً على الاستثناء إن كان جملة أو مفرداً منصوباً ، فإن كان مفرداً غير منصوب فهو بدل . ويجوز في الاسم المرفوع اعتباره مبتدأً أخيره مذكور أو محذوف ، كما تقدم - والجملة منصوبة على الاستثناء . وبالرغم من أن المنقطع ليس بعضاً من المستثنى منه فإنه لا يجوز أن يكون منقطع المناسبة والعلاقة بينه وبين المستثنى منه انقطاعاً كلياً في المعتاد - كما سبق -

(١) هي جملة اسمية ، المبتدأ «من» اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون في محل رفع - «تولى» ، فعل ماض ، الفاعل ، ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . . .
«فيعذبه» ؛ الفاء ، زائدة ، داخلة على جملة الخبر . «يعذبه الله» جملة من مضارع وفاعل ومفعوله في محل رفع ، خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء .
(٢) فهي تقتضي - بعد الجملة السابقة عليها - الدخول على جملة جديدة ، زيادة على ما تفيد من الاستدراك (وقد مر شرح الاستدراك وتفصيل أحكامه في ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١) .
(٣) راجع ما سبق في ص ٢٣٦ .

فلا يصح : أقبل الجمع إلا تعبائاً . كذلك لا يصح أن يسبقه ما هو نص صريح في خروجه وقد تلك العلاقة ؛ فلا يجوز : صهكت الخيل إلا الإبل ، لأن الصهيل نص قاطع في صوت الخيل وحدها ؛ فلا صلة بين المستثنى والمستثنى منه مطلقاً ؛ فيصير الكلام خلطاً وبتراً . بخلاف صوت الخيل إلا الإبل .

(و) تقدم - في الحكم الثاني^(١) - أن المستثنى في الكلام التام غير الموجب يجوز فيه النصب والبدل . ويقول النحاة في تفريع هذا البدل كلاماً مرهقاً غير مقبول ، والخير في إهماله ؛ ومنه :

إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع . فثل ما جاءني من أحد إلا البائع ... لا يجوز إعراب «البائع» بدلا مجروراً من لفظ : «أحد» ، لزمعهم أن كلمة : «أحد» مجرورة اللفظ بالحرف الزائد : «من» وهو حرف لا يزداد - غالباً - إلا في كلام مني ؛ كالمثال السالف ، وأن كلمة : «البائع» معناها مثبت ؛ (لأن الكلام الذي بعد «إلا» مناقض لما قبلها في النفي والإثبات ، كما هو معروف) فإذا كان معناها مثبتاً فكيف تكون بدلا من كلمة : «أحد» المجرورة لفظاً بالحرف الزائد ، والبدل على نية تكرار العامل الذي يعمل في المبدل منه ؟

فكان كلمة : «البائع» قبلها الحرف «من» الزائد الذي عمل الجر في المبدل منه «أحد» . ويترب على هذا - عندهم - دخول «من» الزائدة الجارة في كلام مثبت ، وهي - في الغالب - لا تكون إلا في كلام مني كما سبق . وفراراً من هذا الذي يروونه محظوراً منعوا البدل بالجر من لفظ : «أحد» وأجازوا البدل بالرفع من محنها ؛ لأنها مجرورة بمن «لفظاً» وفي محل رفع فاعل للفعل : جاء ، فالتقدير جاء البائع .

ومثل : ليس اللص بشيء إلا رجلاً تافهاً ، فقالوا لا يجوز إعراب كلمة : «رجلاً» بالجر على اعتبارها بدلا من كلمة : «شيء» المجرور لفظها ؛ وإنما يجوز النصب على اعتبارها بدلا من محل كلمة : «شيء» ، وذلك للوهم السالف أيضاً ؛ وهو أن المبدل منه (وهو كلمة : «شيء») مجرور بالباء الزائدة ، وهذه الباء لا تزداد إلا في جملة منفية ، والمستثنى «بإلا» مثبت بعد الكلام المنفي ، فلو أبدلنا كلمة : «رجلاً» من كلمة : «شيء» لكان هذا البدل مستلزماً وقوع الباء - وهي العامل في المبدل منه - قبل البدل أيضاً ؛ لأن البدل على نية تكرار

العامل؛ فيرتب على هذا دخول «باء» الجر الزائدة على مثبت؛ وهو عندهم ممنوع .
فللقرار من هذا أبدلوا كلمة : «رجلا» من كلمة : «شيء» مع مراعاة محلها ،
لا لفظها ، لأن محلها النصب ؛ فهي مجرورة لفظاً ، منصوبة محلاً ، باعتبارها
غير : «ليس» !!

ومثل : لا ساهر هنا إلا حارس . لا يجوز عندهم أن تكون كلمة :
«حارس» بدلا منصوباً من كلمة ؛ «ساهر» المبنية على الفتح لفظاً في محل
نصب ، وحجتهم أن كلمة : «ساهر» . . . اسم «لا» واسم «لا» منى ،
أما المستثنى هنا فوجب ، لوقوعه بعده «لا» . (وما بعدها مخالف لما قبلها نقيضاً وإثباتاً
(كما تقدم) — ولما كان العامل في المستثنى منه : هو : «لا» النافية للجنس وجب
عندهم أن تكون عاملة أيضاً في المستثنى ؛ لأن العامل في الاثنين لا بد أن يكون
واحداً ، ثم يقولون : كيف تعمل «لا» في المستثنى الموجب وهي لا تعمل إلا في
منى ؟ وللقرار من هذا قالوا : إن البديل هو من محل اسم «لا» قبل دخول الناسخ ،
وليس من لفظ الاسم ، فاسمها قبل دخول الناسخ كان مبتدأ^(١) فالبدل مرفوع مثله .
ومثل : ما الخائن شيئاً إلا رجل حقير ؛ فقد منعوا أن تكون كلمة : «رجل»
بدلا منصوباً من كلمة : «شيئاً» المنصوبة . وحتموا أن تكون بدلا مرفوعاً من كلمة :
«شيئاً» باعتبار أصلها ؛ فقد كانت خبراً مرفوعاً للمبتدأ قبل مجيء «ما»
الحجازية التي تعمل عمل : «ليس» . وسبب المنع أن المستثنى منه منى ، والمستثنى
موجب ، والعامل في الاثنين واحد ؛ هو : «ما» الحجازية ، فتكون «ما» الحجازية
قد عملت في الموجب ، وهي لا تعمل إلا في المنى .

(١) يجوز في هذا المثال من الأوجه الإعرابية ما يجوز في أشباهه التي عرضها في باب «لا» النافية
للجنس ؛ ومنها : «لا إله إلا الله» . فقد جوزوا في كلمة : «الله» .

أ - الرفع على البدلية ؛ مراعاة محل «لامع اسمها» ؛ لأن محلها رفع على الابتداء عند سيبويه .
ب - أو : الرفع على البدلية مراعاة محل اسم «لا» باعتبارها في الأصل مبتدأ مرفوعاً قبل دخول
الناسخ .

ج - أو : الرفع على البدلية من الضمير المستتر في غير «لا» المحذوف ؛ فأصل الكلام لا إله
موجود ؛ أي : هو .

د - أو النصب على الاستثناء من هذا الضمير المستتر ؛ لأن الجملة تامة غير موجبة ؛ فيجوز
في المستثنى أمران كما عرفنا : البدلية ، أو النصب على الاستثناء .

ذلك رأيهم ودليلهم^(١) في كل ما سبق من الأمثلة الممنوعة ، وهو رأى غريب^(٢) (إذ ما الحكمة — كما قال بعض آخر^(٣)) من النحاة في ارتكاب هذا التكلف ؟ مع أن القاعدة : أنه يفتخر في التابع ما لا يفتخر في المتبوع^(٤) . ومثلوا له بقوله تعالى : اسكن أنت وزوجك الجنة — حيث لا يمكن تسليط العامل على المعطوف^(٥) — فهلا جاز هنا في البذل الجر أو النصب تبعاً للفظ المبدل منه بناء على هذه القاعدة .

وشيء آخر له الأهمية الأولى ، ولا أعرف أنهم ذكروه ، هو كلام العرب في مثل ما سبق ، والمأثور من أساليبهم ، أجاز خالياً من إتباع المستثنى للفظ المستثنى منه ، أم لم يجز ؟ وفي الحالتين لا يقوم دليل على المنع ؛ لأن عدم الجيء ليس معناه التحريم ، فالأمر السلبي لا يكفى في انتزاع حكم قاطع مخالف للمألوف في نظرائه التي يتتبع فيها البذل حركة المبدل منه اللفظية ، كما أن الجيء قاطع في الصحة .

وشيء ثالث : هو أنهم يمتنعون البذل على اللفظ حين يكون العامل « لا » أو « ما » النافيتين ، دون « ليس » . مع أن « ما » الحجازية تعمل عملها حملاً على : « ليس » كما يقولون . . .

الحق أن هذا كله — وأشباهه — هو الجانب المغيب في نظرية العامل ، إذ يمنحه سلطاناً قوياً يتحكم به في صياغة الأسلوب ، أو في ضبطه ، بغير سند يؤيده من فصيح الكلام . وقد سبق أن امتدحنا هذه النظرية البارعة

(١) راجع الأشموني ، وحاشية الصبان ج ٢ أول باب الاستثناء ، عند الكلام على البذل ، في الكلام غير التام الموجب .

(٢) عرضنا صوراً من تطبيقه في آخر الجزء الثالث عند الموازنة بين عطف البيان وبذل الكل .
(٣) وقد يعبرون عن هذه القاعدة بتعبيرات مختلفة الألفاظ متحدة المعاني ؛ منها : (يفتخر كثيراً في التوافي ما لا يفتخر في الأوائل) — كما جاء في الصبان في باب الإضافة عند الكلام على : « أي » ومنها : (يفتخر في التوافي ما لا يجوز في الأوائل) . — كما جاء في الجمع ج ١ ص ٢١٥ عند الكلام على الظروف : « لندن » . — انظر ص ٨٥ السابقة .

(٤) لأن فعل الأمر لا يرفع اسماً ظاهراً . ومثل هذا ما يقال في الحرف : « رب » من صفة صفة المعرفة على الاسم المجرور بها مع أن « رب » لا يجر إلا النكرة كما سيجي في حروف الجر .

.....
 التي لم تصدر إلا عن عبقرية، وذكاء لَمَحَّاح، وقلنا^(١) إنها لا عيب فيها إلا ما قد يشوبها في قليل من الأحيان من مثل هذه المنوات .

(ز) في مثل : ما أحد يقول الباطل إلا الدنيء ، يجوز في كلمة : « الدنيء » أن يكون بدلا مرفوعا من كلمة : « أحد » أو : من ضميره المستتر الواقع فاعلا للمضارع . ويجوز نصبه على الاستثناء . فلرفع ناحيتان وللنصب واحدة .

أما في مثل : ما رأيت أحدا يقول الباطل إلا الدنيء ، فيجوز في كلمة : « الدنيء » النصب على الاستثناء ، أو : على البدلية من كلمة : « أحد » المنصوبة ، ويجوز فيها الرفع على البدلية من الفاعل المستتر في الفعل المضارع ؛ فلنصب ناحيتان ولرفع ناحية .

(ب) إذا كانت أداة الاستثناء : « إلا » ، المكررة ^(١) :

— ١ — قد يكون تكرارها بقصد التوكيد اللفظي المحض ، وتقوية « إلا » الأولى الاستثنائية بغير إفادة استثناء جديد . ولهذا الحالة صورتان .

الأولى : أن تقع « إلا » التي جاءت للتكرار — بعد « الواو » العاطفة — دون غيرها من حروف العطف — نحو : أحب ركوب السفن إلا الشراعية ، وإلا الصغيرة . فالواو حرف عطف . « إلا » الثانية ، للتوكيد اللفظي ، ولا تفيد استثناء . و « الصغيرة » معطوفة على « الشراعية » ؛ فهي مستثنى ، بسبب العطف ، لا بسبب « إلا » المكررة .

الثانية : ألا تقع « إلا » التي جاءت للتكرار بعد حرف عطف ، ولكن يكون اللفظ الواقع بعدها مباشرة متفقاً مع ما قبلها في المعنى والمحلول . ورغم اختلاف الألفاظ ، ويكون ضبط اللفظ بعد المكررة مبنياً على افتراض أنها غير موجودة ؛ فوجودها وعدمها سواء من ناحية الحكم الإعرابي الذي يخصه . مثال ذلك رجل يقال له : هارون الرشيد ، أو : محمد الأمين . . . أو ... نحو : جاء القوم إلا هارون إلا الرشيد ، اشتهر الخلفاء إلا محمداً إلا الأمين . فكلمة : « إلا » الثانية في المثالين لا تفيد استثناء جديداً ، لأن : « الرشيد » ، هو : « هارون » ، و « الأمين » هو : « محمد » . وإنما أفادت توكيداً لفظياً لكلمة : « إلا » الأولى ، ولا تأثير لها في ضبط كلمتي : « الرشيد والأمين » ، فكل واحدة منهما تعرب بدل كل من كل ^(٢) ، أو : عطف بيان من المستثنى الأول . ولو حذفنا كلمة : « إلا » التي جاءت للتكرار ما تغير الضبط ولا الإعراب ، فوجودها لا أثر له من هذه الناحية .

ولو قلنا : ما جاء القوم إلا هارون إلا الرشيد لصحّ في كلمة : « الرشيد » الرفع أو النصب ، تبعاً لكلمة : « هارون » التي يجوز فيها الأمران ؛

(١) سبق الكلام على : « إلا » غير المكررة ص ٢٥١ .

(٢) البدل في هذا المثال بدل كل من كل ، وفي غيره قد يكون بدل بعض ، أو : اشتهال ، أو : إضراب ؛ مثل : ما أصعبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا وجهه ، أو : إلا عطفه ، أو : ما أصعبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا المهتمس المبتكر .

بسبب أن الاستثناء تام غير موجب . وكذلك ما جاء القومُ إلا محمداً ، أو محمدٌ - الأمينُ ؛ فيجوز في كلمة : « الأمين » الأمران للسبب السابق . فكان « إلا » المكررة غير موجودة ؛ إذ لا أثر لها في الحكم الإعرابي . ولو قلنا : ما اشتهر إلا هارونُ إلا الرشيدُ ، لوجب رفع كلمة « الرشيد » إتباعاً لكلمة : « هارون » التي يجب رفعها ؛ بسبب أن الاستثناء مفرغ . وكذلك في المثال الثاني (١) .

ب - وقد يكون تكرارها لغير التوكيد اللفظي : فلا عطف ولا بدل ؛ كالسابقين ؛ وإنما الغرض استثناء جديد : بحيث لو حذف لم يفهم الاستثناء الجديد ، ولم يتحقق المراد منه ؛ فهي في هذا الغرض كالأولى تماماً ؛ كلتاهما تفيد استثناء مستقلاً ؛ وفي هذه الحالة تتعدد الأحكام على الوجه الآتي :

١ - إن كان تكرارها في كلام تام موجب فالمستثنيات كلها منصوبة في كل الأحوال ؛ نحو ظهرت النجومُ إلا الشمسَ - إلا القمرَ - إلا المريخَ .

٢ - إن كان الكلام تاماً غير موجب والمستثنيات متقدمة نصبت جميعاً نحو : ما غاب إلا الشمسَ - إلا القمرَ - إلا المريخَ - النجومُ . فلن تأخرت نصبت أيضاً . ما عدا واحداً منها - أي واحد - فيجوز فيه أمران ؛ إما النصب على الاستثناء كغيره ، وإما البدل من المستثنى منه ؛ مثل : ما غابت النجومُ ، إلا الشمسُ (بالرفع أو النصب) إلا القمرَ - إلا المريخَ .

٣ - إن كان الكلام مفرغاً وجب إخضاع أحد المستثنيات (٢) لحاجة العامل

(١) وفي « إلا » المكررة لتوكيد يقول ابن مالك :

وَأَلْفٌ إِلَّا ذَاتَ توكيد ؛ كَلَا تَمَرُّ بِهِمْ ، إِلَّا الْفَتَى إِلَّا التَّلَا

يريد : اعتبر « إلا » ملغاة ، أي : غير موجودة ، إذا كانت لتوكيد ، وأردت أن تضبط ما بعدها . ونيل لها بمثال هو : لا تمرر بهم إلا الفتى إلا الملا . والملا أو العلاء ، هو اسم الفتى . فالفتى هو : العلاء ، والعلاء هو الفتى . وهو بدل كل ، أو عطف بيان من كلمة : « الفتى » . ولو حذف « إلا » المكررة ما تغير الإعراب ؛ فوجودها وعلمها بيان من هذه الوجهة الإعرابية كما شرحنا .

(٢) ليس من اللازم أن يكون الأول ، وإن كان هو المستحسن .

الذى قبل «إلا» «الأولى» ، ونصب باقى المستثنيات ، نحو : ما نبت إلا قصبٌ جيد — إلا شعيراً غزيراً — إلا قصباً قوياً . . .

وإذا كانت «إلا» التى جاءت للتكرار تفيد استثناءً جديداً — كما سبق — فلا بد أن يعجب بعدها مستثنى ، ولا بد أن يكون له مستثنى منه . فأين هذا المستثنى منه ؟ أهو المستثنى منه الأول السابق ، أم هو المستثنى الذى قبل الأخير مباشرة ، فيكون المستثنى الأخير خارجاً ومطروحاً من المستثنى الذى قبله مباشرة ؟

وبعبارة أخرى : أين «المستثنى منه» بعد «إلا» المكررة لغير توكيد فى مثل : بكّر العاملون إلا صالحاً ، إلا محموداً ، إلا حسيناً؟ . فكلمة : «محموداً» مستثنى ثان ، فأين المستثنى منه ؟ أهو : «العاملون» المستثنى منه الأول ، أم هو «صالحاً» المستثنى الذى قبله مباشرة ؟

وكذلك : «حسيناً» مستثنى ثالث . . . فأين المستثنى منه ؟ أهو العاملون ، أم محموداً ، أم ماذا ؟

إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض — كهذا المثال — كان المستثنى منه هو الأول حصراً ، وهو هنا : العاملون . أما إذا أمكن استثناء كل واحد مما قبله مباشرة — كالأعداد — فيجوز الأمران ، أى : استثناء كل واحد مما قبله مباشرة ، أو استثناء المجموع من المستثنى منه الأول ؛ ففى مثل : أنفقت عشرة ، إلا أربعة ، إلا اثنين ، إلا واحداً ، يجوز إسقاط المستثنيات كلها من العشرة ، فنجمع أربعة ، واثنين ، وواحداً ، ونطرح المجموع من العشرة ؛ فيكون الباقي الذى أنفق هو ثلاثة . أى : $10 - (1 + 2 + 4) = 3$ كما يجوز إسقاط المستثنى الأخير مما قبله مباشرة . ثم نسقط الباقي من المستثنى الذى قبله . . . وهكذا ، فمابقى آخر الأمر يكون هو المطلوب ، فى المثال السابق : نطرح ١ من ٢ فيكون الباقي : ١ ثم نطرح ١ من ٤ فيكون الباقي : ٣ ثم نطرح ٣ من ١٠ فيكون الباقي : ٧ وهو المبلغ الذى أنفق . والأحسن فى الطريقة الثانية جمع الأعداد التى فى المراتب الفردية ، ومنها المستثنى منه الأول ، ثم جمع الأعداد التى فى المراتب الزوجية ، وطرح مجموعها من مجموع الفردية ، فباقي الطرح هو المطلوب .

ومع أن الطريقتين جاثرتان فنتيجتهما مختلفة ، ولهذا كان اختيار إحداهما خاضعاً للقارئ ؛ فهي التي تُعين إحداهما فقط مراعاة للمعنى .

* * *

ولو أردنا تلخيص كل ما تقدم من الأحكام الخاصة بكلمة : « إلا » المكررة (١) لغير التوكيد لكان التلخيص الموجز هو :

١ - إذا تكررت « إلا » لغير التوكيد نُصِبَتْ بعدها المستثنيات في جميع الأحوال ، وفي مختلف الأساليب ، إلا في حالة : « التفرغ » فيجب - حتماً - تخصيص مستثنى واحد يخضع في إعرابه لحاجة العامل ، ونصب ما عداه .

٢ - ويجوز في حالة الكلام التام غير الموجب ، إذا تأخرت المستثنيات اختيار واحد منها ليكون بدلا من المستثنى منه الأول ، ويجوز نصبه مع باقيها .

(١) وفي أحكام « إلا » المكررة لغير التوكيد يقول ابن مالك :

وإن تكررَ لا لتوكيد فمَعَ تفرغ - التأثيرَ بالعاملِ دَع
في واحدٍ ممَّا بلا استثنى وكَيْسَ عَن نَّصِبِ سِوَاهُ مُعْنَى

(التقدير : إن تكررت لا لتوكيد فدع التأثيرَ بالعامل في واحد مما استثنى بلا - مع التفرغ .
أي : في حالة التفرغ . . .) يريد : إذا تكررت إلا لغير التوكيد فإن كان الكلام مغرغاً فأتى واحدًا من المستثنيات لينفع لتأثير العامل في الجملة السابقة ، وانصب باقي المستثنيات ، فليس عن نصبها غنى ، أي : مفر . ثم انتقل إلى الحالات الأخرى التي ليس فيها تفرغ فقال :

ودونَ تفرغٍ مع التَّقدُّمِ نَصَبُ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَّزِمِ

يريد في الحالات التي ليس فيها تفرغ - وهي خالة التام الموجب ، وحالة التام غير الموجب - إن تقست المستثنيات وجب نصبها جميعاً في مختلف أحوالها . أما إن تأخرت فقال فيها :

وانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِئْ بِوَاحِدٍ مِنْهَا ؛ كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِلٍ
كَلَمْ يَقُوا إِلَّا أَمْرٌ إِلَّا عَلَى وَحُكْمِهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

أي : تنصب المستثنيات كلها في حالة التأخير ؛ فإن كان الكلام تاماً غير موجب ، صح اختيار واحد منها ، وضبطه بما كان يستحقه من الضبط لو لم تكرر إلا ، وهذا الضبط هو البدلية أو النصب كما وضعه مثاله ؛ وهو : (لم يقوا إلا أمرؤ إلا على) فيجوز في « على » الرفع على البدلية من « أمرؤ » ، أو النصب . ثم بين أن المستثنيات كلها مقصودة كالمستثنى الأول . فالتكرار من المستثنيات حكمة في المعنى حكم الأول فيثبت له ما يثبت للأول من الخروج عما قبله إثباتاً أو نفياً .

المسألة ٨٢ :

أحكام المستثنى الذى أدواته أسماء^(١) :

(غير ، وسوى ، بلغاتها المختلفة)

من أدوات الاستثناء ما هو اسم صريح ؛ وأشهره : **غَيْرَ** ، **سِوَى** (وفيهما لغات مختلفة ، **سِوَى** ، **سُورَى** ، **سَوَاء** ، **سِوَاء**) وكلها - عند استعماله أداة استثناء - مشترك في المعنى وفي الحكم .

فأما معناها إفادة المغايرة . أى : الدلالة على أن ما بعدها مغاير ومخالف لما قبلها في الحكم الذى ثبت له ، إيجاباً أو نفيًا ، فعنى أسرع المتسابقون **غَيْرَ** سعيد ، أنهم أسرعوا مغايرين ومخالفين في هذا سعيدًا ، فهو لم يسرع ؛ فكان مخالفًا ومغايرًا لم أيضًا وكذلك ما ضحك الحاضرون غير صالح . فالعنى أنهم لم يضحكوا ، مغايرين ومخالفين صالحًا في هذا ، أى : في عدم الضحك ؛ لأنه ضحك دونهم فكان مخالفًا ومغايرًا أيضًا . . . وكلنا بقية أسماء الاستثناء . وأما حكمها فينحصر في أمرين ؛ أولهما : ضبط المستثنى الواقع بعد كل اسم منها ، وطريقة إعرابه .

وثانيهما : ضبط أداة الاستثناء ، وطريقة إعرابها ؛ (لأنها اسم لا بد له من إعراب ؛ فيكون مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا ، على حسب موقعه من الجملة ؛ كشأن جميع الأسماء) .

فأما ضبط المستثنى وإعرابه فليس له إلا ضبط واحد ، وإعراب واحد ، هو : ضبطه بالجر ، ويعرب مضافًا إليه دائمًا ، والأداة هي المضاف . كما في الأمثلة الآتية :

أسرع	المتسابقون	غير	سعيد
فرح	الفاثرون	غير	واحد
ظهرت	النجوم	غير	نجم

(١) من هذه الأسماء : **بَيْدَ** ، **سِجِيءَ** الكلام عليها ؛ في الزيادة ص ٢٧٣ .

ما أسرع المتسابقون غير سعيدٍ ، أو : غير سعيدٍ

ما رأيت الفائزين غير سعيدٍ ، أو : غير سعيدٍ

ما نظرت للنجوم غير نجمٍ ، أو : غير نجمٍ

ما أسرع . . . غير سعيدٍ

ما رأيت . . . غير سعيدٍ

ما نظرت . . . لغير سعيدٍ

ففي كل هذه الأمثلة - وأشباهها - لا يكون المستثنى إلا مضافاً إليه مجروراً ،
وأداة الاستثناء هي : المضاف .

وأما ضبط أداة الاستثناء وإعرابها فيختلف باختلاف حالة الكلام ،
فحين يكون الكلام تاماً موجباً ، تُنصب على الاستثناء^(١) . وحين يكون الكلام
تاماً غير موجب يجوز نصبها على « الاستثناء » ، ويجوز إتباعها للمستثنى منه ؛
وحين يكون الكلام مفرغاً تضبط وتعرّب على حسب حاجة الجملة ؛ فقد تكون
فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو غيرهما .

يفهم من كل ما تقدم : أنه يطبق عليها عند ضبط صيغتها الخاصة كل
الأحكام التي تجرى على المستثنى بإلا عند إرادة ضبطه^(٢) . بالتفصيلات المختلفة
التي سبقت هناك . ولا فرق في هذا بين : « غير » و « باقى أخواتها الأسماء »^(٣) .

(١) في الأخذ بهذا الرأي راحة وسهولة ؛ لأنه يسائر في إعرابه إعراب المنصوب من المستثنيات
الأخرى . ولأن الاعتراض عليه أخف من الاعتراض على الرأي القائل بإعرابها حالاً مؤولة ؛ بمعنى :
مغاير ، ومن الرأي القائل إنها منصوبة على التشبيه نظر في المكان في الإيهام . ولنا حاجة إلى الإتيان
بمعرض الأدلة ؛ لأنها جدلية محضة ؛ ولا أثر لها في الأمر الهام . وهو : ضبط الكلمة .

(٢) ويجوز بناؤها على الفتح في كل الحالات بشرط أن تكون مضافة إلى مبنى . شأنها في ذلك
شأن الأسماء المتوسطة في الإيهام - وقد سبقت الإشارة إلى المراد منها في باب الظرف ص ٢٢٧ - (ومنها :
غير ، ومثل ، وبعض الظروف التي عرضناها .

(٣) وثبت سابق يقول ابن مالك :

واستثنى مجروراً بغيرٍ ، مُعرّباً بما لمُستثنى بإلاً نسيباً
وكيسويٍّ ، سوىٍّ ، سواً - اجعلاً على الأصح ما لغيرٍ جعلاً^{١٠}

لكن بينهما^(١) بعض فروق في نواح أخرى ؛ منها : أن المضاف إليه بعد الأداة « غير »^(٢) قد يحذف إذا دلت عليه قرينة ؛ مثل : عرفت خمسين ليس غير^(٣) ، أى : ليس غير الخمسين . ولا يصح : عرفت خمسين ليس سوى .

ومنها : أن « غير » لا تكون ظرفاً . أما « سوى » فتصح ظرف مكان في مثل : جاء الذى سواك ، عند من يرى ذلك وجهها صلة الموصول ؛ (لأن الصلة لا تكون إلا جملة أو شبه جملة ، والتقدير عنده : جاء الذى استقر فى مكانك عوضاً عنك ، ثم توسعوا فى استعمال « سواك » ومكانك ، فجعلوهما — مجازاً — بمعنى : عوضك » من غير ملاحظة حلول بالمكان) .

ومنها : أن استعمال « غير » فى الاستثناء ليس هو الأكثر ، وإنما الأكثر أن تكون :

١ — نعتاً لنكرة ؛ فصيغة مغايرة مجرورها للمنوع ، إما فى ذاته ؛ نحو : أقبلت على رجل غير على^٢ ، وإما فى وصف طارئ على ذاته ، نحو : خرج البريء من المحكمة بوجه غير الذى دخل به ، ذلك أن وصف الوجه مختلف فى الحالتين . . .

== (التقدير : استثنى بكلمة : غير ، مجروراً ، أى : مستثنى مجروراً . حالة كون لفظ : « غير » ممرّباً بمثل ما نسب المستثنى بإلا . أى : ممرّباً مثل إعرابه فى الحالات المختلفة) . يريد : أن المستثنى « بغير » مجرور دائماً . وأن كلمة « غير » تضبط بالضبط الذى يكون للمستثنى « بإلا » فيما لو حلفت « غير » ، وحلت محلها : « إلا » كما شرحنا . ثم بين أن مثل « غير » فى ذلك كلمات أخرى ؛ منها : سوى — وسوى — سواء . وأن الأصح أنها تشبهها فى الاستثناء . وليست ظرفاً إلا عند فريـد .

(١) أما الفرق بين « غير » و « إلا » فيجىء فى ص ٢٧٣ .

(٢) وبعد أدوات سببية ذكرها فى مكانها الخاص من باب الإضافة ج ٣ .

(٣) يصبح ضبط « غير » هنا بأوجه متعددة ، كالبناء على الضم ؛ باعتبارها اسم « ليس » والخبر محذوف ؛ ويكون المضاف إليه محذوفاً مع نية معناه (كما سبق فى باب الظروف ص ٢٢٧) ، والتقدير : ليس غيرها معروفًا . ويجوز فى : « غير » أن تكون مبنية على الفتح لإضافتها إلى مبنى (وهو : التسمير) فى محل رفع اسم « ليس » أيضاً والخبر محذوف كالسابق . ويجوز أن تكون مرفوعة منوطة باعتبارها اسم « ليس » ، والمضاف إليه محذوف ، ولم يثن لفظه ولا معناه ، والخبر محذوف أيضاً ، أى : ليس غير ... معروفًا . ويجوز نصبها مع تنوينها باعتبارها خبر « ليس » ، واسمها محذوف ؛ والتقدير : عرفت خمسين ليس المعروف غيراً ، أى : غيرها . — وسبب الكلام على : « غير » فى باب الإضافة — ج ٣ م ٩٥ .

٢- أو نعتاً لشبه النكرة : وهو المعرفة المراد منها الجنس^(١) ؛ نحو قوله تعالى : (. . . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ .) فلكلمة « غير » هي نعت لكلمة : « الذين » المراد بها جنس لأقوام مُعَيَّنِينَ^(٢) .
وإذا وقعت نعتاً - كما في الحالتين السالفتين - فإنها تكون مؤولة بالمشتق بمعنى : مغاير^(٣) .

أما « سوى » فالأكثر فيها أن تكون للاستثناء ؛ كالأمثلة السالفة ؛ ولغير الاستثناء نحو : سواك متسرع - رأيت سواك متسرعاً - القوة بسوى الحق مهزومة . . . لا ينفع سوى الصبر عند معالجة المشكلات . وقد تكون صفة لنكرة أو لشبه نكرة كما تكون « غير » . . . وهكذا .

حكم تابع المستثنى « بغير » وأخواتها :
مما يلاحظ أن المستثنى « بغير وأخواتها » مجرور دائماً ؛ لأنه مضاف إليه لكن إذا جاء بعده تابع^(٤) له جاز في التابع أمران ؛ أحدهما : الجر مراعاة للفظ المستثنى المخبرور ؛ نحو : قدمت المنح للفائزين غير محمودٍ وحسنٍ .
ثانيهما : ضبطه بمثل ضبط المستثنى « إلا » ، لو حذف « غير » وحل محلها : « إلا » . وذلك بأن نتخيل حذف : « غير » ، ووقوع « إلا » موقعها ؛ وضبط المستثنى على حسب ما تقتضيه الحالة الجديدة بسبب : « إلا » ، ثم نضبط تابعه بمثل حركته . ففي المثال السابق : قدمت المنح للفائزين غير محمودٍ - يصير :

(١) كاسم الموصول ؛ فإنه مهم باعتباره عينه ، من غير اعتبار صلته معه ؛ فإنها تزيل إبهامه ، وتجعله معينا . كما تبيح في ص ٢٧٤

(٢) كيف تقع « غير » نعتاً لاسم الموصول وأشباهه مع أنها نكرة وهو معرفة ؟
والجواب : أن منعوتها وحده - من غير الصلة - بمنزلة النكرة ؛ فهي مطابقة له في التنكير ، أو أن إبهامها وتنكيرها ضعيفان - بسبب وقوعها بين ضلّين - فهي قريبة من المعرفة ؛ فتقع نعتا للمعرفة . هكذا يقولون . والرأى الحق هو أن العرب استعملت في كلامها « غير » نعتا للنكرة أحيانا ، والمعرفة التي تشبهها حينئذ ؛ كما في الآية المعروضة .

(٣) لأن النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو مؤولا به .

(٤) سبق أن التتابع أربعة : النعت - المطف - التوكيد - البدل

قلعت المنح للفائزين إلا محموداً ، فصار المستثنى منصوباً مع « إلا » بعد أن كان مجروراً مع الأداة : « غير » ، فيصبح في تابعه أن يكون منصوباً مع « غير » أيضاً على تخيل « إلا » المقدرة والملاحظة ؛ فنقول : غير محمود ، وحسن أو : غير محمود وحسن ؛ بافترض أن كلمة : محمود مجرورة في ظاهرها ؛ لأنها مستثنى للأداة « غير » ، ومنصوبة في التقدير والتوهم ؛ لأنها مستثنى للأداة : « إلا » المقدرة .

ومثل : ما جاء الفائزون غير محمود وحسن ، أو : حسن ، أو : حسن ؛ لأننا لو وضعنا الأداة « إلا » مكان الأداة « غير » لحاز في المستثنى بالأداة « إلا » - النصب على الاستثناء ، والرفع على البدلية ، هكذا : ما جاء الفائزون إلا محموداً - أو محمود ، فيجوز في تابعه الأمران : النصب والرفع ؛ وهذا يجري في تابع « غير » التي تجيء في مكان : « إلا » . ومعنى هذا أن كلمة « حسن » وهي المعطوفة في المثال السالف ، يجوز فيها الجر ، والنصب ، والرفع .

والنحاة يسمون الضبط الناشئ من التخييل السالف : « الإعراب على التوهم »^(١) أو : « على المحل » وهو مقصور - في باب الاستثناء - على المستثنى « بغير » وأخواتها الأسماء . ولا يجوز في غيرها . ومع جوازه المشار إليه يحسن البعد عنه .

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٣٨ .

زيادة وتفصيل :

(ا) من أخوات « غير » الاستثنائية كلمة : بمعناها ^(١) ، هي : « بَيِّدَ » (وقد يقال فيها : « مَيِّد ») ولكنها تختلف عن « غير » في أمور :
 منها : ملازمة « ميد » للنصب دائماً ، على اعتبارها حالاً مؤولة ، بمعنى : مغاير ، أو على اعتبارها منصوبة على الاستثناء ؛ فلا تكون صفة ، ولا تكون مرفوعة ولا مجرورة ، ولا تكون منصوبة إلا على الاعتبار السابق .
 ومنها : أنها لا تكون أداة استثناء إلا في الاستثناء المنقطع ، وأنها مضافة دائماً إلى مصدر مؤول من : « أن ومعوليهما » . ولا يجوز قطعها عن الإضافة .
 ومن الأمثلة : فلان غني ، بَيِّدَ أنه جشيع ، وأخوه فقير بَيِّدَ أنه عزيز النفس .
 (ب) تختلف الأدواتان « غير » و « إلا » في أمور أهمها :

١ - أن « إلا » تقع بعدها الجمل بنوعها الاسمية والفعلية ، وقد سبق ^(٢) القول بأنه لا داعي للأخذ بما اشترطه بعض النحاة : لوقوع الجمل بعدها ؛ وهو : ألا يكون الاستثناء متصلاً ، وأن يكون الكلام مفرغاً - وأن يكون الفعل في الجمل الفعلية إما مضارعاً ، نحو : ما النبيل إلا يعمل الخير ، وإما ماضياً مقترناً بالحرف « قد » نحو : ما النبيل إلا قد قام بالواجب ، وإما ماضياً مسبقاً بماضٍ آخر قبل « إلا » ، نحو : ما أرسلت رسالة إلا تمتعت أن ترضى صاحبها ، فالظاهر أن ما سبق ليس بالشروط المحتومة ، وإنما هو الصور الكثيرة ^(٣) ، أما « غير » فلا تقع بعدها الجمل ، لأنهما ملازمة للإضافة للمفرد .

٢ - يجوز أن يقال : عندي درهم غير جيد ، على النعت ، ولا يجوز : عندي درهم إلا جيد - لأن الكثير في وقوع « إلا » نعتاً أن يكون ذلك في أسلوب يصح فيه الاستثناء . وهنا لا يصح الاستثناء ؛ لخالفته الكثير .

٣ - يجوز أن يقال قام غير واحد . ولا يجوز قام إلا واحد . لأن حذف المستثنى منه لا يكون في الكلام المرجح .

٤ - يجوز أن يقال : أقبل الإخوان غير واحد وزميلة ، أو زميلة ، بجر « زميلة » مراعاة للفظ المعطوف عليه ، أو نصبها حملاً على المعنى المتخيل كما شرحناه من قبل ^(٤) ولا يجوز مع « إلا » تخيل سقوطها ، وإحلال « غير » محلها . . .

(١) وهي التي سبقت لها الإشارة في هامش ص ٢٦٨ .

(٢) في رقم ٣ من هامش ص ٢٥٨ للبيان والإيفاض .

(٣) ص ٢٧١ .

٥ - يجوز أن يقال : ما جئتكم إلا ابتغاء علمكم ، ولا يجوز مع الأداة : « غير » إلا الجذر ، أى : ما جئتكم لغير ابتغاء معروفك ؛ لأن المفعول لأجله يجب أن يكون مصلراً . و « غير » ليست مصلراً .

(ج) قد يقتضى المعنى أن تخرج « إلا » عن الحرفية ، وعن أن تكون أداة استثناء ، لتكون اسماً بمعنى : « غير » وتعرب صفة - بشرطين ^(١) .
أولهما : أن يكون الموصوف نكرة أو شبهها ،

وثانيهما : أن يكون جمعاً أو شبه جمع ، والمراد بشبه الجمع : ما كان مفرداً فى اللفظ ، دالاً على متعدد فى المعنى ؛ مثل : كلمة : « غير » . . . فى نحو : جاء غير الغريب . فغير الغريب - وأشباهه - متعدد حتماً ، والمراد بشبه النكرة المعرفة التى يراد بها الجنس - كما سبق ^(٢) ، كالمعروف « بأل » الجنسية .

فمثال « إلا » الواقعة صفة لجمع حقيقى هو نكرة حقيقية : سينهزم الأعداء ، فقد خرج للملاقاتهم جيوش كبيرة ، إلا القواد والرماة . فلا يصح أن تكون « إلا » هنا حرف استثناء ؛ فيفسد المعنى ؛ إذ الاستثناء - كما شرحنا أول الباب - يقتضى أن يكون المعنى : خرج للملاقاتهم جيش طرحنا ونقصنا منه القواد والرماة ، ولا يعقل أن يخرج جيش كبير دون قواده ورماته . ومثل : تتسع قاعة المحاضرة لجمهور كثيرة إلا المحاضر ، فهى هنا - كما فى المثال السابق - بمعنى : غير ، ولا يصح أن تكون بمعنى . « إلا » الاستثنائية ؛ لئلا يترتب على ذلك أن يكون المعنى : تتسع قاعة المحاضرة لجمهور كثيرة طرحنا ونقصنا منهم المحاضر ؛ إذ لا يعقل ، أن تتسع قاعة المحاضرة للسامعين ، ولا تتسع للمحاضر ، فلا يمكن أن يجتمعوا لسماع محاضرة من ليس له مكان عندهم ، ومثل هذا قوله تعالى : (لو كان فيهما ^(٣) آلهة إلا الله لفسدتا) ، فلو كانت « إلا » حرف استثناء لكان المعنى : لو كان فيهما آلهة ، ليس من ضمنها الله لفسدتا . (أى : لو كان فيهما آلهة أخرجنها

(١) زاد بعض النحاة شرطاً ثالثاً ؛ هو أن تكون فى الأسلوب الذى تقع فيه نعتاً سالحة لأن تكون للاستثناء . والتحقق أن هذا الشرط مردود . ومن الشرطين السالفين تنشأ صور أربع : أن يكون الموصوف جمعاً حقيقياً ونكرة حقيقية . وأن يكون شيئاً بالجمع ونكرة حقيقية . وأن يكون جمعاً حقيقياً وشيئاً بالنكرة الحقيقية . ولصور الثلاث السالفة أمثلة معروضة . أما الرابعة فأن يكون شيئاً بالجمع شيئاً بالنكرة ، كالمفرد المعروف بأل الجنسية . (٢) انظر أول ص ٢٧١ .

(٣) فى السماء والأرض .

وطرحنا منها الله ، لفسدنا) وهذا معنى يوحى بأنهما لا تفسدان إذا كان الله من ضمن الآلهة ولم يُخْرَج ولم يُطْرَح . وهذا واضح البطلان . بخلاف ما لو كانت «إلا» اسماً بمعنى : «غير» ، نعمتاً للنكرة قبلها .

ومثال «إلا» الاسمية الواقعة نعمتاً لشيء الجمع الذى هو نكرة حقيقية أن تقول للخالن : غيرك إلا الخالن يستحق الصفح ، فكلمة «إلا» اسم بمعنى : «غير» ولا تصلح أن تكون استثناء لثلاث يكون المعنى : غيرك من الخالنين يستحق الصفح إلا الخالن ، وفي هذا تناقض ظاهر . أو غيرك من الأمناء مطروحاً وخارجاً منهم الخالن يستحق الصفح . والخالن ليس من الأمناء ، ولا علاقة له بهم حتى يستثنى منهم^(١) . فإذا جعلنا : «إلا» بمعنى : «غير» صح المعنى واستقام وتعرب صفة للكلمة «غير» الأولى ، ولا يصح أن تكون حرف استثناء ؛ دفعاً لفساد المعنى وتناقضه . . .

ومثالها نعمتاً للجمع الحقيقي الشبيه بالنكرة : يخشى عقاب الله العصاة إلا الصالحون فالعصاة شبه نكرة لوجود «أل»^(٢) الجنسية . و «إلا» بمعنى «غير» صفة . ولو كان حرفاً لفسد المعنى ؛ إذ يكون : يخشى عقاب الله العصاة ، والصالحون لا يخشونه . أما شبه الجمع الشبيه بالنكرة فكالمفرد المعروف «بأل الجنسية» نحو : الرجل إلا المريض يحتمل الأفعال .

وإذا كانت «إلا» الاسمية نعمتاً فكيف نعرّبها ؟ أتكون هى — وحدها — النعت ؛ مباشرة ؛ مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، بحركات مقدرة على آخره ، على حسب المنعوت ، وبعدها ما أضيفت إليه مجروراً ؟ أم تكون هى النعت — أيضاً — ، مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، على حسب المنعوت ولكن صورتها كصورة الحرف ، فالحركات لا تقدّر عليها ، وإنما تنتقل إلى المضاف إليه الذى بعده مباشرة ؛ فتكون «إلا» نعمتاً مضافاً ، واللفظ بعده هو المضاف إليه ، وهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الحركة المنقولة إليه من «إلا» ؟

وأبان ، وأولها أقرب إلى القبول ، وكلاهما معيب معترض عليه . ومن الخير ألا نلجأ فى أساليبنا إلى استعمال «إلا» الاسمية ما استطعنا لذلك سبيلاً .

(١) ولو جيل الاستثناء متعلماً لأدى إلى اعتبار المخاطب من غير الأمناء . إذ يكون المعنى :
الفايزون لك أمناء . . . وهذا غير المراد .

(٢) سبقت أحكامها مفصلة — ولا سيما من فاحية أثرها فى التثنية والتثنية . — فى ج ١

المسألة ٨٣ :

أحكام المستثنى الذى أدواته أفعال ^(١) خالصة
والذى أدواته تصلح أن تكون أفعالا وحرفاً

(١) فأما الأدوات التى هى أفعال خالصة فتتخصص فى فاعلين ناسخين ،
هما : « ليس » و « لا يكون » . (بشرط وجود « لا » النافية قبل هذا الفعل
المضارع ، الذى للغائب ، دون غيرها من أدوات النفي ، ولا يصلح من أفعال « الكون »
أداة للاستثناء إلا هذا المضارع ، المنفى بالحرف : « لا » ، الدال على الغائب ؛
مثل : زرعت الحقول ليس حقلاً . أو : زرعت الحقول لا يكون ^(٢) حقلاً .

وحكم المستثنى بهما وجوب النصب ، باعتباره خبراً لهما ، لأنهما ناسخان
من أخوات : « كان » . أما الاسم فمضمير مستتر وجوباً تقديره : هو ؛ يعود
على « بعض » مفهوم من « كل » يرشد إليه السياق ، ويدل عليه المقام ضمناً ^(٣)
فعنى : زرعت الحقول ليس حقلاً - ليس هو من المزروع ؛ أى : ليس بعض
الحقول المزروعة حقلاً . فالزروع « كل » استثنى ^(٤) بعضه .

ولا بد أن يكون هذا النوع من الاستثناء تاماً متصلاً كما فى الأمثلة المذكورة ..

(١) إذا كانت أداة الاستثناء فعلا وجب أن يكون الكلام تاماً متصلاً ، - موجباً أو غير موجب -
كما نرى على هذا الصبان والحضري عند الكلام على الاستثناء بهذه الأدوات الفعلية ، وكا فى الفصل ص ٧٧
ج ٢ . فلا تصلح فى الاستثناء المنقطع ولا فى المفرغ وقد سبق الإشارة لهذا فى رقم ٣ من هامش
ص ٢٤٩ وكما يحى فى الصفحة التالية .

(٢) الفعل هنا مضارع زمنه الحال ، أو للاستقبال ؛ فيبدو غريباً متناقضاً مع الفعل الماضى قبله
فى هذا المثال أو ما يشبهه . وقد قالوا إن المراد لا تَحْدُ ولا تحسب حقلاً ؛ فلا منافاة بين زمن المضارع
والماضى على هذا التفسير . وبمثل هذا يقال فى الفعل : « ليس » إذا سبقه الماضى الصريح ، مع أن « ليس »
لنفي المعنى فى الزمن الحال ، أو يقال : إنه لنفي المعنى فى الزمن الحال عند عدم قرينة تميته - لماضى كالتى هنا -
أو تميته للمستقبل ، على الوجه المبين فى مكانه المناسب ج ١ ص ٤١١ م ٤٢ باب « كان » وأخواتها .

(٣) الكلام على مرجع التفسير فى ج ١ ص ١٨١ م ١٩ .

(٤) إذا لم يكن فى الكلام فعل ملفوظ أو مشتق يشبهه فى الإرشاد إلى ما يرجع إليه التفسير أمكن
تعيينه من فعوى العبارة ؛ ففى مثل : القوم إخوانك ليس علياً - يكون التقدير : ليس هو علياً ؛ أى :
ليس المنتسب إليك بالأخوة علياً .

وتعرب الجملة المشتعلة على الناسخ واسمه وخيره في محل نصب حالاً^(١)، أو تعتبر جملة استثنائية لا محل لها من الإعراب، ولا علاقة لها بما قبلها من الناحية الإعرابية فقط؛ أما من الناحية المعنوية فيبينهما ارتباطاً^(٢).

(ب) وأما الأدوات التي تكون أفعالا تارة، وحرفاً تارة أخرى - فهي ثلاثة: عدا - خلا - حاشا (وفي هذه لغات أشهرها: حاشاً، حشاً - حاش...). ومعنى كل أداة من الأدوات الفعلية: «جأوز». ويتعين عند استعمالها أفعالا أن يكون الاستثناء بها تاماً متصلاً، منفياً أو غير منفي، كالشأن في جميع أدوات الاستثناء إذا كانت أفعالا.

١ - فإن تقدمت على كل منها «ما» المصدرية وجب اعتبارها أفعالا خالصة - ولا تكون إلا ماضية؛ (فهي جامدة في حالة استعمالها أدوات استثناء)، مثل: أحب الأدباء ما عدا الخلد أع - وأقرأ الصحف ما خلا التافهة، وأ شاهد تمثيل المسرحيات ما حاشا السوقية، غير أن تقدم «ما» المصدرية على «حاشا» قليل؛ حتى قيل إنه ممنوع. ويحسن الأخذ بهذا الرأي.

وحكم المستثنى في الصور السالفة التي تتقدم فيها «ما» المصدرية وجوب النصب، على اعتباره مفعولاً به لفعل الاستثناء المذكور في الجملة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: «هو»، يعود على «بعض» مفعول من «كل» يدل عليه المقام - كما سبق. أما المصدر المؤول من «ما» المصدرية والجملة التي بعدها^(٣) فهو في محل نصب حال^(٤) مؤولة بالمشق، أو ظرف زمان. والتقدير

(١) ولا تجوز «قد» المشروطة - عند كثير من النحاة - في الجملة الماضوية المثبتة الواقعة حالاً؛ لأن هذا الشرط في غير الجمل الماضوية التي أفعالها جامدة، ومنها الأفعال الواقعة في الاستثناء، مثل: ليس - خلا - عدا - حاشا كما سيجيء في ص ٣١٤ فلا يصح مجيء قد.

(٢) يصح إعراب آخر على اعتبار مخالف لما سبق. والبيان يجيء في الزيادة والتفصيل ص ٢٨١.

(٣) فعل الاستثناء جامد لا يدخل بنفسه في صياغة المصدر المنسبك؛ وإنما يدخل الفعل الذي عنه؛ وهو: جاوز. هذا، والحرف المصدرى لا يدخل على فعل جامد إلا على هذه الأفعال؛ لأنها مستثناة من القاعلة السالفة، أو لأنها منصرفة في أصلها.

(٤) الحال هنا جائز، بالرغم من أن الحال لا تكون مصدراً مؤولاً؛ لاشتغالها على ضمير يجعلها معرفة. ولكنها هنا معرفة مؤولة بالكرة، أي: مجاوزين - مثلاً كما سيجيء في ص ٢٩٣.

على الأول : أحب الأدباء مجاوزين الخلداع ... مجاوزة التافهة ... و
مجاورة السوقية . والتقدير على الثاني : وقت مجاورتهم الخلداع ... وقت مجاورتها
التافهة ... وقت مجاورتها السوقية ^(١) ... وكلا التقديرين حسن ، ولا يكاد
يختلف في الدلالة عن الآخر .

٢- أما إذا لم تتقدم « ما » المصدرية على الكلمات الثلاث السابقة
فيجوز اعتبارها أفعالا تنصب المستثنى ، مفعولا لها ، وفاعلها ضمير مستتر
وجوبا تقديره : « هو » كما سلف ، والجملة في محل نصب حال ، أو لا محل
لها من الإعراب ، مستأنفة . ويجوز اعتبارها حرف جر ، والمستثنى مجرور بها ،
والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما أو بما يشبهه . أو أنهما ليسا في حاجة إلى
تعلق . على اعتبار الثلاثة حروف جر شبيهة بالزائد ^(٢) ، (وحرف الجر الشبيه
بالزائد لا يحتاج إلى تعليق) ، ففي الأمثلة السابقة يجوز : أحب الأدباء عدا
الخلداع ، أو : الخلداع ، وأقرأ الصحف خلا التافهة ، أو التافهة - وأشاهد
تمثيل المسرحيات حاشا السوقية أو السوقية . فكلمات : الخلداع ، التافهة ،
السوقية - يجوز في كل منها النصب ، فيكون المستثنى مفعولا به ، والفاعل فعلا
ماضيا جامدا . ويجوز فيها الجر والفاعل حرف جر ^(٣)

(١) طريقة صوغ المصدر المؤول من « ما » وصلها وكل ما يتصل بها - مدونة في ج ١ ص ٢٩٦ م
٢٩ آخر باب الموصول .

(٢) لا داعي للأخذ بهذا الرأي ، لأنه معتد ، وحية أصحابه وأمية . - كما سيحيى في ص ٢٤٩

(٣) إنما يجوز الأمران - النصب والجر - بعد تلك الأفعال الثلاثة في غير الحالة التي يكون المستثنى
بها ياء المتكلم . فإن كان المستثنى بها ضميرا للمتكلم (الياء) ولم توجد « ما » المصدرية تعين اعتبار الأداة
حرف جر إن لم يوجد قبل ياء المتكلم نون الوقاية ؛ نحو : أطال الخطباء حاشاى ، أو : عداى ، أو
خلاى . والمستثنى مبنى على الفتح في محل جر . ولا يصح هنا اعتبار الأداة فعلا ينصب المستثنى (الياء) ؛
إذ لو كانت الأداة فعلا لوجب - على المشهور - الإتيان بنون الوقاية قبل ضمير المتكلم « الياء » تطبيقاً
لما سبق في باب الضمير ، ج ١ ص ١٩٢ م ٢١ ، بخلاف ما لو قلنا : حاشاى ، أو عداى ، أو خلاى
حيث يجب اعتبار الأداة فعلا محضاً والياء مفعوله بسبب وجود نون الوقاية التي تلزم آخر الفعل عند اتصاله
بياء المتكلم طبقاً للرأى الثالب .

هذا كلامهم . وهو مدفوع بأن نون الوقاية إنما تجيء في آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم لتقيمه
وتحفظه من الكسر الذي يحمي في آخره لمناسبة الياء التي تلتحق بآخره . ولما كانت هذه الأدوات لا يلحقها
الكسر عند اتصالها بالياء امتنع الداعي لحيى نون الوقاية مجتئاً حتماً ، وصار الاستثناء هنا جائزاً ؛ =

وقد وردت أمثلة مسموعة وقعت فيها «ما» قبل الكلمات الثلاث :
(خلا - عدا - حاشا)^(١) ووقع فيها المستثنى مجروراً وهي ؛ أمثلة شاذة لا يصح
القياس عليها . وقد أولها النحاة ليصححوها ؛ فقالوا : إن «ما» التي وقعت قبلها

= فيصح أن يقال : حاشاي ، أو : عداي ، أو خلأي ... وفي هذه الصور يصح اعتبار الأداة فعلا
أو حرفاً لعدم وجود ما يمينها لأحدهما دون الآخر .
نعم ، لو قلنا : حاشاني ، أو : عدائي ، أو : خلأني . . . لكان وجود نون الوقاية - ووجودها هنا
جائز لا واجب كما أسلفنا - مرححاً قوياً لاعتبار الأداة فعلا ، لكثرة النون في الأفعال . . . وقتلها
في الحروف .

(١) وفيما سبق من أدوات الاستثناء التي تكون أفعالا فقط ، أو : التي تصلح لأن تكون أفعالا
وحرفاً يقول ابن مالك ، وقد خطها :

واستثنى - ناصباً - « يَلْمِيسُ وَخَلَا » «وَيَعْدَا» ، «وَيَبْكُونُ» ، «يَعْدُ : لا »
أي : استثنى بالأدوات التي ذكرها ، (وهي : ليس - خلا - عدا - يكون ؛ بشرط وقوع « يكون »
بعد « لا » الثانية) . ناصباً المستثنى بها ، وفي هذه الحالة التي تنصب فيها المستثنى يتعين أن تكون أفعالا
خالصة . ثم أردف قائلا :

واجزُرُ بِسَائِقِيَّ «يَكُونُ» إِنْ تُرِدَ وَيَعْدُ : «ما» أَنْصِبَ ، وَأَنْجِرَ أَوْ قَدِيرُ
يقول : جر المستثنى بالأداتين السابقتين على « يكون » . إن شئت ، وما : « خلا وعدا » وإن شئت
فانصبه بعدهما بشرط أن تسبقهما . « ما » ولم يذكر نوع « ما » وأنها المصدرية . ثم أشار إلى أنهما
قد يجزمان المستثنى أحياناً مع وجود : « ما » قبلهما - على اعتبارها زائفة - . وأوضح بعد ذلك أنهما في
حالة جرهما المستثنى يمتبران حرفي جر ، وأنهما في حالة نصبه يمتبران فعلين :

وحيثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

(ويلاحظ أنه أدخل «لقاء» على جملة : «هما حرفان» تزيلا للظرف : «حيث» منزلة الشرط
على الوجه الذي شرحناه في مزمعه المناسب ص ٢٢٢ و«و» و ٢٢٨ و ٢٢٩ وهما هنا) . أو على اعتبار :
«حيث» شرطية بغير اتصالها «بما» الزائفة ، تبعا لرأى الكوفيين أما الظرف : «حيث» فتعلق بالإسناد
(أي : بالنسبة الواقعة بين ركني جملة) تطبيقاً لما دونوه من أن شبه الجملة يتعلق بما في الجملة من فعل
أو غيره ما يصح التعلق به فإن لم يوجد ما يصلح فقد يتعلق بالنسبة (الإسناد) وذلك كالنسبة المأخوذة
من قول ابن مالك «فهما حرفان» فالظرف «حيث» متعلق بالنسبة . أي : تثبت حرفيها حيث
جرا واستجى إشارة لهذا في باب حروف الجر عند الكلام على التعلق في رقم ٢ من هامش ص : ٣٤
كما سيبي . في ج : ص ٣٥١ إشارة لإجراء الظرف مجرى الشرط .

ثم بين أن الأداة : «حاشا» شبيهة بالأداة : «خلا» في كل أحكامها . لكن لا تنبي : «ما» ،
قبل : «حاشا» وأن فيها لغات أشهرها «حاش» ، «و» «حشا» ، حيث يقول :

وَكَخَلَا حَاشَا ، وَلَا تَصْحَبُ «ما» وَقِيلَ : «حَاش» ، «وَحَشَا» ، فَاحْفَظْهُمَا

ليست مصدرية ، ولكنها زائدة . ولا خير في هذا التأويل ، لأن العربي الذى نطق بتلك الأمثلة لا يعرف « ما » المصدرية ، ولا الزائدة ، ولا شيئاً من هذه المصطلحات التى ظهرت أيام تدوين العلوم ، وجمعها ، وتأليفها ولا شأن له بها . هذا إلى أن التأويل السابق — كشأن كثير من نظائره يُخضع لغة ولهجة لأخرى تخالفها من غير علم أصحابهما . وهذا غير سائق ؛ كما أشرنا مراراً .

زيادة وتفصيل :

(١) هل تقع الجملة من فعل الاستثناء وفاعله نعمًا ؟ نقل هنا رأيين مفيدين ، وإن كان بينهما نوع تعارض . . .

أولهما : ما جاء في الجمع^(١) ونصه :

(من أدوات الاستثناء : « ليس » ، « ولا يكون » ، وهي الناقصة ، وليست أخرى ارتجلت للاستثناء . وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما ، والاسم ضمير مستر لازم الاستتار — كما تقدم في مبحث الضمير — نحو : قام القوم ليس زيدًا ، وخرج الناس لا يكون عمرًا . ولفظ : « لا » قيدٌ في : « يكون » فلو نقيت بما ، أو : لم ، أو : لما ، أو لن . . . لم تقع في الاستثناء . ومن شواهد « ليس » قول الشاعر :

عددت قوى كعديد الطيئسِ إذ ذهب القوم الكرام ليسى
وقوله عليه السلام : يُطَيِّعُ المؤمن على كل خلق ليس الحيانة والكذب .

وقد يوصف به « ليس » ، « ولا يكون » ، حيث يصح الاستثناء ؛ بأن يكون — المستثنى — نكرة منفية^(٢) . قال ابن مالك : أو معرف بلام الجنس ، نحو : ما جاعني أحد ليس زيدًا ، وما جاعني رجل لا يكون بشرًا . وجاعني القوم ليسوا إخوانك . قال أبو حيان : ولا أعلم في ذلك خلافا ، إلا أن المنقول هو اختصاصه بالنكرة دون المعروف بلام الجنس .

ولا يجوز في النكرة المؤنثة ؛ نحو : أنتنى امرأة لا تكون فلانة ، إذ لا يصح الاستثناء منها ، ولا في المعرفة ؛ نحو جاء القوم ليسوا إخوانك^(٣) . بل يكونان في موضع نصب على الحال . وإذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له ؛ فيبرز^(٤) ؛ نحو : جاءتنى امرأة ليست أو لا تكون فلانة ، وما جاعني رجال ليسوا زيدًا أو نساء لسن الهندات .

قال السيرافي : أجازوا الوصف « بليس » ، « ولا يكون » لأنهما نص في نفي المعنى عن الثاني . وهذا معنى الاستثناء ، وليس ذلك في « عدا وخلًا » ، إلا بالتضمن ؛

(١) ج ١ ص ٢٣٣ .

(٢) إلا عند ابن مالك ، كما سلف .

(٣) ولا بد أن تكون أم من المستثنى ؛ فيمكن استثناءه منها — كما هو معلوم .

فلم يوصف بهما ؛ لأنهما ليسا موضعى جحد ؛ فلا يقال : ما أتتني امرأة عدت هنداً ، أو : خلت دعداً^١ ، هـ^١.

ثانيهما : ما جاء في المفصل^(١) ونصه :

(قد يكون : « ليس ، ولا يكون » وصفين لما قبلهما من النكرات ؛ تقول : أتتني امرأة لا تكون هنداً ، فوضع لا تكون رفع ؛ بأنه وصف لامرأة . وكذلك تقول في النصب والبحر : رأيت امرأة ليست هنداً ، ولا تكون هنداً ، ومررت بامرأة ليست هنداً ولا تكون هنداً .

ولا يوصف « بخلا وعدا » كما وصف « ليس ، ولا يكون » فلا تقول : أتتني امرأة خلت هنداً ، وعدت جُملاً . وذلك أن : « ليس ولا يكون » لفظهما جحد ، فخالف ما بعدهما ما قبلهما ؛ فجريا في ذلك مجرى « غير » ؛ فوصف بهما كما يوصف « بغير » . وأما « خلا وعدا » فليسا كذلك ، وإنما يستثنى بهما على التأويل ؛ لا لأنهما جحد . ولما كان معناهما المجاوزة والخروج عن الشيء فهم منهما مفارقة الأول ، فاستثنى بهما لهذا المعنى ، ولم يوصف بهما ؛ لأن لفظهما ليس جحداً ؛ فليس جاريماً مجرى « غير » (١ . هـ)

وبلاحظ : أن صاحب المفصل لم يقيد وقوعهما نعتاً بالموضع الذي يصلحان فيه للاستثناء ، كما قيده صاحب المجمع ، وأن الأمثلة التي ذكرها صاحب المفصل هي التي نص صاحب المجمع على عدم صلاحها نعتاً . فكيف ذلك ؟
لأن من إعراب هذه الأمثلة نعتاً خالصاً لا يصلح للاستثناء لأن النكرة التي قبل الفعلين الفعلين ليست عامة ؛ فلا تصلح « مستثنى منه » بتسع لإخراج المستثنى فالجمله نعت محض وبهذا يتلاقى الرأيان ويتفقان .

(ب) ليست : « حاشا » مقصورة على الاستثناء ؛ وإنما هي ثلاثة أنواع ؛ أولاً : الاستثنائية ؛ وهي فعل ماض جامد ، وقد سبق ما يختص بها .

وثانيها : أن تكون فعلاً ماضياً متعدياً متصرفاً ؛ بمعنى : « استثنيت » ، مثل : حاشيت مالاً غيري أن تمتد له يدى — حين تختير موضوعات الكلام نحاشي

الموضوعات الضاربة — إذا دعوت لحفل فحاشٍ من لا يحسن أدب الاجتماع^(١) .

ثالثها : أن تكون للتنزيه وحده^(٢) أى : للدلالة على تنزيه ما بعدها من العيب^(٣) ، وهى اسم مرادف لكلمة : «تَنَزِيه» التى هى مصدر : نَزَهَ . وتُنَصَّب على اعتبارها مصدرًا قائمًا مقام فعل من معناه ، مخذوف وجوبًا ، ويغنى هذا المصدر عن النطق بفعله المخذوف^(٤) ، نحو : حاشًا لله ، أى : تنزيهًا لله من أن يقترب منه سوء . فكلمة : «حاشًا» — بالتونين — مفعول مطلق ، منصوب بالفعل المخذوف — وجوبًا ، الذى من معناه ، وتقديره : أنزه . والجار والمجرور متعلقان بها . ويصح أن يقال فيها : حاشَ الله ، بغير تنوين ؛ فتكون «حاشَ» مفعولًا مطلقًا ، ولكنه مضاف ، واللام بعده زائدة^(٥) ، وكلمة «الله» مضاف إليه مجرور ، كما يصح أن يقال فيها : حاشَ الله ، بغير اللام الزائدة بين المضاف والمضاف إليه .

(>) هل يحذف المستثنى ؟ وهل تحذف أداة الاستثناء ؟

أما حذف الأداة فالأصح أنها لا تحذف . وأما حذف المستثنى فيجوز بشرط ثلاثة : فهم المعنى ، وأن تكون الأداة هى : «إلا» أو : «غير» وأن تسبقهما كلمة : «ليس^(٦)» . نحو : قبضت عشرة ليس إلا ، أو : ليس غير .

(١) إذا كانت فعلا ماضياً منصرفاً كهذا النوع ، فإن ألفها الأخيرة تكتب ياء . بخلافها فى النوصين الآخرين ؛ فتكتب ألفا .

(٢) أى : التنزيه الخالص الذى لا يشوبه معنى آخر ؛ كاستثناء أو غيره ، ذلك أن «حاشا» الاستثنائية والمنصرفة — لا تخلوأن من تنزيه ؛ ولكنه مختلط بمعنى آخر .

(٣) وهذا يشمل ما يكثر الآن حين يريدون تنزيه شخص من العيب ؛ فيبتدون بتنزيه آله تعالى ، ثم ينزهون من أرادوا . يريدون أن آله منزّه عن ألا يظهر ذلك للشخص من العيب .

(٤) سبق فى باب المفعول المطلق تفصيل الكلام على المصدر القائم بدلا من التلفظ بفعله ص ١٧٩ ، وفى ص ١٩١ إشارة إليها .

(٥) كزيادتها فى قوله تعالى : «هيات هيات لما توعلون» . ولهذا قال بعض النحاة إن «حاش» اسم فعل بمعنى : «برئ» أو «تنزّه» . فتكون اسم فعل ماض مبنى على الفتح ، واللام بعدها زائدة و «الله» مجرور باللام للزائدة فى محل رفع ، فاعل اسم الفعل .

(٦) أجاز بعضهم أن يكون الثانى هو : «لا» إذا كانت أداة الاستثناء هى غير ؛ كما سيجى . فى الجزء الثالث باب الإضافة عند الكلام على غير .

أى ليس المقبوض شيئاً إلا لإياها . وليس المقبوض شيئاً غيرها . . . ومن القليل أن يخلط المستثنى بعد : « لا يكون » . بشرط فهم المعنى أيضاً ، نحو : قبضت عشرة . لا يكون . . . أى لا يكون غيرها . . . لا يكون المقبوض غيرها .

(د) من أدوات الاستثناء « لَمَّا » بمعنى « إلا » وقد وردت في أمثلة مسموعة إما في كلام مني مثل قوله تعالى : « إنَّ كلَّ نفسٍ لَمَّا عليها حافظٌ » وإما في كلام منيت ، ولكنه مقصور على بضعة أساليب سماعية ؛ أشهرها : نشدتك الله لما فعلت كذا . وصمرك الله لما فعلت كذا .

وإذا كانت للاستثناء وجب إدخالها على الجملة الاسمية أو على الماضي لفظاً لا معنى كالنائبين السالفين^(١) إذ المعنى فيهما : « إلا أن تفعل كذا » ويستحسن النحاة الاختصار على المسموع .

(هـ) يذكر بعض النحاة في آخر باب الاستثناء تفصيل الكلام على « لا سيما » من ناحية تركيبها ومعناها ، وعلاقتها بالاستثناء ، وضبط الاسم الذى بعدها ، وإعرابهما . . . ويذكرها فريق آخر في باب الموصول ، بحجة أن « ما » المتصلة بها قد تكون موصولة . . . وقد آثرنا ذكرها في باب الموصول^(٢) لأنه أسبق ، وصلتها به أقوى .

ونزيد هنا أن بعض الرواة نقل لها أخوات مسموعة ، منها : « لا مثل ما » . . . — لا سوى ما . . . — فهذان يشاركان : « لا سيما » في معناها ، وفي أحكامها الإعرابية التى فصلناها فيما سبق .

ومنها : « لا ترَ ما . . . » ، و « لو ترَ ما . . . » ، وهما بمعناها . ولكنهما يخالفانها في الإعراب ؛ فهذان فعلان لا بد من رفع الاسم بعدهما ؛ ولا يمكن اعتبار « ما » زائدة مع جر الاسم بعدها بالإضافة ، لأن الأفعال لا تضاف والأحسن أن تكون « ما » موصولة وهى مفعول للفعل : « تر » وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت . والاسم بعدها مرفوع على اعتباره خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة .

(١) نص على هذا الأشفى في الجزء الرابع - باب الجواز م ، عند الكلام على « لا » الجازية .

(٢) ١ ص ٢٩٠ م ٢٨ .

وإنما كان الفعل مجزوماً بعد « لا » لأنها للنهي . والتقدير في « قام القوم لا تر ما عليّ » : لا تبصر أيها المخاطب الشخص الذي هو عليّ ؛ فإنه في القيام أولى منهم . أو تكون « لا » للنفي ، وحذفت الألف من آخر الفعل سماعاً ، وشذوذاً .

وكذلك بعد « لو » سماعاً . والتقدير : لو تبصر الذي هو عليّ لرأيتَه أولى بالقيام .

والجدير بنا أن نقتصر في استعمالنا ، على : « ولا سيما » لشيوعها قديماً وحديثاً .

المسألة ٨٤ :

الحال^(١)

ظهر البدرُ كاملاً	-	نجا الغريقُ شاحباً
أبصرت النجوم متوهجة	-	أرسل التاجرُ البضاعةَ ملفوفة
فحص الطبيبُ مريضه جالسين	-	صافح المُضيفُ ضيفه واقفين
البردُ - قارساً - صار	-	الشمسُ - شديدة - مؤذية
التزلزل من القطار متحركاً - خطيراً	-	ركوبُ السيارة - ماشية - ونحيم العاقبة

تعريفه :

١ - وصف^(٢) ، منصوب^(٣) ، فضلة ، يبين هيئة ما قبله ؛ من فاعل ، أو مفعول به ، أو منهما معاً ، أو من غيرهما^(٤) - وقت وقوع الفعل . كالكلمات التي تحتها خط في الأمثلة المعروضة .

(١) أبيات ابن مالك - كما وردت في هذا الباب من ألفيته - لا تسير تسلسل المسائل ، ولا ترتيبها المهجي على الوجه الذي ارتقيناها . لهذا وضعنا كل بيت عقب القاعدة التي يناسبها ، ويتصل بها اتصالاً منطقياً . وفي الوقت نفسه وضعنا بجانب كل بيت رقماً يميزه ويدل على ترتيبه بين نظائره في الباب كما رتبها ابن مالك .

هذا ، وكلمة : الحال - يغير تاء التانيث في آخرها - صالحة لأن تكون مذكرة أو مؤنثة ؛ نحو : الحال طيب ، أو : طيبة . إن هذا الحال حسن ، أو هذه الحال حسنة . أما إذا ختمت بتاء التانيث فهي مؤنثة فقط ، نحو : الحالة طيبة ، وإن هذه الحالة حسنة . والكثير في اللفظ التذكير ، وفي المعنى التانيث .

(٢) اسم مشتق . وقد تكرر تعريف المشتق وأقواه . . .

(٣) في بعض المراجع المطولة - كهامش التصريح - معركة جدلية بسبب أن « النصب » ليس جزءاً من التعريف ؛ وإنما هو حكم ، والانتفاع عن هذا ، أو مقاومته ، ولا يعني مثل هذا الجدل الذي لا خير فيه .

(٤) أي : يبين هيئة صاحبه ؛ كالفاعل ، والمبتدأ ، أو الخبر أو اسم النواسخ . ولا قيمة للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ ، أو من اسم الناسخ ، أو مما ليس فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو نحوهما ؛ ذلك لأن من يرفضونه لا يرفضونه السبب التوهم الصحيح ؛ وهو عدم الاحتمال العرفي الأصل ، وإنما يرفضونه لأنه لا يتفق مع منظر من مظاهر السلطان الذي يهيب للعامل . كأن يقولوا : إن العامل في الحال لا بد أن يكون هو نفسه العامل في صاحبها أيضاً طبقاً للبيان الآتي في رقم ٢ من هامش ص ٢٩٨ . وللتريب أن المأثور الكثير من كلام العرب الخالص لا يوافقهم ، ولا يؤيدهم ، مع كثرتهم ، - وهذا =

وتعرف دلالتة على الهيئة بوضع سؤال كهذا : كيف كان شكلُ البرحين
ظهر ؟ أو : كيف كانت صورته ؟ فيكون الجواب : هو لفظ الحال السابقة ؛
أى : كاملاً ، أو : مستديراً وكذا الباقى .

وليس من اللازم أن تكون الحال فى كل الاستعمالات وصفاً ، وإنما هذا
هو الغالب — كما سيجىء^(١) — ولا أن تكون فضلة ؛ فهذا غالباً أيضاً ، إذ تكون
عمدة ، أحياناً ؛ كالحال التى تسدّ مسد الخبر^(٢) ، فى مثل : امتداحى
الغلام مؤدّباً ؛ فإن المعنى الاسامى — هنا لم يتم إلا بذكر الحال . وكالحملة التى
لا يكون لها معنى بغيره ، أو التى يفسد معناها بالاستثناء عنه ؛ مثل ؛ قوله تعالى :
« وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى » فما المعنى لو حذفت الحال : « كسالى » ؟!!
ومثل : ليس الميت من فارق الحياة ، إنما الميت من يحيا خاملاً لا تنفع له ؛ فلو
حذفنا الحال ، وقلنا : الميت من يحيا — لوقع التناقض الذى يُفسد المعنى .
ومثل كلمة : « لاعبين » فى قوله تعالى : « وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما
لاعبين » .

هذا ، وما يبين الحالُ هيئته من فاعل أو : مفعول به ، أو : منهما معا ،
أو : غيرهما ، يسمى : « صاحب الحال »^(٣) .
والتعريف السابق مقصورٌ على الحال المؤسّسة دون المؤكّدة ، لأن المؤكّدة
لا تبين هيئة . ومثال الأولى ارتضى السارق صارخاً . ومثال الثانية . ولى الخزين
منصرفاً ، وسيجىء^(٤) ببيانهما قريباً .

= يخالفهم بحق « سيبويه » وفريق معه — وأن ما يرفضونه ظاهراً صريحاً ، يقلبونه على نية التأويل ؛
فكان مجرد إثنية يبيح المخطور ؛ مع أن اللفظ لن يتغير فى ظاهره ، وصريح الأسلوب لن
يطرأ عليه تبدل . وهذا موضع من مواضع الشكوى . ولعله السبب الذى حمل بعض المحققين
— كالزحوى — على رفض اعتراضهم ، وثبته رأيهم المخالف رأى سيبويه (كما جاء فى المحضرى ج ١
والصبيان ، وغيرهما — فى باب الحال عند بيت ابن مالك ، وعامل ضمن معنى الفعل لا وعلى أن
يقول : « إن رأى سيبويه هو الحق ، ولا ضرورة تدعو للرأى المخالف » .

وإذا كان المخطور يباح بمثل هذه إثنية ويجب ترك الناس أحراراً فى محاكاة الكثير المأثور من الكلام
العرى الصحيح ، وفى التماس عليه . ومن شاء بعد ذلك أن يتأول فليعمل . فالعلم هو ترك اللفظ على حاله
الظاهر الموافق للوارد . ومن حمل نفسه بعد ذلك مشقة التأويل فهو حر وإن كانت المشقة بغير فائدة .
(١) فى ص ٢٩٠ . (٢) سبق شرحه فى ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ باب المبتدأ والخبر .
(٣) يحى الكلام عليه مفصلاً فى ص ٣١٦ م ٨٥ . (٤) فى ص ٣٠٨ .

أقسام الحال ، والكلام على كل قسم :

تعدد أقسام الحال^(١) بتعدد الاعتبارات المختلفة التي ينبني عليها التقسيم .
وفيما يلي أشهر هذه الاعتبارات ، وما تؤدي إليه .

الأول : انقسام الحال باعتبار ثبات معناها ودوامه ، أو عدم ذلك — إلى
منقلة — وثابتة .

فالمنتقلة : هي التي تبين هيئة صاحبها مدة مؤقتة ، ثم تفارقه بعدها ؛
فليست دائمة الملازمة له : مثل : أقبل الرابع ضاحكاً — أسرع البرق مشتعلًا —
شاهدت كتاب التمل مهاجرةً فكل حال من الثلاثة : (ضاحكاً —
مشتعلًا — مهاجرةً . . .) غير دائم ، وإنما يوجد مدة تقصر أو تطول ، ثم
ينقطع . « فالضحك » لا يلزم صاحبه إلا مدة محددة ، وكذلك : « الاشتعال » ،
و « المهاجرة »

والثابتة : هي الملازمة لصاحبها لا تفارقه ، وتتحقق الملازمة في إحدى صور
ثلاث :

(١) أن يكون معناها التأكيد . وهذا يشمل :

١ — أن يكون معناها مؤكِّدًا مضمون جملة قبلها — وهذا المضمون أمر
ثابت ملازم — ؛ بحيث يتفق معنى الحال ومضمون الجملة ؛ فتكون الحال ملازمة
صاحبها تبعاً لذلك ؛ نحو : خليل أبوك رجيماً . فكلية : « رجيماً » حال
من « أب » الذي هو صاحبها الملازمة له . ومعناها وهو : « الرحمة » يحوى
المعنى الضمنى للجملة قبلها . الذى هو : « أبوة خليل » ، كما أن
المعنى الضمنى للجملة هو معناها ؛ إذ نفهم حين نسمع : « خليل أبوك » أنه
رحيم ؛ بداعى الأبوة التي تقتضى الرحمة والشفقة . و « الرحيم » المقصود هو :
« خليل أبوك » . لهذا كان معنى الحال مؤكِّدًا مضمون الجملة التي قبلها .
والحال فيها ملازمة صاحبها . ويشترط في هذه الجملة التي قبلها أن تكون اسمية .

(١) يسميها بعض النحاة أقساماً ، ويسميها آخرون أوصافاً ، ويسميها فريق ثالث : نواصي
الحال ولا أهمية لاختلاف التسمية ما دام المراد واحداً ؛ وهو الكلام على الحال بحسب الاعتبارات
المتصلة بها .

وأن يكون طرفاها (وهما : المبتدأ والخبر) معرفتين جامدتين جموداً محضاً، لا تأويل معه بالاشتق. ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معاً وعن عاملها، وأن يحذف عاملها^(١) وصاحبها وجوباً.

٢- وكذلك يشمل أن تكون مؤكدة لعاملها، إما في اللفظ والمعنى معاً، نحو قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)، وإما في المعنى فقط، نحو قوله تعالى: (وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ، وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا)، فكلمة: «حيا»، حال من الضمير المستتر (أنا). ومعناها: الحياة، وهو معنى الفعل: أُبْعِثُ؛ لأن البعث هو الحياة بعد الموت. فعنها مؤكدة لمعنى عاملها. والرسالة ملازمة للرسول، وكذا حياة المبعوث.

٣- ويشمل كذلك أن تكون مؤكدة بمعناها معنى صاحبها مع ملازمتها صاحبها، نحو اختلف كل الشعوب جميعاً. فكلمة: «جميعاً» حال مؤكدة معنى صاحبها، وهو: «كل»، لأن معنى الجمعية هو معنى الكاية، لا يفرقان وسنعود للكلام على أنواع من المؤكدة بمزاينة أخرى^(٢).

(ب) أن يكون عاملها دالاً على تجديد صاحبها، بأن يكون صاحبها مما يوجد ويخلق أشباهه دائماً على مر الأيام، أى: إيجاد أمثاله من العدم، واستمرار هذا الخلق والإيجاد، نحو: خلق الله جلد النمر منقطاً، وجلد الحمار الوحشي غططاً؛ فكلمة: «منقطاً» حال، وكذا كلمة: «غططاً»، وعاملهما: «خلق»، وهو يدل على تجديد هذا المخلوق، أى: إيجاد أمثاله، واستمرار الإيجاد في الأزمنة المقبلة.

(ج) أحوال مرجعها السماع، وتدل على الدوام بقرائن خارجية؛ مثل: «قائماً» في قوله تعالى: (شهد الله أنه لا إله إلا هو وأولو العلم — قائماً بالقسط)، فكلمة «قائماً» حال وعاملها الفعل: «شهد»، وصاحبها: الله. ودوام القيام بالقسط معروف من أمر خارجي عن الجملة؛ هو: صفات الخالق. ومثل: «مفصلاً» في قوله تعالى: (وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً)^(٣).

• • •

(١) كما سيجيء في ص ٣٠١ و ٣٠٩ و ٣١٢.

(٢) في ص ٣٠١ و ٣٠٩ و ٣١٢.

(٣) مبيناً فيه الحق والباطل بحيث لا يلتبس أحدهما بالآخر، ولا يختلط به.

الثاني انقسامها بحسب الاشتقاق والجمود^(١) إلى مشتقة — وهي الغالبة ، كالأمثلة السالفة — وإلى جامدة ، وهي القليلة ، ولكنها مع قلتها قياسية في عدة مواضع^(٢) . سواء أكانت جامدة مؤولة بالمشتق ، أم غير مؤولة^(٣) . وأشهر مواضع المؤولة بالمشتق أربعة :

(أ) أن تقع الحال « مُشَبَّهًا به » في جملة تفيد التشبيه تبعًا لاصراحة ؛ نحو : ترنم المغنى بلبلًا — سارت الطيارة برقًا — هجم القط أسدًا . فالكلمات الثلاث : (بلبلًا — برقًا — أسدًا) أحوال منصوبة مؤولة بالمشتق ، أى : سارًا — سريعة — جريئًا . وكل حال من الثلاث يعد بمنزلة المشبه به . أى : كالبلبل كالبرق — كالأسد ، ولا يعتبر مشبهًا به حقيقة ، لأن التشبيه ليس المقصود الأول هنا ؛ إنما المقصود الأول هو المعنى الحادث عند التأويل بالمشتق .

(ب) أن تكون الحال دالة على مفاعلة : (بأن يكون لفظها أو معناها جاريًا على صيغة « المفاعلة » ؛ وهي صيغة تقتضى المشاركة من جانبين أو فريقين في أمر) ، نحو : سلمتُ البائعُ تقوده مقابضةً ؛ أو سلمتُ البائعُ التقود يدًا بيد ؛ فكلمة : « مقابضة » . حال جامدة ، ولفظها على صيغة : « المفاعلة » مباشرة ، ومعناها : « مُقَابِضِينَ » وهذا يستلزم اشتراك البائع والمتكلم

(١) وفيما سبق من تعريف الحال وبيان المنقول منها والثابت والجامد والمشتق ، وأن المنقول غالب ولكنه ليس مستحقًا ، أى : ليس واجبًا — يقول ابن مالك :

الْحَالُ : وَصَفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ : (كَفَرْدًا أَذْهَبُ) - ١

أراد : مفهم في حال كذا . . . فكلية : « حال » هنا لا تنويع ؛ لأنها مضاف ، والمضاف إليه محذوف على نية الثبوت ، أى : في حال كذا — كما سبق . ذلك أن قولك : جاء محمود راكبًا ، يفيد المعنى الذى فى : جاء محمود في حال الركوب ، وهو بيان هيئة صاحبه . وهذا معنى قولهم : الحال على معنى : « فى » ثم قال بعد ذلك :

وَكُونُهُ مُنْتَقَلًا ، مُشْتَقًّا يَغْلِبُ . لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا - ٢

أى : هذا الكون الذى سرده ووصفه بالانتقال والاشتقاق — ليس مستحقًا . فهو كثير لا واجب . (٢) لأنها ليست قلة ذاتية مردها قلة استعمال العرب لها ، وإنما مردها أنها قلتها بالنسبة للمشتقة . فهي كثيرة في ذاتها بغير نظر لتقسيمها . (انظر معنى « القلة » في الأشرفى - ٢ - باب الإضافة) عند بيت ابن مالك : « وربما أكسب ثان أولًا . . . » ويستجى إشارة لهذا فى ص ٣٥٣ ويحجى الإيضاح فى ٣ - رقم ١ من هامش ص ٧٤ م ٩٤) .

(٣) الأهمية الأولى إنما هى لصحة وقوع الحال جامدة في هذه المواضع ، أما التأويل وعدمه فلا أهمية له .

في عملية القبض . ولهذا كانت الحال هنا مبنية هيئة الفاعل والمفعول به معاً ، أى :
أن صاحب الحال أمران .

ومثلها : يدا بيد ، إذ معنى الكلمتين — لا لفظهما — جارياً على صيغة :
« المفاعلة » غير المباشرة لأن معناهما : « مقابضة » وتأويلها : « مقابضين »
أيضاً . والأسهل عند الإعراب أن نقول : « يداً » حال من الفاعل والمفعول معاً .
و : « بيد » جار ومجرور صفة للحال . فن مجموع الصفة والموصوف ينشأ معنى
الحال ، وهو : « المفاعلة » المتضمنة للمشاركة . فهذه المشاركة لا تتحقق إلا بإجماع
الصفة والموصوف في المعنى . أما في الإعراب فكلمة : « يداً » وحدها هي الحال ،
وهي أيضاً الموصوف ، و « بيد » صفة ،

ومثل هذا يقال في : « كَلَمْتُ المُذَكِّرَ عَيْنَهُ إِلَى عَيْنِي — أى : مواجهة ،
أو مقابلة » ؛ بمعنى مواجهة . . . فكلمة « عين » حال^(١) من الفاعل والمفعول
معاً . وهي مضاف ، « والماء » مضاف إليه . و « إلى عيني » جار ومجرور ،
ومضاف إليه . والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ؛ والتقدير : عينه المتجهة إلى
عيني . . . ومجموع الصفة والموصوف هو الذي يوجد صيغة : « المفاعلة » برغم أن
الإعراب يقتضي التوزيع على الطريقة السالفة ؛ فتكون : « عين » الأولى وحدها
هي الحال والموصوف معاً ، وما بعدها صفة . . .

ومثل هذا أيضاً : كلمت الصديق فاه إلى في (أى : فمّه إلى في) . بمعنى :
مشافهته ؛ المؤولة بكلمة : مُشَافِهَتَيْن .

ومثل : ساكنته غرفته إلى غرفتي ؛ بمعنى : مُلَاصَقَةً ، التي تؤول بكلمة :
ملاصِقَتَيْن ، وحالته جنبه إلى جنبي ، كذلك . . . وكل هذا قياسي في الرأي
الأحسن .

(ح) أن تكون دالة على سعر ؛ نحو : بيع القمح . كَيْلَةً بثلاثين ،
أى : مسعراً . فكلمة « الكَيْلَة » حال منصوبة ، والجار والمجرور صفتها . ومن
مجموع الصفة والموصوف يكون المشتق المؤول .

(١) يصح فيها في أمثالها الرفع ؛ فتكون مبتدأ . والجار مع مجروره غيرها ، والجملة في محل نصب ،
حال . ولا يحسن في كلمة : « عين » أن تكون بدلا ؛ لأن البدل — في القول الشائع — يكون على نية
تكرار العامل ولا يستقيم المعنى هنا على تكراره ، إذ لا يقال : كلمت عينه .

(د) أن تكون الحال دالة على ترتيب؛ نحو ادخلوا الغرفة واحداً واحداً^(١).
 أو : اثنين اثنين ، أو : ثلاثا ثلاثا ... والمعنى : ادخلوها : مترتبين .
 وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولاً مجعلاً ، مشتتلاً — ضمناً — على
 جزأيه المكررين ، ثم يأتي بعده تفصيله مشتتلاً — صراحةً — على بيان الجزأين المكررين .
 ومن أمثلته : يمشي الجنود ثلاثة ثلاثة . أو أربعة أربعة . . . ينقضي الأسبوع
 يوماً يوماً ، وينقضي الشهر أسبوعاً أسبوعاً . وتنقضي السنة شهراً شهراً ، وهكذا^(٢) .
 ومن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤولة ؛ الدالة على الترتيب
 ولا يتحدث الترتيب من واحدة فقط . لكن الأمر عند الإعراب يختلف ؛ إذ يجب
 إعراب الأولى وحدها هي الحال من الفاعل كما في الأمثلة السالفة ، أو من المفعول
 أو غيره على حسب الجملة التي هي فيها .

أما الكلمة الثانية المكررة فيجوز إعرابها توكيداً لفظياً للأولى ، كما يجوز
 — وهذا أحسن — أن تكون معطوفة على الأولى بحرف العطف المحذوف (الفاء)
 أو : « ثم » — دون غيرها من حروف العطف^(٣) — ، فالأصل : ادخلوا الغرفة
 واحداً فواحداً ، أو : ثم واحداً — يمشي الجنود ثلاثة فثلاثة ، أو : ثم ثلاثة^(٤) ...
 هذا ، ويصح أن يقال : الأول فالأول ... و ... و ... فيكون حرف العطف

(١) يذكر اليوم أمثال هذه الأساليب المشتتلة على التكرار المعنى المفيد للترتيب ، وقد منها
 بعض النحاة ، تبعاً للحريزي في كتابه : « درة النواص » حيث صرح بأنه لا يجوز : جاءوا واحداً واحداً ،
 ولا اثنين اثنين ، لأن العرب — في رأيه — عدلوا عن ذلك إلى : « واحد ، وثنى وأخواتهما » ، وهجروا المفعول عنه .
 وقد تعقبه الشهاب الخفاجي ، وعلق على ذلك الرأي ، مثبتاً بالأدلة والشواهد القاطعة ابتعاده عن
 الصواب ، وأن رأى الحريزي هو الخطأ الذي لا سند يؤيده ، وأن ذلك التكرير كثير في كلام العرب
 فهو قياس . وكذلك صرح بعض شراح الكافية بأن أسماء العدد المستعملة للتكرير المعنى بلفظها مطردة .
 مما سبق يتبين أنه لا داعي لمنع تلك الأساليب ولا للجدل حول قياسيتها . كما ستبي الإشارة في ج ٤
 ص ١٧٢ م ١٤٦

(٢) لهذه الأساليب صلة بما يشبهها من نحو : ثناء وثنى ، وثلاث وثلاث و ... و ...
 مما سيبيء بإفاده في ج ٤ ص ١٧١ م ١٤٦ عند الكلام من منع الصرف للوصفية والعدل .
 (٣) لأن هذين الحرفين هما اللذان يدلان على الترتيب ، دون باقي حروف العطف .
 (٤) وقد يكون الغرض من التكرار الاستيعاب لا الترتيب فقد جاء في كتاب الإقليد : (إن
 العرب تكرر الشيء مرتين فتستوعب جميع جنسه) ؛ مثل : ستمر بك أبواب الكتاب مفصلة باباً باباً .
 (راجع ص ٨٠ من حاشية الألويسي على شرح القطر) .

ظاهراً ، وما بعده معطوف على الحال التي قبله . ولكن الحال هنا — مع صحتها — فقدت الاشتقاق والتذكير معاً .

(هـ) أن تكون مصدراً^(١) صريحاً متضمناً معنى الوصف (أى : المشتق) ؛ بحيث تقوم قرينة تدل على هذا ؛ نحو اذهب جرياً لإحضار اليريد ؛ أى : جاريًا — تكلم الخطيب ارتجالاً ، أى : مُرتجلاً^(٢) — حضر الولد بَغْتَةً . أى : مفاجئاً . . . وقد ورد — بكثرة — في الكلام الفصيح وقوع المصدر الصريح المنكّر حالاً ؛ ولكنّه كان القياس عليه مباحاً في رأى بعض المحققين ، وهو رأى — فوق صحته — فيه تيسير ، وتوسعة ، وشمول لأنواع من المصادر أجازها فريق ؛ ومنعها فريق . ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلاً يبعدها عن المصدر ، كما فعل بعض النحاة من ابتكار عدة أنواع من التأويل بغير داع^(٣) ؛ إذ لم يراعوا للكثرة حقها الذي يبيح القياس^(٤) .

• • •

وأشهر مواضع الحال الجالدة التي لا تتأول بالمشتق سبعة :

(١) أما المصدر المؤول فلا يكون حالاً ؛ لأنه يشتمل على ضمير يحمل الحال معرفة فتخالف الأغلب فيها ؛ وهو : التذكير . وبالرغم من هذا يصح وقوعها مصدراً مؤولاً بشرط أن تكون أداة السبك هي : « ما » المصدرية ، وبمعناها فعل من أفعال الاستثناء الثلاثة ، — خلا أو « عدا » أو « حاشا » لأن المصدر المؤول هنا يقول بكرة . (انظر رقم ٤ من هامش ص ٢٧٨ .

(٢) من غير إحداد سابق للخطبة .

(٣) غريب — كما يقول بعض النحاة — أن يكثر ورود الحال مصدراً منكراً ، في فصيح الكلام المأثور ، بل في أفصحه ؛ وهو : القرآن ، ثم نسع من يقول : إنه بالرغم من تلك الكثرة مقصور على السماع . فما جاء في القرآن قوله تعالى : (ثم ادعهم يأتينك سمياً) وقوله : (ينفقون أموالهم سرا وعلانية) وقوله (إن دعوتهم جهراراً) وقوله (يدعونهم خوفاً وطعناً) . . .

هذا بعض ما جاء في الكتاب العزيز ، وما أكثر ما جاء في غيره . فالذي يقاس عليه إن لم تكن هذه الشاهد كلها داعية للقياس عليها ؟ ولماذا يوافق بعضهم على القياس في المصدر إذا كان نوعاً لعلامة ؛ نحو جاء السائق سرعة ، أى : سريعاً ؟ ولماذا يقصره كثير منهم على أنواع ثلاثة من المصدر ؟ هي :

(أ) المصدر الدال على بلوغ نهاية الشيء ؛ نحو : أنت الرجل شجاعة ، وأغوك الرجل علماً . وأمثال هذا المصدر الذي قبله خبر مقرون « بأن » الدالة على الوصول إلى نهاية الشيء ؛ حسناً أو قبحاً . (ب) والمصدر الذي قبله مبتدأ وخبر والمبتدأ مشبه بالخبر ، أنت عمر عدلاً — وهي الخشاء شعراً . (جـ) والمصدر الواقع بعد : « أما » في نحو : أما بلاغةٌ فليبلغ ، من كل مصدر وقع بعد « أما » في مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين أو سلبه أحدهما ، وأنت تعتقد اتصافه بواحد منهما . والحق أنه لا داعي لشيء من هذا كله . فالقياس مباح . (٤) يقول ابن مالك :

ومصدرٌ مُنكّرٌ حالاً يَقَعُ بكثرةٌ كبغته زبده طلعَ - ٦

(١٠) أن تكون الحال الجاملة موصوفة بمشتق^(١) أو بشبه^(٢) المشتق ؛ نحو :
 (ارتفع السعر قدراً كبيراً — وقفت القلعة سداً حائلاً) — (تخيل العدو القلعة
 جبلاً في طريقه . عرفت جبل المقطم حصناً حول القاهرة .)
 والنحاة يُسمون هذه الحال الموصوفة : « بالحال الموطئة » ، أى : المُسَهَّدة لما
 بعدها ؛ لأنها تُسهِّد الذهن ، وتؤيِّته لما يجرى بعدها من الصفة التى لها الأهمية
 الأولى دون الحال ، فإن الحال غير مقصودة ؛ وإنما هى مجرد وسيلة وطريق
 إلى النعت ؛ ولهذا يقسم النحاة الحال قسمين : أحدهما : الموطئة ، وتُسمى
 أيضاً : غير المقصودة ، وهى التى شرحناها ، وثانيهما : المقصودة مباشرة وهى
 المخالفة للساقفة .

(ب) أن تكون دالة على شيء له سعر ؛ نحو : اشترت الأرض قيراطاً
 بألف قرش ، وبعثنا قصبة بدينار — رَضِيت بالعسل رطلا بعشرة قرش ، وبعته
 أقة بثلاثين . . . فالكلمات . قيراطاً — قصبة — رطلا — أقة — حال جامدة .
 وهى من الأشياء التى تسعر ؛ كالمكيلات ، والموزونات ، والمساحات . . .
 (ج) أن تكون دالة على عدد ؛ نحو : اكتمل العمل عشرين يوماً ،
 وتم عدد العاملين فيه ثلاثين عاملاً . فكلمة : « عشرين » و « ثلاثين » ، حال .
 (د) أن تكون إحدى حالين ينصبهما أفعال التفضيل ، متحدثين في مدلولهما ،
 وتدل على أن صاحبها في طور من أطواره مفضل^(٣) على نفسه أو على غيره ، في
 الحال الأخرى ، نحو : هذا الخادم شاكياً أنشط منه كهلاً ، فللخادم أطوار
 مختلفة ؛ منها طور الشباب ، وطور الكهولة ، وهو في طور الشباب مفضل على نفسه
 في طور الكهولة ، وناحية التفضيل هى النشاط .

(١) يرى كثير من النحاة أن هذه مؤولة بالمشتق أيضاً وأنه لا وجود لحال جامدة لا تقول بالمشتق .
 والخلاف شكل لا أثر له .

(٢) شبه المشتق هو الظرف والجار مع مجروره ، وإنما كان شبه الجملة شبيهاً بالمشتق لإمكان
 تعلق كل منهما بمحذوف مشتق ، تقديره : كائن ، أو : موجود ، أو : حاصل . . . ولأن الضمير
 قد انتقل من المشتق بعد حذفه إلى شبه الجملة (كما سيبيء في هامش ص ٣٠١ وفى ص ٣٠٠ م ٨٩) .
 (٣) ليس المراد بالتفضيل الحسن ، أو عدم العيب أو قلته . . . وإنما المراد الزيادة في الشيء
 مطلقاً ؛ حسناً أو قبحاً . (كما سيبيء في باب التفضيل ، ج ٣) . الملاحظة التى في ص ٣٠٣ .

ومثل : الشتاء بردًا أشد منه دفئًا . فليشتاء أطوار ، منها طور البرودة ، وطور الدفء . وهو في ناحية البرد أشد منه في ناحية الدفء . ومثل : الحقلُ قصبًا أنفع منه قمحًا .

ومن الأمثلة : الولد غلامًا أقوى من الفتاة شابة . المنزل مسكنًا أحسن من الفندق مقامًا

وكلنا الحالين منصوبة بأفعل التفضيل . والأكثر أن نتقدم لإحداهما عليه ، وهي المفضلة ، وتأتي الثانية^(١) .

(هـ) أن تكون نوعًا من أنواع صاحبها المتعددة ؛ نحو : هذه أموالك^(٢) بيتوتًا ؛ فكلمة : « بيتوتًا » حال ، وصاحبها — وهو : أموال — له أنواع متعددة منها البيوت ، والزرورع ، والمتاجر ، والثياب . . . ونحو : هذه ثروتك كتبًا . وهذه كتبك حسابًا . . .

(و) أن يكون صاحبها نوعًا معينًا وهي فرع منه ؛ نحو : رغبت في الذهب خاتمًا — انتفعت بالفضة سلسلة — تمتعت بالحرير قميصًا . . . و . . . فكل من الذهب ؛ والفضة ، والحرير ، نوع ، والحال فرع منه^(٣) .

(ز) أن تكون هي النوع وصاحبها هو الفرع المعين ؛ نحو : رغبت في الخاتم ذهبًا — انتفعت بالسلسلة فضة — تمتعت بالقميص حريرًا . . .^(٤)

* * *

(١) كما يجيء في رقم ٣ من هامش ٣٠٠ وفي « د » من ص ٣٠٣ ثم انظر الملاحظة التي في ص ٢٠٢ حيث يجوز تأخيرها

(٢) المال : كل شيء يمكن امتلاكه من عقار ونقود وغيرها .

(٣) ضابط هذا القسم : أن يكون الفرع جزءًا من أصله ، وسين يتفرع منه يكتب اسمًا جديدًا ، وهذا الاسم الجديد لا يمنع من إطلاق اسم الأصل عليه .

(٤) وفي الحال الجملة يقول ابن مالك :

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَعَرِهِ وَفِي مُبْدَى تَأَوُّلٍ بَلَا تَكْلُفٍ - ٣
أي : في الأشياء التي تسعر ، وفي كل ما يظهر قبول التأويل السهل :

كَيْعُهُ مُدًّا بِكَذَا ، يَدًّا بِيَسَدٍّ وَكَرًّا زَيْدًا أَسَدًا ، أَيْ كَأَسَدٍ - ٤
المد : مكيال يختلف باختلاف الجهات ؛ فهو في بعضها مقدار رطل وثلاث ، وفي بعض آخر مقدار رطلين . . . وقد يكون ملء الكفين المعتدلين مع اعتدادهما .

الثالث : انقسامها من ناحية التنكير والتعريف :

لا تكون الحال إلا نكرة^(١) ، كالأمثلة السالفة . وقد وردت معرفة في ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها ، ولا يجوز الزيادة فيها . منها قولهم : جاء الضيف وحده — سايرت الزميل وحده . فكلمة : « وحده » حال ، معرفة ؛ بسبب إضافتها للضمير ؛ وهى جامدة مؤولة بمشتق من معناها ، أى : منفرداً ، أو : مُتَّوَحِّداً .

ومنها : رجع المسافر عودَه على بدئه ، فكلمة : « عودَه » حال ، وهى معرفة ؛ لإضافتها للضمير ، ومؤولة بالمشتق على إرادة : رجع عائداً ، أو راجعاً على بدئه . والمعنى : رجع عائداً فوراً ، أى : فى الحال ، أو : رجع على الطريق نفسه . ومنها : ادخلوا الأول فالأول ، أى : مترتين ، ومنها : جاء الواقدون الجماء الغفير^(٢) ، أى : جميعاً .

ومنها قولهم فى رجل أرسل لإسكته أو حُمره الوحشية إلى الماء ، مزاحمةً غيرها ، ومعاركةً : أرسلها العيراك ، أى : معاركة ، مقاتلة^(٣) .

(١) أو ما هو بمنزلة النكرة ، كالجمله الواقعة حالا ؛ لما رددناه من أن الجملة نكرة أو بمنزلة النكرة (راجع رقم ٣ من هامش ص ٢١١) .

(٢) الجاء مؤنث الأجناس ، بمعنى : الكثير . و « الغفير » : الكثير الذى يفقر وجه الأرض ، أى : يغطيه بكثرتة . والغفير — فى المثال — صفة الجاء ، مع أن « الغفير » هنا مذكورة ، والجاه مؤنثة فلم تطابق الصفة موصوفاً الحقيق . وقد تلمس النحاة لهذا تأويلات ؛ منها : أن « قبلاً » هنا وإن كان بمعنى فاعل ، قد حمل على « قبيل » بمعنى « مفعول » حيث تحذف التاء منه عند ذكر الموصوف . — وهذا وأشابه — مردود . والسبب الذى لا يرد هو : أن العرب تطلقوا بها هكذا من غير تعطيل . . .

(٣) يقول بعض النحاة أن الأحوال المذكورة ليست معارف ؛ لأن « وحده » و « عود » ألفاظ مبهمة لا تكتسب التعريف ، ولأن « أل » زائدة فى الأحوال الباقية المبهمة بها — وهذا رأى فيه تكلف وضعب . يقول ابن مالك :

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تنكيره معنى ، كَوَحْدِكَ اجْتَنِبْ — هـ
وَمُضَدُّهُ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بكثرة ؛ كَبَعْتُهُ زَيْدٌ طَلَعْ — ٦

وقد سبق هذا البيت فى هامش ص ٢٩٣ .

زيادة وتفصيل :

من الألفاظ التي وقعت حالا مع أنها معرفة بالإضافة ، قرطم : تفرق المهزومون أيادى سبأ . على تأويل : متبددين ، لا بقاء لهم . أو على تأويل « مثل أيادى سبأ » . وحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فأعرب حالا مثله .

ومنها : طلبت الأمر جهدى ، أو : طاقى . على تأويل : جاهدأ ، ومُطيقاً^(١) .

ومنها : العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافاً إلى ضمير المعلوم ؛ نحو : مررت بالإخوان ثلاثتهم . . . أو خمستهم . . . أو سبتهم . . . على تأويل مثلثاً إياهم ، أو خمساً ، أو سبعم . . . ويجوز إتباعه لما قبله ؛ فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنوياً ؛ بمعنى جميعهم . ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد .

والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد؛ بل يسرى على المركب ؛ نحو : جاء القوم خمسة عشرهم ؛ بالبناء على الفتح (٢) فى محل نصب .

(١) سبجى الإشارة لهذه الألفاظ فى باب الإضافة (ج ٣ ص ٢٢ م ٩٢) .

(٢) بالرغم من أن العدد المركب مبنى هنا .

الرابع : انقسامها من ناحية أنها هي نفس صاحبها في المعنى أو ليست كذلك.
والغالب أنها هي نفسه ؛ كالحال الواقعة وصفًا في نحو : صاح المتألمُ
صارخًا . شاهدت الطيور مبكرة . . . فالصارخ - في الجملة - هو المتألم ،
وللتألم هو الصارخ ؛ والمبكرة هي الطيور ، والطيور هي المبكرة ،
وغير الغالب أن تكون مخالفة له ، كالحال الواقعة مصدرًا صريحًا في نحو خرج
الولد جريًا ، وجاء القادم بغتة ، وأشابههما ؛ فإن الجري ليس هو الولد ، والولد
ليس هو الجري . والبغته ليست هي القادم ، والقادم ليس هو البغته . وقد سبق^(١)
الكلام على صحة وقوع المصدر حالًا ، وأن هذه المخالفة لا تؤثر في المعنى مع القرينة .

* * *

الخامس : انقسامها بحسب تأخيرها عن صاحبها ، أو تقديمها عليه ، وبحسب
تأخيرها عن عاملها أو تقديمها عليه - إلى ثلاثة أقسام في كل^(٢) . هي : وجوب
تأخيرها ، ووجوب تقديمها ، وجواز الأمرين .

ترتيبها مع صاحبها :

(١) يجب تأخيرها عن صاحبها إذا كانت محصورة^(٣) ، نحو قوله تعالى :
(وما نرسلُ المرسلين إلا مبشرين ومنذرين) . فلا يصح تقديم الحال ، لأن
تقديمها يزيل الحصر ، فيفوت الغرض البلاغي منه . ولو تقدمت معها « إلا »
فالأحسن المنع أيضًا .

وكذلك يجب تأخيرها إن كان صاحبها مضافًا إليه^(٤) ، نحو : أعجبني
شكل النجوم واضحة ؛ فلا يجوز تقديم الحال : (واضحة) على صاحبها :
(النجوم) لئلا تكون فاصلة بين المضاف والمضاف إليه . وهذا لا يصح .
كما لا يصح - في الرأي الأنسب - تقديمها على المضاف . (ولا فرق في الحالتين
بين الإضافة المحضة وغيرها) .

(١) في ص ٢٩٢ .

(٢) أحكام التقديم والتأخير الآتية مقصورة على الحال المحضة . أما المؤكدة فالرأي الأنسب
عدم تقديمها . (٣) سبق الإشارة إلى الحصر ومعناه وطريقته في الجزء الأول ص ٣٦٤ م ٣٧ .

(٤) بشرط أن يصلح لحيى الحال منه ، وسيجيء بيان ذلك في ص ٣١٧ .

أما إذا كان صاحبها مجروراً بحرف جر أصلي ؛ نحو : جلست في الحديقة ناضرة ، فالأحسن الأخذ بالرأى القائل بجواز تقديمها ؛ لورود أمثلة كثيرة منها في القرآن وغيره ، تؤيده . ولا داعي لتكلف التأويل والتقدير (١) .

فإن كانت مجرورة بحرف جر زائد ، جاز التقديم ، نحو : ما جاء متأخراً من أحد . وهذا بشرط أن يكون حرف الجر الزائد مما لا يمتنع حذفه أو مما لا يقل حذفه ؛ فالأول كالباء الداخلة على صيغة : « أفعل » الخاصة بأسلوب التعجب ؛ نحو : أجمل بالنعوم طالعة والثاني كالباء في فاعل : « كَفَى » بمعنى : « يكفي » ، مثل : كفى بالزمان مرشداً . فإن كان حرف الجر الزائد مما يمتنع حذفه أو يقل لم يجوز تقديم الحال عليه .

وزاد بعض النحاة مواضع أخرى يمتنع فيها تقديم الحال على صاحبها ، منها أن يكون صاحبها منصوباً بالحرف : « كأن » أو : « ليت » ، أو : « لعل » أو بفعل تعجب ، أو بصلة الحرف المصدرى ، نحو : أعجبتني أن ساعدت الفقيرة عاجزة . أو أن يكون ضميراً متصلاً بصلة « أل » ، نحو : الود أنت المستحقه صافياً (٢) .

(ب) ويجب تقديمها على صاحبها إذا كان محصوراً ؛ نحو : ما فاز خطيباً إلا البليغ ، ولا انتصر مدافعاً إلا الصادق .

أو كان صاحبها مضافاً إلى ضمير يعود على شيء له صلة وعلاقة بالحال ، نحو : جاء زائرٌ هندياً أخوها — جاء متقاداً للوالد ولده .

(ح) ويجوز التقديم والتأخير في غير حالي الوجوب السالفتين ، نحو : دخل الصديق مبتسماً ، أو : دخل — مبتسماً — الصديق .

(١) ومنها قوله تعالى : (وما أرسلناك — إلا كافة — لناس) . أي : وما أرسلناك إلا لناس كافة .

وقول الشاعر :

تسليت طراً عنكمو — بعد بينكم بذكر اكمو حتى كأنكمو عندي

البن : الفراق . طرا : جيماً . أي : تسليت عنكم طرا . وفي هذه الصورة يقول ابن مالك :

وسبق حال ما يحرف جـ ر قذ أبوا . ولا آمنعه فقد ورد — ٩

أي : أن النحاة أبوا أن يوافقوا على تقديم حال وسبقه على صاحب قد جر بحرف جر . ثم أوضح رأيه الخاص قائلاً : إنه لا يوافقهم ، ولا يمتنع تقديم الحال وسبقه على صاحبها المجرور بالحرف ؛ لأن هذا ورد في الكلام التفصيح . وإذا كان وارداً فيه بقدر كاف فكيف يمتنع ؟

(٢) على اعتبار أن صاحب الحال : « هاء » الضمير ، لا المبتدأ .

ترتيبها مع عاملها ^(١) :

(١) يجب أن تتأخر عنه إن كان فعلاً جامداً كـ فعل التعجب ؛ نحو :
ما أحسن الصديق وفيّاً ، أو كان مشتقاً يشبه الجامد ، كأفضل التفضيل ^(٢) ؛
نحو : أنت أفصح الناس متكلماً ^(٣) .
أو كان عاملها مصدرًا صريحاً يمكن تقديره بأن والفعل والفاعل ، نحو :
من الخير إنجازك العمل سريعاً ، فكلمة : « سريعاً » حال من الكاف ، والفاعل
هو المصدر الصريح ^(٤) : « إنجاز » ومن الممكن أن يحل محله مصدر مؤول من أن
والفعل والفاعل ، فتكون الجملة : من الخير أن تنجز العمل سريعاً .
أو كان العامل اسم فعل ؛ نحو : نزالٍ مسرعاً ؛ أى : انزلْ مسرعاً ؛
لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه .

(١) « ملاحظة هامة » تختص بالعامل في الحال ، وفي صاحبها : الحال منصوبة ، وعامل النصب
إما لفظي ؛ كالصدر ، وكالفعل المشتق ، وكالوصف الذي يعمل عمله ، وكاسم الفعل ... وإما
معنوي ؛ كإسماء الإشارة ، وألفاظ الاستفهام ، وبعض الحروف والأدوات التي سيبيح ذكرها هنا ،
ومنها شبه الجملة . والعامل في الحال هو - في أكثر الصور - العامل في صاحبها أيضاً ؛ فعاملها واحد
ولو اختلف نوع عمله في كل منهما . وهناك صور أخرى يختلف فيها العاملان - عامل الحال ، وعامل
صاحبها - كالحال التي صاحبها المبتدأ ، حيث يكون المبتدأ هو العامل في الحال ، ويكون الابتداء هو
العامل في المبتدأ - وكالحال التي صاحبها اسم لناسخ ... وكثرة النحاة تشترط أن يكون العامل في الحال
وفي صاحبها واحداً في كل الصور ، إلا سيبيويه وفريق معه فإنه يرفض هذا الشرط - كما سبق في رقم ؛
من هامش ص ٢٨٤ ورأيه هو الحق لما سلف هناك .
(٢) كان شبيهاً بالجامد ، لأنه في كثير من أحواله لا يقبل علامة التأنيث ، ولا علامة التنثية ،
أو الجمع ؛ فخالف هذا المشتقات الأصلية ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول . واقترب من الجامد الذي
لا تتغير صورته . كما سيبيح في هامش ص ٣٥٢ .

(٣) يستثنى من أفضل التفضيل صورتان ؛ إحداها : أن يكون عاملاً في حالين لاسمين ، متحدين
في مسابها ، وإحداها مفضلة على الأخرى ؛ فالأحسن تقديم المفضلة عليه . وتأخير الأخرى عنه . نحو : هذا
الأديب فائراً أبرع منه شاعراً . فكلمة : « أبرع » أفضل تفضيل ، نصبت حالين ؛ هما : « فائراً »
و « شاعراً » والإسمان لاسمي واحد ، وإحداها مفضلة ، وهي : « فائراً » فتقدمت على العامل ؛ وتأخرت
الثانية والصورة الثانية كالسابقة ؛ إلا أن الحالين لثنتين مختلفتين في مسابها ؛ نحو : المتعلم متفرداً
أنفع من الجاهل مستعيناً بغيره . (راجع د من ص ٢٩٢ و د من ص ٣٠٣ وافظر الملاحظة في ص ٣٠٢
حيث يجوز تأخيرها .

(٤) إذا كان العامل مصدرًا فائراً عن فعله المحذوف وجوباً جاز تقديم الحال ، نحو : إكراماً
هنداً متعلمة . فيصح : متعلمة إكراماً هنداً (كما في ص ٣٠٢) . وقد سبقت مواضع المصدر النائب عن
فعله المحذوف وجوباً في ص ١٧٨ م ٧٦ .

أو كان العامل معنويًا ؛ (وهو الذى يتضمن معنى الفعل دون حروف الفعل ، كالفاظ الإشارة ، والاستفهام ، والتشبيه ، وأحرف التثنية ، وكشبه الجملة - الظرف ، أو الجار مع مجروره - الواقع خيرًا ، أو نعتًا كذلك ^(١)) .

نحو : هذا كتابك جميلًا ، فكلمة : «جميلًا» حال من الخبر : (كتاب) والعامل هو اسم الإشارة . ومعناه : أشير ؛ فهو يتضمن معنى الفعل ، دون أن يشتمل على حروفه . ومثل : ليت الصانع - متعلمًا - حريصًا على الإنفاق . فكلمة : «متعلمًا» حال من الصانع «والعامل» هو : ليت ، وهو حرف معناه : «أتمنى» ؛ فيتضمن معنى الفعل دون حروفه . . . ومثل : كأن الباخرة - واسعة - فُتدق كبير . ومثل : الزروع أمامك ، أو فى حديقتك - ناضرة . . .

والاستفهام المقصود به التعظيم ؛ نحو : يا جارتا ، ما أنت جارة ؟ . . . وهكذا كل ما يتضمن معنى الفعل دون حروفه غير ما سبق ، كأدوات التشبيه ، والترجى . لكن يستثنى من العامل الذى يتضمن معنى الفعل دون حروفه ، شبه الجملة بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) حيث يجوز أن يتقدم عليهما الحال أو يتأخر نحو : الحارس عند الباب واقفًا ، أو : الحارس - واقفًا - عند الباب ، ونحو : القط فى الحديقة قابلاً ، أو : القط - قابلاً - فى الحديقة . وإنما يجوز تقدم هذه الحال بشرط أن تتوسط بين مبتدأ متقدم وخبره شبه الجملة المتأخر عنه وعن الحال معاً . ولا يصح تقدم الحال عليهما معاً ، فلا يقال : واقفًا - الحارس عند الباب ، ولا قابلاً القط فى الحديقة . فإن تقدمت الحال والخبر معاً ، وكانت الحال هى الأسبق جاز ؛ نحو : واقفًا عند الباب الحارس .

أو كانت الحال مؤكدة لمعنى الجملة ^(٢) ؛ نحو : على جدك شقيقًا ، وتقدير العامل : على جدك أعرفه ، أو : أعلمه ، أو أحقه شقيقًا . فعامل الحال وصاحبها محذوفان وجوبا قبل الحال .

(١) لأن شبه الجملة قد يكون متعلقًا بفعل أو بوصف محذوف ، وينتقل إليه الضمير الذى يكون فى المتعلق بعد حذفه . وبهذا يصير شبه الجملة متضمنًا معنى الفعل ، لاشتراكه على المتعلق المحذوف ، فوق اشتراكه على ضميره على الوجه المفصل فى ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥٠ ورقم ٢ من هامش ص ٢٩٣ فى هذا الباب و ص ٣٥٠ م ٨٩ .

(٢) سبق الكلام عليها فى ص ٢٨٧ وسيجيء بمناسبة أخرى فى ص ٣٠٨ و ٣١١ .

أو كان العامل قد عرض له ما يمنع من تقدم معموله عليه ، كالماضي المبذوء بلام الابتداء^(١) أو بلام جواب القسم^(٢) ؛ فإن الم معمول لا يتقدم على هذه اللام نحو : إني لقد تحملت - صابراً - هفوة القريب . أو : والله لقد تحملت - صابراً - هفوة القريب .

وكالعامل الواقع في صلة حرف مصدرى مطلقاً ؛ نحو : لك أن تنتقل راكباً . أو الواقع صلة « أل »^(٣) ، نحو أنت السائق بارعاً . لأن معمولهما لا يتقدم عليهما - في الرأي الراجح .

(ب) يجب أن تقدم عليه إذا كان لها الصدارة ، نحو : كيف أنقذت الغريق ؟ . فكلمة : « كيف » اسم - على الأرجح - مبنى على الفتح في محل نصب ، حال^(٤) .

(ح) يجوز الأمران في غير الحالتين السالفتين ، مثل : واقفاً أنشد الشاعر القصيدة . وأشباه هذا ممّا يكون فيه عامل الحال فعلاً متصرفاً ، أو مشتقاً يشبه الفعل المنصرف ، أو مصدرًا نائبًا عن فعله المحذوف وجوباً (كما سبقت الإشارة إليه)^(٥) . والمراد بالذي يشبه الفعل ما يتضمن معنى الفعل وحروفه ويقبل علامات التأنيث ، والثنية ، والجمع^(٦) .

فثال الحال المتقدمة على عاملها الفعل المنصرف - غير ما سبق - راجعاً أقبلت على زيارتك . وثال المتقدمة على اسم فاعل : مسرعة الطائرة مسافراً ، وثال المتقدمة على صفة مشبهة : الإنسان - قانعاً - غنيّ ، وثال اسم المفعول : الحاكم - ظالمًا - محطّم . . . وثال المتقدمة على المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً : متعلمة إكراماً هندياً^(٧) .

(١) سبق الكلام عليها في ج ١ ص ٩٧ م ٥٣ .

(٢) الكلام عليها في حروف القسم باب حروف الجر .

(٣) بخلاف صلة غيرها : فيجوز : من الذي راكب جاء ، لجواز تقديم معمول الصلة عليها لأعلى الموصول .

(٤) تقدم في ج ١ ص ٣٧٥ إعراب « كيف » في صورها المختلفة . م ٣٩ .

(٥) في رقم ٤ من هامش ص ٣٩٩ .

(٦) خرج اسم الفعل ؛ فإنه قد يتضمن معنى الفعل وحروفه ولكنه غير مشتق ، ولا يقبل تلك العلامات ؛ كاسم الفعل : « نزال » بمعنى : انزل . وخرج أفعال التفضيل كذلك ، لأنه مشتق ، ولكن لا يقبل تلك العلامات في حالات كثيرة كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٢٩٨ .

(٧) كما سبقت الإشارة في رقم ٤ من هامش ص ٣٩٦ .

(د) إذا كان العامل هو أفضل التفضيل الذي يقتضى حالين إحداهما تدل على أن صاحبها في طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره في الحال الأخرى - فالأحسن أن تتقدم إحداهما على أفضل التفضيل ، وتتأخر الثانية - كما سبق - (١) نحو : الحقل قطعاً أنفع منه قمحاً - الفدان عنياً أحسن منه قطعاً - المتعلم تاجرًا أقدرُ منه زارعًا . المصباح الكهربى منفردًا أقوى من عشرات الشموع مجتمعة (٢) .

ملاحظة :

أبناز فريق من النحاة ما يشيع اليوم في بعض الأساليب ، من تأخير الحالين معاً عن أفضل التفضيل ، بشرط أن تقع بعده الحال الأولى منفصلة من الثانية بالمفضل عليه ؛ نحو : المتعلم أقدر تاجرًا منه زارعًا - المصباح الكهربى أقوى منفردًا من عشرات الشموع مجتمعة - هذه الفاكهة أطيب ناضجة منها فيجّة -

• • •

(١) كما في ٥٥٥ من ص ٢٩٢ وكما في رقم ٢ من هامش ص ٢٠٠ .

(٢) ولك مواضع تقديم الحال على عاملها وعلى صاحبها يشير ابن مالك بإيجاز ومزج بين مواضعها ؛ فيقول :

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ يَفْعَلِي صُرْفًا أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا - ١٢
فَجَائِزُ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا - ١٣

يريد : أن الحال المنصوبة بفعل متصرف أو وصف يشبهه - يجوز تقديمها وتأخيرها عن عاملها ؛ وذكر مثالين : أحدهما حال تقدمت على عاملها الفعل المتصرف ، (وهو مخلصاً زيد دعا) ، والآخر الحال تقدمت على عاملها الوصف الذي يشبه الفعل المتصرف ، (وهو : مسرعاً ذا راحل) . ثم انتقل إلى الكلام على الحال التي لا يجوز تقديمها على عاملها المعنوي فقال :

وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِي لَا حُرُوفُهُ - مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلًا - ١٤

كتلك ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، وَنَدَرَ نَحْوُ : مَجِيدٌ مُسْتَقَرٌّ فِي هَجْرٍ - ١٥

أى : أن العامل المعنوي (وهو الذى يتضمن معنى الفعل دون حروفه) لا يعمل النصب إذا كان متأخراً عن الحال . وبين أمثلة من العامل المعنوي ، هى : تلك ؛ لَيْتَ ، كَانَ ... وأوضح أن تقديم الحال على عاملها المعنوي شبه الجملة نادر عنه وضرب له مثلاً هو : سعيد مستقرٌّ فى هجر . (بله بالين) ثم تكلم على جواز تقديم أحد الحالين المنصوبين بأفضل التفضيل :

وَنَحْوُ : زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا ، مُسْتَجَازٌ ، لَنْ يَهِنَ - ١٦

مستجاز : أجازته النحاة . لن يهين : لن يضعف مثل هذا الأسلوب في نظر المارقين .

السادس : انقسامها بحسب التعدد وعدمه إلى واحدة وإلى أكثر :
 قد تكون الحال واحدة لواحد ؛ نحو : يقف الشرطي متيقظاً ، وهذه تطابق
 صاحبها الحقيقي في الأفراد وفروعه ، وفي التأنيث والذكور^(١) ، نحو : هبط
 الطيار هادئاً — هبط الطياران هادئين — هبط الطيارون هادئين — هبطت
 الطائرة هادئة . . . و . . .

وقد تكون الحال واحدة ولكن يعتمد ما تصلح له ، من غير أن توجد قرينة
 تعين واحداً مما يصلح ؛ نحو : قابلت الأخ راكباً . والأنسب في هذا النوع
 أن تكون للأقرب . ومنع بعض النحاة هذا الأسلوب ، لإيهامه ، وخفاء الصاحب
 الحقيقي ، ورأيه سيدي .

والمتعددة قد تكون متعددة لواحد ، فتطابقه الأمور السالفة ، نحو ؛
 هبط الطيار هادئاً ، مبتسماً ، لابساً ثياب الطيران . وزل مساعده نشيطاً
 متهيجاً حاملاً بعض معدّاته ، وخرجت المضيئة مسرعة قاصدة حجرتها . . .
 ولا يجوز وجود حرف عطف بين الأحوال المتعددة ، فإن وجد العاطفة صح ، وكان
 ما بعده معطوفاً ، ولا يصح أن يعرب حالاً^(٢) .

وقد تكون متعددة لأكثر من واحد ؛ فإن كان معنى الأحوال ولفظها واحداً
 وجب تثنيتها أو جمعها على حسب أصحابها من غير نظر للعوامل ، أهي متحدة
 في عملها وألفاظها ، ومعانيها ، أم غير متحدة في شيء من ذلك ؟ نحو :
 عرفت النحل والنمل دائبين على العمل . والأصل : عرفت النحل دائباً والنمل
 دائباً ، والحالان متفقان لفظاً ومعنى^(٣) ، وهما يُبَيِّنَان هيئة شيئين ؛ فوجب

(١) كل هذا بشرط أن تكون الحال حقيقية (وهي : الدالة على هيئة صاحبها مباشرة ، لا هيئة
 شيء آخر يتصل به فالدالة على هيئة صاحبها الحقيقي نحو : يقف الشرطي متيقظاً ، والدالة على هيئة شيء
 آخر يتصل به بسبب . (وتسمى : الحال السببية ، ولا تشترط فيها المطابقة التامة لصاحبها ، وسيجيء
 حكمها في ص ٣١٥) نحو يقف الشرطي مفتحة عيناه طول الليل .

(٢) كما في رقم ٤ من ص ٣٣٧ .

(٣) ولا يضر الاختلاف تذكيراً : وتأنيثاً : نحو قوله تعالى (وسخر لكم الشمس والقمر دائبين)
 أي : سخر لكم الشمس دائبة والقمر دائباً .

تثنيتهما تبعاً لذلك ، فراراً من التكرار . ونحو : أبصرت في الباخرة الربان
والبحار والمهتس منهمكين في إدارتها . والأصل : أبصرت الربان منهمكاً ،
والبحار منهمكاً ، والمهتس منهمكاً . فالحال هنا متعددة . وهي متفقة الألفاظ
والمعاني ، وأصحابها ثلاثة ؛ فجعلت وجوباً تبعاً لذلك ، استثناء عن التكرار (١) .
وضحو : بنيت البيت وأصلحت السور جميلين . ووقفت سعادُ وشاهدتُ أمها
متكلمتين (٢) .

وإن تعددت لتعدد وكانت مختلفة الألفاظ أو المعاني وجب التفريق بغير
عطف ؛ بحيث تكون كل حال بعد صاحبها مباشرة ، وهو الأحسن ؛ منعاً
للفموض . ويجوز تأخير الأحوال المتعددة كلها وتكون الأولى منها للاسم الأخير ،
والحال الثانية للاسم الذي قبله ، والحال الثالثة للاسم الذي قبل هذا . . . وهكذا
ترتب الأحوال مع أصحابها ترتيباً عكسياً . فأول الأحوال لآخر الأصحاب ،
وثاني الأحوال للصاحب الذي قبل الأخير . . . ومراعاة هذا واجبة إلا إن قامت
قرينة تدل على غيره . فثال مراعاة الترتيب السابق : كنت أسوق السيارة فأبصرت
زميلي في سيارته قاصداً الريف ، مقبلاً من الريف . فكلمة : « قاصداً » حال
من « زميل » بإعطاء أول الحالين لآخر الاسمين . وكلمة : « مقبلاً » حال من التاء
في : « أبصرت » ؛ بإعطاء ثاني الحالين للاسم الذي قبل السابق . . . ومثال مخالفة
هذا الترتيب لقرينة تدعو للمخالفة : لقي الترحمان جماعة السياح باحثاً عنهم ،
سائلة عنه . فكلمة : « باحثاً » حال من : « الترحمان » وكلمة : « سائلة »
حال من « جماعة » . ولو روعي الترتيب هنا لاختلَّت المطابقة الواجبة بين الحال
وصاحبها في التذكير والتأنيث . فالذي ربط بين الحال وصاحبها ، وعين لكل
حال صاحبها هو قرينة التذكير فيهما معاً ، أو التأنيث فيهما معاً .
ومثل : حدثتُ المحاضر طلابه واقفاً جالسين ؛ فكلمة : « واقفاً » حال من :

(١) التكرار المنوع في التثنية وإلجم أن تتعدد الأحوال متواليّة ، الواحدة وراء الأخرى مباشرة .
فلو وقعت كل حال بعد صاحبها مباشرة لم يكن ممنوعاً .

(٢) من الكلام النظري المحض ما يقوله النحاة : (إن العامل في الحال عند تعدد العامل هو مجموع
العوامل لا كل واحد مستقلاً . لتلا يجتمع عاملان على معمول واحد !! وانظر « ب » من « ٢٠٦ »)
ولا فائدة من تناسي الأمر الواقع من غير داع ؛ فالواقع أن كل عامل قد اشترك في العمل برغم ما سبق .

«المحاضر» ، و«جالسين» حال من : «الطلاب» . ولم يراع الترتيب ؛ لأن اللبس مأمون ؛ بسبب وجود المطابقة التي تقضى بأن يكون صاحب الحال المفردة مفرداً ، والمجموعة جمعاً^(١) .

والجدير في هذه المسألة — وفي غيرها — الاعتماد على القرينة ؛ فلها الاعتبار الأول دائماً .

هذا ويجب تعدد الحال بعد : «إمّا» التي للتصويل ، وبعد : «لا» النافية . نحو قوله تعالى : «إنا هديناه السَّبِيلَ ؛ إمّا شاكراً وإمّا كفوراً» ونحو : يقفز الطيار ؛ لا خائفاً ، ولا متردداً . أما في غير هذين للموضعين فالتعدد جائز .

(١) اقتصر ابن مالك في الكلام على الحال المصدرة على البيت الآتي :

والحالُ قدَّ يَجِيءُ ذا تعدُّدٍ لِمُفْرَدٍ - فاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدٍ - ١٧

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا تعددت الحال لواحد سميت : « مترادفة » ؛ أى : متوالية ، (تتلو الواحدة الأخرى) . ويجوز أن تكون الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر فى الأولى ؛ وعندئذ تسمى الثانية : « متداخلة » . وهذا يجرى فى كل حال متعلدة ، فيجوز أن تكون حالاً من ضمير التى قبلها مباشرة .
ويمنع جماعة من النحاة ترادف الحالين ؛ بزعم أن العامل الواحد لا ينصب إلا حالاً واحدة . وله حجة جدلية مردودة ، لأنها من نوع الجدلليات التى تسمى : إلى النحو من غير أن تفيد^(١) .

(ب) عرفنا أنه يجوز أن تعدد الحال من غير أن يتعدد صاحبها ؛ نحو : مشيت بين الرياحين هائلاً ، مستنشقاً أريجها ، متملياً جمالها . ولكن لا يجوز أن تتعارض الأحوال ، فلا يقال : حضر القطار سريعاً بطيئاً ، ولا وقف الحارس متيقظاً غافلاً . نعم يجوز هذا عند إرادة الوصول إلى معنى واحد يؤخذ من الحالين معاً ، ولا يؤديه أحدهما دون الآخر ؛ نحو : أكلت الطعام ساخناً بارداً ، تريد : معتدلاً فى حرارته ، ونحو : ركب السيارة بسرعة بطيئة ؛ أى : متوسطة فى سرعتها . ومثل : لا تأكل الفاكهة ناضجة فمجة ، أى : متوسطة النضج . ونحو : اترك الطعام ممثلاً جثعاً ، أى : متوسطاً فى الشبع . ونحو : تخير ثيابك واسعة ضيقة ، أى : معتدلة السعة . وهكذا . وبالرغم من أن المعنى المقصود لا يتحقق إلا من اللغزين معاً فإن الإعراب يقضى أن يكون كل لفظ منهما - حالاً .

السابع : انقسامها بحسب الزمان إلى مقارنة ، ومقدرة ، ومحاكية .

فالمقارنة هي التي يتحقق معناها في زمن تحقق عاملها وحصول معناه ؛ بحيث لا يتخلف وقوع معنى أحدهما عن الآخر ، نحو : أقبل البريء فرحاً ، — هذا يسوق السيارة الآن عتساً — . فزمن : الفرح ، والاحتراس ، هو زمن وقوع معنى الفعلين : أقبل — يسوق .

وللمقدرة ، أو المستبلة : هي التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها ، أي : بعد تحقق معناه بزمن يطول أو يقصر ؛ فحصول معنى الحال هنا متأخر عن حصول مضمون عاملها ؛ نحو : مسافر بعض الطلاب غداً إلى البلاد الغربية ؛ موزعين فيها ، متدربين في مصانعها . ثم يعيدون عاملين في مصانعنا ؛ فزمن التوزيع والتدريب والعمل متأخر عن السفر ، الذي هو زمن حصول العامل ، ومستقبل بالنسبة له . وكقوله تعالى في الإنسان (إنا هديناه السبيل ، إما شاكراً وإما كفوراً) فكلمة « شاكراً » حال ، وزمن وقوعه متأخر عن زمن عامله (وهو الفعل : هدى) وكلمة : « كفوراً » معطوف عليه وهو حال مثله .

والمحاكية : هي التي وقع معناها قبل النطق بها^(١) نحو : نزل المطر أمس غزيراً ، وانففع في طريقه جارفاً . . .^(٢)

والمقارنة أكثر الثلاثة استعمالاً ووروداً في الكلام . ولا تحتاج إلى قرينة ، كالتى تحتاج إليها الأخيرتان .

الثامن : انقسامها بحسب التأسيس والتأكيد إلى مؤسسه ومؤكده .

فالمؤسسه — وتسمى : المبيئة^(٣) — هي التى تفيده معنى جديداً لا يستفاد إلا

(١) سميت محاكية لأن معناها يُحاكى ؛ أي : يباد التمييز عنه بعد زمن وقوعه .

(٢) عارض فريق من النحاة في هذا القسم ، وقد أسئلته ، بحجة أن العبارة إنما هي بمقارنة الحال وقت تحقق معناها وحين وقوعها ، ووجودها — لزمن العامل وتحقق معناه كالتى هنا . — لا لزمن التكلم . وأن الأثلة المعروضة — وأشباهاها — جاءت الأحوال فيها مشتقات من نوع اسم الفاعل الذى هو حقيقة في الحال عند عدم القرينة التى تهيه لغيره . والتمييز به عن الماضى يمتد مجازاً ويسمى : سكاية للعدل الماضيه — كما يقول الصبان — ولا قيمة لهذا الخلاف ؛ لأن الفاية المطلوبة هو الحكم على مثل تلك الأحوال بالصفة ، والبد من الخطأ . وقد ثبت أن استعمالها صحيح وأسلوبها سليم ؛ ولا أهمية بعد ذلك لأن يكون الاستعمال الصحيح حقيقياً أو مجازياً .

(٣) لأنها تبين هيئة صاحبها — كما سبق في ص ٢٨٧ — أما المؤكدة فلا تبين هيئة .

بذكرها ، نحو : وقف الأسد في قفصه غاضباً ، ثم هنا حين رأى حارسه مقبلاً ،
فكلمة : « غاضباً » حال مؤسفة : لأنها أفادت الجملة معنى جديداً لا يفهم
عند حذفها . وكذلك كلمة « مقبلاً » وأشباهها من الأحوال التي لا يستفاد معناها
بدون ذكرها .

والمؤكد : هي التي لا تفيد معنى جديداً ، وإنما تقوى معنى موجوداً في
الجملة قبل مجيئها^(١) ، ولو حذف الحال لفهم معناها مما بقي من الجملة . نحو :
لا تظلم الناس باغياً ، ولا تتكبر عليهم مستعالياً ، « فالبغى » هو الظلم ، و « الاستعلاء »
هو الكبر . ولو حذف كل من الحالين في المثال (وهما يؤكدان عاملهما) ما نقص
المعنى ، ولا تغير وَلَقَدْ هَمَمَ معناه من بقية الكلام . ومثلها باقي الأحوال التي
يستفاد معناها بغير وجودها . وقد سبق — في مناسبة أخرى^(٢) — الإشارة إلى المؤكدة ،
وأنها قد تكون مؤكدة لمضمون الجملة ؛ نحو : خليل أبوك عطوفاً ، أو مؤكدة
لعاملها لفظاً ومعنى ؛ نحو : (وأرسلناك للناس رسولا) أو معنى فقط : (نحو) ويوم
أبعث حياً لأن البعث يقتضي الحياة ، أو مؤكدة لصاحبها ؛ نحو قوله
تعالى : « وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً » . فكلمة :
« جميعاً » حال من الفاعل « مَنْ » وهذا الفاعل اسم موصول يفيد العموم ،
والحال — هنا — تفيد العموم ، فهي مؤكدة له .

وأشرنا هناك إلى أن الجملة التي تُؤكِّدُ الحالُ مضمونها لا بد أن تكون
جملة اسمية ، طرفاها معرفتان جامدتان^(٣) : جموداً محضاً ، ولا بد أن تتأخر الحال
عنهما معاً ، وعن عاملها أيضاً . وأن العامل في هذه الحال عطف وجوباً ؛ وكذلك
صاحبها . ففي المثال السابق : (خليل أبوك عطوفاً ، يكون التقدير : أسفه ،
أو : أعرفه ، أو : أعلمه ، أو نحو ذلك . وهذا التقدير حين يكون المبتدأ
كلمة غير ضمير المتكلم ، فإن كان ضميراً للمتكلم وجب اختيار الفعل أو

(١) سواء أكان المعنى الذي تؤكده هو معنى عاملها أم معنى صاحبها ، أم معنى الجملة التي قبلها .

— كما سبق في ص ٢٨٧ و ٣٠١ ويحيى : في ص ٣١٢ .

(٢) ص ٢٨٧ . (٣) إذا كان في الجملة فعل أو ما يعمل عمله كان عاملاً في الحال ؛
فلا يعتبر العامل مضمرًا ، ولا تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة . والمراد : الجمود المحض ؛
ليخرج : هو الأسد مقدماً ؛ فلها مؤكدة لعاملها ؛ وهو : « الأسد » ؛ لتأوله بالشجاع ، وليست مؤكدة
لمضمون الجملة ، لأن هذه الحال ليست جامدة محضة .

العامل المقدر مناسباً له ، أى : أحقنى — أعرفنى — أعلم أنى . ولا بد أن تكون هذه الحال متأخرة عنه أيضاً .

أما الغرض من التوكيد بالحال فقد يكون بيان اليقين نحو : أنت الرجل معلوماً ، أو الفخر ، نحو : أنا فلان بطلاً ، أو التعظيم ، نحو : أنت العالم جليلاً مهيباً ، أو التحقير ، نحو : هو البخاني مقهوراً معاقباً ، أو التصاغر ، نحو : ربّ أنا عبدك فقيراً إليك ، أو التهديد والوعيد ، نحو : فلان قاهر للأبطال قادراً على الفتك بك^(١) .

* * *

التاسع : انقسامها بحسب الأفراد وعدمه إلى مفردة ، وجملة ، وشبه جملة . ثم الكلام على الرابط .

فالمفردة : ما ليست جملة ولا شبهها ، نحو : أشربُ الماء صافياً — سرّ في الطريق حدّراً^(٢) ... وشبه الجملة هو الظرف والجار مع مجروره . نحو : كنت في الطائرة فأبصرت البيوت الكبيرة فوق الأرض صغيرة . والسفن الضخمة بين الأمواج محتجة — دار الآثار في القاهرة مليئة بالنفائس — تشكّلت الثلوج حلى الغصون أشكالاً بليغة .

ولا بد في شبه الجملة أن يكون تاماً ، أى : مفيداً . وإفادته قد تكون بالإضافة ، أو بالنعت ، أو بالعدد ، أو بغير ذلك مما يكون مناسباً له ، ويجعله مفيداً (على الوجه الذى تكرر شرحه من قبل)^(٣) فلا يصح : هذا إبراهيم عنك ، ولا هذا إبراهيم اليوم ...

(١) قياسه يقول ابن مالك :

وعايلُ الحالِ بها قد أُكِّدَا في نحوٍ : لا تَعَثَّ في الأرضِ مُفِيداً ١٨

بها : أى : بالحال . ثم قال في الحال المؤكدة لمضمون الجملة :

وإن توكَّدَ جُمْلَةً فمُضْمَرُ عَامِلِهَا ، وَلَقَطْهَا بِوَخَرٍ ١٩

أى : أن العامل مضمّر (أى : محذوف) إذا كانت الحال مؤكدة للجملة ، وأن لفظ الحال يؤنر وجوباً عن الجملة ومن عاملها المحذوف والمحفوف معه صاحبها .

(٢) قد يجب اقتران الحال المفردة بالفاء ، أو : ثم الماطفتين في صورة واحدة هي الصورة

الثالثة التى تجيء في ص ٣٢٢ .

(٣) في باب الموصول (ج ١ ص ٢٧٢ م ٢٧) والمبتدأ والخبر (ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ و ج ٢

ص ١٠٠ م ٦٨) .

وإذا كانت الحال جملة أو شبه جملة فلا بد أن يكون صاحبها معرفة^(١) محضة ؛ أى : معرفة لفظاً ومعنى ؛ مثل : وقف جارى يكلمنى ، فإن لم يكن معرفة خالصة ؛ بأن كان معرفة في اللفظ دون المعنى — كالمبدوء « بال الجندية » — أو كان نكرة محضة ، بسبب^(٢) نعت أو غيره ، جاز في الجملة وشبهها أن تكون حالا ، وأن تكون نعتاً ، نحو : أعرف الطائرات تفوق غيرها في السرعة . وقد عرفنا طائرات سريعة تطوف بالكرة الأرضية في دقائق .

ونحو : تهذر الطائرات في الجو كقصف الرعد . . . ، ونحو : هذه طائرة كبيرة في الجو تهذر كالرعد . . .

والجملة^(٣) قد تكون اسمية أو فعلية ؛ نحو : لازمت البيت والمطر هائل — لازمت البيت وقد هطل المطر . ويشترط في الجملة الواقعة حالاً أن تكون خبرية غير تعجبية (على القول بأن الجملة التعجبية خبرية) فلا تصح الإنشائية بنوعها الطلي ، وغير الطلي^(٤) . وأن تكون مجردة من علامة تدل على الاستقبال كالسين وسوف ، ولن ، وأداة الشرط^(٥) وأن تكون مشتملة على رابط يربطها بصاحبها ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين ؛ فيتحقق الغرض من مجيء

(١) يصح أن يكون صاحب الحال نكرة في بقية مواضع تجيء في ص ٣١٥ .

(٢) كما سيبيء في رقم ٢ من هامش ص ٣١٦ سبق بيان النكرة المحضة وغير المحضة ، وكذا المعرفة بنوعها — في الجزء الأول ، باب النكرة والمعرفة ، ص ١٤٥ م ١٧ ويحيى في الجزء الثالث ، باب التمت ص ٣٥٤ .

(٣) إذا وقعت الجملة حالا أو نعتاً أو في أى موقع إعرابى آخر ، فهي نكرة ، وقيل في حكم النكرة ، — كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٢٩٦ . وقد تردد هذا في كثير من المراجع النحوية ، ومنها شاذية ياسين على شرح التوضيح (أول باب النكرة والمعرفة) حيث قال : « وأما الجمل والأفعال فليست نكرات وإن حكمها بحكم النكرات . وما يوجد في عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجاوز . وهذا الخلاف لا أهمية له ؛ إذ الأهمية في أنها تقع في كل موقع لا يصلح فيه إلا النكرة ، كوقوعها خبر ولا » التافية للجنس ، ونعتاً للنكرة المحضة .

(٤) سبق توضيح المراد من الجملة الإنشائية في ص ١٨٠ وفي ج ١ ص ٢٦٨ م ٧٢ .

(٥) أما مثل : لأملسن الخلع ؛ إن حضر وإن غاب : حيث وقعت الجملة الشرطية حالا مع أنها إنشائية ، ومشتملة على علامة استقبال ؛ وهي حرف الشرط : « إن » — فالسوغ عندهم أنها شرطية لفظاً لا معنى ؛ إذ التقدير : لأملسنه على كل حال . ونشير إلى ما جاء في « المعنى » ، و « الجمع » خاصة بأن : « لا » التافية تخلص المضارع للاستقبال إذا سيقته ، خلافاً لابن مالك — ومن معه — محتجاً بإجماع النحاة على صحة : « جاء محمد لا يتكلم » مع الإجماع أيضاً على أن الجملة الحالية لا تصدر بعلامة استقبال . ونقول : إن الرأى الأنسب أنها تخلصه للاستقبال عند علم قرينة تمنح .

الحال جملة. ولولا الرابط^(١) لكانت الجملتان منفصلتين لا صلة بينهما، والكلام مفككاً .
والرابط قد يكون أوّلاً مجردة تسمى : واو الحال ، نحو : احترست من
الشمس والحرارة شديدة . وقد يكون الضمير وحده ؛ نحو : تركت البحر
أمواجه عنيفة . وقد يكون الواو والضمير معاً ، نحو : لا آكل الطعام وأنا
شعبان . ولا أشرب الماء وهو غير نقي^(٢) . وقد يستغنى عن الرابط أحياناً — كما
سيجيء^(٣) — .

لكن هناك موضعان تجب فيهما الواو ، وموضع أخرى تمتنع فيها : فتجب
في الجملة الحالية الحالية من الضمير لفظاً وتقديراً^(٤) ؛ نحو : تيقظت
وما طلعت الشمس . وفي الجملة المضارعية المثبتة ، المسبوقة بالحرف : « قد » ؛
نحو قوله تعالى : (لِمَ تُوذَوْنَ وقد تعلمون أني رسول الله إليكم) .
وللموضع التي تمتنع فيها هي :

١ — أن تكون جملة الحال اسمية واقعة بعد عاطف يعطفها على حال قبلها ؛
نحو : سيجيء المتسابقون مشاةً ، أو هم راكبين^(٥) السيارات ؛ فلا يصح أن
يكون الرابط هنا واو الحال ؛ لوجود حرف العطف : « أو » . وواو الحال لا تلتقي
حرف عطف .

٢ — أن تكون جملة الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها^(٦) ؛ نحو قوله
تعالى عن القرآن : (هو الحق لا شك فيه) . وقوله عنه : (ذلك الكتاب لا ريبَ
فيه) وليس من اللازم أن تكون جملة الحال المؤكدة اسمية ، فقد تكون فعلية

(١) وقد يكون الرابط محذوفاً كما سيجيء في ص ٣٢٣ .

(٢) يقول ابن مالك في الحال التي تقع جملة من غير تفصيل لأنواعها ، ولا بيان لشروطها الكاملة .
وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَحِيٌّ جُمْلَتُهُ كَجَاءَ زَيْدٌ ، وَهُوَ نَاوِرُحْلُهُ ٢٠
أي : تبيء الجملة موضع الحال ؛ بمعنى أنها تكون حالا . وعرض لها مثالا جملة اسمية هي قوله :
(وهو ناور رطلة) . (٣) في ص ٣٢٢ .

(٤) ذلك أن الضمير قد يجوز حذفه إذا عرف من السياق — كما سيجيء في ص ٣٢٢ — نحو :
ارتفع صر القمع ؛ كيلةً بضمين قرناً . أي : كيلة منه .

(٥) الأحسن في إعراب مثل هذا المثال : أن تكون : « أو » حرف عطف ، والجملة بعدها
في محل نصب حال ، وهذه الحال المنصوبة مطلقة على « مشاة » .

(٦) سبق تفصيل الكلام عليها في ص ٢٨٨ ، ٢٠١ ، ٣٠٩ .

أيضاً ؛ نحو : هو الحق لا يشك فيه أحد . . .

أما المؤكدة لعاملها فقد تقرن بالواو ؛ نحو : قوله تعالى : (ثم توليم وأنتم معرضون) .

٣- الجملة الفعلية الماضية بعد «إلا» التي تفيد الإيجاب (أى : المسبقة بكلام غير موجب) ، نحو : ما تكلم العظيم إلا قال حقاً . ويرى بعض النحاة : أنه يجوز في هذا الموضع الربط بالواو ، محتجاً بأمثلة فصيحة متعددة . وحجته مقبولة ولكن من يريد الاختصار على الأعم الأفصح لا يساير هذا الرأي .

٤- الجملة الماضية المعطوفة على حال ، بالحرف العاطف : «أو» ، نحو : إخلص للصديق ؛ حضر^(١) أو غاب .

٥- الجملة المضارعية المسبقة بحرف النفي : «لا» ؛ نحو : ما أنتم ؛ لاتعملون^(٢) ومن القليل الذى لا يقاس عليه أن تقع الواو رابطة في الجملة الفعلية (مضارعية وماضوية) إذا كانت مسبوقة بالحرف النافي «لا» .

٦- الجملة المضارعية المسبقة بحرف النفي : «ما» ؛ نحو : عرفتك ما تحب العيث ، وههنتك ما تسعى للإيذاء^(٣) .

٧- الجملة المضارعية المثبتة المنجزة من «قد» ؛ نحو : شهدت الطالب الحريص يسرع إلى المحاضرة ، يتفرغ لها . وقد وردت أمثلة مسموعة من هذا النوع وكان الرابط فيها الواو ، منها قولم : قمت وأصك عين العدو ، ومنها :

فلما خشيت أظافيرهم نجوت ، وأرهنهم مالكا
ومنها علققتها^(٤) عرساً وأقتل قومها . . . وأمثلة أخرى . وقد تأول النحاة

(١) الجملة من القتل «حضر» وقامه في محل نصب حال من الصديق وبمعناها : «أو» فلا يجوز أن يكون الرابط في الجملة السابقة الواو ، لأن الكلام العربي خال من الواو في مثل هذا الأسلوب . أما التعليلات الأخرى المنع فردودة .

(٢) مثل هذا التركيب يتضح معناه ويؤول ما قد يكون فيه من غموض إذا عرفنا أن «لا» النافية تقدر فيه بكلمة : «غير» المنسوبة على الحال المضافة ، وأن المضارع بعدها يقدر باسم فاعل ، هو : «المضاف إليه» ، أى : ما أنتم غير عاملين ؟ أى : ما أنتم وما أمركم في الحالة التي لا تعملون فيها ؟ وهو مثل الآية للكرامة : (وما لنا لا نؤمن بالله . . .) التقدير : ما لنا غير مؤمنين ؟ ما أمرنا وما شأنا في الحالة التي نكون فيها غير مؤمنين ؟ ثم راجع رقم (٥) من هامش ص ٣١٠ خاصاً بالحرف : «لا» النافية .

(٣) «إن» : النافية ، مثل : «ما» فيقال في حرف النفي : «ما» وفي المضارع بعده ما قيل في سابقه مما هو معنون قبل هذا مباشرة في رقم ٢ . (٤) أسببها .

هذه الأمثلة ليدخلوها في نطاق القاعدة ، ويخرجوها من مجال الشذوذ . ولا داعي لهذا التأول الذي لم يعرفه ولم يقصد إليه الناطقون بتلك الأمثلة^(١) . والخير أن نحكم عليه بما يستحقه من القلة والندرة التي لا تحاكى ، ولا يقاس عليها .

في غير هذه المواضع التي تمتنع فيها الواو يكون الربط بالواو وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما معا . وقد سبقت الأمثلة لكل هذا^(٢) :

وإذا كانت جملة الحال ماضوية مثبتة وفعلها متصرف ورباطها الواو وحدها وجب مجيء « قد » بعد الواو مباشرة^(٣) ؛ نحو : انصرفت وقد انتهى ميعاد العمل ، فإن كان الرابط وحده ، الضمير أو الواو والضمير معا فالأحسن مجيء « قد » أيضاً . وتمتنع « قد » مع الماضي الممتنع ربطه بالواو — قد سبق بيانه — كالماضي التالي « إلا » ، أو الذي بعده : « أو » .

(١) قالوا في التأويل : إن الواو واو الحال حقيقة . ولكنها لم تدخل على الجملة المضارعية مباشرة ؛ وإنما دخلت على مبتدأ محذوف ؛ غيره الجملة المضارعية المذكورة بعده ، والجملة من المبتدأ وغيره في محل نصب حال . فالحال هو الجملة الاسمية لا الفعلية . والواو داخلة على جملة اسمية عندهم . فالداعي لهذا ؟ إن كان دخول الواو غير مقبول وغير صحيح وجب التصريح بهذا ، والحكم على ما يخالفه بأنه يحفظ ولا يقاس عليه . وإن كان دخول الواو صحيحاً وجب التصريح بهذا أيضاً من غير تأويل . وإن كان التأويل يبيح المنوع وجب السالج بالواو لكل من شاء . ومن أراد أن يحمل نفسه مشقة التأول فهو حر فيما يرتضيه لها . ولا شك أن التأول على هذه الصورة لا غير فيه . وأن الخير في ترك الواو فيمثل هذه المواضع

(٢) اقتصر ابن مالك على حالة واحدة من الحالات التي تمتنع فيها الواو سجلها بقوله :

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمَضَارِعٍ نُبِتَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا ، وَمِنْ الْوَاوِ خَلَّتْ - ٢١

يريد : أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالا تحوى الضمير الرابط وتخلو من الواو المستعملة في الربط ؛ لأن هذه الواو لا تصلح للربط هنا . ثم بين أن الجملة المضارعية الحالية السبقة بالواو ينزى ويقدر لها بعد هذه الواو مبتدأ محذوف ، غيره الجملة المضارعية ؛ فتكون مستندة له . يقول :

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا اِنْوٍ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمَضَارِعُ اجْعَلْنَ مُسْتَنَدًا - ٢٢

وما عدا هذه الحالة التي اقتصر عليها يجوز فيه الربط بالواو فقط ، أو بالضمير فقط ، أو بهما معا ؛ فيقول :

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُلْنَا يَوَاوٍ ، أَوْ يَمْضَمِرٍ ، أَوْ بِهِمَا - ٢٣

(٣) هذا هو الرأي المختار . ويرى فريق آخر من النحاة لزوم : « قد » مع الماضي المثبت سواء أكان الرابط هو الواو ، أم الضمير ، أم هما معا . هذا ، ولا تدخل : « قد » على الجملة الماضوية التي فعلها جامد ؛ كإفعال الاستثناء (ليس - خلا - عدا - ساشا -) كما سبقت الإشارة لهذا في ص ٢٧٧ .

العاشر : انقسامها باعتبار جريانها على صاحبها أو عدم جريانها إلى قسمين ؛
حقيقية وسببية^(١) .

فالحقيقية : هي التي تبين هيئة صاحبها مباشرة ؛ كالأمثلة التي مرت في
أكثر الموضوعات السابقة ، ومثل : انتفض العصفور من المطر مبتلاً . فكلمة
« مبتلاً » حال . تبين هيئة صاحبها نفسه ؛ وهو : « العصفور » وقت انتفاذه . ولا تبين
هيئة شيء آخر غير العصفور نفسه ، — كعشه ، أو شجرته ، أو صاحبه ،
أو طيور أخرى — ومثل : وقف المصلى خاشعاً . فكلمة : « خاشعاً » حال تبين
هيئة صاحبها مباشرة ؛ وهو : المصلى ، ولا شأن لها بغيره . . .
ولا بد أن تطابق الحال الحقيقية^(٢) صاحبها في التذكير ، والتأنيث والإفراد ،
والتثنية والجمع .

والسببية : هي التي تبين هيئة شيء له اتصال وعلاقة بصاحبها ؛ أي علاقة ،
دون أن تبين هيئة صاحبها المباشر مثل : انتفض العصفور من المطر مبتلاً عشه ،
ومثل : وقف المصلى خاشعاً قلبه . فكلمة : « مبتلاً » حال ، كما كانت ،
وصاحبها هو : « المطر » كما كان ، أيضاً . ولكن الحال هنا لا تبين هيئة
صاحبها : « العصفور » ، وإنما تبين هيئة : « العش » وللعش صلة وعلاقة
بصاحبها ؛ فهو مسكن العصفور ومأواه . كذلك المثال الثاني ؛ فكلمة : « خاشعاً »
حال ، وصاحبها هو : المصلى . ولكنها لا تبين هيئته ، وإنما تبين شيئاً له صلة
وعلاقة به ؛ هو : قلبه ؛ فإن قلبه جزء منه .

ومن أمثلة السببية : كتبتُ الصفحةَ مستقيمةً خطوطها ، سمعتُ المغنيةَ عذباً
صوتها ، وسمعتُ القارئَ شجياً نبراته .

ولا بد في الحال السببية أن ترفع اسماً ظاهراً مضافاً لضمير يعود على صاحب الحال
كأأمثلة السابقة ، وأن تكون مطابقة لهذا الاسم المرفوع بها ، في التذكير والتأنيث ،
والأفراد ، دون التثنية والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد ؛ نحو سكنت
البيت جيداً هواؤه ، واسعة غرفه ، جميلاً مدخله ، نظيفة مسالكه .

(١) وهذا الموضوع هو الذي سبقت له الإشارة العابرة في رقم ١ من هامش ص ٤٠٤ .

(٢) لمطابقة الحال لصاحبها موضوع مستقل ؛ في ص ٣١٩ .

المسألة ٨٥ :

صاحب الحال

عرفنا^(١) أن الحال قد تبين هيئة الفاعل في مثل : ينفع الصانع مُتَّقِنًا ، أو هيئة المفعول به في مثل : يحترم الناسُ العاملَ مُخْلِصًا ، أو هيئة الفاعل والمفعول به معًا في نحو : استقبل الأخ أخاه مسرورين ، أو هيئة المبتدأ في نحو : الصحفُ - مابحةٌ - ضارةٌ . . . أو غير ذلك مما تبينُ الحال هيئته . وهذا الذي تبينُ الحال هيئته يسمى : صاحب الحال كالذي في الأمثلة السالفة : (الصانع - العامل - الأخ - أخاه - الصحف . . .)
والأكثر في صاحب الحال أن يكون معرفة . وقد يكون نكرة بمسوغ من المسوغات الآتية :

- ١- أن تكون النكرة متأخرة والحال متقدمة عليها ، نحو :
(يمشى - حزينا - مدين) . (يدعو - متألما - مظلوم) . . .
- ٢- أن تكون النكرة متخصصة^(٢) ؛ إما بنعت بعدها ؛ نحو : أشفت على طفلة صغيرة نائهةً ، وإما بإضافة ؛ نحو : حافظت على أثاث الغرفة منسقًا ، وإما بعمل ؛ نحو : أفرحُ بناظمٍ شعرًا مبتلثًا ، وإما بعطف معرفة عليها ؛ نحو : ذهب فريق ومحمود مسرعين .
- ٣- أن تكون النكرة مسبوقة بنى ، أو شبهه (وهو هنا : النهى والاستهزام) ؛ نحو : ما خاب عامل مخلصًا - لا تشرب في كوب مكسورًا - هل ترضى عن أم قاسيًا قلبها ؟
- ٤- أن تكون الحال جملة مرفوعة بالولو ؛ نحو : استقبلت صديقًا وهو راجع من سفر .

(١) في ص ٢٨٦ م ٨٤ .

(٢) ولهذا يصح أن تكون الجملة - وشبهها - بعد النكرة المتخصصة حالًا إذا لاحظنا تخصصها - كما سبق عند الكلام على الحكم التاسع وفي ص ٣١٠ - ويصح أن تكون نعتًا إذا لم نلاحظه . وقد أوضحنا هذا في مواضع متعددة منها باب النكرة والمعرفة في الجزء الأول .

٥ - أن تكون الحال جامدة ، نحو : هذا خاتمٌ ذهباً^(١) .

وقد وردت أمثلة مسموعة وقع فيها صاحب الحال نكرة بغير مسوغ ؛ منها : صلى رجالٌ قياماً . ومنها : فلان يستعين بمائة أبطالا .

وللنحاة في هذا كلام وجلد . والذي يعيننا أن فريقاً من النحاة يبيع مجيء صاحب الحال نكرةً ، وفريقاً آخر بمنعه . ويقول الأمثلة القديمة ، أو يحكم عليها بالشذوذ الذي لا يصح القياس عليه . وفي الأخذ بالرأى الأول توسعة ومحاكاة نافعة ، ولكن يحسن ألا نسارع إليه قدر الاستطاعة ، ذلك أن صاحب الحال النكرة بغير مسوغ - قليلٌ في فصيح الكلام . نعم هذه القلة ليست مطلقة ؛ وإنما هي بالنسبة لصاحب الحال المعروفة أو النكرة المختصة^(٢) . لكن هذا لا يمنعنا أن نختار الأكثر استعمالاً في المأثور الفصيح ، وإن كان غيره مقبولاً^(٣) .

• • •

صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه :

يصح أن يكون صاحب الحال مضافاً إليه ، نحو : تمتعت بجمال الحديقة واسعةً ، - ونعمتُ برائحة الزهر متفتحاً ناضراً - ، وأكلت نادر الفاكهة ناضجةً .

ولكن يشترط في صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه أن يكون المضاف إما جزءاً حقيقياً منه ؛ نحو : أعجبتني أسنان الرجل نظيفاً ، وراقتني أظفاره

(١) في هذا المثال حين يكون صاحب الحال نكرة ، وفرعاً من الحال - يرتضى النحاة إعراب الأصل تمييزاً .

(٢) فهي قلة نسبية كالتي شرحناها في هامش ص ٢٩٠ و ٣٥٣ والبيان في ٤ رقم ١ من هامش ص ٧٤

(٣) وفي صاحب الحال النكرة يقول ابن مالك :

وَلَمْ يُنْكَرْ - غَالِباً - ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ ، أَوْ يُخَصَّصْ ، أَوْ يَنْبَغِ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ ، أَوْ مَضَاهِيهِ : كَلَّا يَنْبَغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرَأَةٍ مُسْتَسْهِلاً - ٧

يريد : أن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكرة ، إلا إذا تأخر صاحب الحال ، أو خصص ، أو بان (أي : ظهر) بعد نفي أو ما يفضي التني (يشابهه ، وهو النهي والاستفهام) وساق مثالا هو : لا ينبغ امرؤ على امرئ مستسهلا ، والمخووف فيه النهي .

باسطاً أنامله . « فالأستاذ » مضاف وهى جزء من المضاف إليه ؛ وهو : « الجل »
و « الأظفار » مضاف ، وهى جزء من المضاف إليه صاحب الحال وهو : الضمير
العائد على الرجل ، ويعتبر فى حكم الرجل . ومن هذا قوله تعالى : (ونزعنا ما فى
صدورهم من غلٍ^١ إخواناً) ، فكلمة : « إخواناً » حال من الضمير : « هم »
المضاف إليه . والمضاف بعض منه . ومن الأمثلة قوله تعالى : (أوجب أحدكم أن
يأكل لحم أخيه ميتاً . . .) فكلمة : « ميتاً » حال من المضاف إليه وهو :
« أخ » والمضاف وهو : « لحم » بعض منه .

وإما بمنزلة الجزء ، (حيث يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ؛
فلا يتغير المعنى) كما فى الأمثلة الأولى : (تمتعت بجمال الحديقة واسعة ونعمتُ
برائحة الزهر ، متفتحاً ناضراً . . . و . . .) فيصح أن يقال تمتعت بالحديقة
واسعة ، ونعمتُ بالزهر متفتحاً . . . و . . . ومن هذا قوله تعالى :
(. . . أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً) ؛ حيث يصح : أن اتبع إبراهيم حنيفاً .
وإما عاملاً فى المضاف إليه ، كأن يكون المضاف مصدرًا عاملاً فيه ؛
نحو : عند الله تقدير العاملين مسرورين ، ونحو : (إليه مرجعكم^(١) جميعاً)
أو أن يكون وصفاً عاملاً فيه^(٢) ، نحو : هذا رافع الراية عالية فى الغد^(٣) . . .

(١) « مرجع » ، مصدر مبهى ، أى : وجيحكم .

(٢) كاسمى الفاعل والمفعول بالشروط الواجبة لإعمالها ، ومنها أن يكونا بمعنى الحال أو
الاستقبال . . . و . . .

(٣) وفى مجيى الحال من المضاف إليه يقول ابن مالك :

وَلَا تُجِزُ حَالًا مَعَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ - ١٠ -

أى : إلا إذا استرقى المضاف عمله فى الحال ، وهذا يدل على اشتراط أن يكون المضاف ما يعمل .

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضْيَفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ؛ فَلَا تَحِيْفًا - ١١ -

يريد : أن الحال يجهى من المضاف إذا كان جزءاً مما أضيف إليه ، أى : إذا كان جزءاً من
المضاف إليه ، أو مثل الجزء كما شرحناه . أما قوله : فلا تحيفاً ، فأصلها : تحيفن ، بنون التوكيد
الخفيفة التى تنقلب ألفاً عند الوقف . والجملة معناها : لا تنظم نفسك ، أو اللفظ بمخالفة هذا . وهو شح
لم يذكر إلا لتكلمة البيت .

(٤) انظر ص ٣١٥ حيث الكلام : على الحال الحقيقية ، وعلى قسيتها : « السببية » .

مطابقة الحال — بنوعها^(١) — لصاحبها :

١ — الأصل أن تطابق الحال الحقيقية صاحبها — وجوباً — في التذكير والتأنيث ، وفي الأفراد وفروعه . كالأمثلة السالفة ، لكن يستثنى من هذا الأصل بعض حالات لها أحكام أخرى تلتخص فيما يلي :

١ — إذا كان صاحب الحال الحقيقية جمعاً مفرد مذكر لغير العاقل ، جاز في الحال أن تكون مفردة مؤنثة ، وجمع مؤنث سالماً وجمع تكسير ؛ نحو : سرتنى الكتب نافعة ، أو : نافعات ، أو : نوافع .

٢ — إذا كان لفظ الحال من الألفاظ التي يقلب استعمالها بصورة واحدة للمذكر والمؤنث — ككلمة : صبور — بقى على صورته ؛ نحو : عرفت المؤمن صبوراً عند الشدائد ، وعرفت المؤمنة صبوراً كذلك^(٢) .

٣ — إذا كان الحال أفعل التفضيل المجرد من « أل » والإضافة ، أو المضاف إلى نكرة ، لزم الإفراد والتذكير — على الراجع — كما سيجيء في بابها ؛ نحو : عرفت العصا أنشط وأنفع ، أو : أنشط عامل ، وأنفع رجل .

٤ — إذا كان الحال مصدرًا فإنه يلزم صورة واحدة ؛ نحو : حضر القطار سرعة . وإذا اشتهر المصدر صرح تثنيته وجمعه — كالتعت — ؛ نحو : عرفت الوالى عدلا ، والوالين عدلين ، والولاة عدولا .

٥ — إذا كان الحال كلمة : « أى »^(٣) فلانها — في الغالب — تقع حالا من معرفة مع إضافتها إلى نكرة ؛ نحو : استمعت إلى على أى خطيب .

ب — أما الحال السببية فتطابق — وجوباً — في التذكير والتأنيث والإفراد ، دون التثنية والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد — كما سبق^(٤) — نحو : سكنت البيت جيدا هوائه ، واسعة غرفه ، جميلا مدخله ، نظيفة مسالكه

(١) الحقيقية والسببية وشرحهما في ص ٣١٥ .

(٢) هذه الصورة فروع تنضج من نظائرها في التمت ج ٣ ص ٣٣٧ .

(٣) الكلام على : « أى » وأنواعها ، وأحكامها ، المختلفة مفرق في أجزاء الكتاب المختلفة على حسب الأبواب التي تستعمل فيها كصفحة ١٧٥ السابقة والصفحة ٢٦٢ م ٢٦ ج ١ — باب الموصول وكتابي الإضافة والتمت في ج ٣ .

(٤) انظر ص ٣١٥ .

المسألة ٨٦ :

حكم الحال ، وعاملها ، وصاحبها ، ورابطها ، من ناحية الذكر والحذف .
 (١) الأصل في الحال أن تكون مذكورة ؛ لتؤدي مهمتها المعنوية ؛ وهي :
 بيان هيئة الفاعل ، أو المفعول ، أو غيرهما ، مما سبق تفصيله^(١) . لهذا يجب
 ذكرها في كثير من المواضع ، ويجوز حذفها في غيرها ، فن المواضع التي يجب
 أن تذكر فيها ما يأتي :

١ - أن تكون محصورة ؛ نحو : ما أحب العالم إلا نافعاً يعلمه .
 ٢ - أن تكون نائبة عن عاملها المحذوف سماعاً ؛ نحو : هنيئاً ، بمعنى :
 ثبت لك الخير هنيئاً ، أو : هناك الأمر هنيئاً^(٢) ، أو نحو هذا التقدير الدال
 على الدعاء بالهناء .

٣ - أن يتوقف على ذكرها المعنى المراد ، أو يفسد بحذفها . . . - كما
 أشرنا أول الباب^(٣) - ؛ نحو قوله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى)
 وقوله : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعين) .

٤ - أن تكون جواباً . مثل : كيف حضرت ؟ فيجواب : راكباً .
 ٥ - أن تكون سادة مسد الخبر^(٤) في مثل : سهرى على المزرعة نافعة .

ويصح حذف الحال إذا دل عليها دليل . وأكثر حذفها حين يكون لفظها
 مشتقاً من مادة « القول » ويكون الليل عليها بعد الحذف هو : المَقُول^(٥) ؛
 نحو : جلست في حجرتي ؛ فإذا صديق الغائب يدخل : « السلام عليكم » ،
 أي : يدخل قائلاً : السلام عليكم . فكلمة : « قائلاً » هي الحال المحذوفة ، وهي

(١) ص ٢٨٦ .

(٢) سيجي إشارة لهذا في ص ٣٢٢ والحال في هذا المثال مؤكدة لعاملها كتنظيرها التي سبقت :
 في ص ٢٨٩ و ص ٣٠٩ و . . . ومنها : ولا تمت في الأرض مفسداً - (وأرسلناك للناس رسولا -
 ويوم أبيض حيا -) .

(٣) ص ٢٨٧ .

(٤) في ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ تفصيل الكلام على الحال التي تسد مسد الخبر .

(٥) الشيء الذي قيل .

مشتقة من مادة: «القول». وقد دل عليها الكلام الذى قيل؛ وهو: السلام عليكم. ومثل: هل دار بينك وبين المسافر كلام؟ نعم. لما قابلتى فى الصباح حببأتى: «صباح الخير»، وحديثى عن رحلته المنتظرة؛ ثم أسرع إلى القطار بعد أن صافحنى ومد يده: «الوداع». أى: قائلًا صباح الخير؛ قائلًا: الوداع. ومن هذا قوله تعالى فى أهل الجنة: (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب، سلامٌ عليكم)، أى: قائلين: سلام عليكم. وقوله تعالى: (وإذا رفع إبراهيمُ القواعدَ من البيت وإسماعيلُ، ربنا تقبلُ منا)، أى: قائلين: ربنا تقبل منا.

(ب) والأصل فى عامل الحال — وغيرها — أن يكون مذكورًا؛ ليحقق غرضًا معينًا، هو: إيجاد معنى جديد، أو تقوية معنى موجود. وقد يحذف جوازًا أو وجوبًا؛ للدواعى تقتضى الحذف، ومعنى هذا — أيضًا — أن عامل الحال قد يذكر وجوبًا، وقد يحذف وجوبًا، وقد يجوز ذكره وحذفه.

فيجب ذكره إن كان عاملًا معنويًا (وقد سبق شرحه^(١)) كأسماء الإشارة؛ وحروف التثنية، والتثنية، وكشبه الجملة . . . و . . .

ويجوز حذفه إذا دل عليه دليل مقال^(٢)، أو حال^(٣)، فثال المقال^(٤) أن يقال: أتستطيع الصعود إلى قمة الجبل؟ فيجيب المسئول: مسرعًا. أى: أصعد مسرعًا. ألم تذهب متأخرًا؟ بلى^(٥)، مبكرًا.

ومثال الحال^(٦): أن ترى مسافرًا فتقول له: «سالمًا». أى: تسافر سالمًا، وأن ترى من يشرب الدواء فتقول: «شافيًا»، أى: تشرب الدواء شافيًا. وأن تقول لمن يبنى بيتًا: «معمورًا»، أى: تبنى البيت معمورًا . . .

(١) ص ٢٠١.

(٢) سبق — فى ص ٦٤ وفى ج ١ ص ٣٦٢ م ٣٧ — أن الدليل المقال هو: ما يكون قائمًا على كلام مذكور صريح، وأن الدليل الحال، هو: ما يكون أساسه القرائن والمناسبات المحيطة بالتكلم من غير استضافة بكلام أو ألفاظ . . .

(٣) بلى، حرف جواب. معناه بعد الاستفهام المنفى عدم الموافقة على المسئول عنه المنفى، والموافقة على ضمه.

ويجب حذفه في مواضع ، أهمها :

١ - أن تكون الحال سادة مسدّ الخبر^(١) ، نحو : إنشادى القصيدة محفوفة ، فكلمة : « محفوفة » حال ؛ صلت مسدّ خبر المبتدأ المحذوف وجوباً ؛ والأصل : إنشادى القصيدة إذ كانت ، أو إذا كانت ، محفوفة .

٢ - أن تكون الحال مفردة مؤكدة مضمون جملة قبلها . - وقد شرحت في هذا الباب^(٢) - نحو : الجدلّ أبّ راحماً .

٣ - أن تكون الحال مفردة دالة بلفظها على زيادة تدريجية ، أو نقص تدريجي ؛ نحو : تصدّق على المحتاج ب درهم ؛ فصاعداً - لا تتعرض للشمس عند شروقها إلا عشرين دقيقة ؛ فنزلاً . فكلمة : « صاعداً » حال . وعاملها وصاحبها محذوفان . والتقدير : فاذهب بالعدد صاعداً . والجملة المحذوفة - هنا إنشائية ، معطوفة بالقاء على نظيرتها الفعلية الإنشائية^(٣) . وكلمة : « نازلاً » حال . وعاملها وصاحبها محذوفان : والجملة منهما إنشائية معطوفة بالقاء على نظيرتها . ولا بد من اقتران هذه الحال المفردة « بالقاء » العاطفة ، أو « ثم » العاطفة ؛ - كما أشرنا قبل^(٤) - ومن الأمثلة : تلرب على الحفظ خمسة أسطر ، فستة ، فسبعة ، فصاعداً . لا تتناول في اليوم أكثر من ثلاث وجبات ؛ فنزلاً . . .

٤ - أن تكون الحال مسبوقه باستفهام يراد به التوبيخ ؛ نحو : أناثمّ وقد أشرقت الشمس ؟ أعاطلاً والعمل يطلبك ؟ أسفيهاً وهو كريم النشأة ؟ أى : أتوجد قائماً ؟ - أتوجد عاطلاً ؟ - أيجاد سفيهاً ؟ . . .

٥ - عوامل حذف سماعاً . من ذلك قولهم لمن ظفر بشيء ؛ هنيئاً لك ما أدركت . أى : ثبت هنيئاً^(٥) .

(١) سبق إيضاحها وتفصيل الكلام عليها في ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ آخر باب المبتدأ والخبر .

(٢) ورد ذكرها في ص ٢٨٦ و ٢٩٩ و ٣١٠ .

(٣) ليس من اللازم أن تكون الجملتان إنشائيتين ، إنما الأحسن - في رأى جمهور النحاة - اتحادهما خبراً أو إنشاء .

(٤) في رقم ٢ من هامش ص ٣٠٨ .

(٥) سائفاً مقبولا . والفعل هنيء . وقد سبقت الإشارة لهذا في ص ٣١٨ .

والحذف في المواضع الأربعة الأولى قياسي^(١).

(ح) والأصل في صاحب الحال أن يكون مذكوراً في الكلام ؛ لتحقيق الفائدة من ذكره . وقد يحذف بجوازاً في مثل قوله تعالى : (أهذا الذي بعث الله رسلاً) أى : بعثه الله .

ويجب حذفه في الصورة التي يحذف فيها عامله وجوباً حين تؤكد الحال مضمون جملة قبلها ، على الوجه الذي سبق^(٢) شرحه . وكل ذلك يجب حذفه مع عامله حين تدل الحال على زيادة تدريجية ، أو نقص تدريجي — وهى الصورة الثالثة من الصور التي في الصفحة المتقدمة .

(د) والأصل في الرابط أن يكون مذكوراً ؛ ليعقد الصلة المعنوية بين جملة الحال والجملة التي قبلها المشتملة على صاحب الحال ، فيمنع التثنية . لكن يجوز حذف الرابط إذا كان ضميراً مفهوماً من السياق . نحو : ارتفع سعر القمح ، كيلةً بخمسين قرشاً ، أى : كيلة منه . . .

وكذلك يصح حذفه إن كان الحال جملة خالية من الرابط لكن عطف عليها « بالفاء » ، أو « الواو » ، أو « ثم » ما يصلح أن يكون حالاً مع اشتماله على الرابط ؛ نحو : عرفت الوالى العادل تشكو الرعية ، فيزيل أسباب الشكوى^(٣) .

(١) وفي حذف العامل يقول ابن مالك :

وَالْحَالُ قَدْ يُحْدَفُ مَا فِيهَا عَمِلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْدَفُ ، ذَكَرَهُ حُطَّلٌ - ٢٤

يريد : أن الحال قد يحذف ما يعمل فيها النصب (أى : يحذف عاملها) وأن بعض ما يحذف من هذه العوامل محذوف ذكره ، أى : ممنوع (حظل : منع) لأنه واجب الحذف . (٢) ص ٢٨٦ و ٢٩٩ .

(٣) راجع الصبان ، ج ١ باب المبتدأ ، عند الكلام على الخبر الجملة ، ورابطه . وكذا التصريح ج ٢ باب المطف عند الكلام على الفاء الماطفة . وقد اقتصر في الربط عليها لأنها الأصل وعالقه الصبان وغيره . . .

التمييز

عندى إردب ...	عندى إردب شعير ، أو : إردب شعير ، أو : إردب من شعير .	(أ) كيل
وهبت كيلة ...	وهبت كيلة قمحاً ، أو كيلة قمح .	
خلطت غذاء الفرس بقدح ...	خلطت غذاء الفرس بقدح فولاً ، أو : قدح فول ، أو : قدح من فول	
اشترت أوقية ...	اشترت أوقية ذهباً . أو : أوقية ذهب ، أو : أوقية من ذهب	
وزن الإناء رطل ...	وزن الإناء رطل نحاساً . أو : رطل نحاس ، أو رطل : من نحاس	(ب) وزن
دفعت ثمن أقة ...	دفعت ثمن أقة تفاحاً . أو أقة تفاح .. أو أقة من تفاح .	
جنيت محصول فدان ...	جنيت محصول فدان قطناً . أو : فدان قطن ، أو : فداناً من قطن	(ج) مساحة
حرثت قيراطاً ...	حرثت قيراطاً برسيماً . أو : ... أو .	
سقيت قصبة ...	سقيت قصبة خضراً . أو . أو ..	(د) عدد
عندى خمسة ...	عندى خمسة أقلام .	
رأيت عشرين ...	رأيت عشرين سائحاً .	
أخذت مائة ...	أخذت مائة جنيه مكافأة .	
زاد التاجر ...	زاد التاجر مالاً .	(هـ) نسبة أو جملة
امتلأت البحيرة ...	امتلأت البحيرة سمكاً .	
فاضت البئر ...	فاضت البئر نفطاً .	

(ا) فى جملة مثل : « عندى إردب » من أمثلة القسم : « ا » نجد كلمة غامضة مبهمة هى : « إردب » ، لأن مدلولها يحتمل عدة أنواع مختلفة ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالقصد دون غيره ، فقد يكون هذا الإردب : قمحاً ، أو : شعيراً ، أو : فولاً ، أو : غيرها ، ولا نلدى النوع المراد من تلك الأشياء الكثيرة ، إذ لا دليل يدل عليه وحده ، لهذا كانت كلمة : إردب مبهمة ، غامضة ، لعدم تحديد المراد منها وتعيينه . لكن إذا قلنا : عندى إردب شعيراً — زال الغموض والإبهام ، وتعين المراد بسبب اللفظ الذى جاء ، وهو : « شعيراً » .

كذلك الشأن فى كلمة : « كيلة » ، فإنها غامضة ، مبهمة ، لا تعين فيها ، لاحتمال أن تكون الكيلة : قمحاً ، أو : ذرة ، أو : فولاً ، أو : عدساً . . . فإذا قلنا : كيلة قمحاً ، تعين المراد ، وزال الاحتمال . ومثل هذا يقال فى كلمة : « قدح » فى المثال الأخير من قسم « ا » ، وفى غيرها من كل كلمة عربية تدل فى العرف الشائع على شيء يقع به الكيل ؛ مثل : ويبة ، رُبْع ، مَكْوَة^(١) . . .

(ب) وفى جملة مثل : اشترت أوقية (من أمثلة القسم : « ب ») ، تصادف هذا الإبهام والغموض فى كلمة : « أوقية » ، لاحتمالها عدة أنواع ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالمراد دون غيره ، فقد تكون الأوقية ذهباً ، أو : فضة ، أو عنصرًا آخر من العناصر التى توزن . . . لكن إذا قلنا : أوقية ذهباً — اختفى الإبهام ، وحل محله التعيين الموضح للمطلوب . ومثل هذا يقال فى كلمة : رطل ، وأوقية ، فى المثال الثانى والثالث (من أمثلة : قسم ب) وفى نظائرها من الكلمات العربية التى يجرى فى العرف اعتبارها من الموازين ، ومنها : قنطار ، ودرهم ، وحبّة . .

(ج) وفى جملة ؛ مثل : جنيت محصول فدان (من أمثلة : « ج ») نجد الكلمة الغامضة المبهمة هى كلمة : « فدان » فإنها تحتل أن يكون مدلولها

(١) من المكاييل الشائعة فى مصر : الإردب ؛ وهو يساوى اثنتى عشرة كيله ، وبقدار الكيلة : ربمان ، والرّيع : أربعة أقداح — والووية كيلتان . والكيلة أيضاً أربع ملوات .

فدانَ قصب ، أو فدانَ عنب ، أو قمح ، أو غيره . فإذا قلنا : « فدانَ قطنٍ » — انقطع الاحتمال ، وزال الغموض والإبهام ، وتحدد القصد . ومثل هذا يقال في كلمة : « قيراط » وقصبة (من أمثلة القسم : « ج ») ، وغيرها من الألفاظ العربية التي تستعمل في المساحات^(١) . ومنها : السهم^(٢) ، والذراع ، والباع ، والشبر ، والفِتر . . .

(د) ومثل هذا يقال في كل عدد من جمل القسم : « د » أو ما شابهها مما يشتمل على أحد الأعداد ؛ نحو : عنلى خمسة ، فإن كلمة خمسة — وهى عدد حسابي — غامضة ، مبهمه ؛ لا يزول غموضها وإبهامها إلا بلفظ آخر يحدد المراد منها ؛ مثل : أقلام ، أو غيرها مما ورد في هذا القسم وفي نظائره .

(هـ) ننقل بعد ذلك إلى نوع آخر من الغموض والإبهام يختلف عما سبق ؛ ففي مثل : زادالتاجر ، لا يقع الغموض على كلمة واحدة كالتى سلفت ، وإنما ينصبُّ على الجملة كلها ؛ أى : على معنى جزأها الأساسيين معاً . فقد نسبنا الزيادة للتاجر . فأى زيادة هذه التى نسبناها له ، أزيادة في ماله ؟ أم زيادة في بضاعته ، أم في جسمه ، أم في حسن معاملته . . . ؟ فالأمر المنسوب للتاجر غامض مبهم ، وهذا الأمر الغامض ليس منصباً على كلمة واحدة كما قلنا ؛ وإنما يشمل معنى جملة كاملة ؛ لأن الجملة هى التى تحوى في طرفيها نسبة شئ لشيء آخر . فإذا قلنا : زاد التاجر مالاً — ارتفع الغموض عن النسبة ، واتضح المراد من الجملة . ومثل هذا يقال في المثالين الآخرين من أمثلة القسم : « هـ » وفي غيرها من كل جملة يقع فيها الغموض على النسبة الناشئة من طرفيها .

ومن كل ما تقدم يتضح ما يأتى :

(أ) أن في اللغة ألفاظاً مبهمه ، غامضة ، تحتاج إلى تبين وتوضيح .

(ب) وأن هذه الألفاظ قد تكون كلمات مفردة ، كالكلمات المستعملة

(١) هى الأشياء التى يجرى تقديرها بالتقياس ويدخلها العرف الشائع في المقاييس .

(٢) في مصر ينقسم الفدان إلى أربعة وعشرين قيراطاً . والقيراط أربعة وعشرون سهماً .

في العدد ، أو في المقادير الثلاثة الشائعة ، — وهي : الكيل ، والوزن ، والمساحة ^(١) — .
وقد تكون جملاً كاملة تقع النسبة في كلٍّ منها موقع الغموض والإبهام المحتاج
إلى تفسير وإيضاح .

(ح) وإذا تأملنا الكلمات التي أزلت الغموض والإبهام في الأمثلة
السالفة — وأشباهاها — وجدنا كل كلمة منها : نكرة ^(٢) ، منصوبة ، فضلة ،
تبين جنس ما قبلها أو نوعه ، وتوضحه ، فهي — كما يقولون — ؛ بمعنى :
« من » ^(٣) ، البيانية — في الغالب — والكلمة التي تجتمع فيها هذه الأوصاف
تسمى : « التمييز » ^(٤) ، كما يسمى ما تفسره وتزيل الإبهام عنه : « المميز » ،
أي : أن التمييز : نكرة ، منصوبة ، فضلة ، بمعنى « من » التي للبيان ^(٥) .

(١) وكذلك بعض الضائكر كما سيجيء في رقم ٤ من هامش ص ٣٢٨ وفي « ح » من الزيادة ص ٣٣٤

(٢) النكرة هنا : لا بد أن تكون اسماً صريحاً لأن التمييز لا يكون جملة ولا لفظاً مؤولاً .

(٣) أي : « من » التي تبين جنس ما قبلها ، أو نوعه ، والمجرور بها هو عين الشيء الذي تبينه .
— وستجى معانيها في ص ٣٥٧ وليس المراد أنه يمكن دائماً تقدير « من » قبلها . فإن هذا لا يمكن في
بعض الأساليب .

(٤) ويسمى أحياناً : التبيين ، أو : التضمير ، أو : المفسر ، أو المميز ، أو : المبين .

(٥) غالباً — كما سبق — . ويقول ابن مالك في تعريف التمييز ، ويبين عامله ، والتشثيل لبعض
أقسامه ما يأتي :

اسمٌ يَمَعْنَى : « مِنْ » ، مُبَيِّنٌ ، نَكْرَةٌ يُنْصَبُ تَمَيِّزاً بِمَا قَدْ فُسِّرَ
كَشِيرٌ أَرْضاً ، وَقَفِيرٌ بَرّاً ، وَمَنَوَيْنٌ عَسَلًا وَقَمَرًا

يريد بالمبين : أن التمييز يبين إبهام ما قبله ، أي : يوضحه ويزيل غموضه . ثم يقول : إن التمييز
منصوب ، ونائبه هو الشيء المجهول الذي جاء التمييز لتفسيره وإيضاحه . ومعنى هذا عنده أن تمييز النسبة
منصوب — في رأيه — بالجملة التي يوضح للنسبة فيها . وسيجيء الرأي في كل ذلك . (رقم ٢ من ص ٣٢١
و ٣ من ص ٣٣٣) .

« البر » : التمع . « المفيز » : إذا كان مكيلاً فإنه يختلف باختلاف الأقطار ؛ فهو في بعضها
نحو : $18 \frac{2}{3}$ قنصاً ، وفي بعض آخر نحو : ثمان وأربعين قنصاً — « مَنَوَيْنٌ » : ثنية : « مَنَأٌ »
وهو في بعض الأقطار من مقادير الوزن المقدرة برطلين .

أقسام التمييز :

ينقسم التمييز بحسب المميز إلى قسمين ، أولهما : تمييز المفرد ، أو : الذات (١) وهو الذي يكون مُميزّه لفظاً دالاً على العدد ، أو على شيء من المقادير (٢) الثلاثة : (الكيل – الوزن – المساحة) . أي : أنه الذي يزيل إبهام لفظ من ألفاظ الكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحة ، أو : العدد (٣) . فتُميّز المفرد أو الذات أربعة أنواع (٤) .

ثانيهما : تمييز الجملة وهو الذي يزيل الغموض والإبهام عن المعنى العام بين طرفيها ، وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء ، ولذلك يسمى أيضاً : تمييز النسبة ، وقد سبقت الأمثلة للتوعين .

تقسيم تمييز الجملة بحسب أصله :

ينقسم تمييز الجملة (دون تمييز المفرد) إلى ما أصله فاعل في الصناعة (٥)

(١) سمي تمييز مفرد : لأنه يزيل الإبهام عن كلمة واحدة ، أو ما هو بمنزلتها ، ويسمى أيضاً : تمييز « ذات » لأن الطالب في تلك الكلمة التي يزيل إبهامها أن تكون شيئاً محسوساً مجسماً . فمضى ذات ؛ أنها جسم . وليس في هذا النوع من التمييز تحويل – كما سيجيء في الصفحة التالية عند الكلام على تمييز الجملة – .

(٢) المقادير هنا : جمع مقدار ، وهو : ما يقدر به غيره . فلا يدخل العدد في المقادير – على المشهور – لأن العدد في المعنى هو الممدود ؛ كما في مثل : هنا خمسة رجال ؛ فالخمس التي هنا هي الرجال ، والرجال هي الخمسة ، بخلاف المقادير .

(٣) العدد المقصود في هذا الباب هو العدد الصريح ؛ أي : العدد الحسابي ؛ مثل ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ . أما العدد المجمل (أي : اللفظي) مثل : « كم » ، « فله » في الجزء الرابع – باب خاص بأحكامه المختلفة ، هو : باب كتابات العدد .

(٤) غالباً ؛ لأن هناك نوعاً خاصاً – كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٣٢٧ – هو تمييز الضمير المجمل ، وسيجيء الكلام عليه في « = » من الزيادة ص ٣٣٤ .

(٥) أي : فاعل لفعل أو ما يشبه الفعل مما يحتاج لفاعل بمقتضى الأصول النحوية وصناعتها . والتعبير . بأن الفاعل المنوي أصله فاعل في الصناعة تعبير ضروري ؛ لإياد ما هو فاعل في المعنى دون الصناعة ، نحو : قد دره فارس ، وأبرحت جارا (أي : أصبحت) فإن معناها : عظمت فارساً ، وعظمت جارا ، ولكلّهما غير محولين أصلاً عن الفاعل الصناعي ، ولهذا يجوز جرها بالحرف : « من » ؛ نحو : قد دره من فارس . ونحو : أبرحت من جار ، في حين التمييز المحول عن الفاعل الصناعي يجب نصبه ، ولا يجوز جره بمن . وكذلك ؛ ما أحسن المذهب رجلاً ، فإنه مفعول في المعنى . لكنه غير محول ؛ لأنه عين ما قبله ، ولهذا يصح جره أيضاً بمن . أما نحو : ثم رجلاً الزراع ، فقد رأى بعض النحاة في التمييز أنه محول عن الفاعل الصناعي ؛ فيجب نصبه . ورأى آخرون أنه غير محول فيجوز فيه النصب أو الجر بمن ، والرأي الأول أقوى . (راجع : « ج » من ص ٣٣٤) .

وإلى ما أصله مفعول به كذلك . ويرى أكثر النحاة أن تمييز الجملة لا يخرج عن واحد من هذين ، (ولو تأويلاً)^(١) مثل : زادت البلاد سكاناً — اختلف الناس طباعاً — قوى الرجل احتمالاً ، ومثل : أعددتُ الطعام ألواناً — وفيت العمال أجوراً — نسقتُ الحديقة أزهاراً .

فالأصل : زاد سكانُ البلاد — اختلفتُ طباعُ الناس — قوىَ احتمالُ الرجل . فتغير الأسلوب ؛ بتحويل الفاعل تمييزاً . وقد كان الفاعل مضافاً ، فأًتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه فاعلاً ، بعد أن صار الفاعل تمييزاً بالصورة السالفة . والأصل في الأمثلة الباقية : أعددتُ ألوانَ الطعام — وفيتُ أجورَ العمال — نسقتُ أزهارَ الحديقة ؛ فتغير الأسلوب ؛ بتحويل المفعول به تمييزاً ، وقد كان هذا المفعول مضافاً ، فأًتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه مفعولاً به ، بعد أن صار المفعول به السابق تمييزاً .

أما تمييز المفرد فلا تحويل فيه مطلقاً .

(١) راجع « أوب » من الزيادة والتفصيل ص ٣٣٤ .

المسألة ٨٨ :

أحكام التمييز

(١) يختص تمييز المفرد (أو : الذات) بالأحكام التالية :

١ - إن كان للكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحة ، جاز فيه ثلاثة أشياء ، إما نصبه على التمييز مباشرة ، وإما جره^(١) على أنه مضاف إليه ، والتمييز هو المضاف ، وإما جره بالحرف « من » ، ومن الأمثلة غير ما سبق : (اشتريت كيلة أرزاً - اشتريت كيلة أرز - اشتريت كيلة من أرز) . (اشتريت درهما ذهباً - اشتريت درهم ذهب - اشتريت درهما من ذهب) . (بعت محصول فدان قصباً - بعت محصول فدان قصب - بعت محصول فدان من قصب) .

وإنما يجب جر التمييز على اعتباره مضافاً إليه بشرط ألا يكون المقدار - وهو المُمَيِّز - قد أضيف لغيره ؛ فإن أضيف المقدار لغير التمييز وجب نصب التمييز ، أو : جره « بمن » ، نحو ما في الإناء قدرٌ راحةٍ دقيقاً^(٢) ، أو : من دقيق .

(١) ويجر جره يسمى تمييزاً أيضاً ؛ فالجر لا يمنع من هذه التسمية .

(٢) في هذا يقول ابن مالك :

وبعد ذى وشبهها أجرزه إذا أضفتها كمسد حنطة ، غذا
يريد : « بنى » . . . الأشياء التي سبق أن عرض لها أمثلة في البيت السابق ؛ (وهي ثلاثة : المساحة ، الكيل ، الوزن) فإن التمييز بملحها مجرور بالإضافة . وشبهها هو : كل لفظ حرب جرى العرف على استعماله في واحد من الثلاثة . و « المذ » : يقدر في بعض الأقاليم بنحو $\frac{7}{17}$ من القمح ، وفي بعض آخر بنحو : رطل وثلاث رطل . « حنطة » : قمح . غذا : غذاء .

ثم قال إن الجر بالإضافة إنما يكون حين إضافة المميز للتمييز مباشرة . أما إذا أضيف المميز لغير التمييز فيجب نصب التمييز :

والنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ : وَمِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا .
وسذكر بعد بيتين أنه يجوز جر التمييز بالحرف « من » بشرط ألا يكون التمييز للمدد ولا للنسبة .
فيقول في ص ٣٣٣ :

وَأَجْرُ «بِئْسَ» إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى ؛ كَطَبِ نَفْسًا تَفَدُ
« ذى العدد » أى : صاحب العدد ، يريد التمييز العدد الصريح ؛ فإنه لا يجوز جره بالحرف « من » .
أما العدد غير الصريح مثل « كم » فيجوز جر تمييزه - بالتفصيل الوارد في باب ج - ؛ - نحو : كم من كتاب عندك . كما أن التمييز الذي كان أسله فاعلاً ، لا يجوز جره بمن ، ومثل له بمثال : هو : طب نفساً تفد ، أى : تستفد . وإنما كان أصل التمييز هنا فاعلاً لأن أساس الكلام : لتطب نفسك =

وإن كان تمييز المفرد خاصاً بالعدد الصريح ، والعدد ثلاثة ، أو عشرة ، أو ما بينهما ، وجب جر التمييز ؛ بإعرابه مضافاً إليه ، والمضاف هو العدد (أى المميز) والغالب في هذا التمييز المجزور أن يكون جمع تكسير للقلة .
فإن كان العدد لفظاً دالاً على المائة أو المئات ، أو الألف أو الألوف — وجب أن يكون التمييز مفرداً مجزوراً ، لأنه يعرب مضافاً إليه ، والمضاف هو العدد .

وإن كان العدد غير ما سبق وجب نصب التمييز مباشرة ، وأن يكون مفرداً ، وفيما يلي أمثلة لما سبق . :
(قرأت في العطلة ثلاثة كتب ، كل كتاب مائة صفحة ، وعدد السطور ألف سطر) .

(قضينا في الرحلة خمسة أيام ، قطعنا فيها مائة ميل مشياً ، وأنفق كل منا ألف قرش) . (الأسبوع سبعة أيام بلياليها ، كل منها أربع وعشرون ساعة ، الساعة ستون دقيقة) ، (السنة اثنا عشر شهراً ، الشهر ثلاثون يوماً — غالباً ، السنة ثلاثمائة يوم وأربعة وستون يوماً — في الغالب) — (١) .

٢ — وعامل النصب أو الجر بالإضافة في التمييز المفرد ، هو اللفظ المبهم ، أى : المميز ، أما عند الجر بالحرف : « من » فإن هذا الحرف يكون هو العامل .
٣ — ولا بد من تقدم العامل في جميع أنواع تمييز المفرد .

٤ — وإذا تعدد تمييز المفرد فالأحسن العطف بين المتعدد (٢) . وإذا كان التمييز مخلوطاً من شيئين جاز تعدده بعطف وغير عطف ، نحو : عندى رطل سمناً صلاباً ، أو : سمناً وعسلاً .

= ثم حول الكلام نصار الفاعل تمييزاً . ومثله طاب الورع نفساً ؛ أصله : طابت نفس الورع ؛ ثم حول الكلام على الوجه السالف . وقدوفينا الكلام على أصل التمييز وتجنس الإشارة السالف المناسبة أخرى في ص ٣٣٣ .

(١) تمييز العدد أحكام كثيرة ، متشعبة ، وتفصيلات متعددة ؛ مكانها باب العدد في الجزء الرابع . وقد اقتصرنا هنا على ما يناسب موضوعنا .

(٢) والذي بعد العاطف لا يسمى تمييزاً — وإنما يعرب مطلقاً ، برغم أنه يؤدي معنى التمييز .

(ب) يختص تمييز « الجملة » أو : « النسبة » بالأحكام الآتية :

١ - يجب نصبه إن كان مُحَوَّلًا عن الفاعل أو المفعول الصناعيين^(١) ؛
نحو : ارتفع المخلصُ درجةً ، وعلا الأمين ، منزلةً ، ومثل : رتبت الحجرَ .
أثاثاً - نظمت الكتبَ صفوفًا . والأصل : ارتفعت درجةُ المخلص - علت منزلةُ
الأمين - رتبت أثاثَ الحجر - نظمت صفوفَ الكتب .
ومن تمييز الجملة الواجب النصب ما يكون واقعاً بعد أفعال التفضيل ، نحو :
المُتَعَلِّمُ أَكْثَرُ إِبْجَادَةً . وإنما يجب نصبه بشرط أن يكون سبباً ؛ أى : فاعلاً
في المعنى ، كالمثال المذكور ، وإلا وجب جره بالإضافة . وعلامة ما هو فاعل
في المعنى ألا يكون من جنس ما قبله ، وأن يستقيم المعنى بعد جعله فاعلاً مع
جعل أفعال التفضيل فعلاً^(٢) ، ففي المثال السابق نقول : المتعلم كثرت إيجاداته ،
وفي مثل : أنت أحسن خلقاً ، نقول : أنت حسنُ خلقك . . . وهكذا
ومثال ما ليس بفاعل في المعنى : على أفضل جندي ، ومية أفضل شاعرة . وضابط
هذا النوع أن يكون أفعال التفضيل بعضاً من جنس التمييز ، فيصح أن يوضع
مكان أفعال التفضيل كلمة : « بعض » مضافة ، والمضاف إليه جمع يقوم مقام
التمييز ويحل في مكانه ؛ فلا يفسد المعنى ، ففي المثال السابق نقول : على بعض
الجنود ، ومية بعض الشاعرات . وإذا لم يصح أن يكون فاعلاً في المعنى وجب
جره بالإضافة - كما قلنا - ، لوجوب إضافة أفعال التفضيل إلى ما هو بعضه^(٣)
(متابعة للرأى الأشهر) .

وإنما يجب الجر بالإضافة بشرط أن يكون أفعال التفضيل غير مضاف لشيء
آخر غير التمييز . فإن كان مضافاً وجب نصب التمييز ؛ نحو على أفضل
الناس إخوة - ومية أفضل النساء أشعاراً .

وما تقدم نعلم أن تمييز أفعال التفضيل يجب نصبه في حالتين وجره في واحدة .
ومن تمييز الجملة الواجب النصب^(٤) ما يقع بعد التعجب القياسي ، أو
السماعي^(٥) ، فالأول نحو : ما أحسن الغنى مشاركة في الخير - أحسن بالغنى مشاركة في

(١) انظر رقم (٥) . هامش ص ٣٢٨ . وب من ص ٣٣٤

(٢) لهذا إيضاح يبي في الزيادة والتفصيل ص ٣٣٤ ، ب هـ .

(٣) كما سيجيء في بابيه بالجزء الثالث . وفي هذه الصورة يقول ابن مالك :

وَالفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصِبَنَّ بِأَفْعَالٍ مُفَضَّلًا ، كَأَنَّتَ أَعْلَى مَنَزَلًا

(٤) فيمتنع جره بالإضافة .

(٥) القياسي يكون بإحدى الصيغتين المخصصتين له ، وهما : ما أفضله ، وأفضل به . وسيجيء الكلام المفصل
عليهما في مكانه من الجزء الثالث باب التعجب . أما التعجب بغيرهما فمقصود على السماع ، ويقال له : التعجب =

الخبر - والثاني نحو: **قد** حر العالم مخترعاً^(١) - حبلك به رجلاً - كفى به نافعاً -
يا جارتا ما أنت جارة^(٢) .

٢ - لا يجوز تعدده بغير عطف ؛ نحو ؛ نما الغلام جسماً وعقلاً^(٣) . . .

٣ - عامل النصب في هذا التمييز هو ما في الجملة من فعل ، أو شبهه .

٤ - لا يجوز تقديم هذا التمييز على عامله إذا كان جامداً . كأفعل في التعجب ؛ نحو : ما أنفع الطبيب إنساناً ، أو كان فعلاً متصرفاً يؤدي معنى الجاهل ؛ نحو : كفى بالطبيب إنساناً ، فإن الفعل : « كفى » متصرف ، ولكنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب ، فعني قولنا : كفى بالطبيب إنساناً : ما أكفاه إنساناً : أما في غير هاتين الصورتين الممنوعتين فالأحسن عدم تقديم التمييز^(٤) . وأما توسط هذا التمييز بين العامل ومعموله فجائز بشرط أن يكون العامل فعلاً أو وصفاً يشبهه ؛ نحو : صفًا نفساً الورع .

المرضى . وفي هذه الصورة يقول ابن مالك :

وَيَعْدُ كُلُّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مِيزَ ، كَأَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

وذكر بعد هذا البيت بيتاً سبق أن نقلناه وشرناه بمناسبة أخرى في ص ٣٣٠ ؛ هو :

وَأَجْرُ بَيْنَ إِنْ شُئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى ؛ كَطَبِ نَفْسًا تُفَدُّ

(١) يجوز فيه وفيما بعده جره بمن ؛ كما سبق في رقم ٥ من هامش ص ٣٢٨ - والدر : اللب ، أى : أن اللب الذي ارتقمه هذا الرجل ونشأ عليه ؛ لب غير متداد ولا ألوف ، إنما هو لب موضع التعجب ، إذ أنشأ هذا الرجل الذي لا مثيل له ؛ فهو لب خاص من عند منشيء السجائب . ويدها الأول ، وهو : الله . (راجع ص ١٨٨ - ص ٣٣٤ من هذا الجزء ثم الجزء الأول ص ٣٧١ م ٣٨ .

(٢) « يا جارتا » : أصلها : يا جارتى ، منادى منصوب ، لأنه مضاف لباء المتكلم ، المنقلبة ألفاً . وهذا الأسلوب متعدد فيه الصور الإعرابية بتمدد المعاني ، فقد تكون « ما » حرف نفى خرج من معناه للتعجب ، والجملة بعدها اسمية ؛ (مبتدأ وخبر) خالية من التمييز ، ويكون المعنى : لست جارة ، وإنما أنت شيء أكثر منها ؛ فانت أم ، أو أخت ، أو إحدى القرىبات الحميمات ، أى : بمنزلة واحدة من هؤلاء ؛ لإعلان التعجب من عملها الذي لا يصدر من جارة ، وإنما يصدر من واحدة من سبقن . وقد تكون « ما » استفهامية ، غيراً مقدماً ، و « الضمير » مبتدأ مؤخر ، و « جارة » : تمييز ، والجملة تفيد التعجب بسبب أداة الاستفهام الدالة على الاستظام ؛ فقد خرج من معناه الحقيقي إلى التعجب . ويصح في هذه الصورة أيضاً أن تكون : « جارة » حال مؤولة ، بمعنى : ملاسقة . . ويصح أن تكون « ما » نافية ، والجملة بعدها منفية ، أى : أنت لست أهلاً أن تكوني جارة . . . (٣) وما بعد العاطف لا يسمى في الاصطلاح تمييزاً ، مع أنه يؤدي معنى التمييز . (٤) فيحكم تقديم التمييز وعدم تقديمه يقول ابن مالك :

وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدَمٌ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا مُبَيَّنًا

يريد : أن عامل التمييز يجب تقديمه ؛ سواء أكان التمييز تمييز مفرد أم تمييز نسبي . ثم بين أن التمييز إن كان عامله فعلاً متصرفاً - وهذا لا يكون إلا في تمييز الجملة - فقد يتأخر هذا العامل ويتقدم التمييز عليه في حالات فادرة . والأحسن حكم القياس هنا .

زيادة وتفصيل :

(ا) تمييز النسبة قد يكون غير محول إلا بتأويل لا داعي له ؛ نحو : امتلأ الإناء ماءً .

(ب) عرفنا^(١) أن التمييز الواجب التصب بعد « أفضل التفضيل » نوع من تمييز الجملة ؛ لأن أصله : « فاعل » ، وأصل « أفعل » هو : الفعل (ومن الممكن إرجاعهما إلى أصلهما ؛ فتعود الجملة الفعلية للظهور ، وترجع لأصلها الذي تركته ، وتحولت عنه إلى أسلوب آخر . . .

لكن كيف يتحقق هذا في مثل : أنت أكثر مالاً ، وأعلى منزلاً ؛ إذ لا يمكن أخذ فعل من الجملة يؤدي المعنى الأصلي الأمامي لصيغة التفضيل مزيداً عليه الدلالة على التفضيل ؟

يرى بعض النحاة أنه محول عن مبتدأ مضاف ، والأصل : مالك أكثر ، ومنزلك أعلى . . . فصار المبتدأ تمييزاً ، وصار الضمير المتصل المضاف إليه مبتدأ مرفوعاً منفصلاً . وفي هذه الحالة وأمثالها يجيء التمييز محلاً عن المبتدأ أو غيره ، فليس من اللازم الاختصار على الفاعل والمفعول . ويرى آخرون ؛ أن المراد معروف من السياق ، وهو : أنه أكثر كثرة زائدة ، وعلا علواً زائداً ، فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل ، أو : أن فوات معنى التفضيل غير ضار ؛ إذ لا يجب بقاءه في الفعل للموضوع مكان أفضل التفضيل في هذا الباب ، قياساً على علم بقاءه في بعض أبواب أخرى .

وكلا الرأيين حسن . ولعل الرأي الثاني أحسن ؛ لأن فيه تخفيفاً من غير ضرر ، وتقليلاً للأقسام بمصرها في الفاعل والمفعول .

(ج) من الأساليب المسموعة في التمييز : لله درخالد فارس^(٢) . فكلمة : « فارساً » وأشباهاها (مما يحل محلها في هذا التركيب ويكون مشتقاً) يصح إعرابها حالاً ؛ لاشتقاقها ، ولأن المعنى يتحمل الحالية ، ويصح إعرابها تمييزاً للنسبة ؛ لأن المعنى على التمييز أوضح . وبه أكمل . وإنما يكون التمييز في مثل : « لله در

(١) في ص ٣٣٢ م ٨٧ .

(٢) سبق شرحها وغيرها في رقم ١ من هامش ص ٣٣٣ .

خالد فارساً» من تمييز النسبة إذا كان المتعجب منه (وهو المميز) ، اسماً ظاهراً مذكوراً في الكلام كهذا المثال ، أو كان ضميراً مرجعه معلوم ؛ نحو سجل التاريخ أبدع صور البطولة لخالد بن الوليد ؛ فله دره بطلاً . أو : يا له رجلاً ، أو : حسبك به فارساً . . . فالضمير هنا معروف المرجع : فإن جهل المرجع وجب اعتبار التمييز من تمييز المفرد^(١) ، لأن الضمير مبهم ، فافتقاره إلى التمييز ليكون مرجعاً يبين ذات صاحبه ، ويوضح حقيقته - أشد من افتقاره إلى بيان نسبة التعجب إليه (أى : إلى صاحب الضمير) . أما الضمير المعلوم فبالعكس كما ذكرنا^(٢) . ومثل هذا يقال في الضمير المتصل بالصيغتين القياسيتين ؛ « ما أفعلته و أفعل به » .

أما تمييز الضمير المستتر في : « نعم » و « بشس » في مثل : الفارس نعم رجلاً - الجليان بشس جندياً - فالأحسن اعتباره من تمييز المفرد ، برغم أن مرجعه مذكور دائماً : وهو : التمييز . ومثله : ربه رجلاً ، أما تمييز : « كم » في مثل : كم رجلاً شاركهم ؛ فإنه مفرد من نوع تمييز العدد ، لأن « كم » كناية عنه .

(د) تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق في مواضع ، ويجب ترك المطابقة في أخرى . وقد ترجح المطابقة أو عدمها في ثالثة . وفيما يلي البيان :

فتجب للمطابقة :

١- إن كان كل من التمييز والاسم السابق عليه في الجملة لشيء واحد ، أى : أن مدلول كل منهما هو مدلول الآخر ، نحو : كرم علي رجلاً ، (فالرجل هو : علي ، وعلي هو : الرجل) . وكرم العليان رجلين ، وكرم العليين رجلاً ، وكرمت عبيلة فتاة ، وكرمت العبلتان فتاتين ، وكرمت العبلات فتيات . . . و . . .

٢- إن كان مدلول التمييز غير مدلول الاسم السابق ولكن هذا الاسم السابق جمع ، والتمييز مصدر فإنه يجمع إذا اختلفت أنواعه باختلاف الأفراد التي يدل عليها الاسم السابق ، وتنطبق عليها تلك الأنواع ، وتنصب

(١) كأن ينظر شخص قاتنين . أحدهما راكب ، والآخر راجل ، ثم يقول عن غير إعلان : هه دره فارساً . أو : يقرأ نصين ؛ أحدهما ثمر ، والآخر شعر ، وهما لأديب واحد ، ثم يقتصر على أن يقول : هه دره شاعراً . (٢) راجع رقم ٤ من هامش ص ٣٢٨ .

.....

عليها ، نحو : خسر الأشقياء أعمالاً ، فقد جُمع التمييز «أعمالاً» بقصد معين : هو بيان أن هذه الأعمال مختلفة الأنواع ، وأن كل نوع منها يصيب شقياً ، وهو فرد من أفراد الاسم السابق المجموع : (الأشقياء) .

٣- إن كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق جمع ، والتمييز جمعٌ متعدد ، غير مصدر ، فيجمع لإزالة لبس محتمل ؛ نحو : كرم الأولاد آباءً ، فقد جُمع التمييز : «آباء» ليدل جمعه على أن لكل ولد أباً ، وليسوا إخوة . ولو لم نجمله قلنا : كرم الأولاد آباً ، لقوى احتمال أنهم إخوة من أب واحد .

ويجب ترك المطابقة :

١- إن كان معنى التمييز واحداً ليس له أفراد متعددة ومعنى الاسم السابق متعدداً ، نحو : كرم الأولاد آباً (إذا كانوا أخوة لأب) .

٢- أو كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق مفرد ، والتمييز جمع متعدد غير مصدر ، وقصد بجمعه إزالة لبس محتمل ؛ نحو : نظف المتعلم أنوثاً ، وكرم الشريف آباءً ، فلو طابق التمييز الاسم السابق لوقع في الزم أن المقصود ثوب واحد ، وأب واحد . وإزالة هذا الاحتمال جمع التمييز .

٣- أو كان التمييز مصدراً لا يقصد أن تختلف أنواعه ، نحو : أحسن الجنود عملاً .

وتترجح المطابقة في مثل : حسنتُ الفتاة عينا ؛ لأن احتمال اللبس يكاد يكون معدوماً ؛ إذ لا يكاد يخطر على البال أن الحسن مقصور على عين واحدة . وترجح تركها في : حسنُ الفتیان ، أو الفتيّة جهماً ، للسبب السالف .

(هـ) يتفق الحال والتمييز في أمور ، ويفترقان في أخرى . وأهم ما يتفقان فيه خمسة أمور :

كلاهما : اسم ، نكرة ، منصوب ، فضلة ، رافع للإبهام .

وأهم ما يختلفان فيه سبعة :

- ١- التمييز لا يكون إلا مفرداً ، أما الحال فقد تكون جملة ، أو شبه جملة .
- ٢- التمييز لا يكون إلا فضلة ، أما الحال فقد يتوقف عليها المعنى الأسامي — كما سبق في بابها^(١) .
- ٣- التمييز مبین للذوات أو للنسبة ، والحال لا تكون إلا مبنية للهيات .
- ٤ - تمييز الجملة لا يتعدد إلا بالعطف ؛ نحو : ارتفع النبيل خلقاً ، وعلماً ، وجاهاً . والأحسن في التمييز المتعدد للمفرد أن يكون تعدده بالعطف . إلا إن كان المراد من التمييز المتعدد للمفرد معنى واحداً ، مثل عندي رطل عسلاً ممناً ؛ فيجوز التعدد مع العطف ، ويدونه^(٢) . أما الحال فتتعدد بعطف وبغير عطف ؛ نحو : أقبل المنتصر ، فرحاً ، مسرعاً ، مصافحاً رفاقه ، أو فرحاً ومسرعاً ، ومصافحاً . . . ومع وجود العاطف لا تسمى في الاصطلاح « حالاً » وإنما تعرب معطوفاً رغم أنها تؤدي معنى الحال^(٣) وكذلك التمييز .
- ٥ - لا يصح تقديم تمييز المفرد على عامله . والأحسن عدم تقديم تمييز الجملة على عامله ، إذا كان فعلاً مشتقاً ، أو وصفاً يشبهه . أما الحال فيجوز .
- ٦- التمييز في الغالب يكون جامداً ، أما الحال فتكون مشتقة وجامدة .
- ٧- التمييز لا يكون مؤكداً لعامله — في الصحيح — والحال قد تكون مؤكدة .

(١) في ص ٢٨٦ ، ٣١٩ . (٢) سبق في ص ٣٣١ .

(٣) راجع ما يختص بهذا في ص ٣٠٣ من باب الحال .

المسألة ٨٩ :

حروف الجر^(١)

يتناول الكلام عليها الأمور الآتية : (وأكثرها دقيق هام)

عدها ، وبيانها - عملها ، وتقسيمها من ناحية هذا العمل ، والأصالة فيه ، أو عدمها ، وما يترتب على ذلك من التعلق بالعامل ، وآثار التعاقب . . .
- معاني كل حرف ، ووجوه استعماله . - حذف حرف الجر مع إبقاء عمله -
نيابة حرف جر عن آخر .

(١) فأما عددها وبيانها فالمشهور منها عشرون^(٢) هي : من - إلى -
حتى - خلا - عدا - حاشا - في - عن - على - منذ - منذ - رُب -
اللام - كئى - الواو - التاء - الكاف - الباء - لعل - متى - .

(ب) وأما عملها فهو جر آخر الاسم الذى يليها مباشرة^(٣) (أى بغير أن يفصل بينهما

(١) يسميها بعض القدماء : « حروف الإضافة » . لما يأتي في رقم ٤ من هامش ص ٣٤١ وسميها
الكويون حروف الصفات .

(٢) لم ندخل في عدادها الحرف : « لولا » الداخلة على ضمير غير مرفوع (عند من يقول بأنه
حرف جر شبه بالزائد - كما سيجيء في ص ٣٥٠ ، فأبده مجرور لفظاً مرفوع محلاً ، على أنه مبتدأ)
لأن في هذا تمقيداً .

(٣) ليست حروف الجر وعددها هي السبب أو العامل في جر الاسم ؛ فأسباب جره أو عوامله
الأصلية ثلاثة . « أولاً » : حروف الجر فكل حرف منها لا بد له من اسم يحجره على الوجه المبين في هذا
الباب . « ثانياً » : أن يكون الاسم مضافاً إليه . « ثالثاً » : أن يكون متبوعاً لما لم يتبع مجرور ، فالنمت ،
والعطف ، والتوكيد ، والبدل - مجرورة حتى إذا كان التابع مجروراً .

يقى سببان آخران للجر ؛ أحدهما : « الجر على » : التثنية ، ومن صواب الرأى إجماله ، وعدم
الاعتداد به (كما قلنا في ص ٢٧٢ وفي ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩) والآخر الجر على : « المجاورة » والواجب
التشدد في إغفاله ، وعدم الأخذ به مطلقاً (كما أشرنا في الموضع السابق) أما الداعي لاتخاذ سبباً للجر
عند الفاعلين به فورد أمثلة قليلة - وبعضها خطأ ، أو مشكوك في صحة نقله عن العرب - قد اشتملت على
جر الاسم من غير سبب ظاهر بجره ، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة ؛ منها : هذا حجر ضب
خرب ؛ بجر كلمة : « خرب » مع أنها صفة لكلمة : « حجر » ولا تصلح صفة لكلمة : « ضب » ؛
لأن الضب لا يوصف بأنه خرب .

ومنها قول الشاعر : يا صاح بلغ ذئب الزوجات كلهم . . . ؛ بجر كلمة : « كل » مع أنها توكيد
لكلمة : « ذئب » المنصوبة ؛ إذ لو كانت توكيد لكلمة : « الزوجات » لقال : كلهن . =

فاصل مطلقاً) جرّاً ظاهراً، أو مقدراً، أو محلياً^(١). فالظاهر كالذى فى قول الشاعر:
لنى نظرتُ إلى الشعوبِ فلمْ أجِدْ كالجَهلِ داءَ للشعوبِ، مُبيداً
والمقدّر كالذى فى قولهم: ما من فتى يستجيب لدواعى الغضب إلا كانت
استجابته بلاء وخسرانا.

والحلى كالذى فى قولهم: لا أتلم من يسعى بالوقية بين الناس قدر تلمى
من الذين يعرفونه، وهم — إلى ذلك — يستجيون لما يقول . . .

(ج) وتنقسم هذه الحروف من ناحية الاسم الذى تجرّه إلى قسمين، قسم
لا يجر إلا الأسماء الظاهرة، وهو: عشرة:

مُذْ — مُنْذُ — حَتَّى — الكاف — الواو — رُبُّ — التاء — كى — لعل — معنى
وقسم يجر الأسماء الظاهرة والمضمرة؛ وهو: العشرة الأخرى^(٢). وسيأتى

= وقد تأمل النحاة المثال الأول بأن أصله: هذا جمر ضب عرب الجمر منه، أو حرب جمره،
ثم حذف ما حذف، وبقي ما بقي. واشتد الجدل فى نوع الحنوف وصحته وعدم صحته، حل الوجه المبین
فى المطولات (سبها المص ج ٢ ص ٥٥).
وقالوا فى المثال الثانى: إنه خطأ أو ضرورة.

واتفق كثير من الأئمة على أن الجر بالمجاورة ضعيف، أو ضعيف جداً. وعلى هذا لا يصح القياس
عليه. (وقد أعفنا ما سبق — لأهميته — فى أول الجزء الثالث ص ٨).

(١) الجر المحل فرع من الإعراب المحل المختص بالكلمات المبنية؛ كالضائر، وكأكثر أسماء
الإشارة والموصول . . . فيكون لفظ الكلمة مبنياً؛ لكنه فى محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب
ما يقتضيه العامل. ويختص كذلك بالجر المحكية، وبغيرها من الجمل الأخرى التى لها موقع إعرابى؛
كجملة التمت، أو الحال . . . كما يكون فى المصادر المنسوبة، وفى آخر الكلمة المجرورة بحرف جر
زائد، أو شبه بالزائد؛ كما سيأتى فى هذا الباب. وما سبق مبنى على الرأى القائل: إن الإعراب المحل
نوع يختلف عن الإعراب التقديرى (وقد عرض لما السبان فى الجزء الثانى من حاشيته، أول باب
الفاعل، عند الكلام على حكمه: الرفع وأرضعنا. هـ مفصلاً فى المكان المناسب من الجزء الأول؛ باب
المعرب والمبنى . . . ص ٥٤ م ٦٠ و ص ١٣٢ م ١٧ و ٢٢٠ م ٢٣.

(٢) فى بيان حروف الجر، والمختص منها بالظاهر دون غيره، يقول ابن مالك:

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهِيَ: مِنْ، إِلَى حَتَّى، غَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِى، عَنْ، عَلَى.
مُذْ، مُنْذُ، رُبُّ، اللَّامُ، كَى، وَكُو، وَتَا وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلَّ، وَمَتَى.
بِالْظَّاهِرِ اخْتِصَّصَ مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى وَالْكَافُ، وَالْوَاوُ، وَرُبُّ، وَالتَّاءُ.

وقد اقتصر على سبعة أحرف تجر الظاهر، وترك ثلاثة؛ هى: كى، لعل، متى. ويقول أيضاً: =

الكلام على معنى كل حرف من القسمين ، وعمله .
وتنقسم من ناحية الأصالة وعملها إلى ثلاثة أقسام ، حروف أصلية ، وحروف زائدة ، وحروف شبيهة بالزائدة .

١ - فالحرف الأصلي هو الذى يؤدى معنى جديداً فى الجملة ، ويوصل بين معنى عامله والاسم المجرور به^(١) ، فله مهمتان يؤديهما معاً . وفيما إلى إيضاحهما :
— ١ - فأما من ناحية إفادته معنى جديداً لا يوجد إلا بوجوده فيتمجلى فى مثل :
« حضر المسافر » ، فإن هذه الجملة تبعث فى النفس عدة أسئلة ، قد يكون منها : « حَضَرَ المسافر من القرية أم من المدينة ؟ » « حَضَرَ من بلد أجنبي ، أم غير أجنبي ؟ » « حضر فى سيارة ، أم فى طائرة ، أم فى باخرة ، أم فى قطار ؟ » « حضر إلى بيته ، أم إلى مقر عمله ؟ ... و ... و ... فإذا قلنا : « حضر المسافر من القرية » وأتينا بحرف الجر الأصلي : « مِنْ » ، وبعده مجروره — فإن بعض النقص يزول ، ويحل محله معنى جديد ، بسبب وجود « مِنْ » ، فإنها بينت أن ابتداء المجرى هو : « القرية » . ولم يوجد هذا المعنى إلا بوجودها ، فهى لبيان الابتداء ، وظهر هذا المعنى الجديد على المجرور بها .

وإذا قلنا : حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله ، فإنّ قصصاً آخر يزول ، ويحل محله معنى جديد ، هو : الانتهاء ، بسبب وجود « إلى » ، فقد دلت على أن نهاية السفر هى مقر العمل ، ولولا وجود : « إلى » ما فهم هذا المعنى الجديد ، فهى لبيان الانتهاء ، وقد ظهر على المجرور بها .

ولو قلنا : حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله فى سيارة — لزال نقص آخر ، وحل محله معنى جديد ، هو : الظرفية ، بسبب وجود حرف الجر الأصلي : « فى » الذى يدل على أن المسافر كان خلال حضوره — فى سيارة تحويه ، كما يحوى الظرفُ المظروف ، أى : كما يحوى الوعاءُ الشيء الذى يوضع فيه

« وَأَخْصَصْ بَعْدَ ، وَمُنْذُ وَقْتًا ، وَبِرُبِّ مُنْكَرًا . وَالتَّاءُ لِلَّهِ ، وَرَبِّ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ : رَبِّهِ فَتَى نَزَرُ ، كَذَا كَهَا ، وَنَحْوُهُ أَتَى

أى : أن الكاف قد تجر المفعول شفعوا .

(١) إلا الحرف : « عل » إذا كان سناه الإضراب فإنه لا يتعلق بهامل ؛ كما سيجىء فى ص ٣٩١ .

وهكذا بقية حروف البحر الأصلية ؛ والشبيهة بها ؛ فإن كلا منها لا بد أن يحمل معه للجملة معنى جديداً من المعاني^(١) التي يختص بتأديتها ، ولا يتكشف هذا المعنى إلا بعد وضع الحرف مع مجروره في الجملة . وعندئذ يتكشف ويتحقق مللوله على الاسم المجرور به كما سبق^(٢) .

أما وجود الحرف وحده أو مع مجروره بغير وضعهما في جملة ، فلا يفيد شيئاً . هذا من ناحية إفادته معنى جديداً لم يكن له وجود قبل مجيئه .

ب - وأما من ناحية وصله بين معنى عامله والاسم المجرور - وهو ما يسمى : «التعلق بالعامل» - فالنحاة يقولون : إن الداعي القوي لاستخدام حروف البحر الأصلي مع مجروره ، هو الاستفادة بما يجلبه من معنى جديد - كما شرحنا - لكن هذا المعنى الجديد ليس مستقلاً بنفسه ، وإنما هو تكملة فرعية للمعنى فعل أو شبهه . ويوضحون هذا بما يشبه الكلام السابق . ففي مثل : حضر المسافر من القرية - نجد الجار مع مجروره قد أكلا بعض النقص البادئ في معنى الفعل : «حضر» ؛ فلوأهما لتواردت علينا الأسئلة السالفة ، وبمجيئهما انحصم الأمر . فلهذا يقال : الجار والمجرور متعلق بالفعل : «حضر» ، أى : متمسك ومرتبطة به ارتباطاً معنوياً كما يرتبط الجزء بكله ، أو القرع بأصله ؛ لأن المجرور يكمل معنى هذا الفعل ، بشرط أن يوصله به حرف البحر الأصلي . والنحاة يسمون هذا الفعل^(٣) «عاملاً» ، ويقولون :

إن حرف البحر الأصلي^(٤) بمثابة قنطرة توصل المعنى بين العامل والاسم المجرور ، أو بمثابة رابطة تربط بينهما ؛ ولا يستطيع العامل أن يوصل أثره إلى ذلك الاسم إلا بمعونة حرف البحر الأصلي ؛ فهو وسيط ، أو وسيلة للاتصال بينهما^(٥) .

(١) لكل حرف من حروف البحر الأصلية أو الشبيهة بالأصلية ، عدة معان ، ولكل معنى مقام يناسبه ، وسياق يقتضيه . وسيبيء في ص ٣٥٤ تفصيل هذا . (٢) وقد أسهبنا القول في إيضاح معنى الحرف مطلقاً ، وأن معناه لا يعرف من لفظه فقط ؛ وإنما يعرف بعد وضعه في جملة . وأن هذا المعنى يظهر على ما بعده . . . كل هذا في ج ١ ص ٤٢ م ٥ . (٣) وكذا ما يشبهه .

(٤) إلا الحرف : «عل» الذي للإضراب كما سيبيء البيان في ص ٣٩١ . (٥) ولهذا يسميها بعض النحاة : «حروف الإنصاف» ، - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٣٣٨ - لأنها إن كانت أصلية (كما جاء في بعض المطولات ومنها : المفصل ج ٢ ص ١١٧) تصيف إلى الأسماء المجرورة بها معاني =

مثال آخر : قعد الرجل . . . أقعد في البيت، أم في السفينة، أم في الحقل...؟
فغنى الفعل : « قعد » في حاجة إلى تكملة تدعو للإتيان بالجار الأصلي مع مجروره ؛ فإذا قلنا : قعد الرجل في السفينة . . . انكشف المعنى الكامل للفعل : « قعد » بسبب اتصاله بالسفينة وكان هذا بمساعدة حرف الجر الأصلي ؛ إذ ليس من الممكن أن نقول : قعد الرجل السفينة ؛ بإيقاع المعنى على السفينة مباشرة بغير حرف الجر ؛ لأن الاستعمال العربي الصحيح يأتي ذلك ؛ برغم شدة احتياج العامل ؛ وهو هنا الفعل : « قعد » إلى كلمة : « السفينة » ليوقع عليها أثره . لكنه عاجز عن أن يوصله إليها بنفسه ؛ فجاء حرف الجر الأصلي وسيطاً للجمع بينهما ، ومعيناً على تليل تلك الصعوبة ، ووصل بين معنى الفعل والاسم المجرور بعده . فهو — يبق — أداة اتصال بينهما .

مثال ثالث : نام الوليد . فغنى الفعل : « نام » معروف ، ولكنه معنى شوبه بعض النقص ؛ إذ لا يدل — مثلاً — على المكان الذي وقع فيه النوم . فالعامل ، (وهو هنا الفعل : نام) بحاجة إلى إتمام المعنى بذكر المكان الذي وقع فيه أثره ، فهل نقول : نام الوليد السرير ؟ لا نستطيع ذلك ؛ لأن الأساليب السليمة تأباه ، فالفعل عاجز عن القيام بإيصال معناه المباشر إلى تلك الكلمة ، فنلجأ إلى الوسيط المساعد ؛ وهو حرف الجر الأصلي ؛ الذي يصل بين الاثنين ، فنقول : نام الوليد في السرير . . . و . . . وهكذا .

من كل ما سبق نفهم أن حرف الجر الأصلي مع مجروره إنما يقومان بمهمة مشتركة كانت السبب القوي في مجيئهما ؛ هي إتمام معنى عاملهما ، واستكمال بعض نقصه ؛ وأحدهما — وهو حرف الجر — يقوم بمنزلة الوسيط الذي يصل بينهما . ويعبر النحاة عن هذا تعبيراً اصطلاحياً هو : « أن الجار مع مجروره متعلقان بالعامل^(١) » . فالمراد من تعلقهما به : اتصالهما وارتباطهما به ؛ لتكملة

=الأفعال وشبهها من كل ما يتبع عليه التعلق به ولولم يوجد الحرف الأصلي ما تحققت الفائدة الفرعية التكميلية ، ولا صبح الأسلوب بعد حذفه وإبقاء مجروره السابق — في غير المواضع التي يصبح فيها حله ، ويظل ملحوظاً بالرغم من حذفه ، ومعتبراً كاللذ كور — . بخلاف غير الأصل ؛ فإن حذفه وحده لا يفسد الأسلوب ، وفائدته إما جديدة مستقلة لا يقصدها أن تنتم نقصاً في غيرها ، وإما مؤكدة لمعنا — كما سيجيء — في ص ٣٥٠ — لهذا كان ما يسمونه : « التعلق » بالعامل مقصوراً على حرف الجر الأصلي مع مجروره .

(١) إلا الحرف : « على » إذا كان معناه الإضراب — كما أشرنا في هامش صفحتي ٣٤٠ و ٣٤١ — ويحيى البيان في ص ٣٩١ .

معناه على الوجه الذى سلف . كما فهم أيضاً ما يقولونه من : أن الاسم المحرور بالحرف الأصلي هو بمنزلة « المفعول به » لذلك العامل ؛ لوقوع أثر العامل عليه ؛ كما يقع على المفعول به ؛ فكلاهما يقع عليه أثر عامله ، وكلاهما يتم معنى المتعلق به . إلا أن المفعول به منصوب ، ويصل إليه أثر ذلك العامل مباشرة ، أما الاسم الآخر فمحروور بحرف الجر الأصلي ، ولا يصل إليه أثر عامله « وهو . المتعلق به » إلا بوسيط ^(١) .

أنواع العامل (أى : المتعلق به) :

ليس من اللازم أن يكون العامل (أى : المتعلق به) فعلاً ؛ فقد يكون شيئاً آخر يشبهه ؛ كاسم الفعل فى مثل : نَزَلَ فى الباخرة ، بمعنى : انزل فى الباخرة وَحَبَّهَلْ على داعى المروءة ، بمعنى : أقبل على داعى المروءة ، وكالمصدر فى مثل : الأمرُ بالمعروف والنهى عن المنكر دِعامَةٌ من أقوى الدعائم لإصلاح المجتمع ، وكالمشتق الذى يعمل عمل الفعل ؛ نحو : أنا حَبَّ لعملى ، فَرِحَ به ، مرتاح لرفاق فيه . وكذلك المشتق الذى لا يعمل ؛ كاسم الزمان ، واسم المكان . . . نحو : انقضى مسعاك لتأييد الحق ، وعرفنا مدخلك إلى أعوانه ^(٢) .

وقد يكون العامل لفظاً غير مشتق ، ولكنه فى حكم المؤول به (أى : يؤدى معنى المشتق) ؛ مثل : أنت عُمُرٌ فى قضائك ؛ فإلجار مع مجروره متعلقان بكلمة : «عُمُر» إلجامدة ؛ لأنها مؤولة بالمشتق ؛ ففى معنى : عادل . ومثل قولهم : قراءة كلام السفهاء عَدْلَقَم على ألسنتنا . فإلجار والمحرور متعاقدان « بعلقم » إلجامدة ؛ لأنها بمعنى : صعب ، أو شاق ، أو مؤلم ، أو مُرٌّ ...

(١) إذا كان بمنزلة المفعول حكماً ومعنى ، فهل يجوز فى توابعه التنبؤ ؟

الإجابة الصحيحة : لا . (راجع ص ١٠٧ م ٦٩ ثم رقم ٢ من هامش ص ١٢٦ م ٧٠ ثم ص

١٣٣ م ٧١ .

(٢) هذا هو الراجع ؛ لأن المشتق غير العامل لا يخلو من رائحة الفعل . (راجع حاشيتى الخضرى والصبان أول باب : « إعمال اسم الفاعل » عند قول ابن مالك :

..... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيَّةٍ بِمَحْزُولٍ

حيث علق إلجار والمحرور : (عن مضية) بكلمة : « محزول » إلى هى اسم مكان .

والمشهور : أن حرف الجر مجروره لا يتعلقان بأحرف المعاني ، ولكن هذا المشهور مخالف لما نقلناه عن بعض المحققين ^(١) .

وقد يخلو الكلام من ذكر العامل ^(٢) ؛ لأنه إما محذوف جوازاً ؛ لوجود دليل يدل عليه في مثل : أزورك في مساء الخميس ، أما أخوك في مساء الجمعة ، أى : فأزوه في مساء الجمعة ؛ وإما محذوف وجوباً إذ كان دالاً على مجرد الكون العام ، أى : الوجود المطلق ؛ وذلك في مسائل ؛ أشهرها سبعة :

أن يقع صفة ، نحو : هذه رسالة في يد صديق عزيز . أو : حالا ؛ نحو : قرأت الرسالة من صديق عزيز . أو : صلة ، نحو : استمعت بالأزهار التي في الحديقة ؛ أو : خبراً ؛ نحو : السعادة في هدوء النفس . أو : أن يلتزم العرب حلفه في أسلوب معين ؛ كقولهم لمن تزوج : « بالرفاء » ^(٣) ، والذين « ، أى : تزوجت ... فلا يجوز في مثل هذا الأسلوب ذكر العامل ؛ لأنه أسلوب جرى مجرى الأمثال ، والأمثال لا تغير .

أو يكون حرف الجر هو « الواو » أو « التاء » المستعملين في القسم ، نحو : والله لا أبنتى بالأذى . تالله لأصنعن المعروف . التقدير : أقسم بالله ، أقسم بالله . أو أن يرفع الجار مع مجروره الاسم الظاهر عند من يقول بذلك ^(٤) ؛ بشرط اعتادهما على استتفهام ، أو نفي ؛ نحو : أفي الله شك ؟ . ما في الله شك . وإذا كان العامل محذوفاً جاز تقديره فعلاً ، أو وصفاً يشبهه . إلا في القسم والصلة لغير « أل » الموصولة ؛ فيجب تقديره فيهما فعلاً ، لأن جملي ^(٥) الصلة لغير « أل » ، والقسم لا تكزمان هنا إلا جمليتين فعليتين ، ولن يتحقق هذا إلا بتعاقب شبه الجملة بفعل محذوف لا بغيره . وقد سبق أن أوضحنا جواز القول — تيسيراً — بأن الجار والمجرور إذا وقعا صفة ،

(١) راجع لإيضاح هذا وتفصيله للكامل في باب الظرف ص ٢٠٠ م ٧٨ .

(٢) قد يكون تعلق شبه الجملة بالإسناد ؛ أى : بالنسبة الواقعة بين ركني الجملة (وهذا إذا لم يوجد في الجملة فعل أو شبهه مما يصح التعلق به ؛ كقول ابن مالك في باب الاستثناء خاصاً بالأداتين « غلا وعدا » : « حيث جراً فهما حرفان ... » فالظرف « حيث » متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله : « فهما حرفان » أى : تثبت حرفيهما حيث جراً . وقد سبق تفصيل وإيضاح لهذا في هامش ص ٢٧٩ .

(٣) الرفاء (يكرر الراء المشددة) هو : التوافق ، والالتزام ، وعدم الشقاق .

(٤) وهو رأى يحسن إغفاله قدر الاستطاعة . لما يقع فيه من بلبلة .

(٥) كما في ص ٣٤٩ .

أو صلة ، أو خيراً ، أو حالاً — . هما الصفة أو الصلة ، أو الخبر ، أو الحال ، من غير نظر للعامل ، ولا اعتباره واحداً من تلك الأشياء ^(١) .

ولا كانت العلاقة بين العامل (المتعلق به) ، والخار مع مجروره على ما ذكرنا من الارتباط المعنوي الوثيق — وجب أن تنتبه عند التعليق ؛ فتميز العادل الذي يحتاج إلى الخار مع المجرور لتكملة معناه ، من غيره الذي لا يحتاج ؛ فنخص الأول بالتعليق ، ونعطيه ما يناسبه ، دون سواه من العوامل التي لا يصلح لها التعليق .

بيان ذلك : أن الكلام قد يشتمل على عدة أفعال أو غيرها مما يشبهها ؛ فيتميز من لا فطنة له أن التعليق بكل واحد منها جائز ؛ فيسارع إلى التعليق غير مثبت من حاجة العامل له ، في استكمال المعنى أو علم حاجته ، وغير ملتفت إلى ما يترتب عليه من فساد المعنى أو عدم فساده ؛ كما يتضح من الأمثلة التالية :

« جلست أقرأ في كتاب تاريخي » . فلو تعلق الخار والمجرور : (في كتاب) بالفعل : « جلس » لكان المعنى : جلست في كتاب . . . ، وهذا واضح الفساد . لكن يستقيم المعنى لو تعلقا بالفعل : « أقرأ » .

« قاسَ الطبيب حرارة المريض ، وكتبها ، بمقياس الحرارة » . فلو تعلق الخار والمجرور بالفعل : « كتب » لكان المعنى : كتب الطبيب حرارة المريض بمقياس الحرارة . وهذا غير صحيح ؛ لأنه لا يقع ، وإنما يصح المعنى بتعلقهما بالفعل : « قاس » ؛ إذ يكون الأصل : قاس الطبيب بمقياس الحرارة — حرارة المريض . وهذا معنى سليم .

ويقول الرصافي :

جهلتُ كجهل الناسِ حكمةَ خالقٍ على الخلقِ طُوراً بالتعاسةِ حاكمٍ
وغايةُ جهدي أنني قد علمتُهُ حكيماً ، تعالى عن تركيب المظالمِ
فلو تعلق الخار والمجرور : (على الخلق) بالفعل : « جهل » لأدى هذا التعليق إلى فساد شنيع في المعنى ؛ إذ يكون التركيب : جهلت على الخلق جميعاً أى : تكبرت عليهم ، وأسأت إليهم . وهذا غير المراد ، وكذلك لو تعلقا بالمصدر :

(١) سبق هذا في ج ١ ص ٢٧٢ ، ٢٤٦ وسيجيء في رقم ٣ من هامش ص ٣٤٦ كلام هام في هذا

«جهل» أو : «حكمة» ... أما لو تعلقا بالوصف المشق : «حاكم» فإن المعنى يستقيم، ويتحقق به المراد ، إذ يكون التركيب ... حاكم على الخلق طراً بالتعاسة ... ومثل هذا يقال في الجار والمجرور : «بالتعاسة» .

فوالجواب يقتضى - في كل الأحوال - أن نبحت لحرف الجر الأصلي^(١) مع مجروره عن العامل المناسب لهما ، ولا سيما إذا تعددت حروف الجر ومجرواتها ، وتعددت معها الأفعال وأشباهاها^(٢) ، وأن نميزه ونستخلصه من غير المناسب ، ولا تتأثر في اختياره بقربه من الجار والمجرور ، أو بعده عنهما ، أو تقدمه عليهما أو تأخره ، أو ذكره ، أو حذفه . وإنا نتأثر بشيء واحد ؛ هو ما يكون بين العامل وبينهما من ارتباط معنى يحتم اتصالهما به .

وفي هذه الحالة التى يتم فيها الجار والمجرور المعنى مع عاملهما بسميان : «شبه الجملة»^(٣) التام « فإن لم يكمل بهما المعنى (وقد يكون ذلك لعدم اختيار «المتعلق به» المناسب) سميّا : «شبه الجملة الناقص» ، نحو : محمد عنك - الشمس حتى اليوم - النهر بك ... فهذه تراكيب فاسدة ، بخلاف : محمد في البيت - الشمس على خط الاستواء - النهر لنا^(٤) .

(١) إلا الحرف «عل» الذى للإضراب فإنه لا يتعلق ، كما سبق في هامش ص ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ طبقاً لمبيان الآق في ص ٣٩١ . (٢) الكثير ألا يتعلق حرفان الجر بعامل واحد إذا كانا بمعنى واحد ، نحو : مررت بالوالد بالأخ ؛ حتى لقد منع بعض النحاة هذا التعليق متناً بئناً . أما عند اختلاف معنى الحرفين فيجوز تعلقهما بعامل واحد ؛ نحو : مررت بالعربي متناً بالبادية . والحق أن المنع القاطع المطلق يخالف لظاهر كلام الزحشرى في قوله تعالى : (كلوا رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل) « فإنه يفيد الجواز مع كون معنى الحرفين : (من « الأولى والثانية) واحداً ؛ ذلك لأن الحرف الثانى إنما يتعلق بالفعل بهد تقييده بالأول ، والأول إنما تعلق به في حال الإطلاق (راجع شرح التصريح وشاشية ياسين ج ١ باب الحال عند الكلام على الحال مع صاحبها) .

(٢) شبه الجملة قسمان : الظرف ، والجار مع مجروره . وفي باب الصلة - خاصة - يعتبر الوصف الواقع صلة «أل» بمنزلة شبه الجملة . وقد تقدم إيضاح هذا في الجزء الأول عند الكلام على أنواع الصلة . وسيجئ في الهامش بعد هذا بيان العلامة التى تميز شبه الجملة التام المفيد مما ليس تاماً ولا مفيداً .

(٤) من المستحسن أن نلخص ما سبق متناثراً في بابي «الموصول» و «المبتدأ والخبر» خاصة بشبه الجملة ؛ من ناحية التعلق ، ووجوب حذف العامل أو جوازه ، وشبه الجملة الفعول والمستقر .. و... وما يصحب هذا من أحكام هامة . وإنا نعيد مناسبة الكلام على حروف الجر ، لأن الجار والمجرور مجروران أحدهما الشرطين اللذين يسميان : «شبه الجملة» ، والآخر الآخر هو : الظرف . - ويزاد عليهما صلة «أل» خاصة كما سبق في رقم ٣ - فأنتسب مكان لتسجيل كل ما يخص شبه الجملة هو : «باب الظرف» ، و «باب حروف الجر» . وإلى هذين البابين =

سبيل غيرهما - يتجه نظر الباحث في شبه الجملة ؛ حيث يجب أن يتجمع ويتركز في كل باب ما يناسبه من أحوال شبه الجملة وأحكامه ، دون الاعتماد على المتفرق في الأبواب الأخرى ، لمناسبات طارئة .
قد يقع الظرف ، أو الجار مع مجروره في مواقع إعرابية مختلفة ؛ منها الصلة ، والصفة ، والمجرر ، والحال ولا يكون ذلك إلا عند حذف عاملهما . وبشرط أن يكون كل منهما مقيداً بمد حذف العامل الذي يتعلقان به . وأوسع علامة تدل على وجود لفائدة المطلوبة من الظرف ومن الجار مع مجروره ، هو أن يفهم متعلقهما المحذوف بمجرد ذكرهما : ويتحقق هذا في صورتين :

الأول : أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئاً يدل على مجرد الوجود العام ، أى : الوجود المطلق ، دون زيادة معنى آخر . وهذا يسمى : « الاستقرار العام » أو : « الكون العام » ومعناها : مجرد الوجود .
ففى نحو : (تكلم الذى عندك) لا يفيد الظرف ؛ « عند » شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص ووجوداً مطلقاً من غير زيادة شئ آخر على هذا الوجود ؛ كالأكل ، أو الشرب ، أو القراءة أو غيرها . . .
وهذا هو « الاستقرار العام » أو « الكون العام » كما قلنا ، ولا يحتاج فى فهمه إلى قرينة أو غيرها .
وكذلك نحو : (سكت الذى فى الحجرة) أى : الموجود فى الحجرة وجوداً مطلقاً غير مقيد بزيادة شئ آخر ؛ كالنوم أو الضحك ، أو المشى ، وكذلك غيرها من الأمثلة .

ولأن هذا الكون العام واضح « وفهوم » بداهة يجب حذفه فى مسائل « منها ما ذكرناه ، وهو : أن يقع صلة ، أو صفة ، أو خبراً ، أو حالاً . . . إذ لا داعى للإطالة بذكره من غير حاجة إليه .
الثانية : أن يكون متعلقهما أمراً خاصاً محمولاً جوازاً لوجود ما يدل عليه . ويظهر المتعلق الخاص فى المثالين السابقين بأن نقول : تكلم الذى وقف عندك ، وسكت الذى نام فى الحجرة . فكلية : « وقف » أو : « نام » تؤدى معنى خاصاً هو : الوقوف ، أو : النوم . ولا يمكن فهمه إلا بذكر كلمته فى الجملة ، والتصريح بها . فليس هو مجرد حضور الشخص ، ووجوده المطلقين ؛ وإنما هو الوجود والحضور المقيدان بالوقوف أو بالنوم . ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه وعندئذ يجوز حذفه ؛ مثل :
قعد صالح فى البيت ومحمود فى الحديقة ؛ فتقول : بل صالح الذى فى الحديقة . تريد : بل صالح الذى قعد فى الحديقة ؛ فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع مجروره غير ثابتين ؛ فلا يصلحان للصلة ، ولا لغيرها مما سبق ؛ مثل : هذا الذى أسامك ، أو : منك . تريد هذا الذى غضب أمامك ، أو : غضب منك . ومثل : غاب الذى اليوم . . . أو : الذى بك . تريد : غاب الذى حضر اليوم ، والذى استعان بك . فالمتعلق العام المطلق قد زيد عليه هنا ما جملة خاصاً مقيداً .

ونظراً المكان هو الذى يكون متعلقة فى الصلة كوناً عاماً واجب الحذف ، أو كوناً خاصاً واجب الذكر إلا عند وجود قرينة ؛ فيجوز معها حذفه أو ذكره . أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقه إلا خاصاً ؛ فلا يجوز حذفه إلا بقرينة ، وبشرط أن يكون الزمن قريباً من زمن الكلام ، نحو : فنزلنا المنزل الذى الباردة ، أو : أمس ، أو آتفاً ، (أى : فى أقرب ساعة ووقت منا) . تريد : الذى نزلناه الباردة ، أو أمس ، أو آتفاً . فإن كان زمن الظرف بعيداً من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلاً ، لم يحذف العامل ؛ فلا تقول يوم الأربعاء : فنزلنا المنزل الذى الذى يوم الخميس أو يوم الجمعة . ولم أطلع على تحديد النحاة الزمن القريب أو البعيد ؛ ولكن قد يفهم من أمثلهم أن القريب ما لم يتجاوز يومين ، =

.....

وأن البعيد ما زاد عليهما . وربما كان عدم التحديد مقصوداً منه ترك الأمر للمتكلم والسامع .
 وشبه الجملة بنوعيه يسمى : « مستقراً » (يفتح القاف ، والمراد : مستقر فيه) حين يكون متعلقه كونه
 عاماً يفهم بدون ذكره . ويسمى : « لقوياً » حين يكون متعلقه كونه خاصاً مذكوراً أو محذوفاً لقريته تدل
 عليه . وإجماعاً يسمى « مستقراً » الأمرين ؛ لاستقرار معنى عامله فيه ؛ أى : فهمه منه ، ولأنه حين يصير خبراً
 — مثلاً — ينتقل إليه الضمير من عامله المحذوف ، ويستقر فيه ، وبسبب هذين الأمرين استحق عامله
 الحذف وجوباً . وسمى « القوياً » لقوياً لأن وجوده ضئيل الأثر مع وجود عامله ؛ إذ لا يستقر فيه معنى عامله ،
 ولا يتحمل ضميره . وفي هذه الحالة يكون العامل المحفوظ به في الجملة هو الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ،
 أو الحال . . . أو . . . ويجب ذكره ، ولا يجوز حذفه إلا لقريته . ولو حذف لوجودها لكان — مع حذفه
 أيضاً — هو الخبر أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . . فلا يصح — في رأى الكثرة — في حائق
 ذكر الكون الخاص أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار مع مجروره خبراً أو نعتاً أو واحداً مما سبق .
 وهذا نوع من التشدد لا داعي له ؛ إذ لا مانع هنا أن نربب شبه الجملة بنوعيه هو الخبر أو الصفة ، أو
 الصلة ، أو الحال أو غيرها وذلك عندما يحذف جواراً عامله المعروف ، لأن هذا الإعراب جائز في شبه
 الجملة التي حذف عامله العام وجوباً — كما سيبيح — فلم لا يجوز هنا ؟

ويتضح مما سبق أن شبه الجملة بنوعيه لا بد أن يدل في أصله على : « الوجود المطلق » ، ثم يمتاز
 المستقر بدلالته — فوق هذا — على معنى خاص ؛ كاللشيء ، والحركة ، وغيرها مما يزداد عليه فيجعلها خاصاً
 متقيداً يمد أن كان عاماً مطلقاً — كما قلنا في رقم ٢٠٤ — كما يتضح أن الكون العام واجب
 الحذف مع شبه الجملة ؛ إذ لا فائدة من ذكره ؛ لوجود ما يدل عليه من غير خفاء ، ولا ليس ،
 ولانتقال الضمير منه إلى شبه الجملة . وأن الكون الخاص يجب ذكره حتماً ؛ لعدم وجود ما يدل عليه عند
 حذفه ، فإن وجدت قرينة تدل عليه وتعيته صح حذفه ، مثل : الفارس فوق الحصان ، أى : راكب فوق
 الحصان ، ومن لى يفلان ؟ أى : من يتكفل لى يفلان ؟ والبيعتى من الشراء ؛ أى : محدود منهم .
 ومثل قوله تعالى في القصص : (الحر بالحر) هل تقدير : الحر مقتول بالحر ؛ لأن تقدير الكون العام
 في الأمثلة السابقة لا يؤدى المعنى المراد . والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قرينة تدل عليه هو الذى
 يعرب — عندهم كما سبق — خبراً ، أو صفة ، أو صلة ، أو حالا . . . لا شبه الجملة . وبالرغم من حذفه
 فإنه لا يخرج الظرف — في رأيهم — عن اعتباره : « لقوياً » . ولا يتناقض مع ما هو ثابت له من أنه :
 « كون خاص » . فالمرجع عليه عندهم في الحكم بالقو راجع إلى خصوص الكون ، وأنه ليس بعام ؛
 سواء أذكر الكون الخاص أم حذف . وفي الحكم بالاستقرار إلى عموم الكون ، وأنه ليس بخاص .
 وينتقلون بهذا إلى تقسيات وتقريعات شاقة ، وأدلة جدلية مرهقة في إثبات تلك الأقسام والفروع ،
 وفي المناظرة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلاً أو اسماً ، وغير هذا مما لا حاجة إليه اليوم ، ولا ضرر
 من إهماله ، بل الخبر في إهماله ، وفي الاختصار — عند حذف العامل — على إعراب الظرف ، والجار مع
 مجروره هو الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . . وهو رأى لبعض السابقين ، ولا داعي
 للتشدد في البحث عن نوع العامل المحذوف مع عدم الحاجة إليه واتمسك بأنه هو الخبر ، أو الصفة . . . أو . . .
 الجانب المريب في نظرية العامل التافهة الجميلة . ولم الإعانة وفي استقامتنا للتخفيف والتيسير بغير إفساد ؟
 وقد دعا لهذا بعض القدامى — كما أشرنا — ، وكلاود في كثير من المراجع الكبيرة ، كالفصل وغيره . =

... ..

= يقول صاحب المنفصل (ج ١ ص ٩٠) عند الكلام على أقسام الخبر ما نصه :
(اعلم أنك لما حلفت بالخبر الذى هو : « استقر » أو : « مستقر » ، وأقمت الظرف مقامه -
على ما ذكرنا - صار للظرف هو الخبر ، والمعاملة معه (يريد أن الآثار الفعلية والمعنوية في الجملة
قد انتقلت إليه) وهو مفاير المبتدأ في المعنى . ونقلت الضمير الذى كان في الاستقرار إلى الظرف ، وصار
مرتفعاً به ؛ كما كان مرتفعاً بالاستقرار ، ثم حلفت الاستقرار ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره ؛
للاستثناء عنه بالظرف . وقد صرح ابن جنى بجواز إظهاره . ولقولى عندي أنه بعد حذف الخبر الذى هو
الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف - لا يجوز إظهار ذلك المحذوف ؛ لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً ؛
فإن ذكرته أولاً نقلت زيد استقرار عنك - لم يمنع منه مانع .

واعلم أنك إذا قلت : « زيد عندك » فمبتدأ ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ؛ سواء أكان فعلاً
أم اسماً ، وفيه ضمير مرفوع ، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . وإذا قلت : زيد في
الدار ، أو : من الكرام ، فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب : « عندك »
إذا قلت : زيد عندك . ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ا . هـ)
هذا ، وهو يشير بقوله : « الجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار . . . » إلى ما هو معروف
في الاصطلاح النحوى من أن المجرور أصله مفعول به في المعنى ، وحرف الجار أداة لتوصيل أثر الفعل إليه
كما شرحنا أول الباب . ص ٣٤٣

وعل هذا يكون ما يدور على الألسنة اليوم عند الإحراب من أن الظرف ، أو الجار مع مجروره
هو الصلة ، أو الصفة ، أو الخبر ، أو الحال . . . أمراً سائفاً مقبولا ، ورأياً لبعض القدامى يحمل
طابع التيسير والاختصار .

فإن وقع أحدهما في تلك المواضع فقد يتعلق بشئ مذكور وقد يتعلق بفعل محذوف أو بمشتق ، أو
غيره مما يصح للتعلق به . ولا يتحتم أن يكون المحذوف فعلاً إلا حين يقع صلة ، - لغير « أل » - لأن الصلة
لا تكون إلا جملة (والوصف المشتق مع مرفوعه ليس جملة ، ولا يكون صلة لغير « أل » ، كما عرفنا
في باب الموصول) وكذلك يتحتم أن يكون فعلاً في حالة القسم الذى حذف عامله ؛ لأن جملة القسم أيضاً
لا بد أن تكون فعلية . كما سبق ص ٣٤٤

وإذا أخذنا بهذا الرأي السهل اليسير كانت تسمية الظرف والجار مع مجروره شبه جملة إنما هي من
قبيل الإبقاء على التسمية القديمة ، ومراعاة أصلها السابق ، أو : لأن كلا من الظرف والجار مع مجروره
ليس مفرداً في الحقيقة ، بل هو مركب ؛ إذ يحمل معه الضمير المستتر الذى انتقل إليه من العامل المحذوف
على الوجه الذى بسطنا .

أما التسمية القديمة وأصلها السابق فقد أوضحناهما من قبل بما ملخصه :

أن الظرف أو الجار مع المجرور ليس هو الخبر ، ولا الصفة ، ولا الصلة ، ولا الحال
في رأى جمهورهم . وإنما الخبر وغيره في الحقيقة لفظاً آخر محذوف يتعلق به الظرف والجار الأصل مع مجروره ؛
إذ لا مهمة لشبه الجملة إلا إتمام المعنى في غيره ، لهذا لا بد لتوجيه أن يتعلق بفعل أو بما يشبهه ؛ ليتم بهما

وحروف الجر السابقة كلها أصلية أربعة هي : « من » ، و « الباء » و « اللام » و « الكاف » ؛ (وهذه الأربعة تستعمل أصلية حيناً ، وزائدة حيناً آخر ، وإلا « لل » و « رُبَّ » ؛ فلأنهما حرفا جر شبيهان بالزائد ، وكذا : « لولا » في رأى أشرنا إليه من قبل ^(١) . ومن النحاة من يجعل : خلا ، وعدا ، وحاشا ، من حروف الجر الشبيهة بالزائدة . لكن لا داعي للعلول عن اعتبارها حروفاً أصلية ؛ لما سبق ^(٢) في باب الاستثناء . وسيجيء تفصيل الكلام عن معاني حروف الجر الأصلية وعملها في الموضع الخاص بهذا من الباب ^(٣) .

٢- وحرف الجر الزائد لا يفيد معنى جديداً ، وإنما يُقَوِّى المعنى القائم في الجملة كلها ؛ سواء أكان المعنى إيجابياً أم سلباً ، ولهذا لا يحتاج إلى شيء يتعلق به ، نحو : كفى بالله شهيداً ، بمعنى : يكفى الله شهيداً ؛ فقد جاءت « الباء » الزائدة لتفيد تقوية المعنى الموجب وتأكيداً ، فكأنما تكررت الجملة كلها لتقوية إثباته وإيجابه . ومثل : ليس من خالق إلا الله . أى : ليس خالق إلا الله ، فإثباتا

المعنى - - - للأسباب الموضحة في أول هذا الباب ، وفي باب الظرف - - - ، والمخوف قد يكون فعلاً فقط (أما فاعله فقد استقر في شبه الجملة) وقد يكون - - - في غير الصلة والقسم - - - شيئاً آخر ، فإن لم يكن في الكلام ما يصلح أن يكون عاملاً يتعلق به الظرف أو الجار مع مجروره كما في مثل : الفزال في الحديقة ، فإن يكون العامل ؟ فلما كان الصلة واجباً ، وكان العامل غير موجود يجب تقديره محذوفاً ؛ إما فعلاً مع فاعله ، أى : جملة فعلية ، مثل : استقر ، أو : ثبت أو حصل أو كان ، بمعنى : وجد ، (وهي التامة) . وإما اسماً مشتقاً ، مثل : مستقر ، أو : كافئ المشتقة من « كان » التامة ، وإما اسماً آخر يصلح عاملاً . وإما النسبة (أى : الإسناد) طبقاً لما هو مشروح في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤ . فليس الخبر - - - أو غيره . . . - - - عندهم هو الظرف نفسه ، أو الجار مع مجروره مباشرة : وإما الخبر هو المخوف ، ويتعلق به كل واحد من هذين . ولما كان كل منهما صالحاً لأن يتعلق بالفعل المخوف ، ويدل عليه وصل فاعله بغير خفاء ولا لبس - - - كان شبه الجملة بمنزلة للتائب عنهما ، وللقائم مقامهما ، والقفل مع فاعله جملة ، فأناب عنها وقام مقامها - - - فهو شبه بها . لذلك أسماه : « شبه الجملة » .

وأصحاب هذا الرأي يقولون إن الضمير للفاعل للعامل المخوف قد انتقل بعد ذلك كله إلى شبه الجملة ، أى : بعد أن تمت المشاهدة . وبسبب انتقال الضمير إلى شبه الجملة ، وصحة تعلقه بالمشترك سموه : « شبه الوصف » أيضاً كما سبق في هامش ص ٢٩٣ و ٣٠٠ . وقد أوضحنا سبب تعلق الظرف ، وطريقته وما يتصل بهذا في باب من هذا الجزء كما أوضحنا هنا في هذا الباب أمرها مع الجار والمجرور .

(١) رقم ٢ من هامش ص ٣٢٨ م ٨٩ وتفصيل هذا في الجزء الأول عند الكلام على الحرف ص ٤٣ وما بعدها م ٥ . (٢) رقم ٢ من هامش ص ٢٧٨ . (٣) ص ٣٥٤ وما بعدها .

بالحرف الزائد: «من»: لتقوية ما تدل عليه الجملة كلها من المعنى المنفى، وتأكيد ما تتضمنه من السلب.

ولا فرق في إفادة التقوية بين أن يكون الحرف الزائد في أول الجملة، أو في وسطها، أو في آخرها؛ نحو: بحسبك الأدب — كفى بالله شهيداً — الأدب بحسبك... وقد تكون زيادة الحرف واجبة لا غنى عنها؛ كزيادة «باء الجر» بعد صيغة «أفعل» للتعجب القياسي؛ نحو: أكرم بالعرب^(١).

ولمّا لم يتعلق الجار الزائد مع مجروره بعامل لأن التعلق والزيادة متعارضان؛ إذ الداعي للتعلق هو الارتباط المعنوي بين عامل عاجز ناقص المعنى واسم يكمله لا يصل إليه أثر ذلك العامل إلا بمساعدة حرف جرّ أصلي، أما الزائد فلا يدخل الكلام ليعين على الإكمال ولإيصال الأثر من العامل العاجز إلى الاسم المجرور، ولمّا يدخل الكلام لتأكيد معناه، وتقويته، لا للربط.

طريقة إعراب الاسم المجرور بالحرف الزائد:

لا بد في الاسم المجرور بالحرف الزائد أن يكون مجروراً في اللفظ فقط، وأن يكون — مع ذلك — في محل رفع، أو نصب، أو جر؛ على حسب مقتضيات العوامل. فله إعراب لفظي، وآخر محليّ معاً. ففي مثل: «كفى بالله شهيداً» تعرب «الباء» حرف جر زائد — «الله» مجرور بها، في محل رفع؛ لأنه فاعل، إذ الأصل: كفى الله...

وفي مثل: «بحسبك الأدب». «الباء»: حرف جر زائد، «حسب» مجرورة بها، في محل رفع؛ لأنها تصلح مبتدأ؛ إذ الأصل: حسبك الأدب... وهكذا. فحرف الجر الأصلي والزائد يشتركان في أمر واحد، هو: أن كلا منهما لا بد أن يجرّ الاسم بعده. ويختلفان في ثلاثة أمور:

في أن الحرف الأصلي لا بد أن يأتي بمعنى جديد لم يكن في الجملة قبل مجيئه، أما الحرف الزائد فلا يأتي بمعنى جديد، ولمّا يؤكد ويقوى المعنى الموجود من قبل. والحرف الأصلي مع مجروره لا بد أن يتعلق^(٢) بعامل، أما الحرف الزائد ومجروره فلا يتعلقان. والحرف الأصلي يجرّ الاسم بعده لفظاً دون أن يكون له محل آخر من الإعراب، وتوابعه مجرورة اللفظ مثله، ولا محل لها. أما الزائد فلا بد أن يجرّ

(١) بشرط دخولها على اسم صريح، لا مؤنث من أن وأن وصلتهما كما سيحى عند الكلام على «الباء» في حروف الجر ص ٣٧٠. وانظر ص ١٣٦ ثم رقم ٣ من هامش ص ٥٦؛ للاهمية.

(٢) إلا الحرف: «عل» التي للإضراب — (انظر ص ٣٩١).

الاسم لفظاً ، وأن يكون له مع ذلك محل من الإعراب . وإذا جاء تابع لهذا الاسم المحرور جاز فيه أمران ؛ إما الجذر مراعاة للفظ المتبوع ، وإما حركة أخرى يراعى فيها محل المتبوع لا لفظه ؛ ففي مثل : كفى بالله القادرُ شهيداً . يصح في كلمة : « القادر » الجذر تبعاً للفظ « الله » المحرور لفظاً ، ويجوز الرفع تبعاً لمحلّه ؛ باعتباره فاعلاً . ومثل هذا يجرى في سائر التوابع .

وأشهر حروف الجذر الزائدة : منْ - الباء - اللام - الكاف وسيأتى معنى كل وعمله في المكان الخاص بذلك^(١) .

٣ - وحرف الجر الشبيه بالزائد يجر الاسم بعده لفظاً فقط ، ويكون له مع ذلك محل من الإعراب^(٢) - كالزائد - ، ويفيد الجملة معنى جديداً لا معنى فرعياً مكملًا لمعنى موجود ، ولهذا لا يحتاج مع مجروره لشيء يتعاق به ، لأنّ هذا الحرف لا يستخدم وسيلة للربط بين عامل عاجز ناقص المعنى ، واسم آخر يتم معناه . ومن أمثله^(٣) : رَبٌّ - لعل - وكذا «لولا» ، عند فريق من النحاة . نحو : ربّ غريبٍ شهيمٌ كان أنفع من قريب - رب صديق أمينٌ كان أوفى من شقيق . فقد جر الحرف : رَبٌّ ، الاسم بعده في اللفظ . وأفاد الجملة معنى جديداً ؛ هو : التقليل . ولم يكن هذا المعنى موجوداً . (وسيبحث تفصيل الكلام على هذا الحرف من ناحية معناه وعمله وكل ما يتصل به في موضعه الخاص)^(٤) .

طريقة إعراب الاسم المحرور بحرف الجر الشبيه بالزائد :

حرف الجر الشبيه بالزائد يجر الاسم بعده لفظاً فقط ، ويكون لهذا الاسم محل من الإعراب ؛ فهو في هذا شبيه بالحرف الزائد - كما أسلفنا - . ففي المثالين السابقين ؛ تُعرب «رَبٌّ» حرف جر شبيه بالزائد . وكلمة : « غريب » أو : « صديق » - مجرورة بها في محل رفع ، لأنها مبتدأ . وإذا جاء تابع لهذا الاسم المحرور جاز الجذر مراعاة للفظ المتبوع ، وجاز ضبطه بحركة تناسب محله . ففي

(١) ص ٣٥٤ وما بعدها .

(٢) سبقت الإشارة في ص ٢٧٨ و ٣٥٠ إلى أن الأفضل إعمال الرأي الذي يدخل : خلا وعدا وحاشا في حروف الجر الشبيهة بالزائدة ، لما فيه من توضيح وتعقيد لا داعي لها . فاعتبارها حروف جر أصلية أيسر وأوضح .

(٣) انظر الكلام على : «رب» ص ٣٩٩ .

المثالين السابقين نقول : رُبَّ غريبٍ شهيمٍ كان أضع من قريب - رُبَّ صديقٍ مهذبٍ كان أوفى من شقيقٍ ؛ بجر كلمتي : «شهيم» ، و «مهذب» مراعاة للفظ المنعوت ، أو رفعهما مراعاة لمحلّه .

مما سبق نعلم أن الشبيه بالزائد يشبه الأصل في أمرين ؛ هما : جر الاسم بعده ، وإفادة الجملة معنىً جديداً . ويخالفه في أمرين ؛ هما : عدم تعلقه هو ومجروره بعامل ، وأن لمجروره محلا من الإعراب فوق إعرابه اللفظي .

وأن الشبيه بالزائد يشارك الزائد في أمور ثلاثة ؛ هي : جر الاسم لفظاً فقط ، واستحقاق هذا الاسم للإعراب المحلى . وعدم حاجة الجار مع مجروره إلى متعلّق .

ويخالفه في أمر واحد ؛ هو : إثباته بمعنى جديد ، أما الزائد فلا جديد معه ، وإنما يستخدم للقوة والتأكيد .

وتتلخص أوجه المشابهة والمخالفة بين الأنواع الثلاثة فيما يأتي :

الأحكام الخاصة بكل نوع			نوع الحرف
يحتاج مع مجروره لتعلق	لا يكون للمجرور محل إعرابي .	يجر الاسم بعده لفظاً فقط .	حرف الجر الأصلي يأتي بمعنى جديد -
لا يحتاج مع مجروره لتعلق .	يكون للمجرور محل إعرابي بعد ذلك .	يجر الاسم بعده لفظاً .	حرف الجر الزائد لا يأتي بمعنى جديد -
لا يحتاج مع مجروره لتعلق	يكون للمجرور محل إعرابي بعد ذلك .	يجر الاسم بعده لفظاً .	حرف الجر الشبيه بالزائد يأتي بمعنى جديد -

المسألة ٩٠ :

د - معاني ^(١) حروف البحر ، ووجوه استعمالها

المشهور من حروف البحر - عشرون ، سردنا أسماءها ^(٢) ، وأنواعها الثلاثة .
ونشير إلى أمرين .

أولها : أن كل حرف من هذه العشرين ، قد يتعدد معناه ، وقد يشاركه غيره في بعض هذه المعاني ، أى : أن المعنى الواحد قد يؤديه حرفان أو أكثر . وللتكلم أن يختار من الحروف المشتركة في تأدية المعنى الواحد أو غير المشتركة ، ما يشاء مما يناسب السياق . غير أن الحروف المشتركة في تأدية المعنى الواحد قد تنفادت في هذه المهمة ، فبعضها أوضح وأقدر على إظهاره من غيرها ، لكثرة استعمالها فيه ، وشهرتها به . وهذه الكثرة والشهرة ، تختلف باختلاف العصور والطبقات ، ومن ثم كان من المستحسن - بلاغة - اختيار الحرف الأوضح والأشهر ، دون الحرف الغريب ، أو غير المألوف ، برغم صحة استعمال الاثنين ؛ ثانيهما : أن بعض حروف البحر يكثر استعماله في البحر حتى يكاد يقتصر عليه ؛ مثل : من ، إلى ، عن ، رُبَّ . . . وبعضاً آخر يقل استعماله فيه ؛ وهذا ستة أحرف ؛ خلا - علما - حاشا - كى - لعل - متى .

غير أن الذى يكثر استعماله في البحر والذى لا يكثر - سيان ، من ناحية أن استخدامهما في الموطن المناسب للمعنى قيسى ، لا يمنع منه مانع ؛ حتى القلة المشار إليها ؛ فلإنها ليست من النوع الذى يمنع القياس والمحاكاة ، إذ هى قلة نسبية لا ذاتية ^(٣) (أى : أنها تعتبر قليلة إذا قيس بالنوع الآخر الكثير ، وليست قليلة في ذاتها ، بل كثيرة بغير تلك الموازنة) .

(١) سبق بيان المراد من معنى الحرف ، في رقم ٢٠٩ من هامش ص ٣٤١

(٢) في ص ٣٣٨ م ٨٩ .

(٣) انظر الأشمق ج ٢ أول باب الإنصاف عند بيت ابن مالك : « وربما أكسب ثان أولاً . . »

وقد أشرنا إلى هذا المعنى في مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب ، ومنها رقم ٢ من هامش ص ٢٨٩ ، ومنها مع الإيضاح ج ٣ ص ٧٤ م ٩٤ .

فأما الثلاثة الأول من القسم القليل فقد سبق إيفائها حقها من الإبانة والتفضيل في باب الاستثناء. ^(١)

وأما «كى» فحرف جر أصليٌ للتعليل لا يجز إلا أحد ثلاثة أشياء :

الأول : «ما» الاستغماية التي يُسأل بها عن سبب الشيء وعلة ؛ كأن يقول شخص : قد لازمت البيت أسبوعاً . فيسأله آخر : كيّمه ؟^(٢) بمعنى : كيّمه ؟ أى : لماذا ؟ . ومثل : أقصد الريف كل أسبوع ، فيقال : كيّمه ؟ أى : كيّمه ؟ . و «كى» هذه تسمى : «كى التعليلية» ، لأنها تدخل على استفهام يسأل به عن العلة والسبب . كما سبق ، فبى بمنزلة اللام الجارة التي تسمى : «لام التعليل» في معناها وعملها .

الثاني : «ما» المصدرية مع صلتها^(٣) ؛ فتجر المصدر المنسبك منها معاً ، مثل : أحسن معاملة الناس كي ما تسلم من أذاهم ، أى : لسلامتك من أذاهم . وتسمى : «كى المصدرية» : لجرها المصدر المنسبك من الحرف المصدرى مع صلتها ؛ فهي مثل لام التعليل معنى وعملًا .

الثالث : «أن» المصدرية مع صلتها^(٤) ؛ فتجر المصدر المنسبك منهما معاً ؛ والغالب في هذه الصورة إضمار «أن» بعد «كى» ؛ مثل : أحسن السكوت كي تحسن الفهم ، والأصل كي : أن تحسن الفهم ، فالمصدر المنسبك من «أن» المضمر وصلتها في محل جر بالحرف : «كى»^(٥) ، وهي أيضاً مثل لام التعليل معنى وعملًا . أى : أنها في المواضع الثلاثة السابقة تؤدي معنى

(١) ص ٢٧٧ م ٨٣ وأن الأفضل اعتبارها حروف جر أصلية ، لا شبيهة بالزائدة كما أشرنا قريباً (ص ٢٧٧ و ٣٥٠) .

(٢) أصل الكلام : كيّا ؟ أى : لما ؟ . ومن المعروف أن «ما» الاستغماية إذا جُرت تحذف ألفها . ويجل محل الألف «هـ السكت» الساكنة ، بشرط أن تكون هذه الزيادة في حالة الوقف على «ما» ، دون حالة اتصالها بما يملأها من الكلام .

(٣) سبق تفصيل الكلام على «ما» المصدرية بنوعها ، ومعناها ، وطريقة استعمالها ، وصوغ المصدر منها ، وكذا أن ، في ج ١ باب الموصول ص ٢٦٩ م ٢٧ .

(٤) هناك مذهب ؛ يحمل «كى» هي الناصبة المصدرية ، وقبلها لام التعليل مقدرة في هذا المثال ويغير بما لا يظهر فيه «أن» الناصبة ، كما سيبيء في الصفحة التالية ولا مانع من الأخذ به . وهو ملخص لما في ج ٢ باب إعراب الفعل : (قسم التواصب) .

واحدًا وعملاً واحدًا^(١)

وما تقدم نعلم أن : « كى » لا تجر اسماً معرباً ، ولا اسماً صريحاً .

وأما لعل^(٢) . فحرف جر شبيه بالزائد ، ومعناه الكثير هو : الترجى والتوقع^(٣) نحو : لعل الغائب قادمٌ غداً ، فكلمة : « لعل » حرف جر شبيه بالزائد « الغائب » مجرور بها لفظاً فى محل رفع مبتدأ ، « قادم » خبره . غداً ظرف زمان منصوب على الظرفية .

وأما « متى » فحرف جر أصلى^(٤) ومعناه : الابتداء — غالباً — نحو : قرأت الكتاب متى الصفحة الأولى حتى نهاية العشرين . أى : من ابتداء الصفحة الأولى . . .

إلى هنا انتهى الكلام على الحروف التى تستعمل قليلاً فى الجـر .

(١) يكثر فى الأساليب الفصيحة القياسية إما وقوع لام الجر قبل : « كى » مباشرة ؛ مثل : تنقلت فى البلاد ؛ لكى أشتد خيرة . وإما وقوع « أن » المصدرية بعدها ، دون أن تسبقها لام الجر ، مثل : أتجنب السهر الطويل ؛ كى أن أحفظ بقرق ونشاطى ، وإما أن تقع قبلها لام الجر وبعدها « أن » المصدرية (وهذه الصورة قليلة بالنسبة للسائتين) مثل : أوأظ على نوح من الرياضة البدنية ؛ لكى أن أفيد جسى . فإن وجدت « لام » الجر وحدها قبل : « كى » وجب اعتبار « كى » حرفاً مصدرياً ناصباً بنفسه ؛ فيكون مثل « أن » المصدرية ؛ معنى وعملاً ؛ لأن حرف الجر لا يدخل — فى الغالب — على مثله إلا لتوكيد لفظى . وإن وقعت بعدها : « أن » المصدرية ولم تسبقها « لام » الجر وجب اعتبارها حرف جر كـ « لام » التعليل معنى وعملاً — لأن الحرف المصدرى لا يدخل على نظيره إلا لتوكيد لفظى فى الغالب . وإن توسطت بينهما — وهذا قليل كما سبق — فالأحسن اعتبارها جارة للمصدر المنسبك بعدها مع تأكدها للام الجر قبلها . ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة « بأن » بعدها ، والمصدر المنسبك مجرور باللام التى قبلها .

فإن لم توجد « لام » الجر قبلها ، ولا « أن » بعدها جاز اعتبارها مصدرية بتقدير « اللام » قبلها ، أو حرف جر بتقدير : « أن » بعدها .

(٢) فيها لغات أربع : إثبات اللام الأولى مفتوحة ، مع تشديد الثانية مفتوحة أو مكسورة ، وحذف الأولى مع تشديد الثانية مفتوحة أو مكسورة ؛ فهذه اللغات الأربع هى التى تستعمل فى الجر دون غيرها من باقى الهمجيات . واستعمالها حرف جر مقصور على قليل من العرب . وهو — مع جوازه — غير غثيف على الأصحاح ولا سائغ اليوم .

(٣) سبق (فى الجزء الأول ، باب : « إن ») أن الترجى أو التوقع هو : انتظار حصول شيء مرغوب فيه ، ميسور التحقق ، ولا يكون إلا فى الأمر الممكن . « ولعل » قد تكون أحياناً لتعليل ، أو : الظن . . .

(٤) يستعمله قليل من العرب دون كثرتهم . ومع جواز استعماله لا ترتاح له الأذن اليوم ؛ لقرايته .

ونتقل إلى الكلام على الحروف الكثيرة الاستعمال فيه فنوضح معنى كل واحد ، وما قد يتصل بعمله .

من* : حوف يجر الظاهر والمضمَر ، ويقع أصليًّا وزائدًا . . . ويتردد بين معان عشرة :

١- التبعض ، أى : الدلالة على البعضية ، وعلامتها : أن يكون ما قبلها جزءاً من المجرور بها ، مع صحة حذفها ووضع كلمة : « بعض » مكانها ؛ نحو : خذ من الدراهم . وكقولهم : ادَّخِرْ من غناك لفقرك ، ومن قوتك لضفك فالأخوذ بعض الدراهم ، والمُدَّخِر بعض الغنى والقوة . ويصح وضع كلمة : « بعض » مكان كلمة : « من » .

٢- بيان^(١) الجنس ، وعلامتها : أن يصح الإخبار بما بعدها عما^(٢) قبلها ؛ كقولهم : اجتنب المستهترين من الزملاء . فالزملاء فئة من جنس عام هو : المستهترون فهمى نوع يدخل تحت جنس « المستهترين » الشامل للزملاء وغير الزملاء . وكقولهم : تخير الأصلاء من الأوفياء . . . أى : الأصلاء الذين هم جنس ينطبق على فئة منهم : لفظ : « الأوفياء » . وهو يشمل بعمومه الأوفياء وغيرهم .

٣- ابتداء الفاية^(٣) فى الأمكنة كثيرًا ، وفى الأئمة أحيانًا . وهذا المعنى أكثر معانيها استعمالاً ؛ فثال الأولى قوله تعالى : (سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله . . .) ونحو : جاءتنى رسالة من فلان . ومثال الثانية قولهم : فلان ميمون الطالع من يوم ولادته ، راجح العقل من أول نشأته . . .

٤- التوكيد ؛ (ولا تكون معه إلا زائدة) وزيادتها إما للنص على عموم

(١) أى : بيان أن ما قبلها - فى الغالب - جنس عام يشمل ما بعدها . فاقبلها أكثر وأكبر ؛

كالثال ؛ السابق وقد يكون العكس ، نحو : هذا السوار من ذهب ، وهذا الباب من خشب .
(٢) له علامة أخرى : أن يصح حذف « من » ووضع اسم موصول مكانها مع ضمير يعود على ما قبلها . هذا إن كان ما قبلها معرفة ، فإن كان نكرة فعلايتها أن يتخلفها الضمير وسده ؛ نحو : أساور من ذهب ، أى : هى ذهب .

(٣) معنى الفاية هنا - كما سيجى - فى رقم ٢ من هامش ص ٣٦٠ - : المسافة والمقدار . وليس المراد معناها الحقيقى الذى هو آخر الشيء ؛ فالترسمية هنا من تسمية الكل باسم الجزء .

ومعناها هنا يختلف عنه فى الظروف على حسب ما هو مبين فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٢ م ٧٩ .

المعنى وشموله كل فرد من أفراد الجنس ، وإما لتأكيد ذلك العموم والشمول إذا كانا مفهومين من الكلام قبل دخولها . فلأول مثل : ما غاب من رجل . وأصل الجملة : ما غاب رجل . وهي جملة قد يفهم منها أن نفي المعنى منصّب على رجل واحد دون ما زاد عليه . أى : أن رجلاً واحداً لم يغيب ، وأن من الجائز غياب رجلين أو رجال .

والسبب في اختلاف الفهم أن كلمة : « رجل » النكرة ، ليست من النكرات الملازمة للوقوع بعد النفي ، (وهي النكرات القاطعة في الدلالة على العموم والشمول بعد ذلك النفي ، ويتحتم أن ينصبّ النفي الذي قبلها على كل فرد من أفراد مدلولها ؛ وأن يتمتع معه الخلاف في الفهم ؛ مثل : كلمة : أحد ، وديار ، وعريب) . وإنما هي من النكرات التي قد تقع بعد النفي ، أو لا تقع . وإذا وقعت بعده لم تفد العموم والشمول الإفادة القاطعة التي تشمل كل فرد ، — إلا بقرينة — وإنما تفيدهما مع احتمال خروج بعض الأفراد من دائرة المعنى المنفي كما أوضحنا . فإذا أردنا إزالة هذا الاحتمال ، وجعل المعنى نصّاً في العموم والشمول على سبيل اليقين — أتينا بالحرف الزائد : « من » ووضعناه قبل هذه النكرة مباشرة ، وقلنا : ما غاب من رجل ؛ وعندئذ لا يختلف الفهم ، ولا يتنوع ؛ إذ يتعين أن يكون المراد النص على عدم غياب فرد وما زاد عليه من أفراد الرجال ، ومن ثم لا يصح أن يقال : ما غاب من رجل ، وإنما غاب رجلان أو أكثر ، منعاً للتناقض والتخلف ، في حين يصبح هذا قبل مجيء « من » الزائدة ، لأن الأساليب قبل مجئها يحتمل أمرين ؛ نفي الواحد دون ما زاد عليه ؛ ونفيه مع ما زاد عليه معاً ، كما أسلفنا . وهذا معنى قولهم : (« من » الزائدة تفيد النص على عموم الحكم وشموله كل فرد من أفراد الجنس إذا دخلت على نكرة منفية لا تقتضي وجود النفي الدائم الشامل قبلها اقتضاء محتملاً) .

وأما الثاني وهو التأكيد فنل : ما غاب من ديار ؛ من كل كلام مشتمل على نكرة لا تستعمل إلا بعد النفي أو شبهه (مثل : أحد — عريب — ديار . . . و . . .) فإنها بعده تدل دلالة قاطعة على العموم والشمول ، أى : أن كل نكرة من هذه النكرات ونظائرها لا يراد منها فرد واحد من أفراد الجنس يتنفى عنه المعنى ، وإنما

يراد منها الواحد وما زاد عليه . ففي المثال السابق قَطَعَ ويقين بأمر واحد ؛ هو : عدم غياب فرد أو أكثر من أفراد الرجال ؛ فكل الأفراد حاضرون : ولا مجال لاحتمال معنى آخر ، فإذا أتينا بحرف الجر الزائد « من » وقلنا : ما غاب من دينار — لم يفد الحرف الزائد معنى جديداً ، ولم يحدث دلالة لم تكن قبل مجيئه ، وإنما أفاد تقوية المعنى القائم وتأكيده ، وهو النص على شمول المعنى المنفي وتعميمه ؛ بحيث ينطبق على الأفراد كلها فرداً فرداً .

والفصيح الذي لا يحسن مخالفته عند استعمال « من » الزائدة أن تقع بعد نفي^(١) أو شبهه (وهو هنا : النفي^(٢) وبـ «ض أدوت الاستفهام») وأن يكون الاسم المجزؤها نكرة . وهذا الاسم يكون مجزوراً في اللفظ لكنه مرفوع المحل ؛ إما لأنه مبتدأ أو أصله مبتدأ ؛ في مثل قولهم : هل للواشي من صديق ؟ وما من صاحب للنعام ، وإما لأنه فاعل ؛ في مثل قولهم : ما سعى من أحد في الشر إلا ارتد إليه سعيه . وقد يكون مجزوراً في اللفظ منصوب المحل ، إما لأنه مفعول به ، كقولهم : تأمل هذا الكون العجيب هل ترى من نقص أو قصور ؟ وهل تظن من أحد يقدر على هذا الإبداع إلا الله ؟ وإما لأنه مفعول مطلق ، نحو قوله تعالى : (ما فرطنا في الكتاب من شيء) ، أى : من تفریط .

ومن الأحرار الذي لا يقاس عليه ، زيادتها في غير هذه المواضع الأربعة التي يكون الاسم فيها مجزوراً لفظاً كما سبق ، لكنه في محل رفع مبتدأ ، الآن أو بحسب أصله . أو فاعل ، أو في محل نصب ؛ لأنه مفعول به ، أو مفعول مطلق . . . و . . .

وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجزور جاز في التابع أمران ؛ الجر مراعاة للفظ المتبوع ، والرفع أو النصب مراعاة للمحل ؛ نحو : ما للواشي من صديق مخاض^٣

(١) فلا تزداد في الإثبات إلا في تمييز « كم » الخبرية إذا كان مقصوداً منها بفعل متدد ؛ نحو قوله تعالى : (كم تركوا من جنات وصيون) . وقد وردت زيادتها في قول زهير :

ومهما تكن عند امرئ من خَلِيقَةٍ — وإن خالها تخفى على الناس — تُعلم
فقد أجاز النحاة أن تكون : « من » زائدة : بعد : « مهما » — وصيغته هذا في ج ٤ ص ٣٢٦ م ١٥٥ باب الجواز م ٣٨١ م ١٦١ باب « أما » .

(٢) مثال التثنية : لا تظن من أحد . ومثال الاستفهام (ولا يكون إلا « بالهمزة » أو : هل) على جملتك أو أجابك من بشير ؟

بجر كلمة : « غلص » ، أو برفضها ؛ باعتبارها نعتاً لكلمة : « صديق » ، وكذا بقية التوابع ، وبإق الأمثلة المختلفة وأشباهاها .

٥- أن تكون بمعنى كلمة : « بدل » بحيث يصبح أن تحل هذه الكلمة محلها . كقوله تعالى : (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) ، أى : بدل الآخرة .

٦- أن تكون دالة على الظرفية^(١) . (أى : على أن شيئاً يحويه آخر ، كما يحوى الإثاء ما فى داخله ، أو : كما يحوى الظرف - وهو الغلاف - المظروف ، (وهو الشيء الذى يوضع فيه) ، نحو : ماذا أصلحت من حقلك ، وغرست من جوانبه ؟ أى : فى حقلك . . . فى جوانبه .

٧- إفادة التعليل . فتدخل على اسم يكون سبباً وحلة فى إيجاد شيء آخر ، نحو : لا تقوى العين على مواجهة قرص الشمس ؛ من شدة ضوئها ، ونحو : من كدك وذابك أدركت غايتك . أى بسبب شدة ضوئها . . . وبسبب كدك . . .

٨- إفادة المجاوزة^(٢) ، فتدخل على الاسم للدلالة على البعد الحسى أو المعنوى بينه وبين ما قبله . . . نحو قوله تعالى : (قد كُنَّا فى غفلة من هذا) ، أى : عن هذا ، بمعنى بعيدين عنه ، وقوله تعالى : (فويلٌ للقاسيةِ قلوبهم من ذكر الله) . . . أى : عن ذكر الله .

ومثل : كلام الحمقى يعزل من الصواب ، أى : عن الصواب . . .

(١) فتكون بمعنى : « فى » التى ظرفية . ويدخل فى هذا النوع « من » الداخلة على : « قبل » وبعده « نحو قوله تعالى : « (من بيننا وبينك حجاب .) . » والغالب فى الداخلة على الظروف غير المتصرفة أن تكون السببية ، أى : بمعنى : « فى » الدالة على السببية . أما مجيئها لابتداء الفاعل فتقليل ؛ نحو جئت من عندك - هب لى من لعدك (راجع حاشية الألبوس على القطر ص ٣٤) وقد شرحنا معنى الفاعل فى ٢٢٢ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٧ .

(٢) المجاوزة - كما قالوا - ابتعاد شيء مذكور ، أو غير مذكور ، عما بعد حرف الجر ؛ بسبب شيء قبله ؛ فالأول ، نحو : رميت السهم عن القوس . أى : جاوز السهم القوس بسبب الرمي . والثانى نحو : رضى الله عنك ؛ جاوزتك المخافة ؛ بسبب الرضا . ثم المجاوزة قد تكون حقيقية كهذين المثالين ، وقد تكون مجازية ؛ نحو أخذت العلم عن العالم . كأنه - لما علمت ما يعلمه - قد جاوزه العلم بسبب الأخذ . (الصبان فى باب حروف الجر - عند الكلام على الحرف : « عن » وهو الحرف الذى يكثر استعماله فى المجاوزة . وأما غيره فلا يبلغ درجته ؛ فكأنه شبه به فى الأداء) .

٩- إفادة الاستعانة^(١) فتدخل على الاسم للدلالة على أنه الأداة التي استخدمت في إنفاذ أمر من الأمور ؛ نحو : ينظر العدو إلى عدوه من عين ترى بالشر ، أى : بعين ...

١٠- إفادة الاستعلاء . فتدخل على الاسم للدلالة على أن شيئاً حسيّاً أو معنوياً وقع فوقه ؛ نحو قوله تعالى : (ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا) . أى : على القوم^(٢) ...

١١- إفادة معنى القسم . ذلك أن بعض العرب يستعملها (مضمومة الميم أو مكسورتها) حرف قسم ، ولا يكاد يجزّ إلا كلمة : « الله » ؛ نحو : من الله لأقاومنّ الباطل .

(وسيجيء^(٣) الكلام على بقية أدوات القسم بنوعيه وأحكامه .

هذا ، وقد تتصل « ما » الزائدة بالحرف : « من » فلا تخرجه عن معناه ولا عن عمله ، بل يبقى له كل اختصاصه كما كان قبل مجيء الحرف الزائد^(٤) ؛ نحو : مما أعمالِ المسيء بلقى جزاءه . أى : من أعمالِ المسيء ؛ وبسببها^(٥) ...

(١) فثبته الباء في هذا .

(٢) وقد اقتصر ابن مالك على خمسة من المعاني السابقة : حيث يقول :

بَعْضٌ ، وَبَيِّنٌ ، وَأَبْتَدَى فِي الْأَمْكَنَةِ بِحِنْ ، وَقَدْ تَأْتِي لِيَذْهُ الْأَزْمَنَةِ ...

وزيدٌ في نَفْيٍ وَثُبِيهِهِ ؛ فَجَزَّ نَكِيرَةً كَمَا لِيَاغٍ مِنْ مَفْرَسٍ

فقد ضمن البيتين : البهضية ، وبيان الجنس ، وابتداء الغاية الزمانية أو المكانية ، والزيادة بعد نفي أو شبه مع جر النكرة . وهذه المعاني أربعة . أما الخامس - وهو البدلية - فإنه سيذكر قريباً بقوله :

« ومن » و « بَاء » يفهمان بَدَلًا . . .

(٣) في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٨ و ٣٧٧ و ٣٨١ وما بعدها .

(٤) وقواعد رسم الحروف تقتضى وصلهما كتابة .

(٥) وسيشير ابن مالك إلى زيادة « ما » بعد « من » و « عن » و « الباء » ببيت سيجيء آخر الباب

نصه : في ص ٤٠٣ .

وَبَعْدَ « مِنْ » ، وَ « عَنْ » هُوَ « بَاء » زَيْدَمَا فَلَمْ يَعْقَ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

أى : لم يمنع .

.....

زيادة وتفصيل :

(١) من الأساليب الواردة المأثورة : « مِمَّا » كالتى فى حديث لابن عباس نصح :
 « كان رسول الله يعالج من التنزيل شدة إذا نزل عليه الوحي ، وكان مما يحركُ
 لسانه وشفتيه » .

وَقَوْلُ الشَّاعِر :

وإِنَّا لِمَا يَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقَى اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ
 و و

وقد قيل إن معنى « ممَّا » هنا : « ربما » . وقول ابن هشام فى المعنى عند الكلام
 على : « مِنْ » وعلى معناها العاشر : إنها فى الظاهر ابتدائية ، وما موصولة ...
 وتفصيل هذا البحث مدون فى المجلد التاسع من مجلة المجمع الفجرى القاهرى
 ص ١١٦ وهو بحث مفيد .

(ب) إذا كان الاسم المجرور بالحرف : « من » مبدوءاً بالأداة : « أل »
 التى ليست معدودة فى حروفه الأصلية ، فلاشور نزع الزن ، نزل : قد نعرف
 من الإذاعة ما لا نعرفه من الصحف وغيرها^(١) ، والأحسن ألا تحذف الزن إن
 وقع حرف مشدد بعد « أل » السالفة ؛ نحو : لا تعجب من الشعوب إذا انتقدت من الظلم .
 وإن وقع بعد : « من » حرف ساكن آخر تحركت الزن بالكسر
 — غالباً — نحو : عجبت من استهانة الإنسان بمحرق أخيه ، ومن استبداده به .

(١) بعض القبائل يحذف الزن فى هذه الصورة ، وبها جاء قول النابغة الجعلى :

وَلَقَدْ شَهِدْتُ عَكَاطَ قَبْلِ مَحَلِّهَا فِيهَا وَكُنْتُ أَعِدُ مِلْفَتَيْنِ

أى : من الفتيان ، وكذلك المتنبي حيث يقول :

نَحْنُ رُكْبٌ مُلْجِنٌ فِي زَيْ نَاسٍ فَسَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شَخْوَصُ الْجِمَالِ

أى : من الجن ، وليس من المستحسن اليوم محاكاة هذه اللهجات القليلة فى رفيع الكلام .

إلى : حرف أصلي^(١) يجر الظاهر والمضمر ، ويتنقل بين معان أشهرها ستة :

١ - انتهاء الغاية^(٢) مطلقاً ، أى : سواء أكانت نهاية الغاية فى زمان أم مكان ، وسواء أكانت هى الآخر الحقيقى لما قبل «إلى» ، أم ليست الآخر الحقيقى ولكنها متصلة به اتصالاً قريباً أو بعيداً . وهذا المعنى أكثر استعمالاً للحرف إلى ؛ فمثال انتهاء الغاية الحقيقية الزمانية : نمّت اللبلة إلى طلوع النهار . ومثال انتهاء الغاية الزمانية المتصلة بالآخر اتصالاً قريباً : نمّت اللبلة إلى سحرها^(٣) . ومثال انتهاء الغاية الزمانية البعيدة من الآخر نمّت اللبلة إلى نصفها أو ثلثها . . . و . . .

ومثال انتهاء الغاية المكانية الحقيقية : عبرت الطريق إلى الجانب الآخر محمراً . ومثال انتهاء الغاية المكانية المتصلة بالآخر : قرأت الكتاب إلى خاتمه . ومثال انتهاء الغاية المكانية البعيدة من الآخر : قرأت الكتاب إلى ثلثه .

والغالب أن نهاية الغاية نفسها لا تدخل فى الحكم الذى قبل «إلى» ما لم توجد قرينة تدل على دخوله . فإذا قلت : قرأت الكتاب إلى الصفحة العاشرة ، فالقصد - غالباً - فى مثل هذا الاستعمال : أن الصفحة العاشرة لم تُقرأ ، فهى خارجة من الحكم الذى ثبت لما قبل «إلى» . وكذلك لو قلت : صمت الأسبوع الماضى إلى يوم الخميس ؛ فإن يوم الخميس لا يدخل فى أيام الصيام . فإذا وُجدت قرينة تدل على دخوله كُنت داخلة ؛ مثل : صمت الشهر المفروض من أوله إلى اليوم الأخير ، ومثال : أكملت قراءة الكتاب كله من أوله إلى الصفحة الأخيرة . . . لأن صيام الشهر المفروض يقتضى صوم اليوم الأخير منه ، وإكمال الكتاب كله يقتضى قراءة الصفحة الأخيرة منه . . .

(١) سيجىء فى الزيادة أن بعض النحاة يميز زيادته ، وأن رأيه مردود .

(٢) سبق رقم ٣ من هامش ص ٣٥٧ - أن الغاية فى هذا الباب ، هى : المسافة والمقدار وأنها تختلف عن الغاية فى الظروف - وقد سبق بيانها فى رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ . والمراد بانتهاء الغاية أن المعنى قبل : «إلى» ينقطع بموصوله إلى الاسم المجرور بعدها ، واتصاله به . وبين حروف الجر ثلاثة تشترك فى انتهاء الغاية ؛ (هى : إلى - اللام - حتى) وسيجىء البيان التام بكل حرف .

(٣) المسح : الثلث الأخير من الليل .

٢ - المصاحبة^(١) ، كقولهم : من قعد عن طلب الرزق أساء أهله إلى نفسه ، وعدّ بهم إلى عذابه ، أى : مع نفسه . . . ومع عذابه . . .

٣ - التبيين ، (فتبين أن الاسم المجرور بها فاعل في المعنى لا في الصنعة النحوية ، وما قبلها مفعول به في المعنى لا في الصنعة كذلك . وذلك بعد اسم التفضيل وفعل التعجب ، المشتق من لفظ يدل على الحب أو البغض وما بمعناهما ، كالود والكُره . . .) كقولهم : « احتمال المشقة أحبّ إلى النفس الكريمة من الاستعانة بلثيم الطبع . فما أبغض الاستعانة به إلى نفوس الأحرار !! » فكلمة : « نفس » ، هي الفاعل المعنوي (لا النحوي) لاسم التفضيل (أحبّ) لأنها - في الواقع - هي فاعلة الحب ، أو هي التي قام بها الحب . وكذلك كلمة « نفوس » . فإنها الفاعل المعنوي (لا النحوي) لفعل التعجب : (أبغض) ؛ إذ هي فاعلة البغض حقيقة ، أو هي التي قام بها البغض ، والذي قطع في الحكم بفاعليتهما المعنوية ومنع كل احتمال آخر وقوعهما بعد حرف الجر : « إلى » الذي من وظيفته القطع في مثل هذا الأسلوب الذي يحتاج إلى تيقظ ، لدقته^(٢) ، ولأنه قد يلبس بما يقع فيه حرف « اللام » مكان « إلى » . (وسيأتى الكلام عليه في اللام)^(٣) .

٤ - الاختصاص (أى : قصر شيء على آخر ، وتخصيصه به) كقولهم : الأب راعى الأسرة ؛ وأمرها إليه ، والحاكم راعى المحكومين ؛ وأمرهم إليه . . . فليق الله كل راعٍ في رعيته .

٥ - الظرفية^(٤) : كقولهم : سيجتمع الله الولاة إلى يوم تشيب من هوله الولدان . . . أى : في يوم .

٦ - البعضية ، (وهذا قليل في المسموع)^(٥) ، نحو : شرب العاطش فلم يرتو إلى الماء ، أى : من الماء .

(١) انضمام شيء لآخر انضماماً يقتضى تلازمهما في أمر يقع عليهما معاً ، أو يقع منهما معاً على غيرهما ، أو يتصل بهما بنوع من أنواع الاتصال . وعلامة المصاحبة : أن يصح حذف حرف الجر ووضع كلمة : « مع » مكانه ؛ فلا يتغير المعنى .

(٢) ضابط ذلك : أن نجعل مكان اسم التفضيل أو فعل التعجب فعلاً من مادتهما ومعناهما ، يكون فاعله النحوي هو الاسم المجرور بالحرف « إلى » ، ومفعوله هو الكلام السابق على التفضيل أو اللاحق لفعل التعجب . فإن صح المعنى واستقام كان مجيء « إلى » ملائماً ، وإلا وجب القبول عنها . ففي المثال المذكور نقول : تحب النفس الكريمة احتمال المشقة . . . تبغض نفوس الأحرار الاستعانة . . . (٣) ص ٣٦٩ . (٤) سبق شرحها في ص ٣٦٠ . (٥) فلا يحسن القياس عليه .

... ..

زيادة وتفصيل :

(ا) جعل بعض النحاة من معاني : « إلى » أن تكون بمعنى : « عند »^(١) مستدلاً بمثل قول القائل :

أم لا سبل إلى الشباب ، وذكره أشهى إلى من الرحيق السلسل
وأن تكون زائدة مستدلاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : (فاجعل أفئدة من الناس
تَهَوّى إليهم) ، بفتح الواو ، أى : تهوهم . . . وقد دُفِعَ ذلك الرأى بأن
الشاهد الأول وقعت فيه « إلى » للتبيين ؛ لأن ما بعدها — وهو ياء المتكلم — فاعل
معنوى على الوجه المشروح فى الحالة الثالثة السالفة ، وأن الشاهد الثانى : (الآية)
وقع فيه الفعل ، « تَهَوّى » مضمناً ، معنى : « تميل » فلا تكون « إلى » زائدة .
وهذا رأى حسن يقتضينا أن نأخذ به .

(ب) يجب قلب ألفها^(٢) ياء إذا كان المحرور بها ضميراً . نحو : تقصد
الوفود إلينا من بلاد بعيدة ، فنقدم إليهم ضروب المجاملة الكريمة .
فإن كان الضمير ياء المتكلم أدغمت الياءان ؛ نحو : إلى يتجه الخائف

(١) سبق الكلام على « عند » فى باب الظرف مع فظايرها من الظروف — ص ٢٣١ من هذا الجزء .

(٢) وهى المكتوبة ياء ؛ تبعاً لقواعد رسم الحروف .

اللام : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصلياً وزائداً . ويؤدي عدة معان قد تتجاوز العشرين .

١ - انتهاء الغاية^(١) (أى : الدلالة على أن المعنى قبل اللام ينتهى وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بها) . نحو : صمت شهر رمضان لآخره ، وقرأت الكتاب لخاتمته . . . واستعمالها في هذا المعنى قليل بالنسبة لباقي معانيها ، ولكنه مثل كل معانيها المختلفة قياسى كما سبق .

٢ - المملك ؛ وتقع بين ذاتين ، الثانية منهما هي التي تملك حقيقة ، نحو : المنزل لمحمود ، وهذا المعنى أكثر استعمالاً .

٣ - شبه الملك ؛ وتقع إما بين ذاتين ، الثانية منهما لا تملك ملكاً حقيقياً ؛ وإنما تختص بالأولى ، وتقتصر الأولى عليها ، دون تملك حقيقى من إحداها للآخرى ؛ نحو السرج للحصان - المفتاح للباب - الباب للبيت ، وإما قبلهما نحو : للصديق ولد نبيه ، حيث تقدمت « اللام » على الذاتين . . . وإما بين معنى وذات ؛ نحو الحمد للأمهات ، والشكر للوالدين . . . وتسمى هذه اللام بأنواعها الثلاثة : لام الاستحقاق ، أو : لام الاختصاص .

٤ - الدلالة على التملك ؛ نحو : جعلت للمحتاج عطاء ثابتاً . فالعطاء الذى يأخذه المحتاج يصير ملكاً له ، يتصرف فيه تصرف المالك الحر كما يشاء .

٥ - الدلالة على شبه التملك ؛ نحو : جعلت لك أعواناً من أبنائك البررة ، فالأعوان هنا بمنزلة الشيء المملوك ، ولكنه ليس ملكاً حقيقياً تقع عليه التصرفات المختلفة ، وإنما يشبهه من بعض الوجوه دون بعض .

٦ - الدلالة على النسب ؛ نحو : لفلان أب يقول الحق ، ويفعل الخير .
أى : يتسبب فلان لأب^(٢) . . .

(١) فهذا الحرف مثل : « إل » في هذا المعنى سبق لإيضاحه في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٣ وبمثل « حتى » فيه ، وسيجيء الكلام عليها . فيص ٣٧٢ والثلاثة مشتركة في هذا المعنى دون بقية حروف الجر ، كما قلنا .

(٢) الحق أن المعاني الثلاثة الأخيرة (التملك - شبه - نسب) متقاربة ، ويمكن الاستغناء عنها بعد إلحاقها بمحروف أخرى . ولكنها مع اللام أوضح ؛ فنسبت إليها .

٧- التعدية^(١)؛ نحو ما أَحَبَّ العقلاء للصمت المحمود ، وما أَبْغَضَهُم للثرثرة .

٨- التعليل ؛ بأن يكون ما بعدها علة وسبباً فيما قبلها . نحو : الاكتساب ضرورى ، لدفع الفاقة وذل الحاجة^(٢) .

٩- التوكيد المحض ، وتكون فى هذه الحالة زائدة لتأكيد معنى الجملة كلها ، كما شرحنا - فى ص ٣٥٠ - ، ويجرى عليها ما يجرى على حرف الجر الزائد . وأكثر ما تكون بين الفعل ومفعوله ؛ نحو : قول الشاعر :
وملكت ما بين العراق ويشرب^(٣) ملكاً أجار لمسلم ومُعاهد
أى : أجار مسلماً ومُعاهداً . وقول الشاعر فى الغزل :

أريد لأنسى ذِكْرَهَا فكأنما تَمَثَّلُ لى ليلتى بكل سبيل
فالفعل : « أريد » متعد يحتاج للمفعول به ، ومفعوله الذى يكمل المعنى هو المصدر المؤول بعد لام التعليل الجارة . والأصل : أريد أن أنسى . واللام زائدة بينهما .
أو بين المتضامين ؛ كقولهم : لا أبألفلان ، على الرأى الذى يعتبرها زائدة^(٤) . وقد أجازوا زيادتها^(٥) للضرورة الشعرية بين المتادى المضاف والمضاف إليه ، كقول الشاعر :
يا يونس للحرب ضِرْكَرُ الأَقْوَامِ
ومن المستحسن اليوم الاختصار فى الزائدة على المسموع ؛ مبالغة فى الاحتياط .

١٠- التقوية . وهى التى تنجىء لتقوية عامل ضعيف إما بسبب تأخره عن معموله . نحو قوله تعالى : (. . .) إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ^(٦) وقوله تعالى : (. . .) لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) ، وإما بسبب أنه فرع مأخوذ من غيره ؛ كالفرع المشتقة ؛ مثل قوله تعالى : (فَعَالَ لَمَّا يُرِيدُ) . وقوله : (. . .) مَصَدَّقًا لَمَّا مَعَهُمْ) . فأصل الكلام فى الآيتين الأولىين : إن

(١) إذا كانت التعدية فاعلها فى حكم المفعول به معنى وإن كان مجروراً كما سبق فى أول هذا الباب ص ٣٤٣ وفى باب التنوين والقوم ص ١٢٣ .

(٢) ما بعدها هو السبب هنا ؛ لأن السبب لا بد أن يوجد قبل السبب . والرقبة فى دفع الفاقة موجودة قبل وجود الاكتساب فعلاً .

(٣) المدينة المنورة . (٤) وهو وجه من عدة أوجه أوضحتها وشرحتها فى المراتب فى الأسلوب كله فى ج ١ ص ٧٥ باب الأسماء الستة م ٨ (٥) كما سيبنى فى باب الإضافة ج ٣ وباب التنداء ج ٤ .

(٦) الرؤيا هنا : الحلم المتامى ؛ وتفسيره : تفسيره .

كنتم تعبرون الرؤيا - يرهبون ربهم . . . فلما تقدم كل من المفعولين على فعله ضعف الفعل بسبب تأخيره عن معموله (مفعوله) ؛ فجاءت اللام لتقويه . وأصل الكلام في الآيتين الأخيرتين : فعَالَ ما يريد - مصدقًا ما معهم ، . . . فكلمة : « فعال » صيغة مبالغة ، تعمل عمل فعلها ، ولكنها أضعف منه ؛ فجاءت اللام لتقويتها . وكذلك كلمة : « مصدقًا » ، التي هي اسم فاعل ^(١) .

١١ - الدلالة على القسم ^(٢) . وللتعجب معًا بشرط أن تكون جملة القسم محذوفة ، وأن يكون المقسم به هو لفظ الجلالة ؛ كقولهم : لله !! لا ينجو من الزمان حذرٌ . يقال هذا في معرض الحديث عن رجل حريص يتوقى أسباب الضرر جهد استطاعته ، ولكنه بالرغم من ذلك يصاب .

وقولهم : لله !! انتصرت الفئة القليلة المؤمنة بحقها على الفئة الكبيرة المختلفة . وهذا يقال في معرض الكلام عن قلة متوحدة ، مؤتلفة ، لم يكن أحد ينتظرها الفوز والغلبة على كثرة تفوقها عدّة وعديداً . فلا بد من قرينة تدل على معنى القسم وللتعجب المجتمعين في « اللام » . وبغير القرينة لا يتضح هذا للدلول . ومن الجائز أن تحذف هذه اللام ويبقى المقسم به على حاله من الجر بشرط أن يكون لفظ الجلالة .

(١) هذا كلام النحاة . ويزيدون أن حرف الجر أصل هنا ؛ فهو مع مجروره متعلقان بالعامل الضعيف . . . وكلامهم مردود بما سردناه في ص ١٥٠ (د) وبما سرده هنا ؛ فإما معنى التقوية إذا كان من الممكن الصحيح حذف هذه اللام ، وتعدي الفعل أو المشتق إلى المفعول به مباشرة من غير حاجة إليها ، ما دام العامل معدوداً في اللغة من العوامل المتعدية بنفسها ؛ فتقول ؛ إن كنتم الرؤيا تعبرون - رهبم يرهبون - مصدقًا ما معهم - فعال ما يريد . . . فيصل بنفسه الفعل أو المشتق إلى المفعول به بغير حاجة إلى هذه الواسطة ؛ سواء أكان هذا العامل متقدماً أم متأخراً ؟ وكيف تكون اللام التقوية مع أن الاسم قبلها كان مفعولاً به منصوباً . فلما جاءت جريته ؛ فصار مفعولاً به في المعنى دون اللفظ . ولا شك أن العامل الذي يؤثر في مفعوله لفظاً ومعنى أقوى من العامل الذي يؤثر فيه معنى فقط . . . وكان الأول بالنسبة أن يقولوا إن هذه اللام تزداد جوازاً في المفعول به إذا تقدم على عامله الفعل ، كما تزداد في المفعول به إذا كان عامله وصفاً ينصب المفعول به متقدماً أو متأخراً . وأن الجار والمجرور لا يتصلقان - لأن حرف الجر زائد وأن المجرور لفظاً منصوب محلاً .

(٢) حروف القسم المشهورة هي : (الباء - التاء - الواو - اللام) . إلا أن اللام تنفرد بأنها تدل على التعجب مع القسم . أما غيرها فمناهة مقصور على القسم وحده . وسيأتي تفصيل الكلام على كل واحد من الأربعة ، وأوجه الشبه والمخالفة بينه وبين أخواته . وهناك حرف خامس سبقت الإشارة إليه في ص ٣٦١ هو : « من » ، فقليل من العرب يستعمل هذا الحرف (بكسر ميمه أو ضمها) أداة قسم ؛ فيقول : من الله لأناصركم التزيه . أي : والله . ولا يكاد يكون القسم معه بغير الله .

١٢ - الدلالة على التعجب بغير قسم ، بشرط القرينة أيضاً ؛ ويكون بعد النداء كثيراً ؛ نحو : يا لأصيل^(١) وما به من روعة ، يا للكشف العلمي وما انتهى إليه . . . ويكون بعد غيره ، نحو : لله درّ فلان شجاعاً في الحق ، لله أنت معوناتاً في الخير . . .

١٣ - الدلالة على العاقبة المنتظرة ، أى : على النتيجة المرتقبة . نحو : سأتعلم للحياة السعيدة ، وأتّقلّ في جنبات المعمورة لتحصيل أنفع التجارب ونحو : ربّيت النمر للهجوم على . يقول هذا من صادف نمرًا صغيرًا فأشفق عليه وتعهده ، وخضع فيه ، ثم غدر به النمر ، فكأنه يقول ساخطًا متألمًا متهكمًا : ربيته ، فكانت عاقبة التربية ونتيجتها الهجوم على . ونحو : أرّبتى هذا الولد الضال ليسرقني ، ويفر كأخيه . يقول هذا من يؤوى إليه شريدًا ، ويحسن إليه ، وهو يتوقع أن يغافله ، ويسرقه ، ويهرب ، كما فعل أخوه من قبل . وتسمى اللام في الأمثلة السابقة وأشباهاها : لام « الصيرورة » ، أو : « العاقبة » لأنها تبين ما صار إليه الأمر ، وتوضح عاقبته^(٢) . . .

١٤ - الدلالة على التبليغ ؛ وهى الدلالة على إيصال المعنى إلى الاسم المحرور بها ؛ (وهو : السامع) ، نحو : قابلت صديقك ، ونقلت له ما تريد أن أقوله . . . (وقد يسميها لذلك بعض النحاة لام التعدية يريد : إيصال المعنى وتبليغه) .

١٥ - الدلالة على التبيين ؛ أى : لإظهار أن ما بعدها هو في حكم المفعول به معنى ، وما قبلها هو الفاعل في المعنى كذلك ، بشرط أن تقع بعد اسم تفضيل أو فعل تعجب ، مشتق من لفظ يدل على الحب ، أو البغض ، وما بمعناها ؛ كالودّ ، والكره ، وأشباهما ، نحو : السكران في المستشفى أحبُّ للمرضى ، وإطالة زمن الزيارة أبغضُ لنفوسهم . فالمحرور باللام في المثالين - وأشباهما - في حكم المفعول به من جهة المعنى - لوقوع أثر الكلام السابق عليه - لا من جهة الإعراب .

(١) الوثق بعد العصر إلى المغرب . ويجوز في اللام هنا الفتح أو الكسر إذا كان المنادى مقصوداً

• به التعجب (انظر ج ٤ ص ٦٦ م ١٢٤) .

(٢) ومنها قوله تعالى في موسى : (فاتخذ آل فرعون) ليكون لهم علواً وحزناً) .

ومن هنا يتبين الفرق الدقيق بين : « إلى » التي تفيد التبيين ، و « اللام » التي تفيده أيضاً^(١) . ويتركز في أن ما بعد « إلى » التبيينية « فاعل » في المعنى لا في اللفظ ، وما قبلها مفعول في المعنى كذلك . أما اللام التبيينية فبعكسها ، فما بعدها مفعول معنوي لا لفظي ، وما قبلها فاعل معنوي كذلك ، فإذا قلت : الوالد أحب إلى ابنته . كان الابن هو المحب ، والوالد هو المحبوب ، أى : أن الابن هو فاعل الحب معنى ، والوالد هو الذى وقع عليه الحب ، فهو بمترلة المفعول به . أما إذا قلت : الوالد أحب لابنته ، فإن المعنى ينعكس ، فيصير الابن هو المحبوب ، فهو بمترلة المفعول به معنى ، والأب هو المحب ، فهو بمترلة الفاعل معنى . وقد سبق القول بأن مثل الأسلوب دقيق يتطلب يقظة في استعماله وفهمه^(٢) .

١٦ - أن تكون بمعنى : بَعْدُ^(٣) ، كقولهم : كان الخليفة يقصد المسجد لأذان الفجر مباشرة ، ويصليه بالناس إماماً ، ثم ينظر قضاياهم ، ولا يغادر المسجد إلا للعصر ، وقد فرغ من صلاته ، ونظر شئون رعيته . أى : بعد أذان الفجر ، وبعد العصر . ومن هذا النوع ما كان يؤرخ به الأدباء رسائلهم ، فيقولون كتبت هذه الرسالة لخمس خكوّن من « شوال » يريدون : بعد خمس ليال مرورن من شوال . ومثل قول الشاعر :

فلما تفرقنا كأتى ومالكا لطول^(٤) اجتماع لم نَبْتَ ليلة معاً

١٧ - أن تكون بمعنى : « قَبْلُ » ، كقولهم في التاريخ : كتبت رسالتى لليلة بقيت من رمضان . أى : قبل ليلة .

(١) راجع ما سبق في ص ٣٦٤ . حيث الإيضاح والضابط الذى يبين الفاعل والمفعول المعنويين .
(٢) من أمثلة اللام التبيينية : سقيا لك - رعبا لك - تسيّاً للخائن وفى هذه الأمثلة وأشابهها تفصيلات لغوية دقيقة ، لها آثار معنوية هامة تتصل باعتبارها جملة واحدة حيناً ، وجمليتين حيناً آخر . وقد وفيناها حقها من الإبانة ، والإيضاح ، وعرض أقوم الطرائق لاستعمالها الصحيح - فى الجزء الأول ص ٣٨٠ ، م ٣٩ فى قسم الزيادة والتفصيل الخاص بمواضع حذف المتبداً . ولا مئاص للباحث المستقصى من الرجوع إليها .

(٣) بعد ، من الظروف التى سبق الكلام عليها فى باب الظروف بهذا الجزء ص ٢٢٧ .

(٤) جعلها بعضهم هنا بمعنى : مع .

١٨- أن تفيد الظرفية^(١) نحو قوله تعالى : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) . وقوله تعالى في أمر الساعة : (لا يُجْلِيهَا لوقتها إلا هُوَ) .

وقولهم في التاريخ : كتبت هذه الرسالة لغرة شهر رجب ، وقولهم : مضى فلان لسيله . أى : في يوم القيامة - في وقتها - في غرة شهر رجب - في سيله ..

١٩- أن تكون بمعنى : « من »^(٢) البيانية كقول الشاعر يخاطب علوه : لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم^٣ ونحن لكم يوم القيامة أفضل^٤ .
أى : نحن أفضل منكم يوم القيامة .

٢٠- أن تكون للمجازة^(٣) . (مثل : عن) كقول الشاعر :

كضرائر الحساء قلن لوجهها حسداً وبغضاً إنه للميم^٥
أى : عن وجهها . . . ويرى بعض النحاة أنها هنا بمعنى الظرفية (أى)
مثل : « في » . وأنها لا تكون بمعنى : « عن » ، ولا بمعنى : « على » ، المفيدة للاستعلاء^(٤) .
والرأى السديد أنها إن دلّت في السياق على المجازة ، أو : الاستعلاء دلالة واضحة كالتى في الأمثلة الواردة - جاز أن تكون من حرفيهما ، وإلا طلبنا لها معنى آخر يظهر فيه الوضوح والإبانة .

٢١- أن تكون لتوكيد النفي ، وهى الداخلة في ظاهر الأمر - دون حقيقته - على المضارع المسبوق بكون منى^٦ ، وتسمى : لام الجحود^(٥) ؛ لسبقها بالنفى دائماً .
ونحو : ما كان الحق لينهزم ، ولم يكن الباطل ليتصر .

حركة لام الجر :

تتحرك لام الجر بالكسرة إن دخلت على اسم ظاهر غير المستغاث^(٦) ، فى ، نحو :

(١) فتكون بمعنى : « فى » .

(٢) سبق الكلام عليها (فى ص ٣٥٧) .

(٣) سبق فى ص ٣٦٠ تعريفها وبيان أقسامها .

(٤) جعلها بعضهم للاستعلاء الحسى فى مثل قوله تعالى : « ويحرقون للأتقان . . . » وقول الشاعر : (فخر صريماً بالدين وقلم) . . . والاستعلاء المعنوى وهو المجازى فى مثل قوله تعالى : « إن أحسن أحسن لأنفسكم ، وإن أسأت فلها » أى : إن أسأت فعليها . والأمر متوقف على وضوح معناها فى السياق .

(٥) تفصيل الكلام عليها فى باب التواصب من الجزء الرابع .

(٦) وغير المنادى المقصود به التجنب ؛ كالتى سبق فى أول ص ٣٦٩ فإن اللام فيه سالحة لفتح

والكسر .

يا للنفادر للمضعيف ؛ وتشترك بالفتحة إن دخلت على ضمير . إلا على ياء المتكلم ؛ فتكسر في نحو : وب اغفر لى . . .

حتى : حرف جر أصلى ، وهو نوعان :

(١) نوع لا يجر إلا الاسم الظاهر الصريح^(١) ، ومعنى : « حتى » في هذا النوع الدلالة على انتهاء الغاية^(٢) ؛ نحو تمتعت بأيام الراحة حتى آخرها . والأكثر أن يكون الوصول إلى نهاية الغاية تدرجاً وعمهلاً ، أى : دفعات لا دفعة واحدة . والغالب كذلك أن يَجْرَ الآخر ، أو ما يتصل بالآخر مما يكون قبله مباشرة . نحو : شربت الكوب كله حتى الصُّبَاية ، وأتممت الصفحة حتى السطر الأخير . ونحو : سهرت الليلة حتى السحر ، وتقلت في الحديقة حتى الباب الخارجى . والغالب أيضاً أن تدخل نهاية الغاية في الحكم^(٣) الذى قبل « حتى » . إلا إذا قامت قرينة

(١) المراد بالظاهر ما ليس ضميراً ، وبالصريح ما ليس مصدرًا مؤولاً من أن المصدر يتوابع الجملة المضارعية بعدها .

(٢) أى : على أن المعنى قبله ينتهى وينقطع ويوصله إلى الاسم المجرور به - كما سبق - وعلامته . صفة وقوع : « إلى » الدالة على انتهاء الغاية مكانه .

« وحتى » أحد حروف ثلاثة تدل على انتهاء الغاية . وقد سبق الحرفان الآخران : « إلى » ، و « اللام » . وإذا كانت « حتى » لانتهاء الغاية اقتضت أن ينقضى ما قبلها شيئاً شيئاً ، لا دفعة واحدة ، ولا سريعاً ؛ فلا بد في انقضاءه من التدرج والتمهل - كما سيبنى -

(٣) وهذا أحد الأوجه التى تخالف فيها : « إلى » . ومنها أيضاً : أنه يجوز أن نقول : كتبت إلى الأخ رسالة ، ولا يصح : كتبت حتى الأخ رسالة . لأن « حتى » الغائية تتطلب أن ينقضى المعنى قبلها شيئاً شيئاً ، وعلى عدة دفعات حتى يصل إلى نهاية الغاية ؛ بخلاف « إلى » والكتابة لا تحتاج إلى هذا ؛ فناسبها « إلى » . كما يجوز أن نقول : انتقلت من البادية إلى الحاضرة ، ولا يحسن أن نقول : « حتى » الحاضرة . لأن الأساليب الصحيحة المأثورة التزمت - أو كادت - بحى : « إلى » الدالة على النهاية بمد : « من » الدالة على البداية .

ومنها : أن « حتى » قد تجر المصدر المنسبك من (أن) المضمره وجوباً ، والفعل المضارع وفاعله) ، نحو : أسرع حتى أدرك القطار ، أى : أن أدرك ، ولا يصح أسرع إلى أدرك القطار ؛ إذ لا تدخل « إلى » على الفعل مطلقاً إلا مع « أن » الظاهرة .

فلخص الفروق خمسة :

أن : « إلى » تجر الظاهر والمضمّر ، أما : « حتى » فلا تجر إلا الظاهر في أصح الآراء ، ويجب الاقتصاد عليه . وأن : « نهاية الغاية » لا تدخل مع « إلى » إلا بقرينة ، والأمر بالمعكس مع « حتى » ؛ فالغاية التهايتيستها داخلة ، ولا تخرج إلا بقرينة . وأن « إلى » تقتضى انقضاء ما قبلها - غالباً - بغير تمهل =

على عدم الدخول ؛ نحو : قرأت الكتاب كله حتى الفصل الأخير ؛ فهابة الغاية داخله ، بخلاف : كدت أفرغ من الكتاب ؛ فقد قرأته حتى الفصل الأخير ، لأن كلمة : « كدت » التي معناها : « قاربت » تدل على أن بعضه الأخير لم يُقرأ . . . وعلى هذا لا يستحسن الإتيان « بنحى » في مثل : قرأت الكتاب حتى ثلثه أو نصفه ، وإنما يجيء مكانها « إلى » .

(ب) نوع لا يجر إلا المصدر المنسبك من « أن » المضمره وجوباً وما دخلت عليه من الجملة المضارعية . وأشهر معاني هذا النوع ثلاثة : الدلالة على انتهاء الغاية ، كالنوع السابق ، أو الدلالة على التعليل^(١) أو الدلالة على الاستثناء إن لم يصلح أحد المعنيين السابقين .

وهذا النوع - كما قلنا - لا يجر إلا المصدر المنسبك من « أن » الناصبة المقدرة وجوباً ومن صلتها الفعلية المضارعية^(٢) ؛ نحو : أتقن عملك حتى تشتهر - اجتنب الكسب الخبيث حتى تسلم ثروتك - التاجر الحصيف يحرص على الأمانة حتى يزداد ربحه . . . ولا يصح أن تكون في هذه الأمثلة لانتهاء الغاية ؛ لأن انتهاء الغاية يقتضى انقطاع ما قبل : « حتى » وانتهاءه بمجرد وقوع ما بعدها وحصوله ، ولا يتحقق هذا في الأمثلة السالفة إلا بفساد المعنى ؛ إذ ليس المراد أن يتقن المرء عمله حتى يشتهر ؛ فإذا اشتهر ترك الإتقان ، ولا أن يجتنب الكسب الخبيث حتى تسلم ثروته ، فإذا سلمت لا يجتنبه . ولا أن يحرص على الأمانة حتى يزداد ربحه ، فإذا ازداد تركها ؛ ليس المقصود شيئاً من هذا ؛ لفساده . فهي في تلك الأمثلة للتعليل^(١)

ومثال الدلالة على انتهاء الغاية : أقرأ الكتاب النافع حتى تنتهى صفحاته - يمتد الأمل حتى يطلع الفجر .

= أو انقطاع . بخلاف « حتى » ولهذا آثار في التعبير . وأن : « إلى » لا تدخل على المضارع بدون « أن » الظاهرة التي تنصبه ، بخلاف « حتى » فإنها تدخل عليه إذا كان منصوباً بأن المقدرة بعدها فتجر المصدر المنسبك : وأن : « إلى » تجيء للدلالة على النهاية حين توجب : « من » الدالة على البداية ، ولا يصح مجيء : « حتى » . (١) الدلالة على أن ما قبلها علة وسبب فيما بعدها . فهي مخالفة للام التعليل وأماها لما يكون ما بعده هو العلة .

(٢) « حتى » الجارة للمصدر المنسبك من « أن » الناصبة وصلتها ، عدة أحكام أخرى ، مكانها المناسب الذي سذكر فيه هو الجزء الرابع ، باب إعراب الفعل ، حيث الكلام على التواصب . . .

زيادة وتفصيل :

١ - يفهم مما سبق أن « حتى » الحارة نوعان، نوع يجر الاسم الصريح، ومعنى هذا النوع الدلالة على نهاية الغاية، فيجر الآخر ، أو ما يتصل بالآخر . ونوع يجر المصدر المنسبك من « أن » المضمره وجوباً وما دخلت عليه من الجملة المضارعية . ومعنى هذا النوع إما نهاية الغاية^(١) وإما التعليل ، وإما الاستثناء ، فن معاني « حتى » الدلالة على الاستثناء - وهذا أقل استعمالاً لها - ولا يلجأ إليه إلا بعد القطع بعدم صحة واحد من المعنيين السابقين - ولا تجر فيه إلا المصدر المنسبك من « أن » الناصبة المسترة وجوباً ومن صلتها الفعلية المضارعية . وتكون « حتى » في هذا الحالة بمعنى « إلا » الاستثنائية . والغالب أن يكون الاستثناء منقطعاً ، فتكون « إلا » فيه بمعنى : « لكن » أى : يصح أن يحل محلها : « لكن » التي تفيد الابتداء والاستدراك معاً^(٢) (فيكون الاستثناء منقطعاً) ؛ نحو : لا يذهب دم القاتل هدرًا حتى تشار^(٣) له الحكومة . أى : إلا أن تثار له الحكومة ؛ بمعنى : لكن تثار له الحكومة ؛ فلا يذهب هدرًا . والغالب في هذا المثال - وأشباهه - أن يبنى النفي الذي قبل « حتى » على حاله بعد تأويلها بالحرف « إلا » .

لا يصح في المثال أن تكون : « حتى » للغاية ؛ لأن « حتى » الغائية - كما عرفنا - إذا وقع ما بعدها وتحقق معناه توقف المعنى الذي قبلها ، وانقطع .

(١) يفهم من هذا أن « حتى » لا بد أن تكون لنهاية الغاية إذا كان المجرور بها اسمًا صريحاً ، ولا عكس ، فلا يلزم من كونها للغاية أن يكون المجرور بها اسمًا صريحاً . لا يلزم هذا ؛ بلواز أن يكون مصدرًا مؤثلاً من أن المصدرية وصلتها الجملة المضارعية .

(٢) قد تكون : « حتى » مع « أن » المستتره بمعنى : (إلا أن) ؛ فيكون الاستثناء منقطعاً . وقد يكون الاستثناء - أحياناً - متصلًا كما في بعض الأمثلة التي عرضت ، وكما في نحو : لا أجيئ الصديق حتى يدعوني لمزاملته ؛ أى : لا أجيئ وقتاً إلا وقت دعوى . ببقاء النفي الذي قبل « حتى » على حاله بعد تأويلها - كما هو الغالب - . فالاستثناء متصل مفرغ للظرف ، ولا تصلح « حتى » غائية ، لأن عدم الإجابة لا يقع تدريجاً على دفعات ؛ إذ الإجابة لا تمتد ولا تتطاوّل إلى زمن الدعوة ، بل إنها لا تكون قبل الدعوة ، ولا تصلح أن تكون « تعليلية » ؛ لأن عدم الإجابة ليس سبب الدعوة . فلم يبق إلا أن تكون بمعنى الاستثناء ، وهو صالح هنا أن يكون متصلًا ؛ فلا يمدل عنه إلى الانقطاع . ومثله قوله تعالى : (وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنه . . .) ، أى : ما يعلمان من أحد وقتاً (أى : في وقت) إلا وقت أن يقولوا .

(٣) تثار ؛ أى : تأخذ بقائه ، وتقتصر له من الجاني .

وعلى هذا فالحكومة حين تثار للقتيل ، ينقطع عدم ذهاب دمه هدرًا ؛ وانقطاعه وتوقفه يؤدي—حتماً—إلى وقوع ضده وحصوله ؛ أى : إلى أن دمه يذهب هدرًا . وهذا فاسد .

وشىء آخر يمنع أن تكون « حتى » غائية في المثال ؛ هو : أن ما قبلها لا يتقضى شيئاً فشيئاً .

وكذلك لا تصح أن تكون : « حتى » « تعليلية » ، لأن ما قبلها — هنا — ليس علة سبباً فيما بعدها ؛ إذ عدم ذهاب دمه هدرًا بالفعل ليس هو السبب في انتقام الحكومة له ؛ لأن هذا يناقض المراد ، وإنما الانتقام له فعلاً واقعاً هو السبب في عدم ذهاب دمه هدرًا ، إذ السبب لا بد أن يسبق السبب ، ويوجد قبله ؛ ليحىء بعده ما ينشأ عنه ، ويترتب عليه ، وهو : السبب ، فأخذ الثأر لا بد أن يوجد أولاً ؛ لوجود بعده عدم ذهاب الدم هدرًا ، لا العكس .

وإذا كانت « حتى » في مثال السابق وأشباهه لا تصالح أن تكون غائية ولا تعليلية فلا مفرّ بعدهما من أن تكون بمعنى : « إلا » الاستثنائية ، في استثناء منقطع ؛ أى : أنها بمعنى : « لكن » التى تفيد الابتداء والاستدراك معاً كما أسلفنا . ومن الأمثلة :

(١) كل مولود يولد جاهلاً بالشر حتى يتعلمه من أسرته وبنيته . بمعنى إلا أن يتعلمه . أى : لكن يتعلمه . فلا تصالح أن تكون غائية ؛ لأن ما قبلها لا يقع متدرجاً متطاولاً بحيث يمتد إلى ما بعدها . بل يقع دفعة واحدة . ولا تصالح أن تكون تعليلية ؛ لأن ولادة الجاهل بالشر ليست هى العلة المؤثرة في أمر التعلم ؛ ولا السبب المباشر فيه ؛ إذا العلة لا يتخلف أثرها ، فلا بد أن يتحقق بتحققها المعلول ويوجد بوجودها . لأن العلة لا يتأخر عنها المعلول ، فلم يبق إلا أن تكون « حتى » ، بمعنى : « إلا » في استثناء منقطع ، أى : بمعنى : « لكن » المشار إليها .

(٢) ناديتك حتى نحصد القمح بعد ساعات ؛ لإفالداء ليس فيه تمهل وتدرج يمتد إلى وقت الحصد ، وليس سبباً مباشراً في الحصد .

(٣) افتتح نوافذ الحجرة نهائياً حتى يشتد^(١) البرد ليلاً . . . ويقال فيه ما سبق .

(ب) من الأمثال : « ما سلمَّ القادِمُ العزِيزُ حتى^(٢) ودَّعَ » . (وهو مثلٌ يُقالُ فيمن قصَّرتْ مَلَقَزيارته) . أى : ما سلمَّ في زمنٍ ؛ لكن ودَّعَ فيه ، أو : ما سلمَّ في زمنٍ إلَّا زمناً ودَّعَ فيه^(٣) .

ومن المستحسن التخفيف من استعمال « حتى » التي بمعنى « إلَّا » قدر الاستطاعة ؛ لأن فهم المراد منها ، والتمييز بينها وبين نوعيها الآخرَين — لا يخلو من صعوبة ، ولأن كثيراً من النحاة لا يوافق على أنها تكون بمعنى « إلَّا » ويتأول الوارد منها .

(١) وفي معاني الحروف الثلاثة : (حتى — اللام — إل) يقول ابن مالك :

لِلْإِنْتِيهَا : « حَتَّى » ، « وَهَلَامٌ » ، « وَإِلَى » ، « وَمِنْ » ، « وَبَاءٌ » ، يُفْهِمَانِ بَدَلًا
وَالْهَلَامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ ، وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا ، وَتَعْلِيلٌ ، قَفِيٌّ
وَزَيْدٌ

قفي ، أن : نسب وعرف

سرد ابن مالك في هذين البيتين وكلمة من أول الثالث — عدة معانٍ لعدد من الحروف ؛ فبين أن : « حتى » و « اللام » و « إل » تشترك في تأدية معنى واحد ؛ هو : الانتهاء . وأن « مِنْ » و « بَاءٌ » يشتركان في معنى واحد ؛ هو : البدلية . وأن اللام — بعد ذلك — تفيد معنى الملك وشبهه ، والتعديّة ، والتعليل ، وقد تقع زائدة . واكتفى بهذه المعاني القليلة التي سردها لعدد من حروف الجر سرداً مختلطاً مبتوراً ؛ ومن أسبابه غيظ الأوزان الشعرية وقيودها التي لا تتسع لما يتسع له النثر . وقد تداركتنا الأمر بالشرح والترتيب المتناسين .

(٢) ويلاحظ أن « حتى » في هذا المثال حرف ابتداء ؛ لقوع الماضي بعدها ؛ وليست حرف جر ؛ إذ الجارة لا بد من دخولها — كما عرفنا — على اسم صريح أو على مصدر متنبك من « أن » وصلتها الجملة المضارعية .

(٣) ففيه نوع شبه بما مر في رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ برغم الاختلاف في نوع : « حتى » .

الواو والتاء: حرفان أصليان للجذر ، ومعناهما القسم^(١) - غير الاستعطاف^(٢) - ، ولا يصح أن يذكر معهما فعل القسم ، وهما لا يجران إلا الاسم الظاهر . والتاء لا تجر من الأسماء الظاهرة إلا ثلاثة : (الله - رب - الرحمن) ومن الشنوذ أن تجر غير هذه الثلاثة .

ويجرى على الحرفين السابقين ما يجرى على كل حروف القسم من جواز الحذف مع بقاء المقسم به مجروراً بشرط أن يكون لفظ الحلالة .

الباء : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصلياً وزائداً^(٣) ، ويؤدى عدة معان أشهرها خمسة عشر :

١ - الإلصاق حقيقة أو مجازاً ؛ نحو : أمسكت بالحص ، ومررت بالشرطي . فغنى أمسكت به : قبضت على شيء من جسمه أو مما يتصل به اتصالاً مباشراً ؛ كالثوب ونحوه ، وهو - عند كثير من النحاة - أبأنج من : أمسكت بالحص ؛ لأن معناه مع « الباء » ، المنع من الانصراف منعاً تاماً . ومعنى مررت به : ألتصقت مروري بمكان يتصل به . . .

٢ - السببية أو التعليل (بأن يكون ما بعدها سبباً وعلة فيما قبلها . نحو : كل امرئ يكافأ بعمله ، ويعاقب بتقصيره . أى : بسبب عمله ، وبسبب نقصه . . .

٣ - الاستعانة ، (بأن يكون ما بعد الباء هو الآلة لحصول المعنى الذى قبلها)^(٤) ؛ نحو : سافرت بالطيارة - رصدت الكوكب بالمنظار ، وهذا المعنى هو والإلصاق أكثر معانيه استعمالاً .

(١) أشرنا إلى أن أحرف القسم أربعة : « اللام » وقد سبق الكلام عليها فى ص ٣٦٨ ، وكذلك الواو والتاء و « الباء » ، وسيجىء الكلام على الباء . والصحيح أن « الواو » و « التاء » أصليان فى القسم ، وليسا ناتئين فيه عن « الباء » وليست الباء بعدها مقدرة تجر الاسم ؛ لأن هذا تعقيد لا داعى له . وقد أشرنا فى ص ٣١ إلى أن بعض العرب يستعمل الحرف « من » (بكسر الميم أو ضمها) حرف قسم ، ولا يكاد يجر به إلا كلمة : « الله » . نحو : من الله لأصاحبتك .

(٢) ليفسحه فى ص ٣٨١ و ٣٨٢ . (٣) وأحسن لفاته أن يتحرك بالكسر فى جميع أحواله . (٤) الفرق بين باء الاستعانة وباء السبب ، أن « باء » السببية داخلة على السبب الذى أدى إلى حصول المعنى الذى قبلها وتحققه سلباً ، وإيجاباً ؛ نحو : مات الرجل بالمرض ، أى : بسبب المرض ، وأن « باء » الاستعانة داخلة على أداة الفعل وآلة التى هى الواسطة بين الفاعل ومفعوله ؛ نحو : فتحت الباب بالمفتاح - قطعت القم بالسكين - كتبت الرسالة بالقلم .

٤- الظرفية ؛ نحو : قوله تعالى : (ولقد نصبركم الله ببدر . . .) .
أى : فى بدر .

٥ - التعدية ، أو : النقل (وهى التى يستعان بها - غالباً - فى تعدية الفعل اللازم إلى مفعول به ، كما تُعدية همزة النقل) ، نحو : ذهب بالمرضى الطبيب ، بمعنى : أذهبته . وقعدتُ بفلان همته عن الطموح ، بمعنى : أقعدته . . .

٦ - أن تكون بمعنى كلمة : «بدل» ، (بحيث يصح حلول هذه الكلمة محل «الباء» من غير أن يتغير المعنى) ، مثل : ما يرضينى بعملى عملٌ آخر - أرتضى بالملاكمة رياضة أخرى . أى : ما يرضينى بدل عملى عملٌ آخر ، - أرتضى رياضة أخرى بدل الملاكمة^(١) . . .

٧ - العوض^(٢) (أو : المقابلة) ؛ نحو : اشتريت الكتاب بعشرة دراهم ، واشترأه أخى بأحدَ عشر . . .

٨ - المصاحبة^(٣) ؛ نحو قوله تعالى : (اهبطْ بسلام) ، ونحو : سافرَ برعاية الله ، وارجع بعنايته . أى : مع سلام - مع رعاية الله - مع عنايته .

٩ - التبعية ، أو : البعضية ، (بأن يكون الاسم المحرور بالباء بعضاً من شئ قبلها) . نحو قوله تعالى : (عينا يشرب بها المقربون) ، أى : منها ، وقولهم : حفكت المائدة ؛ فتناولت بها شهى الطعام ، ولذيذ الفواكه . أى : تناولت منها .

(١) إذا كانت الباء بمعنى : «بدل» فالأكثر دخولاً على المتروك ؛ أى : على الشئ الذى لم يؤخذ للاستعانة منه بأخذ غيره بدلاً منه . ويصح دخول «الباء» على الماخوذ لا المتروك ، فقد جاء فى تاج العروس ما نصه : « قال أبو العباس ثعلب ، يقال : بدلت الخاتم بالحلقة ، إذا أذنته وسويته حلقة . وبدلت الحلقة بالخاتم ، إذا أذيتها وجعلتها خاتماً .

(٢) المراد بالعوض : دفع شئ من جانب ، فى نظير أخذ شئ يقابله من جانب آخر . والفرق بين العوض والبدل ، أن العوض هو دفع شئ فى مقابلة آخر . أما البدل فهو اختيار أحد الشيئين وتفضيله على الآخر من غير مقابلة من الجانبين كأن يكون أمامك شيان لتختار أحدهما ؛ فتقول أخذ هذا بدل الآخر من غير أن يكون هناك تمويض . وهذا هو الشائع ، وقيل : البدل أم مطلقاً ؛ فهو الدال على اختيار شئ وتفضيله على آخر ؛ سواء أكان هناك مقابلة وصون أم لا . والحكم فى هذا للقرينة ؛ فهى التى تعين المراد وتوجيه الذهن إليه .

(٣) سبق توضيحها فى هامش ص ٣٦٤ عند الكلام على : « إلى » .

١١ - المجاوزة^(١)؛ نحو قوله تعالى: (فاسأل به خبيراً) . أى : عنه .
وقوله تعالى في وصف المؤمنين يوم القيامة : (يسعى نورهم بين أيديهم ؛
وبأيمانهم) ، أى : عن أيمانهم ، وقوله تعالى: (ويوم تَشَقَّقُ السماء بالغمام) ،
أى : عن الغمام . . .

١٢ - الاستعلاء ؛ كقولهم : من الناس من تأمَّنه بدينار فيخون الأمانة ،
ومنهم من تأمَّنه بقطار من الذهب فيصونه ويؤديه كاملاً ، أى : على دينار ،
وعلى قطار .

١٣ - أن تكون بمعنى : « إلى » ، نحو قوله تعالى : (وقد أحسنَ بى إذ
أخرجنى من السجن . . .) . بمعنى أحسنَ لى .

١٤ - التوكيد^(٢)؛ (وهى الزائدة) ؛ نحو : قوله تعالى : (وكفى بالله
شهيداً) ، وقوله تعالى : (ولا تُلْقُوا بأيديكم إلى التَّهْلُكَةِ . . .) . ونحو :
بحسبك البراعة الفنية ، ونحو : ليس المال بمغن عن التعلم . . .

ويجوز زيادتها في المبتدا الواقع بعد « إذا الفجائية » ؛ نحو : نزلت البحر فإذا
بالماء بارد^(٣) وتزاد وجوباً اسم بعد صيغة « أفعل » المستعملة في التعجب القياسي ؛
نحو : أعظم بالחסن^(٤) - بشرط ألا يكون الاسم مصلراً مؤولاً من « أن » وأن «
وصلهما^(٥) - .

اتصال ما « الزائدة بالتاء » :

يصح زيادة : « ما » بعد « باء » الجر ، فلا يؤثر هذا الحرف الزائد في معناها ،
ولا في عملها ؛ بل يبقى لها كل اختصاصها الذى كان قبل اتصالها بالحرف الزائد ؛
نحو قوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ) ، أى : فبرحمة من الله ،
وبسببها^(٥) . . .

(١) سبق إيفاض معناها وأقسامها في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٠ .

(٢) سبق معنى التوكيد المستفاد من الحرف الزائد ، في أول هذا الباب ص ٣٥٠ ، وكذلك في
الجزء الأول ص ٤٣ . أما مواضع زيادة الباء فتجده في ص ٣٨٠ .

(٣) سبقت الإشارة لهذا في ص ٢٢٦ .

(٤) لهذا إشارة في ص ٣٥١ وانظر - للأهمية - رقم ٣ من هامش ص ٤٠٦ - ج ٣ ص ٦٠

م ١٠٨ باب التعجب .

(٥) ويشير إلى هذا ابن مالك - آخر الباب - حيث يقول :

وبعد « من » ، و « عن » ، و « باء » زيد « ما » فلم يعق عن عمل قد علم
أى : زيدت « ما » قبل كل واحد من هذه الثلاثة فلم تعقه (لم تمنعه) عن العمل الذى مرثاه له .

زيادة وتفصيل :

تعلمت هنا الأمثلة للباء الزائدة كى تدل على أنها تزداد فى الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ ، وخبره ، وخبر الناسخ . وقد تزداد فى غير ذلك قليلا .
 بقى أن نسأل : أزيداتها قياسية أم سماعية^(١) ؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل :
 إن الزائدة فى الفاعل تكون واجبة فى فاعل فعل التعجب الذى صيغته القياسية :
 « أفعل » ، مثل : أصلح بنفسك ، وأحسن بعملك ؛ بمعنى : ما أصلح نفسك ! ! وما أحسن عملك ! !

وتكون جائزة ، فى فاعل : « كفى » ، مثل : كفى بالله شهيداً .
 أما الزائدة فى المفعول فغير مقيسة ولو كان مفعولاً للفعل : « كفى » ؛
 نحو : كفى بالمرء عيباً أن يكون نماساً . ويستثنى من هذا زياتها فى مفعول
 الأفعال الآتية : (عرف - علم بمعنى : عرف - جهد - سمع - أحسن .)
 فإن هذه الزيادة جائزة .

والزائدة فى المبتدأ والخبر غير قياسية ؛ إلا فى مثل الأنواع المسموعة^(٢) منهما
 نحو : كيف^(٣) بك إذا اشتد الأمر - أصغيت فإذا بالطيور^(٤) مقررة - بحسبك
 درهم . ومثل : متعكها بشئ . يستطيع .
 أما زياتها فى خبر : « ليس » ، وخبر : « ما » النافية ، وخبر :
 « كان » المنفية ، فقياسية ؛ كزياداتها : فى كلمتى : النفس ، والعين ، عند استعمال
 لفظهما فى^(٥) التوكيد مثل : اخترق الطائرات السحاب نفسه أو بنفسه ،
 واجتازت الغلاف الهوائى عينه أو بعينه .

(١) راجع فيما يأتى : المنفى ، حرف الباء ، وحاشية الصبان - ج ٢ - باب حروف الجر عند الكلام على الباء المحارة .

(٢) ما المراد من الاختصار فى المبتدأ على المسموع ؟ أهو الاختصار على إدخال الباء على المبتدأ الضمير مطلقاً ؛ ولتكم أو مخاطب ، أو لغائب من غير تعيد بنوع الضمير المسموع ولا بلفظه ، وكذلك المبتدأ الذى يل « إذا » التفجائية بنير . تعيد - أم أن المراد هو الاختصار على نص الضمير المسموع لفظاً ونوعاً ، وكذلك على نص المبتدأ المسموع لفظاً ونوعاً يمد « وإذا » التفجائية ؟ الأحسن الأخذ بالرأى الأول الآتوى .

(٣) وأصل الجملة - كما صيقت الإشارة لهذا ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ - كيف أنت ؟ فلما زيدت الباء وجب تغيير الضمير : « أنت » ؛ لأنه ضمير مقصور على الرفع ؛ فأتينا بضمير يلقى معناه ، ويصلح لدخول حرف الجر وهو كاف الخطاب فهى مجرورة لفظاً فى محل رفع مبتدأ . وشلها : « الباء » فى نحو : خرجت فإذا بالشمس طالعة . فالباء زائدة فى المبتدأ المجرور لفظاً المنفوع محلاً كما سأتى فى رقم ٤ .

(٤) مثال المبتدأ الواقع يمد « وإذا » التفجائية وقد دخلته الباء الزائدة . وشله ماسبق فى رقم ٣ وفى ص ١٨٠

(٥) ليضاح هذا فى باب التوكيد ج ٣ ص ٣٧٤ .

(١٥) الدلالة على القسم ؛ وهذا من أكثر استعمالاتها ، وهى الأصلية فيه دون حروفه السابقة (اللام ، الواو ، التاء ، مِمن) وتشاركها فى جواز حذفها مع بقاء الاسم الجرور بها على حاله ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم هو لفظ الجلالة ، ولكنها تخالف تلك الحروف فى ثلاثة أمور تنفرد بها ، ولا يوجد واحد منها فى حرف آخر من حروف القسم ؛ هى :

جواز إثبات فعل القسم معها أو حذفه ؛ نحو : أقسم بالله لأعاونن الضعيف ، أو بالله لأعاونن الضعيف . أما مع غيرها فيجب حذف فعل القسم .
وجواز أن يكون المقسم به اسماً ظاهراً ، أو ضميراً بارزاً ؛ نحو : يربى الكون لأعلمن على نشر السلام — بك لأنزلن عند رغبتك الكريمة . أما غيرها فلا يجر إلا الظاهر .

وجواز أن يكون القسم بها « استعطافياً »^(١) (وهو الذى يكون جوابه إنشائياً) ؛ نحو : بالله ، هل ترحم الطائر الضعيف ، والحيوان الأعجم ؟ يربك ، أموافق أنت على تأييد الضعفاء ؟ . أما سواها فقصور — فى رأى الغالب — على القسم غير الاستعطافى .

(١) سيجىء فى الزيادة والتفصيل أن القسم نوعان : « استعطافى » ، و « غير استعطافى » ، وليرضاح كل ، وما يطلبه . . . مع بسط الكلام على جواب القسم .

زيادة وتفصيل:

(١) كل حرف من حروف القسم الأربعة^(١) ويجزوه يتعلقان بالعامل : « أحلف » ، أو « أقسم » أو نحوهما مما يستعمل في القسم ، ومن فعل القسم الصريح وفاعله تتكون الجملة - الفعلية - الإنشائية : التي هي : جملة القسم . سواء أذكر الفعل أم حذف . لكن ليس من اللازم أن يكون الفعل صريحاً في دلالة على القسم كالأفعال السابقة ، فهناك ألفاظ أخرى يسمونها : « ألفاظ القسم غير الصريح » وهو الذي لا يعرف منه بمجرد سماعه أن الناطق به حالف ؛ بل لا بد معه من قرينة ؛ ومن أمثلته الأفعال : شهد - عكس - آلى . . . ؛ نحو : أشهد لقد رأيت الغلبة للحق آخر الأمر - علمت لقد فاز بالسبق من أحسن الوسيلة إليه . غير أن الجملة القسمية التي من هذا النوع خبرية لفظاً .

ولا بد لجملة القسم من جملة بعدها تسمى : « جواب القسم » . بيان ذلك أن الغرض من « جملة القسم » إما تأكيد المراد من جملة تجيء بعدها ، وإزالة الشك عن معناها ؛ بشرط أن تكون هذه الجملة الثانية خبرية^(٢) ، وغير تعجبية^(٣) ؛ نحو : أقسم بالله (لا أنقاد لرأى يجافي العلالة) . فهذه الجملة الثانية هي « جواب القسم » ، ولا محل لها من الإعراب^(٤) . ويسمى القسم في هذه الحالة قسمًا خبريًا أو : « غير استعطائي » . وإما تحريك النفس ، وإثارة شعورها بجملة إنشائية تجيء بعد جملة القسم . والفصح أن تكون الأداة هي الباء ؛ نحو : بربك - هل رحمت الشكلى ؟ بحياتك - أعطفت على البائس ؟ فالجملة الثانية هي جواب القسم ، ولا محل لها من الإعراب . ويسمى القسم في هذه الحالة : « استعطائي » ، أو : « غير إنشائي » . ولا بد أن يكون جوابه جملة إنشائية ، كما أوضحنا^(٥) وهي

(١) سبق في ص ٣٦١ وفي هامش ص ٣٦٨ ... الإشارة إلى حرف غاس هو : « من » ومن المستحسن اليوم عدم استعماله لفرايته . (٢) فلا تصلح الجملة الشرطية ، ولا أنواع الإنشائية - ومنها القسمية - كما سيبيء في : « و » من ص ٣٨٥ .

(٣) يرى كثير من النحاة أن جملة التعجب خبرية ، ولكنهم يوافقون غيرهم على أنها لا تصلح جواباً للقسم .

(٤) الغالب أن الجملة الواقعة جواباً للقسم لا محل لها ، وقد يكون لها محل - كما سبق بيانه في

هذه ص ٢٥ وكما يأتي في ص ٣٨٦ .

(٥) ما سبق فهم قول النحاة : القسم جملة إنشائية جاءت لتأكيد جملة خبرية يملأها . وهذا هو القسم غير الاستعطائي . فإن كانت الثانية إنشائية أيضاً فالقسم استعطائي .

لا تحتاج لزيادة شيء عليها . بخلاف القسم : « غير الاستعطاف » فإن جوابه يتطلب إدخال بعض الزيادة على جملة ، بالتفصيل الآتي :

١ - إن كان الجواب جملة فعلية . . . فعلها ماضٍ متصرف ، مثبت - فالكثير الفصحى اقترانها « باللام » و « قد » ، معاً ؛ نحو : والله لقد أفاد الاعتدال ممارسة الأمور . ويجوز - بقلة - الاختصار على أحدهما ، أو التجرد منهما ، مع ما في الأمرين من ترك الكثير الفصحى . وتسمى هذه اللام المفتوحة : « لام جواب القسم » . أو : الداخلة عليه .

وإن كان الماضي غير متصرف فالكثير الفصحى اقترانه باللام فقط ؛ نحو والله لَسَعِمَ المرءَ يبتعد عن الشبهات . إلا الفعل « ليس » فلا يقترن بشيء .

وإن كان الماضي غير مثبت لم يزد عليه شيء إلا حرف من حروف النفي الثلاثة التي يكثر دخولها على الجواب المنفي ؛ وهي : ما - لا - إن - ؛ نحو : والله ما مدحتُ أثمياً - بالله لا رقصت عتاب الصديق ، ولا غضبت منه . تالله إن امتنعت عن مزاملتك فما يرفع الشأن ، أي : بالله ما امتنعت . . .

(٢) إن كان الجواب جملة مضارعية مثبتة فالأغلب الأقوى اقتران مضارعها باللام ونون التوكيد معاً^(١) ؛ نحو : والله لأجسب يدي ولساني عن الأذى . ومن القليل الجائز الاختصار على أحدهما .

فإن كانت الجملة مضارعية منفية . . . لم يزد عليها شيء إلا أحد حروف النفي الثلاثة التي يكثر دخولها على الجواب المنفي (وقد سبقت الإشارة إليها) مثل : والله ما أجسب يدي ولساني عن محاربة المنكر - والله لا أجسب يدي ولساني . . . - والله إن أجسب يدي ولساني . . .

٣- إن كان الجواب جملة اسمية مثبتة فالأحسن اقترانه « بإن » التي في خبرها اللام^(٢) ، نحو : والله إن الغدَرُ لأتبعُ الطَّبَّاعَ . ويجوز الاختصار على

(١) راجع ص ٢٥ .

(٢) اللام الداخلة على جواب القسم لاتدخل على «إن» المشددة ولا على شيء من أخواتها ، إلا : « كان » . نحو : والله لكان صدقة البخیل اقتطاع من جسده . أما اللام الداخلة على خبر « إن » فهي لام الابتداء ؛ سواء أكانت « إن » مسبقة بقسم هي في صدر جوابه ، أم غير مسبقة به . (وقد تقدم في الجزء الأول في ص ٤٩٧ م ٥٣ تفصيل الكلام على لام الابتداء ، وقائلتها ، ومواضعها . .)

وعنده . . .) ، أى : أقسم بالله لقد صدقكم الله وعده . ومثله قوله تعالى : (لَنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ معهم) ، وقوله تعالى : (لَأَعَذَّبَنَّ عَذَابًا شَدِيدًا . . .) وهذه اللام المفتوحة هي الداخلة على الجواب بعد حذف جملة القسم ، وأداته . ولا يصح فيها وفي أمثالها أن تكون لام ابتداء أو غيره ؛ لأن أنواع اللام الأخرى لها مواضع محدودة معينة ، ليس منها هذه .

(هـ) يجوز أن تحذف أداة القسم وحدها مع بقاء الاسم المحرور بها على حاله ، بشرط أن يكون لفظ الجلالة ، ويجوز حذف أداة القسم والمقسم به معاً لوضوحهما بكثرة الاستعمال ؛ نحو أقسمُ إن الحرية لغالية — أشهدُ إن الوطن لعزيز . أى : أقسم بالله — أشهد بالله .

(و) ما نوع « اللام » فى مثل : والله لئن أخلصت لى لأخلصنّ لك ؟ أى : ما نوع « اللام » التى قبلها قسمٌ وبعدها أداة شرط ؟ كالمثال السابق وأشباهه ؟

يسمى بعض النحاة « لام الشرط » ، ويسمى آخرون : « اللام الموطئة » للقسم ؛ أى : الممهدة له ، لأنها التى تهئ الذهن لمعرفة . وتدل على أن الجملة المتأخرة المصدرة بلام أخرى ، هى جواب للقسم وليست جواباً للشرط . فاللام الأولى « الموطئة » هى التى أعلمت بذلك ، ويثبت أن اللام الثانية هى « اللام » الداخلة على جواب القسم ، وأن الجملة بعد هذه اللام الثانية هى جملة جواب القسم . ولا يصح أن تكون « اللام » الأولى وما دخلت عليه جواباً للقسم ؛ لأن القسم — كما أسلفنا^(١) — لا يكون جوابه جملة شرطية ، ولا جملة قسمية .

وحين يجمعمت أداتا قسم وشرط فالجواب يكون للمتقدم منهما^(٢) . أما المتأخر فيحذف جوابه ؛ لوجود الجواب السابق الذى يدل عليه . وبسبب أن الجواب للمتقدم لم تحذف النونان فى المضارع من قوله تعالى : (لَنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ، وَلَنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ) .

(ز) تحذف جملة الجواب وجوباً فى إحدى حالات ثلاث :

١ — أن يتأخر القسم ويتقدم عليه جملة تخفى عن جوابه — لدالتها عليه — نحو : تسعد الأمة وتشقى بأبنائها ، والله .

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ٣٨٢ .

(٢) هذا هو الأغلب . والتفصيل المناسب لهذه المسألة مدون فى البحث الخاص بها ؛ وهو :

بحث اجتماع الشرط والقسم — ج ٤ باب الجوازم — ص ٣٦٢ م ١٥٨

٢- أو : أن يحيط بالقسم جملة تغني عن الجواب كذلك ؛ نحو :
 سعادة الأمة - والله - رهن بعمل أبنائها . فجواب القسم في هذه الحالة - كالتى
 قبلها - جملة محذوفة لا يصح ذكرها ؛ لوجود ما يغني عنها ؛ فلا داعي للتكرار
 فيها بقولنا : تسعد الأمة وتشقى بأبنائها ، والله تسعد الأمة وتشقى بأبنائها .
 وقولنا : سعادة الأمة رهن بعمل أبنائها ، والله سعادة الأمة « رهن » بعمل أبنائها .
 أما في مثل : الغضبَ والله إنه وخيم ، أو الغضبَ بالله إنه لوخيم - حيث
 يكون المتأخر عن القسم جملة - فيصح في هذه الجملة المتأخرة أن تكون جواباً
 للقسم ، وجملة القسم مع جملة جوابه في محل رفع خبر السابق^(١) (وهذا من
 المواضع التى يكون فيها لجملة القسم مع جملة جوابه محل من الإعراب)^(٢) . كما
 يصح أن تكون الجملة المتأخرة خبراً للمقدم في محل رفع وجواب القسم محذوف
 لوجود ما يغني عنه ويدل عليه .

٣- أو أن يجتمع أداتا شرط وقسم ويتأخر القسم عن الشرط كما سبق في : « و » .
 وتحذف جملة الجواب جزاءً في غير الحالات السالفة ، للدليل أيضاً ؛ نحو
 قوله تعالى : (ق - ، والقرآن المسجيد) ، فجواب القسم محذوف تقديره : « إنك
 لمنذرٌ » ، أو نحو هذا ؛ بدليل قوله تعالى بعد ذلك : (بل عجبوا أن
 جاءهم مُنْذِرٌ منهم) . ومثله قوله تعالى : (ص - ، والقرآن ذى الذِّكْرِ) .
 فجملة الجواب محذوفة ، تقديرها : (إنك لمنذرٌ) ؛ بدليل قوله تعالى بعد ذلك :
 (وعجبوا أن جاءهم مُنْذِرٌ منهم . . .) ، أو نحو هذا مما يكون فيه
 دلالة على المحذوف . كأن يقال : أنقسم على أنك أديت الشهادة الصادقة فتقول :
 أقسم بالله .

ومن مواضع الحذف الجائر للدليل أن يكون القسم مسوقاً بحرف جواب عن سؤال
 سابق ؛ كقوله تعالى : (أليس هذا بالحق ؟ قالوا بلى وربنا) . فالأصل :
 بلى وربنا ؛ إن هذا هو الحق ، ومثله أن يسأل سائل : أتأهده على تأييد
 الملهوف ؟ فتقول : إى ، والله ، أو : نعم ، والله ، أو : أجل ، والله . . .
 أو غير هذا من حروف الجواب التى تسبق القسم مباشرة .

(١) يراجع الجزء الثانى من المعنى في موضوع حذف جواب القسم ، وفي موضوع الجمل التى لا محل
 لها من الإعراب . والمخلص أن جملة القسم مع جملة جوابه قد يكون لها - أحياناً - معاً موضع من
 الإعراب ؛ لأنهما متساكنتان بمنزلة جملة واحدة . ولا محل لإحداهما بدون الأخرى - فى الرأى المشهور -
 (٢) سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ٢٥ .

(ح) جواب القسم لا يكون إلا جملة ؛ فلا يكون مفرداً ، ولا شبه جملة ، غير أن النحاة عرضوا حالة وقع فيها الجار والمجرور ساداً مسد جواب القسم ، ومُنغياً عنه ، وهى التى سبقت عند الكلام على جواز فتح همزة « إن » وكسرها (ح ١ ص ٤٩٢ م ٥١) حيث قالوا يجوز فتح همزة « إن » وكسرها إذا وقعت فى صدر جواب القسم ، وفعلُ القسم مذكور قبلها ، وليس فى خبرها اللام ؛ نحو : أقسم بالله إن الإحسان نافع ، فقد جوزوا عند فتح الهمزة أن يكون التقدير : أقسم بالله نفع الإحسان ، أى : أقسم بالله على نفع الإحسان ؛ فيصح فى المصدر المؤول الجرح بحرف الجر المحذوف ، والجار مع مجروره يسد مسد الجواب مباشرة . أو أن المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض ؛ فهو مفعول تأويلا . وهذا المفعول ساد مسد الخبر (١) .

والإعراب الأول أحسن . وهناك إعرابات أخرى لا تتصل بموضوعنا الحالى .

(ط) من الألفاظ التى قد تستعمل - أحياناً - فى القسم : « جَيَّرَ » ، كقول الشاعر :

قالوا قهرت . فقلت : جَيَّرَ ؛ لِيُعْلَمَنَّ عَمَّا قَلِيل أَيْنا المقهورُ
والأحسن فى إعرابها : أن تكون حرف قسم مبنياً على الكسر لا محل له من الإعراب (٢) .

ومنها : « لا جَرَمَ » فى مثل : لا جَرَمَ إن الله يُمهِّل الظالم ، حتى إذا أخذه لم يتركه بعد ذلك . وقد سبق أن قلنا (٣) : إذا كسرت همزة « إن » فالسبب لإجراء : « لا جرم » مجرى اليمين عند بعض العرب ؛ بدليل وجود اللام بعدها فى مثل : لا جرم لأننا مكرمك . فالحرف « لا » . ناف للجنس - « جَرَمَ » اسمه مع تضمينه القسم ، والجملة بعده من « إن ومعمولها » جواب القسم ، أغنت عن خير « لا » . أما مع فتح همزة « أن » فكلمة : « جَرَمَ » فعل ماض . بمعنى : « وَجَبَ » و « لا » زائدة ، والمصدر المؤول فاعل .

(١) راجع الصبان فى الموضع السالف .

(٢) وتصلح فى بعض الأساليب الأخرى أن تكون حرف جواب فقط .

(٣) ج ١ ص ٤٩٥ ، م ٥١ مواضع فتح همزة « إن » وكسرها .

فى : حرف يجرّ الظاهر والمضمر ، والغالب فيه أن يكون أصلياً ، وأشهر معانيه تسعة :

١ - الظرفية حقيقة أو مجازاً ؛ نحو : المعادن متراكمة فى جوف الأرض .
والنقطة حبيس فى طبقاتها ، ونحو : السعادة فى راحة النفس ، والغنى فى التعفف .
عمالا يملكه المروءة ، وهذا المعنى أكثر استعمالاً .

٢ - السببية ؛ نحو : كان المحامى الشاب مغموراً ؛ فاشتهر فى قضية خطيرة
تجرد لها ، وذاع اسمه فيها ، أى : اشتهر بسبب قضية . . . وذاع اسمه
بسببها . . .

٣ - المصاحبة ؛ كقول أحد المؤرخين : « كان الخليفة العباسى يتخير يوماً
للراحة ، ولقاء بطانته ، ويدعو فيهم الشاعر الذى يؤنسهم ، فيستجيب فرحاً ،
ويسرع فى الداخلين ، فيستقبله الخليفة ، قائلاً : إلى فى بطانتي ، فلن يتم
سرورنا إلا بك » . . . أى : يدعو معهم - يسرع مع الداخلين - مع بطانتي . . .
ومن هذا قوله تعالى : (قال ادخلوا فى أمم . . .) أى : مع أمم .

٤ - الاستعلاء ؛ نحو : غرد الطائر فى الغصن ، أى : على الغصن ،
يصيح الغراب فى المثناة ، أى : عليها . ونحو : بطل كأن ثيابه فى سرحة .
أى : على سرحة . وهى : الشجرة العظيمة ؛ لأنه ضخم طويل .

٥ - المقايسة أو الموازنة^(١) ؛ نحو : قوله تعالى : (فما متاع الحياة الدنيا فى
الآخرة إلا قليل) . أى : بالنسبة للآخرة ، وموازنته بمتاعها .

٦ - أن تكون بمعنى : « إلى » الغائية ؛ نحو : دعوت الأحقق للسداد ؛
فرد يده فى أذنيه ، أى : إلى أذنيه ، كى لا يسمع النصح . ومنه قوله تعالى :
(فردوا أيديهم فى أفواههم) ، كناية عن عدم الرد وعن ترك الكلام . وقوله تعالى
(ولو شئنا لبعثنا فى كل قرية نذيراً) .

(١) معناها : ملاحظة شيء بالقياس إلى شيء آخر ، والحكم عليه بمد هذا القياس بأمر ما ،
كالحسن ، أو القبح ، والزيادة ، أو النقص ويطلب هنا أن تكون الموازنة بين شيء سابق على
الحرف : « فى » وشيء لاحق بمدّه . وهذا اللاحق أفضل من السابق . ولا مانع من العكس أحياناً .

٧- أن تكون بمعنى « من » التبعيضية - غالباً - ؛ نحو : أخذت في الأكل قدرَ ما أشار الطبيب ، أى : بعض الأكل .

٨- أن تكون بمعنى « الباء » التى للإلصاق^(١) ؛ نحو : وقف الحارس في الباب ، أى : ملاصقاً له .

ومثل قولم : من لم يكن بصيراً في ضرب المقاتل لم يكن آمناً على حياته .
أى : بضرب المقاتل .

٩- التوكيد (بسبب زيادتها) ، ولرأى الراجح أن زيادتها غير قياسية ؛ فيقتصر فيها على المسموع ؛ مثل قول الشاعر :

أنا أبو سعد إذا الليلُ دَجَا يُخَالُ في سوادهِ يَرْتَدِّجَا^(٢)
أى : يُظَلْنَ سوادهِ يَرْتَدِّجَا^(٣) .

* * *

على : حرف جرّ أصله يجر الظاهر والمضمر ، وأشهر معانيه ثمانية :

١- الاستعلاء ؛ وهو أكثر معانيه استعمالاً . ويدل على أن الاسم المجرور به قد وقع فوقه المعنى الذى قبل « على » وقوعاً حقيقياً أو مجازياً . نحو
سيعود السائحون إما على القُطُر ، وإما على السيارات ، أو على الطائرات ،
أو على البواخر . ونحو قوله تعالى : (تلك الرسلُ فضلنا بعضهم على بعض) .

(١) حقيقة أو مجازاً .

(٢) الرنّاج : الجلد الأسود ، أو الطلاء الأسود .

(٣) فيما سبق من معاني « الباء » و « في » يقول ابن مالك مقتصرأ على بعض المعاني :

... والظرفيّة استنّ « بيا » و « في » . وقد يُبينان السببا

أول البيت كلمة لم نذكرها ، هى : « وزيد » ؛ لأنها مختصة بمعى حرف سبق ؛ هو ؛ اللام التى من معانيها التوكيد ؛ فتكون معه زائدة . ومعنى استنّ : « بيا » الظرفية ، أى : سير الظرفية واضمة بها ؛ لأنها معنى من معانيها ، ومعاني « في » . فكلا الحرفين يدل على الظرفية ، كما يدل على السببية . ثم بين معاني الباء فقال :

« بِأَلْبَا » استنّ ، عُدَّ ، عَوَّضَ ، أَلْصَقَ وَمِثْلَ مَع ، وَمِنْ ، وَعَنْ ، بها انطبق
أى : أنها تكون للاستعانة ، وللمعدي ، والمعوّض ، ولالإلصاق ، وبمعنى « مع » أى : المصاحبة ،
وبمعنى « من » أى : التبعيض وبمعنى « عن » أى : المجاوزة . وقد شرحنا هذا كله فيما سبق .

وليس من الاستعلاء المجازى قولهم : توكلت على الله ، واعتمدت عليه ؛ لأن الله لا يعمل عليه شيء حقيقة أو مجازاً ، وإنما هي بمعنى الإستناد له ، والإضافة ؛ أى : أسندت توكلنى واعتدأتى إلى الله ، وأضفتها إليه .

٢ - الظرفية ^(١) ؛ نحو قوله تعالى : (ودخلَ المدينةَ على حين غفلةٍ من أهلِها) ، أى : فى حين غفلة .

٣ - المجاوزة ^(٢) ؛ نحو : إذا رضى على الأبرار غضب الأشرار ، أى : رضى عني .

٤ - التعليل ؛ نحو : اشكر المحسن على إحسانه ، وكافئه على صنيعه ، أى : لإحسانه ، ولصنيعه .

٥ - المصاحبة ؛ نحو : البيرَ الحق أن تبذل المال على حبك له ، وحاجتك إليه ، أى : مع حبك له . ومثل قوله تعالى : (وإنَّ ربَّكَ لَنورٍ مغفرةٍ للناسِ على ظلمهم) . أى : مع ظلمهم .

٦ - أن تكون بمعنى : من ، نحو قوله تعالى : (وَيَلْ لِلْمُطَّغَّيَيْنِ ؛ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) . أى : من الناس . ونحو قوله عليه السلام : (بئسَ الإسلامُ على خمسٍ) . . . أى : من خمس مواد .

٧ - أن تكون بمعنى « الباء » ؛ نحو : سمعت من الوالد نصيحاً ، وحقيق عليه أن يقول ما ينفع ، أى : حقيق به ، بمعنى : جدير به .

٨ - الإضراب . والمراد به هنا : إبعاد المعانى الفرعية التى تخطر على البال من كلام سابق ، وإبطال ما يرد على النفس منها ؛ (فهو كالاستدراك المستفاد من كلمة : « لكن ») .

ومن أمثله قولهم : همّاً الصديقُ فاحتملت هفوته ؛ على أن احتمالها مرّ أليم ، وجفّاً ؛ فقبلت جفوته . على أن الرضا بها كالرضا بالطعنة المسددة ؛ كل نفس لها كارهة . . . فقد بين المتكلم أنه احتمل الهفوة ، وهذا يوحى إلى النفس أن احتمالها سهل ، وأنه راض باحتمالها ، فأزال هذا الوحي بما ذكره من أن احتمالها مرّ وأليم ، كذلك بيّن أنه قبّل جفوة صديقه . وهذا يشعر بأن (١) إذا جرت : « عل » للظرف كانت بمعنى : « فى » وقد نص « الحضرى » على هذا فى باب

لإضافة عند بيت ابن مالك :

وإِني أَوْ أعْرِبُ مَا كَلِّدُ قَدْ أَجْرِيَا

(٢) سبق فى ص ٣٤١ ترميقها ، وبيان أقسامها .

قبولها كان عن رضا وإرتياح ؛ وأزال هذا الوهم ، نافعاً له ، مبيّناً أن الرضا به بغض إلى النفس بغض الطعنة القاتلة . . . وكانت وسيلته للإبانة هي كلمة : « على » التي بمنزلة « لكن » .

ومن ذلك قولهم : الإسراف كالشح ؛ كلاهما داء وبيل ، يَحْشَى عواقبه اللبيب ، على أن داء الشح أخفُّ ضرراً ، وأهون خطراً من داء الإسراف . . . فقد بين أن كلاهما داء سيئ العاقبة ، وهذا يوحي إلى النفس أنهما في الشر سواء ، ومنزلة واحدة ، فأزال هذا المعنى الفرعي المتوهم بكلمة : « على » ، وما بعدها ؛ فهي بمنزلة : « لكن » ، التي تجيء أول الجملة لإبطال المعاني الفرعية الناشئة ، مما قبلها .

ومن الأمثلة أيضاً ما قاله الشاعر في أمر قربه أو بعده عن ديار أخلائه ، وأنه يفيد أو لا يفيد :

بكلِّ تَدَاوَيْنَا ؛ فلم يَشْفِ ما بنا على أن قرب الدار خيرٌ من البعدِ
على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان مَنْ تهواه ليس يَذِي وذِ

فقد بين أولاً أنه تَدَاوى بالقرب وبالبعد فلم يفده واحد منهما . وعدم الإفادة بعد التجربة يوقع في الوهم أنهما سيان من كل الوجه . لكنه أبطل هذا التَّوهم بتصريحه بعد ذلك حيث يقول : (على أن قرب الدار خير من البعد) .

فهذه الجملة تبطل ما سبق ، وتوحي بمعنى جديد ؛ هو : أن القرب مطلقاً خير من البعد . ثم عاد فأبطل هذا المعنى الذي أوحى به الوهم بجملة جديدة ؛ هي : قرب الدار ليس بنافع . . . وكانت أداة الإضراب والإبطال هي كلمة : « على » .

والأحسن في كلمة : « على » إذا كانت للإضراب والإبطال عدم تعلقها هي ومجورها بشيء ؛ لأنها في هذا الاستعمال بمنزلة : « لكن » التي تفيد الاستدراك مع اعتبارها حرف ابتداء ، لوقوعها في أول الجملة (١) .

(١) ولا داعي للأخذ بالرأى الذي يقول : إنهما متعلقان بمحذوف هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير : (التحقيق كائن على أن كذا وكذا) ؛ لأن هذا الرأي يحوى التعميد ، والتكلف ، وكثرة المحذوف من غير داع . وقد كررنا - وأوضحنا الأسباب - أنه لا يصح الالتجاء إلى الحذف والتقدير والتصيير بغير ضرورة قاسية ؛ لا سبيل لتغلب عليها إلا من هذه الناحية . والرأيان في حاشية الأمير على الشنفر ص ١٥ عند الكلام على « ذى » إحدى الأسماء الستة .

وقد تستعمل : « على » اسماً بمعنى : « فوق » ويكثر هذا بعد وقوعها مجرورة بالحروف « مِن » فإنه لا تدخل إلا على الأسماء ، نحو : تمرّ من على بلدنا الطائرات .
 أى : من فوق بلدنا^(١) ، فقد خرجت من حرفيتها ، وصارت اسماً بمعنى : « فوق » ، كما نرى . وهذا قياسى كباقي استعمالاتها .
 وإذا كان المجرور بها ضميراً وجب قلب ألفها ياء^(٢) ؛ نحو : تقبل علينا وقود السائحين شتاء . فإن كان الضمير ياء المتكلم ، وجب إدغام الياءين ؛ نحو : على أن اسعى للخير جاهداً . .

• • •

عن^(٣) : حرف جراً أصلى ؛ يجز الظاهر والمضمّر . وأشهر معانيه ثمانية .
 ١ - المجاوزة^(٤) ، وهى أظهر معانيه ، وأكثرها استعمالاً ؛ نحو : جلوت عن بلد المظالم ، ورغبت عن الإقامة فيه . أى : ابتعدت وتركت .
 ٢ - أن تكون بمعنى : « بعده »^(٥) ، كقولهم : دَعَ المتكبر ؛ فعن قليل يؤدبه زمانه ، والمغرور ؛ فعن قريب تكشفه أيامه . أى : بعد قليل . وبعد قريب ...
 ٣ - الاستعلاء (فتكون بمعنى : « على ») . نحو : من يبخل بخدمة وطنه فلإنما يسيء لنفسه بما يبخل عنها ، ويمنع من إفادتها . . . أى : بما يبخل عليها . وكقولهم : العظيم من زادت خيراته عن المحتاج لها ، وفضلت عنه ...
 أى : على المحتاج لها - وفضلت عليه .
 ٤ - التعليل . (أن يكون ما بعدها علة وسبباً فيما قبلها) ، نحو : لم أحضر إليك إلا عن طلب منك ، ولم أفارقك إلا عن ميعاد يتظرّنى ، أى : بسبب طلب ، وبسبب ميعاد .

٥ - الظرفية ؛ كقولهم : الزعيم لا يكون عن حمل الأعباء الثقال وانياً ، ولا عن بذل التضحيات مردداً . أى فى حمل . . . وفى بذل .

(١) وقد أشار إل هذا ابن مالك فى بيت سيجى فى هامش ص ٣٩٥ عند كلامه على « الكاف » التى قد تقع اسماً . (٢) وهى المكتوبة ياء ، تبعاً لقواعد رسم الحروف .
 (٣) أنالِب أن تتحرك اللّون بالكسر إذا وقع بعدها ما كن مطلقاً ؛ (آل ، أو غيرها) نحو : انصرف عن الأذى انصرافك عن استقبال البلياء .
 (٤) سبق فى ص ٣٩٠ عند الكلام على : « من » تعريفها ، وبيان أقسامها ، مع التمثيل والإيضاح .
 (٥) « بعد » ظرف سبق الكلام عليه تفصيلاً فى باب الظرف .

٦ - الاستعانة^(١)؛ نحو : رميت عن القوس ، أى : بالقوس ، إذا كانت القوس أداة الرمي .

٧ - أن تكون بمعنى : بذلك ؛ نحو قوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) . ومثل : أدبت العمل عن صديق المريض ، أى : بذلك نفس ، وبدل صديقي . . .

٨ - أن تكون بمعنى : « من » ؛ نحو قوله تعالى : (وهو الذى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ . . .) ، أى : من عباده . (وهذا أوضح من اعتبارها للمجازة ؛ على معنى : الصادرة عن عباده ، ولا تقدير فيه) .

٩ - أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى) ، أى : بالهوى .

وقد ذكر لها بعض معان أخرى ، تركناها متابعة للمعرضين - بحق - عليها^(٢) . وتستعمل « عن » اسمًا بمعنى : « جانب » . ويقلب أن يكون هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف : « مِنْ » ، نحو : يجلس القاضي ؛ ومن " عن يمينه مساعده " ، ومن " عن يساره كاتبه . أى : من جانب يمينه ، ومن جانب يساره^(٣) . . . وهذا الاستعمال قياسى كباقي استعمالاتها .

اتصال « ما » الزائدة بالحرف : عن

إذا كانت « عن » جارة جاز وقوع « ما » الزائدة بعدها ، فلا تغير شيئاً من عملها أو معناها ؛ وإنما يبقى لها كل اختصاصها السابق قبل مجيء الحرف

(١) سبق في ص ٣٦١ شرح معناها وما يتصل بها .

(٢) منها أن تكون زائدة ؛ نحو : (يسألونك عن الأنفال) . . وهذه تصلح أصلية إذا كان السؤال لمعرفة شأنها ، وطلب الاستخبار عنها ، لا لطلب الاستعانة وأخذ شيء منها . وفي ما سبق من معاني ، « عل » ، و « عن » يقول ابن مالك باختصار :

« عَلَى » لِلْإِسْتِعْلَاءِ ، وَمَعْنَى « فِي » وَ « عَنْ » بِعَنْ تَجَاوَزًا ، عَنِ مَنْ قَدْ فَطَنَ وَقَدْ تَجَنَّى مَوْضِعَ « بَعْدِ » وَ « عَلَى » كَمَا « عَلَى » ، مَوْضِعَ « عَنْ » قَدْ جُعِلَ يُرِيدُ : أن « عل » تكون للاستعلاء وتكون لظرفية ؛ مثل : « في » ، « والمجازة مثل « عن » : التى تؤدى هذا المعنى إذا قصد من فطن ؛ لأنها تؤديه . ثم بين أن : « عن » قد تكون بمعنى : « بعد » ، وبمعنى : « عل » المفيدة للاستعلاء . كما أن : « عل » تكون بمعنى : « عن » المفيدة للمجازة . (٣) ويشير إلى هذا ابن مالك في بيت يجيء في ص ٣٩٥ عند الكلام عل : « الكاف » .

كقولهم : لن ينفع في منع الإجرام كالعقوبات الرادعة . وقولهم : ما عاقب الحرَّ
الكرم كَنَفَسَهُ ، وقولهم :

وما قتل الأحرار كالغزو عنهم

أى : مثلُ العقوبات — مثلُ نفسه — مثل : العقو ؛ فالكاف في الأمثلة
السالفة فاعل ، مبني على الفتح في محل رفع . وقد تكون مفعولاً في نحو قول الشاعر :
ولم أرَ كالمعروفِ : أمّا مذاقه فحلُّو ، وأما وجهه فجميلُ
وقد تكون في محل جر في نحو : يتسم فلان عن كاللؤلؤ المكنون . . .
فهى بمعنى : « مثل » فيها^(١) .

وإذا كانت « الكاف » أداة جر فقد تتصل بها « ما » الزائدة فتكفها عن
العمل — غالباً — وتزيل اختصاصها (وهو الدخول على الاسم لجره) . فتدخل
على الجمل الاسمية والفعلية ، نحو : الصحةُ خيرُ النعم ؛ كما المرضُ شرُّ
المصائب . ونحو : الفقرُ يخفى مزايا المرء ، كما الكذبُ يزيل ثقة الناس
بصاحبه^(٢) . . . وهذه هي « ما » الزائدة الكافة عن العمل ، ومن القليل الذى
لا يقاس عليه أن يبقى لها اختصاصها الأول ؛ فتدخل على الاسم فتجره ؛ نحو :
قول القائل :

وننصرُ مولانا ونعلمُ أنهُ كما الناس مظلومٌ عليه وظالمُ
أى : كالناس وهذه هي « ما » الزائدة فقط .

• • •

(١) وفي الكلام على معاني « الكاف » ، وعلى أنها تستعمل اسماً بمعنى : « مثل » ، وكذلك :
« عن » ، « و » ، « حل » . بدليل دخول « من » عليهما — وهى لا تدخل إلا على الأسماء — يقول ابن مالك أولاً :
شَبَّهَ بِكَافٍ ، وَبِهَا « التَّعْلِيلُ » قَدْ يُعْتَمَدُ ، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرْدِ
ثم يقول :

واشتغِلَ اسْمًا ، وَكَذَا : « عَنْ » وَ« عَلَى » مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا « مِنْ » دَخَلَا
يريد أن « الكاف » استعملت اسماً ، وكذلك « عن » و « و » . « حل » . ومن أجل استمالها اسمين دخل
عليهما الحرف الجار : « من » وهو لا يدخل إلا على الأسماء كما سبق . في ص ٣٩٢
(٢) ويشير إلى هذا ابن مالك آخر الباب — ص ٤٠٣ — حيث يقول في زيادتها بعد « الكاف » ،
و « رب » ، وأنها تكفها عن العمل أو لا تكفها :

وَزَيْدٌ بَعْدَ « رَبِّ » وَالْكَافُ فَكَفَتْ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌ لَمْ يُكَفْ
أى : لم ينفع . يريد بقوله : « وزيد » الحرف : « ما » وأن هذا الحرف كفها عن العمل وقد
يلهما فلا يكفها . .

مَنْذٌ وَمَنْذٌ^(١): يكثر استعمالها اسمين ؛ ظرفين أو اسمين غير ظرفين ، كما يكثر استعمالهما حرفين أصليين للجر .

(١) فيصلحان للاسمية المجردة من الظرفية إذا لم تقع بعدهما جملة ، وإنما وقع بعدهما اسم مرفوع ، نحو : لم أسافر مذ الشهر الماضي أو منذ . . . فذ ومنذ مبتدأ خبره الاسم المرفوع بعده^(٢) .

ويصلحان للظرفية إذا وقع بعدهما جملة اسمية أو فعلية ماضوية . فثال الجملة الاسمية : لم أسافر مَنْذُ الجَوْءِ مضطربٌ ، أو منذ . . . فكلاهما ظرف زمان مبنى على السكون أو الضم ، فى محل نصب . والجملة الاسمية بعدهما فى محل جر مضاف إليه . ومثال الجملة الفعلية الماضوية : أسرع إليك مذ أو منذ دعوتى ، وكلاهما ظرف زمان للفعل : « أسرع » مبنى على السكون والضم فى محل نصب . والظرف مضاف والجملة الماضوية بعدهما مضاف إليه فى محل جر .

(ب) ويكونان حرفين أصليين للجر ، وهذا يوجب شروطاً ؛ أهمها : أن يكون المجرور^(٣) ، اسماً ظاهراً ، لاضميراً ، وأن يكون وقتاً^(٤) ، وأن يكون هذا الوقت متصرفاً ، معيناً لا مبهماً ، ماضياً أو حاضراً لا مستقبلاً . نحو : ما رأيته مذ يوم السبت الأخير ، أو مذ ساعتنا ، فلا يصح : مذهُ ، ولا مذ البيت ، ولا : مذ سَحَرٍ ، (تريد : سحر يوم معين) ولا مذ زمن ، ولا مذ غَدٍ ، وكذلك « منذ » فى كل ما سبق .

ويشترط فى عاملهما أن يكون ماضياً إما متفياً يصح أن يتكرر معناه ؛ نحو : ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة ، أو مثبتاً ، معناه ممتد متطاوِل ، نحو : سرت مذ ، أو منذ يوم الخميس . فإن كان الاسم المجرور بهما معرفة ومبدول

(١) سبق كلام عليهما - فى باب الظرف ، ص ٢٣٦ - ولأهيهما وتشب أحكامها سيجىء لها بحث شامل مستقل ، آخر هذا الجزء - ص ٤١٥ - . وكذلك سبق الكلام عليهما فى ج ١ لمناسبات مختلفة فى ص ٣٥٧ و ٣٦٦ م ٣٧ و ٣٧٠ م ٣٨ .

(٢) هذا هو الأصل . ويجوز إعراب كل منهما ظرفاً خيراً مقدماً بمعنى : بين ، و « شهر » هو المبتدأ المؤخر . ولا بد من تقدم « مذ ومنذ » عند إعرابها مبتدأ أو خبراً

(٣) والراجع أن هذه الشروط تجرى على الاسم المنفرد المرفوع بعدهما أيضاً إذا لم يكن حرف جر .

(٤) ومثل الوقت ما يسأل به عن الوقت بشرط أن يكون ظرف زمان ؛ نحو : منذ كم يوماً سافرت ، أو منذ متى سافرت ، أو منذ أى وقت سافرت . ومثلها مذ .

زمته ماضياً ، كان معناهما الابتداء مثل : « من » ، الابتدائية ، نحو : ما رأيته مذ أو : منذ يوم الجمعة الماضي ، أى : من يوم الجمعة ؛ فابتداء عدم الرؤية هو يوم الجمعة . وإن كان معرفة ومدلول زمته حاضراً كان معناهما — لا إعرابهما — الظرفية ؛ مثل « فى » . نحو : ما رأيته مذ ساعتنا ، أو منذ يومنا . أى : فى ساعتنا وفى يومنا .

أما إن كان المجرور بهما نكرة معدودة^(١) فعناهما الابتداء والانتهاى معاً ، فهما مثل « من » و « إلى » مجتمعين ؛ نحو : ما أيته مذ أو منذ يومين . أى : ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى نهايتها .

وعما يجب التنويه به أن الاسم بعد « مذ » ، و « منذ » مع جواز جره على اعتبارهما حرفي جر ، وجواز رفعه على اعتبارهما اسمين محضين — قد يرجع فيه أحد الضبطيين على الآخر ، وقد يقوى حتى يقرب من الوجوب كما يتبين مما أتى : إذا كان الزمن بعدهما للحاضر فالراجع أن يكونا حرفي جر ، والاسم بعدهما مجروراً بهما ، نحو : ما تركت الكتابة مذ أو منذ ساعتنا . وعلى هذا تجرى أكثر القبائل العربية ، وتكاد تلتزمه وتوجه .

وإذا كان الزمن بعدهما للماضى فالأرجح اعتبار « منذ » حرف جر ، والاسم بعدها مجرور ، نحو : ما زرت الصديق منذ يومين . والعكس فى « مذ » ، نحو : ما زرت الصديق مذيومان^(٢) .

(١) لتكون معينة ؛ لأن المجهمة لا تصلح بعدها ، كما سبق . ولا فرق فى المعداد بين أن يكون معدوداً لفظاً ومعنى ؛ نحو : يومين ، أو معنى فقط ؛ نحو : شهر .

(٢) وفى الكلام على مذ ومنذ واسميتهما وحرفيتهما وأحكامهما يقول ابن مالك :
و «مُذُّ وَمُنْذُ» اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أَوْلِيَا الْفِعْلِ ، كَجِئْتُ مُذُّ دَعَا
يريد أنهما يكوئان اسمين حين يرفعان اسماً بعدهما ؛ باعتبارهما مبتدئين ، وهو الخبر المرفوع بالمبتدأ ، أو حين يليهما ويحى . بعدهما الفعل وفاعله ، مثل : جئت مذ دعا . واكتفى بأن ذكر الجملة الفعلية وترك الاسمية لفهم القارئ ، أو لأنها ستعرب عبراً والخبر مرفوع — عندهم — بالمبتدأ فتدخل فى ضمن الحالة الأولى . ثم قال فى معناها :

وإن يَجْرُا فى مُضًى «فَكِنْ» هُمَا وَفَى الْحُضُورِ مَعْنَى : «فِى» ، اسْتَبَيْنَ
أى : اطلب . بيان معنى « فى » وهو الظرفية .

.....

زيادة وتفصيل :

في مثل : « ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه » - يفتح همزة أنّ ، (أى : من زمن أن الله خلقه) يجوز اعتبارهما اسمين ، مبتدأين ، والمصدر المؤول خبرهما ، كما يجوز اعتبارهما حرفي جر والمصدر المؤول هو المجرور بهما . أما عند كسر همزة « إن » فيتعين اعتبارهما اسمين مبتدأين لوقوع جملة اسمية بعدهما هي الخبر .

«رُبَّ»: ليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف في تعدد الآراء فيه ، واضطراب المذاهب النحوية واللغوية في أحكامه ونواحيه المختلفة . (كتابية معناه ، وناحية حرفيته ، وناحية زيادته أو شبهها ، وتعلقه بعامل أو عدم تعلقه ، ونوع الفعل الذى يقع بعده ، والجملة التى يوصف بها مجروره . . .) وكان من أثر هذا الاضطراب قديماً وحديثاً الحكم على بعض الأساليب بالخطأ عند فريق ، وبالصححة عند آخر ، وبالقبول بعد التأول والتقدير عند ثالث . وهذا يقتضينا أن نستخلص خير الآراء ، بحكمة ، وأناة ، وحسن تقدير ، وخير ما نستصفيه من معناه ، ومن أحكامه النحوية هو ما يأتى :

(١) أن معناه قد يكون التكثير ، وقد يكون التقليل ، وكلاهما لا بد فيه من القرينة التى توجه الذهن إليه . ولهذا كان الاستعمال الصحيح للحرف «رُبَّ» وما دخل عليه أن يكون بعد حالة شك تقتضى النص على الكثرة أو القلة ، (كأن يقول قائل^(١) : أظنك لم تمارس الصناعة ، فتجيب : رب صناعة نافعة مارستها . فقد جاءت «رُبَّ» وجملتها لإزالة شك قبل مجيئها) .

فثال دلالتها على الكثرة : رُبَّ محسود على جاهه احتمل البلاء بسببه ، ورُبَّ مغمور في قومه سَعِدَ بغفلة العيون عنه . . . وقولهم : رُبَّ أمل في صفاء الزمان قد خاب ، ورُبَّ أمنية في مسألة الليالى قد بددتها المفاجآت .

ومثال القلة قولهم : رُبَّ مَنِيَّةٍ في أمنية تحققت . . . ؛ ورُبَّ غصة في انتهاز فرصة تهيأت . وقولهم : رُبَّ غاية مأمولة دنت بغير سعي ، ورُبَّ حظ سعيد أقبل بغير انتظار .

والقرينة على القلة والكثرة في الأمثلة السالفة هي : التجارب الشائعة التى يعرفها السامع ، ويسلم بها .

(ب) وأن أحكامه النحوية أهمها :

١ - أنه حرف جر شبيه^(٢) بالزائد . وله الصدارة في جملة ، فلا يجوز أن يتقدم عليه شيء منها . لكن يجوز أن يسبقه أحد الحرفين : «ألا» التى

(١) أو من هو في حكم القائل ؛ بأن تدل هيئته على أنه في حالة شك ، فليس من اللازم أن ينطق فعلاً وإنما يمكن أن يقدر فيه ذلك (شرح المفصل ج ٨ ص ٢٧) .

(٢) سبق الكلام في ص ٣٥٢ على حرف الجر الشبيه بالزائد وأوجه الاتفاق والاختلاف بينه وبين الأصل والزائد .

للاستفتاح «ويا»، نحو: «ألا ربّ مظهر جميل حجب وراءه مخبراً مردولاً .
— يا ربّ عظيم متواضع زاده تواضعه عظيمة وإكباراً .

٢— وأنه لا يجز — غالباً — إلا الاسم الظاهر النكرة . وقد وردت أمثلة قليلة — لا يحسن القياس عليها — كان مجروره فيها ضميراً للغائب ، يفسره اسم منصوب بعده ، يعرب : تمييزاً ، نحو: «رُبّه شابّاً نبيلاً صادفته ، وفي تلك الأمثلة القليلة كان الضمير مفرداً غائباً في جميع أحواله ، أما التمييز فيطابق المراد من ذلك الضمير الذي يسمونه : «الضمير المجهول» لعدم عودته على متقدم .
نحو : ربه شابين نبيلين صادفتهما — ربه شابّاً نبلاء صادفتهم — ربه فتاةً نبيلة صادفتها وهكذا .

٣— وأن النكرة التي يجزها تحتاج في أشهر الآراء — لنعت مفرد ، أو جملة ، أو شبه جملة ، غير أن الأكثر الأفصح حين يكون النعت جملة أن تكون فعلية ، ماضوية لفظاً ومعنى ، أو : معنى فقط — كالمضارع المسبوق بالحرف «لم» —
نحو : رب صديق وفيّ عرفته — رب صديق لازمك عرفته — رب صديق عندك عرفته — رب صديق في الشدة عرفته — رب صديق لم يتغير عرفته

٤— وأن «رب» مع مجرورها لا بد أن يكون لها في أغلب الأحوال اتصال معنويّ بفعل ماض يقع بعدها ، أو بما يعمل عمله ويدل دلالته الزمنية ، (وهذا الفعل مع فاعله غير الجملة الماضوية التي قد تقع — أحياناً — صفة لمجرورها) ، ويكون الفعل — أو ما يعمل عمله — بمنزلة العامل الذي تتعلق به «رب» ومجرورها^(١) ، بالرغم مما هو مقرر من أن حرف الجر الزائد وشبه الزائد لا يتعلق مع مجروره بعامل .
— كما سبق — نحو : رب كلمة طيبة جلبت خيراً ، ودفعت شرّاً

والكثير في هذا الفعل وما في معناه أن يكون محمولاً مع فاعله ، لأنهما معلومان

(١) راجع شرح الفصل (ج ٨ ص ٢٧ و ٢٩ ثم الصبان في أول باب الإضافة عند الكلام على

الإضافة اللفظية وسناقشت مثال ابن مالك : «ربّ راجيننا عظيم الأمل»

ونفس ما نقله الصبان : (أن الأكثرين يقولون بوجود مضي ما تتعلق به «رب» ، بناء على أنها تتعلق ، ولا يقولون بوجود مضي مجرورها ؛ وأن ابن السراج يجوز كونه حالاً ، وابن مالك يجوز كونه حالاً أو مستقبلاً وقد قال في التسهيل « ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه ، ولا مضي ما تتعلق به ») ١ هـ ، ولا يحسن الأخذ بهذه الآراء الضيقة إلا في فهم ما ورد بها . أما المحاكاة والقياس فيجريان على الأعم الأشهر الذي لخصناه .

تدلّ عليهما قرينة لفظية أو معنوية ، (لما قلنا من أن الاستعمال الصحيح للحرف «رُبّ» وما دخل عليه أن يكون بعد حالة شك تستدعي النص على القلة أو الكثرة فيكون جواباً عن قول لقاتل ، أو من هو في حكمه) ؛ فاللفظية نحو : ما أطيب العمل ، وما أبغض البطالة : فرُبّ عمل نافع ، ورُبّ بطالة ضارة .
 التقدير : قرب عمل نافع أحببته ، ورُبّ بطالة ضارة كرهتها . والمعنوية كأن تمرّ على قوم منهمكين في العمل ، مشغولين به ؛ فتبتسم ابتسامة الرضا والانشراح ؛ ثم تنصرف عنهم قائلاً : رب عمل نافع ، ورُبّ بطالة ضارة ، فالتقدير : رب عمل نافع أحببته أو احترمت صاحبه ، أو أكبرته ورُبّ بطالة ضارة كرهتها ، أو أنكرت أمرها ويقول النحاة إن «رُبّ» توصّل معنى هذا الفعل وما في حكمه إلى الاسم المجرور بها ، ففي مثل : «رب رجل عالم أدركت» أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل^(١) ، وكذلك في الأمثلة السابقة .
 ومن ثم كان الأحسن عندهم في مثل : «رُبّ عالم لقيته» أن تكون الجملة الفعلية الماضية المذكورة هي صفة للنكرة المجرورة بالحرف : «رُبّ» . وأن تكون هناك جملة أخرى ماضوية مخنوقة ، تتصل بها «رُبّ» ويجرورها اتصالاً معنوياً .
 ولا يرتاحون أن تكون الجملة الماضية المذكورة هي المرتبطة ارتباطاً معنوياً بهما ؛ لأنها صفة للنكرة المجرورة «برُبّ» وهذه النكرة قد تستغنى عى كل شيء أساسي أو غير أساسي بعدها إلا عن الصفة . ومثل هذا الفعل الداخل في جملة الصفة — لا يصلح أن يكون هو الذي بمنزلة العامل في : «رُبّ» ويجرورها ؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف ؛ منعاً للفساد المعنوي .

٥- وأنه يجوز أن يتصل بآخرها «ما» الزائدة . والشائع في هذه الحالة أن تمنعها من الدخول على الأسماء المفردة ، ومن الجحز ، فتجعلها مختصة بالدخول على الجمل الفعلية والاسمية^(٢) ، ولذا تسمى : «ما» الزائدة الكافة ؛ لأنها كتبتها ،

(١) هذا المثال ينصه وبالكلام الخاص به ، منقول من الجزء الثامن ص ٢٧ من كتاب : «المفصل» عند البحث الخاص بالحرف : «رب» وهو كلام يحمل حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد معنياً للعامل . مع أن جبهة النحاة تجعل التمدية مقصورة على حرف الجر الأصلي دون الزائد وشبهه . إلا إن كان القصد الاتصال المعنوي المجرد كما قلنا وليس في كلامه دليل عليه .

(٢) أما معناها فيبقى على الوجه الذي سيبيح مشروحاً في الزيادة والتفصيل ص ٤٠٤ .

أى : منعها من عملها واختصاصها ؛ نحو : ربما رأيت فى الطريق مستجدياً وهو من الأغنياء . ونحو : ربما يكون السائل أغنى من المستول ، أو ربما السائل أغنى من المستول . ولكن دخولها على الماضى هو الكثير أما دخولها على المضارع وعلى الجملة الاسمية فنادر لا يقاس عليه إلا إن كان المضارع محقق الوقوع كما سيحى ، ومن العرب من يقيها على حالها من الدخول على الأسماء المفردة . وجراها مع وجود « ما » الزائدة ؛ فيقول : رُبَّ ما سائل فى الطريق أزعجى ولا تسمى فى هذه الحالة « كافة » وإنما تسمى : « زائدة » فقط والأفضل الاختصار على الرأى الأول الشائع^(١) .

٦ - والشائع أيضاً أن «رُبَّ» بحالتيها العاملة والمكفوفة عن العمل ، لا تدخل إلا على كلام يدل على الزمن الماضى ، سواء أكان مشتملاً على فعل ماض أم على غيره مما يدل على الزمن الماضى ، كالمضارع المقرون بالحرف : « لم » ، أو : الوصف الدال على الماضى نحو : رب معروف قدمته سعدت بفعله - رب علم لم ينفع صاحبه أحزنه - رب بر متفجرة أمس نفعت بما فى داخلها وقد تدخل على المضارع الصريح إذا كان معناه محقق الوقوع لا شك فى حصوله ، فكأنه من حيث التحقق بمنزلة الماضى الذى وقع معناه ، وصار أمراً مقطوعاً به ، كقوله تعالى : (رُبَّمَا^(٢)) يَتَوَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لو كانوا مسلمين) أما فى غير ذلك فشاذ لا يقاس عليه . وإنما كان الأكثر دخولها على الزمن الماضى لأن معناها التكرير والتقليل ولا يمكن الحكم بأحدهما إلا على شئ قد عرف .

٧ - أنه يجوز فى ضبطها لغات تقارب العشرين ، أشهرها ضم الراء أو فتحها مع تشديد الباء فى الحالتين أو تخفيفها بالفتح بغير تشديد . كما يجوز أن تلحقها تاء التأنيث المتسعة فى المشهور - لتدل على تأنيث مجرورها ؛ نحو : رَبَّتْ عبارة موجزة أغنت عن كلام كثير . وتكون التاء إما ساكنة ويوقف عليها بالسكون ، وإما مفتوحة ويوقف عليها بالهاء .

حذف رُبَّ :

يجوز حذف «رُبَّ» لفظاً ، مع إبقاء عملها ومعناها كما كانت . وهذا الحذف قياسى بعد « الواو » ، أو « الفاء » ، «أو بلى » . ولكنه بعد الأولى أكثر ،

(١) وإذا كانت « ما » كافة ، و « رب » غير عاملة ، فالواجب وصلها كتابة . وإذا كانت « رب » عاملة فالواجب فصلها . (٢) « ربما » (بتخفيف الباء) مثل : « ربما » بتشديدها كما سيجى .

وبعد الثانية كثير ، وبعد الثالثة قليل بالنسبة للحرفين الآخرين . نحو :
 وجانبٍ من الثَّرى يُدعى الوَطَنُ ملءِ العيونِ والقلوبِ والفيطنِ
 ونحو : أن تسمع من يقول : ما أعجب ما قرأته على صفحات الوجوه اليوم
 فنقول : فحزِينٍ قضَى الليلَ هَمًّا طلعَ النهارُ عليه بما بدَّدَ أحزانه ، ومبتَهجٍ
 نامَ ليله قَريراً ، ثم أفاق على هم وبلاء ، ونحو : بل حزين قد تأسَى^(١) بحزين .
 أى : رب جانب . . . - رب حزين قضى الليل . . . - رب مبتهج . . . -
 رُبُ حزين قد تأسَى . . .

وكل حرف من هذه الثلاثة يسمى : العوض عن : « رب »^(٢) ، أو النائب
 عنها ، لأنه يدل عليها ، وهو مبني لأجل له من الإعراب ؛ والاسم المجرور بعده ،
 مجرور برُبِّ المخلوطة^(٣) . وليس مجروراً في الصحيح بالمعوض عنها أو النائب^(٤) .

(١) تَسَاَّى .

(٢) فعند الإعراب يقال : الواو ، واو « رب » - الفاء : فاء رب - ياء : ياء رب . أو يقال
 في كل واحد إنه نائب عن : رب .

(٣) ويقول ابن مالك في زيادة : « ما » بعد : « من » ، و « عن » و « الباء » وأن هذه
 الزيادة لا تموتها عن العمل - كما شرحنا :

ويعْدُ « من » ، و « عن » ، و « يا » ، و « زيد » ، و « ما » فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
 وقد تقدم هذا البيت - في ص ٣٦١ عند الكلام على « من » و « عن » و « الباء » المناسبة
 الخاصة بكل . ويقول في زيادتها بعد « رب » و « الكاف » ، وأنها قد تكفها أو لا تكفها :

وَزَيْدٌ بَعْدَ « رُب » و « الكاف » فَكَفَّ وَقَدْ يَلِيهِمَا ، وَجَرُّ لَمْ يَكُفَّ
 ثم يقول في حذف : « رب » بعد الحروف الثلاثة :

وَحُدِفَتْ « رُب » ، فَجَرَّتْ بَعْدَ : « بَل » و « أَلَمْ » ، و « بَعْدَ : « الْوَاو » شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

(٤) رأى سيبويه أن الجر برُبِّ المخلوطة . أما الواو ، وثم ، وبل ، فحروف عطف مهمله هنا
 لا تشمل شيئاً ، مع أنها نائية عن : « رب » ودالة عليها . وكثير من النحاة يقول : إن العمل هو الحرف
 النائب وليس للمخلوطة (راجع الفصل ج ٢ ص ١١٧ باب الإنشافة) وهذا الخلاف شكل غرض لا أثر له .

زيادة وتفصيل :

(١) إذا كان الحرف : « رُبْ » شبيهاً بالزائد^(١) فمن الواجب أن يكون للاسم النكرة المجرور به ناحيتان ، ناحية الجر لفظاً ، وناحية الإعراب محلاً ؛ فيكون مجروراً في محل رفع ، أو محل نصب على حسب حاجة الجملة ، ويعامل بما يعامل به عند عدم وجودها . ففي مثل : ربّ زائر كريم أقبلَ - تعرب كلمة : « زائر » مجرورة برُبْ لفظاً ، في محل رفع ؛ لأنها مبتدأ . وفي مثل : رب زميل وديع صاحبت ، تعرب كلمة : « زميل » مجرورة لفظاً في محل نصب ، لأنها مفعول به للفعل : « صاحبت » . وفي مثل : رب مساعدة خفية ساعدت ، تعرب كلمة : « مساعدة » مجرورة لفظاً في محل نصب ؛ لأنها مفعول مطلق . وفي مثل : رب ليلة مقمرة سهرت مع رفاقي ، تعرب كلمة : « ليلة » مجرورة لفظاً في محل نصب ؛ لأنها ظرف زمان وهكذا
وخير مرشد لمعرفة المحل الإعرابي للاسم المجرور بها هو ما قلناه من تخيل عدم وجود « رُبْ » ، وإعراب المجرور بها بما يستحقه عند فقدها

ويترب على ما سبق من جر النكرة بها لفظاً واعتبارها في محل رفع أو نصب أن التابع لها (من نعت ، أو : عطف ، أو : توكيد ، أو : بدل) يجوز فيه الأمران ، مراعاة لفظ النكرة ، أو مراعاة المحل ، ففي مثل : رب زائر كريم أقبلَ ، يجوز في كلمة : « كريم » الجر والرفع . وفي مثل : رب زميل وديع صاحبت ، يجوز في كلمة : « وديع » الجر والنصب وهكذا .

ولا يتغير الحكم لو جاء تابع آخر - كالعطف - فقلنا : رب زائر كريم

(١) هذا رأى أكثرية النحاة من أهل التحقيق . وخالف فيه كثير غيرهم . ومن هذه الأكثرية المحققة « الخفري » أحد نحاة القرن الثاني عشر الهجري ، وصاحب الحاشية المشهورة على ابن عقيل ، وآخر أصحاب الخواص على شرح أنفية ابن مالك وغيرها حتى عصرنا هذا . وقد اطلع - بلا شك - على الآراء المخالفة ، ولم يمتد بها حين رأى ابن عقيل في أول باب حروف الجر ينص على أن الحرف : « لعل » حرف جر زائد ؛ فاستدرك الخفري مصححاً ومصرحاً بما نصه : (صوابه شبيه بالزائد . ومثلها « لولا » و « رب » ؛ لأن الزائد لا يفيد شيئاً غير التوكيد ؛ وهذه - الحروف - تفيد التبرجى والانتعاض والتقليل . وإنما أشبهت الزائد في أنها لا تتعلق بشئ ... اهـ) وهذا نص واضح المرمى . وله صلة أيضاً بما سيجيء في هذه الزيادة والتفصيل

... ..
 وصائح هنا ، فيجوز في كلمة : « صائح » المطفوفة ، الأمران الجائزان في المطفوف عليه . . . ويجوز أن يكون المطفوف هنا معرفة ، نحو : رب زائر كريم وأخيه أقيلاً ، مع أن المطفوف في حكم المطفوف عليه ، فهو بمنزلة الاسم الذي دخلت عليه « رب » فحقه أن يكون نكرة كمجرورها ، إلا أن الأساليب العربية تدل على أنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ، وهذا معنى قول النحاة : قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل^(١).

(ب) إذا دخل الحرف : « رب » على الجمل بنوعيهما ، وصار مكفوفاً بسبب اتصاله « بما » الكافة — فإن معناه يبقى على حاله من إفادة التكرير أو التقليل على حسب القرائن — كما أشرنا من قبل^(٢) — ولكن التكرير أو التقليل في هذه الحالة يكون منصّباً على النسبة التي في الجملة ، وهي النسبة الدائرة بين طرفيها ؛ ففي مثل : ربما أتى الغائب ، أو ربما الغائب آت يكون التقليل والتكرير واقعاً على نسبة الإتيان للغائب . وقيل : إن معنى « رب » المكفوفة ، هو : التحقيق .

(١) تكررت الإشارة لهذا في أبواب مختلفة ، ولا سيما باب الاستثناء ، عند الكلام على حكم المستثنى بإلا إذا كان تاماً غير موجب . (٢) في رقم ٢ من هامش ص ٤٠١ .

المسألة ٩١ :

هـ - حذف حرف الجر مع إبقاء عمله

يجوز أن يحذف حرف الجر ، ويبقى عمله كما كان قبل الحذف . ويطرّد هذا في مواضع قياسية ؛ أشهرها أربعة عشر ، مرّ بعضها في مواضع متفرقة^(١) .
١ - أن يكون حرف الجر هو « رُبَّ » بشرط أن تكون مسبوقه « بالواو » ، أو : « الفاء » ، أو « بل » - كما سبق قريباً عند الكلام عليها^(٢) - نحو :

وعامل بالحرام ، يأمرُ بالـ بـيرٍ ؛ كهادٍ يخوض في الظلمِ .
٢ - أن يكون الاسم المجرور بالحرف مصدرًا مؤولا من « أن » مع معموليها ، أو من « أن » والفعل والفاعل ؛ نحو : فرحت أن الصانع بارعٌ ، أو أفرحُ أن يبرع الصانع . والتقدير فيهما : فرحت ببراعة الصانع أو : أفرح . ولا بد من أمن اللبس قبل حذف حرف الجر على الوجه الذي شرحناه في مكانه من باب تعدية الفعل ولزومه^(٣) .

٣ - أن يكون حرف الجر حرفاً من حروف القسم ، والاسم المجرور به موقوف للجلالة (الله) ؛ نحو : الله لأكثرن من العمل النافع ، أي : بالله . . .^(٤)
٤ - أن يكون حرف الجر داخلا على تمييز « كم » الاستفهامية ، بشرط أن تكون مجرورة بحرف جر مذكور قبلها ؛ نحو ؛ بكم درهم اشتريت كتابك ؟ أي : بكم من درهم^(٥) . . . ؟

(١) بعضها في ص ١٣٤ وفي هذه الصفحة تفصيلات هامة .

(٢) ص ٤٠٢ . (٣) ص ١٣٦ . وقلنا هناك أن الباء الجارة التي بعد صيغة « أفعل » في التصجب يجوز حذفها إن كان المجرور بها مصدرًا مؤولا من « أن » والجملة الفعلية بعدها . والنحاة لا يميزون حذفها إن كان المصدر مؤولا من أن ومعمولها . ولا داعي لهذه التفرقة في مسألة التصجب لأن حذف الجار مطرد قبل « أن » وأن .

وإذا حذفت الباء في التصجب أتقدر أم لا تقدر ؟ وأيانا كما أشرنا في ج ٣ باب التصجب .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في ص ٣٨١ . (٥) هذا هو الراجح ، وهناك رأى آخر يقول إن « كم » الاستفهامية مضافة إلى تمييزها . أما تمييز « كم » الخبرية فالمشهور أنه المضاف إليه وهي المضاف ، وقيل إنه مجرور بـ « من » محذوفة كما سيأتي في ج ٤ .

٥- أن يكون حرف الجر مع مجروره واقعين في جواب سؤال ، وهذا السؤال مشتمل على نظير لحرف الجر المحذوف ؛ كأن يقال : في أى بلد قضيت الأمس ؟ فيجواب : القاهرة . أى : في القاهرة .

٦- أن يكون حرف الجر واقعاً هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف ، بغير فاصل بين الحرفين ، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف . كقولهم : ألا تفكر في تركيب جسمك لترى قدرة الله العجيبة ، والسموات ؛ لترى ما يحير العقول ، وخواص المادة ؛ لترى الإبداع والإعجاز أى : في السموات - وفي خواص المادة وقد حذف الحرف : « في » ؛ لأنه مع مجروره معطوف بالواو بغير فاصل بينهما . والمعطوف عليه وهو « تركيب » مشتمل على حرف جر قبله ؛ مماثل للمحذوف^(١) .

٧- أن يكون حرف الجر واقعاً هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف مع وجود « لا » فاصلة بين حرف العطف وحرف الجر ؛ نحو : ما للفتى سلاح إلا علمه النافع ، ولا الفتاة إلا فنها العملي أى : ولا للفتاة

٨- أن يكون حرف الجر كالسابق ولكن الحرف الفاصل هو : « لو » ؛ كقولهم : من تعود الاعتماد على غيره ، ولو أهله ؛ فقد استحق الخيبة والإخفاق أى : ولو على أهله

٩- أن يكون حرف الجر واقعاً هو ومجروره في سؤال بالهمزة ، وهذا السؤال ناشئ من كلام مشتمل على نظير للحرف المحذوف ؛ كأن يقال : أعجبت بمحمود . فيسأل القائل : أمحمود النجار ؟ أى : أمحمود النجار ؟

(١) وليس من هذا النوع بيت ابن مالك في باب المغرب والمبني وهو :

فأرفع بضم ، وأنصب فتحاً ، وجراً كسراً : كذكر الله عبده يسراً
فأصل الكلام : أرفع بضم ، وأنصب يفتح ، وجر بكسر ؛ فحذف حرف الجر وهو الياء ونصب الاسم المجرور به على ما يسمى : نزع الخافض ، لوجود فاصل متنوع (وقد سبق الكلام عليه في هذا الجزء في باب تعدية الفعل ولزومه ص ١٣٩ كما سبق الكلام على البيت السابق في ج ١ ص ٦٨ م ٧) .
وليس من الجائز في البيت أن يبق الاسمان مجرورين بعد حذف حرف الجر كما كانا قبل حذفه .

١٠ - أن يكون حرف الجر مجروره واقعين بعد « هلا » التي للتخصيص بشرط أن يكون التخصيص وارداً بعد كلام مشتمل على مثل حرف الجر المخفض؛ كأن يقال : سأصدق بذرهم ، فيقال : هلا نقود ، أى : بنقود ، والمراد : هلا تصدق بنقود .

١١ - أن يكون حرف الجر هو : « لام التعليل » الداخلة على : « كى » المصدرية ؛ نحو : يجيد الصانع صناعته كى يقبل الناس عليه . أى : لكى يقبل الناس عليه ، بمعنى : لإقبالهم عليه .

١٢ - أن يكون حرف الجر داخلاً على المعطوف على خبر « ليس » أو خبر « ما » الحجازية بشرط أن يكون كل منهما صالحاً للدخول حرف الجر عليه^(١) ؛ نحو : لست مَرْجِعاً فرصة ضاعت ، ولا قادرٍ على رَدِّها . فكلمة « قادر » مجرورة لأنها معطوفة على خبر ليس : (مَرْجِعاً) ، وهذا الخبر يجوز جره بالباء فيقال : لست بمراجع . فكأنها موجودة توهمًا وتخيلاً . وعلى أساس هذا الجواز الموهوم عطفنا عليه بالجر ؛ وهذا هو العطف الذى يسميه النحاة : « العطف على التوهم » . وقد سبق^(٢) إبداء الرأى فيه تفصيلاً ، وأنه لا يصح الالتجاء إليه ، ولا القياس على ما وردته .

١٣ - أن يكون حرف الجر مسبوفاً « إن » الشرطية ، وقبلهما كلام يشتمل على مثل للحرف المخفض ، نحو سلم على من تختاره ، إن محمد ، وإن على ، وإن حامد . التقدير : إن شئت سلم على محمد ، وإن شئت سلم على على ، وإن شئت سلم على حامد . وبالرغم من جواز هذا فالمخفض فيه كثير ، والمراد قد يخفى . فن المستحسن عدم محاكاته قدر الاستطاعة .

١٤ - أن يكون حرف الجر مسبوفاً بقاء الجزاء الواقعة فى جواب شرط . نحو : اعترمت على رحلة طويلة؛ إن لم تكن طويلة فقصيرة ، أى : فعلى رحلة قصيرة . ويقال فى هذا الموضع ما قيل فى سابقه من عدم القياس عليه قدر الاستطاعة .

(١) بأن يكون خبرها اسماً ، وأن يكون الذى المنصب عليه باتياً ، لم ينتقض بإلا . . . على الوجه الذى سبق فى بابها ج ١ ص ٥٢ المسألة ٤٩ وما بعدها .

(٢) فى ص ٢٧٢ عند الكلام على « غير » الاستثنائية وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٣٦ ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩ .

هذا وجميع التأويلات والتفديرات السابقة جائزة وليست محتومة ؛ بل إن الكثير منها يجوز فيه أوجه إعرابية أخرى ؛ قد تكون أيسر ، والمعنى عليها أوضح واختيار هذه أو تلك متروك لمقدرة المتكلم والسامع ، وخبرتهما بدرجات الكلام قوة ، وضعفاً ، وحسناً ، وقبحاً . مع التزام الصحة التزاماً دقيقاً ، والبعد عن الخطأ في كل حالة . ومن الخير أن نترك ما فيه غموض وإلباس إلى ما لا خفاء فيه ولا إبهام ، لأن اللغة ليست تعمية والغازاً ، وإلا فقدت خاصتها ، وعجزت عن أداء مهمتها وهذا أساس يجب مراعاته عند استخدامها ، وفي كل شأن من شئونها .

تلك مواضع حذف حرف الجر حذفاً قياسياً مطرداً مع إبقاء عمله . وهناك أمثلة مسموعة وقع الحذف فيها مخالفاً ما سبق ، ولا شأن لنا بها ؛ فهي مقصورة على السماع ؛ لا يجوز محاكاتها ؛ لعدم اطرادها^(١) .

(١) وفيما سبق من حذف الجار وإبقاء عمله ومشابهه « رب » في هذا ، وفي أن حذفه قد يكون مطرداً أو غير مطرد - يقول ابن مالك :

وقَدْ يُحَرَّفُ بِمَوْسَى : « رَبُّ » لَكَى حَذَفَ ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا
أى : أن حرفاً غير « رب » قد تجر الاسم بعدها مع حذفها . وأن بعض حالات الحذف والجر قد يكون مطرداً .

المسألة ٩٢ :

و - نيابة حرف جر عن آخر

يتردد بين النحاة أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ؛ فيتوهم من لا دراية أن المراد جواز وضع حرف مكان آخر بغير ضابط ، ولا توقف على اشتراك بينهما في المعنى ، ولا تشابه في الدلالة . وهذا ضرب من الفهم المتغلغل في الخطأ .

أما حقيقة الأمر في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض فتتلخص في مذهبين : الأول : أنه ليس لحرف الجر إلا معنى واحدٌ يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز فالحرف : « في » يؤدي معنى واحداً حقيقياً هو : « الظرفية » . والحرف : « على » يؤدي معنى واحداً حقيقياً هو : « الاستعلاء » . والحرف : « من » يؤدي : « الابتداء » ، والحرف : « إلى » يؤدي : « الانتهاء » وهكذا فإن أدّى الحرف معنى آخر غير المعنى الأصلي الخاص به وجب القول : بأنه يؤدي المعنى الجديد إما تأدية مجازية (أى : من طريق المجاز ، لا الحقيقة) ، وإما بتضمين الفعل^(١) أو العامل الذي يتعلق به حرف الجر ومجروره ، معنى فعل أو عامل آخر يتعدى بهذا الحرف . فحرف الجر مقصور على تأدية معنى حقيقى واحد يختص به ، ولا يؤدي غيره إلا من طريق المجاز في هذا الحرف ، أو من طريق التضمين في العامل الذي يتعلق به الجار مع مجروره . ومن الأمثلة الحرف : « في » : فعناه : الظرفية (أى : الدلالة على أن شيئاً يحوى بين جوانبه شيئاً آخر كما سبق) ، فإذا قلنا : الماء في الكوب ، فمعنا أن الكوب يحوى بين جوانبه الماء ؛ فيكون الحرف : « في » مستعملاً في تأدية معناه الحقيقى الأصيل . ولكن إذا قلنا : غرّد الطائر في الغصن لم نفهم أن الغصن يحوى في داخله وبين جوانبه الطائر المغرد ؛ لاستحالة هذا . وإنما نفهم أنه كان على الغصن وفوقه ، لا بين ثناياه . فالحرف : « في » قد أدّى معنى ليس بمعناه

(١) سبق شرح التضمين في هذا الجزء ، ص ١٣٨ من باب تغذية الفعل . ولأهميته سجلنا له بحثاً مستقلاً آخر هذا الجزء ص ٤٣٤ .

الحقيقى الأصل ، فالمعنى الجديد ؛ وهو : « القوية » ، أو « الاستعلاء » إنما يؤديه حرف آخر مخصص بتأديته ؛ هو : « على » فلو راعينا الاختصاص وحده قلنا : غرد الطائر على الغصن ، فالحرف : « فى » قد أدى معنى ليس من اختصاصه ، بل هو من اختصاص غيره . وهذه التأدية ليست على سبيل الحقيقة وإنما على سبيل المجاز . وقد اجتمع للحرف : « فى » الشرطان اللذان لا بد من تحققهما لصحة استعمال المجاز^(١) ، فالاستعلاء بما يقتضيه من تمكن وثبات شبيه بالظرفية التى تقتضى التمكن والثبات أيضاً . فاستعملنا « الظرفية » مكان « الاستعلاء » ؛ بسبب التشابه الذى بينهما ، واستعملنا الحرف الدال على « الظرفية » مكان الحرف الدال على الاستعلاء ؛ تبعاً لذلك . وكل هذا على سبيل المجاز . والقرينة الدالة على أنه مجاز (أى : على أن الحرف : « فى » مستعمل فى غير معناه الأصل) وجود الفعل : « غرد » ؛ إذ لا يقع التغريد فى داخل الغصن ؛ وإنما يكون فوقه ، فهذه القرينة هى المانعة من إرادة المعنى الأصل .

ومن الأمثلة : « على » ؛ فهو حرف جر يقتصر عندهم على معنى حقيقى واحد ؛ هو : « الاستعلاء » . فإذا قلنا : الكتاب على المكتب ، فهما هذا المعنى الحقيقى الدال على أن شيئاً فوق آخر . فالحرف مستعمل فى معناه الأصل لكن إذا قلنا : اشكر المحسن على إحسانه ، لم نفهم الاستعلاء الحقيقى ، ولم يرد على خاطرنا أن الشكر قد حل واستقر فوق الإحسان ؛ لاستحالة هذا ، وإنما الذى يخطر ببالنا هو أن المراد : اشكر المحسن لإحسانه ، فالحرف : « على » قد جاء فى مكان : « اللام » التى معناها : « السببية » ، أو « التعليل » . فأفاد ما تفيد اللام ولكن إفادته على سبيل المجاز ؛ ذلك أن لام التعليل تفيد التمكن والاتصال القوى بين السبب والمسبب ، أو بين العلة والمعلول ؛ والاستعلاء يشبهها فى أنه يفيد التمكن والاتصال بين الشئين ؛ فلهذا التشابه صح استعمال الاستعلاء مجازاً . مكان السببية والتعليل . وتبع ذلك استعمال الحرف الدال على الاستعلاء مكان الحرف الدال على السببية ، والقرينة الدالة على أن الحرف : « على » مستعمل

(١) ها : العلاقة بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه ، والقرينة التى تصرف اللحن عن المعنى الأصل إلى المعنى المجازى الجديد .

في غير حقيقته وجود الفعل : « اشكر » إذ لا يستقر الشكر فوق الإحسان ، ولا يوضع فوقه وضعاً حقيقياً .

ومثل ما سبق يقال في بقية حروف الجر حين يؤدي الواحد منها معنيين أو أكثر .
أما أمثلة التضمين^(١) في العامل فنراها قول بعض الأدباء : « تأيت من صحبة فلان بعد أن سقاني بمر فعالة » . والأصل : تأيت عن صحبة فلان ، بعد أن سقاني من مر فعالة . ولكنه ضمن الفعل : « نأى » الذى لا يتعدى هنا بالحرف « من » معنى فعل آخر يتعدى بها ؛ هو : « بُعد » ، أو « صَجِر » ؛ فالمراد : « بُعدتُ » ؛ أو « صَجِرْتُ » من صحبة فلان . كما ضمنَّ الفعل : « سقى » الذى لا يتعدى هنا « بالباء » معنى فعل آخر يتعدى بها ؛ هو : « آذى » ، أو « تناول » . فالمراد : آذاني ، أو تناولني بمرِّ فعالة وكذلك : شربت بماء عذب ؛ فإن الفعل شرب قد ضمَّن معنى الفعل : « رَوَى » فالأصل : رَوَيْتُ . وهكذا بقية حروف الجر .

والمذهب الثانى : أن قصر الحرف على معنى واحد ، تعسف وتحكم لا مسوغ له ، فما الحرف إلا كلمة ؛ كسائر الكلمات الاسمية والفعلية وهذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدي الواحدة منها عدة معانٍ حقيقية ، لا مجازية ، ولا يتوقف العقل في فهم دلالتها الحقيقية فهماً سريعاً . فما الداعي لإخراج الحرف من أمر يدخل فيه غيره ، ولإبعاده عما يجرى على نظائره ؟

إنه نظيرها ؛ فإذا اشتهر معناه في العرف ، وشاعت دلالاته ؛ بحيث يفهما السامع بغير غموض ، كان المعنى حقيقياً لا مجازياً ، وكانت الدلالة أصيلة لا علاقة لها بالمجاز ، ولا بالتضمن ولا بغيرهما ، فالأساس الذى يعتمد عليه هذا المذهب في الحكم على معنى الحرف بالحقيقة هو شهرة هذا المعنى وشيوعه ، بحيث يتبادر ويتضح سريعاً عند السامع ؛ لأن هذه المبادرة علامة الحقيقة . وإن من يسمع قول القائل : (كنت في الصحراء ، ونقِدَ ما معي من الماء ، وكدت أهلك من الظمأ ، حتى صادفت بئراً شربت من مائها العذب ما حفظ حياتي التي تعرضت للخطر من يومين . . .) سيدرك سريعاً معنى الحرف : « من » وقد تكرر في الكلام بمكان مختلفة :

(١) الأمثلة السابقة صالحة لتضمين الفعل مع بقاء حرف الجر على معناه الحقيقى . وكذا نظائرها .

أولاً : بيان الجنس. وثانيها : السببية ، وثالثها : البعضية . ورابعها : الابتداء

كذلك من يسمع قول القائل : (إني بصير في الغناء ؛ يستهويني ، ويملك مشاعري إذا كان لحنه شجيئاً ، وعبارته رصينة ؛ وكالآيات التي مطلعها :

رُبَّ ورقاءَ هَتُوفٍ في الضُّحَا ذاتِ شَجْوٍ صَدَحَتْ في فَنَنِ

فإن معاني الحرف : « في » ستبتدر إلى ذهنه . فالأول : للإلصاق . والثاني : للظرفية . والثالث : للاستعلاء . وكل واحد من المعاني السالفة يقفز إلى الذهن سريعاً بمجرد سماع حرف الجر خلال جملته . وهذا علامة الحقيقة — كما سبق —

فإذا كان المعنى من الشيوخ ، والوضوح ؛ وسرعة الورد على الخاطر — بالصورة التي ذكرناها ، فقيم المجاز أو التضمين أو غيرهما ؟ إن المجاز أو التضمين أو نحوهما يقبلان ، بل يتحتمان حين لا يبتدر المعنى إلى الذهن ، ولا يسارع الذهن إلى التقاطه ؛ بسبب علم شيوخه شيوعاً يجعله واضحاً جلياً ، وبسبب علم اشتهاه شهرة تكفي لكشف دلالاته في يسر وجلاء . أما إذا شاع واشتهر وتكشف للذهن سريعاً فإن هذا يكون علامة الحقيقة — كما قلنا — . فلا داعي للدول عنها ، ولا عن قبولها براحة واطمئنان .

وهذا رأى نفيس أشار بالأخذ به ، والاقتصار عليه ، كثير من المحققين^(١) .

(١) كما حوى : المفضي ، والتصريح ، وكالصبيان والخضري في باب « حروف الجر » عند الكلام على الحرف : « من » وشرح بيت ابن مالك الذي أورده :

بَعْضٌ ، وَبَيْنٌ ، وَابْتَدَى فِي الْأَمْكِنَةِ

فقد وصفوا المذهب الثاني بأنه أقل تكلفاً وتمسكاً .

زيادة وتفصيل :

لا شك أن المذهب الثاني نفيس كما سبق ؛ لأنه عمليّ وبعيد من الالتجاء إلى المجاز ، والتأويل ، ونحوهما من غير حاجة . فلا غرابة في أن يؤدي الحرف عدة معان مختلفة . وكلها حقيقى — كما سبق — ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد ، لأن هذا كثير في اللغة ، ويسمى : المشترك اللفظي^(١) . وهناك سبب آخر يؤيد أصحاب المذهب الثاني هو أن الباحثين متفقون على أن المجاز إذا اشتهر معناه ، وشاع بين الناطقين به ، انتقل هذا المجاز إلى نوع جديد آخر يسمى : « الحقيقة العرفية » (ولها بحث مستفيض في مكانها بين أبواب البلاغة) ومن أشهر أحكامها : أنها في أصلها مجاز قائم على ركنين : علاقة بين المشبه والمشبّه به ، وقرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي . فإذا اشتهر المجاز وشاع استعماله تناسى الناس أصله ، واختفى ركناه ، واستغنى عنهما وعن اسمه ، ودخل في عداد نوع جديد يخالفه ، ويسمى : « الحقيقة العرفية » فلو سلّمنا أن حرف الجر لا يؤدي إلا معنى واحداً أصلياً ، وأن ما زاد عليه ليس بأصل ، لكان بعد اشتهاره وشيوعه في المعنى الجديد داخلًا في الحقيقة العرفية ، وهى ليست بمجاز .

(١) الحق أنه لا سبيل للحكم على معنى من معاني المشترك اللفظي بأنه « مجازى » أو أن في عامله « تفسيناً » ؛ لأن هذا يقتضينا أن نعرف المعنى الأصل الذى وضع له اللفظ أولاً ، واستعمل فيه ثم انتقل منه بعد ذلك إلى غيره من طريق المجاز أو التضمين ، أى : أنه لابد من معرفة أقدم المعنيين في الاستعمال ليكون هذا الأقدم هو الأصل ، والمتأخر عنه هو الحادث مجازاً أو تفسيناً . وهذا أمر لم يتحقق حتى اليوم في أكثر المعاني التى يؤديها كل حرف من حروف الجر ، وهى معان مرددة في أفصح الكلام العربى — قرآنًا وغير قرآن ، ولا سبيل للحكم التقاطع بأن معنى معيناً منها أسبق في الاستعمال من معنى آخر ، وإذا لا سبيل للحكم الوثيق بأن واحداً من تلك المعاني هو وحده الحقيقى ، وأن ما عداه هو المجازى أو التفسينى بل إن هذا يلاحظ في كل معنى مجازى آخر يجرى في غير الحرف .

وقد رأى أحد المستشرقين ضرورة وضع معجم خاص يوضح أقدمية الكلمات وتاريخ ميلادها ، وتجريد هذه المهمة ، ولكن المنية عاجلته في أول مراحل العمل .

بحث مستقل

في :

(مذ) و (منذ) من الوجهتين اللفظية والمعنوية^(١)

قال الباحث :

طالما أنعمت النظر في هاتين الكلمتين ، ورجعت إلى ما دونه فيهما النحاة واللغويون . فكنت أجد أحياناً عتياً ومشقة في استخلاص حكم ، أو تلخيص خلاف ، أو دفع إشكال . ذلك بأن هذه المادة مبثرة في الكتب قديمها وحديثها ؛ فما في هذا ليس في ذلك ، مع كثرة الآراء ، واشتداد الخلاف ، وتباين التفسيرات والشروح .

فما زلت في مراجعة وبحث ، حتى اجتمع لي من ذلك فصل صالح ، حاولت أن أذلل فيه ما استصعب ، وأن أشرح ما خفى ، بالموازنة والترجيح .

ولا أدعي أنني أحطت بالموضوع جميعه . فهذا مالا سبيل إليه في وجيز كهذا . ولكنني أرجو أن أكون قد عبّدت الطريق ، ومهدت السبيل للباحثين والمستفيدين . فأقول :

(١) يقع مذ ومنذ^(٢) اسمين :

١ - إن كان ما بعدهما اسمًا مرفوعًا ، معرفة ، أو نكرة معدودة لفظًا أو معنى كما سيأتي :

٢ - أو كان ما بعدهما فعلًا ماضيًا^(٣) .

٣ - أو كان ما بعدهما جملة اسمية .

(١) هذا بحث واف ، سبق في ص ٢٣٦ و ٢٩٦ أن وعدنا بتسجيله آخر هذا الجزء ؛ لعظم أثره لدى المتخصصين ، إذ جمع أكثر المفرق من مسائلهما ، وأحكامهما ، وتميز بآراء صائبة استقل بها صاحبه ، وإن كان بعضها مختلفًا ، أو مقتصرًا لمزيد تحقيق ، أو قوة استدلال تحمل على الإقناع . وقد نقلناه بشروحه وهو أشبه - وربما أبدينا تعليقًا على بعضها - عن الجزء الثالث من مجلة المجمع القوي القاهرة ، (ص ٢٥٤ وما بعدها) حيث سجلته لعضو جليل من أعضاء المجمع السابقين ، هو : الأستاذ أحمد الموماري . رحمة الله عليه .

(٢) قال في المجمع : وكسر ميمها لغة اله في الحصري : والراجع أن أصل (مذ) (منذ) ، حلفت النون تخفيفًا ؛ بدليل ضمها للاقلا ساكن ، كمنذ اليوم . ولولا هذا لكسرت في أصل التخلص . وبعضهم يضمها بلا ساكن أصلاً ه .

(٣) فلا يجوز : مذ يقوم ، لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيًا ، فلا يجتمع مع المستقبل ه صيان .

فالحالة الأولى (وفيها الأسماء المرفوعة نكرة معلودة) ، نحو : ما رأيته مذ
أومئذ يومان ، أو عشرة أيام ، أو خمسة عشر يوماً ، أو عشرين يوماً ، أو مائة
يوم ، أو ألف يوم ، أو ألفاً يوم ، أو سنة ، أو شهر أو يوم^(١) . ومثال المعرفة
ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة .

فقد أومئذ اسم مبتدأ^(٢) . والخبر واجب التأخير معهما . وجوز بعضهم أن
يكونا خبرين لما بعدهما .

والحالة الثانية ، نحو : ركب أخى مذ أو منذ حضرت السيارة . فقد أومئذ
اسم منصوب المحل على الظرفية . والعامل فيه (ركب) . وهو مضاف إلى الجملة

(١) على أن يكون اليوم هو الفلكي المقسم ساعات ، لا الليث من طلوع الشمس إلى غروبها ،
كما ستفصله .

(٢) قال الخضرى عند قول ابن عقيل : (قد اسم مبتدأ إلخ) ما يأتي : وسوفه كونها معرفة في
المعنى . لأنها إن كان الزمان ماضياً ، كما في المثال الأول (وهو قول ابن عقيل : ما رأيته مذ يوم
الجمعة) ، فعنها : أول مدة عدم الرؤية كذا . وإن كان حاضراً ، كما في المثال الثاني (وهو قول
ابن عقيل : ما رأيته مذ شهرنا) وهو ما خالف فيه أكثر العرب ، كما سيمر بك ، أو كان معدوداً
كما رأيته : ومذ يومان ، فعنها في المدة ، أى : مدة عدم الرؤية شهرنا ، أو يومان . وفى تأويل خبريهما
كلام كثير وتكلف لا يعني . وفى الصحاح : ويصلح أن يكون اسمين ، فترفع ما بعدهما على التاريخ ،
أو على التوقيت . فتقول في التاريخ : ما رأيته مذ يوم الجمعة . أى : أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة .
وتقول في التوقيت : ما رأيته مذ سنة . أى : أمد ذلك سنة . ولا تقع ها هنا إلا نكرة . لأنك لا تقول :
مذ سنة كذا .

وقوله : « ولا تقع ها هنا إلا نكرة » ، يريد بقوله : (ها هنا) حالة إرادة التوقيت ، لأنك
لو قلت مثلاً : مذ أو منذ عشرين الهجرة فعنها على ما قرر الجوهري : أمد ذلك سنة عشرين الهجرة ،
وهو لغو .

أقول : ولا أرى ما يمنع أن تدخل نحو هذا المثال في باب (التاريخ) . فيكون معنى (ما حصل
كذا مذ أو منذ سنة عشرين الهجرة ، مثلاً) : أول انقطاع الحصول سنة عشرين الهجرة .

ولم يفرق (القاموس) بين التاريخ والتوقيت ، فقال : أرخ الكتاب ، وأرخه ، وأرخه . وقته .
وفى شرحه لقرطبي : وقال الصول : تاريخ كل شيء غايته ووقته الذى ينتهى إليه . ومنه قيل : فلان
تاريخ قومه ، أى : إليه ينتهى شرحهم ورياستهم .

وقال فى المصباح : الوقت مقدار من الزمان مفروض لأمر ما . وكل شيء قدرت له حيناً فقد وقته
توقيتاً .

فعل تعريف الصول للتاريخ ، وتعريف المصباح للتوقيت يتضح المقام فى التفرقة بينهما .

بعده . هذا هو المشهور . وقيل : هما مبتدآن^(١) .

والحالة الثالثة نحو :

فما زلت أبغى الخير مذ أنا يافع وليدا وكهلا حيث شبتُ ، وأمردا
فقد هنا ظرف لمضمون ما قبله ، ومضاف إلى الجملة بعده ، على المشهور .
(ب) وتقعان حرفين^(٢) .

١ - بمعنى : (من) الابتدائية ، إن كان المجرور ماضياً معرفة ، نحو :
ما قابلت صديقي مذ أو منذ يوم الأربعاء ، أى : من يوم الأربعاء^(٣) .

٢ - بمعنى : (فى) ، إن كان المجرور حاضراً معرفة ، نحو ما قرأت مذ أو منذ
اليوم ، أو عامين ، أو شهرين ، أو أسبوعين - أو منذ هذا الأسبوع -
أو هذا الشهر ، أو هذه السنة ، مثلاً . ولا يجوز فى الحاضر بعدهما إلا الجهر عند
أكثر العرب .

٣ - بمعنى من وإلى معا ، فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء الفعل
وانتهائه . ويشترط حينئذ :

أولاً : أن يكون الزمان نكرة ، معدوداً لفظاً ، كذ يومين .
ثانياً : أو أن يكون معدوداً معنى ، كمد شهر .

(١) وكذا قيل فى الحالة الثالثة الآتية أيضاً : قال الخضرى : والجملة بعدهما خبر ، بتقدير
زمن مضاف إليها (أى : إلى الجملة) . والتقدير فى : (جئت مذ دعا) وقت الجيء هو زمن دعائه .
وفى البيت المار ، (فما زلت أبغى الخير إلخ) : أول وقت طلبي الخير هو وقت كوني يافعا : فجملة مذ
إلخ مستأنفة كما مر ١ هـ .

(٢) قال فى الجمع : ومذ ومنذ لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر . . . وأجاز المبرد
أن يجر مضمرة الزمان ، نحو : يوم الخميس ما رأيته منذ ، أو مده . ورد بأن العرب لم تقله ١ هـ .
وكونهما حرفين فى هذه الأحوال الثلاثة هو مذهب الجمهور . وقيل : هما ظرفان فى موضع نصب
بالفعل - قبلهما - ورد هذا المذهب بما لا محل له هنا .

(٣) قال فى الجمع : ويجوز وقوع المصدر بعدهما ، نحو : ما رأيته مذ قدوم زيد ، بالرفع
والجر وهو على حذف زمان ، أى : مذ زمن قدوم زيد . ويجوز وقوع (أن) وصلتها بعدهما ، نحو :
ما رأيته مذ أن الله خلقنى . فيحكم على موضعها بما حكم به لفظ المصدر ، من وقع أو جر . وهو على
تقدير زمان أيضاً ١ هـ . قال الشاطبى : أما إن كسرت (أى : إن) فالاسمية متبعة ١ هـ .

لأنهما لا يجزان المبهم. أى : ما عملتُ كذا من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها ، وما عملت كذا من ابتداء شهر إلى انتهائه .

والمراد بالمبهم هنا الوقت النكرة غير المحدود لفظاً أو معنى ، نحو : (برهة) ولا ينافيه قول زهير بن أبى سلمى :

لن الديار بقنّة الحِجر أقوين مذ حيجّ ومذ دهر^(١)

لأن الدهر متعدد فى المعنى^(٢).

ويأتون بهذا البيت أيضاً شاهداً على قلة البحر بعد (مذ) فى الماضى . أما (منذ) فما بعده يرجع جره فى الماضى^(٣) .

(١) المراد بالحجر : حجر شؤد . وقوله : أقوين ، أى : خلون .

(٢) نقلنا هذا التعليل عن الصبان ، وهو أيضاً فى غيره من كتب المتكلمين .

(٣) ما قاله الباحث هنا فى تعريف : « الظرف المبهم » لا يشمل أنواعاً كثيرة نص عليها النحاة

فى تعريفهم النقيض ، الذى عرضناه فى هامش ص ٢٠٥ ، وبه تزول بعض الشبهات التى اعترضت الباحث .

تنبيهات وإيضاحات

(١) قد رأيت في الأحوال الثلاث التي يقع فيها مذ ومنذ حرفين .

١ - أن المجرور وقت^(١) . ٢ - وأن هذا الوقت متصرف^(٢) .

(١) ما يسأل به عن الوقت كالوقت ، بشرط أن يكون ما يستعمل ظرفاً . فتقول : مذ كم ومنذ متى ؟ ومنذ أي وقت ؟ ولا تقول : مذ ما ، لأن (ما) لا تكون ظرفاً هـ صيان - أي : فتقول مثلاً : (١) منذ كم يوم ركبت البحر ؟ كما يجوز أن تقول : منذ كم ركبت البحر ، بخلاف التمييز للم به . وفي حالة ذكر التمييز هنا يجوز نصبه وبجره بمن مضمرة - وقال في الجمع عند الكلام على وقوع الاسم مجروراً بهما ما يل : والمجهور على أنها حيثتد حرفاً جر ، لإيصالها للفعل إلى (كم) كما يوصل حرف الجر . تقول : منذ كم صرت ، كما تقول : بكم اشتريت هـ . وتقول : (٢) منذ متى تمت ؟ - وتقول : (٣) منذ أي وقت طار أعوك ؟

وتقول في الإجابة عن (١) : ركبت منذ أو مذ ليلتين - وعن (٢) : تمت منذ أو مذ مساء اليوم الماضي - وعن (٣) : طار أعى منذ أو مذ طلوع الفجر ، مثلاً .
ومعنى الإجابة الأولى : ركبت من ابتداء الليلتين إلى انتهائهما - ومعنى الإجابة الثانية : تمت من مساء اليوم الماضي ، بوضع (من) الابتدائية في مكان مذ أو منذ - ومعنى الإجابة الثالثة : طار أعى منذ زمن طلوع الفجر ، على تقدير (زمن) مضاف إلى المصدر . فمذ أو مذ ، بمعنى (من) الابتدائية هنا أيضاً - ويجوز في هذا المثال رفع (طلوع) ، ويكون المعنى حيثتد : أول طبرانه وقت طلوع الفجر . وقد جازت هذه الإجابات الثلاث في الإثبات ، لأن العامل متطاول فيها جميعاً ، وسيمر بك معنى (المتطاول) والتمثيل له .

(٢) فلا تقول : ما رأيته منذ بحر ، تريد بحر يوم بعينه . وقال ابن عقيل : . . . نحو : بحر ، إذا أردته من يوم بعينه . فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف ، كقوله تعالى : « إلا آل لوط نجيتاهم بحر » هـ فقال الخفصري : « قوله نحو بحر » ، مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلاً ، إذا كان معيناً . واعتراضه (يقصد العلامة الصبان) بأنه متصرف ، بدليل : « نجيتاهم بحر » فيه نظر ظاهر ؛ لأن هذا غير معين ، كما هو صريح الشرح ، والكلام في المعين هـ .

وفي الشأن : . . . ولقيته بحراً ، وبحر بلا تنوين . ولقيته بالسمر الأعلى (أي في أعلى السحرين وهما بحر مع الصبح وبحر قبله هـ من الأساس) . . . ولقيته بحراً يا هذا ، إذا أردت به بحر ليلتك لم تصرفه ، لأنه معمول عن الألف واللام ، وهو معرفة . وقد غلب عليه التصريف بغير إضافة ولا ألف ولا م . . . وإذا نكرت « بحر » صرفته كما قال تعالى : « إلا آل لوط نجيتاهم بحر » . أجراه ، (أي : صرفه) لأنه نكرة ، كقولك : نجيتاهم بليل . قال : فإذا ألقت العرب منه الباء لم يجره ، فقالوا : فعلت هذا سحر يا فتى . . . وقال الزجاج ، وهو قول سيبويه : بحر : إذا كان نكرة ؛ يراد بحر من الأسفار ، انصرف . تقول : . . . أثبتت زيدا بحراً من الأسفار . فإذا أردت بحر يومك قلت : أثبتته بحراً يا هذا . . . وتقول : سر على فرسك بحراً يا فتى هـ .

بقى (بحر) المنصرف . فهل يجوز أن تقول : ما رأيته مذ أو منذ بحر ؟ والجواب : لا . لأنهما لا يجزمان المجهوم ، كما مر بك .

٣- وأنه معين لا مُبهم . وقد فسرنا معنى الإبهام آنفًا .

٤- وأنه ماضٍ أو حاضِر ، لا مستقبل ، لما تقدم .

(ب) وقد رأيت في عاملهما في هذه الأحوال الثلاث :

١- أنه فعل ماضٍ .

٢- وأنه منى يصح تكرره .

وقد يأتي مثبتًا ، بشرط أن يكون متطاولًا ، نحو : سرت منذ يوم الخميس . والمراد بالتطاول : أن يكون في طبيعة الحدث معنى الاستمرار كالسير ، فإن من شأنه التطاول . وكالتنوم والمشي والكلام ، وهكذا . وتوفية للمقام ، نذكر عبارة الخضرى في هذا الموضوع ، قال :

« شرط عاملهما كونه ماضيًا ، إما منفيًا يصح تكرره ، كما رأيته منذ يوم الجمعة ، أو مثبتًا متطاولًا ، كسرت منذ يوم الخميس . بخلاف : قتلته ، أو ما قتلته منذ كذا ، فإن قلت : ما قتلته منذ كذا ، بلا هاء ، صح . لأن القتل المتعلق بمعين لا يكرر ، بخلاف غيره . ما لم يُتجاوز بالقتل عن الضرب . فتدبر اهـ » .

فقوله : (بخلاف : قتلته . . . إلخ) ، كأن تقول مثلا : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ يوم الجمعة ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى (من) الابتدائية — وكأن تقول مثلا : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ سنتين ، مثلا . مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى من وإلى معًا . فكل هذا غير جائز .

أقول : فهينا قلنا مثلا : قتلته مذ أو منذ يومنا ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى (في) — فعلى مقتضى إطلاق كلامهم لا يجوز مثل هذا ، لبقاء السبب ، وهو : عدم تطاول العامل في حالات الإثبات . ولكنى أرى أنه سائق . إذ ما الذى يمنعا أن نقول مثلا : قتلته اليوم ، أو في هذا اليوم الحاضر ؟

وواضح أنه يجوز لك أن تقول أيضًا : ما قتلته مذ أو منذ يومنا ، وما قتلته مذ أو منذ يومنا — فكلامهم في (التطاول) و (صحة التكرار) مجمل يفتقر إلى تفصيل وتوضيح ^(١) .

(١) ردًا على الباحث أقول : إن التطاول متحقق في المثال الأخير المنفي ؛ فكلامهم واضح ، وهو الصحيح ، وتؤيده التصوص المسموعة الدالة على أنهما بمعنى : « في » . بشرط التكرار أو التطاول ، لا مجرد « في » .

هذا ، ولم أجد فيما لدى من المراجع مثالا للحدث غير المتطاوّل إلا (القتل) .
 وإلى مورد أمثلة له فيما يلي للإيضاح ، لا للحصر فأقول :
 أولا : أومض ، أو — ومض — وفسر الزمخشري الإيماض بأنه لمع خفى ،
 قال : وشِمتْ ومَضَمَة برق كنبضَة عِرْق . ١ هـ
 فالإيماض غير متطاوّل كالقتل ، لأنه عبارة عن لمع خاطف كرجع البصر ،
 أو نبضة العرق — فلا يصح أن نقول مثلا : ومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس ،
 أى : من يوم الخميس . كما لا يجوز أن نقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ
 ليلتين : من ابتدائهما إلى انتهائهما^(١) .
 ولكن يصح أن نقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ ليلتين ، أى : فى ليلتين
 — كما صح أن نقول مثلا : قتلته مذ أو منذ يومنا ، كما قررته آنفاً — كما يصح
 أن نقول مثلا : ما أومض البرق مذ أو منذ يوم الجمعة ، أى : من يوم الجمعة ،
 وما أومض البرق منذ أو منذ ليلتين ، أى : فى ليلتين ، وما أومض البرق مذ أو منذ
 ليلتين ، لأن الحدث هنا يصح تكرره .
 ثانياً : شَرَقَ ، أى بدا وظهر ، يقال : شرقت الشمس ، إذا بدت
 من المشرق . وكذا القمر ، أو النجم . فالشروق غير متطاوّل ، لأنه مجرد الظهور ،
 وهو ملازمة الأفق . وهو لا يستغرق من الوقت إلا ما لا يكاد يذكر . فلا يقال
 مثلا فى الإثبات : شرقت الشمس مذ أو منذ ساعتين ، أى : من ابتدائهما إلى
 انتهائهما . كما أوضحنا مثل هذا من قبل . كما لا يصح أن يقال فى النفي مثلا :
 ما شرقت الشمس مذ أو منذ دقيقتين^(٢) ، لأن شروق الشمس لا يمكن تكرره فى أثناء
 دقيقتين بالنسبة لأفق واحد . وكذا يقال فى سائر الكواكب ، لأنها كلها بحسبان .
 فهب نجماً بعينه يتم دورته فى ثلاث سنين مثلا ، فإنه لا يجوز أن يقال : ما شرقت
 هذا النجم مذ أو منذ ثلاث سنين . لأنه لا يمكن أن يتكرر شروقه فى هذه المدة —
 ويجوز أن يقال : ما شرقت نجم مذ أو منذ ساعتنا . وذلك لأنه شروق متعلق بغير
 معين . فيجوز تكرره .

(١) قد فسر ابن الأعرابي الويض بأن يومض لرماضة ضعيفة ، ثم يخفى ، ثم يومض . . . فهذا
 التكرار المتعاقب قد ينزل منزلة الفعل المتطاوّل فيما يظهر لى . فيصح أن نقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ
 يوم الخميس ، أى استمر هذا منه ، على هذا التفسير .
 (٢) هذا وما حمل عليه — كما يفرد به الباحث — ، مقتصران لتأنيده .

ولا تقول : شرق هذا النجم ، أو نجم مذ أو منذ السبت - ولكنك تقول في الإثبات ، على ما استظهرت آنفاً : شرق هذا النجم ، أو نجم ، أو منذ ساعتنا ، أو ليلتنا ، مثلاً .

ثالثاً : سَنَحَ - قال في الأساس : من المجاز : سَنَحَ له رأى ، أى عرض له . ١٠ هـ ، وفي المصباح : وسَنَحَ لى رأى فى كذا : ظهر . وسَنَحَ الحاطر به : جاد . ١١ هـ .

فأنت ترى أن عُرُوضِ الرأى حَدَثٌ غير متناول ، لأنه طرؤه فاجئٌ . فإذا حصلت الفكرة فقد انقطع السُّنُوح . وذلك لا يستغرق إلا وقتاً يسيراً ، لا يمكن أن يوصف بالتناول . فلا تقول مثلاً : سَنَحَ لى فكرة كذا مذ أو منذ يوم الخميس ، أى : من يوم الخميس ، ولا : سَنَحَ لى فكرة كذا منذ ساعتين . ولكنك تقول ، على ما استظهرت آنفاً : سَنَحَ لى فكرة كذا منذ يومنا ، أو منذ هذه الساعة ، أو الدقيقة ، مثلاً .

وتقول أيضاً ، مثلاً : ما سَنَحَ لى هذه الفكرة مذ أو منذ ساعتين لأن سنوح فكرة بعينها يمكن تكرره فى أثناء ساعتين - ولكن لا يمكن أن تقول : ما سَنَحَ لى فكرة مذ أو منذ ساعتين ، مثلاً : أو مذ أو منذ يومنا . لاستحالة مثل هذا عادة ، فى حال الإنسان الطبيعية .

فقد رأيت فى الأفعال الثلاثة المتقدمة ، وما فرّعنا عليها من الأمثلة أنها ليست كلها سواء^(١) . فقد يجوز فى استعمال أحدها مع مذ أو منذ ما لا يجوز فى الآخر . فالسؤال إذاً راجع لمعنى الفعل الخاص عند استعماله مع مذ أو منذ ، فى الإثبات أو النفي ، وما قد يلابسه من تناول أو تكرار أو علمهما .

(ج) ما اشترط فى مجرور مذ ومنذ وفى عاملهما ، يشترط فى حالة رفع ما بعدهما .

(د) لا تدخل (من) على مذ أو منذ ، ولا يصح العكس أيضاً .

وقد وقعت (إلى) بعدهما ، حيث لا مانع من وقوعها^(٢) . فقد جاء فى اللسان :

(١) فيها تقدم كثير يحتاج للتحصيل . (٢) احترازاً من نحو : ما عملت كذا مذ أو منذ لحظتنا ، فإنه لا يجوز أن تقع (إلى) هنا بعدها ، كما هو ظاهر .

قال سيبويه : أما (مذ) فيكون ابتداء غاية الأيام والأحيان . كما كانت (من) فيما ذكرت لك . ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتهما . وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم ، ومذ غدوة إلى الساعة . وما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه . فجعلت اليوم أول غايته ، وأجريت في بابها كما جرت (من) حيث قلت : من مكان كذا إلى مكان كذا . — ونقول : ما رأيته مذ يومين ، فجعلته غاية ، كما قلت : أخذته من ذلك المكان ، فجعلته غاية : ولم ترد منتهى . هذا كله كلام سيبويه . اه عبارة اللسان .

فقد وضع سيبويه (إلى) بعد (مذ) . ولم أر ذلك في أمثلة غيره من النحويين فيما بين يدي من المراجع . أما في كلام البلغاء فكثير . ففي كتاب « الأوراق » للصولي ، في أخبار الرازي بالله : وكان (الرازي) يقول : أنا مذ^(١) حبسني القاهر عليل إلى وقتي هذا . اه . وفي البخلاء للجاحظ : أعلم أني منذ يوم ولدتها إلى أن زوجتها . . . اه ، إلى غير ذلك .

وقول سيبويه : (ما رأيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم) مذ فيه بمعنى (من) . وقوله : (ما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه) ، مذ فيه بمعنى (من) الابتدائية أيضاً . لأن عدم اللقاء وقع في الماضي واتصل بالحال . كما يجوز أن نقول ، فيما أرى : ما حدث كذا من اليوم إلى هذه الساعة^(٢) .

وقوله : (ونقول : ما رأيته مذ يومين . . . إلخ) ، يريد من قوله : (فجعلته غاية) ، أي جعلت معنى : (مذ يومين) ابتداء الغاية لانقطاع الرؤية . وقوله : (ولم ترد منتهى) ، يريد أنك أردت ابتداء الغاية وحدها ، ولم تتعرض للمنتهى — ولكننا رأينا فيما سقناه آتفاً لمعنى هذا المثال أنه يتضمن ابتداء الغاية ومنتهىها .

(١) يلاحظ أن « مذ » في هذا المثال الذي أورده الباحث . ليست حرف جر ، أي : ليست ما نحن فيه .

(٢) سبق أن (مذ ومنذ) يقمان حرفين بمعنى (في) إن كان المجرور (معرفة) صائراً . وقد مثل النحاة بنحو : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم . فقد يتوهم من مثال سيبويه هذا أن (منذ) فيه بمعنى : (في) لأن (آل) فيه تفيد الحضور . ولكن سيبويه لما أتى (يآل) بعد (مذ) صار المعنى عليه : انقطع لقاؤنا له من ابتداء هذا اليوم ، واستمر هذا الانقطاع إلى وقت التكلم . فالمنفى في المثال واقع — أما إذا قلت : ما لقيته مذ اليوم ، أو يومنا ، أو هذا اليوم ، مثلاً ، ولم ترد ، فقد اعتبرت اليوم بأجمعه وفقاً لصاحبه . فتكون (مذ) بمعنى (في) . هذا ما ظهر لي . اه تعليق الباحث

وقوله : (ومذ غدوةً إلى الساعة) ، مذ فيه بمعنى (من) ، فيجب أن يكون ما بعدها معرفة . فیتعين أن تكون (غدوة) هنا من يوم بعينه . وإيضاح المقام نورد ما جاء في اللسان قال :

الغدوة بالضم البكرة ، ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس . وغدوة من يوم بعينه غير مجرأة^(١) ، علم الوقت . . . التهذيب : وغدوة — معرفة — لا تصرف . قال الأزهري : هكذا يقول . قال النحويون : إنها لا تنون ، ولا يدخل فيها الألف واللام . . . ويقال : أتيت غدوةً ، غير مصروفة ، لأنها معرفة ، مثل : سحر . إلا أنها من الظروف المتمكنة . تقول : سير على فرسك غدوةً وغدوةً وغدوةً وغدوةً ، فما نون من هذه فهو نكرة . وما لم يُنَوَّن فهو معرفة . واجمع غداً^(٢) ، ونحوه في الصحاح .

وإذا رجعنا إلى عبارة اللسان هذه نجده يقول : (. . . لأنها « غدوة » معرفة مثل سحر ، إلا أنها من الظروف المتمكنة) .

فيلخص مما مر من الكلام على غدوة وسحر أنهما يجتمعان في الامتناع من الصرف ، إذا أريد من يوم بعينه . فأما (سحر) فلا تنوع معدول عن الألف واللام . وأما غدوة فللعلمية والتأنيث . كما يجتمعان في أنهما كليهما من الظروف المتصرفة ، إذا لم يراد من يوم بعينه .

ويقترقان في أن (سحر) غير متصرف إذا أريد من يوم بعينه . فلا يرفع على الابتداء أو الخبر مثلاً ، كأن تقول : سحرٌ جميلٌ ، أو هذا سحرٌ — ولكنك تقول مثلاً : بين أسفار الأسبوع الماضي سحرٌ جميلٌ . بخلاف غدوة ، فإنها متصرفة ، ولو أريدت من يوم بعينه . فتقول مثلاً : غدوةٌ جميلةٌ . كما تقول : كان بين غداً هذا الأسبوع غدوةٌ جميلةٌ .

وقال الأشموني : ثم الظرف المتصرف منه متصرف نحو . . . ومنه غير متصرف ، وهو غدوةٌ وبكرةٌ ، علمين لهذين الوقتين فقال الصبان : « قوله علمين لهذين الوقتين » ، أي : علمين جنسين ، بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسين لهذين الوقتين ، أعم من أن يكونا من يوم بعينه أولاً^١ .

(١) يعني أنها منوعة من الصرف ، وهو تعبير قديم للتحويل .

(٢) قال في اللسان : والغداة كالغدوة . وجمعها غداوات . . . ويقال : آتتك غداةً

غداً . واجمع الغداوات ، مثل قطة وقطةوات^١ .

ولأنما أطلنا القول في (عُدْوَة) و (سَحَر) ، وأكثرنا من الأمثلة فيهما ، لما يشاعهما من الإجمال والإيهام في كلام اللغويين والنحويين ، حتى إن العلامة الصبان على جلال قدره أشكل عليه الأمر في (سحر) . وإليك البيان :

فقد قال الأشموني : والظرف غير المتصرف ، منه متصرف وغير متصرف . فالمتصرف نحو : سحر ، وليل ، و . . . غير مقصود بها كلها التعيين ١٠١ .

فقال الصبان : فيه أن سحرًا . . . متصرفه ، ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى : (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) . فكيف جعلها من غير المتصرف ١٠٢ .

وقد مر بك رد العلامة الخضري عليه ، (فراجعه في رقم ٢ من هامش ص ٤١٩) .
(١٠١) قد تقدم^(١) أنهم جوزوا أن يقال مثلاً : ما قابلته مذ أو منذ دهر ، أو شهر ، على أن يكون مذ أو منذ بمعنى من وإلى معاً . لأن الدهر والشهر في حكم المعدود .

فيظهر على هذا أنه يجوز أن يقال أيضاً : ما قابلته مذ أو منذ زمن ، لأن الدهر من معانيه الزمن ، فقد جاء في المصباح : الدهر يطلق على الأبد . وقيل : هو الزمان قل أو كثر . وقال الأزهري : والدهر عند العرب يطلق على الزمان ، وعلى الفصل من فصول السنة ، وأقل من ذلك ١٠٣ .

ولكن بعض العلماء يعدون (الزمن) أو (الزمان) من المبهم . فقد جاء في حاشية العلامة الخضري على ابن عقيل ما يأتي : وشرط الزمان الخبر بهما كونه متعيناً لا مبهماً ، كمنذ زمن ١٠٤ ولكن جاء في الأشموني أن (بعضهم يقول : مُذُ زمن طويل ، فيضم مع عدم الساكن) . فلهذا يعتبر الوصف نوعاً من التعيين .

وكما يقال : مذ أو منذ دهر ، يقال أيضاً : مذ أو منذ أدهر ، أو دهور^(٢) ، ومذ أو منذ أزمن ، أو أزمان ، أو أزمنة — قال : (وربع عفت آياته منذ أزمان)^(٣) .

(١) في ص ٤١٨ .

(٢) قال في اللسان : وجمع الدهر أدهر ، ودهور . وكذا جمع الدهر ، لأننا لم نسمع أدهاراً ١٠٥ .

(٣) قال الصبان : وقوله (منذ أزمان) . قال قاسم : لعل هذا من العدد فيكون بمعنى (من)

و (إلى) معاً ١٠٦ .

وكذا يقول : مذ أو منذ حَقَب ، أو حَقُوب ، أو حَقُوب ، أو حَقُوب^(١) أو حَقَاب ، أو أَحَقَاب — إلى غير ذلك من كل متعدد لفظًا ، أو ما هو في حكم المتعدد .

وليت شعري هل قال العرب مثلاً : مذ أو منذ دهرين ، أو زمنين ، أو حقين ، كما جمعوا ، فقالوا : أَحَقَاب وأَزْمَان ، مثلاً ؟ الظاهر أنهم يقولوا ذلك ، اكتفاء بالجمع عند المبالغة . على أن تثنيته لا مانع منها صناعة .

(و) يظهر أن ابن هشام لا يشترط التعريف في مجرور (مذ) و (منذ) ، إذا كانا بمعنى (من) . فيقول في التوضيح : (ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية ، إن كان الزمان ماضياً ، كقوله : « أقوينَ مذ حجيج ومذ دهر » ، وقوله : « وربع عفت آياته منذ أزمان » . فأقره شارحه الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري . فقال بعد : « أقوين إلخ » : أى : من حجيج . وقال بعد : « وربع إلخ » : أى : من أزمان .

وقد رأيت فيها ذكرناه آنفاً أن مذ ومنذ ، إذا كانا بمعنى (من) ، كان مجرورهما معرفة . فقد قال ابن عقيل : (وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حرفا جر بمعنى « من » ، إن كان المجرور ماضياً) ، فقال العلامة الخضرى : « قوله بمعنى من » ، أى : البيانية^(٢) هذا إذا كان المجرور معرفة كمثاله ، فإن كان نكرة فهما بمعنى (من) و (إلى) معاً . ولا تكون النكرة إلا معدودة لفظاً ، كذ يومين ، أو معنى ، كذ شهر ، لما مر من أنهما لا يجران المبهم ا هـ — ونحو ذلك في الأشموني ، قال : . . . ثم إن كان ذلك (فى مَضِيٍّ فكمن هما) فى المعنى . نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة ا هـ .

ويتضح من ذلك أن فى الموضوع مذهبين : أحدهما يشترط تعريف مجرور مذ ومنذ إذا كانا بمعنى (من) ، مع مَضِيٍّ الزمن . والثانى لا يشترط غير مَضِيٍّ الزمن^(٣) .

(١) قال فى اللسان : والحَقْب الدهر . والأَحْقَاب الدهور . . . وقوله تامل : (أو أمضى حَقْباً) : معناه سنة . وقيل : معناه ستين ا هـ .

(٢) قال العلامة الصبان عند قول ابن مالك : (وإن مجراً فى مَضِيٍّ فكمن) ما يأتى : « قوله فكمن » ، أى : الابتدائية ا هـ وهو أول وأظهر من تسمية الخضرى إياها بالبيانية .

(٣) المهم إلا إذا كان ابن هشام يريد النص على ابتداء الغاية عند مَضِيٍّ الزمن ، فسكت عن (إلى) فلا منافاة على هذا بين قوله هذا وقيل سائر النحاة .

(ز) قال العلامة الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي في حاشيته على شرح التوضيح ، عند قول المتن : (أحدهما أن يدخل على اسم مرفوع ، نحو : ما رأيته مذ يومان) ، ما يأتي : « قوله مذ يومان » ، قال الزرقاني : قال الرضى : قال الأخفش : لا تقول : ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أمس — ويجوز أن يقال : ما رأيته مذ يومان ، وقد رأيته أول من أمس — أما إذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه ، لأنه يكون قد تَكَمَّلَ لانتفاء الرؤية يومان . . . قال : ويجوز أن يقال في يوم الاثنين مثلاً : ما رأيته منذ يومان ؛ وقد رأيته يوم الجمعة ولا تَمَسُّدَ بيوم الإخبار ولا يوم الانقطاع . قال ؛ ويجوز أن تقول : ما رأيته منذ يومان ، وأنت لم تره منذ عشرة أيام . قال : لأنت تكون قد أُخبرت عن بعض ما مضى — أقول : وعلى ما بينا ، وهو أن منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواضعه ، لا يجوز ذلك^(١) .

وقال : إنهم يقولون : منذ اليوم ولا يقولون : منذ الشهر ؛ ولا : منذ السنة . ويقولون ؛ منذ العام . قال : وهو على غير القياس — قال : ولا يقال : منذ يوم ، استغناء بقولهم : منذ أمس — ولا يقولون : منذ الساعة ، لقصرها — فإن كان جميع ما قاله مستنداً إلى السماع فيها ونعمت . وإلا فالقياس جواز الجميع . والقصر ليس بمانع . لأنه يجوز : (منذ أقل من ساعة) ا هـ . المراد من كلام الشيخ ياسين .

أقول : قد أسلفنا القول في امتناع أن يقال مثلاً : ما رأيته مذ أو منذ يوم ، لا لتلك العلة التي نقلها يس عن الأخفش ، بل لأن منذ ومذ لا يجران إلا النكرة المعدودة ، أو التي في حكم المعدودة ، إذا كانا بمعنى من وإلى معاً .

وقوله : (ولا يقولون : منذ الساعة ، لقصرها) ، هذا هو أحد معانيها ، وهو الوقت القليل . فقد جاء في اللسان : والساعة الوقت الحاضر . . . والساعة في الأصل تطلق بمعنيين : أحدهما أن تكون عبارة عن جزء من أربعة وعشرين جزءاً ، هي مجموع اليوم واللييلة . والثاني أن تكون عبارة عن جزء قليل من النهار أو الليل . يقال : جلست عندك ساعة من النهار ، أى وقتاً قليلاً منه . ا هـ .

(١) يظهر أن اسم الإشارة راجع إلى ما مثل به ، ابتداء من قوله : (ويجوز أن تقول في يوم الاثنين مثلاً . . .) إلى قوله : (ما مضى) . وذلك لأن عدم الاعتداد بيوم الانقطاع ، يتناقض مع معنى الابتداء الذي يفهمه مذ ومنذ . وكذا يقال في المثال الثاني .

فإذا قلت مثلاً ، على القول بالجواز : طار العصفور مذ أو منذ الساعة ، فعنى مذ أو منذ هنا (فى) ، أى : طار فى هذا الوقت الحاضر . وهذا واضح ، كما قال يس . والقصر ليس بمانع .

وأما ما قاله يس من أنه يجوز أن يقال : منذ أقل من ساعة ، فعناه : منذ وقت أقل من ساعة . فنذ فيه بمعنى (من) (على رأى ابن هشام ومن تابعه ، كما قررنا فى « و ») . فتقول مثلاً : حضر فلان مذ أو منذ أقل من ساعة ، أى : من زمن وجيز .

بقى المعنى الثانى للساعة ، وهى أنها جزء من أربعة وعشرين جزءاً هى مجموع اليوم واليلة . فهذه الساعة محدودة ، لأنها مقسمة أيضاً أقساماً متساوية ؛ هى الدقائق الفلكية . والقصر الذى هو علة المنع فيما قال الأخفش ، منتف فيها . فتقول مثلاً : ما كتبت مذ أو منذ الساعة ، أى : فى هذا الوقت المقدّر بستين دقيقة . كما تقول مثلاً : كتبت مذ أو منذ الساعة ، فى الإثبات لأن الفعل متناول — هذا ما نستظهره .

(ح) وهناك موضوع له شبه واتصال بما قررنا فى الفقرة السابقة . ذلك أنا قلنا آنفاً : إن (يوماً) من المبهم ؛ فلا يجوز : مذ أو منذ يوم . فهذا ما مثل به النحاة . فى الصبان عند قول الأشمونى : (فإن كان المجرور بهما نكرة . . إلخ ما يأتى : « قوله نكرة » ، أى معدودة ، إذ لا يجوز : منذ يوم ا هـ ، والظاهر أن النحاة لم يدخلوا (اليوم) فى باب ما هو فى حكم المعدود ، وألحقوه بالمبهم ، لاختلاف اللغويين فى معناه . ففنها أنه من طلوع الشمس إلى غروبها ، ومنها أنه مطلق الزمان ، إلى غير ذلك .

وأما المعنى الآخر الذى نقلناه عن اللسان فيما تقدم ، فقد حدث فى الحضارة الإسلامية . وهو فى حكم المعدود . ذلك أن تقول مثلاً : ما كلمته مذ أو منذ يوم ، كما لك أن تقول : مذ أو منذ ليلة ، لهذا الاعتبار ، كما قالوا ؛ مذ أو منذ شهر ، أو سنة .

وكذا يقال فى الساعة والدقيقة الفلكيتين . فتقول مثلاً : قرأ القرآن مذ أو منذ ساعة ، وما قرأ مذ أو منذ ساعة . وكلمنى صديقى مذ أو منذ دقيقة ، قياساً سائفاً لا غبار عليه .

وقد خطر لى وأنا أكتب هذا، لفظُ: هُنَيْهَة أو هُنَيْة . فى المصباح : الهَنْ - خفيف النون - كناية عن كل اسم جنس . والأئتى : هَنْة ، ولما عذوقة . فى لغة هى هاء ؛ فيصغر على : هُنَيْهَة . ومنه يقال : سكت هُنَيْهَة ، أى : ساعة لطيفة . وفى لغة هى : واو ، فيصغر فى المؤنث على : هُنَيْة . وجمعها [أى : هَنْة] هَنْوات . وربما جمعت على هَنْات ، على لفظها ، مثل عِدَات - وفى المذكر هُنَّى ١٠١ .

وإنما تعرضت لهذه الكلمة ، لكثرة دورانها على الألسن والأقلام فى مختلف شئون الحياة . فهى ليست من المحدود لفظاً أو حكماً . ولا يمكن ضبطها بقياس .

ومثل هُنَيْهَة أو هُنَيْة (لَحْظَة) ، للزمان اليسير - فى الأساس : وفعل ذلك فى لَحْظَة ١٠١ . وفى شرح القاموس : وما يستدرك عليه : اللَّحْظَة المرة من اللَّحْظ ويقولون : جلست عنده لَحْظَة ، أى : كَلَحْظَة العين (١) ، ويصغرونه لَحِيطَة . والجمع لَحَظَات ١٠١ .

وهذه الكلمة أيضاً شائعة جداً . وحكمها حكم الهُنَيْهَة أو الهُنَيْة ، لما قررنا من انبهاهما ، وأنها ليست من المحدود ولا ما هو فى حكمه . وهل ثَنَوَا هُنَيْهَة أو هُنَيْة (لِلوَقْت اليسير) ، ولحظة ، فقالوا مثلا : جلس هنيهتين أو هنتين ؟ لعلهم لم يفعلوا . لأنه لا معنى لقولك مثلا : جلست وقتين لطيفين (٢) . ولو أنهم فعلوا بلجاز ؛ نحو قولك : جلست مذ أو منذ لحظتين أو هنيهتين ، كما تقرر آنفاً .

وهل جمعوا هُنَيْهَة أو هُنَيْة (لِلوَقْت اليسير) ، فقالوا مثلا : جلس هُنَيْهَات ، أو هُنَيَْات . الغالب أنهم لم يفعلوا ، على ما وصل إليه اطلاعى . ولو أنهم فعلوا بلجاز أن تقول مثلا : جلست أو ما جلست عنده مذ أو منذ هُنَيْهَات .

(١) أى : فهو من باب نياية المصدر عن الزمن . والأصل : جلست عنده مقدار لحظة عين .
(٢) إلا إذا قلت مثلا : جلست هنيهتين ، عند محمد هنية ، وعند على هنية - وكذا يقال فى الجمع ، وفى لحظة إذا استعملنا مثناها وجمعها هذا الاستعمال .

أما اللحظة فلملهم لم يشوها . والغالب أنهم جمعوها .

على أن تنبئة كل أولئك وجمعه جائز صناعة فلا كلام في هذا^(١) .

(ط) وقد كنت أرجع في أثناء كتابة هذه العُجالة إلى شرح الإمام موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، لمفصل الزمخشري - ورجعت أيضاً إلى شرح كتاب سيبويه للإمام أبي سعيد الحسن ابن عبد الله بن المرزبان السيرافي المتوفى ٣٦٨ هـ ، فوجدت فيهما تعليقات طريفة تتصل بموضوع هذا البحث . فآثرت أن أتحدق القارئ بنتف منهما ، ليرى كيف كان يكتب هذان الإمامان ، ولتكمل بها الفائدة .

قال الإمام ابن يعيش :

(١)

وأما الفرق بينهما [أى : مذ ومنذ الحرفيتين والاسميتين] من جهة المعنى ، فإن مذ إذا كانت حرفاً دلت على أن المعنى - الكائن فيما دخلت عليه ، لا فيها نفسها ، نحو قولك : زيد عندنا مذ شهر ، على اعتقاد أنها حرف ، وتخفص ما بعدها . فالشهر هو الذى حصل فيه الاستقرار فى ذلك المكان ، بدلالة مذ على ذلك .

وأما إذا كانت اسماً ورفعت ما بعدها ، دلت على المعنى الكائن فى نفسها .

نحو قولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة . فالرؤية متضمنة مذ ، وهو الوقت الذى حصلت فيه الرؤية ، وهو يوم الجمعة . كأنك قلت : الوقت الذى حصلت^(٢) فيه الرؤية يوم الجمعة ا هـ .

وقال :

(٢)

والصواب ما ذهب إليه البصريون من أن ارتفاعه بأنه خبر . والمبتدأ منذ ومنذ . فإذا قلت : ما رأيته منذ يومان ، كأنك قلت : ما رأيته مذ ذلك يومان .

(١) هناك أسماء أخرى كثيرة مهمة تدل على الزمان بذاتها ، أو بالنيابة عن المصدر : فتحكمها ما قرئنا .

ومن ذلك - وهو شائع - وقت ، وبرة ، وبعده . فيخطئ الناس ويقولون : مذ أو منذ برة ، أو عهد أو وقت . اللهم إلا إذا قالوا : مذ أو منذ عهد طويل ، أو برة طويلة مثلاً . فقد يجوز أن يلحق ذلك بما هو فى حكم الملود . (راجع تعليقاتنا على كلام الأشموني فى « هـ ») وليس لى فى ذلك جزم فليحذر .

(٢) هذا نقل الباحث . فهل حصلت الرؤية ؟

فهما جملتان، على ما تقدم . وإنما قلنا: إن « مذ » في موضع مرفوع بالابتداء ،
لأنه مقدّر بالأمد . والأمد لو ظهر لم يكن إلا مرفوعاً بالابتداء . فكذا ما كان
في معناه ١٠ .
وقال :

(٣)

وله [مذ أو منذ] في الرفع معنيان : تعريف ابتداء المدة ، من غير تعرض
إلى الانتهاء . والآخر تعريف المدة كلها .
فإذا وقع الاسم بعدهما معرفة ، نحو قولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة ونحوه ،
كان المقصود به ابتداء غاية الزمان الذى انقطعت فيه الرؤية وتعريفه . والانتهاء
مسكوت عنه . كأنك قلت : وإلى الآن . ويكون في تقدير جواب (متى) .
وإذا وقع بعده نكرة ، نحو : ما رأيته منذ يومان ، ونحو ذلك ، كان المراد
منه انتظام المدة كلها ، من أولها إلى آخرها ، وانقطاع الرؤية فيها كلها .
فإن خفضت ما بعدهما ، معرفة كان أو نكرة ، كان المراد الزمان الحاضر ،
ولم تكن الرؤية قد وقعت في شيء منه ١١ .
ويظهر أن أبا البقاء أراد بالمعرفة في قوله : (فإن خفضت ما بعدهما . . . إلخ)
نحو يومنا أو اليوم ، في قولك مثلا : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم .
ولم يرد نحو قولك : ما رأيته مذ أو منذ يوم الأربعاء^(١١) ، أى من يوم
الأربعاء ، كما تقدم . وذلك لأن أبا البقاء يرفع (يوم) فيه وجوباً . بدليل قوله
آتفاً في فقرة (٣) : (فإذا وقع الاسم بعدهما معرفة ، نحو قولك : ما رأيته
مذ يوم الجمعة . . . إلخ) .
أما الدلالة على الزمن الحاضر في حال جبر مذ ومنذ للنكرة ، فقد سلف لك
أنك إذا قلت مثلا : ما كلمته مذ أو منذ شهرين (مما هو معدود) ، أو شهر (مما
هو في حكم المعدود) ، كان المعنى أن الحدث انتفى من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها .
فأنت إذ تقول مثلا : ما كلمته مذ أو منذ شهر ، تتكلم في نهاية الشهر . أى :
ما وقع الكلام في هذا الشهر الحاضر ، من أوله إلى آخره .

(١) قد سبق أن نحو هذا المثال يجوز فيها بعد مذ أو منذ فيه الرفع أو الجبر .

هذا شرح الفقرة الأخيرة من كلام أبي البقاء ، كما قدرت أن أوجهها .
وقال الإمام السيرافي :

(١)

اعلم أن منذ ومذ جميعاً في معنى واحد . وهما يكونان اسمين وحرفين ، غير أن الغالب على منذ أن تكون حرفاً ، وعلى مذ أن تكون اسماً ١ هـ .

(٢)

.. . تقول : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، وما رأيته منذ اليوم . وإذا قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة : كان معناه : انقطعت رؤيتي له من يوم الجمعة . فكان يوم الجمعة لابتداء غاية انقطاع الرؤية . فحل ذلك من الزمان كمحل (من) في المكان ، إذا قلت : ما سرت من بغداد ، أى : ما ابتدأت السير من هذا المكان . فكنذلك : ما وقعت رؤيتي عليه من هذا الزمان ١ هـ .

(٣)

.. . وتقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، وما رأيته مذ السبت .. . فإن قال قائل : فما حكم « مذ » في هذا الوجه ، وتقديرها ؟ قيل له : حكمها أن تكون اسماً ، وتقديرها أن تكون مبتدأة ، ويكون ما بعدها خبرها . كأنك قلت : ما رأيته ، مدة ذلك يوم السبت . فيكون على كلامين .. . وذلك أنك إذا قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، فإنما معناه : انقطاع رؤيتي له ابتداءً يوم الجمعة ، وانتهاءه الساعة . فتضمنت (من) معنى الابتداء والانتهاء .
وإذا قلت : ما رأيته مذ اليوم ، فليس فيه إلا معنى ابتداء الغاية وانقطاعها . وهو (في) معنى ، وانخفض ما بعدها ١ هـ .

(٤)

.. . وذلك أنك إذا قلت : لم أره مذ يومان ، أو مذ شهران ، أو نحو ذلك ، مما يكون جواباً لـ « كَسَمَ » ، فتقديره : لم أره وقتاً مآً . ثم فسرت ذلك فقلت : أمد

ذلك شهران ، أو مدة ذلك شهران . فقولك مذ شهران جملة ثانية هي تفسير للوقت المجهم في الجملة الأولى . فهذا أحد تقديري مذ إذا رفعت ما بعدها .

والتقدير الآخر أن تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة فيكون تقديره : فقدت رؤيته وقتاً ما ، أوله يوم الجمعة . فذ في هذين الوجهين بمنزلة اسم مضاف : إما على تقدير : أمد ذلك ، أو أول ذلك ا هـ .

(٥)

تكميل

وفي المخصص : قال سيبويه : سألت الخليل رحمه الله عن قولهم ؛ مذ عامٌ أولٌ ، ومذ عامٌ أولٌ . فقال : أولٌ : ها هنا صفة . وهو أول من عامك . ولكن ألزموه ها هنا الحذف استخفافاً . فجعلوا هذا الحرف بمنزلة (أفضل منك) . . . قال : وسألته رحمه الله عن قول العرب ، وهو قليل : مذ عامٌ أولٌ . فقال : جعلوه ظرفاً في هذا الموضع ، وكأنه قال : مذ عامٌ قبل عامك . ا هـ .

• • •

قال الباحث :

إلى هنا وقف القلم ، وفي النفس شوق إلى المزيد ، وتطلع إلى الاستيفاء . ولعل أكون قد وفقت إلى ما أردت من توضيح وتسهيل . والله تعالى المستعان .

بحث التضمين^(١)

أقوال العلماء في التضمين

قال أبو البقاء في الكليات : التضمين : هو إشراب معنى فعل لفعل ، ليعامل معاملته . وبعبارة أخرى : هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آلة ظاهرة .

ثم قال : قال بعضهم : التضمين هو أن يستعمل اللفظ في معناه الأصل ، وهو المقصود أصالة ، لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ، أو يقدر له لفظ آخر ، فلا يكون التضمين من باب الكناية ، ولا من باب الإحصار ، بل من قبيل الحقيقة التى [فيها] قصد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة .

وقال بعضهم : التضمين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه لمعناه ، وهو نوع من المجاز . ولا اختصاص للتضمين بالفعل ، بل يجرى في الاسم أيضاً . قال التفتازانى في تفسير قوله تعالى : « وهو الله فى السموات وفى الأرض » : لا يجوز تعلقه بلفظة : الله ، لكونه اسماً لا صفة . بل هو متعلق بالمعنى الوصى الذى ضمنه اسم الله ، كما فى قولك : هو حاتم من طي ، على تضمين معنى : الجواد . وجريانه فى الحرف ظاهر فى قوله تعالى : « ما ننسخ من آية » ، فإن « ما » تتضمن معنى « إن » الشرطية . ولذلك جزم الفعل .

وكل من المعنيين مقصود لذاته فى التضمين ، إلا أن القصد إلى أحدهما — وهو المذكور بذكر متعلقه — يكون تبعاً للآخر وهو المذكور بلفظه ، وهذه التبعية فى الإرادة من الكلام ، فلا ينافى كونه مقصوداً لذاته فى المقام . وبه

(١) هذا هو البحث الثانى الذى سبق أن وعدنا بتسجيله هنا ، لطيم أثره عند المتخصصين بالرغم من تشعبه ، وكثرة الخلاف فيه كثرة معيبة تكشف عن نوع ضئيل مرهق من البحوث الجدلية القديمة . وقد نقلناه من محاضر جلسات المجمع القاهرى فى دور انعقاده الأول (ص ٢٠٩ ، وما بعدها) حيث سجلت تلك المحاضر . بقلم عضو جليل من أعضاء المجمع ، هو الأستاذ حسين والى ، رحمة الله عليه . وقد نقلنا معه بعض مناقشات قصيرة دارت بشأنه بين الأعضاء ساعة عرضه على المجمع القاهرى لأهمية ذلك كله . وأردفناه برأى خاص موجز ، فى هامش الصفحة الأخيرة ص ٢١٣ .

يفارق التضمين الجمع بين الحقيقة والحجاز ، فإن كلا من المعنيين في صورة الجمع مراد من الكلام لئانه ، مقصود في المقام أصالة ، ولذلك اختلف في صحته مع الاتفاق في صحة التضمين .

والتضمين سماعى لا قياسى ، وإنما يذهب إليه عند الضرورة . أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى . وكذا الحذف والإيصال ، لكنهما لشيوعهما صارا كالقياس ، حتى كثر للعلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه . ونظيره ما ذكره الفقهاء من أن ما ثبت على خلاف القياس إذا ما كان مشهوراً يكون كالنائب بالقياس في جواز القياس عليه .

وجاز تضمين اللازم المتعدى مثل « سَقِهَ نَفْسَهُ » فإنه متضمن لأهْلَكَ . وفائدة التضمين هي أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ، فالكلمتان مقصودتان معاً قصداً وتبعاً ، فتارة يجعل المذكور أصلاً والمحذوف حالا ، كما قيل في قوله تعالى : (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) كأنه قيل : ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم ، وتارة بالعكس ، كما في قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ » أى : يعرفون به مؤمنين .

ومن تضمين لفظ معنى آخر قوله تعالى : « وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ » ، أى : لا تفتهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم . « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » ، أى : لا تضموها آكلين . « مَن أَنْصَارِي : إِلَى اللَّهِ » ، أى : من ينضاف في نصرك إلى الله . « هل لك إلى أن تزكى » ، أى : أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى : « وما تفعلوا من خير فلن تكفروه » ، أى : فلن تحرموه ، فعدى إلى اثنين . « ولا تمزقوا عقدة النكاح » ، أى : لا تنووه ، فعدى بنفسه لا بعلى . « لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى » ، أى : لا يصغون ، فعدى إلى ، وأصله يتعدى بنفسه . ونحو : « سمع الله لمن حمده » ، أى : استجاب ، فعدى باللام . « والله يعلم الفساد من المصلح » أى : يميز .

ومن هذا الفن في اللغة شيء كثير لا يكاد يحاط به .

ومن تضمين لفظ لفظاً آخر قوله تعالى : « هل أنبئكم على من تنزل الشياطين »

إذ الأصل : أمن . حذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما في « هل » فإن الأصل أهل ؟ فإذا أدخلت حرف الجر فقدّر الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك كأنك تقول : أعلى من تنزل الشياطين كقولك : أعلى زيد مروت . وهذا تضمين لفظ لفظاً آخر^(١) .

لقد ذكر أبو البقاء عن بعض العلماء أن التضمين ليس من باب الكناية ، ولا من باب الإضمار ، بل من باب الحقيقة ، إذ قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة .

ويؤخذ من هذا أنه لا بد من المناسبة ، وإنما يعرف المناسبة أهل العربية الذين لم دراية بالعربية وأسرارها . وذكر عن بعضهم أن التضمين إيقاع لفظ موقع غيره ، لتضمنه معناه ، وهو نوع من المجاز .

وقال : التضمين سماعي لا قياسي ، وإنما يذهب إليه عند الضرورة . أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله ، فإنه يكون أولى . وذكر أمثلة لتضمين لفظ معنى لفظ آخر . ثم قال : « ومن هذا الفن في اللغة شيء كثير لا يكاد يحاط به » .
ويؤخذ من هذا أن التضمين قياسي .

• • •

وقال ابن هشام في المنفى : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضميناً . وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين . قال الزحشرى : ألا ترى كيف رجع معنى « ولا تعد عينك عنهم » إلى قولك : ولا تقتحمهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم . و « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم » ، أى : ولا تفتضموها آكلين لها . قال الدسوقي : قوله يشربون لفظاً معنى لفظ ، هذا ظاهر في تغاير المعنيين ، فلا يشمل نحو : « وقد أحسن بي » ، أى : لطف ، فإن اللطف والإحسان واحد . فالأولى أن التضمين إلحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو في الجملة ،

(١) هنا غرض في العبارة التي سجلها البحث .

أعنى باتحاد أو تناسب ، قوله : « أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين » : ظاهر في أن الكلمة تستعمل في حقيقتها وبجازها . ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى : « للذين يؤثرون من نساءهم » ضمن معنى : يمتنعون من نساءهم بالخلف ، وليس حقيقة الإيلاء إلا الخلف ، فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز ، من باب إطلاق السبب على السبب ، فقد أطلق فعل الإيلاء مراداً به ذاك المعنى جميعاً ، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك . وهو ، أى الجمع المذكور إنما يتأتى على قول الأصوليين : إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانة . أما على طريقة البيانين من اشتراط كونها مانة من إرادة المعنى الحقيقي ، فقليل إن التضمن حقيقة ملوحة لغيرها .

وقدر (السعد) العامل مع بقاء الفعل مستعملاً في معناه الحقيقي ، فالفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي ، مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية . ققولنا أحمد إليك فلاناً ، معناه : أحمدته منهيّاً إليك حمده . وبقلب كفيه على كذا : أى : نادماً على كذا . فعنى الفعل المتروك وهو المضمن معتبر على أنه قيد للمعنى الفعل المذكور .

وزعم بعضهم أن التضمن بالمعنى الذى ذكره (السعد) - وهو جعل وصف الفعل المتروك حالاً من فاعل المذكور - يسمى تضميناً بيانياً ، وأنه مقابل للنحو (١) .

وقيل إن التضمنين من باب المجاز ، ويعتبر المعنى الحقيقي قيداً ، وهذا هو الذى اعتبره الزمخشري . فعلى مذهب السعد يقال : ولا تأكلوا أموالهم ضامياً إلى أموالكم . وعلى مذهب الزمخشري نقول ولا تضموها إليها آكلين . وقيل التضمنين من الكناية ، أى لفظ أريد به لازم معناه . فالأقوال خمسة ، وانظر ما بيان صحة الأخير منها . تأمل ا هـ . تقرير الدردير .

وقال الأمير : قوله : « وفائدته إلخ » ظاهر في الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وقيل مجاز فقط ، وقيل حقيقة ملوحة بغيرها .

وقدر « السعد » العامل ، فزعم بعضهم أنه تضمين بياني مقابل للنحو .

(١) في ص ٤٥١ بيان النحويين .

قول ابن هشام « قد يشربون لفظاً معنى لفظ » لا يخفى أن « قد » في عرف المصنفين للتقليل كما سيأتى . وعلى ذلك يكون التضمين قليلاً . ولكنه سيذكر في آخر الموضوع عن ابن جنى أنه كثير ، حتى قال الدمشقى : هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسي .

وقد أشار الدمشقى إلى أن قول ابن هشام : « وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين » ظاهر فى أن الكلمة تستعمل فى حقيقتها وبجازها . والجمع بين الحقيقة والحجاز إنما يتأتى على قول الأصوليين إن قرينة الحجاز لا يشترط أن تكون مانعة ، أما على قول البيانين يشترط أن تكون القرينة مانعة ، ففيل التضمين حقيقة ملحوظة لغيرها . وقدر السعد العامل مع بقاء الفعل مستعملاً فى معناه الحقيقى إلخ ما تقدم .

وقيل : التضمين من باب الحجاز ، وقيل من باب الكناية ، وسيأتى شرح المذاهب فى ذلك .

وذكر ياسين على التصريح أن التضمين سماعى كما هو المختار . ثم قال : واعلم أن كلام المصنف فى المغنى فى تقريره التضمين فى مواضع يقتضى أن أحد اللفظين مستعمل فى معنى الآخر ، لأنه قال فى « وما فعلوا من خير فلن تكفروه » ، أى : فلن تحرموه . وفى « ولا تعزموا عقدة النكاح » أى : لا تنووا . وحينئذ فعنى قوله : إنه إشراب لفظ معنى آخر ، أن اللفظ مستعمل فى معنى الآخر فقط . فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير ، وإن احتمل أنه مستعمل فى معناه ومعنى الآخر .

وقول ابن جنى فى الخصائص : إن العرب قد تتوسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر ، إيداناً بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر ، فلذلك جىء معه بالحرف المعتاد ، مع ما هو بمعناه — صريح فى أنه مستعمل فى معنى الآخر فقط . وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل ، لأنه استعمال اللفظ فى غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة ، كما سيتضح ذلك . وهذا أحد أقوال فيه .

وقيل إن فيه جمعاً بين الحقيقة والحجاز ، للدلالة المذكورة على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحلوف بالقرينة .

وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز . وهو ظاهر قول المخني « إن فائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين » . فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته . فليتنبه لذلك .

وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العز بن عبد السلام ، فقال في كتاب « مجاز القرآن » :

« الفصل الثاني والأربعون في مجاز التضمن ، وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين ، فتعديبه تعديته في بعض المواضع ، كقوله : « حقيقى » ، ليفيد أنه محقق بقول الحق ، وحريص عليه . ويضمن فعل معنى فعل ، فتعديبه أيضاً تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر : « قد قتل الله زياداً عني » ، ضمن : قتل ، معنى : صرف ، لإفادة أنه صرفه حكماً بالقتل ، دون ما عدها من الأسباب ، فأفاد معنى القتل والصرف جميعاً » . ١٠ المقصود منه .

وفيه تصريح بأن التضمن يجرى في الأسماء بل صدر به .

وقول المخني « إشراب لفظ » يشملها .

فاقتصار (السعد) و (السيد) على بيانه في الأفعال ، جار مجرى التمثيل لا التقييد . ودعوى أصالته في الأفعال مجردة عن الدليل .

وقيل إن المذكور مستعمل في حقيقته ، لم يشرب معنى غيره ، وعليه جرى صاحب الكشف . وعجيب للمصنف في المخني حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمن بما مر ، فأوهم أنه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفتن له . وقال السعد في تقرير كلام الكشف ، وبيان أنه لا يرى أن في التضمن مجازاً ، ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وأنه مع استعماله في المذكور يدل على المحذوف ما نصه : حقيقة التضمن أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه . ثم قال : إن الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمؤنة القرينة اللفظية ، نحو : أحمد إليك فلاناً ، معناه أحمدته منها إليك حمده .

وقد يعكس ، كما يقال في « يؤمنون بالغيب » يعرفون به مؤمنين .

وفي قوله « مع فعل آخر » حذف مضاف ، أى مع حذف فعل .
 فإن قلت : المناسبة إنما هى بين الفعل المحذوف ومتعلقه المذكور لا بين الفعلين ،
 قلتُ : لا بد من المناسبة بينهما ، فلا يقال : ضربت إليك زيداً ، أى منبياً
 إليك ضربه ، ولا تكفى القرينة .

واعترض عليه بأن فى كلامه تناقضاً ، لأن قوله : « مع فعل آخر يناسبه »
 غير ملائم لقوله : « مع حذف حال » ، فإن الثانى يدل على أن المحذوف اسم هو
 حال ، لا فعل ، بخلاف الأول .

وأجيب بأن فى كلامه تغليباً وإطلاقاً للفعل عليه وعلى الاسم ، أو أزداد
 بالفعل معناه اللغوى ، وكذا فى قوله : « أن يقصد بالفعل » ولا يخفى سقوطه على
 هذا الكلام ، وبعده عن المرام .

وذلك أن الداعى للسعد على ما قاله ، القرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز .
 والأصل تضمين الفعل لثله ، فالملاحظة فى تضمين المذكور مثله ، وأشير بالحال
 عند بيان المعنى إلى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل ، كان من الحذف المجرد ،
 ولم يكن المحذوف فى تضمن المذكور . وأيضاً فى تقديره تكثير للحذف .

وبهذا يظهر أن من قال لا تنحصر طرق التضمن فيها قال ، وأن منها
 العطف ، نحو : « الرَفَتْ إلى نسائك » ، أى : الرفث والإفضاء إلى نسائك ، فقد
 غفل عن الباعث على هذا القول . على أنه لم يدع أحد الحصر . وقال السيد :
 ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى فقط ، والمعنى الآخر مراد
 بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته ، فتارة يجعل المذكور أصلاً فى
 الكلام والمحذوف قيداً فيه ، على أنه حال ، كما فى قوله : « ولتَكْبِرُوا الله على
 ما هداكم » كأنه قال : « لتكبروا الله حامدين على ما هداكم » . وتارة يعكس ،
 فيجعل المحذوف أصلاً والمذكور مفعولاً ، كقوله : « أحمد إليك فلاناً » كأنك
 قلت أنهى إليك حمده ، أو حالاً كما يدل عليه قوله ، يعنى الكشف ، عند
 الكلام على قوله تعالى : « يؤمنون بالغيب » ، أى : يعترفون به ، فإنه لا بد من
 تقدير الحال ، أى : يعترفون به مؤمنين ، إذ لو لم يقدر لكان مجازاً عن الاعتراف
 لا تضميناً ، وقوله على « أنه حال » ، وقوله : « والمذكور مفعولاً » بمعنى أن

المذكور يدل على ذلك كما يفيدُه قول السعد مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر .

والظاهر أن السيد يواقفه على ذلك ، لأنه لم يشر للرد عليه ، كما هو دأبه عند مخالفته .

فاندفع قول بعضهم : إن في جعله المذكور مفعولاً للمحذوف نظراً ظاهراً ، لأن الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولاً لغير القول والفعل المعلق .

فالصواب كون جملة : « أحمد » حالا من فاعل : أنهى ، والمعنى أنهى حمده إليك حال كوني حامداً له . ويرد عليه أنه إن أراد أن جملة : « أحمد » حال في التركيب ففساد أوفى المعنى ، فالذى وقع فيه حالا إنما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه ، كما يشهد به قوله حال كوني حامداً . وقد ذكر السعد أن هذا التركيب مما حذف فيه الحال ، والظاهر أن السيد لم يقصد الرد عليه ، وإنما أراد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد .

ومن العجب أن بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال إنه لا ينحصر فيما قال السيد بل له طرق أخرى ، منها : أن يكون مفعولاً ، كما في قولهم : أحمد إليك الله ، أى : أنهى حمده إليك .

ومن العجب أيضاً قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم ، إن هذا من السبك بلا سالك كباب التسوية ، وأنت قد عرفت أن هذا حذف كما نص عليه السعد لا سبك .

هذا ، وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد ، على أن في « أحمد إليك زيذا » تضميناً .

ووقع للمولى أبى السعود في أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح ، بأن الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل إلى المنعوت بخلاف المدح ، وأنه يرشد إلى ذلك اختلافهما في كيفية التعلق بالمفعول في حمده ومدحته فإن تعلق الثانى تعلق عامة الأفعال بمفعولاتها ، والأول مبنى على معنى الإنهاء كما في قولك كلمته ، فإنه معرب عما تفيدُه لام التبليغ في قولك قلت له .

ولا يخفى أن هذا مخالف لكلام القوم ، ولم يثبت بشهادة من معقول أو منقول .

فن العجائب نقل شيخنا الدنوشى له فى رسالة التضمين ، وقوله : وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه أن الإنهاء من مفهوم الحمد فتعلق إلى به بالنظر لذلك ، فلا حاجة إلى ادعاء التضمين فيه ، فليتأمل ذلك اهـ .

فإن أراد بكونه حسناً حسن تراكيبه ، فلا شك فى ذلك ، وإن أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر ، فإنه وإن أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه ، لم يأت فيه ببيان المرام .

بقى هنا أمران : الأول ما أشار إليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور ، لا شك أنهما وجهان متغايران عند من له فى التحقيق يدان ، وإنما الكلام فى أنهما هل يستويان دائماً أو يرجح أحدهما فى بعض الأحيان ؟

والذى يقتضيه النظر وإليه يشير كلامهم ، رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام . بل تعيينه كما لا يخفى على من له بالقواعد إلمام . فيرجح أخذها من المحذوف فى « وتكبروا الله على ما هداكم » ، وإن جرى السيد على خلافه كما مر ، فقد قال صاحب الكشف : المعنى لتكبروا الله حامدين ، ولم يئل لتحمدوا الله مكبرين . قال بعضهم لأن الحمد إنما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم . وكما فى حديث : (أن تؤمن بالقضاء ...) ، فالمعنى : أن تؤمن معترفاً بالقضاء ، لأن تعترف بالقضاء مؤمناً ، لأن « أن » والفعل يسبك بمصدر معرف ، وهو لا يقع حالا كما قاله الرضى فى الكلام على أن (إن) تكسر وجوباً إذا وقعت حالا ، وإن كان لا يخلو عن نظر لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما يأتى ، ولا يدلان عليه من اسم الفاعل حكمهما . وفى بعضها يرجح أخذها من المذكور كما إذا ضمن العلم معنى القسم ، نحو : علم الله لأفعلن ، فالمعنى : أقسم بالله عالماً لأفعلن لا عكسه ، لأن « أقسم » جملة إنشائية لا تقع حالا إلا بتأويل . واسم الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعطى حكمها ونحو (فأما لله مائة عام) ، لأن التقدير أليته الله مائة عام بمئات ، لا أماته الله مائة عام ملبتاً ، لأنه يلزم منه ألا تكون الحال مقارنة بل مقدرة ، والأصل كونه مقارنة .

وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتروك تدل على أنه المقصود أصالة ، فردود بأنها إنما تدل على كونه مراداً في الجملة ، إذ لولاها لم يكن مراداً أصلاً . بل إن الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما دل عليه كلام البيضاوي في تفسير « إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً » فإنه فسر « انتبذت » باعتزلت . وذكر أنه متضمن معنى : أنت ، و « مكاناً » ظرف أو مفعول . ولا شك أن قوله « من أهلها » حيثئذ متعلق بـ « انتبذت » الذي بمعنى : اعتزلت ، لا بأت .

وبما يتفطن له أن المراد بالصلة ما له دلالة على التضمن : لارتباطه بالحنوف الذي في ضمن المذكور ، فيشمل ما إذا ضمن اللازم معنى المتعدى ، فإن التعدية حيثئذ قرينة التضمن لا ذكر الصلة .

وأما إذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعد لاثنتين وبالعكس ، كتضمن العلم معنى القسم كما مر ، فإن القرينة إنما هو الجواب .

الثاني : هل الخلاف في كون التضمن سماعياً أو قياسياً ، مبنى على الخلاف في أنه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المذاهب ؟ وهل ذلك في المجاز مبنى على كون المجاز سماعياً أولاً ؟

والذي يخطر بالبال أنه على القول بأنه حقيقة لا تتوقف على سماع . واشتراط المناسبة بين اللفظين لا يقتضى ذلك كما لا يخفى . وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسياً قياساً هذا المجاز الخاص خلافاً لبعضهم .

قال في التلويح : المعتبر في المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها في استعمال العرب ، فلا يشترط اعتبارها بشخصها ، حتى يلزم في آحاد المجاز أن تنقل بأعيانها عن أهل اللغة . وذلك لإجماعهم على اختراع الاستعارات العربية البديعة التي لم تسمع بأعيانها من أهل اللغة ، وهي من طرق البلاغة وشعبها التي بها ترتفع طبقة الكلام . فلو لم يصح لما كان كذلك ، ولهذا لم يدنووا المجاز لتلوينهم الحقائق . وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز : « نخلة » لطويل ، غير إنسان ، للمشابهة . و « شبكة » للصيد ، للمجاورة ، و « أب » ، لابن ، للسببية ، ولللازم باطل اتفاقاً .

وأجيب بمنع الملازمة ، فإن العلاقة مقتضية للصحة ، والتخلف عن مقتضى ليس بقادح ، لجواز أن يكون المانع مخصوص ، فإن عدم المانع ليس جزءاً من المقتضى .

وذهب المصنف - رحمه الله - إلى أنه لم يجز نحو « نخلة » لطويل غير إنسان ، لانقضاء شرط الاستعارة . وهو المشابهة في أخص الأوصاف ، أى : فيا له مزيد اختصاص بالمشبه به ، كالشجاعة للأسد .

فإن قيل : الطول للنخلة كذلك ، قلنا : لعل الجامع ليس مجرد الطول ، بل مع فروع وأغصان في أعاليها ، وطراوة وتمایل فيها .

ولا شك أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو لغوي علاقته تنلور على المناسبة ، وهى - مع أنها ليست مما نصوا عليه في العلاقات - أمر مشترك بين أفرادها ، لكن الذكى يرجعها في كل موضع إلى ما يليق به ، مما هو من العلاقات المعتبرة ، وبذلك يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر ، والتخلف في بعض الأفراد - إن فرض - لا يضمر ، كما علمت .

هكذا ينبغي أن يحقق المقام ، وقل من حققه مع إطالته الكلام .

فتم الكلام على بقية الأقوال ، تقدم ثلاثة .

والرابع وهو الذى ارتضاه السيد ، أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلى ، فيكون هو المقصود أصالة ، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر . فلا يكون من الكناية ولا الإضمار ، بل من الحقيقة التى قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الإرادة ، وحيثئذ يكون واضحاً بلا تكلف .

وهذا مبنى على أن اللفظ يدل على المعنى ، ولا يكون حقيقة ولا مجازاً ولا كناية . والسيد جوزوه ومثله بمستبعات التراكيب ، وذلك أن الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالاً عليه بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة ، كما يفيد قولك « آذيتنى فستعرف » التهديد ، « وإن زيدا قائم » إنكار المخاطب .

و (السعد) وغيره جعلوا ذلك كناية .

والمراد من التبعية في قوله : (لكن قصد بتبعيته) التبعية في اللفظ كما يصرح به قوله في حواشى الطولى في بحث الاستعارة عند الكلام في قوله :

« أسد على » وفي الحروب نعامه » - لا ينافى تعلق الجار به إذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ، وفهوم منه ؛ من الجرأة والصولة .

والفرق بين هذا الوجه والتضمين ، أن في التضمين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعاً مقصوداً في المقام أصالة . وبه يفارق التضمين الكتابة ، وفي هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعاً مقصوداً في المقام أصلاً . كيف والمقام مقام التشبيه بالأسد على وجه المبالغة . وذلك يغني عن القصد إلى وصف الجراءة والصلوة مرة أخرى .

وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا في رسالة التضمين : إن قيد : « يتبعه في الإزادة » يخرج المعنى الآخر عن حد الأصالة في القصد ، والأمر في التضمين ليس كذلك ، بل قد تكون العناية إليه أوفر ، ومن العجب أنه نقل كلام حاشية المطول في تلك الرسالة .

وأما الاعتراض على ما قاله (السيد) بأنه كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ، فلا يرد ، لأن اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه .

والخامس : أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ، فيراد المعنى الأصلي توصلاً إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى .

قال السيد : وفيه ضعف ، لأن المعنى المكنى به قد لا يقصد ، وفي التضمين يجب القصد إلى كل من المضمّن والمضمّن فيه . ١٠ هـ .

ولا يخفى أن « قد » علم القلة في عرف المصنفين . وجعلها المنطقة سور الجزئية . فن الغريب قول بعضهم : إن أراد أنه لا يقصد أصلاً فممنوع : لتصريحهم بخلافه وإن أراد التقليل أو التكثر لم يثبت المطلوب ، لأن عدم إرادته في بعض المواضع لا ينافي إرادته في بعض آخر .

وحاصل ما أشار إليه السيد أن الكناية في بعض الأحيان لا يقصد منها المعنى الأصلي . ولو كان التضمين منها لاستعمل استعمالها في وقت ما .

ويجيب ، كما قال العصام ، بأنه قد يجب في بعض الكناية شيء لا يجب في جنسها ، ولذلك سمى باسم خاص . ١١ هـ .

فإن قيل : إذا شرط في التضمين وجوب إرادة المعنيين ، نافي الكناية ، لأن المشروط فيها جواز إرادته .

أجيب بأن المراد بالجواز الإمكان العام المقيد بجانب الوجود ، لإخراج المجاز ، لا الجواز بمعنى الإمكان الخاص لظهور أن عدم إرادة الموضوع له

لا مدخل له في خروج المجاز حتى لو وجب إرادته خرج أيضاً . وأورد بعضهم على قول السيد : إن التضمن يجب فيه القصد إلى المعنيين ، أنه ممنوع ، وادعى أنه وارد على طريق الكناية . قال : ألا ترى أن معنى الإيمان جعلته في الأمان ، وبعد تضمينه بمعنى التصديق لا يقصد معناه الأصلي . وأرايتك بمعنى أخبرني (١١) وهو باطل ، لما أنه مفوت فائدة التضمن من أداء كلمة مؤدى كلمتين ، وجعل : « أرايتك » بمعنى : أخبرني من التضمن : غير ظاهر .

والسادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه في رسالتنا .

وذكر بعضهم في التضمن قولاً آخر لو صح كان (سابقاً) وهو أن دلالة غير حقيقية ، ولا تجوز في اللفظ وإنما التجوز في إفصائه إلى المعمول ، وفي النسبة غير التامة . ونقل ذلك عن ابن جني ، وقال : ألا ترى أنهم حملوا التقيض على نقيضه ، فعلوه بما يتعدى به ، كما عدوا : « أسر » بالباء ، حملاً : على « جهر » و « فضل » يعن : حملاً على « نقص » ، ولا مجاز فيه قطعاً بمجرد تغيير صلته ، وإنما هو تصرف في النسبة الناقصة . ١١ .

وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جني في الخصائص ، وقد تقدم كلامه فيها . ومن العجب أن هذا الناقل نقل كلامه في الخصائص ، واستدل به المذهب في التضمن جعله مغايراً لهذا ، وحمل التقيض على التقيض ليس من التضمن ولا قريب منه ليقرب به ، ولهذا قابله بعضهم به ، فإنه قال في المغني في بحث « على » وقد تكلم على قوله : « إذا رضيت على بنو قشير » بحتمل أن يكون « رضى » ضمن معنى : « عطف » . وقال الكسائي : حمل على نقيضه وهو سحق ١١ . نسأل الله تعالى الرضا بغير سحق ، بفضله وكرمه .

وبقي قول آخر إن ثبت كان (ثامناً) واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال : وبالجمل لا بد في التضمن من إرادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد ، وبه يفارق الكناية ، فإن أحد المعنيين تمام المراد ، والآخر وسيلة إليه ، لا يكون مقصوداً أصالة .

وبما قررناه اندفع ما قيل . والفعل المذكور إن كان في معناه الحقيقي ، فلا دلالة له على الفعل الآخر ، وإن كان في معنى الفعل الآخر ، فلا دلالة له على

المعنى الحقيقي . وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والحجاز ، ولا يمكن أن يقال
ها هنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في صورة التغليب ، لأن كلا من المعنيين
ها هنا مراد بخصوصه . ا هـ . المقصود منه .

ولا يخفى أنه لم يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقة والحجاز في التضمين ، لما اعترف
به من أن كلا من المعنيين مراد بخصوصه . ثم قال : إن التضمين على المعنى الذي
قررناه ، لا اشتباه بينه وبين الحجاز المرسل ، لأنه مشروط بتعذر المعنى الحقيقي ،
وهو فيه متعذر ، نعم يلزم اندراجه تحت مطلق الحجاز ، وبين أن الحق أنه ركن
مستقل من أركان البيان ، كالكتابة والحجاز المرسل ، وأنه فيه منلوجة عن تكلف
الجمع بين الحقيقة والحجاز . وفي قوله إن المعنى الحقيقي في التضمين غير متعذر ،
نظر ؛ لأنه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما مر ، ولا بد من المصير إلى الحجاز ،
أو لجمع بين الحقيقة والحجاز ، لأن القرينة في الحجاز إنما تمنع من إرادة الحقيقة فقط ،
فاحفظه فإنه مما يقع فيه الخلط .

ثم إنه علم من كلامه أن في المذهب الذي اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة
والحجاز اللازم على بعض الأقوال ، وهو القول الثاني المتقدم ، كما عرفت تحقيقه مما
مر . فدعوى أن شبهة الجمع في التضمين مطلقاً واهية ، دعوى باطلة ، ولم يرد
بذلك على السيد ، كما لا يخفى على من راجع كلامه . وإن كلام السيد لا تنوهم
فيه ذلك الجمع . فن قال إنه اعترض عليه بذلك فقد افترى .

في كلام ياسين ثمانية أقوال في التضمين :

الأول : أنه مجاز مرسل ، لأن اللفظ استعمل في غير معناه لعلاقة وقرينة .

الثاني : أن فيه جمعاً بين الحقيقة والحجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه ،
وعلى معنى المحذوف بالقرينة .

الثالث : أن الفعل المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره ، « كما
جرى عليه صاحب الكشاف » ، ولكن مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر
المناسب ، بمعونة القرينة اللفظية ، كما ذكر السعد .

وقال السيد : « ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي
فقط ، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته » . وفيها

مثل يه جعل المخلوف أصلاً ، والمذكور مفعولاً « كأحمد إليك فلانا » أى : أنهى إليك حمده . يعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يدل على الحال . وقد أراد السيد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيها قاله السعد .
الرابع : أن اللفظ مستعمل فى معناه الأصلى ، فيكون هو المقصود أصالة ، ولكن قصد بتبعيته معنى آخر . فلا يكون من الكناية ولا الإضمار .

(الخامس) أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ، فيراد المعنى الأصلى ، توصلنا إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى .

السادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز .

السابع : أن دلالاته غير حقيقية ، ولا تجوز فى اللفظ ، وإنما التجوز فى إفضائه إلى المعمول ، وفى النسبة غير التامة . ونقل ذلك عن ابن جنى . وقال : ألا ترى أنهم حملوا التقيض على تقيضه ، فعده بما يتعدى به ، كما عدوا : « أسر » بالباء حملاً على : « جهر » . « وفضل » بمن حملاً على : « نقص » .
وقد علق هذا القول على الصحة .

الثامن : أنه لا بد فى التضمنين من إرادة معنيين فى لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد . وبذلك يفارق الكناية ، فإن أحد المعنيين تمام المراد ، والآخر وسيلة إليه لا يكون مقصوداً أصالة « وهذا اختيار ابن كمال باشا »
وقد علق هذا القول على الثبوت .

وقال السيوطى فى الأشياء والنظائر : قال الزمخشري فى شأنهم . يضمنون الفعل معنى فعل آخر ، فيجرونه مجراه ، ويستعملونه استعماله ، مع إرادة معنى التضمن . قال : والغرض فى التضمنين إعطاء مجموع معنيين . وذلك أقوى من إعطاء معنى . ألا ترى كيف رجع معنى « ولا تعد عينك عنهم » ، إلى قولك ولا تقتحمهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم - « ولا تاكلوا أموالهم إلى أموالكم » ، أى : ولا تضموها إليها آكلين ١٠١ .

قال الشيخ سعد الدين التفتازانى فى حاشية الكشف : فإن قيل الفعل المذكور إن كان مستعملاً فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان فى معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقى . وإن كان فيهما جميعاً لزم الجميع بين الحقيقة والمجاز .

قلنا : هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه على كذا : نادماً على كذا ، ولا بد من اعتبار الحال ، وإلا كان مجازاً محضاً لا تضميناً . وكذا قوله « يؤمنون بالغيب » تقديره : معترفين بالغيب (انتهى) .

وقال ابن يعيش : الظرف منتصب على تقدير « في » وليس متضمناً معناها حتى يجب بناؤه لذلك ، كما يجب بناء نحو : « مَنْ وكم » في الاستفهام . وإنما « في » محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف ، فهي في حكم المنطوق به . ألا ترى أنه يجوز ظهور « في » معه . نحو قمت اليوم وقمت في اليوم . ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام ، فلا يقال آمن ولا أكم . وذلك من قبل أن « من وكم » لما تضمنتا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها . فظهر الهمزة حيثئذ كالتركاز . وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفية فيه مفهومة من تقدير « في » ولذلك يصح ظهورها .

ثم ذكر أن ابن جني قال في التضمنين : « ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً . وقد عرفت طريقه ، فإذا مر بك شيء منه فتقبله واتنس به ، فإنه فصل من العربية لطيف حسن » .

وقال ابن هشام في تذكرته : زعم قوم من المتأخرين — منهم خطاب الماردى — أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى : « صبر » ويكون من باب : « ظن » فأجاز حضرت وسط الدار بئراً ؛ أى صبرت ، قال : وليس « بئراً » تمييزاً ، إذ لا يصلح لِمِنْ . وكذا أجاز : بنيت الدار مسجداً . وقطعت الثوب قميصاً . وقطعت الجلد نعلا . وصيغت الثوب أبيض إلخ . . .

قال : والحق أن التضمنين لا ينقاس . وقال ابن هشام في المغنى : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضميناً . وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عدة أمثلة منها قوله تعالى : « وما تفعلوا من خير فلن نُكْفِّرْوه » ضمن معنى تُحَرِّمُوهُ . فعلى إلى اثنين لا إلى واحد ، ومنها : « ولا تعزموا عقدة النكاح » ضمن معنى : تنووه . فعلى بنفسه لا بعلى . وقوله : « لا

يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى « ضمن معنى « يُصَفُّونَ » . فعلى يلى ، وأصله أن يتعدى بنفسه . ومثل : سمع الله لمن حمده : ضمن معنى : استجاب ، فعلى باللام ، ومثل : « والله يعلم المقصد من المصلح » . ضمن معنى يميز ، فجىء بمن .

وذكر ابن هشام فى موضع آخر : من المغنى : أن التضمن لا يقاس . وكذا ذكر أبو حيان . ثم قال السيوطى : « قاعدة » المتضمن معنى شئء لا يلزم أن يجرى مجراه فى كل شئء . ومن ثم جاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، نحو الذى يأتينى فله درهم . وكل رجل يأتينى فله درهم . وامتنع فى الاختيار جزمه عند البصريين . ولم يجزوا الذى يأتينى أحسن إليه ، أو : كل من يأتينى أحسن إليه ، بالجزم ، إلا فى الضرورة . وأجاز الكوفيون جزمه فى الكلام تشبيهاً بجواب الشرط ، ووافقهم ابن مالك . قال أبو حيان : ولم يسمع من كلام العرب الجزم فى ذلك إلا فى الشعر . ١ هـ . قال ابن هشام فى المغنى : وهو كثير . قال أبو الفتح فى كتاب التمام : أحسب لو جمع ما جاء منه ، بل جاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً . ١ هـ .

قال الدمشقى : قوله : وهو — أى التضمن — كثير ، وقوله : قال أبو الفتح ، دليل لقوله وهو كثير . « قوله قال أبو الفتح إلخ » هذا ربما يؤيد القول بأن التضمن قياسى ، وقيل البيانى فقط . وظاهر أنه ليس كل حذف مقيس ، وكذا المجاز إذا ترتب عليه حكم زائد . ١ هـ .

وقال ابن هشام فى أوائل الباب الخامس من المغنى : وفائدة التضمن أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين ، بذلك على ذلك أسماء الشروط والاستفهام . قال الأمير : قوله « على معنى كلمتين » ظاهره الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وسبق الخلاف فى ذلك .

قال ابن جنى : لو جمعت تضمينات العرب ملأت مجلدات ، فظاهر القول بأنه قياسى . قوله أسماء الشروط مثلاً « من » معناها العاقل ، وتدل مع ذلك على معنى إن والهمزة ١ هـ .

وقال ابن هشام فى معانى الباء من المغنى : (الثالث عشر) الغاية ، نحو : « وقد أحسن فى » ، أى : إلى . وقيل ضمن أحسن معنى : لطف . ١ هـ .

قال الأمير : ظاهره كقولهم التضمين لإثراب الكلمة معنى آخر ، وأنه مجاز ، أو حقيقة ملوحة ، أو جمع بينهما ؛ يقتضى مغايرة المعنيين ، ولا يظهر فى الإنسان واللطف . فالأول أن التضمين إلحاق كلمة بأخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه ، ويأتى الكلام فيه ، وهل هو قياسى أو البيانى لأنه مجرد حذف للدليل إن قلنا بمغايرته للنحوى . ١٠١ .

وقال الملوى على السلم : « وذلت فيه صعاب المشكلات على طرف الثام » . فقال الصبان : الثام بضم المثلثة : نبت ضعيف يسد به فرج السقف ، والبحار والمجورور متعلق بفعل محذوف : أى : ووضعها ، فهو من باب حذف الواو مع ما عطفته لعدم اللبس ، أو : بلذلت ، على تضمينه معنى وضعت تضميناً نحويّاً . وقد نقل أبو حيان فى ارتشاقه عن الأكثرين أنه ينقاس ، فهو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز .

أو بحال محذوفة من فاعل ذلت ، أى : واضعاً لها ، أو من مفعوله : أى : موضوعة ، فعلى هذين التضمين بيانى ، وهو مقيس . ١٠١ .

وقال الصبان على الأشمقى : إن التضمين النحوى لإثراب كلمة معنى أخرى ، بحيث تؤدى المعنيين ، والتضمين البيانى تقدير حال تناسب الحرف . ونمنع كون التضمين النحوى ظاهراً عن البيانى ، للخلاف فى كون النحوى قياسياً ، وإن كان الأكثرون على أنه قياسى ، كما فى ارتشاق أبى حيان دون البيانى فاعرفه . ١٠١ . أى : فلا خلاف فى كونه قياسياً ، كما أشار إليه قبل بقوله : « وهو مقيس » .

وقال صاحب التصريح فى آخر الكلام فى المفعول معه : « واختلف فى التضمين : أمو قياسى أم سماعى ، والأكثر على أنه قياسى . وضابطه أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى معنى عام . قاله المرادى فى تلخيصه . ١٠١ » وكلامه فى النحوى . وقال ياسين على القطر فى أن « التضمين لإثراب لفظ معنى لفظ آخر » هو أحد أقوال خمسة فى التضمين . واختار منها عند المحققين أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى ، مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر ، بمعونة القرينة اللفظية . فمعنى « يقلب كفيه على كذا » : أى نادماً على كذا . وقد

يعكس كما في « يؤمنون بالغيب » ، أى : يعترفون به مؤمنين . وبهذا يتوقع أن اللفظ المذكور إن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر ، وإن كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي ، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز .

• • •

لقد ذكرنا طائفة من أقوال العلماء في التضمن ، وذكرنا القول بأنه سماعي ، والقول بأنه قياسي ، ورأينا قوة في القول بأنه قياسي ، ونقلنا فيما تقدم أن التضمن ركن من أركان البيان . فإن ذهبنا إلى القول بأنه قياسي ، قلنا إنما يستعمله المعارف بدقائق العربية وأسرارها على نحو ما ورد . وإنك لتجد كثيراً في عبارات المؤلفين فيها التضمن . فمن ذلك عبارة الملوى السابقة ، ومن ذلك قول ابن مالك « وأستعين الله في الفية » ، فقد جوز الأشموني أنه ضمن أستعين معنى : أستخير ، ونحوه مما يتعدى بنى .

ذكرنا القول بأن التضمن سماعي . ومعناه أنه يحفظ ولا يقاس عليه . وذكرنا قول القائلين إن التضمن التحوى قياسي عند الإكرين . وأن التضمن البياني قياسي بإجماع النحويين . وقد ذكر ابن جني في الخصائص أنه لو نقل ما جمع من التضمن عن العرب لبلغ مئتين أوقافاً .

والتضمن مبحث ذو شأن في اللغة العربية . وللعلماء في تخريجه طرق مختلفة فقال بعضهم : إنه حقيقة . وقال بعضهم : إنه مجاز . وقال آخرون : إنه كناية ، وقال بعضهم : إنه جمع بين الحقيقة والمجاز على طريقة الأصوليين ، لأن العلاقة عندهم لا يشترط فيها أن تمنع من إرادته المعنى الأصلي . . . فإذا قررنا أن التضمن قياسي ، فقد جربنا على قول له قوة . وإذا قلنا إنه سماعي ، فقد يعترض علينا من يقول إن من علماء اللغة من يرى إنه قياسي . فلماذا تضيقون على الناس ، وما جئتم إلا لتسهلوا اللغة عليهم .

فنحن نثبت القولين بالقياس وبالسمع ، ولكننا فرجح قياسيته ، والقول بجواز استعماله للمعارفين بدقائق العربية وأسرارها . ولا يصح أن نحظره عليهم ، لأنه داخل في الحقيقة أو المجاز أو الكناية ، والبلغاء يستعملونه في كلامهم بلا حرج ، فكيف نسد باب التضمن في اللغة ، وهو يرجع إلى أصول ثابتة فيها ؟

وأقول بعد هذا : لا بد من قيود تضبط بها استعمال التضمين . وقد رأى بعض الزملاء أن يقصر التضمين على الشعر . وفي هذا قصر للحقيقة أو للمجاز أو للكناية « وهى الأصول التى يخرج عليها التضمين » على فن من الكلام دون آخر . وهذه الأمور الثلاثة تقع فى الشعر والنثر بلا قيد ولا شرط .

على أن الشعر من أكثر فنون القول ذريعاً . والناس يحفظون الشعر ويجرون على أساليبه فى الكناية والخطابة . فإذا أجزنا التضمين فى الشعر وحده ، وقعنا فى الأمر الذى نفر منه . ونحن هنا نقرر الحقائق العلمية . ونرجح منها ما يستحق الترجيح تحقيقاً لأغراضنا .

انتهى البحث

• • •

حاضرة رئيس الجلسة : يتفضل الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين بتلاوة بحثه فى التضمين .

حاضرة العضو المحترم الأستاذ الخضر حسين : للتضمين غرض هو الإيجاز . وللتضمين قرينة ، هى تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف . وللتضمين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين . وكثرة وروده فى الكلام المنثور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة فى وجه كل ناطق بالعربية ، متى حافظ على شرطه وهو مراعاة المناسبة .

فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة فى صحة المجاز كان التضمين باطلا . فإذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم ، بل استعمل فعل : « أذاع » مثلاً — متعدياً بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف لم يكن كلامه من قبيل التضمين ، بل كان كلامه غير صحيح عربية .

فالكلام الذى يشتمل على فعل على بحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو على بحرف أو يتعدى بغيره ، يأتى على وجهين :

الوجه الأول : ألا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به ، حتى تخرج الجملة على طريقة التضمين . ومثل هذا نصفه بالخطأ ، والخروج عن العربية ، ولو صدر من العارف بفنون البيان .

الوجه الثاني : أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لمعناه مع معنى الفعل المفقود ، وبه يستقيم النظم ، وهذا إن صدر عن شأنه العلم بوضع الألفاظ العربية ومعرفة طرق استعمالها حمل على وجه التضمين الصحيح ، كما قال سعد الدين التفتازانى . « فشمرت عن ساق الجلد إلى اقتناء ذخائر العلوم ، والتشهير لا يتعدى بللى ، فيحمل على أنه قد ضمن شمر معنى : « الميل » الذى هو سبب التشهير عن ساق الجلد .

فإن صدر مثل هذا من عاى أو شبيهه بعاى^(١) ، أى : ممن يدلّك حاله على أنه لم يبن كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل المفقود ، كان لك أن تحكم عليه بالخطأ . فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامة مثلاً — أرجو الله قضاء حاجتى ، باللحن والخروج عن قانون اللغة الفصحى . لأن فعل الرجاء لا يتعدى إلى مفعولين . وليس لك أن تخرجه على باب التضمين . كأن تجعل « أرجو » مشرباً بمعنى « أسأل » بناء على أن بين الرجاء والسؤال علاقة السببية والمسببية ، فإن هذا الوجه لم ينظر إليه أولئك الذين استعملوا فعل « أرجو » متعدياً إلى المفعولين .

ومن هنا نعلم أن من من يخطئ العامة فى أفعال متعدية بنفسها ، وهم يعدونها بالحروف ، مصيب فى تخطئته ، إذ لم يقصدوا لإشراب هذه الأفعال معانى أفعال أخرى تناسبها ، حتى يخرج كلامهم على باب التضمين .

وليس معنى هذا أن التضمين سائغ للعارف بطرق البيان دون غيره ، وإنما أريد أن العارف بوجوه استعمال الألفاظ ، لا يبادر إلى تخطئته ، متى وجدنا لكلامه مخرجاً من التضمين الصحيح . أما غيره كالتلاميذ ، ومن يتعاطى الكتابة من غير أن يستوفى وسائلها ، فإن قام الشاهد على أنه نحا نحو التضمين ، كما إذا اعترضت عليه فى استعمال الفعل المتعدى بنفسه متعدياً بحرف ، فأجاب بأنه قصد التضمين ، وبين الوجه ، فوجدته قد أصاب الرمية ، فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول ، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل .

وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد التضمين ، وإنما تكلم على جهالة

(١) تكرر هذا الكلام من الباحث وغيره . والنفس لا ترتاح إليه ؛ لجواز أن يكون الماى — بل غير القوى ، مطلقاً — مقلداً للقوى فى هذا الاستعمال ، كالتشأن فى كثير من أمور اللغة .

بوجه استعمال الفعل ، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لا مرد له . فصحيح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم ، يجب عليه أن يرد الأفعال إلى أصولها ، ولا يتخذ من التضمن وجهاً لترك العبارة بحالها ، والكاتب لا يعرف هذا الوجه ، أو لم يلاحظه عند الاستعمال ^(١) .

فللتضمن صلة بقواعد الإعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه أو تعديه بالحرف ، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف في معنى الفعل ، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له ، ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو ، قد استوى في العمل بها خاصة الناس وعامتهم .

حضرة العضو المحترم الأستاذ الشيخ أحمد على الإسكندري : رجعت إلى أقوال العلماء بعد المناقشة التي دارت أمس ، فوجدت أن القائلين بسماحية التضمن إنما يخشون أن يحدث في اللغة فساد واضطراب في معاني الأفعال ، إذا أباحوه للناس ، مع أنهم يسلمون أن ما ورد من التضمن كثير يجمع في مثنى أو راقعاً .

وقد شرط القائلون بقياسية التضمن شرطين وهما : (١) وجود المناسبة . (٢) وجود القرينة . ثم تأملت في وظيفة علوم البلاغة وخاصة علم المعاني ، فوجدت أن موضوعه إن هو إلا بيان الذوق المعبر عنه عندهم « بمقتضى الحال » . وكذلك رأيت الشرطين اللذين اشترطهما العلماء قديماً للتضمن غير كافيين . فرأيت أن نضيف إليهما قيداً ثالثاً ، هو « موافقة العبارة التي فيها التضمن للذوق العربي » وذلك ما تشده عارم البلاغة .

ثم قلت : هل للذوق حد ؟ ففطنت إلى وجوب تقييد الذوق بالبلاغي ، وهو الذي وضعت علوم البلاغة العربية لتحديد ضوابطه .

وبعد ذلك رأيت أن ألخص مناقشات اللجنة والمجمع ومذكرتي ^(٢) التي قدمتها في القرار الآتي :

(١) هذا الرأي ما يحتاج إلى قوة تأييد .

(٢) طبعت مذكرة حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد الإسكندري في التضمن ملحقاً بمحضر هذه الجلسة .

والتضمنين : أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير ، يؤدي فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية واللتزم . وجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لا سماعى بشروط ثلاثة .

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثاني : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملائمة التضمنين للذوق البلاغى العربى .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : التضمنين سواء أخرج على الحقيقة أم على المحاز أم على الجمع بين الحقيقة والمحاز ، لا يستعمله إلا البلقاء العارفين بأسرار اللغة ، وإذا لا يستعمله العامة إلا إذا جارينا من يقول إن العامة لا يزال عندهم بقية من الذوق العربى والبلاغة .

وأرى أن نأخذ الرأى أولاً على أن التضمنين قياسى ، ثم نأخذ الرأى على الشروط التى نشرطها لإباحته .

حضرة العضو المحترم الدكتور منصور فهمى : أريد أن أعرف ما فائدة التضمنين الذى نبحت فيه هذا البحث الطويل . إن كل ما فهمته من كلام فضيلة الشيخ محمد الحضر حسين أن فائدته الإيجاز ، أى : أن تؤدي الكلمة معنى كلمتين . وفى اللائحة التى وضعناها نص يوجهنا إلى العمل لتيسير اللغة على الناس . والذى يريد أن ييسر اللغة على الناس لا يكلفهم العمل الشاق الطويل لمعرفة كلمات تؤدي الراحلة منها معنى كلمتين . ولعل هذه الكلمات لا تزيد على مائتى كلمة ، فلا أجد الفائدة كبيرة بتقسيم الناس إلى خاصة وعامة ، وطفل وبالغ ، وبلغ له ذوق العرب البلاغى ، وآخر ليس له هذا الذوق ، لأنه لم يدرس العلوم العربية التى تفيد الذوق على رأى الأستاذ الإسكندرى . قالوا إن القانون الرياضى والقانون الطبيعى أولى القوانين بالاحترام ، لأنه لا يتخلف . والعلوم المختلفة الآن تنجيه اتجاه الرياضيات والطبيعات ، فيحاول أصحابها أن يجعلوا قوانينها كقوانين الرياضيات فى الدقة والضبط وعدم الاستثناء .

وأريد أن نرق باللغة العربية إلى مصاف العلوم ذات القوانين الثابتة التى يقل فيها الشك والاعتناء .

الغرض من عملنا المحافظة على اللغة وتيسيرها . فهل نتحكم في « تطور » اللغة وذوقها من أجل مائتي كلمة لطيفة خاصة . هذا عمل « على ما أرى » ليس من خدمة اللغة التي نسعى لخدمتها . نحن الآن نقرر الواقع الذي تقرر منذ أزمان طويلة . فنقول : إن التضمين قياسي أو سماعي . وكنت أظن أن المجمع يدرس الواقع ويسمو فوقه ، فيقرر ما من شأنه أن يحقق حاجات الرق الحاضر .

قد يكون المثل الأعلى للبلاغة العربية ما يراه بعض الأعضاء في علوم البلاغة وبعض نماذج معروفة ، والذي يخيل إلى أن التقدم لا ينبغي أن يقيد بمثل أعلى واحد . فلماذا كان تقدم اللغة ينتهي عند معرفة ما قرره علوم البلاغة ، فليس هذا عندي تقدماً . واللغة تتطور مع العصور . وكل هذا يبيح لي ألا ألتزم أمراً إلا بمقدار ، وأرى أن هذا القرار لا يوصلني إلى غايتي .

كل اللغات « تتطور » . فلماذا نريد أن نقف بلغتنا ؟ ولو أن كاتباً فرنسياً أو إيطالياً اليوم أراد أن يرجع إلى أساليب القرن الخامس عشر مثلاً ، تشبهاً بكتاب قديم ، لقليل إنه متحذلق . ونحن كأولئك . فلماذا نعمل ونجهد أنفسنا ونقول بالتضمين ؟

والذي أراه أن نقر الماضي على أنه تاريخ ، ونقدم نحن خطوة أخرى ، فنقرر أشياء جديدة لاتنافي تاريخ اللغة ، وهي مع ذلك تفي بحاجات العصر الحاضر . وأنا لا أزال على رأيي . فلا أقبل التضمين إلا إذا اضطررت إليه الشعر أو السجع . وفي غير ذلك نجرى الأفعال في معانيها الأصلية .

حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر : أرى أن كل واحد منا ينظر إلى المسألة من « زاوية » غير التي ينظر منها الآخر ، على حد تعبير الرياضيين ، وأرجو أن تسمحوا لي أن أورد بعض أمثلة خبرتها بنفسى .

فعند ما كنت أدرس الحروف واستعملها ، عرفت أن « مئى » تكون بمعنى « من » كما في قول الشاعر :

شرين بماء البحر ثم ترفعت مئى للبحر خضر لمن نبيج

فأردت أن أبين لأستاذى أنى حفظت هذا الشاهد وأريد القياس عليه في كتابتى ، فكفيت له هذه العبارة : « إن صديقى ينتظرنى فخرجت مئى متزلى

إلى السوق» فأنكر على قولي . فقلت : إنه على حد قول القائل : أخرجها مني كنه ، أى : من كنه ، فحار أستاذي ، ولم يدر أينعني من استعمال الحرف أم يوافقني عليه ؟

والذى أريده من الأستاذ الشيخ الخضر حسين أن يجيبني : هل يوافق على أن نستعمل مثل هذه العبارات في العصر الحاضر ؟

أنا أجل علماء اللغة ، وأحترم ما قالوه ، ولا أنازع في قياسية التضمين أو سماعيته وإنما أريد أن نسهل اللغة على الناس عامة ، فنتخير اللغة السهلة الصريحة ، ونضع أساساً ونحكم حكماً يلائم هذا العصر ، ونسهل على علمائنا وكتابنا الكتابة والتأليف ، ليكون المجمع ثقة ومرجعاً للناس .

حضرة العضو المحترم الأب أنستاس الكرملي : أوافق على ما قال الدكتور منصور فهمي ، والدكتور نمر ، وفي ذكر الشواهد وغيرها تطويل ، وقد اختصرت قرار المجمع ووضعت في الصيغة الآتية :

« يعمل بالتضمين بنوع عام لورده في كثير من الآيات القرآنية ، وفي الشعر القديم والمخضرم والإسلامي ، بشرط ألا يقع في التضمين لبس في التعبير ، ولا إخلال بالمعنى » .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندري : كلام الأب المحترم يفيد قياسية التضمين ، وشرط عدم اللبس هو ما ذكرناه ، ونحن ما اخترنا البحث في التضمين إلا لنسهل على الناس الكتابة والكلام ، لأنه إذا اتسع مجال القول ، كان في ذلك رخصة وتيسير . وما قصدنا إلى هذا البحث إلا لأن بعض المتحذلقين من النقاد يأخذون على بعض الشعراء والكتاب مأخذ ترجع إلى تعدية الأفعال بحروف لا تتعدى بها . ويردون استدلالهم إلى المعاجم دون القواعد اللغوية والنحوية . فإذا قلنا بترجيح قياسية التضمين ، فلما نقصد بهذا توجيه مثل هؤلاء النقاد إلى أشياء غابت عنهم ، ونيسر في الوقت ذاته على الكتاب والشعراء مجال القول والكتابة ، فتزيد الثروة اللغوية بتعدد أساليب التعبير وصوره . وإلى أقرر أن عمل المجمع لا يقف عند ذكر الآراء المختلفة وخصوص العلماء ، وإنما يذكرها ليوازن بينها ويرجع رأياً على رأى ، إذا رأى أن في هذا الترجيح فائدة . والمجمع يقر الجديد،

متى كان موافقاً للذوق البلاغى والقواعد الصحيحة . ولا ينبغي أن يكون ذوق العامة حجة على أهل اللغة ، وقياس لغتنا على اللغات الأوربية قياس مع الفارق ، وفائدة التضمنين لا تقتصر على مائة كلمة أو مائتين ، وإنما هو باب واسع يتعلق بجميع الأفعال فى اللغة العربية ، ولكننا لا نبيح التضمنين على إطلاقه ، لأن هذا يجر إلى الفوضى والفساد فى اللغة . ولهذا نشترط له شروطاً خاصة .

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : إذا قلنا إن التضمنين قياسى ، فقد وافقنا القدماء . وإذا قلنا إنه سماعى فقد وافقناهم فى ذلك أيضاً . أما إذا قلنا إنه قياسى بشرط أن يسبغه الذوق ؛ فهذا تليفق بين المذهبين . ونحن كمجمع ينبغي ألا نرجع المسألة إلى الذوق ، لأن ذلك رد إلى مجهول ، فلا بد إذاً أن نضع ضوابط وأمثلة تقدمها للجمهور ليحتديها .

حضرة العضو المحترم الأستاذ نلينو - استفتدت كثيراً من المناقشة فى هذا الباب . وعلى الرغم من أنى أستحسن قرار الإسكندرية بقيوده التى وضعها ، فلانى أرى أن فتح باب التضمنين فى عصرنا يجر إلى كثير من الخطأ ، لأننا لا نستطيع أن نميز الخاصة من العامة .

حضرة العضو المحترم الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف : (قدم اقتراحاً مكتوباً طلب فيه أن توضع أمثلة للتضمنين ليحتديها الناس) .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : قال بعض حضرات الأعضاء : إن ما أتت به اللجنة من الكلام فى التضمنين معروف . والمجمع ألف بلخته للبحث فى التضمنين ، وكتابة تقرير فيه . فبحثت اللجنة ، وكتبت التقرير ، وذكرت آراء العلماء ؛ ووجدت أن القول بقياسيته أقوى من القول بسماعيته ، ثم رفعت عملها إلى المجمع وهو صاحب رأى فيه . فلا لوم علينا فى نقل كلام القدماء .

أما ما قاله حضرة الدكتور منصور فهمى من أن فائدة التضمنين الإيجاز . وهو فائدة يسيرة . فلا نقره عليه ، لأن الإيجاز مقصد من مقاصد البلغاء : وأصل من أصول الأساليب اللقونة .

وأما القول بأن التضمين يفتح باب الخطأ والفساد في اللغة ، فهذا صحيح ، ولكن علاج هذا أن يتعلم الناس قواعد لغتهم التي تعصمهم من الوقوع في الخطأ . فكما أن إغفال الاشتقاق والتصريف يجر إلى الخطأ فيهما ، كذلك يجر إهمال قواعد التضمين وضوابطه إلى الخطأ في الأسلوب . فلذا انا برنا على تعليم قواعد اللغة في المدارس مثلاً ، انتشرت الأساليب الصحيحة وذاعت ، وفتح باب التضمين يسهل اللغة على الناس . أما القول بسماحيته فهو التضييق والحجر وإذا قلنا بهذا فربما جاء زمان يقول فيه الناس كان باب التضمين مفتوحاً بالقياس ، فسد جمع اللغة العربية ، وأنه لا بد من سبب اضطره إلى هذا . فإذا قرأ الناس ما جاء في القرآن الكريم والأحاديث النبوية من التضمين ، توهبوا أو ظنوا أن فيها شيئاً حمل المجمع على حظر التضمين على الناس .

وأما قول حضرة الدكتور منصور إن فائدة التضمين محصورة في مائتي كلمة ، فهذه مبالغة ، لأننا على أى وجه خرجناه فقد خرجنا على ما هو قياسي : من حقيقة ، أو مجاز ، أو كناية ، وهذه أمور مقيسة لا تحصر .

والقول بقصره على الشعر والسجع — مع أن شأنهما الشيع — يوقعنا فيما نريد للقرار منه .

واللجنة قد أدّت عملها ، وهو البحث في مسألة التضمين . وبقي الكلام في اتقاء الخطأ الذي يقع فيه العامة . فإذا رأى المجمع أن اتقاء ذلك يكون بقصر استعمال التضمين على العارفين باللغة ودقائقها ، فلنأى أوافق عليه . وإذا رأى المجمع أن يرجى بت الكلام في التضمين ، فله ما يرى .

حضرة رئيس الجلسة : لا بد أن نقر فيه اليوم قراراً .

حضرة العضو المحترم الأستاذ فيشر : أنا موافق على ما قال الدكتور منصور فهمى والأب الكرملى . وقولنا بالتقريب هو قول فقهاء اللغة الأوربيين العصريين في حياة اللسان وتقدمه وترقيه . حسن عندهم ما يرد في الأشعار المشهورة وفي كتب الأدب الحسنة وما يسمع من ناس كثيرين . المعاع عندهم أولى من القياس .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندري : أرى أن أضيف في

آخر القرار الذى اقترحه العبارة الآتية : « ويوصى المجمع ألا تستعمل هذه الرخصة فى كتابة المبتدئين » ، ولا فى الكتابة العلمية » .

حضرة العضو المحترم محمد كرد على (بك) : لا أرى ، وقد ضببت اللغة وقررت قواعدها وأصول بلاغتها ، أن نقر شيئاً جديداً فى التضمين ، لأننى أخشى أن يفتح الباب لكل كاتب أو شاعر أن يخترع أموراً وتعايير تزيدنا اضطراباً ، ولا يقرها القدماء الذين عرفوا ضوابط اللغة برمتها ، وعللوا فى هذه المسألة مسألة التضمين التى نحن بصدها ، فقال قوم بقياسيتها وآخرون بسمايتها إلخ . وإذا كان لا بد من التعرض لهذه المسألة التى قتلها زملائى بحثاً كاد يخرجنا عن الغرض الذى نتوخاه — إذا كان لا بد من التعرض لهذه المسألة ، فأرى إجراء تعديل خفيف فى صورة القرار الذى اقترحه الأستاذ الإسكندرى ، أو نسكت الآن عن هذه المسألة وهو الأولى ، ونصرف جهدنا إلى العمليات لنخرج أولاً للأمة ألفاظاً وتعايير تشتد الحاجة إليها من ألفاظ العلوم والفنون ، وبذلك نكون قد قمنا بالجزء العملى من واجب المجمع .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : قال بعض حضرات الأعضاء إن التضمين لا يقبل منه إلا ما يستسيغه النوق البلاغى ، فهاذا تحلون النوق البلاغى ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى — وضعت كلمة النوق البلاغى العربى ، انقاء لحذقة بعض الناس ، مثل كتاب البرازيل وغيرها ممن خرجوا على قواعد اللغة وأساليبها ، حتى صار كلامهم يشبه الرطانة ، فإذا جاءنا واحد من هؤلاء وقال إن هذا ذوقى الخاص ، قلنا له إنك تخالف النوق العربى الذى لا يزال ثابتاً بحكم الفطرة والسليقة فى البلاد العربية ، والذى يجرى على قواعد اللغة والبلاغة ولا يتفر منها .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : أنكتفى بعبارة النوق البلاغى ، ويكون هذا مرجعنا عند الاختلاف ، أم نأتى بأمثلة نتخذها ضوابط ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش — نريد ألا يرد الأمر إلى النوق ، بل نستخرج ضوابط بعد درس أمثلة .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندري : المتقدّمون لم يلوتوا قواعدهم إلا بعد الاستقصاء ، ولا نريد أن نبحت في أصول التقواعد من جديد . فكل هذا قد فرغ منه العلماء قبلنا بأكثر من ألف سنة .

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش - المجمع مكلف تقديم تراكيب صحيحة لتتبع ، وتراكيب فاسدة لتجتنب ، ورجع الناس إلى النوق لا معنى له وكأننا لم نعمل شيئاً ، وابن جنى وغيره لم يكلفوا تقديم تراكيب للأمة .
حضرة العضو المحترم الأستاذ على الجارم - هل ترى أن يقال : النوق العربي .

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : النوق العربي يختلف .

حضرة رئيس الجلسة - أتريد أن نحذف كلمة « النوق » ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش - لا ، ولكنني أريد أن نضع ضوابط لنحدد ما النوق ؟

حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر : التضمين صحيح ، وموضوعه عربي ، ولكن المجمع يجب أن يقدم الحقيقة على اتباع التضمين إلا حيث تكون ضرورة .

حضرة العضو المحترم الدكتور منصور فهمي : نقول « ويوصى المجمع ألا يستعمل التضمين في الكتابة العامة » .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندري : أوافق على هذا ، والأصل ألا تخرج عن الحقيقة إلا لنكتة بلاغية .

حضرة العضو المحترم الأستاذ أحمد العوامري بك أقترح أن يقال : « ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لفرض بلاغي » .

فوافق أكثر الأعضاء على هذا .

وأمر رئيس الجلسة أن يقرأ نص القرار النهائي ، وهو :

القرار

« التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير يؤدي فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية والازوم » .

ويجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي ، بشروط ثلاثة .

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثاني : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها الابس .

الثالث : ملائمة التضمين للنوع العربي .

ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لفرض بلاغي .

فوافق أكثر حضرات الأعضاء على هذا النص^(١) .

(١) التي لاحظت في هذا القرار أن شروط التضمين المذكورة هي الشروط المعروفة في المجاز ، حتى الشرط الثالث ؛ فقد نص عليه القدامى لإبعاد المجاز عن القبح . وإلى المجاز يرتفع النفس وهو رأى كثير من أئمة القماء ، فلم يمانعوا ، ولكن ، وأجلد العنيف بين المذاهب المتعددة التي تضمنها البحثان المجمعان ؟ وشيء آخر أهم من اعتباره مجازاً ، هو أن تلك المذاهب على تشعبها وعنفها لم تستطع أن تثبت في جلاء ويقين ، أن اللفظ الذي جرى فيه التضمين ليس حقيقة لغوية أصيلة ، وأنه تضمن حقاً معنى لفظ آخر فأدى التضمين إلى تعدية الأول أو لزومه من طريق المعنى الناشئة من الاتصال والمناسبة بينهما ، نعم لم تستطع نفي الحقيقة عنه ، وإثبات التضمين ، لأن تلك التعدية أو ذاك الزوم الحادثين من المعنى لا يصلحان دليلاً مقنعاً على وقوع التضمين ؛ لأنها عدوى وهمية إذ قد يكون اللفظ الذي دخله التضمين - في ومهم - هو في أصله لازم أو متعمد من غير علاقة له بلفظ آخر تؤثر فيه .

لقد ورد اللفظ لازماً أو متعمداً في كلام كثير يحتاج به ، فالدليل القوي على أن تعديته أو لزومه ليست أصيلة ، وليست مجازاً وإنما جاءت من الطريق الذي يسمونه التضمين ؟ ليس في كلامهم مقنع فيما أرى بل إن اللفظ اللازم أو المتعمد . إذا ورد مسموعاً بإحدى هاتين الحالتين في كلام قليل ولكنه صحيح فصيح كان ورود هذا أصيلاً في الحقيقة ، ولا يخرج عن أنه معنى حقيق استعمال مسموع آخر يشرح فيه . لأن الحكم على اللفظ بالخروج عن معناه الحقيقي ليس واجباً إلى قلة استعماله في صورة ، وكثرة استعماله في صورة أخرى وإنما يرجع إلى وجود دليل على أن أحد الاستعمالين أسبق وجوداً عند العرب وأقدم ميلاداً ، وأنهم يريدون منه معنى معيناً محمداً دون غيره . ثم ما هذا النوع العربي وكيف يحدد ؟ ولم يقتصر التضمين على الفعل دون ما يشبهه . . . و .

ويعد : فما زالت أدلة التضمين وأهية ولم أجد في الآراء السابقة كلها ، ولا في أهمات المراجع التي صادفتها ما يزيل الغمض . وبالرغم من تلك الممازك الجدلية لا أرى الأمر في التضمين يخرج عن إحدى حالتين ، الأولى : أن الألفاظ التي وصفت بالتضمين إن كانت قديمة في استعمالها من عصور الاستشهاد فإن استعمالها دليل على أصالة معناها الحقيقي ما دنا لم نعرف لها معنى سابقاً تركت إلى المعنى الجديد .

الثانية : أن العصور المتأخرة عن عصور الاستشهاد غير بحاجة إلى التضمين لاستغنائها عنه بالمجاز وأنواعه المختلفة التي تنسج لكثير من الأغراض والمناق البليغة .

بحث نفيس لابن جني ، عنوانه :

باب في اللغة المأخوذة قياساً

هذا موضع كان في ظاهره تعجرفاً ، وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث من تعلق بهذه الصناعة ، فضلاً عن صدور الأشياء ، وهو أكثر من أن أحصيه في هذا الموضع لك ، لكنني أنبهك على كثير من ذلك ، ليتكرر التعجب من تعجب منه ، أو يستبعد الأخذ به .

وذلك أنك لا تجد مختصراً من العربية إلا وهذا المعنى منه في عدة مواضع ، ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع : إن ما كان من الكلام على فَعَلْ فتكسیره على أَفْعَلْ ، ككَلَبَ وأَكَلَبَ وكَعَبَ وأَكَعَبَ ؛ وفَرَحَ وأَفَرَحَ ، إلوما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسیره في القلة على أَفْعَالٍ : نحو جبل وأَجْبَالٍ ، وعَنق وأَعْنَقٍ ، وإِبل وأَبَالٍ ، وعَجَزَ وأَعْجَازَ ، وَرِيعَ وأَرِيعَ ، وَضِلْعَ وأَضْلَاعَ ، وكَبَدَ وأَكْبَادَ ، وَقَتَلَ وأَقْتَلَ ، وحَمَلَ وأَحْمَالَ ؛ فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده ، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره ؟ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة ، بل سمعته منفرداً أكنت تحتشم من تكسیره على ما كسر عليه نظيره ؟ لا ، بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه ، وذلك كأن يُحتَاج إلى تكسير الرّجَز الذي هو العذاب ، فكنت قائلاً — لا محالة — أَرْجَازَ : قياساً على أَحْمَالَ . وإن لم تسمع أَرْجَازاً في هذا المعنى . وكذلك لو احتجت إلى تكسير عَجْرٍ من قولهم : وَظِيفَ عَجْرٌ لَقَلْتُ ، أعْجَارٌ ؛ قياساً على يَقْظُ وَأَيْقَاطُ ، وإن لم تسمع أعْجَاراً ، وكذلك لو احتجت إلى تكسير شَيْعٍ بأن توقعه على النوع لقلت أشْيَاعَ ، وإن لم تسمع ذلك ، لكنك سمعت نِطْعَ وَأَنْطَاعَ وَضِلْعَ وَأَضْلَاعَ ، وكذلك لو احتجت إلى تكسير دِمَشْرٍ لقلت دِمَائِرُ : قياساً على سِبْطَرٍ وسِبَاطِرٍ .

وكذلك قولهم : إن كان الماضي على فُعل فالمضارع منه على يفعل : فلو أنك على هذا سمعت ماضياً على فعل ، لقلت في مضارعه يفعل ، وإن لم تسمع ذلك ؛ كان يسمع سامع ضؤل ، ولا يسمع مضارعه ؛ فإنه يقول فيه يضؤل ، وإن لم يسمع ذلك ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه ؛ لأنه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان هذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ، ولا غرض ينتجيه الاعتماد ، ولكان القوم قد جماعوا بجميع المواضي والمضارعات ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والمصادر ، وأسماء الأزمنة ، والأمكنة ، والأحادي والثنائي ، والجموع ، والتكابير ، والتصاغير^(١) ، ولا أقنعهم أن يقولوا : إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون المضارع كذا ، واسم فاعله كذا ، واسم مفعوله كذا ، واسم مكانه كذا ، واسم زمانه كذا ؛ ولا قالوا : إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا ، وإذا كان الواحد كذا فتكسيه كذا — دون أن يستوفوا كل شيء من ذلك ، فيوردوه لفظاً منصوباً معيناً ، لا مقيساً ولا مستنبطاً كثيره من اللغة ، التي لا تؤخذ قياساً ولا تنبئها . نحو دار ، وباب ، وبستان ، وحجر ، وضئع ، وثعلب وخزَز ؛ لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه ضربين : أحدهما ما لا بد من تقبله كهيئته لا بوصية فيه ، ولا تنبيه عليه ؛ نحو حجر ، ودار ، وما تقدم ؛ ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس ، وتخف الكلفة في علمه على الناس ، فقتنوه وفصلوه ، إذ قلروا على تداركه من هذا الوجه القريب ، المغنى عن المذهب الحزَن البعيد . وعلى ذلك قدم الناس في أول المقصور والممدود ما يتدارك بالقياس والأمارات ، ثم أتبعوه ما لا بد له من السماع والروايات ، فقالوا : المقصور من حاله كذا ، ومن صفته كذا ؛ والممدود من أمره كذا ، ومن سببه كذا . وقالوا : ومن المؤنث الذي فيه علامات التأنيث كذا وأوصافه كذا ، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا : ومن المؤنث الذي روى رواية كذا وكذا ، فهذا من الوضوح على ما لا خفاء به .

فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيساً متقاداً وسَمَوْه بمواسمه ، وضَمُّوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما يتوب عنه الاختصار والإيجاز ، ثم لما تجاوزوا ذلك

(١) أى كان واجباً عليهم أن ينصوا على كل كلمة من هذه الجزئيات إذا كانت القواعد لاتنى .

إذ ما لا بد من إيراده ، ونص ألفاظه التزموا وألزموا كلفته ؛ إذ لم يجدوا منها بداً ، ولا عنها مصرفاً .

ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تستلزم بالأدلة وقياساً ، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ، ونبهنا عليه ، كما فعله من قبلنا ، ممن نحن له متبعون ، وعلى مثله وأوضاعه نحاذون . فأما هُجْنة الطبع ، وكُدُورة الفكر ، وجمود النفس ، وخَيْسُ الخاطر ، وضيق المضطرب ، فنحمد الله على أن حماناه ، ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتانا ، ويستعملنا به فيما يلزى منه ؛ ويوجب الزلفه لديه بمته .

الفهرس

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣	المسألة ٦٠ :	١٨	حكم تقديم خبر التواسخ عامة . حكم خبرها الإنشائي .
	ظن وأحوالها .		معنى : قد دره بطلا
٤	إشارة إلى المشتقات .	١٩	ما تنفرد به الأفعال القلبية .
	أفعال القلوب ، وأفعال التحويل ، ومعنى كل .		١ - تنوع المفعول الثاني .
٥	معنى اليقين ، والظن والشك .	٢١	المسألة ٦١ :
٩	موجز للأفعال السابقة .		ب - الأحكام الخاصة بالأفعال القلبية المنصرفة .
١٠	ما تدخل عليه الأفعال القلبية .		إذا كان فاعل اسم الفاعل ضميراً مستتراً وجب أن يكون لغائب .
١١	تقسم آخر ، والسبب .	٢٢	الحكم الأول : التعليق .
	الاكتفاء بمفعول واحد في هذا الباب .		شروط العطف بالنصب على محل الجملة التي علق فيها التواسخ . عطف المفرد على محل الجملة .
١٣	تفصيل الكلام على المضارع : «أُرِيه» المبنى للمجهول ، والفعل : «أُرِيَتْ» المبنى له كذلك .	٢٤	سبب التعليق . وجوبه إلا في صورة
١٥	الفرق بين صيغتي فعل الأمر : «تعلّم»	٢٥	قد يكون الجملة تقسم مع جوابه على محل الإعراب .
١٧	شروط هذه التواسخ .		وكذلك جملة الجواب وحدها (انظر ص ٣٦٣ و ٣٦٧) .
١٨	التقديم والتأخير في هذا الباب .		هل يسد جملتان معاً مسد المفعولين ؟

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والمماش .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٨	أمثلة تزيد التعليق وضوحاً .	٤٨	المسألة ٦٤ :
٢٩	زيادات خاصة بأسكام التعليق .		أعلم وأرى ، ونظائرهما مما ينصب
٣١	الحكم الثاني : الإلغاء .		ثلاثة مفاعيل
	سببه ، وأحكامه		أثر التصدية بجمدة النقل
٣٢	الفرق بين الإلغاء والتعليق .	٥٢	إشارة إلى : « ترما » و . . . معنى :
٣٢	الإلغاء جائز إلا في بعض حالات .		لا سيا (انظر ص ٢٨٤)
٣٣	هل يلغى العامل المتقدم ؟	٥٣	المسألة ٦٥ :
٣٥	زيادات خاصة بالإلغاء .		الفاعل . تعريفه .
٣٦	الحكم ، الثالث والرابع .		التفريق بين الفاعل الذى فعل الفعل
٣٨	زيادة تختص بالحكم الرابع		والفاعل الذى قام به الفعل .
٣٩	المسألة ٦٢ :	٥٥	الفاعل المصدر المؤول ، والأداة
	القول : معناه . متى ينصب		الصالحة للسبك في باب الفاعل ، ومنها
	مفعولاً ، ومتى ينصب مفعولين ؟		همزة التسوية .
٤٠	حكاية الكلمة والجملة .	٥٦	هل تقع الجملة فاعلاً ؟
٤٢	شروط إعمال القول بمعنى الظن	٥٧	المسألة ٦٦ :
٤٤	عودة إلى اللفظ المحكى .		أحكام الفاعل التسعة : أوالرفع .
	هل تصح الحكاية بالمعنى ؟	٥٨	ثانيها وجوده ، وتختلف في مواضع
٤٥	هل يلحق بالقول ما يؤدى معناه ؟		المطوف حل الفاعل المبرور بحرر
			زائد ، ومناقشة رأى النحاة .
٤٦	المسألة ٦٣ :	٥٩	حذف الفاعل .
	حذف المفعولين أو أحدهما ،	٦١	أفعال لا تحتاج لفاعل .
	وحذف الناسخ .		رأى فيها .
	معنى القرينة . أو : الدليل		« قلما » تكون حرف نفى

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة. والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٦٢	ثالثها : تأخيرها .	٨١	الاشتباه بين الفاعل والمفعول ، وطريقة التمييز بينهما .
٦٣	رابعها : تجرده من علامة تننية ، أو جمع .	٨٣	المسألة ٦٧ :
٦٤	خامسها : إضمار عامله في مواضع		النائب عن الفاعل .
٦٥	سادسها : تأنيث عامله في مواضع		الدواعي لحذف الفاعل .
٦٦	أنواع المؤنث	١ -	التغير الذي يطرأ بسبب حذفه .
٧١	مواضع أخرى للتأنيث وعنده : كاسم الجنس . . .		الموامل التي تحتاج لنائب فاعل
	تأنيث الكلمة إذا قصد لفظها ،	٨٥	مضى : « المطاوعة »
	وتذكيرها باعتبار آخر	٨٦	حقوق نحوية في كلام ابن مالك .
٧٣	سابعها : أحوال تأخره وتقدمه على		الفرق بين المحتل ، والمحل ، وحرف العلة ، واللين ، والملد .
	المفعول به .	٨٧	مضى الإشباع .
٧٤	معنى التقدم في اللفظ والرتبة . . وإشارة إلى المحصور : « إلا » أو « إنما » .	٩١	ما لا يصح بناؤه للمجهول .
٧٥	الترتيب بين الفاعل والمفعول به وعاملهما	٩٢	أضال مبنية للمجهول سماعاً
	الفاء به « أما » الشرطية الظاهرة والمقدرة		هل يكون المصدر عاملاً لنائب الفاعل ؟
٧٩	مواضع أخرى لا يجوز فيها تقدم المفعول به	٩٤	المسألة ٦٨ :
٨٠	ثامنها : عدم تعدد الفاعل .		ب - الأشياء التي تنوب عن
	تاسعها : إغناؤه عن الخبر .		الفاعل وشروطها :
			إنابة المفعول به .
		٩٦	إنابة المصنوع واسمه .
			متى تقع الجملة نائب فاعل ؟
			الكلام حل : « معاذ الله »

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والحامش .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٢٣	تقسيم بطريقة أخرى .	٩٨	إنابة الظرف .
١٢٥	المسألة ٧٠ :	قط - عوض - فقط (انظر ص ٢١١)	
تعدي الفعل ولزومه ، والضابطان		١٠٠	إنابة الجار مع مجروره .
لثالث وناقشتهما . وإبداء الشك		التائب هو المجرور وسده . إعرابه	
في قيمتهما .		وإعراب توابه .	
أنواع الفعل . المراد من كلمة :		١٠٤	الأشياء التي لا يجوز أن تنوب عنه
« مفعول » عند إطلاقها .		أسلوب يجوز فيه أمران . . .	
١٢٦	هل يجوز السلف بالنصب على المفعول	١٠٦	المسألة ٦٩ :
المنعوى ؟		اشتغال العامل عن المفعول ؛	
١٢٩	أشهر علامات الفعل اللازم	معناه ، وطريقته	
١٣٠	معنى الإلحاق ، وحكمه .	معنى السجي	
الاستشهاد .		١١٠	حكم الاسم السابق .
١٣٢	المسألة ٧١ :	١١١	حكم كثير من الأسماء السابقة
طريقة تعدية الفعل اللازم وما		١١٢	أدوات لا يُلها إلا الفعل ، ومنها
في حكمه .		الاستفهام أحياناً .	
معنى ما في حكمه .		١١٧	شروط وتفصيلات أخرى .
١٣٣	التعدية غير المباشرة ، والمفعول المنعوى	قد يصح الجمع بين المفسر والمفسر .	
١٣٤	حذف الجار وأنواع الحذف ، وآثاره .	١١٩	الجملة المفسرة ، وحكمها .
١٣٧	بقية وسائل التعدية : حمزة النقل . التضمين	قد يكون لها عمل .	
تحويل صيغة الفعل الثلاثي - التضمين ،		١٢٢	الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل ،
وزيته . إسقاط الجار .		لا مبتدأ .	
١٣٧	تعريف المغالية	تأييد النعاة في إعراب : (وإن أحد	
١٤٠	تفصيل الكلام عليها .	من المشتركين استجارك) وأمثالها .	

الموضوعات المكتوبة بمحرف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والدامش .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٤٣	المسألة ٧٢ :	١٥١	المسألة ٧٣ :
تعدد المفعول به ، وترتيبه ، وحذفه .		التنازع في العمل :	
١٤٤	مخالفة الترتيب وجوباً .	أمثلة وتعريف .	
١٤٥	حذف المفعول به .	١٥٥	أحكام التنازع .
الفضلة والعمدة .		إعمال الأول .	
١٤٦	حذف المفعول به جوازاً .	١٥٩	إعمال الأخير .
١٤٧	علم حذفه .	١٦٢	رأى في باب التنازع ، إصلاح صوبه
حذف عامل المفعول به جوازاً		١٦٦	المسألة ٧٤ :
ووجوباً .		المفعول المطلق ، معناه .	
١٤٨	مضى المثل - ما يشبهه	سبب التسمية	
١٤٩	٢ - جعل المتعدي لازماً ، أو في حكم اللازم .	١٦٨	فأصاب المصنوع
١ - التضييق لمعنى الفعل اللازم حكماً		بعض الأفعال لا يدل على زمن	
١٤٩ ٢ - تحويل الفعل الثلاثي .		١٦٩	تقسيم المصدر بحسب معناه ،
إلى «فَعَّلَ» للمدح والذم ،		توكيد المصدر لعامله نوع من التوكيد	
وشروط ذلك . الفرق بينه وبين : قَسَمَ .		القنطري	
٣ - المطاوعة		تعريف المصدر المجهول	
١٥٠ ٤ - ضعف الفعل الثلاثي .		١٧١	حكم المصدر المؤكَّد لعامله
الرأى فيه .		الطلاقة بين المصدر والمفعول المطلق .	
٥ - ضرورة الشعر .		١٧٣	المسألة ٧٥ :
		حذف المصدر الصريح ، وبيان	
		ما ينبع عنه	

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٧٤	مضى اسم المصدر	٢٠٠	حروف الحاق . هل يتعلق بها شبه
١٧٨	المسألة ٧٦ :		الجملة ؟ (انظر ص ٣٤٤)
	حذف عامل المصدر، وإقامة	٢٠١	الظرف الثمر والمستقر .
	المصدر نائباً عنه .	٢٠٣	سبب تعلق الظرف بالعامل المحذوف
	الدليل المثالي والحالي .		وجوباً .
١٧٩	حذف العامل وجوباً .	٢٠٥	الضمير المالة على الظرف يجر « بنى »
	معنى الخبر والإنشاء .		وقد يحذف .
١٨١	الكلام على : « سقيا » و « رعيًا » .		الظرف المؤنس والمؤكد (انظر ص
١٨٤	الكلام على : ألبنة		٢٠٩) .
١٨٧	مضى يعمل المصدر الصريح ؟	٢١٠	المسألة ٧٩ :
١٨٨	اللفظ المهمل ، وتكلمة المادة القوية		الظرف المتصرف وغير المتصرف .
	الناقصة		أقسام كل .
	الكلام على معنى وإعراب : ويج -	٢١١	إعراب : قط ، وموض ، وقط (انظر
	ويل - ويب - ويس - يله .		ص ٩٨ و ٢١١) .
١٨٩	أنواع مختلفة من المصادر السماعية		اسم الزمان المهمل والمختص . إضافة كلمة :
١٩٣	المسألة ٧٧ :		« شهر » إل : رمضان والربيعين .
	المنعول له ، أو : لأجله .	٢١٣	ما ينوب عن الظرف .
١٩٤	تعريفه وتقسيمه .	٢١٥	ألفاظ مختلف في ظرفيتها .
	أحكامه .		إشارة إلى الظرف : « ذات » في مثل :
١٩٦	التذكير والتأنيث في اللفظ باعتبارين .		ذات اليمين وذات الشمال .
١٩٨	المسألة ٧٨ :		أقسام الظرف من حيث التصرف .
	ظرف الزمان والمكان .		الفرق بين وسط - يسكن السين - ،
	تعريفه ، وأحكامه .		وسط ، بتحريكها .
	ظهور : « في » وعدم ظهورها .		
	بعض الظروف لا يتضمن : « في » .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٣٧	بناء أسماء الزمان « المجهمة » وشبهها الأسماء الأخرى المجهمة . . .	٢١٦	إشارة أخرى إلى تعلق الظروف ، ومعنى التعلق بالنسبة . (انظر ص ٢٧٩ ، ٢٤٤)
٢٤٠	المسألة ٨٠ :	٢١٧	أقسام الزمان . واستقراء المعنى . حكم الظروف المركبة .
	المفعول معه .	٢١٨	معنى الظرف : « أبدأ » واستعماله .
	تعريفه .	٢٢١	أنواع أخرى من الظروف غير المتصرفة ، ومنها المركبة .
٢٤٢	بعض صور منوعة .		ظروف منصوبة على فزع الخافض .
٢٤٣	أحكامه .	٢٢١	حذف العامل وجوبا .
٢٤٤	حالات الاسم الذي يعد الواو .	٢٢٢	تنزيل بعض الظروف منزلة أدوات الشرط في غير الجزم .
٢٤٧	اختلاف معنى الجملة باختلاف ضبط الاسم بعد الواو .	٢٢٣	موجز لظروف المختلفة : إذ - إذا .
	ترتيب المفعولات المجتمعة	٢٢٥	الفرق المعنوي بين : إذا وإن .
٢٤٨	المسألة ٨١ :	٢٢٦	الآن - أمس .
	الاستثناء .	٢٢٧	يعد - أول - قبل - أمام - قدام - وراء - خلف - أسفل - بين - شمال - فوق - تحت - عل - دون .
	إيضاح مصطلحاته .	٢٣١	حيث - ريث - عند
٢٤٩	الثنى الصريح وغير الصريح .	٢٣٣	عوض - قط - ، معنى ظروف الغايات .
	الاستفهام الإنكاري ، والتوبيخ .	٢٣٤	لن
٢٥١	حكم المستثنى بإلا .	٢٣٥	لدى - لما ، وهل تدخل على مضارع ؟
٢٥٢	بإلا لا يحتاج لرباط .	٢٣٦	مذ - منذ
٢٥٤	أنواع لا يصح فيها التفرغ .	٢٣٧	مع
٢٥٦	شروط تقديم المستثنى بإلا وما يتصل به فأصب المستثنى .		
	أسئلة مخالفة لقاعدة .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والمماش.

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٥٨	هل يكون المستثنى أو المستثنى منه نكرة؟	٢٧٩	تعلق شبه الجملة بالنسبة .
	وقوع المستثنى جملة - أنواع من المنقطع .	(انظر ص ٢١٦ ، ٢٤٤)	
	قيود نحوية مرفوضة .	٢٨١	مق تصليح تلك الأفعال مع فاعلها
٢٦٠	بعض عيوب نظرية العامل .		لأن تكون جملة تعرب فعلاً ؟
٢٦٢	بعض صور إعرابية دقيقة	٢٨٢	أنواع : « حاشا » وكيف تكتب ؟
	يفتقر في الثواني ما لا يفترض في الأوائل	٢٨٣	حذف المستثنى وأداته .
٢٦٤	الاستثناء « إلا » المكررة .	٢٨٤	« لا » الاستثنائية .
٢٦٨	المسألة : ٨٢		« لا سيما » ونظائرها . (انظر ص ٥٢)
	أحكام المستثنى الذي أدواته أسماء :	٢٨٦	المسألة : ٨٤
	(غير - سوى)		الحال : تعريفه
٢٧٠	فوارق بين « غير » وأخواتها .		تذكير لفظه وتأتيه
٢٧١	حكم تابع المستثنى بغير		عامل الحال وصاحبها . هل يختلف
	وأخواتها .		العامل فيها ؟ (انظر ص ٣٠٠) .
٢٧٢	نوع من الإعراب على التوهم		صاحب الحال .
٢٧٣	« بيد » الاستثنائية .		يجيء الحال من المبتدأ أو من اسم التماسخ
٢٧٤	الفوارق بين « غير » و « إلا »	٢٨٨	أقسام الحال والكلام على كل
	وقوع « إلا » اسماً لا يفيد		قسم . المنتقلة والثابتة .
	استثناء	٢٩٠	المشتقة والجامدة بنوعها
٢٧٦	المسألة : ٨٣	٢٩٢	العرب تكرر اللفظ بقصد الترتيب ،
	أحكام المستثنى الذي أدواته أفعال		أو : الاستيعاب . قياسية التكرار
	خالصة ، والذي أدواته تصلح أن		المفيد للترتيب .
	تكون أفعالاً وحرفاً .	٢٩٣	الحال الجامدة غير المؤولة .
		٢٩٤	الحال المؤولة ، والمقصودة .
			معنى شبه المشتق .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٩٦	تقسيمها إلى نكرة ومعرفة	٢٩٨	تقسيمها إلى حال هي نفس صاحبها ، وإلى غيره .
الجملة نكرة أو في حكم النكرة . (انظر ص ٣١١)		تقديمها وتأخيرها .	
		ترتيبها مع صاحبها .	
٣١١	الجملة نكرة أو في حكم النكرة وشروط الجملة . (انظر ص ٢٩٦)	٣٠٠	ترتيبها مع عاملها . وجوب تأخيرها
٣١١	نوع الرباط .	عودة إلى العامل في الحال وصاحبها .	
٣١٥	تقسيمها إلى حقيقية وسببية .	وهل يختلف العامل فيهما (انظر ص ٢٨٦) .	
٣١٦	المسألة : ٨٥	٣٠٢	وجوب تقديمها .
صاحب الحال أيضاً . (انظر ص ٢٨٦) .		جواز الأمرين .	
٣١٧	صاحب الحال المضاف إليه . مع الإشارة إلى « أي »	٣٠٤	تقسيمها إلى متعددة ؛ وغير متعددة .
٣١٩	مطابقة الحال لصاحبها . . .	إشارة إلى الحال الحقيقية والسببية (انظر ص ٣١٥) .	
٣٢٠	المسألة : ٨٦	٣٠٧	الحال المرادفة ، والمتداخلة .
حكم الحال ، وعاملها ، وصاحبها ورباطها ، من ناحية الذكر والحذف حذف الحال .		٣٠٨	تقسيمها إلى مقارنة ومقلدة (أي : مستقبلية) وحكيمة ...
٣٢١	حذف عامل الحال .	تقسيمها إلى مؤسسة ، ومؤكدة	
٣٢٢	إشارة أخرى لحال مفردة تقترن بالفاء أو ثم ، وجوباً .	٣١٠	تقسيمها إلى مفردة وغيرها ؛ والكلام على الرباط .
(انظر ص ٣١٠)		(انظر ص ٣٢٣)	

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣٢٣	حذف صاحب الحال .	٣٢٣	حذف صاحب الحال .
	حذف الرابط .		حذف الرابط .
٣٢٤ ✓	المسألة ٨٧ :	٣٢٤ ✓	المسألة ٨٧ :
	<u>التمييز .</u>		<u>التمييز .</u>
٣٢٧	معنى : « من » الـ « الـ » .	٣٢٧	معنى : « من » الـ « الـ » .
٣٢٨	أقسام التمييز	٣٢٨	أقسام التمييز
	تقسيم تمييز الجملة		تقسيم تمييز الجملة
	الفرق في التمييز بين الفاعل المتحوى		الفرق في التمييز بين الفاعل المتحوى
	والمفعول ، وكذا المفعول .		والمفعول ، وكذا المفعول .
٣٣٠	المسألة ٨٨ :	٣٣٠	المسألة ٨٨ :
	أحكام تمييز المفرد .		أحكام تمييز المفرد .
٣٣٢	أحكام تمييز النسبة .	٣٣٢	أحكام تمييز النسبة .
٣٣٣	تقديم التمييز	٣٣٣	تقديم التمييز
٣٣٤	ألفاظ تصلح حالا وتمييزاً . تمييز	٣٣٤	ألفاظ تصلح حالا وتمييزاً . تمييز
	الضمير .		الضمير .
٣٣٥	مطابقة التمييز .	٣٣٥	مطابقة التمييز .
٣٣٧	اتفاق الحال والتمييز واختلافهما .	٣٣٧	اتفاق الحال والتمييز واختلافهما .
٣٣٨	المسألة ٨٩ :	٣٣٨	المسألة ٨٩ :
	حروف الجر ، أسباب جر الاسم .		حروف الجر ، أسباب جر الاسم .
	الجر بالترجم والمجاورة .		الجر بالترجم والمجاورة .
٣٣٩	الإعراب المحل .	٣٣٩	الإعراب المحل .
	انقسامها إلى ما يجر الظاهر		انقسامها إلى ما يجر الظاهر
	وحده ، أو الظاهر والضمير ،		وحده ، أو الظاهر والضمير ،
	وحروف كل .		وحروف كل .
٣٤٣	العامل ، وأنواعه .	٣٤٣	العامل ، وأنواعه .
	حذف العامل بجوازاً ووجوباً .		حذف العامل بجوازاً ووجوباً .
٣٤٤	تعلق شبه الجملة بالإسناد ، (أى :	٣٤٤	تعلق شبه الجملة بالإسناد ، (أى :
	بالنسبة) . - انظر ص ٢١٦ و ٢٧٩ -		بالنسبة) . - انظر ص ٢١٦ و ٢٧٩ -
	تعلق الجار مع مجروره بالعامل		تعلق الجار مع مجروره بالعامل
	وصبيه .		وصبيه .
	نوع العامل (أى : المتعلق به) . هل		نوع العامل (أى : المتعلق به) . هل
	يتعلقان بأحرف الما؟ (انظر ص ٢٠٠)		يتعلقان بأحرف الما؟ (انظر ص ٢٠٠)
٣٤٦	تعلق حرفان الجر مع مجرورهما بالعامل :	٣٤٦	تعلق حرفان الجر مع مجرورهما بالعامل :
	شبه الجملة التام ، وغير التام .		شبه الجملة التام ، وغير التام .
	تلخيص ما تفرق من أحكام شبه الجملة		تلخيص ما تفرق من أحكام شبه الجملة
	وأنه هو الخبر ، و . . . و . . .		وأنه هو الخبر ، و . . . و . . .
٣٤٧	الفرق بين نوعي الظرف من جهة المتعلق	٣٤٧	الفرق بين نوعي الظرف من جهة المتعلق
	الواجب حذفه .		الواجب حذفه .
	شبه الجملة المستقر والقو .		شبه الجملة المستقر والقو .
٣٤٩	سبب التسمية بشبه الجملة .	٣٤٩	سبب التسمية بشبه الجملة .
٣٥٠	شبه الوصف .	٣٥٠	شبه الوصف .
	بيان الحروف الأصلية وغيرها		بيان الحروف الأصلية وغيرها
	فائدة حرف الجر الزائد		فائدة حرف الجر الزائد
٣٥١	إعراب المجرور بالحرف الزائد	٣٥١	إعراب المجرور بالحرف الزائد
	حرف الجر الشبيه بالزائد		حرف الجر الشبيه بالزائد

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣٧٧	الواو ، والتاء ، والياء ، حكمها ، ومعانيها		أوجه المشابهة والمخالفة بين أنواع حروف الجر .
	الفرق بين باء السبب وباء الاستعانة .	٣٥٤	المسألة ٩٠ :
٣٧٩	اتصال « ما » الزائدة بالباء		معاني حروف الجر ، وعملها ،
٣٨٠	مواضع زيادتها ، وهل تقاس ؟		تفاوتها في الشيوخ
٣٨٢	جملة القسم ، وجملة جوابه .	٣٥٥	كفى : واستعمالاتها .
	القسم الاستعاطي وغيره .	٣٥٦	لعل . متى
	وشروط الجواب ، وعمل جملة القسم .	٣٥٧	حروف الجر الشائعة :
	(انظر ص ٢٥) و (٣٨٦)		من : حكمها ، معانيها
٣٨٤	تكرار أداة القسم .	٣٥٩	زيادتها في الإثبات .
٣٨٥	حذف جملة القسم .	٣٦٢	ضبط نون « من » - بعض أساليب مسبوقة .
	حذف أداة القسم والمقسم به .	٣٦٣	إلى : حكمها ومعانيها
	اللام الداخلة على أداة الشرط .	٣٦٦	اللام .
٣٨٦	إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للتأخير .		لام التقوية
	حذف جواب القسم .		مناقشة كلام النحاة في التقوية
	قد يكون بجملة القسم محل . (انظر ص ٢٥ و ٣٨٢) .	٣٦٨	إشارة إلى كل حروف القسم .
٣٨٧	ألفاظ أخرى للقسم ، ومنها : لا جرم وجير	٣٧٠	إشارة إلى : سقياً لك ، ووعياً لك ، وتباً للغانن .
٣٨٨	في : معناها وحكمها .	٣٧١	حركة لام الجر .
٣٨٩	على : معناها وحكمها .	٣٧٢	حتى :
٣٩٢	عن : معناها وحكمها .		الفروق بين « حتى » و « إلى »
٣٩٣	اتصال « ما » الزائدة بها .	٣٧٤	قد تكون « حتى » للاستثناء ، وأمثلة لذلك
٣٩٤	الكاف : معناها وحكمها .		
٣٩٥	اتصال « ما » الزائدة بها .		
٣٩٦	مذ ويذل .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣٩٩ رُبّ :	معناها ، وحكمها	٤٠٦ المسألة ٩١ :	الموضوع
٤٠٠ الضمير المجهول .		حذف حرف الجر وإبقاء عمله .	
٤٠١ اتصالها « بما » الزائدة		٤١٠ المسألة ٩٢ :	
٤٠٢ اتصالها بتاء التانيث		نباية حروف الجر بعضها عن بعض	
حذف : « رُبّ »		٤١٥ بحث في : مذ ومنذ .	
٤٠٤ كيفية إعراب الاسم المجرور بها ،		٤٣٤ بحث في التضمين	
وتوابه .		٤٦٤ باب في اللفظة المأخوذة قياساً .	
٤٠٥ دخولها على الجمل وأثر ذلك عليه .			

تم طبع هذا الكتاب بالقاهرة
على مطابع دار المعارف
سنة ١٩٦٣



Bibliotheca Alexandrina



0497117